

لِلْإِمَّامِ الْفَقِيْمِ بَحَسَنِ بَنِعَمَّا إِللْمِصِّرِي الشَّرُنُ لَكِ اللَّهِ اللَّهُ مَنْ لَكِ اللَّهِ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ ال

مَعَ الْحَاشِيَةِ النَّفِيْسَةَ اللَّافِيْسَةَ اللَّافِيْسَةَ اللَّافِيْسَةِ اللَّافِيْنَاحِ اللِّفْنَاحِ اللِّفْنَاحِ اللِّفْنَاحِ اللِّفْنَاحِ

لِشَيْخِ الفِقْهِ وَالأَدَبِ مَوْلاَنَا مُحَمَّدُ إِغْزَازِ عَلِالدِّيُ وَبَنْدِى الْمُتَوَفِّى سَنَة ١٣٧٤ مرَجِمَةُ اللهُ تَعَالَىٰ الْمِتَوَفِّى سَنَة ١٣٧٤ مرَجِمَةُ اللهُ تَعَالَىٰ إِجْتَنَى بُهِمَا

(لَمُفَيِّعُ عَلَيْنَ إِلَيْهِ وَكُرُوكِ

مَعَ المُقدِمَة القَيْمَة الرَّائِعَة مِنْ المُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِم

بِقَلَمِ البَاحِثِ النُحَقِق الشَّيْخِ مُحَدِّ الْمُحَدِّدُ مُنْكَأَلِمٌ الْمُحَدِّدُ مُنْكَأَلِمٌ ا

www.besturdubooks.net



بَوْنِيَالْإِيْنَاكُ وَيَجَالُا الْأَوْلِيُ

لِلإَمَّامِ الفَقِيْدِ بَحَيَسَ بْنِعَمَّا إِللهِ فِيرِّي القُيْرُنُ كَا إِلَيْ مُنْكَالِ اللهُ مَعَالَىٰ المَعْرَفُ لَكُوالِينَ المَعْرَفُ اللهُ تَعَالَىٰ المَعْرَفُ اللهُ تَعَالَىٰ المَعْرَفُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ لَهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ لَهُ اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَهُ اللهُ ا

الطبعة الأولى الجديدة ٢٠١٠ م

تقوق الطبع متفوظة



Address:

M.ABDULRAHMAN PATEL

1035, Mahmood Nagar, Po : Dabhel,

Tal: Jalalpore, Dist: Navsari, Pin: 396415,

Gujarat, INDIA.

Email:kunoozulelm@ymail.com

Mo No: (91) 9924661786

(91) 9723720313

لِلْإِمَّامِّ الفَقِينُهِ بِحَسِنِ بَنِعَمَّا رُّالمِّصِّرِي الشُّرُن الشُّرُن الْأَمُن اللهُ ال

مَعَ الْحَاشِيَةِ النَّفِيْسَةِ اللَّفِيْسَةِ اللَّالِيُّ الْحَارِ اللَّالِيُّ الْحَارِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

لِشنِج الفِقْهِ وَالأَدَبِ مَوْلاَنَا مُعَمَّذَ إِغْزَازِ عَلِالدِّيُ وَبَنْدِى الشَّهُ تَعَالَىٰ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ تَعَالَىٰ اللهُ اللهُ

ٳۼؾؘؽٙڔٚۿؚڡٵ ڔؠؙڹٞ؞ٛۼڂۣڂؚڹؖڹٛؿٚٳڸؿڰؚۮٛڕؾ ڔ

من خريجي الجامعة الإسلامية تعليم الدين بدابهيل

مَعَ المُقدِمَة القَيْمَة الرَّائِعَة مِعَ المُقدِمَة القَيْمَة الرَّائِعَة مِعَ المُعَنِينَ الْمُعَنِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَنِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعَنِينَ الْمُعَنِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينَ الْمُعِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِينِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِي الْمُعِلِينَ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِينِ الْمُعِ

بِقَلَمُ الْبَاحِثِ النُّحَقِقِ الشَّيْخِ المُّلِيِّ الْمُعَلِّلِ الْمُحَلِّلِ الْمُعَلِّلِيِّ الْمُعَلِّلِيِّ الْمُعَلِّلِيلِّ الْمُحَلِّلِيلِيِّ الْمُ

تلميذ العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى



Maktabah Kunoozul Elm E-Mail:kunoozulelm@ymail.com







فهرس الكتاب مجملاً

٦	تقريظ
٨	تقريظ
11	كلمة الناشر
14.	نموذج صفحة من الطبعة القديمة
10	مواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح
۲۰۳	مقدمة المحشي
۱۲۷	نور الإيضاح ونجاة الأرواح
۱۳۱	كتاب الطهارة
۲۸۱	كتاب الصلاة
۲۲۳	كتاب الصوم
۳7.	كتاب الزكاة
40	كتاب الحج
277	فهرس لمواهب الفتاح تفصيلاً
173	فهرس لنور الإيضاح تفصيلاً

تَقتريظ

المفتي أحمد الخانفُوري أبقاه الله ذخراً للإسلام والمسلمين صدر المفتين بدار الإفتاء بالجامعة الإسلامية ، دابهيل، عجرات

بسركنهالرحز الرحيمر

إن أحد العلوم التي مُنِحَت مرتبة المَقاصِد ضمن المنهج التعليمي الذي يتلقّاه الطلبة في مدارسنا الإسلامية: علم الفقه، وإن المذهب الفقهي السائد المعمول به لدى الأكثرية من سكان هذه البلاد الهندية منذ القِدم وإلى يومنا هذا هو المذهب الحنفي ، نظراً إلى ذلك كان هو المذهب الذي اختير عند وضع المنهج الدراسي ، ولذلك فإن المنهج الدراسي الحالي يشتمل على عدة كتب في الفقه الحنفي يُجرى تدريسها خلال المراحل الدراسية المختلفة ، فبعد أن يتلقى الطلاب مبادئ النحو والصرف العربي بقدر الضرورة نجد أن أول كتاب يُجرى تدريسه في الفقه المنقة المعربية هو كتاب « نور الإيضاح » للعلامة الشُرُنبُلالي ، والنسخة المتداولة عندنا من « نور الإيضاح » هي التي عليها حاشية مولانا الشيخ إعزاز علي - شيخ الأدب والفقه بدار العلوم ديوبند - رحمه الله تعالى ، وهي على قِدَمها رائجة على هذا النحو منذ سنوات مُتَطاولة .

ومع سُهُولة أمور الطباعة ويُسْرها في عصرنا الحاضر، وتطوُّرها يوماً بعد يوم، بدأ الجيل الجديد يواجه صعوبات في الاستفادة من النسخة القديمة، فاقتضت الضرورة إعادة نشر الكتاب مع التصحيح والتحقيق بما يتناسب مع مُتَطلَّبات العصر الحاضر، لذلك تجشَّم القيام بهذه المُهمَّة عزيزي المولوي المُفتي محمد طيّب سلمه الله عزوجل - أحد خِريجي دار الإفتاء بدابهيل - فبذل وسُعَه واجتهد في التحقيق والتصحيح، حتى تمَّ إعداد الكتاب على النحو الذي بين أيدينا.

وبمناسبة هذه الطبعة الجديدة قام الأخ المُحِب المولوي محمد طلحة بلال أحمد منيار - من تلامذة العلامة المحقّق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى - بإعداد مُقَدمة قيّمة ورائعة ، مما أضفى على الكتاب قدراً وقيمة وفائدة .

وبعدُ: فها هو الكتاب بهذين الحُسْنَين يُقَدَّم لخدمة الأساتذة والطلبة ، نسأل الله عزوجل أن يجعلَه مُفيداً في حق الجميع ، ويرزقه لَدَيه حُسْنَ القَبول ، وأن يبارك في عُلوم العَزِيزَينِ المذكورَين ، وأن يوفقهما إلى بذل المَزِيد من المساعي العِلْمية في خِدْمة الدين ، آمين ياربَّ العالمين .

وكتبه العبد (المفتي) أحمد الخانفُوري (حفظه الله) (صدر المفتين بدار الإفتاء بالجامعة الإسلامية ، دابهيل) في ۲۱ ربيع الآخر سنة ۱۶۳۱هـ

تقتريظ

المفتي عبد الله محمد المظاهري أمد الله في عمره وبارك في جهوده شيخ الحديث ورئيس جامعة مظهر السعادة ، هانسوت ، غجرات

الحمد لله الذي علمنا الشرائع والأحكام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام ، وآله الأعلام ، وصحبه الكرام .

وبعد! فمن المعلوم لدى الجميع أن علم الفقه يحتل مكانة سامية فيما بين العلوم ، فإنه من أجلها نفعا وأعظمها درجة وأشرفها منزلة ، قال الله تعالى : ﴿ فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ [البقرة : ٢٦٩] ، وقال تعالى : ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ﴾ [البقرة : ٢٦٩] ، ورد عن ابن عباس رضي الله عنه : « أن الحكمة معرفة الأحكام من الحلال والحرام » [جامع البيان للطبري ٣/٣٠] ، وقال عليه الصلاة والسلام : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » [اخرجه البخاري في صحيحه ، باب العلم قبل القول والعمل] .

وعلم الفقه في جدارة أن ينوه ويشاد بحملته ، إذ بمعرفته والأخذ به تصح العبادات وتستقيم المعاملات بل سائر شؤون الحياة _ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » [اخرجه الترمذي] _ . وما الفقه الإسلامي إلا تعبيرا صادقا عن السنة التي أمر العبد بالاعتصام بها .

لذلك كله اعتنى العلماء المسلمون المخلصون - قديما وحديثا - بهذا العلم الإسلامي الجليل ، وقد دون الفقه على طراز خاص في مطلع القرن الثاني الهجري ، وأول من تصدى لهذا الأمر العظيم المبارك هو الإمام نعمان بن ثابت الكوفي - رحمه الله رحمة واسعة - فإنه شكل لجنة ضمت عددا من المحدثين واللغويين والراسخين في العلم والنابهين من ذوي الفضل ، وأنتج ثروة علمية ،

وخلف تراثا فقهيا ، ورتب قوانين عادلة قائمة على أسس ثابتة من الكتاب والسنة إلى أن تم تدوين الفقه على النمط الذي نراه اليوم .

وهذه المدرسة الفقهية نالت قبولا واسعا في أوساط العلماء والشعب حتى ساد المذهب الحنفي أكثر من ربع سكان العالم من المسلمين ، وقام عدد كبير من علماء يُعتبرون من الأفذاذ والنوابغ فقها وأمانة وإخلاصا وكفاية بتأليف كتب نافعة ضخمة ، ومن أهم ما كتب في القرن الحادي عشر الهجري كتاب « نور الإيضاح ونجاة الأرواح » لصاحب العالم الكبير والفقيه الجليل الشيخ حسن بن عمار بن علي أبي الإخلاص الشرنبلالي من مواليد ٩٩٤ هـ تقريبا ، والكتاب يمتاز بسهولة العبارة وسرد المسائل الفقهية ، والاكتفاء بظاهر الرواية منها ، وعدم الخوض فيما لا طائل تحته - ولذلك لم يزل الكتاب محط أنظار العلماء والطلبة مذ أول يومه ، وأصبح جزءا متينا من المقررات الدراسية السائدة في معظم مدارس شبه القارة الهندية - ، وقد اعتنى بالكتاب العالم النحرير المحدث الفقيه فضيلة الشيخ محمد إعزاز على الأمروهوي - رحمه الله رحمة واسعة - علما بأن المصنف بنفسه قام لشرح الكتاب ، فألف دليلين : « مراقي الفلاح » الذي طبع غير مرة ، وتعليقات الشيخ أحمد الطحطاوي عليه معروفة ، و« إمداد الفتاح » ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا فيما نعلم ، ونسخطه الخطية موجودة في بعض المكتبات .

وما قام به الشيخ الأمروهي من عمل جليل حلا لمشكلات المتن وتوضيحا لمبهماته ؛ عكف عليه العلماء والطلاب فيما بعد ، إلا أن تلك الطبعة على فضلها وجودتها بالنسبة إلى زمن صدورها لأول مرة ، لا تتناسب الآن مع ما ارتقت إليه الطباعة من تقدم ومحاسن لم تكن معهودة في الغابر.

فتوجهت همة الأخ الشاب الفاضل الذكي المفتي محمد طيب إلى خدمة الكتاب وطبعه بما ينجسم مع ارتقاء الطباعة الحاضرة ، فقد فصل متن الكتاب إلى فقرا ومقاطع مناسبة ، وأضاف كثيرا من العناوين الجانبية ، وجعل الحواشي

الإعزازية في أسفل الصفحة ، والتزم علامات الترقيم المعهودة ، وهذا كله لتسهل الاستفادة من الكتاب في أيسر وقت .

وأرى أن الأخ الفاضل قد ظفر بمرامه فقد أتى بما يعجب الطلاب ، ويشرح صدور المعلمين ، ويسرّي عنهم العناء ، فاستحق بذلك الشكر الجزيل من طلبة العلم وأهله .

وإني إذ أتقدم إليه بالشكر الجزيل أتضرع إلى الله العلي القدير أن يكتب لهذا العمل القبول الحسن عنده ، ويعم نفعه ، ويجعله خالصا لوجهه الكريم ، آمين . وصلى الله على النبي الكريم محمد وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

(المفتي) عبد الله محمد المظاهري (حفظه الله) (رئيس جامعة مظهر السعادة، هانسوت، غجرات) تحريرا في ٤ من شهر جمادي الأولى ١٤٣١ هـ

كلمة الناشر

بسالله الرحزالجيم

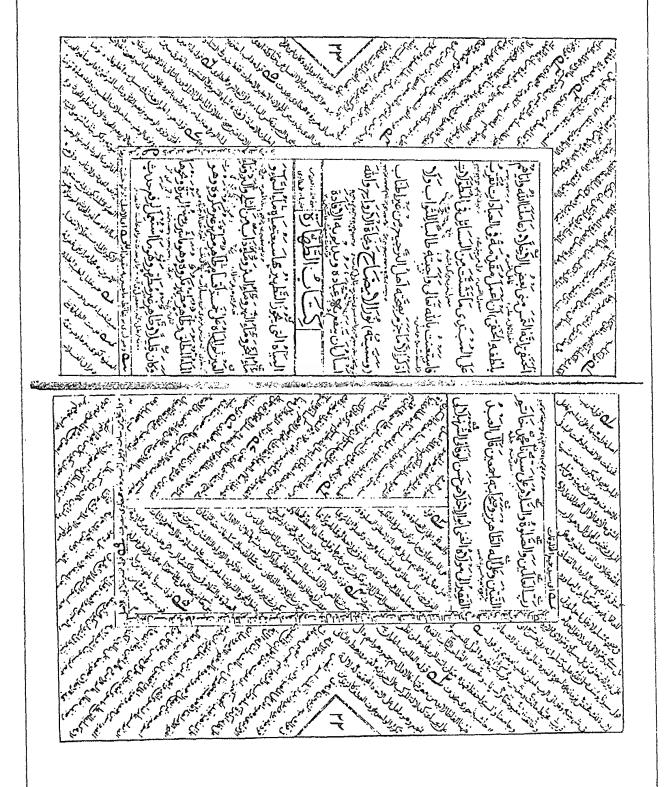
بتوفيق من الله عزوجل تتقدَّم مكتبة كنوز العلم إلى أساطِين العلم وأرباب الفضل بباكورة إصداراتها ، وهو كتاب « نور الإيضاح » للإمام الشُّرُنبلالي رحمه الله تعالى ، مع حاشية « الإصباح » للعلامة الشيخ إعزاز علي الديوبندي رحمه الله تعالى .

وهذا العملُ العلميُ وإن كان من القديم المشهور إلا أنَّ إصدارَنا هذا تميَّز بالتحقيق العِلْمي المَلْمُوس والإخراج الجَذَّاب المشاهَد ، مع مقدّمة قيّمة رائعة اشتملَت على أبحاث تاريخية وفقهية نادرة ، الأمر الذي من شأنه أن يَحْظى - بعون الله - بالحَفَاوة والتقدير من الجهات العِلْمية المَعْنية ، ونسأل الله عزوجل أن يجعلها فاتحة خير إن شاء الله تعالى .

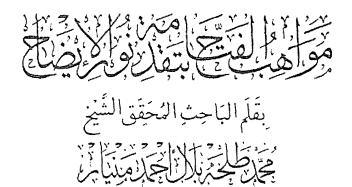
والمكتبة سوف تسير قُدُما في نَشْر كنوز العِلْم ، واضعة نُصبَ عينيها أن يكون ما تُصدِرهُ ما بين جديدٍ مفيدٍ أو قديم في قالَبِ الجديد المتميّز ، والمأمول من كُل من يتلقَّى إصدارنا هذا من السادة القُرَّاء أن يدعو الله تعالى لنا بالتوفيق والسداد ، وصُدُورُنا مفتوحة لكل مَشُورَةٍ ونُصحٍ فيهما تقويمٌ لمسيرتنا العِلْمية ، أو ترشيدٌ لمنشُوراتنا القادمة ، وحتى نلقاكم مع إصدار آخر نشكر لكم حُسنَ التعاون وحفاوة الاستقبال ، ودُمتم موفّقين .

الناشر مكتبة كنوزالعلم

Email: kunoozulelm@ymail.com



نموذج صفحة من الطبعة القصيمة بكتاب نور الإيضاج



تلميذ العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى



Maktabah Kunoozul Elm

E-Mail:kunoozulelm@ymail.com



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعلى منزلة الفقه في الدين ، وأوجب النَّفْرَةَ في طلبه وتعلَّمه ، وجعله دليلا على إرادة الخير بصاحبه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبين ، المبعوث بالكتاب والحكمة رحمة للعالمين ، فبلَّغ البلاغ المبين ، وأوضح منهاج الشريعة للسالكين ، اللّهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الغُرّ الميامين ، ومَن تبعهم مِن حَمَلة لواء الشريعة المُنافِحِين عنها إلى يوم الدين .

أما بعد : فإن الله عز وجلَّ أتم علينا النعمة ، وأكملَ لنا الدين ، ورضي لنا الإسلام ديناً ، ومَنَّ علينا بحفظ الدين على أيدي فقهاء الأمَّة ، والمجتهدين الأئمة ، الذين اوضحوا لنا كُلَّ مُهِمَّة ، وأسعفونا في كُلِّ مُلِمَّة ، نسأل الله أن يُنزل عليهم شآبيب الرَّحة ، إزاء خَدَماتهم الجَمَّة .

ومن نعم الله عزوجلً على الأمة هذه المذاهب الفقهية وكتبَها ، التي يَسَّرت سبيل التفقّه على طالبيه ، وطوَت لهم المفاوز والفيافي ، وسلكت بهم النهج السوي ، بعيداً عن الشَّطط والزلل ، وكفلَت تقديم ما يحتاجه المسلم إلى معرفته من أمور دينه في مختلف شؤون حياته بشكل مرتب منظم سهل التناول ، وتُعَدُّ هذه الكتب عُصارة جهود الفقهاء خلال أزمان متطاولة ، ومُدارستُها أخرَجَت بفضل الله عزوجل كبار أئمة الفقه في تاريخنا المشرق يوم أن كان التعليم الإسلامي في أوج القوة والنشاط .

والأمة في حاضرها اليوم تُريدُ أن تجدّد العهد بماضيها المَجيد ، وتنفخ روحاً جديدة في كثير من مناحي التعليم السائد ، وتستعيد القوة والنشاط بإصلاح المَسِيرة التعليمية ، ومِن ثَمَّ فإن النَّهُوض بالتعليم الإسلامي هم يؤرق كلَّ مُشفِق على أحوالنا التعليمية الراهنة ، ونحن بحاجة إلى مراجعة دقيقة فاحصة لجميع عناصر المنظومة التعليمية الثلاثية (المعلم ، المنهج ، المتعلم) والتشكي وحدَه أو تشخيص الحالة وحدَها لا يُجدي ، دون السعي الجاد نحو وضع الحلول الناجعة ، ثم القيام بقدر الامكان لإنجازها وتحقيقها . وهناك مُحاور ثلاثة ينبغي التركيز عليها بهذا الصَّدد ، وهي : ١ - الاتصال الفعًال

وهناك محاور ثلاثة ينبغي التركيز عليها بهذا الصدد ، وهي : ١- الاتصال الفعال مع خُبراء التعليم والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم ، والوقوف على تقنيات التعليم . ٢- تدريب الأساتذة بما يحقق رفع الكفاءة وزيادة الفعّالية وتحسُّن مستوى الأداء ، وتعريفهم بأصول التدريس ومبادئ علم النفس التعليمي التربوي . ٣- إعادة النظر في

المناهج التعليمية وتطويرها بما يحقق الأهداف المرجُوة .

وللكتاب المدرسي دورُه وموقِعُه المُهِمُّ في مناهج التعليم من حيث إنه من أقوى الوسائل التعليمية _ مع تعدُّدها _ في رسم الخطوط الأولى للمعرفة والثقافة في أذهان المتعلمين ، ثم يُرافق الكتابُ المتعلم في مراحله الدراسية التالية كلها ، ليكون المعين الثرُّ الذي يستمدُّ منه المعلومات والخِبرات ، فهو المُعَلِّم الصامت الذي يرجع إليه الطالب متى شاء .

وقد آل إلينا عن السلف الصالح تراث ضخم من كتب العلوم والفنون التي صنَعَت لنا حضارة راقية في الماضي ، لا زال العالم يَجني ثمارَها ، ومن حق هذا التراث أن نقدّمه ونخرِجه ونعرضه على الناس بشكل يليق بذوق كل عصر ، وبما يتلاءم ويتناسب مع مستوي أذهان الطلاب ، وبما يحقق الأهداف التعليمية ، فإن التجديد والتطوير في الوسائل أمر مطلوب ، وهو من سمات الحضارة الاسلامية ، الذي اقتبسه الآخرون فانطلقوا وفاقوا وأمسكوا بزمام الأمور ، وما صرنا نحن في ذيل القافلة إلا حين أصابنا الجُمود والرُّكود .

وبعض الناس يتشبّث ببعض الشكليات القديمة في إخراج الكتب وطباعتها ويتوهّم أن تغييرها يَجُرُّ إلى كارثة عِلْمية ويُضعِف الملكات، ولا صبحّة لمثل هذه التوكهّمات، وإنما الطّباع ـ سبحان الله ـ تأنف تغيير ما الفته ولو كان إلى ما هو افضل ، ولقد كان هناك ائمة أعلام ـ ولله الحمد ـ قبل ظهور المطابع ، ثم إنه لا قداسة لكتاب فوق كتاب الله عزوجل ، ولقد عني المسلمون به عناية فائقة من حيث إضافة ما يزيد نصّه حُسناً وجمالاً وسهولة ، فأضافوا النّقط والضبط الإعرابي وعلامات فواصل الآيات والأجزاء والأحزاب والرّكوعات ، ورموز الأوقاف ، وفي الأوان الأخير تلوين الألفاظ بحسب قواعد التجويد ، وكل ذلك لم يقف حجر عثرة أمام تنمية القُدرات والملكات والمواهب .

فالحاصل أن المطلوب هو تطوير الوسائل التعليمية ، دون المَسَاس بالثوابت وبجوهر النص ، وإن الناظر في السيرة النبوية يجد أن النبي المعلّم ﷺ استخدم نحو أربعين طريقة في التعليم والإرشاد ، كما هو بشواهده في كتاب « الرسول المُعَلّم ﷺ وأساليبه في التعليم » للعلامة المحقق فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى .

وأولى الوسائل التعليمية وأولاها بالعناية من هذا الجانب هي المقررات الدراسية في مناهجنا التعليمية ، وذلك كفيل بتحبيبها للنشء أوّلا ، وأعون على سرعة إيصال المعلومة إلى أذهانهم ، ومِن ثَمَّ زيادة التحصيل مع القدرة على الاستيعاب ، بإذن الله تعالى .

ولقد جاء إلى الأخ الفاضل النابه المُحب المولوي المفتى طيب بن مولانا الشيخ موسى البهركودروي _ سلمه المولى _ أحد خريجي جامعة تعليم الدين بدابهيل ضلع نوساري ، غجرات ، زاده الله فضلا ، واتحفني بنسخة من هذا الكتاب الذي قام بخدمته والعناية به ، راغباً إليَّ أن أنظر فيه ، فرأيت من عنايته وجُهده ما سرَّني ، فراجعته له وحثثته علي الإسراع بإخراجه لتعم الفائدة به ، فوافقني وأكمل العمل جزاه الله خيراً ونفع به ، ومن المؤسف أن لا يجد أمثال هؤلاء الشباب مَنْ يَصْقُلُ مواهبهم ليخدُموا التُراث .

وها هو الكتاب بين أيديكم بهذا الإخراج الجميل الرائع الجذاب ، وأرجو أن يكون نموذجاً يُحتذَي في الجمع بين مَحَاسن القديم وبدائع الجديد ، أو المحافظة على المضمون مع الاستفادة من التقنيات الطباعية ، والله الموفق .

وهذه بعض المباحث بين يدي الكتاب ، كتبتها نزولاً أمام إصرار الأخ الفاضل المُعْتَني بالكتاب طيب ـ سلمه الله ـ مع أني دافعته وقلت له : عليك بفُرسان الميدان فلست من أهل الشأن ، ولكنه ألح على الفقير وبالغ ، فاستعنت بالله وبدأت التقميش والتفتيش ، ووجدت المعلومات عن الإمام الشرنبلالي رحمه الله تعالى شحيحة ، فقلبت الأسفار والتقطت نُتَفا متناثرة ، وحاولت أن أصوغ ما جمعته ههنا ، وأملي أن يكون فيه النفع للطلاب الأعزة ، ولعلها تفتح للباحث المتقصي آفاقاً جديدة في ميدان البحث ، وسميت هذه المقدمة (مهاهب الفَتَاح بتقدمة نهر الإيضاح)).

وهذه عناوين المباحث :

المبحث الأول: خصائص منهج التعليم الإسلامي

المبحث الثاني: متون فقه العبادات في المذهب الحنفي

المبحث الثالث: مصر بلد الإمام الشرنبلالي

المبحث الرابع: ترجمة الإمام الشرنبلالي

المبحث الخامس: نور الإيضاح ومتعلقاته

المبحث السادس: حاشية « الإصباح على نور الإيضاح » للعلامة شيخ الفقه والأدب مولانا محمد إعزاز على المرادآبادي الأمروهوي ثم الديوبندي ، وعمل المحقق في خدمتها وإخراجها.

المبحث الأول: خصائص منهج التعليم الإسلامي

١- تحفيظ المتون ، ٢- التدرُّج ، ٣ - مختصرات العلوم .

اتبع المسلمون في تدريس العلوم الشرعية منذ العصور الماضية طريقة أصيلة ، تقوم على أساس تَحفيظ الطالب من الصِّغر متوناً تشتمل على مبادئ العلوم وأساسياتها ، وذلك في مختلف الفنون والمسجالات العلمية ، ثم يتارَّجون بالطالب في التعليم إلى أن تتحقَّق فيه المَلكات العِلْمية المطلوبة ، ثم يقومون برعاية هذه المَلكات وتنميتها عن طريق المُمارسة والتدريب العَملي كالتدريس والتصنيف والمناظرة والفتوى (١١). والتدرج في التعليم ومُراعاة مُستَويات المتعلمين منهج إسلامي أصيل ،حَرَص عليه العلماء والمربُّون كمنهج مُوصل إلى حُسن التحصيل ، فإن ما أخِذ بالتدرُّج يرسَخُ في الذهن شيئاً فشيئاً ويثبُت ، وما أخِذ جملةً فات جملةً (٢).

ولما كان أولى مراحل التلقي والطلب هي تصور أمهات المسائل وضبطها ومعرفة الكليات : صنّف العلماء في كل فن كتباً مختصرة تجمع لطالب العلم في ذلك الفن لُبً مسائله ، وتسمّى هذه المختصرات «المتون»، وكانوا يُوصُون المبتدئين بضرورة حفظها واستظهارها ، وقالوا في شأنها كلمة سارت مسير الشمس ، وهي قولهم : «مَنْ حَفِظ المتون حاز الفُنُون» ، وعبر بعضهم عنه بقوله : «حِفظ المتون يَشُدُ المتون» ، وقوله : «مَنْ لله يحفظ الأصول حُرِم الوصول من الوصول من المتعلمين يعود السبب فيه إلى هَجْر طريقة السلف في ضعف التحصيل وتصدر أنصاف المتعلمين يعود السبب فيه إلى هَجْر طريقة السلف في تحفيظ المتون .

والمتن عند أهل العلم يطلق على : كتاب مختصر أو رسالة صغيرة اشتملت على مبادئ فن من الفنون ، خالية من الاستطراد والتفصيل والأمثلة والشواهد والخِلافات والأدلة إلا عند الضرورة . والمتون نوعان : منظوم ومنثور ، والنظم أكثر اختصاراً من النثر .

⁽١) تكوين الملكة الفقهية ص ١٣٢ . (٢) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٣ . (٣) الدليل الى المتون ص ٣.

ولعل من البَدَهي أن نقول: إن المتون سابقةٌ في الظهور للشروح والحواشي والتقريرات، فهذه كلها آثار لاحقة للمتون وأعمالٌ عليها.

فوائد المتون المختصرة (١)

١ - تكوين صُورة مجمَلَة للفن في ذهن المتعلم بجَمْع أمهاتِ المسائل ومشهورها في كل باب.

٢٠- تصوير المسائل للمبتدئين وتثبيتُ المعلومات في أذهان المتعلَّمين .

٣- جمع شَتَات المسائل وحُصرالفروع في موضع واحد .

٤- ضبط كُلّيات العلوم وأصول الأبواب ورؤس المسائل.

٥- ضمُّ النظائر بعضها إلى بعض، وترتيبها بشكل منَسَّق.

٦- سهولة استحضار المسائل ورَبطِ الجزئيات والفروع بأصولها الكلية .

٧- تربية مَلَكة البحث والتمحيص ودِقَةِ الملاحظة وانتقاء الألفاظ والغَوص في عُمْق الألفاظ والمعانى .

٨- اختصار طريق الطلّب للمتعلم ، فإن المتون خُلاصاتٌ محرَّرة لمُطوَّلات الكتب .

٩- رُسُوخُها في الأذهان لسنوات طويلة لوَجَازتها وحُسْن ترتيبها .

١٠- مَنْ حَفِظها كان علمُه في رأسه لا في كُرَّاسِهِ ، وأمِنَ الضياعَ .

المتون الفقهية المختصرة

الفقه كعلم إسلامي عظيم شأنه كشأن غيره من العلوم ، وَضَع فيه الفقهاء في كل مذهب متوناً مختصرة ، جرَّدوها من الدلائل والخِلاف تيسيراً على المبتدئين وحرصاً على التأصيل العِلْمي في المرحلة الأولى من مراحل التفقُه ، ومُزَاولةُ هذه المتون أخرجَت عدداً كبيراً جداً من أثمة العلم ، تعلَّموا فأتقنوا ، وعلَّموا فأحسنوا ، والَّفوا فجَوَّدوا .

وفكرة تصنيف المتون المختصرة وجمع الفروع المتناثرة بدون ذكر الدلائل ، بدأ ظهورُها على أيدي علماء القرن الرابع الهجري ، على ما ارتآه الشيخُ الحَجُوِي في كتابه «الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي» مع انتقاده اللاذع لهذا النوع من التصنيف(٢)

⁽١) انظر: الدليل الى المتون ص ٧٣.٧١ ، والمدخل الى علم المختصرات ص ١٠٩ ـ ١٢١.

⁽٢) الفكر السامي ٤/ ٢١٩.

ولعل من أوائل من صنف مختصراً فقهياً في المذهب الحنفي هو الإمام الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ثم الإمام الكرنحي (ت ٣٤٠ هـ) ثم القُدُوري (ت ٤٢٨ هـ) مُختصرَه الشهيرَ بـ «الكتاب» ، وتَتَابع التصنيف بعدهم ، حتى اشتهرت في الفقه الحنفي متونّ اهتَمّت وركّزت على ذكر الراجح الصحيح من الأقوال وصار عليها المعَوّل في الفتوى .

ومن أهمّ مقاصد هذه المتون :

- ١- اختصار العبارة ووجازتها .
- ٢- جمع المسائل التي يعمُّ وقوعها .
 - ٣- الخُلوُّ من الدلائل والخلاف .
- ٤- ذكر الأصح والراجح والمفتى به .

طبعاً هذه هي المتون الفقهية الشاملة التي احتوت على جُلّ أبواب الفقه ، وليس القصد هنا الكلام عنها ، بل أريد الحديث عن نوع آخر من المتون أو التصانيف التي اقتصرت على أبواب العبادات .

المبحث الثاني: متون فقه العبادات في المذهب الحنفي وأنواعها

لما كان للعبادات _ وخصوصاً الصلاة ومتعلَّقاتها _ صِلةً وثيقةً بجياة الناس اليومية ، كانوا بحاجة دوماً إلى معرفة الحكم الشرعي في المسائل التي يكثر دورانها ، وكان من العَسِير في كل مرةٍ مُراجعةُ الأسفار الكبار المُطَوَّلات في الفقه ، لذا قام الفقهاء بتقريب المسائل لهم ولمن يتصدَّى لإرشادهم ، فأفردوا كتباً ورسائل مختصرةً خَصُوها بأبواب العبادات ، وكانوا يُطلقون عليها تسميات مختلفة منها : «المُقدّمة» ثم أصبحت تلك المختصرات سلم المبتدئين وشُداة الفقه ، وذُخْرَ المُفتين ، وعُدَّةَ المُدرّسين لتفقيه الناشئة ، وعمَّ بها النفعُ . ولعل من أوائل متون العبادات «مُقدمة أبي الليث السمرقندي» (ت ٣٩٣هـ) .

أنواع كتب العبادات من حيث المحتوى والمنهج

ظهر لي من خلال استعراض سريع لبعض كتب العبادات ومُرور على مُحتواها أنها بحُسَب مُشتَمَلاتها ومنهج عرض المسائل فيها: أنواعٌ متعددة ، تبعاً لاختلاف غَرَض تصنيفها ، ما بينَ تقريب المسائل للمبتدئين ، إلى حَصْرها واستقصائها للمُنتَهين ، وفيما

يلي قائمة سريعة لأهم كتب العبادات في الفقه الحنفي مرتبة على وفيات المؤلفين ، مع القاء الضوء بإيجاز :

١- مقدمة الصلاة أو المقدمة السَّمَرقندية ، للإمام أبي الليث نصر بن محمد السَّمَرقَندي (ت ٣٩٣ هـ).

مختصر شهير في أحكام الطهارة والصلاة ، مع خاتمة في العقائد .

قال شارحها القَرَماني في «التوضيح»: مختصر قد اشتهر فيما بين الأنام بركاتُه، وشملَتْهم فوائدُه، وكَشَف عن وجوه طلاب العلم المبتدئين قِنَاعَ الجهل فرائدُه (١).

وأول المقدمة : اعلم بأن الصلاة فريضة قائمة ، وشريعة ثابتة ، عُرِفت فرضيتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ...(٢)

وقد ذكر أبو الليث في ثنايا الكتاب بعض الدلائل من الكتاب والسنة ، كما تعرض قليلا لذكر الخلاف ، وشرَح بعض الاصطلاحات الفقهية ، والفروق المعنوية بينها ، وسرَد الأدعية التي تقال عند غسل أعضاء الوضوء ، ومن منهجه أنه يعقد لكل مسألة فصلاً مستقلاً .

من شروحها ^(٣) :

١- التقدمة شرح المقدمة ، لجبريل بن عبد الله بن حسن الكنجاني (ت ٧٥٢ هـ) .

٢- مناهج التوضيح لمقدمة أبي الليث ، لخليل بن مُقْبِل بن عبد الله العُلْقَمي (ت ٧٩٧ هـ) .

٣- التوضيح شرح المقدمة ، لمصلح الدين مصطفي بن زكريا بن أيدُغُمِش (٨٠٩ هـ) .

٤- شرح مقدمة أبي الليث ، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (٩٥٦ هـ) .

٥- قطرات الغيث على مقدمة أبي الليث ، لحمد بن محمد قاضي زادة (١٠٤٤ هـ).

٢- ما لا يسع المكلف جهله في الصلاة ، للمراغي أبي محمد الحُسين بن جعفر بن محمد المراغي .

وهو من فقهاء العراق ، سكن اليمن ، وتوفي بها ٣٨٩هـ (١) . ولم أقف على كتابه .

(١) التوضيح للقرماني، نسخة جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٢٠٠٢. (٢) التوضيح للقرماني ، ل ٢.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٥، جامع الشروح ٣/ ١٨١١. (٤) هدية العارفين ١/ ٣٤٦.

٣- مقدمة الغَزنوي ، للامام أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي (ت ٥٩٣ هـ)

في «هدية العارفين» أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد بن نوح القابسي القاضي جمال الدين الغزنوي الجنفي ، له كتاب « الحاوي القدسي » في الفروع (١). وفي «تاج التراجم» أنه كان معيد درس الكاشاني (٥٨٧ هـ) صاحب «بدائع الصنائع» (٢).

وهي من المختصرات البديعة النافعة ، في أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصوم ، استهلها ببيان فضل العلم ، ثم مناقب الإمام أبي حنيفة ، وختمها ببيان العمل بالعلم وأخلاق العلماء . ورتب الكتاب على ثمانية أبواب ، وتحتها فصول .

قال الغزنوي في فاتحة الكتاب مشيراً إلى أهمية الكتاب : مختصر نافع في العبادات ، حجمُه صغير ، وعلمُه كثير ، ونفعُه غزير ، يَستَبصر به المُبتدي ، ويَستذكر به المُنتهي ، ذكرتُ فيه المهمَّ الذي لا يَستغنى عنه المُكَلف (٣).

وذكر محقق الكتاب الشيخ خليل الميس إلى أن المؤلف الغزنوي سار على نهج الإمام السمر قندي صاحب «تحفة الفقهاء» فاختار غالب العبارات الفقهية منه ، واختار من كتاب «تنبيه الغافلين» لأبي الليث السمر قندي الأحاديث والآثار التي قدّم فيها لكل فصل من فصول «المقدمة». قال: وقد جمعت «المقدمة الغزنوية» بين إيجاز المتون وتبسيط عبارة الشروح ، فقد بَسَط الكلام في بيان أحكام طهارة البدن وكأنه يخاطب المبتدئين والعامة بخاصة ، كما أنه تعرّض بكثير من التفصيل لمسائل الصلاة لأهميتها (٤).

شروحها (٥):

۱- الضياء المعنوي على مقدمة الغزنوي ، لضياء الدين أبي البقاء محمد بن أحمد الحنفي المكي (ت ٨٥٤ هـ) وهو من أشهر الشروح ، واختصره مصلح الدين حمزة بن إبراهيم (ت بعد ١٠٠٧ هـ).

٢- المصابيح الأخروية في شرح الضياء المعنوية من المقدمة الغزنوية ، لعلي بن عبد
 الله الحنفى (ت بعد ١٠٥٥ هـ).

⁽۱) هدية العارفين ١/ ١٠١. (٢) تاج التراجم ٢٧. (٣) مقدمة الغزنوي ص ١٥. (٤) مقدمة خليل الميس على "مقدمة الغزنوي" ص ١٠. (٥) جامع الشروح ٣/ ١٨١٠.

٣- النور النبوي على مقدمة الغزنوي ، لأبي بكر بن سيف الحق بن مصلح الدين العثماني البوسنوي (ت نحو ١٢٠٠هـ).

٤- فتح العزيز الغني شرح مقدمة الغزنوي ، للكفوي أحمد بن حسن (ت بعد ۱۲۵۰ هـ).

٤- المقدمة في الفقه ، تأليف مَنْكُوبَرس بن عبد الله الناصري المستعصمي (ت
 ٢٥٢ هـ) .

وهي في التوحيد وأحكام العبادات الخمس . منها نسخة في مخطوطات المكتبة الظاهرية

٥- مُنْيَة المُصلِّي ، للإمام سَديد الدين محمَّد بن محمَّد بن علي الكاشْفَرِي (ت ٧٠٥ هـ).

من المتون الشهيرة جداً في المذهب ، تناول فيها الكاشغري أهم مسائل الصلاة ، واستهل المقدمة ببيان مصادره التي استقى منها مادة الكتاب ، ثم ذكر فرضية الصلاة وثبوتها بالكتاب والسنة والإجماع ، ثم تحدث عن شرائط الصلاة وأركانها بتفصيل ، ثم عقد فصولا للحديث عن : صفة الصلاة ، ومكروهاتها ، وسننها ، والنوافل ، وما يفسد الصلاة ، وسجود السهو ، وزلة القارئ .

وقد عُني الكاشغري بذكر أهم المسائل والفروع في المباحث التي تطرَّق لها ، ويذكر الخلاف غالباً بين أئمة المذهب ، كما يتطرق نادراً لرأي غيرهم ، ويستدل في بعض مسائل الكتاب ، وكثيراً ما يصرح بالمفتى به ، وبمصادره عند ذكر النقول من كتب المذهب(٢).

وقد لقي الكتاب عناية واضحة لدى العلماء ، ووضعوا عليه شروحاً عديدة (٣) ، فمنها :

١ - حَلَبَة المُجَلِّي وبُغْيَةُ المُهْتَدِي شرح مُنية المصلي ، للإمام العلامة ابن أمير حاج
 عمد بن محمد بن أحمد (ت ٨٧٩هـ).

٢- غُنْيَة الْمُتَمَلِّي في شرح مُنْيَة الْمُصَلِّي ، وهو أوسع الشروح وأحفلها بالفروع

⁽١) فهرس الفقه الحنفي بالظاهرية ٢/ ١٩٨ ، ١٩٨ ، هدية العارفين ٤/ ٢٥. (٢) المذهب الحنفي ، للنقيب ٢/ ٦٣٨.

⁽٣) انظر: كشف الظِنون ٢/ ١٨٨٦، حامع الشروح ٣/ ١٩٥٠. ١٩٥٠.

والجزئيات ، للإمام إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ) ويعرف باسم «حَلَبي كبير» تمييزاً له عن الشرح الصغير المختصر من الكبير لنفس المؤلف .

٣- مختصر غنية المتملي ، للمؤلف السابق ، ويعرف باسم «حَلَبي صغير» .

٤ نهاية المُجَلّي ودُرَر المبتدي ، لمحمد بن محمد بن عبد العزيز الأندلسي (ت بعد ١٠٤٣هـ) .

٥- ذُخر النجاة ، لمحمد بن أحمد بن إبراهيم الرومي الحنفي السياح (ت بعد١٠٨٠ هـ) .

٦- غاية التجلّي لعبارة منية المصلي ، لحسن بن علي العُجَيمي الحنفي (١١١٣ هـ) .

٧- جواهر الْتُحَلِّي، لمحمد بن محمد قاضي زادة المكي المعروف بقاضي عيد (ت ١٠٤٤هـ).

٨- وسيلة التعَلّي ، لسليمان بن سعد الله بن أمين الله مستقيم زادة (ت ١٢٠٢هـ) .

٩- التعليق المُجَلِّي لما في منية المصلي ، للمولوي وصي أحمد ، طبع بلكناو ١٣١٥ هـ (١) .

٦- جواهر الفقه ، لطاهر بن إسلام بن قاسم الأنصاري (بعد ٧٧١هـ) .

هو من الكتب الحافلة الموسَّعة جداً بذكر الفروع الفقهية في أبواب الطهارة والصلاة والصوم، وقد ذكر في فاتحة الكتاب مصادره النادرة الوفيرة التي استقى منها مادة الكتاب، ورمز لعشرة منها برمز مختصر لعله أكثر منها النقل، وهي (هد) للهداية، (نه) للنهاية، (جص) للجامع الصغير، (كا) للكافي، (قف) لتحفة الفقهاء، (خف) لخلاصة الفتوي، (قن) لقنية الفتوى، (مم) لمنية المفتي، (مغ) لمقدمة الغزنوي، (مص) لمنية المصلى.

ورتب الكتاب على عشرة أبواب:

الأول: في إثبات الصانع وتوحيده وكتبه ورسله.

الثاني: في الطهارة والسواك وأحكام المياه.

الثالث: في نواقض الوضوء والاستنجاء والأنجاس وتطهيرها .

الرابع : في الاغتسال وما يوجبه .

الخامس : في صفة الصلاة والمسائل المنثورة فيها والأذان والجماعة وأوقاتها .

السادس : في القراءة وسجود التلاوة والسهو وسنن الصلاة .

⁽١) معجم المطبوعات ١٩٢٠/٢.

السابع: في صلاة الجمعة والعيدين والجنائز.

الثامن : في أحكام السفر والتيمم والمسح والصوم .

التاسع : في فوائد متفرقة شتى .

العاشر: في آداب السالكين من أهل الطريقة.

وقال المصنف بعد سرد المصادر: ليس في هذا المختصر من الاختراع إلا نقل رواياته، وجمع متفرقاته، وإظهار المراد برفع احتمالاته، وحلُّ مشكلاته في معانيه وعباراته... واشتغلتُ في تمامه بإيراد شرائده، وجمع فوائده من عوائده، وواقعاته من عباداته، واتبعت في جمعه وتصحيحه، وبذلت جهدي في تنقيحه وتهذيبه ...(١)

٧- الإرشاد في فقه العبادة ، للإمام البابرتي أكمل الدين محمد بن محمود (ت
 ٧٨٦ هـ):

قال في أوله: فهذا مختصر يشتمل على مقدمة وكتابين وخاتمة ، على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة ، وسميته «الإرشاد» ورجونا ذخائره ليوم المعاد ...(٢) وقد أفادني بهذا الكتاب الأخ الصديق الحفي أحمد عبد القيوم سلمه المولى ونفع به .

٨- مقدمة الصلاة ، للفناري شمس الدين محمد بن حمزة الرومي (ت ٨٣٤ هـ).
 وشرحها أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زادة (ت ٩٦٨ هـ) (٣).

٩- زادُ الفقير ، للكمال ابن الهمام (٨٦١ هـ) .

متن متين منَقَّح في الفقه ، ألفه ابن الهمام وهو على جناح سفر ، ورتبه على ركنين : الطهارة والصلاة ، عباراته قوية ، وفيه تقسيمات بديعة ، وحَرِّر فيه الكلام جداً في مسائل زَلَّة القارئ كما أفادني المفتي أسعد الخانفوري سلمه المولى عزَّوجَلَّ ، وقد تطرق المصنف إلى ذكر الخلاف بين أئمتنا الثلاثة في بعض المسائل ، ولم يتعرض للاستدلال .

ومن شروحه^(٤) :

١- ماء المسير لزاد الفقير ، لتاج الدين عبد الوهاب بن محمد الحُسيني الطرابلسي

⁽١) جواهر الفقه ، مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٥٩٥٩. (٢) فهرس الفقه الحنفي بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ص١٠٥/. (٣) هدية العارفين ١٠٠٣/٢. (٤) كشف الظنون ٢/ ٩٤٥ ، جامع الشروح ١٠٠٣/٢.

المعروف بالهُمامي (ت ٨٧٥ هـ) .

٢- إسعاف المولى القدير بشرح زاد الفقير ، لأحمد بن إبراهيم الدقدوسي التونسي
 الأزهري الحنفي (ت ١١٣٣هـ).

٣- إعانة الحقير على شرح زاد الفقير ، للتمرتاشي محمد بن عبد الله الغزي الحنفي
 (ت ١٠٠٤ هـ) .

- ٤ شرح الزاد ، لفائد بن مبارك الأبياري المصري (ت ١٠٦٣ هـ) .
- ٥- شرح الزاد ، لعبد الرحيم المنشاوي الحنفي (ت نحو ٩٠٠هـ) .

٦- نزهة البصير شرح زاد الفقير ، لمحمد رشيد بن عبد اللطيف الرافعي الطرابلسي
 (ت ١٣١٦هـ).

٧- مستزاد الحقير ، للعلامة الشيح محمَد بلير عالم الميرتهي الهندي (ت ١٣٨٥هـ).

وهي حاشية نفيسة وضعها عليه حين طبع الاناب عن المجلس العلمي بدابهيل ، ضلع نوساري ، سنة ١٣٥٢هـ ، وكان المحشي حينئذ استاذ الفقه والحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل .

١٠ مقدمة الكيداني ، اشتهرت نسبتها إلى لُطف الله النَّسَفي (ت حوالي ٩٠٠ هـ)
 وقيل هي للفناري محمد بن حمزة (٨٣٤ هـ) .

تعددت تسمياتها أيضاً: خلاصة الكيداني ، فقه الكيداني ، عمدة المصلي ، مطالب المصلي ، مطالب المصلي ، مطالب المصلي ، رسالة المشروعات ، أو الكيدانية باختصار (١).

وهي مقدمة وجيزة جداً في أهم أحكام الصلاة ، استهلها المؤلف بتعريف المصطلحات الفقهية الثمانية : الفرض والواجب والسنة والمُستَحَبُ والمحرَّم والمكرو، والمُباح والمُفسِد ، ثم ذكر من أحكام الصلاة ما ينذرج تحت هذه المصطلحات الثمانية في ثمانية أبواب على الترتيب المذكور ، واكتفى بتعداد الأحكام دون ذكر الدلائل أو المسائل أو الحلاف (٢).

أهميتها: اشتهرت هذه المقدمة بين طلبة العلم في بلاد المشرق الإسلامي ، وتداولوها فيما بينهم حفظاً واستذكاراً ، إلا أن مؤلفها جمع فيها بين الرَّطب واليابس من غير تدقيق

⁽١) حامع الشروح ٣/ ١٤٩٣. (٢) المذهب الحنفي ، للنقيب ٢/ ٦٥٣.

ولا تنقيح ، لذلك قال الإمام عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في مقدمته « عمدة الرعاية » : (والذي ينادي بأعلى النداء أنها رسالة غير معتبرة _ وأن مؤلفها لا يخلو إما يكون ممن لا مُمَارسة له بالمسائل ولا علم له بالدلائل ، وإما أن يكون لم يلتزم فيها التحقيق والتنقيح وإن كان في نفسه من أرباب الترجيح _ مطالعة هذه الرسالة من أولها إلى آخرها والاطلاع على مسائلها الشاذة وأحكامها الفاذة ، فإن فيها مسائل مخالفة لظاهر الرواية ومُبَاينة للكتب المعتبرة)(١).

وعلى الرغم من ما أوضحه العلامة اللكنوي من حال هذا المتن ، إلا أنه لقي عناية من الشراح ، فمن شروحه (٢):

- ١- السعدية شرح الكيدانية ، للتفتازاني مسعود بن عمر (ت ٧٩٢ هـ) .
 - ٢- شرح الكيدانية ، للشريف الجرجاني علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ) .
 - ٣- شرح للفناري محمد بن حزة (ت ٨٣٤ هـ).
 - ٤- شرح أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ).
- ٥- جامع المبّاني شرح فقه الكيداني ، للقُهُسْتاني محمد بن حسام الدين (ت ٩٦٣ هـ).
 - ٦- شرح عمدة المصلي ، لطاش كبري زادة أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ).
 - ٧- شرح حافل لإبراهيم بن مير درويش البخاري (ت نحو ١٠٠٠هـ) .
 - ٨- شرح لملا على القاري (ت ١٠١٤هـ).
- ٩- الجوهر الكلي على شرح عمدة المصلي ، للنابلسي عبد الغني (ت ١١٤٣هـ).

۱۱- مقدمة الدَّمراوي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الدمراوي المصري الحنفي (ت نحو ۱۰۵۰هـ).

متن وجيز مختصر في الطهارة والصلاة ، ومؤلفها من العلماء المُعاصرين للإمام الشرنبلالي ، ولم أتمكن من الوقوف على ترجمته ، لكن مقدمته المذكورة لها عدة نُسَخ في مكتبات المخطوطات بمصر وغيره ، وقد وصَفه كاتب إحدى النسَخ التي وقفت عليها بالأوصاف التالية : قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة ، العُمدة الفهامة ،

⁽١) مقدمة عمدة الرعاية ص ١٢ ، المذهب الحنفي ، للنقيب ٢/ ٢٥٥. (٢) كشف الظنون ٢/ ١٨٠٢ ، جامع الشروح ١٨٠٢/٣

شمس الدين شرف العلماء ، أوحد الفضلاء ، مفتي المسلمين ، بقية السلف الصالحين ، وارث علوم المتقدمين ، شيخ المتأخرين ، مَن شهد بفضله الحاضر والناظر والراوي ، أبو عبد الله محمد الدمراوي الحنفي ...(١)

وقال المؤلف في مستهل الكتاب : أما بعد ، هذه جملة يسيرة من أحكام الطهارة والصبلاة على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ... نافعة إن شاء الله تعالى ، فأقول وما توفيقي إلا بالله : فروض الوضوء أربعة ...

١٢- هدية ابن العِمَاد لعُبًاد العِباد ، لمفتى الشام العلامة عبد الرحمن بن محمد العِمَادي الدمشقى (١٠٥١هـ) .

مختصر يحتوي على أهم أحكام الصلاة ، استهله المؤلف ببيان فضل الصلاة ، ثم تحدث عن شرائطها ، فأركانها ، فواجباتها ، فسننها ، فمستحباتها ، فصلاة الجماعة ، فقضاء الفوائت ، فالوتر ، فالنوافل ، فصلاة الجمعة ، فصلاة العيدين ، فسجود السهو ، فسجود التلاوة ، فمسائل شتى ، فصلاة الجنازة ، فأحكام المساجد .

ومن منهج المؤلف أنه يبين الخلاف بين أثمة المذهب ، ويتطرق أحيانا لرأي الإمامين الشافعي ومالك . وقد ذكر كثيراً من أدلة السنة في الفضائل ، أما دلائل الأحكام فتعرُّضُه لها قليل (٢).

وقد نقل عن هذا الكتاب الإمامُ ابن عابدين في « رد المحتار » ورجع إليه عن طريق شرحه الحافل الماتع النفيس « نهاية المراد شرح هدية ابن العِماد » للإمام عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).

١٣- نور الإيضاح ، للشرنبلالي (١٩٠١هـ) سيأتي الكلام عنه مفصلا ضمن ترجمة الشرنبلالي (٣).

18 - مراقي السعادات إلى علمي التوحيد والعبادات ، للشرنبلالي أيضاً . رسالة وجيزة في العقائد ، ثم في أحكام العبادات الصلاة والزكاة والصوم والحج

١٥- الدرة المنيفة ، للإمام العلامة الفقيه عمر بن عمر الدُّفري الزُّهري الحنفي

⁽١) مخطوطات مكتبة الملك عبد الله الرقمية ، رقم ٦٢٩ . (٢) المذهب الحنفي ، للنقيب ٢٢٠/٢ . (٢) انظر ص:

(14114).

مؤلفها من أقران الإمام الشرنبلالي ورفقائه في التحصيل والطلب ، فقد أخذ الفقه عن مشايخ الشرنبلالي مثل المُجبي والنَّحريري والمسيري وأحمد ابن الشُّلبي ، وقال صاحب «خلاصة الأثر» عنه : عمر بن عمر الزُّهْري الدَّفْري الحنفي القاهري ، الإمام العالم العلامة ، كان إماماً جليلاً ، عارفاً نبيلاً ، له المهارة الكلية في فقه أبي حنيفة ، وزيادة اطلاع على النقول ، ومشاركة جيدة في علوم العربية ...وأجازه جُل شيوخه ، وتصدر للإقراء بجامع الأزهر ، وانتفع به خَلق لا يُحصنون ... ومن غريب ما اتفق له أنه كُف بصررُه نحو عشرين سنة ، ثم مَنَّ الله عليه بعَود بصره إليه من غير علاج ...ومن مؤلفاته : «الدرة المنيفة في فقه أبي حنيفة » وشرحها شرحاً نفيساً في مُجَلَّدٍ ، أقراه مرَّاتٍ عديدة بجامع الأزهر وعَمّ النفع به (۱) .

وقد طالعت المتن مع شرحه «الجواهر النفيسة» للمؤلف (٢) ، وقد استهل الكتاب ببيان معنى أحكام الشرع الخمسة : الفرض والواجب والسنة والحرام والمباح ، ثم سرد الموضوعات على النحو الآتي :

بدأ بكتاب الطهارة ، وفيه :

أحكام الوضوء ، فالغُسُل ، فأحكام المياه ، فالتيمم ، فالمسح على الخُفين ، ثم أحكام دماء تختص بالنساء ، ثم أحكام تطهير النجاسات ، ثم أحكام الاستنجاء .

ثم ذكر كتاب الصلاة وفيه:

١ - بيان أهميتها وأوقاتها ، ثم أحكام الأذان . وأعقبه بذكر شروط الصلاة ففرائضها فواجباتها فسننها فآدابها .

٢- ثم ذكر تركيب أحكام الصلاة ، ثم ما يُجهر فيه وما يُسَرّ ، وأحكام القراءة في الصلاة ، ثم فصل فيمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح ، ثم فائدة عن المدرك واللاحق والمسبوق .

٣- ثم بيان أحكام الحدث في الصلاة ، ثم المسائل الاثني عشرية ، ثم مفسدات الصلاة ومكروهاتها ، ثم أحكام زلة القارئ [خلا عنها نور الإيضاح] .

⁽١) خلاصة الأثر ٣/ ٢٢٠ . (٢) نسخة مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ١٠٠ .

٤- ثم الوتر والنوافل، ثم أحكام التلاوة [ليس في نور الإيضاح] ثم فصل في بيان إدراك الفريضة، ثم قضاء الفوائت، فأحكام سجود السهو، فأحكام صلاة المريض، وفيه الصلاة على السفينة، ثم أحكام سجود التلاوة، ثم أحكام صلاة المسافر، فصلاة الجمعة، فصلاة العيدين، فصلاة الكسوف، فالاستسقاء، فصلاة الخوف، فأحكام صلاة الجنائز والتكفين والتدفين وزيارة القبور، ثم أحكام الشهيد، فالتعزية، فالصلاة في الكعبة.

ثم ذكر أحكام الزكاة ، فصدقة الفطر . ثم أحكام الصوم ، فالاعتكاف .

ثم ذكر مسائل شتى عن الكسب والأدب ، وأحكام اللباس والكلام ، وختم الكتاب بمسائل الحظر والإباحة .

وإنما فَصَّلت في ذكر محتواياته ، لأني رأيت فيه شبها قريباً من «نور الإيضاح» ولا غرو فإن مصنفه رفيق درس للإمام الشرنبلالي ، ويحتمل أن تكون مصادرهما متحدة ، كما لا يبعد أن يكون استفاد من «نور الإيضاح» فإن الشرنبلالي فرغ من تصنيفه سنة ١٠٣٢ هـ (١) ، والدفري فرغ من تصنيف «الدرة المنيفة» وتبييضها ليلة الثلاثاء الثامن من جمادى الأولى سنة ١٠٣٦ هـ (٢).

لكن «نور الإيضاح» اغزر مادَّة ، وأبدع تنظيماً وتنسيقاً لمحتويات المتن ، وأحكم ترتيباً لأبوابه وفصوله . ويمتاز متن «الدرة المنيفة» بزيادة بعض الموضوعات خلا منها «نور الإيضاح» مثل : أحكام زلة القارئ ، وأحكام التلاوة ، ومسائل الكسب والأدب ، وأحكام اللباس والكلام ، والحظر والإباحة . إضافة إلى كون أصل متن «نور الإيضاح» ليس فيه أحكام الزكاة .

١٦- مجمع المُهِمَّات الدينية في مذهب السادة الحنفية ، لملا حسين بن اسكندر الحنفي الرومي (١٠٨٤هـ) .

اقتصر فيه على سبعة كُتُب وهي : العقائد والطهارة والصلاة والزكاة والصوم ومسائل الحظر والإباحة والتجويد ، والتزم بعزو النقول إلى مصادرها ، ومن أهم مصادره : الفقه الأكبر ، شرح منية المصلي للحلبي ، وعيون المذاهب الكاملي ، وتنوير الأبصار ،

⁽١) حاشية الطحطاوي ٧١١. (٢) الدرة النفيسة ، نسخة مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ١٠٠٠ ل ١٨٦.

والدرر والغرر ، وتحفة الملوك ، وفتح القدير لابن الهمام ، وتبيين الحقائق للزيلعي . وقد أكثر من ذكر الفروع مع بيان الخلاف مقروناً بالترجيح والتصحيح ، ولا يتعرض لذكر الدلائل (١).

١٧ - ولملا حسين المذكور «مفتاح العبادة ووسيلة السعادة» مقدمة في الفقه لعلها ،
 لم أقف عليها (٢).

۱۸- وله «جواهر المسائل فيما يجتاج إليه كل عاقل» (٣).

١٩- القواعد العظام فيما عليه بُني الإسلام ، لأحمد بن محمد بن محمد الصَّفُدي الدمشقي (ت ١١٠٠هـ).

وهي أرجوزة في أركان الإسلام الخمس(٤).

٠١- كفاية الغُلام في أركان الإسلام ، للإمام النابلسي عبد الغني بن إسماعيل (١١٤٣هـ) .

وهو نظم لطيف مختصر جداً في بيان أركان الاسلام الخمسة ، عدد أبيات النظم ١٥١ بيتاً ، شهل الألفاظ ، وللناظم سَرَح عليه سماه «رشحات الأقلام» (٥) ، يقول مثلا في فصل الزكاة :

شَرطُ الزكاةِ: العقلُ ، والاسلامُ مِلْكُ تَمامٌ ، ونصابٌ نامي والحاجةِ اللازمةِ الأصلية عشرون مثقالاً نصابٌ مِن ذَهَبُ

حُريّة ، تمليك ، احتلامُ يَفْضُلُ عن مُطالِبِ الأنامِ وحَوَلانُ الحَول ، ثم النيّه ومِنتا درهم فِضّةٍ حَسَب

وشرحه أيضا: العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن الملا الأحسائي في «نيل المرام بشرح كفاية الغلام » (٦).

⁽١) مجمع المهمات ، نسخة مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٦٨١٧. (٢) هدية العارفين ١/٣٦٣.

⁽٣) مخطوطات معهد الدراسات الشرقية بجامعة طوكيو ، رقم ٢٠٩٤. (٤) هدية العارفين ١/ ١٨٩. (٥) نشر مكتبة دار البيروتي ، دمشق ٢٠٠٥. (٦) نشر جامعة الملك فيصل ، الأحساء ١٤٢٤ ه .

٢١- شروط الصلاة

من المتون الوجيزة الشهيرة المتداولة بكثرة ، وربما لا تخلو مكتبة من مكتبات المخطوطات من وجود نسخة منه بله عشرات النسخ .

وهذا الكتاب وكتاب «سراج المُصَلِي» موضوعهما متحد ، وهو اشتمالهما على بابين ، الأول : أحكام الطهارتين الكبرى والصغرى ، والثاني : أحكام الصلاة ، وهي تدور في فلك «خلاصة الكيداني» وتُشبهها في طريقة تناول المباحث بإيجاز بالاقتصار على تعداد الفروع والمسائل دون ذكر الدلائل أو الخلاف .

وقد وقفت على كتابين بهذا الاسم^(۱) ، بينهما اختلاف في عدّ المُندَرَجات ، وكلا الكتابين لا يُعرف مؤلفهما ، لكن يقدَّر بالنظر إلى الشروح أن المؤلف من علماء القرن التاسع . ومتن أن أحد الكتابين مشهور متداول وعليه شروح عدة . ثم إن تسميتهما بشروط الصلاة هو من باب تسمية الكُلّ باسم الجزء ، فإن شروط الصلاة هو أحد موضوعات الكتاب ، وبه يبدأ الكتاب ، فلعل التسمية مأخوذة من الموضوع الأول . وفيما يلي جدول يوضح تفصيلات الكتابين ، لسهولة المقارنة ولمعرفة الفرق في العد كما أسلفت :

شروط الصلاة الآخر	شروط الصلاة المشهور	الموضوع الفقهي
٦	٨	شروط الصلاة
٦	٦	أركان الصلاة (فرائضها)
١٢	Υ	واجبات الصلاة
Y 0	١٤	سنن الصلاة
٨	70	مستحبات الصلاة
11	١.	مكروهات الصلاة
١٤	1 8	مفسدات الصلاة
٤	٤	فرّائض الوضوء
١٣	١.	سنن الوضوء

⁽١) محطوطات حامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٧٥٣٤ ، ورقم ٢١٢ .

آدابه ۹	١٢	مستحبات الوضوء
	٦	نوافل الوضوء
٣	٦	كراهية الوضوء
٥	٦	منهيات الوضوء
٨	٦ .	نواقض الوضوء
٣	٣	فرائض الغسل
٥	٦	سنن الغسل
	۲	المعاني الموجبة للغسل
	٣	أنواع الغسل المسنون
11		أنواع الغسل عموماً

شروح متن شروط الصلاة المشهور (١): -

١ - صَفْوَة المنقولات في شرح شروط الصلاة ، للإمام العلامة ابن كمال باشا أحمد بن سليمان (ت ٩٤٠ هـ).

٢- شرح للإمام العلامة البركلي محمد بن بير علي (ت ٩٨١ هـ).

٣- الحياة في شرح شروط الصلاة ، للعلامة اللغوي مصطفى بن حمزة الرومي الأطه
 وى (ت بعد ١٠٨٥ هـ).

٤- وجدت كتاباً في إعراب متن شروط الصلاة ، ذكر مؤلفه في مقدمته أن له على
 الكتاب ثلاثة شروح (٢).

وأما «شروط الصلاة» المتن الآخر فعليه شرح اسمهِ «التبيان لكل شيء مما يتعلق به البيان» (٣) .

٢٢- سراجُ المُصلي وبَدْرُ المبتدي والمنتهي (١).

(۱) هدية العارفين ٣/ ٤٨٦ ، مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٢٧٤. (٢) و (٣) مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٢٠٤. (٢) هذاك كتاب بهذا الاسم لعلي بن محمد السيمناني (ت ٤٩٩ هـ) وليس هو المراد هنا ، فان مؤلفه السمناني متقدم جدا ، والكتاب الذي بين يدي ينقل عن مصادر متأخرة ، مثل : الكيدانية ، والدرر والغرر، وسراج الظلام للحدادي شارح القدوري .

مقدمة في الطهارة والصلاة ، لم أتمكن من معرفة مؤلفها ، ويبدو أنه من علماء تركيا في القرن الثاني عشر ، وفي بعض فهارس المخطوطات أنه من تأليف قاضي زاده ؟(١) وللكتاب نُسَخ عديدة في مكتبات العالم(٢).

وأولها بعد الحمدلة والتصلية: « اعلم أسعدك الله في الدارين أنه ذُكر في الفتاوي الكبيري والفتاوي الناصري والفتاوي الشهابي وصلاة المسعودي مَنْ لم يعلم فرائض الوضوء لا يجوز وضوءُه ومَنْ لم يعلم فرائض الصلاة لا تجوز صلاته وهو آثم ... »(٣).

ثم ذكر مصادره التي جمع منها مادة الكتاب من كتب الفتاوى والشروح وهي نحو ٤٥ كتاباً . ورتب الكتاب على بابين ، وتحت البابين فصول :

الأول: في بيان الطهارة ، فذكر أحكام الوضوء والغسل من فرائض وواجبات وسنن ومستحبات ومكروهات وغيرها .

الثاني: في بيان أحكام الصلاة.

ومصنفها مُولَعٌ بتكثير تعداد الفروع والمسائل التي يذكرها ، ويتطرق إلى ذكر المصادر في بعض الفروع ، ولا يخلو الكتاب من طرائف العدّ والتقسيمات وعجائبهما ، والعُهدة عليه فيما يَذْكر. وفيما يلى عرض سريع لمحتويات الكتاب :

الباب الأول: الطهارة ، وفيه ١١ فصلاً:

الأول : فِرائض الوضوء ، وهي (٥) .

الثاني: سنن الوضوء، وهي (١٩).

الثالث: مستحبات الوضوء (٢٠) .

الرابع: منهيات الوضوء ومكروهاته (٣١) .

الخامس : آداب الوضوء (٤٣) .

السادس: الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء.

السابع: أنواع الاستنجاء ستة.

الثامن : مكروهات الاستنجاء (٣٠) .

⁽۱) الفهرس الشامل للتراث ، مؤسسة آل بيت (قسم الفقه) ٤/ ٦٢٦. (٢) المصدر السابق. (٣) مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٦٢٧٥، ل ٢.

التاسع : نواقض الوضوء (٢٤) وتفصيلها هكذا : (٤) من القُبُل (٤) من الدُّبُر

(٤) من جميع البدن (٤) من قِبَل الفم (٤) ليست من قِبَل البَلَل (٤) من قِبَل الوقت .
 العاشر : فرائض الغُسل (٣) . وذكر فيه أن الاغتسال على خمسة وثلاثين وجهاً .
 الحادي عشر : سنن الغُسل (١٥) .

الباب الثاني: الصلاة، وفيه ٨ فصول:

الأول: فرائض الصلاة (٣٥) .

الثاني : واجبات الصلاة (٢٢) .

الثالث : سنن الصلاة (٥٨) وتفصيلها : (١٧) في القيام (١٠) في الركوع (١٨) في السجود (١٣) في القعدتين .

الرابع: مستحبات الصلاة (١٨).

الخامس: آداب الصلاة (١١).

السادس : ما يترتب على ترك شيء مما سبق في الفصول الخمسة .

السابع : مكروهات الصلاة ومُحَرماتها ، عددها (٣٣٣) [صَدَقُوني إي والله] وتفصيلها :

مكروهات اللباس (٤١) مكروهات الصلاة (١٧) مكروهات المكان (٤٥) مكروهات تكبيرة الإحرام (١٢) مكروهات القيام (١٨) مكروهات القراءة (٢٧) مكروهات الركوع (٢٤) مكروهات السجود (٢٥) مكروهات القعدة (١٩) مكروهات القلب (٢١) مكروهات الإمامة (١٦) مكروهات العوام (٤٢) مكروهات الخواص (٢١) .

فالمجموع (٣٣٣) عُدُّها بنفسك ، وتأكُّد!

٢٢- مفاتيح الصلاة و ينابيع الحياة ، لمحمد الفاهمي (١) ؟

يشتمل الكتاب على العبادات الخمس ، وهو من الكتب المعروفة ، ولها نسَخ عدة في مكتبات العالم (٢) ، لكن مؤلفها غير معروف ، وقد ذكر بعض تآليفه الأخرى في ثنايا

⁽۱) معجم تاريخ التراث الاسلامي في مكتبات العالم ١/ ٥٨٧، فهرس آل البيت (الفقه) ١٠ / ١٥٢. (٢) المصدر السابق، وعندي نسخة مدرسة كنز مرغوب ببلدة فتَّن في شمال كجرات (الهند) برقم

الكتاب ، وهي :

أ- الحياة شرح شروط الصلاة

ب- مباحث السُّنَّة

ج- ترفيع الأفاضل وتقريع الأسافل

وقد جمع مادَّة الكتب من مئة مصدر فقهي ، ورتَّبه على ٣٠ مفتاحاً ، كل مفتاح بمثابة الباب أو الفصل ، وحاول استقصاء الفروع والجزئيات تحت كل فصل ، كما تطرَّق إلى ذكر المسائل والدلائل في بعض الفصول .

ومن أطرف الموضوعات فيه أنه عقد في بعض المفاتيح فصلا أسماه: فضل من عرف كذا ، وخسارة من لم يعرفه ، فمثلا: واجبات الصلاة التي ذكرها عددها (٦٤) فيقول: إن من عرفها وعمل بها حصل له من الثواب ٦٤ ثواباً ، هذا في صلاة واحدة ، فكم يحصل له من الأجر في الصلوات الخمس ، ثم في بقية السنن والنوافل في اليوم ، واحسب كم له من الأجر خلال أسبوع ، ثم في الشهر ، ثم في السنة . وفي المقابل كم تكون خسارة من لم يعمل بها ، على الحساب المذكور .

والكتاب فيه طول في موضوعي الطهارة والصلاة ، أما الزكاة والصوم والحج فمختصر .وهذا الكتاب أحد مصادر صاحب كتاب «سراج المصلي» (١) مما يدل على تقدم مؤلفه .

٢٤- اتحاف الطالب ، للمُلا الأحسائي الشيخ أبي بكر بن محمد بن عمر الحنفي (ت ١٢٧٠ هـ)

متن فقهي مختصر ، في العقائد والعبادات الخمس مع خاتمة في مسائل الحظر والإباحة ثم التصوف . وقد اعتمد فيه القول المعتمد الراجح ، وشرحه المؤلف بكتاب سماه «منهاج الراغب إلى اتحاف الطالب»(٢) وفي الشرح أفرغ «مراقي الفلاح» للشرنبلالي أو اقتبسه جُلّه . وقد أرشدني إلى هذا الكتاب أخي الدكتور يحيى بن بلال جزاه الله خيراً .

وللمصنف نظم ماتع مشهور شامل في الفقه الحنفي ، في حوالي ٢٥٠٠ بيت ، اسمه «تحفة الطلاب» لخص فيه منظومة الهاملي أبي بكر بن علي (ت ٧٦٩ هـ) في الفقه (٣) ،

⁽١) نسخة جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم ٦٢٧٥، ل ٣ . (٢) نشر دار النعمان للعلوم ، دمشق ٢٣ ١ ١هـ .

⁽٣) المذهب الحنفي ، للنقيب ٢/ ٥٠٧.

ينبغي لكل من أراد سهولة استحضار المسائل أن يحفظه ، لوجازته وسلاسة عبارته ويُسر الفاظه .

٥٧- إسعاف المريدين في إقامة فرائض الدين ، للشيخ العلامة عبد الغني بن طالب بن حمادة الغُنيمي الميداني (ت ١٢٩٨هـ). وهو صاحب كتاب « اللباب في شرح متن القدوري ».

وهي رسالة مختصرة في العقائد وأربعة أركان : الصلاة ، الزكاة ، صوم رمضان ، حج البيت ، مع خاتمة في بيان أسباب حسن الخاتمة (١) . وقد أفادني الأستاذ الفاضل الدكتور سائد بكداش حفظه الله تعالى أنه اعتنى بهذا الكتاب ، ويرجوا إخراجه ليستفيد به القراء .

٢٦- الهَدِية العلائية لتلاميذ المكاتيب الابتدائية ، للعلامة محمد علاء الدين بن عمد أمين ابن عابدين (١٣٠٦هـ) وهو صاحب (تكملة رد المحتار) المسمى « قرة عيون الأخيار » (٢) .

هو من المتون الجيدة للمتأخرين ، مشى في ترتيب أبواب الكتاب وفصوله في الطهارة والصلاة والصوم على ترتيب «نور الإيضاح» وكذا في عرض المسائل ، بمعنى أن أرضية الكتاب هو متن نور الإيضاح ، لكنه بسط العبارة بإضافة ما في شروى «نور الإيضاح» من تقييدات واستدراكات وتنقيحات ، فجمع كل ذلك وصاغه صياغة واحدة على طريقة المتون ، من غير تطرُق إلى الاستدلال أو ذكر الخلاف ، وقد أحسن فيما صنع ، إذ حفِل الكتاب بجزئيات وافرة .

وختم الكتاب بمسائل الحظر والإباحة ، ثم العقائد .

<u>الخلاصة</u>

بعد هذه الجولة في كتب فقه العبادات ، لو أنعمنا النظر في طرائق تصنيف هذه الكتب ومناهج وضعها من حيث النقاط التالية :

(أ)البداية والخاتمة

- ١ مقدمة فيها بيان المنهج ، والمصادر ، ولو باختصار
- ٢- بداية غير فقهية تتناول (عقيدة ، أو فضل العلم ونحوه) أو خاتمة تتضمن
 (عقائد ، مسائل الحظر والكراهية ، أو السلوك) .

⁽١) فهرس الفقه الحنفي بالظاهرية ١/ ٥١. (٢) انظر مقدمة "الهدية العلائية " بقلم الأستاذ بسام الجابي ص ٥-٩.

(ب)وعند تناول المباحث الفقهية

- (1) من حيث عرض المسائل:
- ٣- الاقتصار على ذكر ما ينبغى على المكلف فعله .
- ٤- النقطة السابقة مع زيادة تصوير المسائل الواقعة وحكمها .
 - (ب) من حيث كمية المسائل:
 - ٥- محاولة الاستقصاء والحصر وذكر ما يعم ويندر .
 - ٦- الاقتصار على ذكر ما يعمُّ وقوعه من المسائل .
 - (ج) من حيث عبارة المسائل:
 - ٧- طابَع ذكر النقول والنصوص من المصادر الفقهية .
 - ٨- طابُع حصر المتعلقات بالعدّ .
 - ٩- صياغة العبارة الفقهية وتقسيم المباحث .

(ج) بقية النقاط

- ١٠- ذكر المصادر تصريحاً أو رمزاً في مستهل الكتاب أو في ثنايا عرض المباحث .
 - ١١- ذكر الدلائل والتعليلات.
 - ١٢- ذكر الخلاف في المذهب أو فيه وخارجه أيضاً.
 - ١٣ الاقتصار على بابي الطهارة والصلاة .
 - ١٤- انتقاء الراجح والتصريح بالتصحيح .
- أقول: لو تصفحنا هذه الكتب على ضوء هذه النقاط، وباعتبار توافرها على الأعم الأغلب، فانه يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات:
- الأولى: وهي التي تشترك في النقاط (١، ٢، ٤، ٢، ٧، ١٠) ويمثلها الكتب التالية:
 - ١- جواهر الفقه .
 - ٢- منية المصلى .
 - ٣- مجمع المهمات الدينية.
 - الثانية : وهي التي تشترك في النقاط (٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣) ويمثلها الكتب الآتية :

- ١- خلاصة الكيداني .
 - ٧- سراج المصلى .
- ٣- مفاتيح الصلاة ، وفيه زيادة أبواب .
 - ٤- شروط الصلاة.
- الثالثة : وهي التي تشترك في النقاط (١، ٢ ، ٦ ، ١١، ١٢) ويمثلها :
 - ١ المقدمة السمرقندية .
 - ٧- المقدمة الغزنوية .
 - ٣- هدية ابن العماد .
- الرابعة : وهي مجموعة «نور الإيضاح» وتشترك في النقاط (٤،٢،٩،١٤) ويمثلها :
 - ١ زاد الفقير .
 - ٧- نورالإيضاح.
 - ٣- الدرة المنيفة .
 - ٤ اتحاف الطالب.
 - ٥- الهدية العلائية .
- وللمُعاصرين أيضاً جهود مشكورة في تقريب المذهب للمبتدئين ، وتأليف كتب سهلة ميسَّرة في فقه العبادات ، فمما وقفت عليه من كتب المعاصرين المطبوعة :
- المُفيد في العبادات والمعاملات ، إعداد الدكتور حجي محمد كوناي ، والأستاذ يوسف علي بديوي ، إصدار دار ابن كثير ، بيروت ١٤١٩هـ .
- الفقه الإسلامي (أحكام العبادات) ، للدكتور إبراهيم محمد سلقيني ، إصدار دار الأنصاري بحلب من سوريا .
- المختصر المُغني من مذهب الإمام أبي حنيفة في العبادات ، للشيخ نجيب يوسف الخطيب ، إصدار الدار السعودية سنة ١٤١٤هـ .
- الفقه الحنفي في ثوبه الجديد ، للشيخ عبد الحميد محمود طهماز ، إصدار دار القلم ، دمشق ١٤١٩هـ .
 - المفصَّل في الفقه الحنفي ، للشيخ ماجد العتر ، إصدار مكتبة دار المستقبل .

- الكافي في الفقه الحنفي ، للشيخ وهبي الغاوجي ، إصدار مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٣٠هـ.

المبحث الثالث: مِصْر بلد الإمام الشُّرُنبلالي رحمه الله تعالى

الإمام الشرنبلالي مِصري الأصل والمنشأ والبلد، دَرَج على أرضه، وعاش في رُبُوعه، وعَطَّر بفضله ونشاطه العلمي أجواء مصر، وخَلِّد ذكر اسم قريته ومَسْقَطِ رأسه «شَبْرا بُلُولة» عبر التاريخ، فأين موقع هذه القرية من أرض مصر، لمعرفة ذلك ينبغي أن نُلِمَّ المامةُ سريعة بجغرافية مصر، مع نبذة تاريخية، حتى يصل بنا المطاف إلى موطن الإمام الشرنبلالي، فإليكم طرفاً من أخبار مصر:

فضائل مصر وأهلها

ورد في الأخبار أن مِصر بن بَيْصَر بن حام بن نوح عليه السلام ممن آمن به وصَدَّقه وكان معه في السَّفينة ، فدعى له نوح عليه السلام أن يُسْكِنه الله الأرضَ التي هي أمُّ البلاد ، ونهرُها أفضلُ الأنهار ، فجاء من العراق إلى مصر بلد النيل وسَكَنها ، وبه سُمِّيت (١) .

ثم تزوج أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام هاجَرَ عليها السلام وهي مِصرية وهي أم إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، فصارت العربُ كافّة من مصر بأمّهم هاجَر، ثم صار للعرب والمسلمين كافة نسب بمصر من جهة أمهم مارية القِبْطية أم إبراهيم بن سيدنا رسول الله عليه أنهات المؤمنين، فإن أهلَ مصر أخوالُ المؤمنين (٢).

ومصرُ أرضٌ مباركة لأن الله عز وجلٌ ذكرها في القرآن الكريم تصريحاً اربع مرات ، وتلميحاً في أكثر من عشرين موضعاً ، وهي مباركة بدخول الأنبياء إليها ، ومباركة بوجود جبل الطُّور فيها ، ومباركة بنهرها (النِّيل) أحدِ أنهار الجنة ، وأوصى النبي ﷺ بأهلها خيراً (٣).

وافتُتِحت مصرُ على يد الصحابي الجليل عَمْرو بن العاص رضي الله عنه سنة ٢٠ من الهجرة في خلافة أمير المؤمنين عُمر الفاروق رضي الله عنه(٤) ، وكانت ولا زالت منذُ الفتح الإسلامي كِنَانةَ الإسلام والحِصنَ والمَلْجأ للدين الإسلامي ، وهي من أخصب بلاد

⁽١) الفضائل الباهرة ص ٦ . (٢) الفضائل الباهرة ص ٧٤ و ص ٧٧. (٣) الفضائل الباهرة ص ٧١. (٤) الفضائل الباهرة ص ٢٠.

الله وأثراها من حيث كثرةُ ما أخرجَنهُ من أهل العلم والفضل في شتى العلوم والفنون ، بحيث يضيق المقام حتى عن سرد الأسماء ، ولو اقتصرنا على ذكر فقهاء الحنفية المشهورين فإننا نجدهم كثرة كاثرة :

منهم : القاضي بَكَّار بن قُتَيبة بن أسد أبوبكر الثَّقَفي (٢٧٠هـ) وله أخبار حَسَنة في العدل والعفة والورع ، وتصانيفُ (١) .

ومنهم: القاضي أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى أبو جعفر البغدادي (٢٨٥هـ) من أكابر الحنفية وهو شيخ الإمام الطحاوي (٢).

ثم : الإمام الهُمَام الطُّحَاوي (٣٢١هـ) ...

وتستمر قافلة العلم والفقه مروراً بالملك المعظَّم عيسى (١٦٨هـ) وكمال الدين عُمَر بن العَدِيم (١٦٠هـ) وابن النَّقِيب المُفَسِّر محمد بن سليمان (١٩٨هـ) والسُّرُوجي شارح «الهداية» (١٠٧هـ) وعلاء الدين ابن بَلْبَان الفارسي صاحب ترتيب «صحيح ابن حبان» على الأبواب (١٣٧هـ) والزَّيلَعي شارح «الكنز» (١٤٣هـ) وأمير كاتب قِوام الدين الأتقاني (١٥٥هـ) وأكمل الدين البابَرتي (١٨٥٠هـ) والقاضي بدر الدين محمود العيني شارح البخاري (١٥٥ههـ) وكمال الدين ابن الهُمَام السّكندري (١٨٦١هـ) ...

إلى أن حَطَّت قافلة العلم رحالَها في القرن الحادي عشر بالقاهرة حيث كان فيها من اكابر الحنفية العلامة شيخ الإسلام نور الدين ابن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ) وتلامذة ابن غانم، وهم شُيُوخ الإمام حسن بن عَمَّار الشرنبلالي صاحب «نور الإيضاح» أورفاقه، ومن أجلّهم الإمام أحمد بن أحمد الشَّوبَري (ت ١٠٦٦هـ) المُلقَّب بمصر به (أبي حنيفة الصَّغير)، ويقال: إنه ما مِنْ أحدٍ من علماء الحنفية من أهل مصر والشام في عصره إلا أخذ عنه (٣).

موقع مصر

مصر ولاية عظيمة في الشمال الشرقي من قارة أفريقية ، وحدودها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق خليج السُّويس والبحر الأحمر ، ومن الجنوب بلاد النُّوبة والسُّودان ، ومن الغرب صَحَاري ليبيا .

وتنقسم مصر بطبيعة ارضها إلى قسمين عظيمين:

⁽١) العبر للذهبي ١/ ٣٨٩. (٢) العبر للذهبي ٢/١٠٤. (٣) خلاصة الأثر ١٧٤/١.

١- شَمَال مصر ، ويقال له : مصر السُّفلي والوجه البحري .

٢- جَنُوبِ مصر ، ويقال له : مصر العُلْيا والوجه القِبْلي (١) .

نهر النّيل

يقع في الجزء الشَّمالي الشرقي لقارة أفريقية ، وهو يَجري من الجنوب إلى الشمال . وينقسم إلى ثلاثة أقسام ، أحدهما : يسمى النيل الأعلى وهو من منبعه إلى عاصمة السودان (الخرطوم) ويتكون من نهرين كبيرين يجتمعان عند مدينة الخرطوم يقال لهما النيل الأبيض والنيل الأزرق . ثانيها : يسمى النيل الأوسط وهو من الخرطوم إلى جزيرة (بلاق) قرب أسوان . ثالثها : يسمى النيل الأدنى أو نيل مصر ، وهو من جزيرة بلاق إلى مصب النهر شمالاً في البحر الأبيض المتوسط (٢) .

يبدأ نهر النيل مَسَارَهُ من مَنْبَعِه عند بُحَيرة فِكتُوريا في أواسط شرق أفريقية _ وهي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل ، وتقع هذه البحيرة على حدود كل من تنزانيا ، أوغندا ، كينيا _ ثم يتجه النهر شمالا مارًا بالسُّودان ويلتقي هناك بفرعه الآخر المسمى (النيل الأزرق) ثم يدخل أراضي مصر ، ويستمر شمالاحتى يَصُبُ في البحر الأبيض المتوسط ، وطول نهر النيل إجمالا نحو ٢٦٥٠ كم ، وهو أطول نهر على الكرة الأرضية (٣) .

في أقصى الشَّمال من جُمهُورية مصر العربية يتفرَّع نهرُ النيل إلى فرعين: فرع دِمْيَاط شرقاً ، وفرغ رَشِيد غرباً (٤) ، والمِنطقة المحصورة الواقعة بين الفَرعَين وسواحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً تسمَّى دَلْتَا النيل ، وهي على شكل مثلَّث رأسه بالأسفل ، وهي من أخصَب المناطق الزراعية بمصر ، وتبدأ الدَّلْتا جَنُوباً قُرْبَ عاصمة مصر (القاهرة) ومن أهم مُدُن الدلتا : دِمياط ، المَنصورة ، طَنطا ، دَمَنهُور ، دَسُوق ، مَنُوف ، سَمَنُود (٥) ، وكل هذه الأسماء تُذكرنا بمشاهير أهل العلم و الفضل المنسُوبين إليها .

وتقسَّم منطقة الدَّلتا إدارياً إلى سبع مُحَافَظات ، كل محافَظَة تضم عدة مدن وقُرَى ، ومن هذه المُحافَظات : محافظة المَنُوفية التي تضمُّ قرية (شَبْرَابُلُولة) المُنْتَسِب إليها الإمام حسن بن عمَّار الشرنبلالي .

⁽١) جغرافية مصر لفكري ص ٦-٣، القاموس الجغرافي ، لرمزي ١/ ٢٨. (٢) جغرافية مصر لفكري ص ٣٠٦.

⁽٣) موسوعة المعرفة (نهر النيل) (٤) موسوعة المعرفة (نهر النيل) . (٥) موسوعة المعرفة (دلتا النيل) .

مُحافَظة المَنُوقيّة

معنى المُحَافَظة : هي إحدي الألفاظ الاصطلاحية الجغرافية المستعمَلة لبيان التقسيم الإداري لأراضي الدولة في بعض البلدان العربية ، ويُرادفها لفظ إقليم أو كُورَة ، وتشمَل المُحافظة عموماً منطقة واسعة ، لها مركز أو مُديريَّة ، ويكون المركز عادة مدينة شهيرة ، ويتبع المركز مدن وقُرى عدَّة (١) .

ومُحافظة المُنُوفية : هي إحدى مُحافظات دَلْتَا النيل ، عاصمتُها اليوم مدينة شَبِين الكُوم ، وتقع مُحَافظة المُنوفية جنوب وَسَط دلتا النيل ، وتتكون من ٩ مراكز إدارية ، إحداها مركزُ مَنُوف الذي سُمِّيت به المُحَافظة ، وكانت مدينة مَنُوف هي العاصمة قديمًا (٢) .

ومركز مَنُوف التابع لمُحافظة المَنُوفية يضم نحو ثلاثين قرية منها: شَبْرابُلُولَة.

شبر ابلو لة

قال الفيروزآبادي في «القاموس» (٣): شَبْرَى كَسَكُرَى ، ثلاثة وخمسون موضعاً ، كُلُها بمصر .

قال الزَّبيدي شارح «القاموس»: وقد تتبعتُ أنا فوجدته اثنين وسبعين موضعاً. ثم سرد الزَّبيديُّ أسماءها حَسْب مناطق مصر، ومن العجيب أنه ذكر أربعة مواضع بمصر تسمى (شَنْبرَابُلُولة) على النحو الآتي :

- ١- شبرابلولة موضع بالمُرتاحِية .
- ٢- " موضع بالغُربية .
- ٣- " موضع بالسَّمَنُودية .
- ٤- " موضع بالمُنُوفية ، وهو موطن الشرنبلالي .

وهنا بعض التنبيهات المهِمة :

الأول: أن كلمة (شبرا بلولة) تتكون من جزءَين: الأول (شَبْرا) وهو مُضاف إلى الثاني (بُلُولة)، والجزء الأول مشتَرَك في تسمية هذه المواضع المبدوءة ب(شَبْرا) مثل: شَبْرابُلُولة ، شَبْراخِيْت ، شَبرا مَلِّس ، شَبْرا الخَيْمَة ، شَبْرًا قُوْص إلخ

⁽١) موسوعة ويكيبديا (المحافظة). (٢) موسوعة المعرفة (المنوفية). (٣) القاموس مع شرحه تاج العروس ١٢٨/١٢.

وكلمة (شَبْرى) بفتح الشين كلمة مصرية قبطية قديمة ، معناها : المَزْرَعة أو الحَدِيقة ، ويقال معناها : الكُوم والتَّلُ (١) ، وتستَعمل بمفهومها العام بمعنى : القرية الصغيرة . ويُضاف لفظ (شَبرا) إلى كثير من المواضع تمتاز بعضها عن بعض بما تُضاف إليه ، يعني أن الجزء الثاني يكون هو الاسم الحقيقي للموضع .

وقد استعمل المصريون عدة ألفاظ للتعبير عن معنى القرية الصغيرة:

(۱) مثل لفظ (كَفْر) بفتح الكاف ويُجمع على كُفُور^(۲)، يقولون :كَفْر الشيخ، يعني قرية الشيخ، و (كَفْر بَطْنَا) أي قرية بطنا، فالجزء الأول هنا أيضا زائد بمعنى القرية، والاسم الحقيقي هو الجزء الثاني، وينسُبون إلى الكفْر : الكَفْرَاوي .

(٢) ومثل لفظ (مِنْية) بكسر الميم (٣) ، فيقولون مِنْية القَمْح ، ومِنْية زَرْقُون ، ومِنْية اللَّيث ، وأمّا مُنْية أبي الخَصِيب ، فبضم الميم خاصَّة (٤) ، وينتسبُ إليها الإمام المُنَاوِي (ت اللَّيث ، وأمّا مُنْية أبي الجَامع الصغير » للسيوطي . ولفظ (مِنْية) دخله التحريف أيضاً فصار ينطّق اليوم (مِنْت) كما في «القاموس الجغرافي» لمحمد رمزي (٥).

ومنها لفظ (عِزْبة) و (كُوم) و (تَلَ) و (طُوخ) …الخ

التنبيه الثاني: أن لفظ (شَبْرا) وهو بفتح الشين في الأصح كما سبق ، تحرَّف في السنة العوامّ منذ القديم ، فصاروا ينطقونها (شُبْرًا) بضم الشين (٦) ، وينسبون إليها : الشُبْراوي بالضم أيضا ، ولعل ضم الشين في (الشُرُنبُلالي) هذا سببه ، وهكذا شاع على الألسنة ، وهو غلط ، والقياس : الشَّرَنبُلالي ، بفتح الشين والراء ، لأن أصله (الشَّبْرَابُلُولِي) .

التنبيه الثالث: هذه المواضع التي تبدؤ أسماؤها بـ (شَبْرا) اختلفوا في طريقة النسبة إليها على ثلاثة أنحاء:

١ - الاكتفاء في النسبة بالمضاف وهو الجُزء الأول من الاسم : (شَبْرا) فيقولون : فلان الشَّبْرَاوي .

٢- الاقتصار في النسبة على المضاف إليه وهو الجزء الثاني من الاسم ، مثلا (شُبرا

⁽١) القاموس الجغرافي ٢/ ١٢-١٣ . (٢) تاج العروس ١٤/ ٥٧- ٥٥. (٣) تاج العروس ٣٩/ ٥٦٨ . (٤) تاج العروس ٢٩/ ٥٦٨ ورسالة " درة الكنوز " العروس ٣٩/ ٥٧١. (٥) القاموس الجغرافي ٢/ ٤٨ ، ٥٨. (٦) انظر : خلاصة الأثر ٢/٣٩ ورسالة " درة الكنوز " للشرنبلالي ضمن رسائل الشرنبلالي، الرسالة رقم ٦.

قُوص) ينسبون إليها : القُوصِي ، وفي (شَبرا سَخا) : السَخَاوي .

٣- وفي بعض الأحيان يجمعون بين الجُزئين في النسبة ، فينسبون إلى المجموع ، فيقولون مثلا في النسبة إلى (شَبُرَابُلُولة) : الشُرُنْبُلَالي ، أو : الشُرُنْبَابُلي (١) ، هكذا شاع على السنتهم ، مع أن القياس هو : الشَّبْرابُلُولي ، ولكنهم أهملوه .

ويقولون في النسبة إلى (شَبْراخِيْت) : الشَّبْراخِيتي ، نسبوا إلى الجزئين معا .

وفي النسبة إلى (شَبْرامَلُس) بكسر اللام : الشُّبْرامَلُسِي .

الشرنبلاليون الشافعيون

ربما يوقعك العُنوان في الحَيرة ، ولكن الواقع أن هناك جمعاً من أهل العلم والفضل من الشافعية ينتسبون إلى (شَبْرَابُلُولة) فيقال فيهم : الشرنبلالي ، فمنهم :

١- القاضي محمد بن محمد بن موسي ، شمس الدين الشُّرُنبلالي المَنُوفي ثم القاهري الشُّرُنبلالي المَنُوفي ثم القاهري الشافعي ، قاضي المَقْس ، ذكره الإمام السخاوي في «الضوء اللامع»(٢) ، وهو أقدم مَنُ وقفتُ عليه ممن يُعرف بهذه النسبة .

٢- الإمام الفقيه أحمد الشرنبلالي الطَّنْدَتَائي ، الشافعي ، شهاب الدين ، له منظومة في الفقه سمَّاها «الدُّرَّة المُنْتَضِرَة» ، نظم فيها رسالة في النَّجاسات المَغفُو عنها أو (المَغفُوات) للإمام احمد بن عماد الدين الأقفَهْسِي المِصري الشافعي (ت ٨٠٨ هـ) (٣) . وأظنه أحمد بن عمر بن أحمد الشُّرُنبائلي الذي قال فيه السخاوي في «الضوء اللامع» (٤) : سمع مني بالقاهرة .

وعليها شرح ليوسف بن علي بن أبي الفيد اسمه «نظم الدرر واللآلئ في شرح منظومة الشرنبلالي »(٥) ، وشرح آخر للإمام احمد بن احمد السُّجاعي الأزهري الشافعي (ت ١١٩٧هـ) سماه «الفوائد المُزْهِرَة شرح الدرة المنتضرة»(١) . وللشيخ أحمد النُّشوي الأزهري كتاب «فُتُوح ربنا المُتَعالي باختصار شرح منظومة أحمد الشرنبلالي» ، طبعت بالمطبعة العلمية بمصر سنة ١٣١١هـ(٧).

⁽۱) النسبة بالوجه الثاني (الشرنبابلي) وردت في كتب التراجم في حق الشيخ شمس الدين محمد الشرنبابلي الشافعي (ت ١١٠٢ هـ) كما في المربى الكابلي ٥٣٠. (٢) ٤/ ٥٠٠ . (٣) جامع الشروح ٣/ ١٨٩٣ . (٤) ١٨٩٣/٠. (٥) جامع الشروح ٣/ ١٨٩٣ . (٦) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٣٥٩. (٧) جامع الشروح ٣/ ١٨٩٣

7-1 الشيخ الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن أحمد الحُسيني الشُّرنبلالي القاهري ثم المكي الشافعي ، إمام فقيه نحوي ، تلقى العلم على سُلطان المَزَّاحي وعليّ الشَّبْرامَلُسي ومحمد البَابِلي ، وكان رئيسَ العلماء بالجامع الأزهر ، ثم قدم مكة حاجاً فَجَاوَرَها ، وأقرأ الدروس بالمسجد الحرام ، وتوفي بمكة سنة 7-11 هـ (1) ، وهو من مشايخ الإمام المُحَدِّث عبد الله بن سالم البصري المكي (ت 7-11 هـ (1)) ، وممن أخذ عنه الشيخ الناسك مصطفي بن أحمد العزيزي (ت 7-10 هـ (1)) والعلامة عبد ربه بن أحمد الديوي الضرير الشافعي ((1-10)) والعلامة الفقيه منصور بن علي المُنُوفي البَصِير الشافعي ((10)) .

الشرنبلاليون الحنفيون

١- مؤلف «نور الإيضاح» وستأتي ترجمته مفصلة .

٧- نَجْلُ المؤلفِ العلامةُ الشيخُ حسن بن حسن بن عمّار الشرنبلالي ، تفقّه على والده وعلى تلميذ والده العلامة الإمام مفتي المسلمين حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي (ت ١٠٩٦هـ)(١) ، وقد ذكر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي (ت ١٢٣٧هـ) في تاريخه "عجائب الآثار"(٧) في ترجمة والده العلامة الفقيه الحنفي حَسَن بن إبراهيم بن حَسَن بن علي الجَبرتي (ت ١١٨٨هـ) أنه قرأ «نور الإيضاح» على العلامة حَسَن بن حَسَن الشرنبلالي ، وأن الشرنبلالي كتب له إجازة ذكر فيها سَنَده في الفقه ، وقد أورد الجبرتي نص الإجازة في تاريخه المذكور .

وعمن أخذ عن المترجم أيضا الإمام محمد بن عمر بن عبد القادر الكُفَيْري الحنفي الدمشقي (ت ١١٤٣هـ)(٨). مات صاحب الترجمة سنة ١١٢٣هـ.

٣- حفيدُ المؤلفِ الفقيهُ حسنُ بنُ حَسنِ بنِ حَسن بن عمَّار الشرنبلالي أبو محفوظ ، كان فقيها فاضلاً محققاً ، عارفاً بالأصول والفروع ، مات سنة ١١٣٩هـ ، من تصانيفه «غاية التحقيق في أحكام كيً الحِمُصنة» (٩) .

⁽۱) عجائب الآثار ۱/ ۱۲۲، المربى الكابلي ص ٢٣٥، مختصر نشر النور والزهرص . (۲) المربى الكابلي ١٩٥، عجائب الآثار ا/ ١٥١. (٣) سلك الدرر٤) ١٨٩، (٤) المربى الكابلي ص ٢٣٥، عجائب الآثار ١/ ١٥٥. (٥) عجائب الآثار ا/ ١٣٨. (٦) عجائب الآثار ١/ ١٢٦. (٨) الكفيري في : سلك الدرر ٤/٥، والسفطي في عجائب الآثار ١/ ٢٠٩. (٩) عجائب الآثار ١/ ١٥٤، معجم المؤلفين ٢١٥/٣، هدية العارفين ١/٥٣٥.

٤- عبد الرحمن بن أبي محفوظ حسن الشرنبلالي ، ذكره الجبرتي في ترجمة والده (١).

٥- عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشافي الفقيه الشرنبلالي الحنفي المتوفى سنة ١١١٧هـ (٢)، تلميذُ المؤلف، وكان علامة بارعاً محققاً انتفع به الناس، وتفقّه عليه وأخذ عنه العلامة علي العَقَدي الحنفي (ت ١١٣٤هـ) (٣) والعلامة العُمدة أحمد بن عمر الأسقاطي (ت ١١٥٩هـ) (٤)، والعلامة سليمان بن مصطفى بن عمر القاهري الحنفي (ت ١١٦٩) (٥) وعمن انتفع به العلامة الإمام عيد بن علي النُمْرُسي الشافعي (ت ١١٤٠هـ) (١)، والعلامة أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الشهير بالجوهري الشافعي (ت) (٧) له من الرسائل:

- (١) تحفة المُنْصِفين في جواز الصلاة والاقتداء بالمُسْتَوْشِمِين .
 - (٢) الردُّ على من قال : إن مَحَلُّ الوَشْم نجس .
- (٣) عَرْفُ النَّدِ والعَنْبَر في جواز الاقتداء بالإمام خلفَ المِنْبَر .
- ٦- إبراهيم الشرنبلالي ، تلميذُ المؤلف ، يرد اسمه في أسانيد الفقه (٨) .

المبحث الرابع: ترجمة مصنف «نور الإيضاح» الإمام الشرنبلالي

اسمه ونسبه : هو حَسَن بن عَمَّار بن علي بن يوسُف ، هكذا بقلم الشرنبلالي في «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح »(٩).

كنيته: أبو الإخلاص، وأبو البُركات (١٠).

وذكر الشرنبلالي في آخر شرحه على «الوهبانية»: أن كنيته (أبو الإخلاص) ، كناه بها شيخُه طريقةً ، وهو شيخ الطريقة الوفائية العلامة الإمام عبد الفتاح أبو الإكرام بن وفا (١١).

نِسْبَتُهُ إِلَى بِلَدُهُ مِن حَيْثُ الْأُصُلُ وَالْوَلَادَةُ وَالْنَشَّأَةُ : الْمِصْرِي الْمُنُوفِي الشُّرُنْبِلالي .

⁽۱) عجائب الآثار ۱/ع، ۱۰ (۲) له ترجمة في : عجائب الآثار ۱/ ۱۲۹ ، المربى الكابلي ۲۰۸ . (۳) عجائب الآثار ۱/ ۱۰۹ . (۴) عجائب الآثار ۱/ ۱۰۹ . (۶) عجائب الآثار ۱/ ۲۸۰ . (۵) سلك الدرر ۲/ ۱۸۰ . (۶) سلك الدرر ۱/ ۹۹ . (۲) سلك الدرر ۱/ ۹۹ . (۸) ثبت الطحطاوي ، وعجائب الآثار ۱/۲۲۸ . (۹) ص ۲۸ . (۱۰) هذه الكنية الثانية وجدتها في بعض الكتب مثل : معجم المطبوعات ۱/ ۱۱۱۷ ، وليست واردة في مصادر ترجمته ، والأشهر أنه : أبو الاخلاص . (۱۱) شرح الوهبانية (تيسير المقاصد) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ۲۲۰ ، ۲۲۸ ، ۲۲۸ .

ينسبته إلى بلده من حيث التوظُّن والوفاة : القاهري .

نسبته إلى طريقته في التصوّف : الوَفَائي : نسبة إلى الطريقة الوفائية إحدى فُروع السلسلة الشَّاذِلية . قال الشرنبلالي في «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح» : [(قال العبد) الذليلُ (الفقيرُ إلى مولاه الغني) الجليل ، عن كل شيء ، إذ هو موجدُ الكائنات ، وهي المُفتقِرة إليه بأسرها (أبو الإخلاصِ) ، كنيتُه مِن ساداتنا بني الوَفا ، أعاد الله علينا من بركاتهم ومَدَدهِم ، وشُهرتُهُم وظُهُورُ كراماتهم تُغني عن ذكر القابهم ... (الوَفائيُ) طريقة ، (الشرنبلاليُ) بلداً ، (الحنفيُ) مذهباً ...] انتهى (١) .

الطريقة الوفائية الشاذلية

تنتسب إلى محمد المَلقَّب بوفا بن محمد النَّجم ، أبي الفتح الإسكندري الشاذلي المالكي المذهب ، مغربي الأصل ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٠٧هـ ، وتوفي بالقاهرة نحو سنة ٧٦٥هـ ، وكان أمياً واعظاً ، ولوعظه تأثير في القلوب ، فصار له أتباع ومريدون ، وله أشعار على طريقة ابن الفارض ومؤلفات (٢) . والطريقة الوفائية إحدى فروع الشاذلية ، فإن محمد وفا أخذ الطريقة عن شيخه داود بن عمر الشاذلي عن ابن عطاء الله الإسكندري عن أبي الحسن الشاذلي .

وجاء في «عقد الدرر» لمحمد بن أبي بكر الشِّلِّي الحضرَمي: أن الشرنبلالي تلقَّن الذكرَ ولبس الخِرْقَةَ من محمود بن أبي السُّعود الإسكندري (٣).

وفي «خلاصة الأثر»: أن الشرنبلاليَّ سافر صُحبةَ الأستاذ أبي الإسعاد يوسف بن عبد الرزاق الوفائي (ت ١٠٥١هـ) إلى القُدس سنة (١٠٣٥هـ) على الف الشرنبلالي رسالة «إنفاذ الأوامر الإلهية بنصرة العساكر العثمانية» بإشارة من أبي الإسعاد هذا ، كما في مُستهل الرسالة (٥).

مذهبه الفقهي: المذهب الحنفي.

تاريخ ولادته ومكانها: ولد سنة ٩٩٤ هـ بشبرا بُلولة ، من قُرى مَنوف ، هكذا جاء تاريخ ولادته في مصادر ترجمته (٦) ، ولعله مأخوذ من قول الشرنبلالي في أواخر شرح (١) إمداد الفتاح ص ٢٨. (٢) شذرات الذهب ٢٥٢/٨ ، الأعلام ٢٧/٧ . (٣) عقد الدرر ٢٩٧ . (٤) خلاصة الأثر ٢٩٧ . (٥) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٤٤٩ الرسالة ٢٤. (٦) انظر مثلا: هدية العارفين ١/ ٣٣٠ ، الأعلام ٢/ ٢٠٨ ، معجم المؤلفين ٣/ ٢٦٥

أرجوزته « درة الكنوز » : « وكانت ولادتي بها في القريب من وسط العشر الأخير من تمام الألف ، وهو العشر الذي يلي التسعين وتسع مئة » انتهى (١) .

أسفاره ورحلاته :

١ - أول أسفاره عندما بلغ السادسة من عمر ، سافر به أبوه من شَبْرابُلُولَة إلى القاهرة (٢) ،
 فتوطنها إلى وفاته بها سنة ١٠٦٩هـ .

٢- وسافر صُحبة الأستاذ أبي الإسعاد يوسف بن عبد الرزاق الوفائي (ت ١٠٥١هـ)
 إلى القدس سنة (١٠٣٥ هـ) (٣) .

٣- كما حَجَّ عدة مرات ، منها سنة ١٠٥٨هـ ، ولقي فيها العلامة محمد بن عبد العظيم بن فرُّوخ بن عبد المُحْسِن المورَهُوِي المكي الحنفي (ت بعد ١٠٥٨هـ) ، وتناقشا في موضوع جواز التلفيق . كما جاء بظهر رسالة « العقد الفريد » للشرنبلالي (٤) بخط الناسخ ، نقلاً عن العلامة المفتي حنيف الدين المرشدي المكي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ) .

شيوخه:

١- أحمد بن محمد بن العلامة أحمد بن يونس السُّعودي المصري الحنفي الشهير بابن الشُّلْبِي ، الإمام المحدث ، رأسُ فقهاء زمانه ومُحَدَّثيه ، وكان سريع الفهم وافر الاطلاع ، له حاشية على كنز الدقائق ، طبعت بمصر سنة ١٣١٣هـ على هامش «تبيين الحقائق» ، وله كتاب في المناسك ، و «فتاوى» جمعها حفيده على بن محمد . توفى ابن الشلبي بمصر سنة نيف وعشرين وألف(٥) .

٢- عبد الرحمن المسيري الشهير بالذيب أو بابن الذيب . ذكر صاحب «خلاصة الأثر»أن الشرنبلالي قرأ عليه في صباه (٢) ، وورد اسمه في الرسالة رقم [٢٩] للشرنبلالي هكذا : الشيخ محمد بن عبد الرحمن المسيري الحنفي المشهور بالذئب (٧) ، وفي ترجمة النحريري الآتية : محمد بن عبد الرحمن المسيري الشهير بابن الذيب (٨) . ولا أدري هل النحريري الآتية : محمد بن عبد الرحمن المسيري الشهير بابن الذيب (٨) . ولا أدري هل

⁽۱) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ١٩٤٤ الرسالة ٦. (٢) خلاصة الأثر ١٩٢٠. (٣) خلاصة الأثر ٣٩/٢. (٤) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ١٩٤٤ الرسالة ٥. (٥) خلاصة الأثر ١/ ٢٨٢. (٦) خلاصة الأثر ٢/ ٣٨٨. (٧) رسالة (تحقيق أعلام الواقفين) ضمن رسائل الشرنبلالي ، مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ١٩٤٤، الرسالة ٢٩. (٨) المربى الكابلى ١٩٢٨.

هو محمد بن عبد الرحمن الحُمَوي المصري الآتي برقم [٤] .

٣- عبد الله بن محمد بن عبد القادر النّحريري ، شمس الدين الحنفي ، من أُجَلّ علماء الحنفية في عصره ، أخذ الفقه عن والده وعن العلامة محمد بن عبد الرحمن المسيري الشهير بابن الذيب ، ومحمد بن أحمد الحموي . وأخذ عنه الشرنبلالي وشيخ الحنفية خير الدين العُلَيمي الرّملي (ت ١٠٨١هـ) واختص به ، وأبو حنيفة الصغير أحمد بن أحمد الشّوبْري (ت ١٠٧٧هـ) والعلامة شمس الدين محمد البابلي (ت ١٠٧٧هـ) وعمر بن عمر الدّفري القاهري (ت ١٠٧٩هـ) . توفي النحريري سنة ١٠٢٦هـ(۱) .

3- على بن إبراهيم بن أحمد الحَلَبي ، نور الدين الشافعي القاهري ، الإمام الكبير صاحب « السيرة الحلبية » ، أصله من حلب ، وولد بمصر سنة ٩٧٥ هـ ، ولازم علماء عصره ، وفاق أقرانه في العلم والفضل ، وصنف التصانيف التي لقيت القبول ، ومات بالقاهرة سنة ١٠٤٤ هـ .

ذكر الشلبي في « عقد الدرر » (ص ٢٧٩) أن الشرنبلالي قرأ على النور الحلبي في صباه .

٥- محمدً بن عبد الرحمن الحَمَوي المصري ، شمس الدين الحنفي ، كان إماماً عالماً بالفقه والتفسير والحديث والقراءات والأصول والنحو ، واشتغل بالفقه على علامة عصره الإمام على بن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ)

٦- محمد المُحِبِّي المصري ، شمس الدين ، شيخ الإسلام وأجَلُّ علماء الحنفية الكبار في المذهب والخلاف ، وأحد أفراد الدهر في اللغة والعربية والحديث .

اخذ الفقه عن شيخ الإسلام والحنفية نور الدين علي بن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ) وعن الإمام الكبير سراج الدين عُمَر الحانُوتي المصري الفقيه (ت؟ هـ) صاحب «الفتاوى الحانوتية».

وأخذ عن المُحبِّي جمع من العلماء منهم : شيخ الحنفية أحمد بن أحمد الشَّوْبَري المصري (ت ١٠٦٦هـ) والشرنبلالي (١٠٦٩) ، والعلامة الفقيه بدر الدين يحيى بن أبي السُّعود

⁽١) خلاصة الأثر من مواضع متفرقة ، والمربى الكابلي ١٩٢. (٢) خلاصة الأثر ٣٨٨/٣.

الشَّهَاوي المصري الحنفي (ت ١٠٩٢هـ) ومحمد بن تاج الدين المَحَاسني الدمشقي خطيب الجامع الأموي (ت ١٠١٢هـ)(١).

والمُحِبِّي هذا هو الذي أشار على الشرنبلالي بجمع رسائله في الفقه ، ووصفه الشرنبلالي في تقدمة الرسائل بقوله : « الشيخ الإمام العالم الحَبر النحرير الهُمام ، مُلحِق الاحفاد بالاجداد ، شمس المِلَّة والدين محمد بن المُحِب الحنفي » (٢) ، وأظنه هو المراد بالثناء العَطِر في مُفتَتَح حاشية الشرنبلالي على «الدُّرر والغُرر» حيث قال الشرنبلالي : « لَمَّا قرأت كتاب « دُرَر الحُكَّام شرح غُرَر الاحكام» على أتقى أستاذ عَلِمْتُه مَّن أدركتُ من العلماء الأعلام ، وأعظمِهم مُراقبة في القيام بأوامر المَلِك العلام » (٣) .

ولما سَطَّر الشرنبلالي سنة ١٠١٩هـ باكورة رسائله المشهورة ، وهي الرسالة [٥٥] بعنوان «رَقْم البَيّان في دِيَة المِفْصَل والبَنَان» قال الشرنبلالي في ختامها : « وهذه أول فتتح في التاليف ، منَّ الله به على العبد الضعيف ، فلله الحمد والشكر ، ونسأله المزيد من فضله المزيد ، والقبول لما يُريد ، وهذا مثال قريض أستاذي العلامة شيخ الإسلام محمد بن المُحِبّ الحنفي رحمه الله : (الحمد لله الذي فَضَّل العلم وأهله ، وزيَّن مَن شاء بالفضائل وأهله ، والصلاة والسلام على من جَمَع الصفات الكاملة له ، وعلى آله وصحبه الأئمة الكَملة . وبعد فقد وقفت على هذه النبَّذة اللطيفة ، والعُجالة الظريفة ، فإذا المخالفة فيها ظاهرة ، ومنابذتها لكلمة الأثمة مقررة ، أبرزها مُنشِئها بلفظ وجيز ، والتوفيق ممكن ولكنه كما قيل عزيز ، وأسلوبها ولله دَرُّ مبتكرها حَسَن ، حَسَّن الله تعالى لنا حالنا وحاله ، وأسبغ علينا نعمة وأفضاله ، آمين . وكتبه العاجز الحقير محمد المحب الحنفي حامداً مصلياً) » (٤) .

سند الشرنبلالي في الفقه:

جاء في " ثَبَت " الإمام العلامة الفقيه أحمد بن محمد بن إسماعيل الطَّحْطَاوي المصري الحنفي (ت ١٢٣١هـ) مُحَشِّي «الدر المُختار» و«مراقي الفلاح»: أنه قرأ متن «نور

⁽١) خلاصة الأثر ٢/١٠٥. (٢) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٩٤٤. (٣) الدرر والغرر مع حاشية الشرنبلالي (٣/١. (٤) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٤٤٤ الرسالة ٥٧. (٥) خلاصة الأثر ٣٠١/٤.

الإيضاح» للشرنبلالي على العلامة الفقيه حسن بن إبراهيم بن حسن الجُبَرتي (د ١١٢٨هـ)، وهو علي ابن المصنف حَسن بن حَسن بن عمَّار الشرنبلالي (ت ١١٢٣هـ عن والده المصنف (١).

وذكر الطحطاوي في " ثُبَته " أسانيدَه في الفقه من أربع طُرُق ، وكلها تتصل بالإما الشرنبلالي عن طريق تلامذته : محمد شاهين الأرمناوي ، وعبد الحي الشرنبلالي ، وحسر الجبرتي (وستأتي تراجمهم (٢)) كما أن محرر المذهب الحنفي العلامة ابن عابدين (د الجبرتي (وستأتي تراجمهم أسانيده في الفقه في مقدمة «رد المحتار» ذكر في إحداها الإما الشرنبلالي .

وسَنَد الإمام الشرنبلالي يتصل بإمام المذهب أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) عر طريق مشايخه إليه على النحو الآتي :

الشرنبلالي (ت ١٠٦٦هـ) أخذ عن عبد الله بن محمد بن عبد القادر النَّحريري الأزهري (ت ١٠٤١هـ) ومحمد المُحبِّي المصري (ت ١٠٤١هـ) كلاهما عن رئيس الحنفية نور الدين علي بن محمد بن علي الشهير بابن غانم المقدِسي القاهري (ت ١٠٤٤هـ).

تنبيه مهم: دَرَج بعض من ترجم للشرنبلالي على ذكر الإمام ابن غانم المقدسي ضمر شيوخه ، ولا يصح هذا الأمر ، بل هو شيخ شيوخه ، يدلُّ على ذلك ما يلي :

1- الشرنبلالي شديدُ الاجلال والاكبار لابن غانم ، حتى إنه نسب رسائله إليه حين سمّاها «التحريرات القُدسية» ، ثم إنه ضمّنها رسالتين لابن غانم [٣٤ ، ٤٦] كما سيأتي التفصيل (٣٠ . ومع ذلك تجد الشرنبلاليّ يَصِف ابن غانم بأنه (شيخ أستاذي) كما في «حاشيته على الدرر والغُرر» (٤) أو يقول : (شيخ أساتذتي) كما قال في فاتحة رسائله عند ذكر فهرستها (٥) ، قال : « الرابعة والثلاثون : البديعة المُهمّة ، لبيان نقض القِسنمة ، وبيان المساواة بين السبّكي والخصّاف ، بالتحرير والإنصاف ، والردُ على صاحب الأشباه ، للخطا والاشتباه ، لشيخ أساتذتي العلامة على المقدسي ، شرّفتُ رسائلي بحفظها ،

⁽١) ثبت الطحطاوي ، مخطوطة مكتبة دار اسعاف النشاشيبي ، رقم (٢٥٢). (٢) انظر ص . (٣) انظر هنا ص

⁽٤) ٦/١ . (٥) رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٩٤٤ .

لانفرادها في بابها "، وقال الشرنبلالي في تقديمه للرسالة [٣٤]: " قال شيخُ الاسلام مفتي الأنام نور الدين عليّ المقدسي شارحُ نَظْم الكنز شيخُ مشايخي رحمهم الله " وقال في مستهل الرسالة (٤٦): " وبعد تمام هذه الرسالة منّ الله سبحانه بالاطلاع على رسالة شيخ مشايخنا العلامة الإمام شيخ الإسلام نور الدين علي المقدسي رحمهم الله تعالى... " أفترى الشرنبلاليّ بعد هذا الاجلال يستنكف أن يكون تلميذَه ويتشرّف بالانتساب إليه ويسميّه شيخَه المباشر!

٢- أمر آخر ، هو أن ابن غانم توفي سنة ١٠٠٤هـ وعُمْر الشرنبلالي حينئذ عشرُ سنين
 (ولد سنة ٩٩٤هـ) على أني لا أستبعد أن يكون رآه ولقيه ، أمَّا أن يكون أخذَ عنه فبعيدٌ لِمَا علمتُه .

تتمة سند الفقه

واخذ ابن غانم المقدسي عن المُحقق شهاب الدين أحمد بن يونس المصري المعروف بابن الشّلني (ت ٩٤٧ هـ) عن سَرِيَ الدين عبد البَر بن محمد بن محمد ابن الشّخنة الحَلَيي (ت ٩٤٧ هـ) عن المُحقق الكمال محمد بن عبد الواحد ابن الهُمّام المِصري السّيواسي (ت ٩١٧ هـ) عن قارئ الهداية سراج الدين أبي حفص عُمر بن علي بن فارس الكِناني القاهري (ت ٩١٩ هـ) عن الإمام العلامة علاء الدين أحمد بن محمد السّيرامي القاهري (ت ٩٧٠ هـ) عن صاحب «الكِفَاية شرح الهداية» جلال الدين بن شمس الدين الحُوارزمي الكُرلاني (ت ٩٤٥ هـ) عن علاء الدين أبي المفاخِر عبد العزيز بن أحمد بن عمد البُخاري (ت ٩٢٥ هـ) عن صاحب «كنز الدقائق» الإمام حافظ الدين أبي المبركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي (ت ٧١٠ هـ) عن شمس الأثمة أبي المبركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي (ت ٧١٠ هـ) عن شمس الأثمة أبي عن صاحب «الهداية » شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد المفرغاني الرّشتاني الرّشتاني (ت ٩٥٠ هـ) عن العلامة ظَهِير الدين أبي المعالي زياد بن المبرن ابي المالي الفرغاني (ت ؟) عن شيخ الحنفية فخر الإسلام أبي الحسن علي بن أبي المعالي زياد بن الحسن بن عبد الكريم البَرْدَوي صاحب «أصول البَرْدَوي» (ت ٢٨٤ هـ).

تنبيه مهم: لا يصح السند بدون واسطة بين صاحب «الهداية» والبزدوي (١) ، لأن صاحب «الهداية» لم يلق البزدوي ولا رآه ، حيث أن البزدوي توفي سنة ٤٨٦ هـ والمرغيناني صاحب «الهداية» ولد سنة ٥١١ هـ . وقد رأيت في بعض أسانيد الفقه الحنفي هكذا : (برهان الدين صاحب «الهداية» عن فخر الإسلام البزدوي (٢) ، وهو غلط لما بينهما من انقطاع .

تتمة الإسناد: والبزدويُ أخذ عن شمس الأئمة أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البُخاري الشهير بالحَلُواني أو الحَلُوائي (نسبة لبيع الحَلُوى) شيخ الحنفية وإمامهم في عصره ببخارى (ت ٢٥٢ هـ) عن الإمام المُحَدّث القاضي نُعمان زَمَانِه أبي على الحُسين بن الخَضر بن محمد البخاري النَّسفي (ت ٢٤٤ هـ) عن الإمام أبي بكر محمد بن الفَضل البُخاري الكَمَارِي المعروف بالفَضلي (ت ٣٨١ هـ) عن الإمام المُحَدث الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الحارثي البخاري الكَلاَباذِي السَّبذُمُوني المشهور بعبد الله الأستاذ، جامع «مسند أبي حنيفة» (ت ٣٤٠ هـ) عن الإمام المُحَدّث الفقيه الزاهد القُدوة عالم ما وراء النهر أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص بن الزّبُوقان البخاري المعروف بأبي حفص الصغير (ت ٢٦٤ هـ) عن أبيه الإمام المعلامة الورِع شيخ الحنفية ورئيسيهم أبي حفص الكبير أحمد بن حفص البخاري (ت العلامة الورع شيخ الحنفية ورئيسيهم أبي حفص الكبير أحمد بن حفص البخاري (ت قفد البناني الكوفي (ت ١٩٨ هـ) عن أبيا الأمام المُحَدِّث فقيه الإمام الحُبَّة الأجَلّ مُدَوِّن المذهب أبي عبد الله محمد بن الحسن بن أوطَى الكوفي التَّيمي مولاهم (ت ١٥٠ هـ) عن الإمام المُحَدِّث فقيه العِراق أبي إسماعيل حَمَّاد بن أبي سُلَيمان (وأبو سُليمان اسمه مُسْلِم) الكوفي (١٢٠ هـ) .

⁽١) قدرت أن الواسطة بينهما هو ظهير الدين الفرغاني ، فانه تلميذ البزدوي ، وأخذ عنه صاحب الهداية الفقه والخلاف كما في " الحواهر المضية " ٢١٣/٢ والله أعلم. وفي سند الكوثري في الفقه ، بقلم أحمد خيري : صاحب الهداية عن النحم أبي حفص عمر النسفي (ت ٧٣٥) عن فخر الاسلام البزدوي . انظر " مقالات الكوثري " ٤٦٥. لكن المذكور في ترجمة النحم النسفي أنه يروي عن أبي اليُسر البزدوي أخي الفخر . (٢) كما في " ثبت الطحطاوي " ومقدمة " رد المحتار " ١/ ٧٣ وغيرهما.

فائدة في الإفتاء من رسالة «حُسّام الحُكّام المحقين» للإمام الشرنبلالي : قال الإمام الشرنبلالي في معرض انتقاده لما جرى عليه رسم المفتين المتأخرين من الاستناد على فتوى سابقة وتقليدها والإفتاء بما جاء فيها دون الإحاطة بحكمها بالرجوع إلى كتب المذهب المعتمدة ، فيقول : (فإن مقام الإفتاء خطر ، وقد يظن الإنسان أنه فهم المسألة على حقيقتها والأمرُ بخلافه ، أو يشتبه عليه حفظ فيخطئ ، ولذلك إذا حَقّقت كثيراً من الفتاوى المجموعة من أصحابها فضلاً عن التي جمعها غيرهم عنهم ، تجد النص في المذهب بخلافها .

وكان أستاذي الثاني _ لعله المُحِبِّي _ إذا جاءت فتوى يأمرني بالنظر فيها ، ويقول لطالبها : إمّا أن تصبر حتى نُراجع النقل أو خُذها ، فيذهب ، ثم يقول لي الأستاذ : أنا أعرف الحكم فيها كما أعرفك وكما أعرف الشمس ، لكن لا بُدَّ من مراجعة النقل ، لاحتمال الخلاف ونحوه ، ما الذي يَسعني من الله تعالى أن أقول : هذا يَستحِق وهذا لا يَستحِق وهذا لا يَستحِق وهذا لا يجوز وهذا لا يجوز ، إلا بعد النظر والحكم وإسناد الحكم لقائلها من أئمة المذهب رحمهم الله) انتهى (١) .

مكانته في الفقه

قال محمد أمين المُحِبِّي في ترجمته في «خلاصة الأثر»: كان من أعيان الفقهاء ، وفضلاء عصره ، ومَنْ سار ذكره فانتشر أمره ، وهو أحسنُ المتأخرين مَلَكةً في الفقه ، وأعرفُهُم بنصوصه وقواعده ، وأنداهم قلماً في التحرير والتصنيف ، وكان المُعَوَّل عليه في الفتاوى في عصره (٢).

ثم ذكر أن والده فضل الله بن مُحِب الله المُحبِّي الحَمَوي (ت ١٠٨٢هـ) اجتمع به في رحلته إلى مصر فقال في حقه: والشيخ العُمدة الحسن الشرنبلالي مِصباحُ الأزهر وكوكبُه المنير المتلألئ ... عُمدة أرباب الخِلاف ، وعُدَّة أصحاب الاختلاف ، صاحب «التحريرات» والرسائل ، التي فاقت «أنفع الوسائل» مُبْدي الفضائل بإيضاح تقريره ، ومُخيي ذَوِي الأفهام بِدُرَر غُرَر تحريره ، نقَّال المسائل الدينية ، ومُوَضّح المُعضِلات اليقينية ، ومُوَضّح المُعضِلات اليقينية ، صاحب خُلُقٍ حَسن ، وفَصَاحة ولَسن ، وكان أحسن فقهاء زمانه ، وصنف كتباً كثيرة في صاحب خُلُقٍ حَسن ، وفَصَاحة ولَسن ، وكان أحسن فقهاء زمانه ، وصنف كتباً كثيرة في

⁽١) خُسام الحكام المحقين، ضمن رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٩٤٤ الرسالة ٣٠. (٢) خلاصنة الأثر ٢/ ٣٨.

المذهب ، وأجلُّها حاشيته على كتاب «الدرر والغرر» لمنلا خسرو ، واشتهرت في حياته ، وانتفع الناس بها ، وهي أكبر دليل على ملكته الراسخة وتبحُّره ...(١)

أشار المُحِبِّي بقوله: « أنفع الوسائل » إلى مجموع الفتاوى الشهير « أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل » للإمام الطَّرَسُوسي إبراهيم بن علي الحنفي (ت ٧٥٨ هـ).

ووصفه العلامة المحقق محرر المذهب الإمام ابن عابدين في تقدمة «رد المحتار» ب(فقيه النفس ذي التآليف الشهيرة)(٢) ونحوه في مستهل رسالة ابن عابدين «الفوائد المُخَصَّصة بأحكام كي الحِمّصة » حيث وصفه هناك بعمدة المحققين فقيه النفس (٣).

معنى (فقيه النفس)

ولقبُ (فقيه النفس) لقب جليل عال ، ومعناه : أن الموصوف به لديه مَلَكَة نَفْسية راسِخة وقُدرة جبِليَّة على فَهْم مقاصد الكلام وخَفَاياه ورُموزه (٤) ، وجاء في «المُوسُوعة الفقهية الكويتية» : أن الفقهاء اتفقوا على أن (فقيه النفس) لا يُطلَق إلا على مَنْ كان واسع الاطلاع قويً الفهم والادراك ، ذا ذوق فقهي سليم وإن كان مُقلّداً (٥) .

ويذكر الفقهاء هذا اللقب في أوصاف المجتهد ويَعنُون به: التمكُن في الفقه ، وطولَ المُمَارسة بحيث يختلط الفقه باللحم والدم ، والتيقُظ والانتباه لحِيَل الناس والاعيبهم ، والعلم بواقع الناس وأحوالهم ، ومُراعاة حال المُسْتفتي (٦) .

وذهب السيوطي إلى أن (فقه النفس) غريزة لا تتعلق بالاكتساب (٧) ، لكن الإمام الغزالي يرى أنه خُلُق يُمكن اكتسابُه بالرياضة ، حيث يقول في مقدمة «إحياء علوم الدين» تحت عنوان (بيان قبول الأخلاق للتغيير بطريق الرياضة) وعَنى بالرياضة : حمل النفس على الأعمال التي يقتضيها الخُلُق المطلوب ، فيجاهد نفسه في المواظبة على الأفعال حتى يصير ذلك الخُلُق طبعاً له ويتيسَّر عليه ... ثم قال الغزالي : « وكذلك من أراد أن يصير فقية النفس فلا طريق له الا أن يتعاطى أفعال الفقهاء ، وهو التكرار للفقه حتى تنعطف منه على قلبه صفة الفقه ، فيصير فقية النفس » ، هكذا قال الغزالي »(٨) .

⁽۱) خلاصة الأثر ٢/ ٣٩_٣٩. (٢) رد المحتار ١/ ٧٢. (٣) رسائل ابن عابدين ١/٥٥. (٤) حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٤٢٢، تكوين الملكة الفقهية ٥٦. (٥) الموسوعة الكويتية ١/٥١. (٦) مقدمة الكاشف للذهبي ، للشيخ محمد عوامة ١/٣٤. (٧) تكوين الملكة الفقهية ٥٦. (٨) اتحاف السادة المتقين ٧/ ٤٢.

وأما الصوفية فإنهم إذا وَصَفوا أحداً من أهلِ الصلاح والوَرَع بفقه النفس ، فالمراد أنه عالم بدقائق أهواء النفوس ومَيْلها إلى الراحة والدَّعة ، والأخذِ بالرُّخُص ، فيحملها على العزيمة والمجاهدة ، فهو فقية بحال نفسه التي بين جَنْبَيه .

طبعاً هذه السطور الموجزة تعطي القارئ انطباعاً سريعاً حول مكانة الإمام الشرنبلالي الفقهية ، ولكنها لا تكفي لرسم الصورة الواضحة عن فقه الشرنبلالي وآرائه وأثره في عصره وما بعده ، وفي المؤلفات الفقهية اللاحقة ، مِن دُون دراسة شاملة لتراث الإمام الشرنبلالي ، ونطاق هذا المقدمة لا يتسع للبسط ، فرجائي من الباحثين في الدراسات الفقهية إعطاء هذا الجانب حقه من البحث ، والله الموفق .

تلامذته

١- خاتمة المُحدثين بالديار المصرية أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم العَجَمي الشافعي الوَفائي المولود سنة ١٠١٤هـ المتوفى سنة ١٠٨٦هـ، له «معجم» جمع فيه مشايخه الذين أجازوه ، ذكر فيهم أبا الإخلاص الشرنبلالي(١)

٧- العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الحُسيني الحَمَوي ثم المصري الحنفي ، نشأ محصر وتلقى العلوم على مشايخها كالشرنبلالي والشمس الشَّبراوي والشبراملسي ونور الدين الأجهوري والقاضي الخفاجي وغيرهم ، وبرع في الفقه والأدب ، وتولى الإفتاء سنين عديدة ، وألف التصانيف الحسنة ، منها حاشيته على «الأشباه» لابن نجيم المعروفة به «غَمْز العُيُون البَصائر على مَحَاسن الأشباه والنظائر» ، وله شرح على «الكنز» ، وحاشية على «الدرر والغرر» ، ورسائل في مختلف الفنون . توفي سنة ١٩٨٨هـ (٢).

٣- العلامة الإمام إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابُلسي الدمشقي الفقيه الحنفي ، ولد سنة ١٠١٧هـ ، وتلقى العلوم بدمشق وبلاد الروم ومصر عن مشايخ كثيرين ، منهم الشَّوبري والشرنبلالي والنجم الغَزّي وشيخ الإسلام يحيى بن زكريا بن بيرام الرومي وغيرهم .

والف كتباً كثيرة اجَلُها واحكمها «شرح درر الحُكّام» في اثني عشر مجلداً ، وهو كتاب جليل المقدار ، مشتمل على جُلّ فروع المذهب ، وله مجموع في الأدب ومقدمات في

⁽١) خلاصة الأثر ١/ ١٧٦، المربي الكابلي ٢١٥. (٢) عجائب الآثار ١٢٢/١ ، الأعلام ١/ ٢٣٩، فهرس الفهارس ٢/ ٨١١.

التفسير ، وكان قوي الحافظة ، غواصاً على المعاني الدقيقة ، وهو أفضل أهل وقته معرفا بالفقه وطُرقه ، وله أشعار كثيرة . توفي سنة ١٠٦٢هـ (١) . وهو والد الإمام المشهور عبد الغنى بن إسماعيل النابلسي المتوفى سنة (١١٤٣هـ) .

3 - الإمام حَسَن بن حَسَن بن عمار الشرنبلالي ، نجل المؤلف (مرت ترجمته تحت عنوان : الشرنبلاليون الحنفيون)(Y) . ويرد اسمه في أسانيد الفقه الحنفي ، كما في « ثبت الطحطاوي » و « عجائب الآثار »(Y) .

٥- الإمام العلامة مُفتي المسلمين حَسَن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجَبَرتي ، وهو جدُّ والد المؤرِّخ عبد الرحمن الجبرتي صاحب كتاب «عجائب الآثار في التراجم والأخبار».

كان المذكور من أخص تلامذة الشرنبلالي ، فقد لازمه في الفقه ملازمة كلية ، وكتب تقاريره على نُستخ الكتب التي حُضر دروسها عليه ، منها : «الأشباه والنظائر» لابن نُجَيم ، و«الدرر شرح الغُرر» لملا خُسرو ، وكتب كل ذلك بخطه ، ثم جرَّدهما من النسخة ، فصارتا تأليفين مُستقلَّين ، وهما الحاشيتان المشهورتان على «الأشباه» و «الدرر» للشرنبلالي .

ولما توفي شيخه الشرنبلالي سنة ١٠٦٩هـ تصدر بعده للتدريس والإفتاء ، واقرأ ابن شيخه حسن بن حسن بن عمار الشرنبلالي حتى تَمَهَّر في الفقه ، كما أخذ عنه الشيخ العلامة محمد بن مصطفى البكري الصديقي الغزي الحنفي (ت ١٠٩٦هـ) والإمام المتفنن إبراهيم بن خليل الصالحاني الغزي (ت ١٠٩٧هـ) . وتوفي صاحب الترجمة سنة المتفنن إبراهيم بن خليل الصالحاني الغزي (ت ١٠٩٧هـ) . وتوفي صاحب الترجمة سنة المتفنن إبراهيم بن خليل الصالحاني الغزي (ت ١٠٩٧هـ) .

7- العلامة شيخ الشيوخ المُفتي شاهين بن منصور بن عامر بن حَسَن الآرْمَنَاوي القاهري الحنفي ، ولد سنة ١٠٣٠هـ ، ولازم في الفقه أحمد الشوبري وأحمد المنشاوي وعُمر الدَّفري والشرنبلالي، فكان أفقهَ الحنفية في عصره وسارت فتاواه في البلاد ، وأخذ عنه جمع من الأعيان ، وتوفي سنة ١١٠١هـ(٥).

⁽۱) خلاصة الأثر ۱/ ٤٠٨. (۲) انظرماتقدم هنا ص . (۳) عجائب الآثار ۱/ ۲۹۸. (٤) عجائب الآثار ۱۲۲/۱۲۲، العربي الأعلام ۲/ ۱۲۸. (٥) خلاصة الأثر ٢/ ٢٢١، المربي الكابلي ٢٢٤، عجائب الآثار ١/ ١٢٨.

٧- الفقيه الفاضل صالح بن علي الفِلِسُطيني الصَّفَدي الحنفي ، مفتي صَفَد ، تفقه على الشرنبلالي والشَّوبري ، وأفاد وألف كتباً حسنة منها : "بغية المبتدي" اختصار متن "الكنز" ، وأفتى مدة بمكة المكرمة ، ثم انتقل إلى بلده صفد سنة ١٠٥٥هـ فلم يزل مفتياً بها إلى وفاته سنة ١٠٧٨هـ (١) .

٨- الإمام العلامة عبد الباقي بن عبد الرحمن بن علي بن غانم المقدسي الحنفي ، إمام الأشرفية بمصر ، أخذ الفقه عن محمد المُحِبي ومحمد الشُّلْبي والشهاب الشَّوبَري وحسن الشرنبلالي ، وله شرح على «الكنز» سماه «الرمز» وأشعار مليحة جمعها في كتاب سماه «روضة الأداب» . توفي بمصر سنة ١٠٧٨هـ(٢) .

٩- الإمام عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشافي الفقيه الشرنبلالي الحنفي ، مرت ترجمته تحت عنوان (الشرنبلاليون الحنفيون)(٣) .

١٠- العلامة المتفنّن عبد الرحيم بن أبي اللّطف بن إسحاق بن عمر بن محمد المقدسي الحنفي ، مفتي الحنفية ورئيس علمائها بالقدس ، ولد سنة ١٠٠٧هـ ، ونشأ على الجد والاجتهاد ، وأخذ العلوم عن مشايخ عدة ببلده ثم بمصر وبلاد الروم ، وأفتى ثلاثين سنة ، وله تصانيف في الفقه والنحو وشعر رقيق ، توفي غريباً بأذرّنة من تركية سنة ١٠٠٤هـ(١) .

11- والعالم الفقيه فخر الدين بن زكريا بن إبراهيم بن عبد العظيم بن أحمد المقدسي الحنفي ، المعروف بالمعَرّي ، رحل إلى القاهرة فتفقه على الشهاب الشّوبري وأبي الإخلاص الشرنبلالي ، ورجع إلى بلده وانقطع للتدريس والإفادة بالمسجد الأقصى . توفي سنة ١٠٧٠هـ(٥) .

١٢- الإمام العالم الصالح التقيّ محمد بن تاج الدين بن محمد المقدسي الرَّملي الحنفي ، مفتي الرَّملة ، أخذ الفقه ببلده عن خال أبيه العلامة خير الدين الرملي (ت ١٠٨١هـ) صاحب الفتاوى الخيرية ، ثم رحل إلى مصر فتلقى عن علمائها ، وأخذ الفقه عن فقيه الحنفية بمصر حسن الشرنبلالي ، قرأ عليه «الدرر» بحاشتيه عليه وكان مُعِيدَ درسه ، وعن الشهاب الشوبَري الحنفي قرأ عليه من أول «الهداية» إلى باب العتق ، فقرأ الشيخ

⁽١) خلاصة الأثر ٢/ ٢٣٨. (٢) خلاصة الأثر ٢/ ٢٨٥، المربى الكابلي ٢٠٥. (٣) انظر ما تقدم هنا ص

⁽٤) عجائب الآثار ١/٤/١، المربى الكابلي ٢٠٩، سلك الدرر ٣/٣. (٥) خلاصة الأثر ٣/٦٦/٣.

الشّوبَري حينئذ الفاتحة ثلاثاً قائلا بعدها: اللهم أعتق رقابنا من النار، فلم يلبث الشيخ إلا أياما حتى توفي .

وقرأ على الشيخ عبد الباقي بن عبد الرحمن بن علي حفيد ابن غانم المقدسي « شرح الكنز المنظوم لابن الفَصِيح » لجده ابن غانم المقدسي . وأجازه جُلّ شيوخه . وكانت وفاته بيُنبُع قرب المدينة المنورة عند عودته من الحج سنة ١٠٩٧هـ (١) .

17- العالم الفاضل النبيه محمد بن حافظ الدين بن محمد السُّرُوري المقدسي الحنفي ، وولد ببيت المقدس وأخذ عن علمائها ، وارتحل في طلب العلم إلى مصر وبلاد الروم ، وقد أجازه الشرنبلالي بالإفتاء والتدريس ، وكان محققاً بارعاً ، حديد الذهن ، قوي الإدراك ، وتولى تدريس كثير من كتب الفقه والحديث واللغة في الحَرَم القُدسي ، وكان الشيخ خير الدين الرملي يصفه بالفضل التام . توفي سنة ١٠٨٩هـ (٢).

15- الشيخ محمد بن حُسين بن ناصر بن حَسن ، شهاب الدين الأشقر الحَمَوي الحنفي ، ولد بحماة سنة ١٠٢٤هـ ، ونشأ بها فأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى مصر ، ولازم في الفقه حسن الشرنبلالي وعُمر الدفري الزهري وغيرهما من فقهاء الحنفية وأجازوه ، وجاور بالحرمين مدة ، ثم توطن القاهرة وتوفي بها سنة ١٠٩٤هـ(٣) .

١٥- العلامة محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله بن أحمد الغَزّي التُمُرتاشي الحنفي حفيد صاحب «تنوير الأبصار» من فضلاء الفقهاء الحنفية ، أخذ عن والده ، ثم رحل إلى القاهرة ، وتفقه على أحمد الشّوبري والشرنبلالي وغيرهما ، وألف تآليف في الفقه والمواريث ونظم ألفيةً في النحو ، وتوفي في حياة والده سنة ١٠٣٥هـ(٤)

17- العلامة المُسنِد مُحيي الدين أبو الأنس محمد بن عبد الرحمن المَليجي الرفاعي ، المتوفى بعد سنة ١٦- ١٩هـ ، له « ثبت » سماه «سُرورالقلب و قُرَّة العيون في معرفة الآداب في الظهور والبطون » ذكر فيه أسانيد نحو ثلاثين سلسلة وطريقة للصوفية عن مشايخه ، فذكر من مشايخه الإمام الشرنبلالي(٥).

۱۷-العلامة المتبحّر يونس بن أحمد المَحَلّي الكَفْراوي الأزهري الشافعي ، ولد سنة العلامة المتبحّر يونس بن أحمد المُحَلّق الكبرى ، ثم رحل إلى القاهرة وحضر

⁽١) خلاصة الأثر ٣/ ٤١١. (٢) خلاصة الأثر ٣/ ٤١٤. (٣) خلاصة الأثر ٣/ ٤٥٩. (٤) خلاصة الأثر ٣/ ٤٧٥.

⁽٥) المربى الكابلي ٢٠٠.

دروس علماء الأزهر ، ومنهم الشرنبلالي ، ثم رحل إلى دمشق وأخذ عن علمائها ، وتولّى التدريس بها ، وكإن أعجوبة الدهر في قوة الحافظة وطلاقة العبارة والاستحضار التام في الفقه ، وتوفي بدمشق سنة ١١٢٠هـ (١) .

مؤ لفاته

١- نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل في المبحث الخامس .

٢- إمداد الفتاح بشرح نور الإيضاح ، وهو الشرح الكبير .

٣- مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح . شرح مختصر من الشرح الكبير ،
 وسيأتي الحديث عنهما .

٤- تيسير المقاصد من عقد الفوائد شرح نظم الفرائد.

وهو شرح على منظومة أمين الدين عبد الوهاب ابن وهبان الدمشقي (ت ٧٦٨ هـ)، اختصره المؤلف من شرح سريّ الدين عبد البرّ ابن الشحنة (ت ٩٢١ هـ) المسمى ، تفصيل عِقْد الفوائد بتكميل قَيْد الشرائد ونَظْم الفرائد».

قال الشرنبلالي في أوله: إنه قام بتلخيص شرح ابن الشحنة مقتصراً منه على ما به حلُّ متن المنظومة والكفاية للراغب في هذا الفن ، وأنه بالغ في التلخيص بلفظ ظاهر وجيز ، مع زيادة فوائد وتنبيهات ، تسُرُّ الفقيه النبيه (٢) .

وهو كما قال الشرنبلالي شرح وجيز ، اكتفى فيه غالباً بذكر ما اشتملت عليه الأبيات من المسائل ، مع إيضاح الألفاظ المشكلة والموقع الإعرابي لبعضها باختصار ، كما أنه ضمّنه زيادات النظم لابن الشحنة . وفرغ من تلخيص شرح ابن الشحنة في منتصف شهر جمادى الآخر سنة ١٠٥٧ هـ(٣) .

٥- غُنية ذوي الإحكام في بُغية دُرَر الحُكَّام .

(٣) تيسير المقاصد ، للشرنبلالي ، ل ٢٢٨.

وهي الحاشية الشهيرة بالشرنبلالية ، على كتاب «درر الحكام شرح غرر الأحكام» ، كلاهما للعلامة مُلاخُسْرَو محمد بن فراموز الرومي الحنفي (ت ٨٨٥ هـ) المعروف مختصراً ب(الدرر والغرر) ومتن «غرر الأحكام» هو أحد المتون الفقهية المتأخرة الثلاثة

⁽١) سلك الدرر ٤/ ٢٧٤. (٢) تيسير المقاصد ، للشرنبلالي ، منجطوطات جامعة الملك سعود رقم ٧٤٦٠، ل ٢ .

المعتمدة الشهيرة في المذهب الحنفي: ١- غُرَر الأحكام لخسرو، ٢- تنوير الأبصار للتمرتاشي، ٣- ملتقى الأبحر للحلب(١).

وحاشية الشرنبلالي من الحواشي المحَرَّرة التي كثر التعويل عليها والرجوع إليها^(٢)، واعتمدها ابن عابدين في «رد المحتار» وأكثر النقل منها .

٦- مراقي السعادات في علمي التوحيد والعبادات . وعليه شرح للشيخ عبد الله الحنفي سماه « جواهر الكلام » في عقائد أهل الحق من الأنام (٣) .

٧- التحقيقات القُدسية ، والنفحَات الرحمانية الحَسنية ، في مذهب السَّادة الحَنفية .

وهي مجموعة رسائل الشرنبلالي الشهيرة ، الفها في سنوات مختلفة ، ثم جمعها تحت هدا العنوان بنفسه ، ورتبها حسب الأبواب الفقهية ، وعددها (٥٨) رسالة ، تزيد عليها رسالتان لابن غانم المقدسي وهما (٤٦،٣٤) ضمّنهما المصنف ضمن رسائله تيمناً بهما ، ولأنهما تتعلقان برسالتين له وتؤيدان فتواه فيهما .

وأولى الرسائل من حيث تاريخ التأليف ، بل هي باكورة تآليفه ، هي الرسالة رقم (٥٧) حسب ترتيب المؤلف ، وعنوانها «رَقُم البيان في دِيَة المِفْصَل والبَنَان» كتبها سنة ١٠١٩هـ وعمره نحو خمس وعشرين سنة ، وقرَّظها له في حينها شيخُه محمد المُحبِي (٤) .

وآخر الرسائل تأليفاً من حيث التاريخ ، الرسالة رقم (٥٢) ، وعنوانها «تُحفَة الأكمَل والهُمَام المُصَدَّر لبيان جواز لُبُىس الأحمَر» ، فرغ منها في ربيع الأول سنة ١٠٦٨هـ . والله أعلم .

وقد كنت صنعت جدولاً لعرض هذه الرسائل ، ضمّنته الأمور التالية : رقم الرسالة ، موضوعها الفقهي العام الذي تتعلق به ، عنوانها ، سبب تأليفها ، تاريخها ، عدد أوراقها . ثم وقفت على تحقيق الشيخ عبد الجليل العطا لكتاب «مراقي الفلاح» ، وذكر في مقدمته موضوع كل رسالة من هذه الرسائل وتاريخها وعدد أوراقها ، وأوردها مرتبة على حروف الهجاء(٥) ، ولقد وُفق فيما عَمِل ، فأورد هنا أوّلاً الرسائل مع خلاصة موضوعها حسب ما ذكره الشيخ العَطا مع ذكر رقمها حسب ترتيبها عند المؤلف في رسائله « التحريرات

⁽١) انظر: ابن عابدين ومنهجه في الفقه الاسلامي ٢/ ٧٥٤. (٢) انظر: خلاصة الأثر ٢/ ٣٩، وكشف الظنون ٢/ ١١٩٩. (٣) مقدمة نور الايضاح، بعناية محمد أنيس مهرات ص ٨. (٤) راجع ما سبق ص . (٥) مراقي الفلاح بتحقيق العطا، ص ٤٨. ٥٠ ، ويستفاد أيضاً لموضوع رسائل الشرنبلالي بفهرس الفقه الحنفي بالظاهرية ، لمحمد مطيع الحافظ.

القدسية » ، ثم أثنّي بالجدول الذي صنعته على ترتيب المؤلّف لرسائله إن شاء الله تعالى .

رسائل الشرنبلالي مرتبة على الحروف:

١- الابتِسَام ، بإحكام الإفحام ، ونَشْق نسيم الشام كالبَشام (٣٣) .

هي توضيح واستدراك على جوابه في رسالته «فتح باري الألطاف بجدول طبقات مستحقي الأوقاف» ، وهي في موضوع الوقف على الأولاد وفروعهم ، وقد كان مفتي الشام حينئذ أجاب عن الحادثة بجواب جانب الصواب ، فاستدرك الشرنبلالي ذلك عليه وحرَّر الحكم في هذه الرسالة بنص المذهب .

٢ - اتحاف الأريب ، بجواز استنابة الخطيب (١٠).

وهي تحرير لمسألة استخلاف خطيب الجمعة إذا سبقه الحدّث .

٣_ اتحاف ذوي الإتقان ، بحُكم الرَّهان (٥٥) .

وهي تصحيح لجواب سؤال عن شراء عَقار كان تحت يدِ مُوَرَّث الْمُشتري ثم وَقَفَه .

٤- الأثر المحمود ، لقَهْر ذوي الجُحُود (٢٧) .

بين فيها أحكام العُهُود المأخوذة على أهل الذمّة من نقول وفتاوى ، وخصوصاً في بناء الكنائس في ديار الإسلام ، وهي تتمة لموضوع رسالته «قهر الملة الكفرية» .

٥- أحسن الأقوال ، للتخَلُّص عن محظورالفِعَال (٢٣) .

وهي في بيان البر باليمين والوفاء بها ، وحُسن التخلص من الوقوع في الحنث بالقول . ٦- الأحكام الْمَلَخُصة ، في حُكم بيان ماء الحِمُصة (٤) .

وهي رسالة طبية فقهية ، لبيان أحكام ما تسميه العامّة «حِمّصة الكيّ» ، وهي حمصة شبه مَسْلُوقة يُستَخرجُ بها القيح والأذى من الجُسَد ، فيحصل بعدها شبه رَشْح من موضع الكّي ، فهل هو في حكم السّيلان تنتقض به الطهارة ؟

٧- إرشاد الأعلام ، لرُتبة الجَدَّة وذوي الأرحام ، في تزويج الأيتام (١٧).

لبيان ولاية الجدة في التزويج وترتيبها ، ثم بيان ذوي الأرحام وترتيبهم .

 Λ - الاستفادة ، من كتاب الشهادة ($\pi\Lambda$) .

لبيان أحكام الشهادة قبولاً ورداً ، تحمُّلاً وأداءاً ، مع الكلام عن تولّي القضاء وترجيح البيّنات .

٩- إسعاد آل عثمان المكرَّم ، ببناء بيت الله المُحَرَّم (١).

هي فتوى في جواز تجديد بناء الكعبة المشرّفة ، وجّهها للوزير محمد باشا حينما تهدّمت جدران الكعبة بالسّيل سنة ١٠٣٩هـ .

١٠ - إصابة الغَرَض الأهم في بيان العِتق المُبْهَم (٢٢).

توضيح لمسألة اضطربَت فيها الروايات عن الإمام الأعظم في عتق أحد العَبْدَين في مرض الموت .

١١- الاقناع ، في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في رد الرهن ولم يَذْكُر الضياع (٥٦) .

لبيان قبول قول أحد المُتراهِنَين في الرد ، ومن ثُم الحكم بالضمان أو عدمه .

١٢ - إكرام أولي الألباب ، بشريف الخطاب (٢) .

في خطاب الله تعالى لنبيه ﷺ ليلة المعراج ورؤيته ، وتفسير هذا الخطاب .

١٣ - إنفاذ الأوامر الإلهية ، بنصرة العساكر العثمانية ، وإنقاذ سُكان الجزيرة العربية
 (٢٤) .

كتبها حين قام بعض الفَسَقة بهتك حرمة البيت الحرام بسفك الدماء ونهب الأموال ، فقام المؤلف بواجب النصرة والتأييد لدخول العساكر العثمانية للحرم الشريف لقتال الظلمة ، وبيَّن فيها وجوبَ الإحرام عليهم .

١٤ – إيضاح الخفيات ، لتعارض بينة النفي والإثبات (٤٢) .

لبيان ترجيح بينة الإثبات على بينة النفي عند تعارض الخصمين ، وفيها بيان شروط الشهادة وطريق معرفة الشهود .

١٥- إيقاظ ذوي الدراية ، لوصف من كُلّف السُّعاية (٢١) .

في بيان أحكام العبد المكاتب زمن سِعايته ، والمدبَّر ، وضح فيها الخلاف بين الإمام وصاحبيه .

١٦ - البديعة المهمة ، لبيان نقض القِسمة ، وبيان المُسَاواة بين السُّبكي والخَصَّاف ،
 بالتحرير والإنصاف ، والرد على صاحب الأشباه ، للخطا والاشتباه (٣٤) .

وهي لشيخ شيوخ الشرنبلالي الإمام ابن غانم المقدسي ، ضمّنها الشرنبلالي رسائله تيمُّناً ، وموضوعها الردُّ على ابن نجيم في مسألة الوقف على الأولاد .

١٧ - بسط المقالة ، في تحقيق تأجيل وتعليق الكفالة (٣٦) .

تحرير لعبارة أوردها المرغيناني في «الهداية» وردها الزيلعي شارح «الكنز» في تأجيل وتعليق الكفالة .

١٨ - بلوغ الأرَب، لذوي القُرَب (١٤).

بين فيها حكم الاستنجار على العبادات وسائر القُرَب ، ووصول ثواب ذلك للأموات .

١٩ - تحفة أعيان الغنا ، بصحة الجمعة والعيدين في الفِنا (١١) .

بيّن فيها أحكام فناء المِصر وحدوده ، وصحة الجمعة والعيدين فيه .

٢٠ - تحفة الأكمل والهُمام المُصدَّر ، لبيان جواز لُبس الأحمر (٥٢) .

في بيان جواز لُبس الأحمر وغيره من الثياب ، ما لم تكن حريراً .

٢١ - تحفة النحرير ، وإسعاف الناذر الغني والفقير بالتخيير ، على الصحيح والتحرير
 (١٣) .

لبيان أحكام النذر المُطلق والمعَلَّق .

٢٢- تحقيق الأعلام الواقفين ، على مَفَاد عبارات الواقفين (٢٩) .

حرَّر فيها جواب حادثة في وقف واقف على الأولاد وأولادهم ، وشروط انتقال الوقف إلى المستحقين ، وأوّليّة الاستحقاق . وقد اشتبه الحكم فيها على كثير ممن تصدَّر للفتوى . وقد أردفها برسالة للإمام ابن غانم المقدسي أجاب فيها بمثل جواب الشرنبلالي .

٢٣- تحقيق السُّؤدَد ، في اشتراط الربع أوالسكني في الوقف للولد (٣١) .

جواب سؤال عمن شُرِط له ربع العَقار هل يملك سكناه ؟ ومَن شُرِط له السكنى هل يملك الإعارة والإجارة ، وتتعلق بالوقف على الأولاد أيضاً .

٢٤- تجدد المُسَرَّات ، بالقَسْم بين الزوجات (١٦) .

بيّن فيها أحكام العدل بين الزوجات في البيتوتة وغيرها ، سواء كُنّ أحراراً أو لا .

٢٥- تذكرة البلغاء النُظَّار ، بوجوه رد حُجَّة الولاة النُظَّار (٤٤) .

في بيان طلب بعض الورثة الدخول في وقف المورّث ، مع جعل النظارة لآخرَ وذُرّيته .

٢٦- تنقيح الأحكام ، في حُكم الإبراء والإقرار الخاصّ والعام (٤١) .

في بيان صحة الإبراء العام من الوارث ، وأنها مانعة من دعواه بشيء سابقٍ على المراءة .

٢٧- تيسير الهَدي ، لما استيسر من الهَدي (١٥) ، وتسَمَّى (بديعة الهدي) أيضاً .

في بيان أحكام الهذي وسقوطه عن الحاجّ غير القادر ، مع بيان جواز استبداله بالصوء بشروطه .

٢٨- جداول الزُّلال ، الجارية لترتيب الفوائت بكل احتمال (٨) .

في وجوب ترتيب الفوائت من صلاة وغيرها ، وكيفية إسقاطها عن الذمّة .

٢٩- حُسَام الحُكَّام الْمُحِقِّين ، لصَدّ البُغاة المعتدين عن أوقاف المسلمين (٣٠) .

هي تلخيص لفتواه في رسالته «حُسناء الأوصاف ، لحفظ الأوقاف» ، وهي في بيع وقف عامرٍ من غير مُسَوِّغٍ لبيعه ، وقد وقفه مشتريه ، فالبيع باطل وإن تكرر . وقد رد فيها على من أجازه .

٣٠- حفظ الأصغرين ، عن اعتقاد من زعم أن الحرام لا يتعدَّى لذمتين (٥١) .

وهو رد على من نسب إلى صاحب المذهب القول بأنَّ الحرام لا يتعدَّى أو ينتقل إلى ذِمَّتين ، فبَيَّن بُطلان هذا القول وأنه لا أصل له في المذهب ، ويتعلق موضوع الرسالة بقاعدة (أن كُلَّ ما استفيد بطريق لا يجِلُّ ، لا يجوز تناوله ولا الانتفاع به لمن علم به) .

٣١- الحُكم المُسنَد ، بترجيح بينة غير ذي اليد (٤٠) .

في بيان ترجيح بينة الخارج المُدَّعِي على ذي اليد المُدَّعى عليه ، لكون تاريخ الخارج السبق .

٣٢- الدر الثمين ، في اليمين (٣٩).

في تحليف القاضي إذا ادَّعى عليه رجُل أخذَ مال ظلماً ، فأنكر القاضي ولا بينة لدى المدَّعي .

٣٣ - الدرة الثمينة ، في حمل السفينة (٤٧) .

في بيان استحقاق الأجره وعدمه ، إذا انكسرت السفينة المحمَّلة قبل تمام الإجارة ، أم عصته .

٣٤- دُرُّ الكنوز ، لمن عمل بها بالسعادة يفوز (٦).

هو شرح لمنظومة للشرنبلالي نفسه في أحكام الصلاة .

٣٥- الدرة الفريدة بين الأعلام ، لتحقيق حكم ميراث مَن عُلَق طلاقُها بما قبل الموت بأشهر وأيام (٢٥) .

في بيان أحكام طلاق الفار .

٣٦- الدرَّة اليتيمة ، في الغنيمة (٢٥) .

في تحرير عبارة للزيلعي وقع فيها تدافع في نقل الإجماع في مسألة الأراضي التي فُتِحت عنوة ، هل تُقْسَم الغنيمة على الخُمْس وأربعة أخماسها على غانميها ، أو يوضع على أهلها الجزية وعلى الأراضي الخراج .

٣٧- رسالة في قبول قول الوكيل (٤٦)

وهي لعلي بن غانم المقدسي ، تؤيد فتوى الشرنبلالي في رسالته «مِنَّة الجليل في قبول قول الوكيل»، وهي في مسألة قبول قول الوكيل بعد موت الموكّل في دعواه قبض الدين عن موكله والإيصال إليه .

٣٨- رقم البيان ، في دية المِفصل والبنان (٥٧) .

شرح لعبارة موهِمة في «الدرر والغرر» لملا خسرو ، في بيان حكم ما لو قطع إصبعاً أو أكثر فشُلّ الباقي أو شُلّت الكف ، فعلى الجاني الدية مطلقاً ، ليس القصاص .

٣٩- الزهر النَّضير ، على الحَوض المُستَدير (٣) .

لبيان صحة الوضوء في حوض مُدَوَّر لا تتجاوز مساحته مئة ذراع بالتربيع ، لأن المعتبرَ هو ستة وثلاثون ذراعاً .

٠٤- سعادة أهل الإسلام ، بالمصافحة عقب السلام (٥٠) .

في بيان أن المصافحة سنة عقب السلام عند كل لقاء ، ومنه بعد الصلوات الخمس والجمعة والعيدين لا فرق في ذلك ، ووجوب رده وشرح ألفاظ السلام .

٤١ – سعادة الماجد ، بعمارة المساجد (٢٨) .

جواب سؤال عن وقف خَرِب لا يرجى عودُه ، فهل يجوز نَقْلُ نِقْضِه إلى وقف آخر ، سواء كان مسجداً أو مدرسة أو غيرهما .

٤٢- العقد الفريد ، لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد (٥) .

في بيان حكم التقليد لمذهب آخر معتبر ، مع حكم التلفيق .

٤٣ - غاية المطلب ، في الرهن إذا ذهب (٥٣) .

جواب سؤال عن الرهن الزائد على الدين إذا ضاع من غير تفريط ، هل يلز الضمان ؟ اختلف فيه مفتيان ، فحرر الحكم في المسألة .

٤٤- فتح باري الألطاف ، بجدول طبقات مستحقى الأوقاف (٣٢) .

جواب سؤال عن وقف ذُرّي ، وأوّلية الاستحقاق في ذلك . وقد أردفها بجواب آخ مجرّر في رسالته «الابتسام .

٥٤ - الفوز في المآل ، بالوصية بما جَمَع من المال (٥٩) .

في حكم الوصية بجميع المال ، حيث لا وارث .

٤٦- قهر الملة الكفرية ، بالأدلة المحمدية ، لتخريب دَير المُحَلة الجُوّانية (٢٦) .

في بيان حكم بناء الكنائس في ديار الإسلام ، وضرورة تخريب ما أحدِث منها أر اعتُدِي في بنائها على أوقاف المسلمين . وهو تفصيل جواب سؤال عن الدَّير المذكور بيّن فيها وجوب هدم الدير المذكور . وقد ذَيَّل عليها المؤلف برسالته «الأثر المحمود» ، بيّر فيها العهود المأخوذة على أهل الذمة .

٤٧ - كشف القناع الرفيع ، عن مسألة التبرع بما يستحق الرضيع (٢٠) .

في بيان حكم ما لو ادَّعى الأب إرضاع الطفل مَجَّاناً ، بعد فرض الإرضاع والحضاد للمُطلَّقة .

٤٨ - كشف المعضك ، فيمن عَضك (١٨) .

في بيان حكم العضل وبيان تزويج غير الأب كالجد والقاضي أو غيرهما من الأولياء .

٤٩- المسائل البهية الزاكية ، على الاثني عشرية (٧).

وهو بيان لحكم المسائل الاثنتي عشرة التي تتعلق بمسألة خروج المُصَلِّي من الصلا بصُنعه ، حسب الاختلاف الشهير بين الإمام وصاحبيه بالقول بفساد الصلاة وعدمه .

• ٥- مُفِيدة الحُسني ، لدفع ظن الخُلُوّ بالسُّكني (٤٨) .

في بيان أحكام خلو الحوانيت والعقارات ، والأموال التي تدفع لذلك .

٥١ - مِنَّة الجليل ، في قبول قول الوكيل (٤٥) .

في طلب الورثة بينة من الوكيل الذي ادعى أداء مفاد الوكالة إلى الميت قبيل وفاته ، فمن يقبل قوله ؟

٥٢ - نتيجة المُفَاوضة ، لبيان شرط المُفَاوضة (٦٠) .

في بيان أحكام شركة المفاوضة ، ومتى تنقلب عناناً .

٥٣ - نُزهة أعيان الجِزب، بالنظر لمسائل الشّرب (٤٩).

في إبطال بيع حق الشرب المجرد عن الأرض ، وجوازه تبعاً .

٥٥ – النص المقبول ، لرد الافتاء المُعلول ، بدية المقتول (٥٨) .

في جواب سؤال عن وجود قتيل في عَقار وقف ذُرّي ، بأن القسامة على الموقوف عليهم ، واستحقاق بيت المال للدية ، حيث جُهل القتيل .

٥٥- نظر الحاذق النحرير ، في فِكَاك الرهن والرجوع على المُعِير (٥٤) .

في بيان الخلاف في حكم تسليم الرهن إذا ساوى قيمة الدين أو زاد عليه .

٥٦ - النظم المُستطاب ، لبيان حكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب (٩) .

موضوعها واضح من العنوان ، وذكر فيها آراء المذاهب المعتبرة .

٥٧ - النعمة المُجَدَّدة ، بكفيل الوالدة (٣٧) .

جواب سؤال أراد فيه الابن حبس كفيل أمه بدينه .

٥٨ – النفحة القُدسية ، في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية (١٢) .

فيها بيان حكم قراءة القرآن ، أو كتابته بالفارسية وغيرها من اللغات غير العربية ، بعذر وغير عذر ، داخل الصلاة وخِارجها ، وبيان حكم القراءات الشاذة ، وبيان حكم قرآنيّتها .

٥٩- نفيس المُتُجَر ، بشراء الدرر (٣٥) .

في بيان أحكام البيع إن سمّى المبيع بجنسه دون قدره ووصفه ، حرر فيها عبارة لصاحب « الدرر والغرر » .

٠٦- واضح المحجة"، للعُدول عن خلل الحُجَّة (٤٣) .

في إبطال حجة تضمنت بيع وقف رُدّت الفتوى ببيعه :

جدول برسائل الشرنبلالي « التحقيقات القدسية »

	<u> </u>				
عدد	تاريخ	سبب التصنيف	عنوان الرسالة	الموضوع	الرقم
أوراقها	الفراغ			الفقهي	
٨	شعبان	تأييد تجديد بناء	إسعاد آل عثمان المكرَّم ببناء	القبلة	١
	۱۰۳۹ هـ	الكعبة المشرفة	بيت الله المحَرَّم		
١٩	شعبان سنة	تدبّر آية أثناء	إكرام أولي الألباب بشريف	الاعتقاد	۲
	١٠٤٤هـ	التلاوة	الخطاب		
٧	۱۰۵۷ هـ	تحريرقول	الزهر النَّضير علي الحَوض	الطهارة	٣
		لصاحب درر	المُستَدير		
		الأحكام			
۲	ذي القعدة	جواب استفتاء	الأحكام المُلَخُّصَة في حُكم ماء	الطهارة	٤
	١٠٥٩هـ		الجِمَّضة		
11	رجب	جواب استفتاء	العقد الفريد لبيان الراجح من	التقليد	0
	١٠٤٦ هـ		الخلاف فيجواز التقليد		
١.	١٠٦٠هـ	استدراك على	دُرّ الكنوز فمّن عمل بها بالسعادة	الصلاة	٦
		إمداد الفتاح	يفوز		
		وشرح الوهبانية			
٨	ربيع الأول	تأليف مستقل	المسائل البهية الزاكية على الإثني	الصلاة	٧
	١٠٦٠ اهـ		عشرية		
٦	١٠٥٠مـ	جواب طالب	جداول الزُّلال ، الجارية لترتيب	الصلاة	٨
		ثم أضاف فيه	الفوائت بكل احتمال		
٥	شعبان	تأليف مستقل	النظم المستطاب لبيان حكم	الصلاة	٩
	١٠٦٥		القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب		
٧	المحوم	تعقیب علی	اتحاف الأريب بجواز استنابة	الصلاة	١.
	١٠٤٦هـ	حاشيته على	الخطيب		
		«الدرر»			

٣	ذي الحجة	تلخيص لرسالة	تحفة أعيان الغنا بصحة الجمعة	الصلاة	11
	١٠٦٧هـ	سابقة	والعيدين في الفِنا		
\ Y	جمادي	جواب استفتاء	النفحات القُدسية في أحكام	الصلاة	١٢
	الآخرة		قراءة القرآن وكتابته بالفارسية		
	٠٢٠١هـ				
٣	ربيع الأول	تفصيل جواب	تحفة النحرير واسعاف الناذر الغني	الصوم	١٣
	١٢٦١هـ	استفتاء	والفقير بالتخيير على الصحيح	,	
			والتحرير		
٩	رجب	إزالة اشتباه عن	بلوغ الأرب لذوي القُرَب	الحج	١٤
	١٠٦٥	عبارة «الأشباه»			
0	ذي القعدة	تاليف مستقل	تيسير الهَدي لما استيسر من	الحج	10
	١٠٦٧ هـ		الهَدي	_	
٣	جمادي	جواب حادثة	تجدد المَسَرُّات بالقَسِم بين		17
	الأولى		الزوجات	_	
	١٠٤٣هـ				
0	ذي الحجة	جواب استفتاء	إرشاد الأعلام لرتبة الجدة	النكاح	۱۷
	١٠٦٠هـ		وذوي الأرحام في تزويج الأيتام	_	
٣	١٠٣٤ هـ	جواب قضية	كشف المعضل فيمن عضل		١٨
9	ربيع الأول		الدرة الفريدة بين الأعلام،		19
	۱۰٦٤ هـ	وتحقيق الصواب	لتحقيق حكم ميراث مَن عُلّق		
	Av dank de la company de la co		طلاقُها بما قبل الموت بأشهر وأيام		
0		جواب استفتاء	كشف القناع الرفيع عن مسألة	الطلاق	٧.
			التبرع بما يستحق الرضيع		
0	ذي الحجة	كشف شبهة	ايقاظ ذوي الدراية لوصف من		71
	١٠٦٥ هـ	٠٠ عن عبارة	كُلّف السِّعاية		
		«البحر الرائق»			
L		1 0 3 3		1	1

٣	ربيع الآخر	تصحيح عبارة	إصابة الغرض الأهم في العتق	العتاق	77
	۸۰۰۸ هـ	في « الهداية »	المبهم	-	
Y	محوم	جواب حادثة	أحسن الأقوال للتَخلُص عن	الأيمان	74
	١٠٦٢ هـ	بحكم ولي الأمر	محظورات الأفعال		
٤	شوال	تأييد ولي الأمر	إنفاذالأوامر الالهية بنصرة العساكر	الجهاد	7 8
The state of the s	۱۰٤۱ هـ	بإشارة يوسف	العثمانية		
		بن وفا			
٤	محوم	تحريرعبارة	الدرَّة اليتيمة في الغنيمة	الجهاد	70
	١٠٦٤ هـ	لشارح « الكنز »			1
		الزيلعي	name		
0	رمضان	جواب سؤال	قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمدية	الجهاد	77
	۳۲۰۱ هـ	في حادثة	لتخريب دَير الححلة الجوانية		
0	١٠٦٣ هـ	ضميمة الرسالة	الأثر المحمود لقهر ذوي الجُحُود	الجهاد	77
		السابقة			
Y	جمادی	جواب حادثة	سعادة الماجد بعمارة المساجد	الوقف	۲۸
	الآخرة				
	١٠٥٠هـ			·	
Y	جمادی	جواب حادثة	تحقيق الأعلام الواقفين على	الوقف	79
	الأولى	ومعها جواب	مفاد عبارات الواقفين		
	۱۰۵۰ هـ	المقدسي ومخالفيه			
10	ربيع الآخر	رد علی فتوی	حسام الحُكّام المُحِقين لصَدّ البُغاة	الوقف	۳.
	١٠٥٠ هـ	غير محررة	المعتدين عن أوقاف المسلمين		
0	ذي الحجة	جواب سؤال	تحقيق السؤدد في اشتراط الريع	الوقف	71
	١٠٥٩ هـ		والسكني في الوقف للولد		
٣	شعبان	جواب حادثة	فتح باري الألطاف بجدول	الوقف	77
	١٠٦٠ هـ		طبقات مستحقي الأوقاف		

٣	رمضان	الرد على فتوى	الابتسام بأحكام الإفحام ونشق	الوقف	٣٣
	٠٢٠١ هـ	متعلقة بالرسالة	نسيم الشام كالبشام		
	ļ	السابقة	, , ,		- Commission issue
٨		جواب سؤال	[البديعة المهمة لبيان نقض القسمة	الوقف	٣٤
7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7		ورَدّعلىصاحب	وبيان المساواة بين السبكي		
		« الأشباه »	والخصاف بالتحرير والإنصاف		
			والردعلي صاحب الأشباه للخطا		-
			والاشتباه] لابن غانم المقدسي		
٤	جمادي	تحرير كلام	نفيس المتجر بشراء الدرر	البيوع	40
	الآخرة	صاحب«الدرر»			
	۱۰۰۸ هـ				
٩	صفر	رد على صاحب	بسط المقالة في تحقيق تأجيل	الكفالة	٣٦
	۱۰۲۲ هـ	« الدرر »	وتعليق الكفالة		
٦	رجب	جواب حادثة	النعمة المُجَدَّدة بكفيل الوالدة	الكفالة	٣٧
	٥٥٠١ هـ				
١.	محرم	امتثال طلب	الاستفادة من كتاب الشهادة	الشهادة	٣٨
	۱۰۰۷ هـ				
۲	رجب	جواب سؤال	الدر الثمين في اليمين	القضاء	49
	۱۰۵۰ هـ				
٤		تفصيل جواب	الحُكم المُسند بترجيح بينة غير	القضاء	٤٠
		فتوى	ذي اليد		
١٤	رمضان	جواب سؤال	تنقيح الأحكام في حُكم الإبراء	القضاء	٤١
	١٠٤٢ هـ		والإقرار الخاص والعام		
Y	جمادی	جواب حادثة	إيضاح الخفيات لتعارض بينة	القضاء	13
	الآخرة		النفي والإثبات		
W. 10.	۱۰۵۰هـ				

٤	1	جواب استفتائ	واضح المحجة للعُدول عن خلل	القضاء	24
	۱۰۰۲ هـ		الحَجَّة		
۲	ربيع الأول	إيضاح سؤال	تيسير العليم لجواب التحكيم	القضاء	- Ballander
	۱۰۶۸ هـ				
٦	صفر	تفصيل جواب	تذكرة البلغاء النُظّار بوجوه رد	القضاء	٤٤
	۱۰۲۱ هـ	حادثة	حُجَّة الولاة النُّظَّار		
٨	ذي الحجة	تحرير فتوى	منة الجليل في قبول قول الوكيل	الوكالة	٤٥
	۱۰٤٤ هـ	سابقة		The second secon	
1	19.3 (19.5 - 19.5)	تأييد الفتوى	رسالة في قبول قول الوكيل	الوكالة	٤٦
		السابقة	لعلي بن غانم المقدسي		
۲		جواب استفتائ	الدرة الثمينة في حمل السفينة	الإجارة	٤٧
٥	ربيع الآخر	دفع شبهة عن	مفيدة الحسنى لدفع ظن الخلو	الإجارة	٤٨
	١٣٠١هـ	المذهب	بالسكني		
٣	ربيع الأول	تعليق على	نزهة أعيان الحزب بالنظر	الإجارة	ક ૧
	١٠٦٣ هـ	شرح الوهبانية	لمسائل الشرب		
14	ربيع الأول	كثرة السؤال	سعادة أهل الإسلام بالمصافحة	الحظر	0 •
	۱۰٤٩ هـ	عنها	عقب السلام	والإباحة	
0	ربيع الأول	الدفاع عن	حفظ الأصغرين عن اعتقاد من	الحظر	٥١
	١٢٠١ هـ	المذهب	زعم أن الحرام لا يتعدى لذمتين	والاباحة	
٨	ربيع الأول		تحفة الأكمل والهُمام المُصدر	الحظر	٥٢
	۱۰۲۸ هـ	« البرهان »	لبيان جواز لُبس الأحمر	والاباحة	
		الطرابلسي			
٤		تحرير فتوى	غاية المطلب في الرهن إذا ذهب	الرهن	٥٣
۲	جمادی	تعليق على	نظر الحاذق النحرير في فكاك	الرهن	٥٤
	الأولى	الدرر والغرر»	الرهن والرجوع علي المعير		
	١٠٥٠هـ				

				5,884	
۲	ذي القعدة	جواب سؤال	إتحاف ذوي الإتقان بحكم	الرهن	٥٥
	۱۰۵۷ هـ		الرهان		
٣	ذي القعدة	إجابة طلب	الإقناع في الراهن والمرتهن إذا	الرهن	٥٦
	۱۰۲۷ هـ		اختلفًا في الرد ولم يذكر الضياع		
١	ربيع الآخر	تحرير عبارة لـ	رقم البيان في دية المفصل	الجنايات	٥٧
	۱۰۱۹ هـ	«الدرر والغرر»	والبنان		
۲		رد علی فتوی	النص المقبول لرد الإفتاء	الديات	٥٨
			المعلول بدية المقتول		
۲		جواب سؤال	الفوز في المآل بالوصية بما جمع	الوصية	०९
			من المال		
٤	صفر	تحرير عبارة	نتيجة المفاوضة لبيان شرط	الشركة	٦.
	۲۲۰۱ هـ		المفاوضة		

شعرُ الشرنبلالي ونثرُه

أوتي مَلَكة على نظم الشعر العِلْمي أو التعليمي ، وبعض أشعاره من باب الإصلاح أو التتميم لأشعار غيره ، وقد أورد طرفاً من أشعاره في كتبه ورسائله ، ومنها :

١ - نَظَمَ شروط تكبيرة الإحرام (٩ أبيات) كما في شرح الوهبانية ، والدر المختار ، ودر
 الكنوز^(۱) وقد أوردها الحَصكفي في متن « الدر المُختار » وهي مشهورة وأولها :

شرُوطٌ لِتَحريم حَظِيتُ بِجَمعها مُهَذَّبةً حُسُناً مَدى الدهر تَزْهَرُ دُخولٌ لوقتٍ ، والقيامُ المُحَرَّرُ وسُترٌ ، وطُهرٌ ، والقيامُ المُحَرَّرُ

وقد قام الشرنبلالي بشرحها في رسالة « در الكنوز » وألحق بها أبياتاً أخري وهي : أ – جملة ما تصح به الصلاة (٨ أبيات) ب – واجبات الصلاة (١٢ بيتاً)

(۱) شرح الوهبانية (تيسير المقاصد) للشرنبلالي ، محطوطات جامعة الملك سعود رقم ٧٤٦ ، ل ١٤، رد المُحتار على الدر المنحتار ٢/ ١٤١ ـ ١٤٤ ، در الكنوز ضمن رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٩٤٤ الرسالة ٦.

ج - سنن الصلاة (٢٥ بيتاً)

د - شروط صحة الامامة (٨ أبيات)

هـ - الأحق بالامامة (١٠ أبيات)

و - شروط صحة الاقتداء (١٨ بيتاً)

- 7 حكم فائت الحج ($^{(1)}$ أبيات) في شرح الوهبانية $^{(1)}$ قال فيها :

لتغيير أفعال عليه مُعَذَّرُ ويتبعه فيه محمَّدُ يُذكّرُ قد انقلب الإحرام لا يتغيّرُ

ولا حجَّ في الآتي باحرام فائت فألزمه النعمانُ أفعالَ عمرةٍ وقاضيهم فيه يقولُ بعمرةٍ

 $^{-7}$ فيمن حلف $^{-7}$ يؤم أحداً ($^{-7}$ أبيات) في شرح الوهبانية $^{(7)}$ قال :

فتجزي ، ولو في جمعة ذاك يصدرُ فلا حِنْث أصلا ، غيرَ جمعة اذْكُروا

ولو حلفَ الإنسان أن لا يؤُمَّ ، لو يتابَعُ ، حِنتُه قضاءً فحرَّرُوا وذا إن نُوي عند الشروع انفرادَه ولو كان اشهادٌ قُبيل افتتاحه

٤- بيتان تتميماً لقاعدة « كل أمين مات مُجْهلاً حالَ الأمانة تكون ديناً في ذمته » في شرح الوهبانية^(٣) .

٥- أبيات في جوازلُبس الأحمر (٣ أبيات) في شرح الوهبانية ، نظمها سنة ١٠٦٦ هـ (١) .

٢- بيتان عن شرب الحشيش ، قال في شرح الوهبانية (٥) :

لبائعه التأديبَ ، والفِسقَ أثبتوا وزندقة للمُستحِلِّ فحرَّرُوا

وأفتُوا بتحريم الحَشِيش وحَرقه وتطليقِ مُحتَشِ لزجرٍ ، وقرَّرُوا

٧ - حكم ميراث من عُلّق طلاقها بمدة قبل الموت (١٦ بيتاً) في رسالته « الدرة الفريدة » (٦).

أما نثره فنثر الفقهاء ، ويتكلف السجع في مفتتح الكتب والرسائل ، وفي اختتامها ، وربما أغرق في استعمال غرائب الألفاظ والمُجَازات ، كما في خطبة « إمداد الفتاح » حتى

(١) تيسير المقاصد، ل ٣٠. (٢) تيسير المقاصد، ل ٤٦. (٣) تيسير المقاصد، ل ١١٥. (٤) تيسير المقاصد، ل ١٥٩.

(٥) تيسير المقاصد ، ل ١٦٧. (٦) الدرة الفريدة ضمِن رسائل الشرنبلالي (التحقيقات القدسية) مخطوطات جامعة الملك سعود رقم ٤٤٤ الرسالة ١٩٨٠ قام الإمام علي بن أحمد العَدَوي المالكي (ت ١١٨٩هـ) بشرح خطبة « إمداد الفتاح » للشرنبلالي مفردةً (١).

وفاته:

توفي الإمام حسن بن عمار الشرنبلالي رحمه الله تعالي بعد حياة حافلة بالعلم والعمل يوم الجمعة بعد صلاة العصر ، الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة (١٠٦٩ هـ) بالقاهرة ، عن نحو ٧٥ سنة ، ودُفن بتربة المُجاورين بالقرافة (٢) .

المبحث الخامس: نورالإيضاح ونجاة الأرواح، ومتعلقاته

وجه التسمية : قال المصنف في مستهلّ الشرح الكبير « إمداد الفتاح » : [وسميتُه نورَ الايضاح] اذ العلم نور [ونَجَاةَ الأرواح] اذ لا نجاة إلا بالعلم ... (٣) .

أهميته: قال المصنف مُثنِياً عليه في شرحه « مَراقي الفلاح »: (هذا كتاب صغيرٌ حجمُه ، غزيرٌ علمُه ، صحيحٌ حكمُه ، احتوى على مابه تصحيحُ العبادات الخمس ، بعبارةٍ مُنيرةٍ كالبدر والشمس ، دليلُه من الكتاب العزيز والسنَّة الشريفة والإجماع ، تُسَرُّ به قلوب المؤمنين وتَلَذُ به الأعينُ والأسماع ...) (٤) .

فهو متن فقهي مختصر في أحكام الطهارتين والصلاة والصيام ، ثم أضاف إليها المصنف فيما بعد أي سنة ١٠٥٤ هـ حين ألف الشرح الصغير « مراقي الفلاح » أبحاث الزكاة والحج والزيارة من غير شرَح ، ليكون الكناب كما قال محتوياً على العبادات الخمس (٥) ، وعد الطهارة عبادة لأنه يُثاب عليها بالنية وإن كانت لا تُشترط فيها (٢) .

ويعتبر متن « نور الإيضاح » الخطوة الأولى للناشئة والمقدمة الأساسية في تعلم مسائل الفقه الحنفي في المناهج والمقرَّرات الدراسية في المدارس الإسلامية في المشرق ، وكذلك في المعاهد التي يُدرَّس فيها الفقه الحنفي في بعض البلاد العربية ، وذلك نظراً لما فيه من عرض سهل للمسائل ، وتقسيم بديع ، مع دقة الحكم ، وجمال العبارة .

وقُد لقي المتن في حياة المؤلف شهرة عظيمةً وقبولاً حَسناً ، لذلك شرحه شرحاً مطولاً سماه « إمداد الفتاح »، ثم اختصره بشرح آخر موجز وسماه « مراقي الفلاح » كما

⁽١) كشف الظنون ٢٩/١. (٢) خلاصة الأثر ٢/ ٣٩. (٣) إمداد الفتاح ص ٢٩. (٤) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٥١-١٦. (٥) مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٧١٢. (٦) امداد الفتاح ص ٣٦.

سيأتى .

وقال اللكنوي في « التعليقات السنية على الفوائد البهية » : طالعت من تصانيفه « نور الإيضاح » متن متين في الفقه ...(١) .

ويدلُّ على أهمية هذا المتن أيضاً اعتمادُ العلامة المحقق محمد أمين ابن عابدين (ت المحتار على الدر المختار »:

١- فتراه يوازن بين عبارة الشرنبلالي في " نور الإيضاح " وعبارة الحَصْكُفي في " الدر المختار " ، وربما استحسن عبارة الشرنبلالي فأشار إلى ذلك ورآها أولى من عبارة " الدر المختار " [نام أو مشى على نجاسة ، إن ظَهَر عينُها تنجَس ، ومثاله : قول صاحب " الدر المختار " [نام أو مشى على نجاسة ، إن ظَهَر عينُها الأثر ، لأنه وإلا لا] قال ابن عابدين : (قوله [إن ظَهَر عينُها] المراد بالعين ما يشمل الأثر ، لأنه دليل على وجودها ، ولو عبر به كما في نور الإيضاح لكان أولى) اهـ(٢) . يُشير ابن عابدين إلى قول الشرنبلالي في متنه : [ولو ابتل فراش أو تُراب نَجسان من عَرَق نائم أو بَلُل قدَم وظَهَر أثرُ النجاسة في البدن والقدم ، تنجَسا ، وإلا فلا] (٣) .

مثال آخر: قال الحصكفي عند تعداده لشروط صحة الإمامة: [واتحاد مكانهما وصلاتهما] أي واتحاد صلاتهما ... وعبّر في نور الإيضاح بقوله: وأن لا يكون الإمام مُصَلّياً فرضاً غير فرضه .اهـ وهو أولى من عبارة الشارح، فافهم)(٤).

مثال ثالث: قال في « الدر »: [ولا يصام يوم الشك ، هو يوم الثلاثين من شعبان ...] قال ابن عابدين : (الأولى قول نور الإيضاح » هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان « أي لأنه لا يُعلم كونه يوم الثلاثين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ...)(٥).

٢- وتراه يكرر التصريح بموافقة « الدر المختار » لما في « نور الإيضاح » بعبارات شتى كقوله: وعليه مشى في نور الإيضاح ، وجزم به في نور الإيضاح ، كما في نور الإيضاح ...
 ٣- وتراه يتُتبَّع كلَّ ما يراه من الزيادات في « نور الإيضاح » من تقييد الاطلاقات و فروع المسائل وتعليلاتها وزوائد الشروط ونحوها ، فيُلحقها في الحاشية تتميماً للفائدة .

⁽۱) التعليقات السنية بحاشية الفوائد البهية ص ٥٥ . (٢) رد المحتار ٢٠/١ . (٣) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ١٥٨ . (٥) رد المحتار ٣/ ٣٤٦ ، مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٢٩١ . (٥) رد المحتار ٣/ ٣٤٦ ، مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٢٩١ . (٥) رد المحتار ٣/ ٣٤٦ ، مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٣٤٦ .

3- كما تراه يضع متن « نور الإيضاح » في صف الشروح والفتاوى والمتون المعتبرة الشهيرة عند موازنته لعبارات المتون ، مثل قوله : (مشى عليه شُراح الهداية وغيرُهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر والتبيين ونور الإيضاح ...) وقوله : (كما في المستصفي ونور الإيضاح ...) وقوله : (كذا في الكنز ونور الإيضاح والإصلاح والظهيرية والبدائع ...) (١).

ونظراً لما امتازَت به كتابات الشرنبلالي من تنقيح المسائل ، وتحرير مواطن الخلاف ، والتتبع المسهب للآراء والخلافات الفقهية في مَظَانها ومصادرها النادرة ، وكثرة النقول وصحة العزو ، وعُمق التناول للمباحث ـ مع ما أوتي من مَلَكة فقهية راسخة واستقلال فكري ، ثم إفراغ زُبدة المُحَصَّل في قالب من رشاقة العبارة وجمال الأسلوب ، يُصاحبه أدب جمّ وتواضع رفيع ـ كل هذه الأمور وضعت الشرنبلالي من نفس ابن عابدين موضع إجلال وإكبار ، لذلك اتخذ ابن عابدين تُراث الشرنبلالي عُدَّته في جَوْلاته الفِقهية في غالب مراحل تدوينه لحاشيته النفيسة « رد المُحتار على الدُّر المُختار » ولعله أفرغ فيها فقة الشرنبلالي وآراء واختياراته وترجيحاته وتصحيحاته ، مصرّحاً به وغير مصرّح .

وللحديث بقيَّة تأتي عند الكلام عن « إمداد الفتاح » (٢).

وذكر الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف الفرفور في كتابه «ابن عابدين وأثره في الفقه » (٣) أن أحكام متن « نور الإيضاح » صحيحة معتمدة ما عدا زُهاء ثلاثين مسألة فقط ، استخرجها صاحب « الوشاح » ، يعني به الشيخ عبد الجليل العطا البكري في كتابه « الوشاح على نور الإيضاح » ، ولم يكن عندي « الوشاح » ثم أوقفني عليه أخي الفاضل أبي زيد زكريا بن بلال _ جزاه الله خيراً _ فرأيته ذكر في أواخره : فهرس المسائل المستدركة على المؤلف رحمه الله تعالى ، وأحال فيه على مواضعها من الكتاب (٤) ، فأسردها هنا معزوّة إليه ، مبتدئاً بذكر عبارة « نور الإيضاح » مردفاً تعليق صاحب « الوشاح » عليها ، فإلى ذلك بعون الله تعالى :

١ - قال في « نور الإيضاح » (هنا ص ١٣٣) : « والخامس : ماءٌ مشكوك في طهوريته ،
 وهو : ما شرب منه حمارٌ ، أو بغلٌ » . قال في « الوشاح » : الصحيح أن البغل ـ كسائر

⁽١) رد المحتار ١/٥٨، ١٦٢، ١٧٧، (٢) انظر ما سيأتي هنا ص . (٣) ٢/ ٧٨٦. (٤) الوشاح ص

البهائم _ تَبَعٌ لأمه ، فإن كانت حِمارةً ؛ فمشكوك ، وإن كانت رَمَكةً _ فَرَساً _ فطاهر .

٢- قال في « نور الإيضاح » (هنا ص ١٤٢) : « ويكره تحريماً : ١- استقبال القبلة .

و Y - استدبارها ؛ ولو في البنيان . و Y - استقبال عين الشمس . و S - القمر » . وفي « الوشاح » : الصواب أن الكراهة في الثلاثة الأخيرة ـ الاستدبار ؛ علي قول ، والشمس والقمر ـ تنزيهية ، كما استظهره العلامة ابن عابدين في «حاشيته ٢٢٨/١» .

٣- قال في « نور الإيضاح » (هنا ص ١٤٧) في سنن الوضوء « ومسح الأذنين ؟
 ولو بماء الرأس » . وفي « الوشاح » : السنة بماء جديد لا بماء الرأس ؛ كما حرره العلامة
 ابن عابدين في « حاشيته ١/ ٨٢ » .

٤- قال في « نور الإيضاح » (هنا ص ١٥٣) فيما ينقض الوضوء: « وارتفاع مقعدة نائم قبل انتباهه ؛ وإن لم يسقط ، في الظاهر » . وفي « الوشاح » : وقيل : إن انتبه حين سقط فلا نقض ، به يفتى . قال في « شرح المنية » ١٤٠ : وهو أولى ، لأنه لايتم الاسترخاء بعد مزايلة المقعدة حيث انتبه فوراً (الدر المختار ١/ ٩٦ وحاشيته) .

٥- قال في « نور الإيضاح » (هنا ص ١٥٣) فيما ينقض الوضوء: « ومس فرج بذكر منتصب بلا حائل » . وفي « الوشاح » : وهي المباشرة الفاحشة ، والقول بالنقض بها قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، إذ لا تخلو غالباً عن مَذي ، وهو الناقض ، واعتبر كالنوم احتياطاً وإقامة للسبب مقام المسبب ، والا فمجرد المباشرة غير ناقض ؛ ولو فاحشة . كما هو قول محمد . واعتمده كثير من الأعلام حتى قيل « عليه الفتوى » وقد تركه العلامة ابن عابدين في حاشيته : ١/ ٩٩ موضع تأمل فتنبه .

7- قال في « نور الإيضاح » (ص ١٨٥) : « والعَصَب نجِس ، في الصحيح » . وفي « الوشاح » : اختلف التصحيح فيه ، والمشهور طهارته ، وفي « البدائع » وتبعه الكمال في « فتح القدير » ١/ ٦٧ أنه لا خلاف فيه لأصحابنا ؛ أي في طهارته . وانظر ما كتبناه في تحقيق « الاختيار » وانظر الحاشية ١/ ١٣٨ .

٧- قال في « نور الإيضاح » (ص ١٩٢) في مكروهات الأذان : « وإقامة المُحْدِث ، وأذانه » . وفي « الوشاح » : بل المذهب المفتى به عدم كراهة الأذان فتنبه ، مع أن المؤلف رجحه في « شرحه » غير أنه ليس من أهل الترجيح . انظر الحاشية ١/ ٢٦٣ ،

والتقريرات ٢/ ٨٣

٨- قال في " نور الإيضاح " (ص ٢٠٠): " ووضع ... شيئ من أصابع الرجلين حالة السجود على الأرض ، ولا يكفى وضع ظاهر القدمين " . وفي " الوشاح " : المعتمد أن مطلق الوضع واجب ؛ ولو أصبعاً أو غيره من ثلاث روايات : الفرضية ، والوجوب ، والسنية . وأما توجيه الأصابع إلى القبلة فسنة اتفاقاً كما حرره العلامة ابن عابدين في حاشيته ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٩ .

9- قال في « نور الإيضاح » (ص ٢١٣) في سنن الصلاة : « والرفع من الركوع » . وفي « الوشاح » : اعتمد الشرنبلالي ههنا وفي شرحه تصحيح رواية السُّنية ، لكن الكمال ابن الهُمام وغيره اختار رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود ، والطمأنينة فيهما ، وهي المؤيَّدةُ روايةً ودرايةً والأحوطُ عملا ، فتكون المرَجَّحة ، كما يعلم ذلك من « رد المحتار » ١/ ٣١٢ و ٣٢٠ و ٣٣٤ . فتنبه . وعن أبي يوسف فرض ، ونقله الطحاوي عن الئلائة .

• ١٠ قال في « نور الإيضاح » (ص ٢١٧) : « وإن قدر لا يصح شروعه بالفارسية ولا قراءته بها ، في الأصح » . وفي « الوشاح » : المُحَرر المعَول عليه أن الشروع بالفارسية صحيح وإن قدر على العربية ، وهو قول الإمام وقد رجع إليه الصاحبان . وأما القراءة فالمُحَرر أنها لا تصح إلا عند العجز عن العربية وهو قولهما ، وإليه رجع الإمام ، فتنبه . وانظر « رد المحتار » ١/ ٣٢٦ . ٣٢٣ .

11- قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٢٢, ٢٢١) : « والصلاة بالجماعة سُنة للرجال الأحرار بلا عذر » . وفي « الوشاح » : شبيهة بالواجب في لزوم الأداء ، ولا شك في الإثم بتركها ، أما لو أهملها أهلُ محلة قُوتلوا علي إقامتها ، ولا تقبَل شهادة تاركها استخفافاً . والحاصل : أن الأرجح وجوبها عند أهل المذهب .

17- قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٤٩) : « إذا ظَن مرورَه يُستحب له أن يغرز سُترة تكون طولَ ذراع فصاعداً ، في غِلَظ الإصبع » . وفي « الوشاح » : الظاهر أن المذهب عدم اعتبار الغلظ ، والتقدير بالإصبع ضعيف (رد المحتار ١/ ٤٢٨) والله أعلم .

17 – قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٥٠) : « لا يكره له (المصلي) ... عدم إدخال يديه في فَرَجيّه وشُقّته ، على المختار » . وفي « الوشاح » : الفَرَجيُّ : ثوب مفتوح من الأمام ، وله أكمام ، يقال له « قباء » ويعرف في بلادنا (الشام) بالصّاية . والشّقة : ثوب مفتوح من الأمام ، بغير أكمام ، وله شقوق من الجانبين تُخرَجُ منها اليدان يسمى (العباءة) .

وقد عزا المؤلف هذا الحكم في « إمداد الفتاح » إلى « الخُلاصة » و « البزازية » ، ونصُّه في « البزازية » (٢/ ٣٧) بهامش « الفتاوى الهندية » : إذا لبس شُقَّةُ أو فَرَجِيّاً ولم يُدخِل يديه ، اختلف المتأخرون ، والمختار أنه لا يكره .

ثم ما ذكره صاحب « الخلاصة » تعقبه البرهان الحلبي بأنه لم يوافقه على هذا أحد سوى البزازي . والصحيح الذي عليه قاضيخان والجمهور أنه يكره ، لأنه إذا لم يُدخِل يديه في كُمّيهِ صَدَق عليه اسم السَّدُل ، لأنه ارخاء للثوب بدون لبس معتاد . اهـ (طحطاوى) .

قلتُ : وعبارة قاضيخان في (فتاواه : ١/ ١١٩ هامش الهندية) : قالوا : ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كميه ويشدَّه بالمنطقة مخافة السدل . وسيأتي ص ٢٠٩ : أن قاضيخان من أجلَّ من يعتمد على تصحيحه . فما ها هنا غير المختار .

14 - قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٦١) : « صلاة الفرض فيها (السفينة) وهي جارية قاعداً بلا عذر : صحيحة عند أبي حنيفة ، بالركوع والسجود ، وقالا : لا تصح إلا من عذر ، وهو الأظهر » . وفي « الوشاح » : قال في « مراقي الفلاح » . ٤٠٠ : ودليل الإمام أقوى فيُتبع . ثم لما كان الغالب فيها دوران الرأس _ والغالب كالمتحقق _ أقيم مقامه ، كالسفر أقيم مقام المشقة ، والنوم مقام الحكدث .

10 - قال في " نور الإيضاح " (ص ٢٧٤, ٢٧٥) : " ويسقطُ (أي الترتيب بين الوقتية والفائنة) بأحد ثلاثة أشياء : ١. ضيق الوقت المُستحب ، في الأصَح ... " . وفي "الوشاح " : بل الأصح أن المعتبر ضيق مطلق الوقت ، لا المستحب فيه ، إلا في العصر إذا افتتحها في وقتها ثم احمرت الشمس ، ثم تذكّر الظهر ، مضى في العصر ... فهذا على اعتبار الوقت المستحب . (رد المحتار ١/ ٤٨٨ محرراً ، ومعزياً إلى " المنتقى ") وهذا كله

إذا تذكر وهو فيها أو قبل الشروع ، أما لو تذكر بعد الفراغ ، فهي مسألة النسيان التالية . والله أعلم .

17- قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٧٥) : « ولم يَعُدِ الترتيبُ (أي الترتيب بين الوقتية والفائتة) بعودها الي القِلَّة » . وفي « الوشاح » : لكن إذا قضى الكُلُّ فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد ، فلا يقال أنه عاد (رد المحتار ١/ ٤٩٠) . والله تعالى أعلم .

١٧- قال في « نور الإيضاح » (ص ٢٨١) : « ولا يسجد في العمد للسهو ، قيل : الا في ثلاث ١- ترك القعود الأول ٢- أو تأخيره سجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة ٣- وتفكره عمداً حتى شغّله عن ركن » . وفي « الوشاح » : أشار ب« قيل » إلى ضعفه كما في (رد الحتار ١/ ٧٩٤) ، والأصح وجوب الإعادة وعدم إجزاء السجود ... وقوله « ثلاث » بل هي أربع ، إذ يُزاد ٤- الصلاة على سيّدنا النبي ﷺ في القعدة الأولى ، وزاد بعضهم ٥- ترك الفاتحة عمداً ، والله أعلم .

11- قال في " نور الإيضاح » (ص ٢٩٣) : " وحُضور أحد لسماعها بمن تنعقد بهم الجمعة ، ولو واحداً في الصحيح » . وفي " الوشاح » : اعتمد الكمال ابن الهمام أجزاء خطبته وحده ولو لم يسمعها أحد ، فيتبين أن الحضور هو الشرط لا السماع . وسيذكر المؤلف ص (هنا١٧١) من سنن الخطبة : وأن يَسْمَع القومُ الخطبة . والله تعالى أعلم .

91- قال في « نور الإيضاح » (ص ٣١٦) : « ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام ، فاتته الصلاة ، في الصحيح » . وفي « الوشاح » : وصُحِّح أيضاً قولُ محمد أنه يكبر ، ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الإمام قبل رفع الجنازة . والله أعلم .

٢٠ قال في « نور الإيضاح » (ص ٣٢٩) : « وكره إفراد يوم الجمعة (أي بالصوم)».
 وفي « الوشاح » : والأصح عدم كراهة إفراده ، بل المستحب صومه بإنفراده كاستحباب الاثنين والخميس . قال العلامة ابن عابدين في (حاشيته ٢/ ٨٣) : فما في « الأشباه » .
 وتبعه في نور الإيضاح . من كراهة إفراده بالصوم قول البعض . اه

والظاهر أنه محمول على ما إذا أضعفه عن وظائف ذلك اليوم .

٢١- قال في « نور الإيضاح » (ص ٣٤٠) فيما يفسد الصوم : « وأكل اللحم النّبئ وإن كان مُنتِناً ، إلا إذا دَوَّد » وفي « الوشاح » : الأولى أن يقول : وإن كان ميتةً ، لأن

المعتمد أن المُنتِن بحكم المُدَوَّد .

٢٢ قال في « نور الإيضاح » (ص ٣٤٧) فيما يفسد الصوم من غير كفارة : « أو جُن غير ممتد جميع الشهر ، ولا يلزمه قضاؤه بإفاقته ليلا أو نهاراً بعد فوات وقت النية ، في الصحيح » . وفي « الوشاح » : ومع صحته ، فالمعتمد خلافه كما في (رد المحتار ٢/ ٨) . يعنى أن المعتمد لزوم القضاء لمجنون أفاق بعد وقت النية .

٣٦٠ قال في « نور الإيضاح » (ص ٣٩٢) : « ويمكث بمنى إلى أن يصلي الفجر بها
 (أي يوم عرفة) بغلس » . وفي « الوشاح » : والمختار عند العلماء أنه يصليه هذا اليوم بالإسفار كسائر الأيام ، كما في (رد المحتار ٢/ ١٧٣، عن « شرح لباب المناسك ») .

تاريخ التأليف: لم أقف على تاريخ الابتداء. وذكر المصنف في آخر « إمداد الفتاح » أنه فرغ من تأليف متن « نور الإيضاح » يوم الجمعة المبارك ٢٤ جمادي الأولى سنة ١٠٣٢هـ(١).

منهجه: بيَّنَه باختصار في مُسْتَهَلّ الكتاب، وأنقله هنا مع شرحه من شرح المصنف الكبير « إمداد الفتاح »:

قال: ([إنه التّمَس] الالتماس: طلب المساوي، والأمر: طلب الأعلى ممن دونه، والدعاء: طلب الأسفل من الأعلى [منّي بعضُ الأخِلَاء] يعني المتحابّين في الله رحمه الله و[حامَلنا الله وإياهم بلُطفه] وكرمه واحسانه [أن أحمل] أي أجمع [مقدمة] من قدّم اللازم بمعنى تقدم، لا من قدّم المتعدّي [في] مسائل [العبادات] على صفة [تقرّب على المبتدي] بسهولة الفاظها وظهور معانيها، وتذكّر المنتهي بغزارة نقلها [ما تشتّت] عن موطنه ومظنّة وجدانه [من المسائل] المهمّات المذكورة [في] الكتب [المطوّلات] إذ قد لا يصل إليها الطالب إلا بتعب شديد ولا يقف العالم بها عليها إلا بعد أمد وإن لم يكن غير بعيد [فاستعنت بالله] إذ لا قوة لي، وفوضت إليه أمري، وما خاب من إلى عزّته التجا، بل أعزّه ونصره، ومن يتوكّل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره [وأجبته] بجمع ما أراد [طالباً للثواب] لقول رسول الله عليه إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم يُنتَفع به أو ولد صالح يدعو له القطع عمله إلا من ثلاث: صديح أخرجه مسلم [ولا أذكر] في هذا الجمع [إلا ما جَزَم بصحته]

⁽١) امداد الفتاح ص ٧١٤، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٧١١.

وترجيحه [أهلُ التصحيح] والترجيح ، وذكرتُ في شرحه بيانَ وجهه وإن كان مقابَلا بقول مرجَّع فهو أيضاً صحيح ، وإذا ذكرتُ غيرَ الصحيح فأنبّه عليه وأثبته لفائدة العلم به ... وأخلَيْتُ هذا الشرحَ المُبارَكَ عن طريقة الجَدَل قصداً ، وعن سياق مَذهب المُخالِف إلا نَزراً ، وذكرت أدلة المسائل من الكتاب والسنة والإجماع بقدر الحاجة والامكان[من غير اطناب الرجُل: أتى بالبلاغة في الوصف مَدحاً كان أو ذَمّاً ، وفي الاصطلاح: أن يكون اللفظ زائداً على المعنى [وسميتُه نور الإيضاح] إذ العلم نور [ونَجَاة الأرواح] إذ لا نجاة إلا بالعلم ...) انتهى المراد منه (١).

وخلاصته أمور ستة راعاها في المتن ، وهي :

١- سَهُولَةُ الأَلْفَاظُ تَقْرِيباً للمَسَائِلُ عَلَى المُبَتَّدُئِينَ .

۲- ذكر القول الراجح المجزوم بصحته ، وعادته الاكتفاء بالألفاظ الدالة على الترجيح والتصحيح مثل قوله : في الصحيح أو هو الصحيح ونحوهما في (۲۳) موضعاً ، في الأصحّ (۲۷) في المختار(۱۸) ظاهر الرواية (۱۳) في الأظهر (۹) في الظاهر (۲) على المعتمد (۱) موضع واحد.

أما التصريح بصاحب التصحيح فنادر ، وأوسع ذلك ما في مسألة سقوط قضاء الصلاة عن المريض الذي دام عجزه عن الإيماء أكثر من خمس صلوات وإن كان هو يفهم الخطاب .

۳ – عدم ذكر وجه الترجيح .

٤ - عدم ذكرالخلافات في الغالب ، وعدم ذكر القول المُخالِف للراجح . ويندر التصريح بصاحب الخلاف ، نحو الإمام أبي حنيفة في (٨) مواضع ، والصاحبان (٥) الإمام أبو يوسف (٣) الإمام محمد (١) . وذكر مرة واحدة فقط اختيار الإمام الشافعي وأبي الليث السَّمَرقندي وشمس الأئمة الحَلواني والسَّرَخسي وخَواهر زادة وصاحب الهداية والنَّسَفي والولوالِجي ، وقاضيخان مرتين .

٥ - عدم ذكر دلائل المسائل.

٦ - الإيجاز ما أمكن وعدم الاطناب .

⁽١) إمداد الفتاح ص ٢٨-٢٩.

مناسبات ترتيب الموضوعات في (نور الإيضاح)) :

من محاسن الشرح الكبير « إمداد الفتاح » للإمام الشرنبلالي أنه ذكر فيه إشارات وتلميحات ترمُز إلى مناسبات ترتيب الموضوعات في « نور الإيضاح » وقد تتبعت مواضع هذه الإشارات فجمعتها هنا في موضع واحد مع إضافات أخرى من الشروح وحواشي الشيخ إعزاز ، لأن جَمْعَها في موطن واحد يكشف جانباً آخر من مزايا متن « نور الإيضاح » فهاك ما جمعت :

رتّب الشرنبلالي كتابه على رُكنين : الصلاة والصوم ، وإنما جمع بينهما لأنهما عباداتان بدنيتان خالصتان ، ثم إنهما واجبتان في عموم الحالات على جميع المكلّفين ، بخلاف الزكاة فإنها عبادة مالية وتختص بالأغنياء .

وبدأ بأحكام الطهارة وقدَّمها لأنها مفتاح الصلاة ، وهي شرط صحتها ، والشرط مقدَّم على المشروط ، ثم إن تحصيل الطهارة متوقف على وجود آلتها وهي : الماء وهو الأصلُ أو بدله وهو التراب ، فبدأ بالأصل وهوالماء وبيَّن أنواعَه ، وقدَّم المطلقَ منه علي المقيَّد ، والطاهرَ على النجس .

ولمّا كانت الطهارة على قسمين : حُكميَّةُ من حدث أوحقيقيَّةُ من خَبَث ، بدأ بأحكام الطهارة من الحَدَث الذي يَعُمُّ وقوعُه للرجال والنساء ، فذكر الاستنجاء ، ثم الطهارة الصغرى الوضوء وأحكامه وأنواعه وما ينافيه ، ثم الطهارة الكبرى الغُسل على النحو السابق ، وقدَّم الوضوء على الغُسل لأن الله تعالى قدمه عليه ، ولأنه جزء منه ، ولكثرة الاحتياج إليه .

ولمّا فرغ من أحكام الطهارة بالماء ، شرع في أحكام البدل وهو التيمم ، ومن حُكم البدل والحَلَف أن يَتْبَع الأصل ، والتيمم طهارة مَسْح ، وهي أنواع ثلاثة : التيمم ، والمسح على الحُفين ، ثم بقية الممسوحات لعُذر ، فبدأ بالتيمم وثلّث به تأسياً بالكتاب ، ولأنه طهارة كاملة تكون بدلاً عن الطهارتين الوضوء والغُسل ، ثم ذكر المسح على الحُفين ، وأخّره وإن كان طهارة مائية لثبوته بالسّنة ، ثم بقية الممسوحات من الجبيرة والعصابة وغيرهما .

ثم ذكر أحكام الحَدَث الذي يختص بالنساء : الحيض والنفاس والاستحاضة .

ولما فرغ من أحكام الطهارة من النجاسة الحكمية (الحَدَث) شرع في بيان أحكام الطهارة من النجاسة الحقيقية (الخَبَث) وهي إما غليظة أو خفيفة ، وبدأ بالأولى لأنها تمنع حصول الطهارة مع بقائها وإن قلَّت ، بخلاف الخفيفة فإن القليل منها معفو عنه ، وذكر كيفية تطهير النجاسات بأنواعها ، وختم بتطهير أجزاء بدن الحيوانات .

وبعد ذكر الوسيلة والآلة شرع في المقصود من تحصيل الطهارة ، وهي الصلاة ، فذكر موضوعاتها بترتيب دقيق : فرضيتها فسببها فأوقاتها ثم أحكام الأوقات ، ثم الأذان وأحكامه ، وإنما قدَّم الأوقات على الأذان ، لأن الأوقات أسباب حقيقية ، والأذان إعلام بها ، ولأن الأوقات إعلام في حق الخواص ، والأذان إعلام في حق العوام . وأردف أحكام الأذان بذكر ما يصنعه سامع الأذان من الإجابة والدعاء .

ثم ذكر شروط الصلاة وأركانها إجمالاً ، ثم فصَّل بذكر فروع تتعلق بشروط الصلاة . ثم بقية أبحاث الصلاة من واجبات فسنن فآداب ومستحبات .

ولما فرغ من بيان أحكام الصلاة كلَّ واحدة على حِدَتها من شروط وأركان وواجبات وسنن وآداب ، أراد أن يبين كيفية الإتيان بها مرتبة بعضها على بعض ، وهو ما يسمّى بتركيب أفعال الصلاة تسهيلاً للمتعلم .

ثم المُصلّي لا يخلو إما يكون منفرداً أو مأموماً يصلي بجماعة ، فالمنفرد قد عَرَف كيفية الصلاة من مبحث تركيب الصلاة ، فبقيت أحكام صلاة الجماعة فذكرها ، مبتدئاً بأحكام الإمامة ، إذ الإمام هو الأصل ، ثم أحكام الاقتداء ، إلى أن ختم بالأذكار التي تُقال بعد الفراغ من الصلاة .

ثم عقد باباً للأمور المُفسِدة والمُنافية للصلاة وهي محرمات أو مكروهات ، وابتدا بالأولى لأنها أشدُّ والاحتراز عنها آكدُ ، ثم المكروهات ، ولما كان من المكروهات ترك اتخاذ السُّترة أفرد له فصلاً ذكر فيه مسائل السُّترة ودفع المارّ ، ثم ذكر مالا يُكره للمصلي ، ثم الأمور التي توجب قطع الصلاة فإن الإتمام هو الأصل ، وختم بوعيد تارك الصلاة .

ثم لما كانت الصلوات المشروعة على قسمين : عزيمة ورُخصة ، والعزيمة أنواع أربعة : فريضة وواجب وسنة ونفل ، وقد مضى ما يتعلق بالفرائض ، ذَكَر الواجب وهو صلاة الوتر ، ثم السنن وقدَّم المؤكدة منها علي غير المؤكدة ، وأعقبها بالصلوات المندوبة ، وقدّم

منها مايؤدًى على الإنفراد ، ثم ما يؤدّى بجماعة .

ولما كان الأصل في الصلوات المندوبة فما فوقَها هو أداؤها حال القيام ، احتاج إلى بيان جواز أداء المندوبة جالساً مطلقاً وجوازها على الدابة ، ثم على السَّفينة السائرة قاعداً لوجود الشَّبه بينها وبين سَير الدابة . وأفرد صلاة التراويح بفصل مستقل لكثرة أحكامها ، ثم ختم بالصلاة في الكعبة .

ثم شرع في بيان القسم الثاني من الصلوات المشروعة ، وهو ما كان رُخصة وقدَّم صلاة المسافر لكثرة الاحتياج إلى معرفة مسائلها ، ولأنها رُخصة مطلقة للصحيح والمريض ، وأردف ذلك بأحكام صلاة المريض القادر على استيفاء ما عليه من الصلوات ، ثم ذكر سقوط الصلاة عن العاجز مع وجوب الوصية .

ولما فرغ من أحكام أداء الصلوات _ إذ المأمور به : إمّا أداء وهو الأصل أو قضاء _ أعقبه بقضاء الفوائت ، ثم باب يتضمن مسائل شتى تتعلق بإدراك الفريضة .

ثم الأصل أيضاً هو إتمام الصلوات على الصحة ، وربّما وقع فيها ما يوجب النقصان ، فيحتاج إلى معرفة كيفية جَبر النقصان ، وهو بسجود السهو ، وهي سجدة اقتضت لسبب وهو السهو ، وأردفه بسجود التلاوة ، ثم سجدة الشكر ، فهذه ثلاث سَجَدات ، قدّم الأولى لأهميتها وفساد الصلاة بتركها ، ثم سجدة التلاوة ولا تفسد الصلاة بتركها ، وأخر سجدة الشكر للاختلاف في ثبوتها.

ثم ذكر بقية الصلوات التي لها أحكام خاصة وكيفيات تختلف عن بقية الصلوات ، مبتدناً بصلاة الجمعة ، فالعيدين ، فصلاة الكسوف والخسوف ، فالاستسقاء ، فصلاة الخوف ، وختم بصلاة الجنازة وأحكام الميت من الاحتضار إلى زيارة القبور ، ثم أحكام شهيد المعركة فالمقتول الذي يُجهَل قاتله .

وانتهى بذلك أحكام الركن الأول من العبادات البدنية (الصلاة) ثم شرع في الركن الثاني (الصوم) على الترتيب الحكم البديع، تركت تفصيله اختصاراً، وختم المصنف متن «نور الإيضاح» بمسائل الاعتكاف، مختتماً مبحث الاعتكاف بقول الإمام الجليل العابد الزاهد التابعي الشهير عطاء بن أبي مسلم الخراساني رحمه الله تعالى (ت ١٣٥هـ)، قال عطاء: (مَثَلُ المُعتكف مَثَلُ رجل مختلف على بابِ عظيم لحاجة، فالمُعتكف يقول: لا أبرحُ حتى يُغفَر لي). وما أبدعها من خاتمة.

قال الشرنبلالي في « مراقي الفلاح » معقباً على كلام عطاء : وهذه إشارة إلى أنَّ العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولاه ، عارياً عن الأعمال ونسبة الفضائل ، متوجّها إليه سبحانه بأعظم الوسائل ، ماذاً أكف الإفتقار مُلِحاً بالدعاء والمسائل ، مطرحاً على أعتاب باب الله تعالى ، مُرتَجياً شفاعته غداً عنده بما وعد به ، وهو لكل خير كافل(١).

تنبيه: عطاء المذكور هو ابن أبي مُسلم الخُراساني كما أسلفتُ ، وليس هو عطاء بن أبي رَباح (ت ١١٥هـ) شيخ أبي حنيفة ، كما في شروح «نور الإيضاح» فاقتضي التنبيه.

شروح " نور الإيضاح " وحواشيه

مصنفون شرحوا مصنفاتهم

للأستاذ أحمد العلاونة مقال بهذا العنوان ، قال فيه : « هذا نوع طريف من البحث أذكر فيه مَنْ صنَّف كتاباً ثم شرحه ، ولا شك في أن المؤلف أقدر على شرح كتابه من غيره ، وقد وجدت أنَّ أكثر الكتب المشروحة هي منظومات وأراجيز » (٢) ثم سرد المصنفين مرتبين على سني وفاتهم ، فبلغوا نحو (١٦٠) مصنفاً ، وجاء ذكر الشرنبلالي برقم (٧٧) وذكر أنه ألف (نور الإيضاح) في الفقه وشرَحه (مراقى الفلاح) وبيَّن أن المصدر الذي استقى منه البحث هو كتاب (الأعلام) للزركلى .

أقول: لو قام أحدٌ بجرد كتاب (جامع الشروح والحواشي) للحِبْشي (٣) لوجد مادة ثرية وشائقة في الموضوع. فالحاصل أن (نور الإيضاح) كان أسعدَ حظاً حيث لقي من المصنف عناية مكررة ، فقد شرحه بشرحين مطوّل ومختصر.

١- فالشرح المطوَّل هو « إمداد الفُتَّاح بشرح نور الإيضاح » وهو الشرح الكبير للمؤلف الإمام الشرنبلالي ، وأوَّله :

« الحمد لله الذي خلق كل شيء بقُدرته ، وأوجده في آن ظُهُوره بإرادته ، وأحكم أمره فلا رادً له بقوته ...» (٤) .

وبين المصنف منهجَه عند شرحه لقوله في « نور الإيضاح » [ولا أذكر إلا ماجَزَم

⁽١) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٧٠٩. (٢) مقال العلاونة على شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية . (٣) انظر مصادر المقدمة هنا . (٤) امداد الفتاح ص ١٥.

بصحته أهلُ الترجيح] فقال في « الإمداد » : « وذكرتُ في شرحه بيانَ وجهه وإن كان مقابَلا بقول مرجَّح فهو أيضاً صحيح ، وإذا ذكرتُ غيرَ الصحيح فأنبّه عليه وأثبته لفائدة العلم به ... وأخلَيْتُ هذا الشرحَ المباركَ عن طريقة الجَدَل قصداً ، وعن سياق مَذهب المُخالِف إلا نَزْراً ، وذكرت أدلةَ المسائل من الكتاب والسنة والإجماع بقدر الحاجة والإمكان ... » (١) .

قال الشيخ الفرفور في " ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي " (٢): شرح نفيس ، فيه فوائد متفرقة جليلة ، ... للعلامة ابن عابدين فيه اهتمام خاص ، ربَّما لا يكاد يخلو فصل من " رد المحتار " من العزو إليه مراراً ضمن أبواب حاشيته من القسم الأول (العبادات) .

وللإمام على بن أحمد العَدَوي المالكي (ت ١١٨٩هـ) شرحٌ على خُطبة « إمداد الفتاح » (٣).

٢- والشرح الآخر للمؤلف مُختَصر من « إمداد الفتاح » وسَمَّاه « مَرَاقي الفَلاح بإمداد الفَتَّاح شرح نور الإيضاح » ، وأوله : « الحمد لله الذي شرَّف خُلاصة عباده ، بوراثة صَفْوتِه خير عباده ، وأمدَّهم بالعناية فأحسنُوا لذاته العبادة ، وحفظوا شريعته وبلَّغُوها عِبادَه ... » (٤) .

وقد حذف المصنف في هذا الشرح المختصر جُلَّ ما في الشرح الكبير من دلائل الأحكام ونصوص الأئمة ومناقشات الآراء ، وأعاد صياغة عبارة الشرح وهو سبب مَتَانة المختصر وشهرته وكثرة تداوله .

وأهم ما يمتاز به هذا الشرح المختصر هو وجود تتمة المؤلف لمتن « نور الإيضاح » ملحقةً به بآخره ، وتتضمن التتمة أنجاث الزكاة والحج والزيارة النبوية ، ولكن التتمة لم تحظ بشرح المؤلف .

وعلي « مراقي الفلاح » أعمال للعلماء ، وهي :

(أ) حواشي وشروح مراقي الفلاح (٥):

١ ـ فتح الفتاح شرح مراقي الفلاح ، لمحمد بن سعيد بن حَمزة المِنْقَار (ت ١٣٠٤هـ) .

⁽١) امداد الفتاح ص ٢٥. (٢) ٧٨٧/٢. (٣) كشف الظنون ٤٠٩/١. (٤) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٥٠٦.

⁽٥) انظر لشروحه وحواشيه: جامع الشروح والحواشي ٣/ ٥٥٠٠_ ٢٠٥٧.

٢ _ حاشية الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ) على مَرَاقي الفلاح ، مشهورة .

٣ _ حاشية عبد الرحمن أفندي خلوات (ت ؟ هـ) ذكرها الطحطاوي في مصادرحاشيته على « مراقي الفلاح » (١) .

(ب) نظم مراقى الفلاح:

١ _ أشبِعَّةُ الصَّبَاحِ نَظْمُ مراقي الفلاح ، لبعض المؤلفين .

٢ ـ نظمُ مراقي الفلاح ، لعبد القادر بن صالح بن عبد الرحمن الشريف الحَلَبي البانقوسي (ت ١١٩٩ هـ).

(ج) تخريج أحاديث مراقي الفلاح:

وللإمام الكوثري محمد زاهد (ت ١٣٧١هـ) « إصعاد الراقي على المراقي » خرَّج فيه أحاديثُ الكتاب(٢) .

بقية شروح " نور الإيضاح " وحواشيه :

" - « سُلَّم الفلاح الكاشف عن غُمُوض مُذَنَّب نور الإيضاح » للكَمَاخِي عثمان بن يعقوب بن حُسين بن مصطفي الرومي المَدَني (ت تقريباً ١١٧١ هـ) لخص المؤلف ذيل نور الإيضاح وهو باب الزكاة والحج ، وزاد عليه وجعله تذنيباً لمتن نور الإيضاح ، ثم شرح الكل وسماه بالاسم المذكور (٣) . وللكَمَاخي أيضاً شرح على موطأ الإمام محمَّد سماه « المُهَيَّا في كشف أسرار المُوَطَّأ » مطبوع .

٤ ـ « مِصنباح الفلاح بشرح نور الإيضاح » للإمام المُفتي الجَليل حامد بن إبراهيم العِمَادي (ت ١١٧١هـ) ، صاحبُ « الفتاوى الحَامِدِية » التي نَقَحَها ابن عابِدِين ، وسمًاها « العُقُود الدُّرية في تَنقيح الفتاوى الحَامِدِية » .

٥ ـ « ضَوْء المِصباح في شرح نور الإيضاح » لأبي السُّعُود محمد بن علي بن إسكندر الحُسنيني المِصري الحنفي (ت ١٧٢ هـ) وحاشية « ضوء المصباح » هذه هي إحدى مَصادر الطحطاوي في حاشيته الشهيرة علي « مَرَاقي الفَلاح » (١٤) . ولأبي السَّعود أيضاً حاشية «عُمُدة الناظر على الأشباه والنظائر » .

⁽١) مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي ٥ . (٢) الامام الكوثري ، لأحمد خيري (مقالات الكوثري ص ١١٥) .

⁽٣) فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بالظاهرية ٢١٤ . (٤) حاشية الطحطاوي ص٥.

٦ ـ « شرح نور الإيضاح » لمحمد بن إسماعيل النُّفراوي المصري المالكي (ت ١١٨٥ هـ).

٧ ـ « شرح نور الإيضاح » ليحيى مؤذن بن محمد بن جعفر بن سعئد الله الحسني المكي (ت١٢٦٠ هـ) ، وكان مُتَفَنّناً في عدة علوم ونَظَمَ الشعرَ ، وله تصانيفُ عدة .

٨ ـ « معراج النّجَاح شرح نور الإيضاح » لصاحب « قُرَّة عُيون الأخيار تكملة ردّ المُحتار » محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عابدين (ت ١٣٠٦هـ) وكان أحد أعضاء الجمعية العُمُومية لجَمْع « مَجَلَّة الأحكام العَذليَّة الشرعية » الشهيرة (١).

وقد أحال علاء الدين في « قُرَّة عيون الأخيار » في عدة مواضع على شرحه هذا ، ولم يُكُمله بل وصل فيه إلى باب الإمامة ، وهو شرح كبير يوجد بخط المؤلف في المكتبة الظاهرية بدمشق (٢) . وهو مصنف كتاب « الهَدِيَّة العَلاَئية لتلاميذ المكاتيب الابتدائية » في فقه العبادات ، متن معتبر مشهور ، سبق الكلام عليه (٣).

٩ ـ « معراج الفُلاَح على نور الإيضاح » لأحمد بن عبد الغني بن عُمر بن عابدين (ت ١٣٠٧ هـ) وكان فقيهاً فاضلا ، توفي بدمشق .

١٠ ـ « الإصباح على نور الإيضاح » حاشية للعلامة الفقيه الأديب الشيخ محمد إعزاز علي الأمروهوي ثم الديوبندي (ت ١٣٧٤ هـ) وهي التي بين يدي القارئ ، وسيأتى الحديث عنها لاحقاً في المبحث السادس (٤).

١١ ـ حاشية محمد بن محمود الطَّرَابْزُوني على « نور الإيضاح » نَسَخَها سنة ١١٥٤هـ
 بمكة المكرمة .

١٢ ـ شرح للأستاذ الجليل العلامة محمد صالح الفرفور ، لم يطبع بعد .

١٣ ـ « فيض الفتاح » للدكتور على حسن العريض ، الأستاذ بالأزهر .

١٤ « الإصباح » للأستاذ محمد على أدلبي الحلبي . والثلاثة الأخيرة مستفادة من «الوشاح » الآتى ذكره .

١٥ " الوشاح على نور الإيضاح » تعليقات عليه للشيخ عبد الجليل العطا البكري ،
 إصدار دار الفرفور ١٤١٤ هـ ، والطبعة الثانية إصدار دار النعمان للعلوم بدمشق ١٤١٧هـ .

⁽١) الأعلام ٢/ ٢٠٧. (٢) انظر: مقدمة "الهدية العلأئية " بقلم بسام الجابي ، ص ٢٤.

⁽٣) انظر ص . (٤) انظر ص

تتمات نور الإيضاح:

١ - تتمة المؤلف ألحقها بآخر شرحه « مراقي الفلاح » حين فرغ منه سنة ١٠٥٤هـ ،
 وتتضمن التتمة أبحاث الزكاة والحج والزيارة النبوية باختصار من غير شرح للمؤلف ،
 وشرحها الطحطاوي وغيره .

٢ - الأستاذ أبو زيد شلبي المفتش بالأزهر ، له تتمة عليه . كذا في « الوشاح » .

٣ - هبة الفَتَّاح بتكملة نور الإيضاح ، للعلامة الفقيه اللغوي محمد محيي الدين عبد
 الحميد (ت ١٣٩٣هـ) مطبوع .

٤ - وسيلة النجاح بتكملة نور الايضاح ، لحمود عبد الوهاب فايد المدرس بالأزهر حالا ، ولم أقف عليها .

نظم نور الإيضاح

 ١ - نظم نور الإيضاح ، للإمام الفقيه مصطفى بن عبد الفتاح التميمي النابُلسي (ت ١١٨٣هـ) .

٢ - الإصباح نظم نور الإيضاح ، للأديب أحمد بن إبراهيم الصابوني الحموي (ت
 ١٣٣٤هـ).

٣- نظم نور الإيضاح ، للفقية آلاديب محمد بن خالد الأنصاري الحمصي الأتاسي
 (ت ١٣٦٤هـ)

٤ - نظم نور الإيضاح ، لمعاصر وهوالشيخ عبد الكريم بن عبد الله حمزة ، من علماء الشام ، إصدار دار البيروتي ١٤٢٥هـ .

المبحث السادس: حاشية "الاصباح على نور الإيضاح"

للعلامة شيخ الفقه والأدب مولانا محمد اعزاز علي المرادآبادي الأمروهوي ثم الديوبندي

(ولد سنة ١٣٠٠هـ ـ وتوفي سنة ١٣٧٤هـ)

وهي حاشية نفيسة مهمة ، التقط جواهرها من أهم شروح « نور الإيضاح » وغيرها من كتب الشروج الفقهية البديعة ، وأودع فيها المُهمات التي يستغني القارئ بمطالعتها عن

الرجوع إلى المطوّلات ، ودَقَّق كلَّ لفظة في المتن فعلّق عليها بما يناسبها من توضيح لغامض ، وتنقيح لمشكِل ، وتحرير لمُغلّق ، واستدراك لفائت ، وتقييد لمطلق ، وتفصيل لمجمل ، وتذييل يتمم المبحث ، وتنبيه يفيد النبيه .

وقد لقيَت حاشيتُه القَبُولَ في أوساط الأساتذة المدرّسين ، وتُدُوولت بين الدارسين المتعلمين ، وهو دليل الإخلاص وعنوان القبول ، وستأتي نبذة من ترجمته لنفسه في مقدمته الآتية مع بعض الإضافات .

جوانب خدمة فضيلة الشيخ محمد إعزازعلي رحمه الله تعالى لنور الإيضاح إجمالا وتفصيلا:

أحببت أن أتحدث في هذا الموضوع افادة للمتفقه الناشئ ، لعله ينير له السبيل في فهم ما تشتمل عليه الحواشي والشروح ، كما يُمَهّد الطريق لمن يخطو نحو وضع حاشية على كتاب يجتاج إلى خدمة علمية ، وإن كان ما سطرته هنا من الواضحات لدى الفقهاء المتمرّسين ، وليسوا بحاجة إلى ما سأذكره ، فأقول :

جوانب خدمة الشيخ لمتن « نور الإيضاح » فهي من حيث الإجمال ، تتلخص في أمور ثلاثة :

۱ - التقدمة ، وتتضمن أيضاً تقريظات لبعض علماء ديوبند ، و متن « الوهبانية » .

٢ - ما بين السطور من الحواشي المُعِينَة على حلّ المتن .

٣ - الحواشي والتعليقات .

بالنسبة للأمر الأول (مقدمة المحشي) فستأتي فتنظر هناك ، أما « الوهبانية » التي وضع نصّها فإنه بسبب عدم وقوفه على نسخة منها صحيحة ، وقع فيها أشياء غير قليلة من التحريف والسقط ، وقد طبعت على الصحة مفردة ، ولم نضعها هنا تفادياً للإثقال والإطالة ، ولعدم تعلّقها بالموضوع .

أما تفصيلا لما يتعلق بالأمرين الثاني والثالث ، فإن جوانب الخدمة تتمثل في النقاط التالية :

١ - شرح الألفاظ المشكلة والاصطلاحات الفقهية .

مثل قوله (٨/ ١٣٤) : (سؤرا) السؤر بهمز عينه

وقوله (٩/ ١٣٥) (المخلاة) وهي التي تجول

```
٢- بيان المحتَرَزات
```

مثل قوله (٥/ ١٣١) (ذاب) احترز به عن

وقوله (٦/ ١٣٢) (في الأظهر) احترز به عما

٣ - توضيح المسائل وتقريب صورتها لدى المتعلم

مثل قوله (٩/ ١٣٥) (وفي الثياب) أي اذا اختلطت الثياب بعضها

وقوله (٧/٧٧) (ولا) أي لا يفسد الماء بوقوع

٤ - بيان ماهو مقيّد مما أطلقه المصنف

مثل قوله (٦/ ١٣٢) (نمالوضوء) أطلقه الشيخ وهو مقيَّد

وقوله (٧/ ١٣٣) (نجاسة) أطلقها الشيخ وهي مقيَّدة

٥ - تعليل وجه التقييد أو الاطلاق

مثل قوله (٦/ ١٣٢) (بالطبخ) قيد به لأنه

وقوله (۱۲ /۱۳۸) وقيد بالحيوان لأن غيره

٦ - بيان مشمولات الاطلاق

مثل قوله (٨/ ١٣٤) (استعماله) أطلقه فشمل إذا

وقوله (١٣ /١٣٩) (سنة) أطلقه فشمل الرجال

٧ - بيان الوجوه الأخرى للمسألة مع ذكرالحكم ، أو بيان حكم المسكوت عليه من صور المسألة

مثل قوله (٧/ ١٣٣) (كاللبن) فإن لم يوجد جاز به الوضوء

وقوله (٨/ ١٣٤) (آدمي) وإذا تنجس فمه كأن

وقوله (٨/ ١٣٤) (أو ما يؤكل) إن لم تكن جلالةفإن كانت

٨ - بيان وجه اختيار المصنف لتعبيرِ معيَّن أو لفظة معَيَّنة

مثل قوله (٩/ ١٣٥) (وتيمم) عطف بالواو المفيدة لمطلق الاجتماع ليفيد

وقوله (۹/ ۱۳۵) (ثم) أتى ب« ثم » ليفيد

وقوله (۱۲/۱۳۸) (يلزم) عبر باللازم لأنه أقوى

٩ - إضافات المُحَشي : (١) تعليقاته المختومة ب(عز). (٢) مباحث متمّمة مثل مسائل زلة القارئ ، أضافها لأهميتها ، ملخّصة من «حاشية الطحطاوي على المرّاقي » .

كلمة عن الحواشي بين السطور

فكرة الحواشي بين السطور (جزى الله من اخترعها خيراً) فكرة بديعة ماتعة ، وهي في أصل فكرتها لاتختلف عن الحواشي الممزوجة التي تتخلل الفاظ الكتاب ، لكن الجديد فيها أمران :

١ - موضعها: بين السطور

٢ - حروفها : أصغر وأقل حجماً من حروف المتن

وفائدة الأمرين المذكورين :

أ - الحفاظ على تسلسُل عبارة الكتاب الأصل ، وعدم قطعها بأجنبي

ب - سرعة إيصالها للمعلومة المساعدة على حل المتن وتحضير الدرس

ج - كفاية المطالع عن مُرَاوحة النظر بين المتن وحاشيته بأسفل الكتاب أو الجوانب

د - توفير الأوراق إذ إنها تحوي مادة علمية ثُرَّة في مساحة من الورق قليلة

ويبدو لي والله أعلم أن مُخترِعها نظر إلى حاجة المُدَرّسين في سرعة تحضير الدروس، وحاجتهم إلى تفهيم الكتب الدرسية للطلاب الذين لا يجيدون العربية في المدارس الإسلامية ـ والحاجة كما قالوا أم الاختراع ـ يعني أن الفكرة بدأت من الكتب الدرسية ثم عَمّت لفائدتها.

وكذلك من فوائدها ذكر خلاصة ما يكون على الكتاب من شروح وحواشي وتقريرات وتعليقات ، بحيث لو تجشّمُ القارئ القيام بنفسه لاستخلاص ما فيها من مناقشات وردود واعتراضات وجوابات الاعتراضات ، لأنهكه التعب ، فيأتيه المُحَشي ليعطيه اللّب واللباب ، فمصدر هذه الحواشي عموماً هي الشروح والحواشي الموضوعة على الكتاب .

إلى جانب هذا فإن الحواشي بين السطور يستعملون فيها بغرض حلّ المتن وربط الألفاظ بعضها ببعض اصطلاحات معروفة من رموز وإشارات خاصة ، وهي :

- (عط) لبيان المعطوفات
- (٢ ، ٣) أو أي رقم آخر للربط بين الضمائر وما يعود إليها
 - (م، م) لبيان المقدم والمؤخر

نقاط تختص بما هو بين السطور من عمل المُحَشّي

طبعا النقاط الآنفة الذكر ملحوظة أيضاً من قِبَل المُحَشّي فيما أضافه من الحواشي بين السطور لحلّ متن نور الإيضاح ، ويمكن استخراج أمثلتها مما بين السطور ...إلخ وهناك نقاط أخرى إضافية تختص بحلّ المتن ، وهي :

١ – تتميم قيود المسألة لتكون مُطَابِقة لحكمها المذكور في المتن ، وهو أمرضروري .

مثل (١٣١ سطر ٧) (شرب منه الهرة) قال : أي الأهلية إذ الوحشية ...

ومثل (١٣٣ سطر ٦) (حلت فيه نجاسة) قال : وعلم وقوعها فيه بيقين أو [ولو شك جاز التوضؤ ولو وجده مُنتِناً كما في ط]

ومثل (١٣٣ سطر ١٠) (أو بغل) قال : وكانت أمه أتاناً لا رُمَكة ...

ومثل (۱۳۲ سطر ٦) (وإن ماتت) قال : ولم تنتفخ ...

٢ - التصريح بالألفاظ التي تُضْمَرُ أو تُحذَف اختصاراً عادة ، ولا تخفى أهميته في سرعة إدراك المسألة وحفظ وقت المطالع .

مثل : ما يعود إليه الضمير ، والمعطوف عليه ، والمضاف ، وخبر المبتدأ ، وفاعل الفعل ، والمفعول ، وفك الضمائر ...

٣ - بيان محل الكلام من التركيب لتسهيل الفهم ومنع الغلط.

مثل : واو الوصلية ، وجواب لو ، والمعطوفات ، وغيرها من العلاقات اللفظية

٤ - التمثيل لما يُجمِله المؤلف ، وهو كثير ، ويبدأ بكاف التمثيل ...ويفيد في التدريس .

مثل (١٣٢ سطر ٤) (ولو خرج بنفسه) [كالقاطر من الكرم]

ومثل (١٣٤ سطر ٥) (ما يؤكل لحمه) [كالإبل ...]

ومثل (١٣٦ سطر ٨) (فأرة أو نحوها) [كعصفور]

ومثل (١٣٧ سطر ٤) (وحيوان الماء) [كالسرطان وكلب الماء]

ومثل (١٤٤ سطر ١) (ما لا يحل إلا به) [كالصلاة ومس المصحف]

بيان رُتبَة الأقوال مثل: ما عليه الاعتماد والفتوى ، وما هو في ظاهر الرواية ،
 وقول فلان ، وله أمثلة .

٦ - عبارات تعليل الأحكام ، وهي كثرة كاثرة وتبدأ بلام التعليل ، وهي نقطة مهمة

وهي بمثابة خلاصة الشرح :

مثل (١٣٥ س ٢) (لا العقرب) [لعدم نجاستها]
ومثل (١٣٦ س ٣) (ولو خرج حياً) [لنجاسة عينه]
ومثل (١٣٧ س ٧) (في الصحيح) [لطهارة بدنها]
ومثل (١٤٠ س ١١) (إصبع واحدة) [لأنه يورث داء]
٧ - بيان مراد المصنف في تعبيراته ، ويختص بنفس المحل ، ولا يندرج تحت قاعدة .
مثل : معنى (يجوز) : [يصح] ، (لا يجوز) : [لا يصح]
ومعنى (مشكوك) : [متوقف في حكمه]
ومعنى (يجب) : [يفترض]
ومعنى (لا يفسد) : [لا ينجس]

مزايا هذه الطبعة الجديدة

لما كان متن " نور الإيضاح " من أوائل الكتب الدراسية المقررة في غالب المدارس والمكاتب العربية في شبه الجزيرة الهندية ، وكانت الطبعة القديمة المتداولة لدى الدارسين لا نور الإيضاح " مع الحاشية الإعزازية بحاجة إلى إخراج جديد يتناسب مع مكانتها وذُيوعها ، ولتَسْهُل الإفادةُ منها من قِبَل الطلاب والمتعلمين ، اتجهت عناية أخينا الفاضل المُجد النَّجيب المولوي المفتي طيب بن مولانا الشيخ الفاضل موسى البهركودروي ـ سلمه المولى ، أحد خريجي جامعة تعليم الدين بدابهيل ضلع نوساري ، غجرات ـ إلى خدمتها بما يليق بها ، فأولاها من عنايته الفائقة ، حتى خرجَت بهذه الحُلَّة القشيبة الرائقة ، التي تُفْرِح القلوب والبصائر ، وتَسُرُّ العيونَ النواظر ، فاستحق عمن يستفيد منها جزيلَ الشكر وحُسنَ التقدير . هذا إجمالُ تفصيله كالآتي :

١ - أعاد الأخ طيب صفَّ الكتاب بهذه الحروف الطباعية الجميلة ، وقام بذلك بنفسه .

٢ - قام بضبط متن نور الإيضاح ، متحرياً الدقة والصحة ، على ضوء الشروح والحواشي ، مع تصحيح ما جانب الصواب .

٣ - فَصَل مَن الكتاب إلى فقرات ومقاطع مناسبة ، مع ما يحتاجه النص من علامات الترقيم المعهودة . كما أنه أدخل الأرقام فيما حصره المؤلف بالعدّ .

٤ - أضاف إلى المتن كثيراً من العناوين الذّيلية الجُزئية ، لتيسير معرفة فحوى المبحث من قراءة عنوانه ، وميّز هذه العناوين باللون الأحمر.

م جعل حواشي الشيخ إعزاز وتعليقاته بأسفل الصفحة جرياً على الطريقة السائدة في طباعة الكتب الحديثة.

٦ - أما ما كان من الحواشي بين السطور في الطبعة القديمة ، فإنه اجتهد في وضعها بحروف مُصَغَرة في أماكنها ، وقد لقي في سبيل ذلك صعوبات ، لكنه ذلَّلها بهمته العالية ، وهو من أهم مزايا هذه الطبعة ، وربَّما ضاق المقام فوضع بعض الحواشي بالأسفل .

٧ - قام بمراجعة كل الحواشي والتعليقات ومقابلتها بأصولها المنقولة عنها ، حتى يُخَلّص النص المنقول من غوائل التصحيف ، ثم أدرج رقم الجزء والصفحة أمام المصدر الذي قام بمراجعته .

٨ - كل ما قام بإضافته إلى عمل الشيخ إعزاز استقاه من كتب الفقه المعروفة ،
 وشروحها المعتمدة ، وميَّز ما أضافه عند الحاجة من زوائد بجعله بين قوسين معقوفين.

٩ - كما وضع للكتاب فهارس كاشفة ، تيسّر الوقوف على البُغية منه .

١٠ - أصر إصراراً بالغا على العبد الفقير كاتب هذه السطور ، لأكتب له مقدمة الطبعة الجديدة ، فكتبت له ما وفقني الله وأعان به ، أسأل الله أن يديم بها النفع والإفادة ، كما نفع بالكتاب وحاشيته .

وبعد: فهذه سطور جري بها القلم ، وأودعتها القرطاس ، وهي جهد المُقِل وبضاعة المُقَصَر ، وأرجو الله تعالى القبول والسداد ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الهادي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه الراجي عفو ربه الغفار محمَّد طلحة بلال أحمد مَنْيار badr967@hotmail.com

مصادر المقدمة ومراجعها

- ١ إحياء علوم الدين ، للإمام الغزالي ، تصوير دار المعرفة ، بيروت .
- ٢ الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، ط ١٢، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٩٧م.
- ٣ أليس الصبح بقريب ، للإمام محمد الطاهر بن عاشور ، دار السلام ، مصر ١٤٢٧هـ.
- ٤ الإمام ابن عابدين ومنهجه في الفقه الإسلامي ، للدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور ، دار
 البشائر ، دمشق ١٤٢٧هـ
- ٥ إمداد الفتاح بشرح نور الإيضاح ، للإمام الشرنبلالي ، بتحقيق عبدالكريم العطا ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٢١هـ
 - ٦ تاج التراجم ، لقاسم بن قطلوبغا ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٤١٢هـ
- ٧ تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام الزَّبِيدي ، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥ هـ وبعدها.
 - ٨ مقدمة ابن خلدون ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٩ ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة ، للدكتور عبد الوهاب أبوسليمان ،
 معهد البحث العلمي ، جامعة أم القرى بمكة ١٤٠٨هـ.
- ١٠ تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمية ، للشيخ احمد شاكر ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ١٤١٤هـ.
- ١١ تكوين الملكة الفقهية ، للدكتور محمد عثمان شبير ، سلسلة كتاب الأمة بقطر ، العدد ٧٢ ،
 رجب ١٤٢٠هـ.
- ۱۲ ثبت الإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي ، مخطوطة مكتبة دار إسعاف النشاشيبي ،
 رقم (۲۵۲) .
 - ١٣ جامع الشروح والحواشي ، لعبد الله محمد الحبشي ، المجمع الثقافي ، أبوظبي ٢٠٠٤م.
 - ١٤ جغرافية مصر ، للأستاذ محمد أمين فكري ، مطبعة وادي النيل بمصر ١٣٩٦هـ.
 - ١٥ الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرشي ، تصوير هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٣ هـ.
 - ١٦ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨ هـ.
 - ١٧ خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، للإمام المحبي ، تصوير دار صادر، بيروت
- ۱۸ الدليل إلى المتون العلمية ، للشيخ عبد العزيز بن قاسم ، دار الصميعي ، الرياض ١٤٢٠هـ.
 - ١٩ رد المحتارعلي الدر المختار ، للإمام ابن عابدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٥هـ.

- ٢٠ رسائل ابن عابدين ، طبعة كراتشي .
- ٢١ الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم ، لشيخنا العلامة عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب
 المطبوعات الإسلامية ، حلب سنة ؟ هـ
- ٢٢ سِلْك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، للإمام المرادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨ هـ.
- ۲۳ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي العمادي ، دار ابن كثير ، دمشق ١٤٠٦هـ.
 - ٢٤ العبر في خبر من عبر ، للإمام الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٢٥ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، للمؤرخ عبد الرحمن الجُبَرتي ، دار الكتب المصرية
 ١٩٩٧م.
- ٢٦ عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر ، للإمام محمد بن أبي بكر الشلي ،
 مكتبة الإرشاد ، تريم ١٤٢٤هـ.
- ۲۷ عمدة الرعاية في حل ما في شرح الوقاية ، لمحمد عبد الحي اللكنوي ، المطبع اليوسفي ،
 لكهنو ١٣٣٦هـ.
 - ٢٨ الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، لابن ظهيرة ، دار الكتب المصرية ١٩٦٩م.
 - ٢٩ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، للإمام الحجوي ، مطبعة النهضة ، تونس .
- ٣٠ فهارس مخطوطات الفقه الحنفي بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، إعداد محمد مطيع الحافظ ،
 دمشق ١٤٠١هـ.
- ٣١ فهارس مخطوطات الفقه الحنفي بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٧ هـ.
- ٣٢ فهرس الفهارس والأثبات ، للإمام عبدالحي الكتاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٢ هـ.
 - ٣٣ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، للإمام عبد الحي اللكنوي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٤ القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، للأستاذ محمد رمزي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م.
- ٣٥ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ.
 - ٣٦ مختصر نشر النور والزهر ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦ هـ

۳۷ - المدخل إلى علم المُختَصرات ، للشيخ عبد الله محمد الشمراني ، دار طيبة ، الرياض ١٤٢٩ هـ.

۳۸ - المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ، للشيخ أحمد سعيد حوى ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ١٤٢٣هـ.

٣٩ - المذهب الحنفي ، للدكتور أحمد النقيب ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٢٢هـ.

٤٠ عند الحنفية ، للدكتور محمد إبراهيم علي ، الكتاب (٢٦) مركز البحث العلمي
 بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٤١ - مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ، للإمام الشرنبلالي ، تحقيق عبد الجليل
 عطا البكري ، دار النعمان ، حلب ١٤١١هـ

٤٢ - المربي الكابُلي فيمن رَوَى عن الشمس البابِلي ، للإمام مرتضى الزبيدي ، دار البشائر ، بيروت ١٤٢٥هـ.

٤٣ - معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ، نشر دار العقبة ، قيصري ، تركيا .

٤٤ - معجم المصطلحات الجغرافية ، لبيار جورج ، تعريب حمد الطفيلي ، المؤسسة الجامعية
 للدراسات ، بيروت ١٤٢٢هـ.

٥٤. - معجم المطبوعات ، لسركيس ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ

٤٦ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٤هـ.

٤٧ - مقالات الكوثري ، طبعة المكتبة التوفيقية ، بمصر .

٤٨ – مقدمة الغزنوي ، تحقيق خليل الميس ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٤هـ

٤٩ – الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف بالكويت ، ط ٢ .

٥٠ – هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا ، تصويردار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ .

مقدمة

لِشَيْخِ الْفِقْهِ وَالْآدَبِ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ إِعْزَازِ كَالِدِّ بُوبَنْدِى الشَّهُ تَعَالَىٰ الْمُتَوَقِّىٰ سَنَة ١٣٧٤ مِ رَجِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ الْمُتَوَقِّىٰ سَنَة ١٣٧٤ مِ رَجِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ



مقدمة المحشي

شيخ الفقه والأدب مولانا محمد إعزاز علي الديوبندي رحمه الله تعالى

بالساار حمل ارحم

حَمْداً لَعَلَيْمٍ لَا يَعْزُبُ عَن حَيْطة عِلْمِه مِثْقَالُ ذَرَّة ، وشُكراً لَمُنْعِمِ أَغْرَقَ الأَنَامَ في بِحَار جُوْدِهِ كَرَّةً بعدَ كَرةٍ ، ووَعَد بالمَغْفِرة وسَتْر الذَّنُوبِ جُوْدِهِ كَرَّةً بعدَ كَانَتُ نُفُوسُهُم أَو بَرَّة ، وصَلاةً بعدَ صلاةٍ على مَنْ هو في الرُّسُل كالشَّمس بين النَّجوم ، ولم يُؤْتَ أَحَدٌ مثلَ ما أُوتِي _ صلّى الله عليه وسلم _ من المَعَارف والعُلُوم ، وعلى صَحَابته الأخيار وآله الأبرار الأطهار إلى يوم القرار .

وبعد: فهذه دُرُوسٌ تَشْفِي العَلِيلَ وتُرْوِي الغَلِيل ، فاقَت الأقمارَ ضياءً والشُّمُوسَ نوراً ، وانْهَلَّت مُنْفَجِرةً فعادَت المَنَاهِلُ جَدَاولَ كَانَتْ أو بُحُوراً ، جَمَعْتُها إفادةً لِطَلبة العلوم الدينية لتُكَفَّرَ سَيّاتي وتقومَ مَقَامَ حَسَناتي ، وإنْ أريدُ إلا الإصلاحَ ما استطعتُ وما توفِيقِي إلا بالله .

الدرس الأول: في فضيلة الفقه

قال عَزَّ مِنْ قائلِ : ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الحِكَمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيْراً ﴾ وقد فسَّره جماعةٌ مِنْ أرباب التفسير بعِلْمُ الفُرُوع الذي هو عِلْم الفِقْه ، وكفّى به مَدْحاً وفَخْراً ، وقال الإمام الأجَلُّ محمد بنُ الحَسَن الشَّيباني رحمه الله تعالى :

تَفَقَّهُ فإنَّ الفِقْهَ أَفْضَلُ قائِدٍ * إلى البِرِّ والتَّقوى وأعدَلُ قاصِدِ وكُنْ كلَّ يَوم مُسْتَفيداً زيادةً * مِنَ الفقه، واسْبَحْ في بُحُور الفَوائدِ فإنَّ نوم مُسْتَفيداً زيادةً * أشدُّ على الشيطانِ مِنْ الفِ عابِدِ فإنَّ فقيهاً واحداً مُتَورِ عا * أشدُّ على الشيطانِ مِنْ الفِ عابِدِ وقيل:

وقيل:

إذا مَا اغْتَنَّ ذُو علم يعلم * فعلمُ الفقه أولى ياغتان

إِذَا مَا اعْتَزَّ ذُو عِلْم بعِلْم * فعِلْمُ الفِقْهِ أُولَى باغْتِزَازِ فَكُمْ طِيْبٍ يَفُوحُ ولا كَمِسْكِ * وكَمْ طَيْرٍ يَطِيرُ ولا كَبَاذِ

الدرس الثاني : في أحوال أئمة الفقه

قالوا: الفِقْهُ زَرَعَهُ عبدُ الله بنُ مسعود رضي الله عنه ، وسَقَاهُ عَلْقَمَةُ ، وحَصَدهُ إبراهيمُ النَّخَعِيُ ، ودَاسَهُ حَمَّادٌ ، وطَحَنَهُ أبوحنيفةَ ، وعَجَنَهُ أبو يُوسفَ ، وخَبَزَهُ محمدٌ ؛ فسَائرُ النَّاسِ يأكلون مِنْ خُبْزه [رحمة الله عليهم] .

قوله: (وسَقَاهُ) أي أيّدهُ ووَضَّحَه علقَمةُ بن قَيْس بن عبد الله بن مالك النَّخَعيُّ الفقيهُ الكبيرُ عمُّ الأسودِ بن زيد وخالُ إبراهيمَ النَّخَعي ، وُلد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخذَ القرآنُ والعلمَ من ابن مسعود وعليّ وعُمر وأبي الدَّرداء وعائشة _ رضي الله عنهم أجمعين _ .

قوله: (وحَصَدَهُ) أي جَمَع ما تفَرَّق من فوائده ونوادره ، وهَيَّاه للانتفاع به إبراهيمُ بنُ زيد بن قيس بن الأسود أبُو عِمْرَان النَّخَعي الكوفي ، الإمامُ المشهورُ الصالحُ الزاهدُ ، رَوَى عن الأعمش وخَلائقَ ، توفي سنة ست أو خمس وتسعين .

قوله: (ودَاسَهُ) أي اجتهدَ في تنقيحه وتوضيحه حَمَّاد بن مُسْلَم الكوفيُّ شيخُ الإمام ، وبه تَخَرَّجَ ، وأخذ حَّادٌ بعد ذلك عنه ، قال الإمام : ما صَلَّيتُ صلاةً إلا استغفرتُ له مع والِدَيَّ ، مات سنة مثة وعشرين .

قوله: (وطَحَنَهُ) أي أكثرَ أصُولَه وفرَّع فروعَه وأوضَحَ سبُلَه إمامُ الأئمة وسراجُ الأُمَّة أبو حنيفة ؛ فإنه أولُ مَنْ دوَّنَ الفقه ورتَّبَه أبواباً وكتباً ، على نحو ما عليه اليوم ، وتبعه مالك في « مُوَطَّعه » ، ومَنْ كان قبلَه إنما كانوا يعتمدون على حفظهم ، وهو أولُ مَنْ وضَع كتابَ الفرَائض وكتابَ الشروط . كذا في « الخَيْرَات الحِسان في ترجمة أبي حنيفة النُعمان » للعلامة ابن حَجر رحمه الله تعالى .

قوله: (وعَجَنَهُ) أي دَقَّقَ النظرَ في قواعد الإمام وأصوله، واجتهدَ في زيادة استنباطِ

الفُروع منها والأحكام ، تلميذُ الإمام الأعظم أبو يوسف يعقوب بنُ إبراهيم قاضي القُضاة ، فإنه – كما رواهُ الخطيبُ في « تاريخه » – : أولُ مَنْ وَضَع الكتب في أصول الفِقه على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المَسَائل ونشرَها ، وبَثَّ علمَ أبي حنيفة في أقطار الأرض ، وهو أفقهُ أهلِ عصره ، ولم يتقَدَّمُه أحدٌ في زمانه ، وكان النهاية في العِلْم والحُكم والرِّياسة ، وللد سنة (١٧٢ هـ) ، وتوفي ببغداد سنة (١٧٢ هـ) .

قوله: (وخَبْزُهُ) أي زاد في استنباط الفُروع وتَنْقيحها وتَهُذيبها بحيثُ لم تَحْتَجُ إلى شيء آخَرَ الإمامُ محمدُ بنُ الحَسَن الشيبانيُّ تلميذُ أبي حنيفة وأبي يوسف ، مُحَرِّرُ المَذْهب النُعمُاني المُجْمَعُ على فَقَاهته ونَبَاهته . رُوي أنه سأل رجل المُزنيُّ عن أهل العراق ، فقال : ما تقولُ في أبي حنيفة ؟ فقال : سيّدُهم ، قال فأبو يوسف ؟ قال : أتُبعُهم للحديث ، قال فمُحمد بن الحسن ؟ قال : أكثرُهُم تفريعاً ، قال فزُفر ؟ قال : أحَدُّهُم قياساً . ولد سنة (١٣٢هـ) ، وتوفي سنة (١٨٩هـ) .

الدرس الثالث: في نُبْذَة من مَنَاقب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه

قال مِسْعَرُ بنُ كِدَام : أتيتُ أبا حنيفة في مسجده ، فرأيته يُصلي الغَدَاة ثم يجلس للناس في العلم حتى يصلّي الظهر ، ثم يجلس إلى العصر ، فإذا صلّى العصر جلس إلى العشاء ، فإذا صلّى العشاء دخل البيت ؛ فقلت في نفسي : هذا الرجل في هذا الشُغل متى يَتفَرَّعُ للعبادة ! لاتعاهدته ، فلمًا هدا الناسُ خرج إلى المسجد فانتصب للصلاة إلى أن طلّع الفجر ، فلمًا أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج إلى المسجد وصلًى الغداة ، فجلس للناس إلى الظهر ، ثم إلى العصر ، ثم إلى المغرب ، ثم إلى العشاء ، ثم دخل البيت ؛ فقلت في نفسي : إن الرجل قد يَنشطُ الليلة لاتعاهدته الليلة فتعاهدته ، فلما هدا الناس خرج إلى المسجد فانتصب ، ففعل كفِعله في الليلة الأولى ، فلما أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرَج إلى الصلاة ، ففعل كفِعله في يوميه ، حتى إذا صلى العشاء فقلت : إن الرجل قد يَنشطُ الليلة ولليلتين فلاتعاهدته ، فلما أصبح جلس كذلك ، فقلت في نفسى : لا أنومته إلى أن يموت أو أموت ، قال : فلازمته في مسجده .

قال ابن معاذ: بلغني أن مِسْعَراً ماتَ في مسجد أبي حنيفة في سُجُوده ، رضي الله تعالى عنه رضَى الأبرار . (ورحمةُ الله على أبي حنيفةَ وعلى مَنْ اقتدى به وسَهرَ اللياليَ في

إشاعة العلوم الدينية وخَزَائنها ونَشْرِ الكنوز النبوية ودَفَائنها ، اللّهمُّ اجْعَلني مِمَّنْ حَذَا حَذَوه فإنك على كل شيء قديرٌ وبالإجابة جَدِيرٌ) .

وسأل حفص بن غِيَاثٍ رحمه الله أبا حنيفة : ما الذي قَوَّاه على الطاعة ؟ فقال : إني دعوتُ الله تعالى بأسمائه على حروف با ، تا ، ثا إلخ ، وقد ذُكِر الدعاءُ في « المُقَدّمة الغَزْنُوية » انتهى .

وقال السُّيُوطي في « تبييض الصَّحيفة »: رَوَى الخطيبُ عن حفص بن عبد الرحمن ، قال: سمعتُ مِسْعَر بن كِدَام يقول: دخلتُ ليلةً المسجد ، فرأيتُ رجلاً يصلي فاستَخلَيْتُ قراءته ، فقرا سبُعاً فقلت يركع ، ثم النصف فلم يزل يَقرأ القرآن حتى خَتَمه كلَّه في ركعة ، فنظرت فإذا هُو أبو حنيفة . ورَوَى عن خارجة بن خارجة بن مُصْعَب ، قال : خَتَم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة ، وعَدَّ منهم أباً حنيفة رحمه الله تعالى . وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال : كان أبو حنيفة ربَّما خَتَم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة .

ورَوَى الخطيبُ عن حَمَّاد بن قُرَيشِ قال : سمعت أسَدَ بن عَمْرو يقول : صلى أبو حنيفة في ما حُفِظ عليه صلاة الفَجر بوضوء صلاة العشاء أربعينَ سنة ، وكان عامَّة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة ، حُفِظ أنه ختم القرآن في المُوضع الذي تُوفي فيه سبعة آلاف مرَّة .

وروى الخطيبُ عن حَمَّاد بن أبي حنيفة قال: لما مات أبي سَالْنا الحَسَن بن عُمَارة أن يَتُولَّى غُسْله ففعل ، فلما غَسَله قال : يرحمُكَ الله ويغفرُ لك ، لم تُفطِر منذُ ثلاثينَ سنةً ، ولم تَتُوسَّدُ عينُك بالليل منذُ أربعين سنة ، فقد أتعَبْتَ مَنْ بعدَكَ وفَضَحْتَ القُرَّاءَ .

وحَجَّ خَساً وخسين حَجَّة ، ورأى ربَّه في المنام مئة مرة ، ذكرها العلامة الحافظ النَّجم الغينطي ، فإن الإمام رضي الله تعالى عنه قال : رأيتُ ربَّ العِزَّة في المنام تسعاً وتسعين مرة ، فقلت في نفسي : إن رأيتُهُ تَمَام المئة لأسألنَّه : بِمَ تَنْجُو الخَلائقُ من عذابه يوم القيامة ؟ قال: فرأيتُ سبحانه وتعالى ؛ فقلت : يا ربّ عَزَّ جارُك وجَلَّ ثناؤك وتقدَّسَت أسماؤك ، مَ يَنْجُو عِبَادُك يوم القيامة من عذابك ؟ فقال سبحانه وتعالى : مَنْ قال بعدَ الغَدَاة والعَشِيّ : « سبحان الأَبَدِيّ الأَبَد ، سبحان الواحِد الأحَد ، سبحان الفَرْدِ الصَّمَد ، سبحان رافع السَّماء بغير عَمَد ، سبحان مَنْ بَسَطَ الأرض على ماء جَمَد ، سبحان الذي لم يَتْخِذ خلق الخَلْق فأحصاهم عَدَد ، سبحان مَنْ قَسَم الرزق ولم يَنْسَ أحَد ، سبحان الذي لم يَتْخِذ

صاحِبَةً ولا وَلد ، سبحان الذي لم يَلِد ولم يُولَد ولم يكن له كُفُواً أَحَد ، نَجَا من عَذابي » . وقال ابن المُبَارَك رحمه الله :

إمامُ المُسْلِمينَ أبو حَنيفَهُ لَقَدُ زَانَ البلادَ ومَنْ عَليهَا * كآياتِ الزُّبُورِ على الصَّحِيفة بأحكام وآثار وَفِقهِ فَمَا في المُشْرِقَيْن له نَظِيرٌ وَلاَ فِي المَغْرِبَينِ ولا بكُوفَهُ ** وصام نَهَارَهُ لله خِيْفَهُ يَبِيْتُ مُشْمُراً سَهِرَ اللَّياليٰ * فَمَنْ كَأْبِي حَنيفةً في عُلاّهُ إمامٌ للخَلِيقَةِ والخَلِيفَهُ 米 رأيتُ العائبيْنَ له سِفَاهاً خِلافَ الحَقّ مَعْ حُجَج ضَعِيفَهُ * له في الأرض آثارٌ شَريفَهُ وكيفَ يَحِلُّ أَنْ يُؤذَّى فقيه * صحيحَ النَّقُل في حِكَم لَطِيفَهُ فقَد قالَ ابن إدريس مَقالاً * بأنَّ الناسَ في فِقْهِ عِيَالٌ على فقهِ الإمام أبي حَنيفَهُ * فلَعْنَةُ ربّنا أعدادَ رَمْلِ * على مَنْ رَدَّ قولَ أبي حَنيفَهُ

ومن جُمْلَة مَنَاقبه ما رواه الخطيبُ عن أبي يَحيى الجِمَّانِي قال : سمعت أبا حنيفة يقول : رأيتُ رُؤيا فأفزَعَنني ، رأيتُ كأنّي أنبش قبرَ النبيّ صلى الله عليه وسلم ، فأتيتُ البصرة فأمرتُ رجلاً يسألُ محمدَ بنَ سِيرين ، فسأله فقال : هذا رجل يَنشُرُ أخبارَ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومناقبُه أكثرُ مِن أن تُحصى ، وإن شئتَ زيادةَ الاطلاع فراجِعُ إلى « الانتصار لإمام أثمة الأمصار » ، صنَّفه سِبْطُ ابن الجَوزي في مجلَّدين كبيرين

الدرس الرابع: في بيان المسائل

اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاثِ طبقاتٍ :

الأولى : مسائلُ الأصول وتسمَّى ظاهرَ الرواية ، وهي مسائلُ رُويت عن اصحاب المذهب ، وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهُم الله تعالى ، ويقالُ لهم : العُلماء الثلاثة ، وهذه المسائل التي تسمَّى بظاهر الرواية والأصول ، هي ما وُجدت في كتُب محمدٍ ، التي هي : « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » و « الزيادات » و « المبسوط » و « السيَّر الكبير »

و« السِّير الصغير » ، وإنما سُمِّيت بظاهر الرواية لأنها رُويت عن محمد برواية الثقات ، فهي ثابتة عنه ، إما متواترة أو مشهورة .

الثانية : مسائلُ النَّوَادر ، وهي مسائلُ مرويةٌ عن أصحاب المذهب ، لكن لا في الكُتُب المذكورة ، بل إما في كتُب لِمُحمد غيرِها ، كالكَيْسَانيات والهَارُونيات والجُرجَانيات والرَّقيَّات ، وإنما قيل لها : غير ظاهر الرواية ، لأنها لم تُرُو عن محمد بروايات ظاهرةٍ ثابتةٍ صحيحةٍ كالكتُب الأولى .

ومًا في كتُب غير محمد ككتاب « المُجَرَّد » للحَسَن بن زياد وغيرها ، ومنها كتُبُ « الأمالي » لأبي يوسف ، والأمالي : جمع إملاء ، وهو أن يجلس العالِم وحوله تلامذته بالمَحَابر والقرَاطِيس ، فيتكلِّم بما فَتَح الله تعالى عليه وتكتبه التلامذة ، ثم يَجْمَعُون ما يكتبونه فيصير كتابا ، فيُسمَّونه الإملاء والأمالي ، وكان هذا عادة السلف من الفقهاء والمحدّثين وأهل العربية وغيرها ، فاندرسَتْ لذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير .

الثالثة: مسائلُ النُّوَازِل ، سُئل عنها المشايخُ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصاً فأفتَوا فيها ، ونُظِم ذلك لتسهيل الحفظ :

وكُتْبُ ظاهر الرّواية أتَتْ سِتاً لكل ثابت عنهُم حَوَت * صَنَّفها محمدُ الشَّيباني حَرَّر فيها المَذْهَبَ النَّعمانِيُ * والسِّيرُ الكبيرُ والصغيرُ الجامعُ الصغيرُ والكبيرُ * تواتَرَتْ مَعَ السُّنَد المَضْبُوطِ ثم الزّياداتُ مَعَ الْمُبْسُوطِ 米 إسنادُها في الكُتُبِ غيرُ ظاهِر كذا لَهُ مَسَائلُ النّوادِر وبعدَها مسائلُ النّوازل خَرَّجَها الأَشْيَاخُ بالدُّلائل 米

الدرس الخامس: في الوصايا

الأولى : اعلم يا بُنَيَّ - عَلَّمَكَ اللهُ ووَقَفَك لَمْرْضَاته - انَّ العلوم الدينيةَ بأُسْرِها تَتَوَقَّف على أمرين :

الأول : الاجتهادُ في تَخصيلها وقَطعُ النَّظَر عمَّا سِوَاها ، فإن العلمَ لا يُعْطيكَ بعضه حتى تُعْطِيه كُلُّكَ ، واجْعَلْ مُعَرِّفَ حُسْن شيءٍ وقُبْحَه مَنْعَكَ عن العلم ، فإنْ مَنَعَكَ شيءٌ

من العلم أو يُرَغّبُك عنه فهو قبيح كائناً مًا كان وإلا فلا . وفرائضُ الله وواجباتُه وتوابعُها من المُؤكَّدات مُسْتَثْناةٌ ، ومِنْ ثَمَّ تَرَاهُم اتفقوا على أنَّ مُطَالَعَةَ الكُتُب وإعادةَ الأسباق ومُذاكرتَها أفضلُ للطلبة من النوافل ، فما ظَنَّكَ بغيرها .

الثاني: تقوى الإله واتباعُ سُنَّة رسوله وإخلاصُ العَمَل لله ، وأنتَ إلى الثاني أحوجُ منكَ إلى الأول ، فإنكَ تَرَى كثيراً مَّنْ لَمْ يخشَ إلا الله سُقِيَ عَلَلاً ونَهَلاً بِحَارَ المَعَارِفِ منكَ إلى الأول ، فإنكَ تَرَى كثيراً مَّنْ لَمْ يخشَ إلا الله سُقِيَ عَلَلاً ونَهَلاً بِحَارَ المَعَارِفِ والعلومِ الدينية ، وإنْ قَصَّرَ بعضَ تقصير في الاجتهاد وسَهر الليالي ، ولكنَّك لن تَجدَ أحداً من الفُسَّاق والمُجْتَرِثينَ على الله وإنْ أتعبَ نفسه حقَّ الإتعابِ وكدَّ نفسَه كلَّ الكَّد فازَ بشيء منها ، وإن رأيتَ أحداً يُخَالِفُ ما قلتُ وأحْسَنْتَ الظَّنَّ به ، فعلى ما قاله الشاعرُ السَّاحرُ :

وما الخَيْلُ إلا كالصَّديق قليلة * وإن كَثُرَتْ في عَين مَنْ لا يُجَرَّبُ إذا لم تُشَاهِد غيرَ حُسْنِ شِيَاتها * وأعضائها ، فالحُسْنُ عَنك مَغِيْبُ

الثانية: عليك بتعظيم الكُتُب والأساتذة، بل كلَّ مَن فاق علماً وذكاء ولو كان من الطلبة، فإن له دَخلاً عظيماً في تَحلّي النفس بحلية العلوم، ورأينا غير واحد من المحصّلين ظُنَّ بهم في بدء تحصيلهم خيراً، وأقسِم أنهم سيكونون من العلماء وحُمَاة الدين، ولما كانوا اساؤا الأدب بالكتب أو الأساتذة حُرِموا العلم وبركاته، وأنت خبير بأن القليل مع البركة خير من الكثير مع غيرها. أفترى قارون خيراً ممن بذل ماله كلَّه في مرضات الله! كلا ثم كلا

قال برهان الإسلام الزُّرنُوجي في فصل رعاية الأستاذ من كتابه «تعليم المتعلّم »: إن شمس الأئمة الحَلْوَاني قد كان خرج من بُخَارا ، وسكن في بعض القُرى أياماً ، فزاره تلامذتُه إلا القاضي أبا بكر محمد الزَّرنَجري ، فقال له حين لقيه : لِمَ لم تزُرني ؟ فقال : كنتُ مشغولاً بخِدمة الوالدة ، فقال : تُرزَقُ العُمْرَ ولا ترزِق رَوْنَقَ الدرس ، فكان كذلك ، فإنه كان يسكن في أكثر أوقاته في القُرَى ، ولم يَنتظم له الدرس ، فمن تأذّى منه أستاذُه يُحرَمُ بركة العلم ولا يَنتَفع به إلا قليل .

الثالثة: حَذَارِ ثُمْ حَذَارِ! أَنْ تريدَ بالعلوم الدينية الدنيا وجَاهَهًا ومَالَهَا ، فإن البَهْلُوَان الذي يلعبُ فوق الجِبَالِ خيرٌ من العُلماء الذين يَمِيلُون إلى المَال ، لأنه يأكلُ الدنيا بالدنيا ، وهؤلاء يأكلُون الدنيا بالدين . وقال بعض العلماء : استِجْرَارُ الجِيْفَة بالمَعَازِف أهونُ من السِّجْرَارِها بالمَصاحِفِ . وقال - تعالى جدُّه - : ﴿ ولا تَشْتَرُوا بَآيَاتِي ثَمَناً قليلاً وإيَّاي

فاتَّقُون ﴾ ، ويجبُ أن لا يكون مطمحُ أنظارك وموقعُ أبصارك إلا هذه الأبيات :

لَكُلِّ بَنِي الدُّنيا مُرَادٌ ومَقْصَدٌ * وإنَّ مُرَادِي صِحَّةٌ وَفَرَاغُ لَاغُ لَابُكُغَ فِي عِلْم الشريعة مَبْلَغاً * يكونُ به لي في الجِنَان بَلاغُ ففِي مِثلِ هذا فليُنَافِسْ أُولُو النَّهَى * وحَسْبِيْ من الدُّنيا الغَرُورِ بَلاغُ وأنشِذتُ عن الربيع للشافعي رضي الله عنه:

عِلْمِي مَعِي حيثُما يَمَّمْتُ يَنْفَعُنِي * قَلْبِي وِعَاءٌ لهُ لا بَطْنُ صُنْدُوقِ اللهُ وَيُ السُّوقِ كان العِلْمُ في السُّوقِ اللهُ وَي السُّوقِ كان العِلْمُ في السُّوقِ الرابعة : إياك والعُجْبَ والكبرَ والحَيَاءَ في العلم ، فإنه قبلَ لبعض الأكابر من العلماء : فلان من تلاميذك خدَمَك سِنينَ ولم يجتهد أحد اجتهادَه في تحصيل العلم ، ثم لَمْ يَفُونْ به ، فقال : قد عَاقَهُ العُجْبُ عن الترقي إلى مَدَارِجِ الكَمَال . ومن ههنا أقول : إن مجرد الخِدْمة لا يكفي لحصُول المَرام ما لم ترتفع المَوانعُ . ورأينا كثيراً منهم خدَموا الأساتذة واكتفوا بها ، فوقعوا فيما أوقعوا أنفُسَهم فيه ، فإن العلم أعلى مِنْ أن يلتفِتَ إلى مَنْ لم يَلتفِتْ إليه .

وسُئل بعضُ الأعلام بِمَ فُزْتَ في العلوم ؟ قال : لم أَسْتَخْيِ في السُّؤْال عَمَا لم أعلمه ، صغيراً كان المسؤلُ عنه أو كبيراً . وقال الخليلُ بن أحمدَ : يَرْتَعُ الجَهلُ بين الحَيَاء والكِبْر في العِلْم .

الخامسة : عليك بالجُود والإنفاق ممَّا آتاكَ الله مِنَ الخَزَائِن العِلْمية قليلاً كان أو كثيراً ، فإن الجُودَ والبَذْلَ محمودٌ في الأمور كلّها لا سِيّما في العلم . ولا نَعرفُ ما في الدنيا من الأموال لا يَنْفَدُه الإنفاقُ ولا يَفْنِيه الإسرافُ والتبذيرُ غيرُ العلم ، فإنه كمَاء البحرِ لا يَنْزَحُه نُغُبَة أو نُغْبَتَان ، بل بَذْلُه لا يُثمِر إلا ازديادَه ، بل لا يتأتَّى الإسرافُ والتبذيرُ في العلم .

ولكن رَوَى أنسُ بن مالكِ عن النبي ﷺ أنه قالَ : « وَاضِعُ العلم عندَ غيرِ أهلِهِ كَمُقَلَد الحَنَازيرِ اللَّوْلُوَّ الجَواهِرَ والذَّهَب» ، وقال عيسى بنُ مريم ـ على نبينا وعليه الصلاة والسَّلام ـ : « لا تُلْقُوا الجَوَاهِرَ للخِنْزيرِ فالعلمُ أفضلُ من اللَّوْلُو ، ومَن لا يَسْتَحِقُه شرَّ من الجِنزير » . وحُكِي أن تلميذاً سَال عالماً عن بعضِ العلوم فلم يُفِذهُ ، فقيل له : لِمَ مَنَعْتَه ؟ فقال : لكل تُرْبَةٍ غَرْسٌ ولكل بناء أس . وقال بعضُ البُلغاء : لكل ثوب لابس ولكل علم قابس . وقيل لأبي حنيفة : بِمَ بلغت ما بلغت ؟ قال : ما بَخِلْتُ بالإفادة وما استَنْكَفْتُ عن الاستفادة .

السادسة : لم أنْقُطَ الكتاب في تعليقِي الأوَّل بالفارسية ، اعتماداً على ذكاوة المُتَحَصّلين

وقوة استعدادهم وتمريناً لهم ، ثم رأيت الأمر قد صغب عليهم فأغر بنه ؛ فعليك يا فِلْذَة كَبدِي وراحة رُوحي أن لا تعتمد على ما فيه من الحَركات والسَّكنات اعتماداً كليًا حتى لا تُميّز المبتدأ من الخبر والفاعل عن المفعول ؛ فكنت كمَنْ قال : « وَجَدنا آبائنا لها عابدين » ، بل عليك الاعتماد على ما عَرَفْت من الضَّوابط النَّحوية والقواعد الصَّرفية ، فإن الغَلط مُمْكِنٌ من وجوه شتى : مِن ناسخ أو مِن عُمَّال الطَّبع ، وما أبرَّئ نَفْسي أيضاً .

الدرس السادس: في ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى

هو الشيخُ حَسَنُ بنُ عَمَّار بن علي آبُو الإخلاص المِصْرِي الشُّرُنُبلاَلِي الفقيهُ الحَنفيُ الوَفَائيُّ ، كان مِن أعيان الفُقهاء وفُضَلاء عَصْره ، ومَنْ سَارَ ذِكرُه فانتَشَرَ أمرُهُ ، وهُو أحسن المتأخّرين مَلكةً في الفقه ، وأعرَفُهُم بنُصُوصه وقواعده ، وأندَاهُم قَلَماً في التَّحرير والتصنيف ، وكان المُعَوَّلُ عليه في الفتّاوى في عَصره .

قرأ في صِبَاه على الشيخ محمَّد الحَمَوي والشيخ عبد الرحمن المَسِيْرِي ، وتفقه على الإمام عبد الله النَّحريري والعلامة محمد المُحِبِّي ، _ وسَنَدُه في الفقه عن هذين ، عن الشَّيخ الإمام عليّ بن غانِم المَقْدِسي مشهورٌ مُسْتَفيضٌ .

ودَرَّس بالجامع الأزهر ، وتعيَّن بالقاهرة ، وتقدَّم عند أرباب الدولة ، واشتغل عليه خلق كثيرٌ وانتفعوا به ، منهم : العلامة أحمد العَجَمي والسيد السَّند أحمد الحَمَوي والشيخ الشَّاهين الأرمَناوي وغيرهم من المصريين والعلامة إسماعيل النابُلْسي من الشاميين .

واجتمع به والدي المرحومُ في مُنصَرَفه إلى مصر ، وذكره في رحلته فقال في حقه : « والشيخ العُمْدَة الحَسَن الشرنبلالي مِصْبَاحُ الأزهر وكوكبُه المُنِيرُ المُتَلالئ ، لو رآه صاحبُ الطَّهِيريَّة لاختفى عند ظُهوره ، أو ابن الحَسَن السراج الوَهَّاج لاقتبس من نُوره ، أو صاحبُ الظَّهِيريَّة لاختفى عند ظُهوره ، أو ابن الحَسَن لأحسن الثناء عليه ، أو أبو يوسف لأجلَّه ولم يأسف على غيره ولم يلتفت إليه ؛ عمدةُ أرباب الخلاف وعُدَّة أصحاب الاختلاف ، صاحبُ التحريرات والرسائل التي فاقت أنفع الوسائل ؛ مُبدئ الفضائل بإيضاح تقريره ، ومُحيي ذَوِي الأفهام بدُرَر غُرَر تحريره ، نقال المسائل الدينية ، ومُوَضَح المُعضِلات اليقينية ، صاحبُ خُلُق حسن وفصاحةٍ ولَسَن .

وكان أحسنَ فقهاء زمانه ، وصنَّف كتباً كثيرة في المَذهب ، وأجَلُها حاشيته على كتاب الدُّرَر والغُرَر لُملا خُسْرَو ، واشتهر في حياته وانتفع الناس بها ، وهي أكبرُ دليلِ على

مَلَكته الراسخة وتبحُّره ، وشَرَح منظومة ابن وَهْبَان في مجلدين ، وله متنٌ في الفقه ورسائلُ وتحريراتٌ وافرة متداوَلة .

وكان له في عِلْم القوم باع طويل ، وكان معتقِداً للصالحين والْمَجَاذيب ، وله معهم إشارات ووقائع وأحوال ؛ منها : أن بعضهم قال له : يا حَسَن ! مِنْ هذا اليوم لا تشتر لك ولا لأهلك وأولادك كسوة ، فكانت تأتيه الكِسُوة الفاخرة ، ولم يشتر بعدها شيئا من ذلك . وقدم المسجد الأقصى في سنة خمس وثلاثين وألف صُحبة الأستاذ أبي الإسعاد يوسف بن وفا ، وكان خصيصاً به في حياته ، وكانت وفاته يوم الجمعة بعد صلاة العصر حادي عشر شهر رمضان سنة تسع وستين وألف ، عن نحو خمس وسبعين سنة ، ودُفِن بتُربة المُجَاوِرين . والشُرُنبُلالي بضم الشين المثلثة مع الراء وسكون النون وضم الباء الموحدة ، ثم لام الف بعدها ، نسبة لشبرابلوله ، وهذه النسبة على غير قياس ، والأصل شَبْرَابُلُولي نسبة لبلدة بعدها ، نسبة لشرابلوله ، وهذه النسبة على غير قياس ، والأصل شَبْرَابُلُولي نسبة لبلدة بعدها ، نسبة لشرابلوله ، وهذه النسبة على غير قياس ، والأصل شَبْرَابُلُولي نسبة لبلدة بما في العُليا بإقليم المُنُوفية بسواد مِصر ، جاء به والدُه منها إلى مصر وسبَّ قربُ مِن

ست سنين ، فحفظ القرآن وأخذُ في الاشتغال ، رحمه الله تعالى . [خلاصة الأثر]

الدرس السابع : في ترجمة النُحَشّي

لما رأيتُ أساطينَ الأُمَّة ونَحَاريرَها بينوا تراجِمَهم ، وما كان ذلك منهم إلا تحديثاً بالنعم الإلهية لا فخراً ولا بَطَراً وأشراً ، فإنَّ شانَهُم ارفعُ مِنْ ذلك ؛ رأيتُ أنْ احتذِي بهم في ذلك وأمشِي مِشْيتَهم ، فإن المَرء مع مَنْ تَشَبّه ، وهذا مع اعترافي بقُصُور الباع في العلوم ، وأين الهَبُواتُ من النُّجوم ، وأيمُ اللهِ (واللهُ على ما أقولُ وكيلٌ) ما بعثني عليه إلا الاقتداء بهم لا الإعجابُ والافتخارُ ، وأيُّ فَخْر لمن أوَّلُهُ مَنِيٌّ وآخِرُهُ مَنِيَّة ، وبينهما مَهَالِكُ الدنيا وصُرُوفُها ، ولم أقطع النظر عن قول الشاعر :

يا ابن التُرابِ ومَاكولَ التُرابِ غَداً ﴿ أَقْصِرْ فَإِنَّكَ مَاكُولٌ ومَشْرُوبُ وَلَدت لليلةِ الأولى من المئة الرابعة ، بعدَما غَرَبت الشمسُ من المئة الثالثة بعد الألف في بَدَايُون ، حين كان أبي مُسْتَخْدَماً فيها ، فسَمَّاني جَدّي من الأمّ « محمد إعزاز علي » ، وأبي هو : محمد مِزَاج علي بن حَسن علي بن خير الله ، من سُكناء (أَمْرُوهَه) من مُضافات مُرَاد آباد ، في مَحَلَّة منها تسمَّى بـ (شاهِي جَبُوتُرهُ) ، ومولدُ أن ي وأخوالي في بَريلي . ومَضَى أكثرُ عُمري في (شاهْجَهان بُور) ، فلذا اختلفت في بَيَان وَطَنى الأصلي ، ومَضَى أكثرُ عُمري في (شاهْجَهان بُور) ، فلذا اختلفت في بَيَان وَطَنى الأصلي ،

فانتَسَبتُ في عُنْفُوانِ أمري إلى (شَاهْجَهان بُور) ، ثم قلتُ : إني من أهل (بَريلي) ، ثم جرَّني حبُّ وطني و آبائي إلى أن انضَمَّ إلى أهل (أَمْرُوهه) ، وهذه كلُّها من بلاد الهند .

فجئت مع أبي وكنت رضيعاً إلى (شاهجهان بُور) ، ففُطِمت ، وكان أخي الأكبر حفظ القرآن ثم نَسِيه ، فأقامَتني والدتي مَقامه في حفظه ، فيَسَره الله لي على يد الحافظ شرَف الدين خان رحمه الله ، وكان شيخاً مُتَهَجداً ، يحبُّ الغِناء والسَّماع مع المَزَامير والمَعَازف ، وربَّما اجتمعت معه في مثل هذه الاجتماعات ، فشاهدت مِنْ حالهم ما كرِهت به ما يفعلون من غير دليل شرعي ، فوَفَقني الله للفَرَاغ عنه ولم أبلُغ مبلَغ الرجال .

ثم سافر أبي وأنا معه إلى كُورة (تَلْهَر) فشَرَعت في « ميزان الصَّرف » وبعض الكتُب الفارسية عند المَوْلَوِي مَقصُود علي خان (مُدَّ ظِلَّه) الشَّاهْجَهانْبُوري ، ومَا حرَّضَني عليه إلا قولُ الأستاذ الحافظ: « إن كلام الله لا يَتِمُّ نفعُه من غير أن يُفْهَمَ معناه » ، وكان المُولوي الممدوحُ رجلاً شَفِيقاً للطلبة ، ويُحِبُّهم كمحبة الأم ولدَها ، ويؤدِّبهم ويضربهم ، حتى إنَّ الممدوحُ رجلاً شَفِيقاً للطلبة لم يَرضَوا بهذا الضرب وجادلُوه ، ولكنه كان أعرَفَهم لهذا المِصْراع ع _ جوراتادبة نمريدر

فاستفدتُ من فُيُوضه حتى شرعتُ في « شرح الكافية » لِمُلاَّ جامي ، وجعلتُ أناظِرُ آخرِين من الطلبة بالبحث في الصيّغ المُشكِلة ، والتراكيبِ المُعْضِلة ، وكانت الحرب سِجَالاً ، وبينما أنا على ذلك إذ ألْقَنْنِي صُرُوفُ الدهور ونوائبُه إلى (شاه جَهَان بُور) ، وفَوَّضَنِي أخي إلى رجل ممّن لا شيءَ عنده من العلم غيرُ العُجْب والكِبر والدَّعاوي الباطلة والتَّزيُّو بزي العلماء ، فضيَّعتُ مُصاحِباً له من عُمري سنة كاملة وبضعة أشهر ، ولو لا نعمة ربّي وإجابتُه المُضْطَرَّ لَصِرتُ إلى الحَور بَعدَ الكور .

ثم أخذ التوفيقُ الإلهيُّ بيد هذا الضال في الحَيرة ، فدخل في مدرسة هي كاسمها « عَيْن العِلم » ، أبقاها الله وأساتذتها وعُمَّالَها إلى نِهاية الدَّوران ، أسَّسَها المُولوِي عُبيد الحَق خان (قُدِسَ سرُّه) ، وكان أبوه أو جدُّه من أهل (كابُل) ، وهو من أجل علماء زمانه وأتقاهُم ، مات فجأة مَبْطُونا ، قرأت عليه وعلى المُولوِي السيّد بشير أحمد المُرادآبادي والمَونى محمد كِفَايتُ الله الشَّاهْجَهانبُوري ثم الدِّهلوي ـ أدام الله فيوضَهُما ما ذَامَ المَلُوان ـ واستفضنتُ منهم سنينَ عديدة .

ولما كان لكلّ شيء آفة وللعلم آفات ، أحاطَت بي عَوَاصفُ النَّوائب حتى تيقَّنتُ بجرْماني من العلم ، فعَرَضتُ ما اعتَرَض لي من سُوء المَآلِ على المولوي عُبيد الحق خان رحمه الله ؛ فأشار إليَّ بتَرك الأهل والأوطان ، فقلتُ سَمعاً لقولك وطَوعاً لأمرك ، وتمثَّلت بقول الشاعر :

تُلْقَى بكلّ بِلادٍ إِنْ حَلَلْتَ بها * أهْلاً بأهلِ وأوطاناً بأوطان فارتحلت وأقاربي غير راضين ، فدخلت دار العُلوم الدَّيُوبَنْدية ، وشرَعت الجُلاَ الأول من " الهداية " عند المولوي الحافظ السلالة القاسمية ـ أفاض الله علينا من بركاته وبعض كتب المنطق عند المولوي محمد سهُول البهاغلُبُوري وكان متعلّماً فيها ، والكتب الأخر عند غيرهما ، ثم ارتحلت إلى (مِيْرَتهـ) بإصرار بعض أقاربي ، وكان خيراً أن لا أفعل ؛ فأقمت بها أربع سنين ، وقرأت كتب الصّحاح غير " البُخاري " والعقائد والمعقولات وكتب الفلسفة وغيرها على المولوي عبد المؤمن الديوبندي ؛ وبعض كتب الأصول والعروض وغيرها على المولوي محمد عاشيق إلهي ـ مَدَّ الله أظلالهما ـ ثم شغَلني بعض أساتذتي في مَطْبُعِهِ وسَعَيتُ في تصحيح ما كتبوا من الألفاظ القرآنية وحُسْن طَبْعها .

ولما مَضَى علي زمن طويل في مثل هذه الحالة ، حاسبت نفسي فوجدت قلبي عِلْما ، كفؤاد أمّ موسى صَبراً ، فعُذت إلى ما ارتحلت عنه وكان العَوْدُ أحْمَد ، وقرأت « الجامع » للترمذي و « السخاري و « سنن » أبي داود و « البيضاوي » والمجلد الآخِر من « الهداية » و « التوضيح والتلويح » على المولوي شيخ الهند رحمه الله ، وما قُدر لي من العلوم على المولوي غلام رسول - أدخلهما الله بُحبوحة الجنان - والمولوي عزيز الرحمن المفتي بدار العلوم المذكورة - متعنا الله بطول حياته وعُموم فيضه - والكتب الأدبية الدرسية على المولوي السيّد مُعِز الدين .

ولما فُزْتُ بما تيسَّر لي من العلوم ، أمرني المولوي شيخُ الهند رحمه الله بالتدريس في المدرسية النَّعمانية الواقعة في (بُورِيني) من مُضَافات (بهاغلهبُور) ؛ فأقمتُ بها نحواً من سبع سنين ، ثم أصرَّ عليَّ أبي وكان شيخاً ضعيفاً بترك الغُربة واختيار الإقامة في (شاهُجَهان بُور) فخدَمتُ مدرسةَ أفضل المدارس الواقعة في شاهْجَهان بور ثلاث سنين ، فتُوفّي مُتَكَفِّلُ المدرسة ، فقادني التوفيقُ إلى دار العلوم الديوبندية ، فخدمتُ الطلبة ، وأنا

على ذلك في هذا الوقت ، ووقعَت فترة في هذه الإقامة ، فذهبت إلى (حَيْدرآباد) من بلاد الهند الجَنُوبية ، فما وجدت نفسى إلا كحُوتٍ فارَقَ الماء .

وتمتّعتُ بفُيُوض أكابر المدرسة كالمولوي السيّد أنور شاه الكشميري ، والمولوي المُفتي عزيز الرحمن الديوبندي العُثماني ولا كتمتّعي في زمان التحصيل .

ثم أدخلني قضاءُ الله فيمَنْ صنف وقد اسْتُهْدِف ، فعَلَقتُ على « نور الإيضاح » بالفارسية ، وهو أولُ تعليقاتي ، ثم على « ديوان الحَمَاسة » ثم على متن « الكنز » ثم على « ديوان المُتنبي » وهذه كلها بالعربية .

وشرحتُ « القصيدة اللامية » و « القصيدة الأخلاقية » للشيخ حبيب الرحمن العثماني في الهندية ، وعَرُوض « الجفتاح » وعلى « المختصر » للقُدوري ، والكلُّ مطبوع غيرُ تعليق القُدوري فإنها ستطبع . وترجمتُ « الزواجر » للشيخ ابن حَجَر الهيتَمي المكي ، وترجمتُ بعضَ الكتب الأدبية والتفسيرية على لسان غيري ، وعاهدتُه أن لا أفشي سرَّه ، فحسَدتني أبناءُ الزمان وآذوني بما استطاعوا ، ولله دَرُّ القائل :

هُمْ يَحْسُدُوني ، وشَرُّ الناس كلِّهم * مَنْ عاش في الناس يوماً غيرَ مَحْسُودِ فعَذَرتُهم لجهلهم ، واستحسنتُ الصَّفحَ عنهم مكان السَّيف بالسيف ، وتعزَّيت بقول الشاعر :

ذَعِ الْحَسُودَ ومَا يَلْقَاهُ مِنْ كَمَدِهُ * كَفَاكُ مَنْكَ لَمِيبُ النَّارِ فِي كَبِدِهُ إِنْ لُمْتَ ذَا حَسَدِ نَفَسْتَ كُرْبَتَهُ * وإِنْ سَكَتَ فَقَد عَذَّبْتَه بيدِهُ ورُبَّمَا ترنَّمتُ بهذين البيتين :

اِصْبِرِ على مَضَضِ الْحَسُو * دِ فَإِنَّ صَبْرَكَ قَاتلُهُ فَاللهُ فَالنَادُ تَأْكِلُ مَا تَأْكَلُهُ فَالنَادُ تَأْكِلُ مَا تَأْكَلُهُ

ومما اتَّفَقَ لي حين كنتُ مشتغِلاً في حفظ القرآن قال لأبي بعضُ أصدقائه من أهل الدنيا: أردتَ بهذا المعصوم شَراً ، لا يفعلُ بعدَ حفظ القرآن إلا الجُلُوسَ على القُبُور وأخذَ الأجرة على قراءة القرآن كعادة حُفَّاظ الزمان ، وقال لي بعضُ إخواني لَمَّا لَمْ امتثِلُ أمرَه في ترك

تحصيل العلوم الدينية : لا تكونُ بعدَ هذا إلا كَلا علينا تستعينُنا بالمال ، فتَلاَطَمَ بحرُ غَيْرَتِهِ تعالى وأفاضَ عليَّ مِنْ نِعَمِهِ حتى ما احتَجْتُ إلى أحدٍ في مَعِيشَتى وإكْسَابي .

وأنا ذُو إِخوةٍ سبع وأختَين ، وماتَ الأخُ الأكبرُ شهيداً قَتَله بعضُ المُشركين ظُلماً والكبرى من الأختَين ، وكلُهم ذو أولاد كثيرة غيرَ الأخوَين الصَّغيرين ، فإن الأكبرَ منهما لا ولَدَ له والأصغرُ منهما لم يتزوَّج ، وتُوفِّي والدي لخمسَ عَشَر من رمضان سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة بعد الألف (اللَّهُمَّ اغْفِرْ له) .

الدرس الثامن : في بيان صَنِيعي في هذا التعليق

كان الكتابُ مُقْتَصِراً على رُكنين من الصلاة والصوم ، ثم أكمله المؤلف العَلاَّمُ بِآخَرَين من الزكاة والحج ، جعلتُهما في التعليق الأول كتاباً واحداً ليُفِيد إصلاحاً ، وكان بابُ زَلَّة القارئ من أهم مسائل الصلاة ، أدرجتُه في التعليق الثاني بين ما يُفْسِد الصلاة وما لا يُفْسِدها لتكميل الحوائج .

واعلم أن كلَّ ما في هذا التعليق مَآخِذُه كتُبُ الأعلام من كبار العلماء ، ولكنْ لي في البيان شأناً ، فإني كُلَّما نقلتُ العبارة من غير تغيُّر أو بتغيُّر يسير نقلتُ مُظْهِراً اسمَ المأخوذ عنه أو بإشارةٍ مَّا إلى التَّصَرُّف ، وكلما تصرَّفتُ زيادةَ تصرُّف بتقديم العبارة وتأخيرها ونحوهما لداعية دَعَتني إليه أقولُ : « مِن فلان » ، وربما نسبتُها إلى نفسي ، وإذا وجدت ثقة نقل عن ثقة اكتفيت باسم أحدهما عن الأخر ولم أربه باساً .

وهذا هوإيضاح الرموز

المصنف	مرموز إليه	رموز	العدد
للشيخ الإمام العلامة العُمْدة الفَهَّامة شهاب الدين	•	ش	١
أحمد الشُّلْبِي رحمه الله تعالى			
للشيخ العالم العلامة والبحر الفهَّامة أحمد الطحطاوي	طحطاوي على	ط	۲
رحمه الله تعالى	مراقي الفلاح		
للإمام الفقيه الحُجّة الشيخ حَسَن بن علي الشُرنبلالي	مراقي الفلاح	٩	٣
رحمه الله تعالى			

		. ,	÷
للإمام العالم العامل العلامة البَحر الحَبر الفهَّامة فريد	زيلعي على الكنز	j	٤
دهره ووحيد عصره فخر الدين عثمان بن علي			
الزَّيلَعي الحنفي رحمه الله تعالى			
للإمام العلامة والنّحرير الفهَّامة فقيه عصره ووحيد	البحر الرائق	ب ڪو	٥
دهره محرر المذهب النعماني وأبي حنيفة الثاني الشيخ	على الكنز		
زين الدين الشهير بابن نُجَيم رحمه الله			
لقُدوة الفضلاء الأعلام وزُبدة الفقهاء العظام مولانا	الدرُّ المختار	در	7
محمد علاء الدين الحَصْكَفي بن الشيخ عليّ الحنفي			
رحمه الله تعالى			
لإمام الهُمَام شيخ المشايخ والإسلام أبي بكر بن علي	جَوهرة نَيُرة	ح	٧
بن محمد الحَدَّاد اليمني رحمه الله الغني			
لخاتمة المحقّقين نُخبة العلماء العاملين العلامة الفاضل	حاشيةُ البحر	مِنْحَة	٨
والأستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن	الرائق	الخالق	
عابدين رحمه الله			
للبُحر الزاخر والحَبر العالم العلامة الشيخ مجد الدين	قاموس	٥	٩
محمد بن يعقوب الفَيْروزآبادي رحمه الله			
للعلامة الشيخ قِوام الدين [محمد بن محمد البُخاري	معراج الدراية	كاكي	١.
] الكاكي رحمه الله	شرح الهداية		
للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن	فتح القدير	ۏ	١١
عبد الحميد بن مسعود السينواسي ثم السُّكَنْدَري			
المعروف بابن الهُمَام رحمه الله			
لمولانا جلال الدين الخُوَارَزْمي الكِرْمَاني رحمه الله	كِفَاية على الهداية	ك	۱۲
لسعيد الخُوري الشَّرتوني اللبناني اليَسُوعي	أقرب المَوَارد	أق	۱۳
اللهم لا تَجْعَلُه مَّن لبس ثوبَ شُهرة فألبسه الله ثوبَ		عز	١٤
مَذَلة ، اللهم آمين	,	-	

وهذه أبيات أَنْشَدْتُها في حَفْلةٍ تُسَمَّى بنَادِيَةِ الأَدَبِ المُتَعَلِّقةِ بدار العُلُومِ الدَّيُوبندية ، وأُمِرُوا بإجَازَةِ :

« تُمَتَّعْ مِنْ شُمِيم عَرَارِ نَجْدٍ * فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ » قَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ » قلت على لِسَان بعض المُنْهَمِكِينَ في مُطَالَعَةِ الكُتُب والمُشْتَغِلينَ عن المُسَامَرَةِ وَالمُنَادَمَة (ربِ اجعلَني منهم ، آمين) :

ألامُ على التَّجَنُّبِ والتَّخَلِّي * فقُلتُ أجيبُهم : هذا شِعَاري وجُبْتُ القَفْرَ والبيْدَ الصَّحَارِي لَقَد طَوَّفْتُ في الآفاق دَهْراً * وَجَرَّبتُ البلادَ وَمَنْ عَلَيها * وَمَيَّزتُ الصُّغَارَ من الكِبَار فإنّي لَمْ أجد أحَداً نَصُوحاً * يَقِيْنِيْ مِنْ وُقُوعِي فِي عُوَار ولاً يَغْتَابُني إنْ غِبْتُ عنهُ وَلا يُؤْذِي إذا هُوَ في جوَاري 米 وَأُحبَابِي إِذَا أَنَا ذُو الجَوَارِي رَأيتُهُمُ عَدُوِّيْ فِي البَلاَيَا * سَمِيري في اللَّيالي والنَّهَار ولكِنَّ الكتابَ كتابَ عِلْم * وَيُوْنِسُنِيْ إِذَا أَنَا فِي الدَّمَار يُوَاسِيْنِي إِذَا هَجَمَتْ هُمُومِيْ * خَلِيلي في الهَوَاجِس والرُّزَايا * أنيسي مُؤْنِسِي حَامِي الذِ مَار أَحَبُ ذَخَائري وكذا ضِمَاري طَريفِي تَالِدِي ووَلِيٌّ أمري * يُدَافِع عَسْكُرَ الأحزانَ عنّي ويُهْدِوْرُنِي إِذَا أَنَا فِي السُّهَار * بهِ سُكْري إذا ما شِئْتُ خَمْراً * ومنهُ إِفَاقَتِي وبهِ خُمَارِيْ

صورة ما أفاده البحر الهامر والحبر الماهر ، حلال الدقائق كشّاف الحقائق ، أنورُ الأساتذة ، المولوي الهُمّام والعَلام القمقام ، قُدوة العلماء الأزكياء وزُبدة الفضلاء الأتقياء ، مولانا السيّد محمد أنور شاه الكشميري ، لازالت شُموسُ فُيُوضه وبُدُور أنواره مُستنيرة

الحمد لله الذي هَدَانا لدينه وما كنا لنهتديَ لولا أن هَدانا الله ، قامَت له القامَات ، وخَرَّت له الجُبَاه ، وتحَرَّكت بذكره الشّفاه ، أحمده على جميل إحسانه وجزيل امتنانه ، كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سُلطانه ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وخِيْرَةِ خلقه ومُصطفاه ، وعلى آله وأصحابه الذين نَشَروا سُنتَه وأناروا مَعَالم هديه وهُداه .

أما بعدُ : فإن علمَ الدين - أعلى الله مَنارَه وأحيى آثارَه - فضلُه على الفضائل من ضروريات الدين ، مَنْ حازَه وفازَ به أصبحَ على ثُلَج اليقين وبَلَج الجَبِين ، قد أَسْمَعَ فضلَه داعِي الهِداية لذِي أَذُنين ، وقد بَيَّن الصبحُ لذي عَيْنَين .

ثم إن علم الفقه علمُ الفرائض والواجبات والسنن ، وهو علمُ الحُقوق وعلمُ الحلال والحرام وعلمُ الخلال الحَمَائد والحرام وعلمُ الآداب والسنن ، وهو معرفةُ النفس ما لَهَا وما عَليها ، ومدارُ كل الحَمَائد والكرائم عليها وإليها .

وإن كتابَ « نور الإيضاح » للشيخ الفقيه المحدّث مَوْلَى المَوَالِي حَسَن بن عمار الشُرُنبلالي رحمه الله تعالى . مِن متأخّري مُحَدثي الحنفية وفقهائهم ومن مشاهيرهم وكبرائهم - كتاب في الأركان الأربعة ، سهلُ الحُصُول ، تنسَّمَت النفوسُ من أنفاسه ريًا مُحَيَّاه ، فهَبَّ عليه قَبُول القبُول ، ولا سيّما قدحَشَّى غُررَه ووَشَى طُررَه العلامة الفهامة ذو المآثر والمعالي ، أدامة بالفضل العالي ، الدائم فيضه كقطر الولي ، المولوي إعزاز علي المدرس بدار العلوم الديوبندية ، أقامها الله وأدامها ، فجاء بحَمْد الله كما تَرَى وفوق الذي تركى ، على المَثل السائر : كلُّ الصَّيْد في جَوف الفرا ، وعند الصَّباح يَحْمَدُ القومُ السُرى :

كَفَرِيض سَارِيةٍ تَنْفَحُه الصَّبَا * بنزيل سَخْرَةً طَيِّبَ المُسْتَنْقَعِ فَادِرْ اللَّهَا السَّارِي فبادِرْ اللَّهَا السَّارِي فبادِرْ اللَّهَا السَّارِي فلا الكورْر الجاري

ولا عَنْ فَهَضَ مِدْرارِ فتَ عَنَ مَهَ مَتَ مِنَ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ عَيْبِ إذا ما كانَ مِنْ مَنْ مَيْبِ وفاضَ عليك مِنْ غيب ولَمْ يكُ فيه مِنْ رَيْبِ فقد طاب وقد عم

والحمد لله رب العالمين .

محمد أنور عفا الله عنه

صورة ما أفاده المولوي العَلاَّم الهادي إلى سبيل الرشاد ، المُخيي طُرَقَ الهداية والسَّدَاد ، مولانا الحاجِّ المولوي عزيزُ الرحمن ، المُفتي بدار العلوم الديوبندية ، مُتَّعَنا الله وَجميعَ المسلمين بفُيُوضه التامة وفوائده العامة

الحَمْدُ لله الذي إذا أرادَ بأحدٍ خَيْراً يفقّهه في الدين ، وجعل المسائلَ الفقهية كالضّمائر المُستَتِرة في الأفعال فلا رَيْبَ أنها من آيات الكلام الجليل المُبين ، والصلاة على خيرِ البَريَّة وأفضلِها سيدِنا محمدٍ الهادي إلى ما يُرْضِي الربَّ تعالى شأنُه والمُنقَدِ عما يُسْخِطُه ، وعلى آله وأصحابه الكرام إلى يَوم القِيام .

وبعد: فإن علم الفقه خيرُ ما يُبذَل فيه الجُهدُ ويُنضَى إليه رِكَابُ الطَّلَب، وأفضلُ ما يقودُ إلى البِرِّ ويَسُوق إلى الخير، يَحْدُوهم إلى مَكارم الأخلاق الإنسانية والمرضيَّات الرَّبانية، فعليه مَذَارُ الفَوز والسعادة، وبه يُحفَظ المَرءُ من الضَّلال والغواية، وإنما ضلَّ مَنْ ضلَ بعمله وراء ظهره، ولعمري هو العُروة الوُثقى، وبه يُعرَج إلى مَعَارج التقوى، فصرَف أحبارُ الأمة ونَحَارِيرُها عِنَان عِنايتهم في إشاعته وتدريسه تقريراً وتصنيفاً، وصنَفوا مصنَّفات تُعنيك في الاستهداء عن غيرها، فجزاهم الله عنا وعن سائر المسلمين أفضلَ ما يُجَازي به أولياءَه وأحبًاءَه (آمين).

وإن كتاب « نور الإيضاح » عُمْدَةُ ما ألف في العبادات التي لأجلها خُلِق اشرف الكائنات ؛ فعبارتُه شافية ، ولِبَيَان الجُزئيات من المسائل وافية ، ولكن صعب على المبتدئين من الطلاب فهم ما فيه من الدقائق والغوامض ، حتى رأوا أن كنوزَه محجوبة تحت الأستار للإيجاز والاختصار ، وما كان ذلك إلا لقصور باعهم وتقصير استعدادِهم ، فعلَّق عليه أخي في الدين - فائق الأقران ، المجلّي عند البرهان ، تلميذي وأعز وأحبي المولوي محمد إعزاز علي ، المدرس في دار العلوم العالية الديوبندية - كلمات تُفصل بعض ما فيه من الإجمال ، وتشرح شيئا مما فيه من الإغلاق ، فجاء بحمد الله كما ترك كاشفاً عن الأسرار ، ومُوضحاً لما فيه من الدقائق ، ومتَحْرياً ما هو الأرجح والأصوب ، كاشفاً عن الأشراء ما هو الأرجح والأصوب ،

مُطَاعَةُ اللَّحْظِ فِي الأَلْحَاظِ ، مالكة * لُقْلَتَيها عظيمُ المُلْكِ فِي الْمَقَل

فشَكر الله سعيَه وأنجَحَ جَدَّه ، وهو وليُّ التوفيق .

لِلْإِمَّامِ الفَقِيْهِ بِحَسَنِ بَنِ عَمَّا إِللْمِصْرِي الشُّرُنُ لَكِ التَّيُرُنُ لَكِ التَّيَ اللَّهُ تَعَالَىٰ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْم

مَعَ الْحَاشِيةِ النَّفِيْسَةِ النَّفِيْسَةِ اللَّفِيْسَةِ اللِّفْيَاحِ اللِّفْيَاحِ اللِّفْيَاحِ اللِّفْيَاحِ اللِّصْمَاحِ عَلَى ثُورِ اللِّفْيَاحِ نِجِ الفِقْهِ وَالأَدَبِ مَوْلاَنَا مُحَمَّذَ إِعْزَازِ عَالِلَةٍ يُومَنْدِ

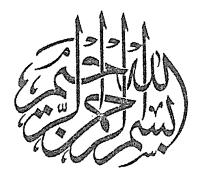
لِشَيْخِ الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ مَوْلَانَا مُحَمَّدَ إِغْزَازِ عَالِلَا يُو بَنْدِي لِشَيْخِ الْفِقْهِ وَالْآدَبُ وَبَنْدِي اللّهُ تَعَالَىٰ اللّهُ اللّهُ تَعَالَىٰ اللّهُ اللّهُ تَعَالَىٰ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّ

ٳۼؾٙؽڔ۫ۿؚڡٵ (٨ڣٙؿٚۼؙڂۣڶؾ۫ڹٛڎۣٚٳڸۿٟڰؙػٛۄؚؽؚ

من خريجي الجامعة الإسلامية تعليم الدين بدابهيل

مكللة كنوز العلم

Maktabah Kunoozul Elm E-Mail:kunoozulelm@ymail.com



*

¥

4

بِسْمِ اللهِ (١) الرّحْمٰنِ (٢) الرّحِيْم

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) قوله : (بسم الله) لما كان من الواجب صناعةً على كل مصنف ثلاثة أشياء : البسملة ، والحمدلة ، والصلاة على النبي يُمَنِينُهُ ، افتتح الشيخ كتابه بها ، وقدم البسملة على غيرها لقوة حديثها ، ولموافقة أسلوب القرآن.

واعلم أنَّ البسملة قد اشتملت على حمس كلمات : الأولى : الباء . والاحتمالات في متعلقها ثمانية : لأنه إما أن يكون فعلا أو اسما ، وعلى كل إما أن يكون خاصاً أو عاماً ، وعلى كل إما أن يكون مقدماً أو مؤخراً . والأولى أن يكون فعلاً ، لأن الأصل في العمل الأفعال ، وما عمل من الأسماء ؛ كالمصدر واسم المصدر فهو بطريق الحمل على الأفعال ؛ وأن يكون خاصاً ، لأن كل شارع فيشيء يضمر في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدءاً له ؛ فالمسافر إذا قال : « بسم الله الرحمن الوحيم » كان المعنى أسافر ، والأكل إذا قال : « بسم الله الرحمن الرحيم » كان المعنى آكل ، وهكذا ؛ وأن يكون مؤخراً ليفيد القصر ، أي قصر إفراد : إن خوطب به من يعتقد الشركة في الحكم ؛ فالمقصود به الرد على من يعتقد من المشركين أنه يبتدأ بأسماء آلهتهم واسمه تعالىٰ ، وهذا هو الظاهر ، أو قصر قلب : إن خوطب به من يعتقد خلاف الحكم ؛ فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار أنه يبتدأ باسم غيره تعالىٰ لا باسمه ، وهذا بعيد ، أو قصر تعيين : إن خوطب به من يتردد في الحكم ؛ فالمقصود تعيين من يبتدأ باسمه لمن يتردد ويشك : هل يبتدأ باسمه تعالى أو باسم غيره ، وهذا بعيد أيضاً. فالحق عندي أن يقال: تقديره « بسم الله الرحمن الرحيم أؤلف » . لما علمت من أنّ الأولىٰ أن يكون خاصاً ، ولِتَعُمَّ البركةُ حميع التأليف ، بخلافه على تقدير ابتدئ ، فإنّ البركة خاصة بالابتداء . ومعناها : الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك ، والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور ، لأن جعلها للاستعانة يُوهم أنّ اسمه تعالىٰ آلة للشيء وفيه إساءة أدب ؛ وإن أحيب عنه : بأنّ المقصود أنّ البدأ في شيء متوقف على اسمه تعالى كتوقف الشيء على آلته . الثانية : الاسم : ومعناه ما دل على مسمى ، وهو مشتق عند البصريين: من « السمو » وهو العلو، لأنه يعلو مسماه . فأصله عندهم: « سمو » لوزن « فعل » فخفف بحذف عجزه ، وسكن أوله ، وأتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ؛ فصار وزنه « افع » ، وعند الكوفيين : من « وسم » بمعنى علم ، لأنه علامة على مسماه . وإنّما قلنا ذلك ، ولم نقل من « السمة » : وهي العلامة كما اشتهر، لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال . فأصله عندهم : « وسم » بوزن « فعل » حذفت الواو ، وعوّض عنها الهمزة ؛ فصار وزنه « اعل »، فهو من الأسماء المحذوفة الاعجاز على الأوّل ، ومن الأسماء المحذوفة الصدور على الثاني .الثالثة : لفظ الجلالة : وهو علّم على الذات الواجب الوجود فهو «علم شخصيجزئي» ، وليس فيه غلبة أصلا لا تحقيقية ولا تقديرية ؛ أما الغلبة التحقيقية : فهي أن يسبق للكلي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالنجم ، فإنه اسم لكل كو كب ليلي ، ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها. وأما الغلبةالتقديرية : فهي أن لا يسبق للكلي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يقدر ذلك كالإله المعروف بال ، فإنه لم يستعمل في غيره تعالى ، ثم غلب عليه بعد تقدير استعماله في غيره ، ولفظ الجلالة ليس فيه شيء من ذلك على التحقيق . والرابعة : والخامسة : الرحمن: والرحيم: وسيجيء الكلام عليها.

(٢) قوله: (الرحمٰن) اعلم أنّ الرحمن أبلغ مِن الرحيم، لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً؛ فالأوّل؛ معناه: المنعم بدقائقها، وجمع بينهما إشارة إلى أنّه ينبغي طلب النعَم الحيالة والحقيرة منه تعالى. وخرج بقولنا: "غالبا" نحو حذر وحاذر، فإنّ الأوّل أبلغ مِن الثاني، ٢٥٠ الحليلة والحقيرة منه تعالى. وخرج بقولنا: "غالبا" نحو حذر وحاذر، فإنّ الأوّل أبلغ مِن الثاني، ٢٥٠

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ (١) رَبِّ (٢) الْعَالَمِيْنَ (٣)،

كُلْنَّ الأُولَ صفة مشبهة وهي تدل على الدوام والاستمرار ، والثاني اسم فاعل لايدل إلاَّ على الاتصاف بالشيء ولو مرة . واعلم أيضاً أنّ الرحمٰن والرحيم صفتان مشبهتان بُنِيتا للمبالغة من مصدر « رحم » بعد تنزيله منزلة اللازم، أو نقله مِن « فعل » بالكسر إلى « فعل » بالضم ؛ فلا يرد مايقال : أنّ الصفة المشبهة لا تصاغ من المتعدي و « رحم » متعد، فإنه يقال رحمك الله .

(١) قوله : (الحمد لله) لم يعطنها على البسملة إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به ، و ((ال) في (الحمد لله) إمّا للاستخاق أو للجنس أو للعهد . واللام في ((لله)) إمّا للاستحقاق أو للاختصاص ألله"، للبلك ، والأولى أن تكون ((ال) للجنس، واللام للاختصاص؛ فالمعنى حينلذ "جنس الحمد مختص بالله"، ويلزم مِن اختصاص الجنس اختصاص الأفراد، إذ لو خرج فرد منها لغيره لخرج الجنس في ضمنه ؛ فهو في قوة أن يدعي أنّ الأفراد مختصة بالله بدليل اختصاص الجنس به ، فهو كدعوى الشيء ببينة ؛ فالدعوى هي اختصاص الأفراد والبينة هي اختصاص الحنس. والمشهور أنّ جملة الحمدلة خبرية لفظا ، انشائية معنى، ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، لأنّ الإخبار بالحمد حمد ؛ فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الإخبار وأركان الحمد خمسة : حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغته ؛ فإذا قلت : ((زيدٌ عالمٌ)) لكونه أكرمك ، ف" أنت "حامد ، و" زيد" محمود ، و" العلم" محمود به ، و" الكرم " محمود عليه ، والصيغة هي قولك " زيد عالم". والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان اعتباراً ؛ كما إذا قلت : ((زيدٌ كريمٌ)) لكونه أكرمك ؛ فالمحمود به "الكرم" مِن حيث أنّه مدلول الصيغة ، والمحمود عليه "الكرم" مِن حيث أنّه باعث على الحمد . واعلم أن أفضل المحامد (الحمد لله حمداً يُو افي نعمه ويُكافي مزيده) » فلو حلف أو نذر على الحمد . واعلم أن أفضل المحامد (الحمد لله حمداً يُو افي نعمه ويُكافي مزيده) » فلو حلف أو نذر المحمد تأ الله بأفضل المحامد " برّ بذلك . وإنّما لم يأت به المصنف اقتصاراً على ما بدا به الله كتابه العزيز [حاشية باجوري] .

(٢) قوله: (رَبِّ) أصله ((رابب)) بناء على أنّه اسم فاعل فحذفت الآلف وأدغمت الباء في الباء ، ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف ، وهو من ((التربية)) وهي تبليغ الشيء حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي ، ويختص المحل بـ ((ال)) وهو الرب بالله ، بخلاف المضاف لغير العاقل؛ كما في قولهم : ((رَبُّ الدَّارِ)) ، وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل ، لِما ورد في صحيح مسلم : ((لا يقل أحدكم ربي بل سيدي ومولائي)) أي لا يقل أحدكم على غير الله تعالى ربي بل سيدي ومولائي . ولا يَرِد قولُ سيدنا يوسف وَ اللهُ إنه ربي أحسن مثواي ﴾ ، لأن ذلك مختص بزمانه كالسجود لغيره تعالى ؛ فكان ذلك جائزاً في شريعته . وقد أتى ((الرب)) لمعان نظمَها بعضُهم في قوله :

قريب محيط مالك ومدبر بيد مرب كثير الخير والمول للنعم وخالِقنا المعبود جابر كسرنا بيد ومصلحنا والصاحب الثابت القدم وجامعنا والسيد أحفظ فهذه بيد معان أتت للرب فادع لمن نظم

[حاشية باجوري على تحقيق المقام علي كفاية العوام في علم الكلام بحذف ص ٩] (٣) قوله: (العَالَمِينَ) اعلم أنّ ههنا ألفاظاً لابد من معرفتها ؛ فالأول: اسم جمع ؛ وهو اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كـ" قوم "و" رهط". والثاني: الجمع ؛ وهو مادل على الآحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كـ" الزيدين "في قولك: ((جاء الزيدون)، فإنه في قوّة ((جاء زيد وزيد وزيد)، والثالث: اسم الجنس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد، أي من غير دلالة على قِلَة على قِلَة المناس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد، أي من غير دلالة على قِلَة الله على قورة و ما دل على الماهية بلا قيد المناس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد الله على قورة و المناس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد المناس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد المناس الإفرادي ؛ وهو ما دل على الماهية بلا قيد المناس المنا

وَالصَّلاَةُ (١) وَالسَّلاَمُ (٢) عَلَى سَيِّدِنَا (٣) مُحَمَّد (١) خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَعَلَى وَعَلَى

آلِهِ (٥) الطَّاهِرِيْنَ ، وَصَحَابَتِهِ (٦) أَجْمَعِيْنَ . قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيْرُ إِلَىٰ مَوْلاَهُ الْغَنِيِّ عن الأدناس كلها حسبة ومعتوية

- أو كثرة كر ماء "و" تراب ". والرابع: اسم الحنس الجمعي؛ وهو مادل على الماهية بقيد الجمعية كر " تمر". إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنَّ في ((العَالَمِيْنَ)) بفتح اللام اختلافاً ، فذهب بعضهم مثل ابن مالك وأمثاله إلى أنه اسم جَمْع خاص بِمَن يعقل لاجمع ، ومفرده ((عَالَمٌ)) بفتح اللام ، ودليله: أنّ ((العَالَمَ)) اسم عام لما سوى الله تعالى ، والجمع خاص بمَن يعقل ؛ فيلزم أن يكون المفرد أعمَّ من جمعه ، وهو باطل . والتحقيق: أنّ ((العَالَمِيْنَ)) جمع لـ ((عَالَمَ)) لأنه كما يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف ؛ فيقال: " عالم ألانس "و" عالم الحن "و" عالم المنك "، وبهذا الإطلاق يصح جمعه على ((عَالَمِيْنَ)) ، لكنه جمع لم يستوف الشروط ، لأنه يشترط في المفرد أن يكون عَلَمًا أو صفةً و ((عَالَمٌ)) ليس بعلم ولاصفة ، وقيل: إنه جمع استوفى الشروط لأنّ ((العَالَمُ)) في معنى الصفة لأنه علامة على وجود خالقه ، وقد نص على ذلك جماعة ؛ منهم شيخ الإسلام في ((شرح الشافية)) ، و دليل ابن مالك و أتباعه كما يطل كونه اسم جمع لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الحمع أخصَّ مِن مفرده ، فما هو جوابهم فهو جواب غيرهم [عز].
- (١) قوله : (والصلاة) اعلم : أنّ ((الصلاة)) ههنا هي المأمور بها في خبر ((أمِرنا أن نصلي عليك فكيف نصلي ؟ فقال : قولوا اللّهم صل على محمد إلخ) لامطلق الصلاة . والفرق بينهما أنّ مطلق الصلاة معناها "الرحمة"، والصلاة المأمور بها معناها "طلب الرحمة" لأنها من محلوق فيلاحظ كونها مأموراً بها ليحصل بها امتثال الأمر فتكون أتم من غيرها ، وقيل : معناها "العطف" [ط بتصرف ٧].
- (٢) قوله: (والسلام) هو بمعنى "التسليم" وهو التحية ، أو بمعنى "السلامة من النقائص". وأتى المصنف بالسَّلام لكونه من المتأخرين الذين يرون كراهة إفراد الصلاة ؛ فإنهم رأوا كراهته بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون مِنَّا بخلاف ما إذا كان منه وَ اللهُ عَلَيْمُ ، فإنه حقه . والثاني : أن يكون في غير الوارد ؛ أما فيه فلا يكره الإفراد . والثالث : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ؛ أما هو فيقتصر على السَّلام . قال بعضهم : واثبات الصَّلاة والسَّلام في صدر الكُتُب والرسائل حَدَث في زمن ولاية بني هاشم ، ثم مضى العمل على استحبابه [عز].
- (٣) قوله : (سَيِّلَدِنَا) مأخوذ مِن (سَادَ قَوْمَهُ يَسُوْدُهُمْ سِيَادَةً) مِن بأب كُتَبَ ، والاسم (السُؤدُدُ) بالضم وهو " المحد " و " الشرف " و " السيد الرئيس" و " الكريم " و " المالك ". وأصل سَيِّدٍ سَيْوِد ؛ اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغِمت الياء في الياء فصار سَيِّداً [ط بزيادة ٥] .
- (٤) قوله: (مُحَمَّد) قيل: هو في التسمية سابق على (أحمد) ، قاله ابن القيم. ومِن عجائب خصائصه عَلَيْتُو أَن حمى الله تعالى هذين الاسمين أن يسمي بأحدهما أحد قبل زمانه وَ الله وَ مع ذكرهما في الكُتُب القديمة والأمم السابقة ، ومع أنهما من الأعلام المنقولة فلم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً ، أما (أحمد) فبالاتفاق ، وأما (محمد) فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في (شرح الشفاء) [ط بحذف ٥] .
- (٥) قوله : (آلِيهِ) المراد بالآلَ هنا : "سائر أمة الإحابة "مطلقاً ، وقوله عَلَيْكُمُ : (آل محمد كل تقي) حمل على التقوى من الشرك لأنّ المقام للدعاء [ط٧].
- (٦) قوله: (صَحَابَتِه) جمع صاحب، وهو عند جمهور الأصوليين: مَن طالت صحبتُه متَّبِعاً مدة يثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفاً بلا تحديد في الأصح، ولذا صح نفيه عن الوافد اتفاقاً، إذ يقال: "ليس صحابياً بل وفد وارتحل مِن ساعته"، وقيل: لا يشترط [ط بتصرف ٧].

^[1] أي الجليل عن كل شيء .

أَبُو الإِخْلاَصِ حَسَنُ الْوَفَائِيُّ الشُّرُنْبُلاَلِيُّ (١) الْحَنفِيُّ : إِنَّهُ الْتَمَسَ مِنْيُ بَعْضُ الْآخِلاَءِ - عَامَلَنَا اللهُ وَإِيَّاهُمْ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ - أَنْ أَعْمَلَ مُقَدِّمَةً فِي الْعَبَادَاتِ تُقَرِّبُ عَلَى الْمُثْتَدِيُ مَا تَشَتَّتَ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي الْمُطُوّلاَتِ ؛ الْعَبَادَاتِ تُقَرِّبُ عَلَى الْمُثَانِي مَا تَشَتَّتَ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي الْمُطُوّلاَتِ ؛ الْعَبَادَاتِ تُقَرِّبُ عَلَى الْمُثَانِي مَا تَشَتَّتَ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي الْمُطُوّلاَتِ ؛ وَلَا الْعَبَادِينَ الْمُطَوّلاَتِ ؛ وَلاَ اذْكُرُ إِلاَّ مَا جَزَمَ بِصِحَتِهِ فَاسْتَعَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى وَأَجَبْتُهُ طَالِبًا لِلنَّوَابِ ، وَلاَ اذْكُرُ إِلاَّ مَا جَزَمَ بِصِحَتِهِ فَاسْتَعَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى وَأَجَبْتُهُ طَالِبًا لِلنَّوَابِ ، وَلاَ اذْكُرُ إِلاَّ مَا جَزَمَ بِصِحَتِهِ فَاسْتَعَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى وَأَجَبْتُهُ طَالِبًا لِلنَّوَابِ ، وَلاَ اذْكُرُ إِلاَّ مَا جَزَمَ بِصِحَتِهِ أَسْتَعَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى وَأَجَبْتُهُ طَالِبًا لِلنَّوَابِ ، وَلاَ اذْكُو الإِيْضَاحِ وَنَجَاةَ الأَنْوَاحِ » ، وَالله أَلْنَالُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ ، وَيُدِيْمَ بِهِ الإِفَادَة .

⁽١) قوله: (الشُّرُنُبُلاَلِيُّ) الأصل (الشبرابلولي) نسبة لقرية تحاه منيف العليا باقليم المنوفية بسواد مصر المحروسة، يقال لها: (شبرابلول). واشتهرت النسبة إليها بلفظ "الشرنبلالي" [ط ٨].

كتاب(١) الطهارة(٢)

(المياه التي يصح التطهير بها) الميناهُ الَّتِي يَجُوزُ التَّطْهِيْرُ بِهَا سَبْعَةُ مَيَاهٍ : [١] مَاءُ السَّمَاءِ ، [٢] وَمَاءُ الْبَحْر (١٤) وَمَاءُ النَّهْرِ ، [٤] وَمَاءُ الْعَيْنِ (٢) الْبِيْرِ ، [٧] وَمَاءُ الْعَيْنِ (٢) . البِيْرِ ، [٧] وَمَاءُ الْعَيْنِ (٢) . هوشي ينزل من السماء ينبه الحصى (أقسامُ المياه ووصفها) ثمَّ الْمِيَاهُ عَلَى جَمْسَةِ أَقْسَامٍ :

[١] طَاهِرٌ مُطَهِّرٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛ وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ . في نفسه لنيره لله معالطة ما يصير به

(۱) قوله: (كتاب) الكتاب والكتابة لغة : الجمع. وأطلق الكتاب على هذا النقوش لِما فيه من جمع حروفها بعضها إلى بعض ، واصطلاحاً: طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة ، شملت أنواعاً ؛كهذا الكتاب ، فإن فيه "طهارة الوضوء" و"طهارة الغسل" و"الطهارة بالماء" و"الطهارة بالتراب" إلى غير ذلك ، أو لم تشمل بأن لم يكن تحته باب ولا فصل ؛ككتاب اللقطة واللقيط والآبق والمفقود. وإنما زِدنا قولنا: "اعتبرت" ليتوقف ليدخل نحو الطهارة فإنها مِن توابع الصلاة إلا أنها اعتبرت مستقلة : أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله أو بعده [م وط بتصرف ١١].

(٢) قوله: (الطهارة) الطَّهارة - بفتح الطاء - مصدر "طَهَر الشيءُ "بمعنى "النظافة "، و - بكسرها - "الآلة " كـ" الماء "و" التراب "، و - بِضمُها - اسم لـ" ما فضل بعد التطهير "[م و ط ١١]. قدمت الطهارة على الصلاة لكونها شرطا وهو مقدم [م ١٢].

(٣) قوله : (يجوز) أراد بالجواز الصحة ، لئلا يَرِد أَما يردُ على ظاهر العبارة مِن أَنَّ الماء المملوك للغير؛ كما إذا أحرزه في جُبَّ وغيره إذا توضأ غير المالك به لا يجوز : أي لا يحل به الوضوء ولكنه يصح : أي يترتب عليه صحة الصلاة [عز].

(٤) قوله: (هاء البحر) التنصيص عليه دفعاً لمظنة توهم عدم جواز التطهر به لأنه مُرِّ مُنتِنَّ ، كما تَوهَم ذلك بعض الصحابة. ومِن الناس مَن كرِه الوضوء من البحر المَلِح لحديث ابن عمر الله عليه الصلاة والسلام قال: « لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله تعالى ، فإن تحت البحر ناراً ، وتحت النار بحراً » ، تفرد به أبو داود . وكان ابن عمر الله لا يرى جواز الوضوء به ولا الغُسل عن جنابة ، وكذا رُوي عن أبي هريرة فله [ط بحذف ١٣] .

(°) قوله : (ذاب) احترز به عن الذي يذوب من الملح ، لأنه لا يُطهِّر ـ الاحداث فقط ـ يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء [م وط ١٣] .

(٦) قوله: (ماء العين) اعلم أن الإضافة في هذه المياه للتعريف لا للتقييد. والفرق بين الإضافتين صحة إطلاق الماء على الأول دون الثاني، إذ لا يصح أن يقال لماء الورد: "هذا ماء "من غير قيد بـ" الورد " بخلاف ماء البئر لصحة إطلاقه فيه [م ١٣].

^[1] أي الأهلية إذ الوحشية سؤرها نحس . [2] سيأتي تقديره وظاهر المذهب أنه ما يعده الناظر قليلا .

[٣] وَطَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهِّرٍ؛ وَهُوَ (١) مَا اسْتُعْمِلَ لِرَفْعِ حَدَثِ أَوْ لِقُرْبَةٍ ، [٣] وَطَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهِّرٍ؛ وَهُوَ (١) مَا اسْتُعْمِلَ لِرَفْعِ حَدَثِ أَوْ لِقُرْبَةٍ ،

كَالْوُ ضُوْءِ (٢) عَلَىٰ الْوُضُوْءِ بِنِيَّتِهِ أَنْ الْعُصُوْءِ بِنِيَّتِهِ أَنْ اللهِ كَالْوُضُوْءِ بِنِيَّتِهِ أَنْ اللهِ المُ

وَيَصِيْرُ (٣) الْمَاءُ مُسْتَعْمَلاً بِمُجَرَّدِ انْفِصَالِلْهِ عَنِ الْجَسَدِ.

(ما لا يصح الوضوء به) وَلاَ يَجُوْزُ بِمَاءِ شَجَر وَثَمَر وَلَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ الرصوء [3] وصلية كالقاطر من الكرم

مِنْ غَيْرِ عَصْرٍ فِي الْأَظْهَرِ (٤)، وَلاَ بِمَاءٍ زَالَ طَبْعُهُ بِالْطَّبْخِ (٥) أَوْ بِغَلَبَةِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ . ' أي لا يُصِح الرضوء وهو الرفة والسيلان بأن صار لحينا أي غلبة غير الماء على الما:

(بم تكون الغلبة ؟) وَالْغَلَبَةُ (٢) فِي مُخَالَطَةِ الْجَامِدَاتِ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ

عَنْ رِقَّتِهِ وَسَيَلاَنِهِ ، وَلاَ يَضُرُ تَغَيُّرُ أَوْصَافِهِ كُلِّهَا كِجَامِدٍ كَزَعْفَرَانٍ وَفَاكِهَةٍ أَوْ مَا فِهِ كُلِّهَا كِجَامِدٍ كَزَعْفَرَانٍ وَفَاكِهَةٍ أَنْ لا يَضَرُلُخُ (أَي لا يَسْعَ حَوَازَ التُوضُوبِهِ)

وَوَرَقِ شَجَرٍ .

وَالْغَلَبَةُ فِي الْمَائِعَاتِ بِظُهُوْرِ وَصْف وَاحِدِ مِنْ مَائِعٍ لَهُ وَصْفَانِ فَقَطُ ؟ تحصل أي نم معالطة المانعات كلون نُقط أو طعم

(١) قوله: (هو) اعلم أن هذا على سبيل منع الخُلُو ؛ فإنه إذا توضأ المُحْدِث ونوى الوضوء يرتفع الحدث ويثاب المتوضىء ، وإذا توضأ غير المحدث ونوى الوضوء ـ مع اختلاف المجلسين ـ وأداء عبادة توضأ لها لايرتفع الحدث ، لأن ارتفاع الحدث فرع ثبوته ، ولكن يثاب المتوضئ للنية ، وإذا توضأ المحدث ولم ينو الوضوء يرتفع الحدث ولا يثاب ، وفي هذه الصورالئلاث يكون الماء مستعملاً ، أما إذا توضأ غير المحدث ولم ينو الوضوء لا يكون الماء مستعملاً لانتفاء الأمرين [عز].

(۲) قوله: (كالوضوء) أطلقه الشيخ وهو مقيد باختلاف المجلس ؛ فإنه إذا اتحد المجلسان يكره الوضوء الثاني ،
 ولا يكون الماء الثاني مستعملاً ، إذ لم يؤدِّ بالأول عبادةً شُرع التطهير لها ، وإلا فلا يكره [عز].

(٣) قوله: (ويصير) أي يصيرالماء مستعملاً وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف ، واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ أنه لا يستعمل إلا إذا استقر. وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا انفصل ولم يستقر فسقط على عضو آخر وجرى عليه من غير أن يأخذه بيده فعلى ما قاله الشيخ لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء ، وعلى قول الطحاوي يصح [ط بتصرف وزيادة ١٤].

(٤) قوله : (في الأظهر) احترز به عما قيل : بأنه يجوز بما يقطر بنفسه ، لأنه ليس لخروجه بلا عصر تأثيرفي نفي القيد ، وصحة نفي الاسم عنه [م ١٤] .

(٥) قوله: (بالطبخ) قيَّدَ به ، لأنه لو تغيَّر وصف الماء بنحو الحِمِّص أو البَاقِلاء بدون طبخ بأن ألقي فيه ليبتلَّ ولم تذهب رقةُ الماء فإنه يحوز التوضَّؤ به [ط ١٥].

(٦) قـوله: (والغلبة) شروع في تفصيل الغلبة فيصورة الضابطة؛ فإن الغلبة مختلفة باختلاف المُخالِط بغير طبخ [عز].

[1] يعني غير مزيل للحدث بخلاف الخبث . [2] هي فعل ما يناب عليه ولا ثواب إلا بالنية . [3] المراد به مطلق النبات .

كَاللَّبَنِ (١) لَهُ اللَّوْنُ وَالْطَعْمُ وَلاَ رَائِحَةً لَهُ ، وَبِظُهُوْرِ وَصْفَيْنِ مِنْ مِائِعٍ لَهُ ثَلاَئَةٌ كَالْخَلِّ (٢). ثَلاَثَةٌ كَالْخَلِّ (٢). أَي العلبة توجد بظهور التح أَي العلبة توجد بظهور التح أَي العلبة توجد بظهور التح أي أو صاف ثلاثة

[٥] وَالْخِالْمِيْسِ فَي مَاءٌ مَشْكُوْكُ (٦) فِي طَهُوْرِيَّتِهِ ، وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ لِللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

حِمَارٌ أَوْ بَغْلٌ . وكانت أمه أنانا لا رمكة لأن العبرة للأم

(١) قوله: (كاللبن) فإن لم يوحد أحاز به الوضوء ، وإن وحد أحدهما لم يجز ؛ كما لوكان المحالط له وصف واحد فظهر وصفه كـ" بعض البطيخ والقرع" فإن ماء هما لا يخالف إلا في الطعم ، وكـ"ماء الورد" فإنه لا يخالف إلا في الريح [م وط ١٥].

(٢) قوله: (كالخل) فإنَّ له لونا وطعما وريحا؛ فأي وصفين منها ظَهَرَا منع صحة الوضوء ، والوَاحِدُ منها لا يضر لقلّته [م بتصرف ١٦].

(٣) قوله : (كالماء) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح ، وإنما اعتبرنا الغلبة بالوزن ههنا لعدم التمييز بالوصف لفقده [م بتصرف ١٦].

(٤) قوله: (وبعكسه) وهو ما لو كان رطلان من الماء المطلق ورطل من الماء المستعمل أو ماء الورد المنقطع الرائحة ، حاز به الوضوء؛ وإن استوى الماء المطلق والمقيد لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية . وقال المشايخ: حكمه حكم المغلوب احتياطاً [م ١٦ و عز].

(٥) قوله: (نجاسة) أطلقها الشيخ وهي مقيدة بغير الأرواث؛ فإن نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه، محله في غير قليل الأرواث إذا وقع في الآبار [ط ١٦ و عز].

(٦) قوله : (ماء مشكوك) كان أبو الطاهر الدباس ينكر هذا القول، ويقول : لا يجوز أن يكون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً ، ولكن معناه : يحتاط فيه ؛ فلا يتوضأ به حالة الاختيار ، وإذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم [ش ٣٤/١] .

فصل (في بيان أحكام السؤر)

وَالْمَاءُ الْقَلِيْلُ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، وَيُسَمِّى سُؤْرًا (١):

كالإبل والبقر والغنم وَ الْثَمَّ إِنِي : نَجِسٌ ، لاَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ ؛ وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ الْكَلْبُ اي سور نحس

أوِ الْخِنْزِيْرُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِم كَالْفَهْدِ وَالذُّنْبِ.

وَالثَّالِيْنِ : مَكْرُوهٌ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ وَجُودٍ (٧) غَيْرِهِ ؛ وَهُوَ سُؤْرُ الْهِرَّةِ (٨) مَعَ وَجُودٍ أَيْرِهِ ؛ وَهُوَ سُؤْرُ الْهِرَّةِ اللهِرَّةِ اللهِرَةِ اللهِرَةِ اللهِرَةِ اللهُلهُ اللهُ اللهُ

(١) قوله : (سؤرا) السؤر بِهَمز عينه ، أما السور ـ بدون الهمزة ـ : البناء المحيط بالبلد ، والجمع " أسوار " ، و جمعُ السؤر: أسْآر ، قالوا : ولا يسمّى سؤراً إلا إذا كان قليلاً ؛ فلا يقال : لنحو النهر المشروب منه سؤر [م وط ملحصا ١٧] .

⁽٢) قوله: (آدمي) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن في فمه نجاسة ، ولا فرق بين الكبير والصغير ، والمسلم والكافر ، والحائض والجُنُب . وإذا تنجس فمه كأن شرب خمراً ، أو أكل أو شرب نجساً ، أو قاء مِلْءَ الفم فشرب الماء من فوره تنجس ؛ وإن كان بعد ما تردد البزاق في فمه مرات ، وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجساً عند أبي حنيفة وأبي يوسف (رحمهما الله تعالى) ، لكنه مكروه لقول محمد (رحمه الله تعالى) بعدم طهارة النجاسة للبزاق عنده [م و ط بتصرف ١٧].

⁽٣) قوله : (أو ما يؤكل) ولا كراهة في سؤر ما يؤكل لحمه إن لم تكن جَلاَّلة تأكل الجَلّة ـ بالفتح ـ ، وهي في الأصل : البعرة ، وقد يكني بها عن العَذِرة فإن كانت جَلاَّلة فالسؤر من القسم الثالث مكروه [م بتصرف ١٧] .

 ⁽٤) قوله: (نجس) في الكلام نوع إحمال ، فاعلم أن سؤر الكلب والخنزير نحس نحاسة غليظة بالاتفاق ، وأما
 سؤر غيرهما فنحاسة غليظة ، وقيل: خفيفة . [عز] .

⁽٥) قوله: (لا يجوز) أي لا يصح التطهير به بحال ، ولا يشربه إلا مضطر كالميتة [م ١٨].

⁽٦) قوله: (استعماله) أطلقه؛ فشمل إذا استعمل في الطهارة أو الشرب أو الطبخ [عز].

⁽٧) قوله: (وجود) احترز به عما إذا لم يجد الماء؛ فلا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده لأنه طاهر [عز].

 ⁽٨) قوله: (الهرة). أطلقها وهي مقيدة بالأهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً بعلّة الطواف، وأما إذا كانت الهرة بريةً فسؤرها نجس لفقد علة الطواف فيها [عز].

^[1] وهو ما لا يكون عشرا في عشر و لا يكون جاريا . [2] سواء كان كلب صيد أو ماشية أو غيرهما .

وَالدَّجَاجَةِ المُخَلاَّةِ (١) وَسِبَاعِ الطَّيْرِ ـ كَالصَّقْرِ وَالشَّاهِيْنِ وَالْحِدَأَةِ ـ وَسَوَاكِنِ

البُيُوْتِ كَالفَأْرَةِ لاَ العَقْرَبِ.

سدم سلم المعدم المعدم

فصل (في التحري في الأواني والثياب)

لَوِ اخْتَلَطَ أَوَانِ (٥) أَكْثَرُهَا طَاهِرٌ تَحَرَّى (٢) لِلتَّوَضُّوءِ وَالشُّرْبِ ، وَإِنْ النَّسَالِ النَّالِ النَّيَا النَّيَابِ (٢) المُخْتَلِطَةِ كَانَ أَكْثَرُهَا لَا يَتَحَرَّى إِلاَّ لِلشُّرْبِ ، وَفِي الثَّيَابِ (٧) المُخْتَلِطَةِ النَّيَابِ (١٦) المُخْتَلِطَةِ النَّيَابِ (١٦) المُخْتَلِطَةِ النَّيَابِ (١٦) المُخْتَلِطَةِ النَّيَابِ (١٦) المُخْتَلِطَةِ النَّا اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللللَّةُ الللللِّهُ اللللللللللللللللَّةُ الللللللللللللللللللللللللل

(۱) قوله : (المخلاة) وهي التي تحول في القاذورات ولم يُعلَم طهارة مِنقارها من نحاسته فكره سؤرها للشك، فإن لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حُبست فلا يصل منقارُها لقَذَر [م ١٨].

(٢) قوله: (مشكوك) قال ابن أمير حاج: هذه التسمية لم تُروَ عن سَلَفنا أصلاً ، وإنما وقعت لكثير من المتأخرين فسماه بعضهم مشكوكا ، وبعضهم مُشكِلا ، ومرادهم بذلك التوقف في كونه يزيل الحدث ؛ فقالوا: يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً ليخرج عن العهدة بيقين ، وليس معناه الجهل بحكم الشرع ، كما فهمه أبو طاهر الدباس فأنكر هذا التعبير ، لأن الحكم فيه معلوم ، وهو ماذكرنا ، والقول بالتوقف في مثل هذا لتعارض الأدلة دليل العلم وغاية الورع [ط ٩ ١].

(٣) قوله : (وتيمم) عطف بالواو المفيدة لمطلق الاحتماع ليفيد التخيير في التقديم [ط ١٩]، والأفضل تقديم الماء ليخرج عن الخلاف، ولمراعاة وجود صورة الماء [ش ٢٥/١]. قال زفر : فلا يجوز البداءة بالتيمم [ز

(٤) قوله: (ثم) أتي بـ "ثُمَّ "ليفيد أن الصلاة بعد فعلهما ، وهو الأفضل ؛ فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر ، لأنه لم يصلّ بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه [ط ٢٠].

(٥) قوله: (أوان) مرفوع بالفاعلية ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وأصله أواني ، يفعل به كجوار [ط ٢٠].

(٦) قوله: (تحرّى) ماض من التحري، وهو: تفريغ الوسع والجهد لتمييز الطاهر عن غيره [ط٠٢].

(٧) قوله : (**وفي الثياب**) أي إذا اختلطت الثياب بعضها نحس و بعضها طاهر ، ولم تتميز فحكمه التحري ، سواء كان أكثر منها نحساً أو طاهراً [عز] .

(٨) قوله: (يتحرّى) لأنه لاخلف للثوب في ستر العورة ، والماء يخلفه التراب [ط ٢٠].

^[1] أي أكثر الأواني المختلطة بالمحاورة .

فصل (في أحكام الآبار وتطهيرها)

(البنر الصغيرة) تُنزَحُ البِئُو (١) الصَّغِيْرَةُ بِوُقُوعِ نَجَاسَةٍ وَإِنْ قَلَّت (٢) مِن غَيْرِ الْأَرْوَاثِ ؛ كَقَطْرَةِ دَم أَوْ خَمْرٍ ، وَبِوُقُوعِ خِنزِيْرٍ وَلَوْ خَرَجَ حَيَّا وَلَا غَيْرِ الْأَرْوَاثِ ؛ كَقَطْرَةِ دَم أَوْ خَمْرٍ ، وَبِوُقُوعِ خِنزِيْرٍ وَلَوْ خَرَجَ حَيًّا وَلَا غَيْرِ الْأَرْوَاثِ ؛ كَقَطْرَةِ دَم أَوْ خَمْرٍ ، وَبِوُقُوعِ خِنزِيْرٍ وَلَوْ خَرَجَ حَيًّا وَلَا غَيْرًا وَلَوْ عَنْرُا .

(البئر الكثيرة المياه) وَمِئَتَا دَلُو (٥) لَوْ لَمْ يُمْكِنْ نَزْحُهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ وَلَهُ وَلَمْ يُمْكِنْ نَزْحُهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ فِيْهَا فَيْهَا دَجَاجَةٌ أَوْ هِرَّةٌ أَوْ نَحُوهُمَا لَزِمَ نَزْحُ (٢٦) أَرْبَعِيْنَ دَلُوا ، وَإِنْ مَاتَتْ فِيْهَا فِيْهَا دَجَاجَةٌ أَوْ هِرَّةٌ أَوْ نَحُوهُمَا لَزِمَ نَزْحُ عِشْرِيْنَ دَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ (٧) طَهَارَةً لِلْبِئْرِ وَالدَّلُو فَا أَوْ نَحُوهَا لَزِمَ نَزْحُ عِشْرِيْنَ دَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ (٧) طَهَارَةً لِلْبِئْرِ وَالدَّلُو وَالدَّلُونَ وَلَا اللَّهُ مُنْ وَلَوْ مَنْ وَلَا اللَّهُ مُنْ وَيَهِ الْمُسْتَقِيقُ .

⁽١) قوله : (البئر) أي ينزح ماؤها ، لأنه من إسناد الفعل إلى البئر ، وإرادة الماء الحالّ بالبئر ، قصداً للمبالغة في إخراج جميع الماء من إطلاق اسم المحل وإرادة الحالّ فيه [م وط٢١].

⁽٢) قوله: (وإن قَلَّتُ) لأن قليل النجاسة ينجس قليل الماء وإن لم يظهر أثره فيه [م ٢١].

⁽٣) قوله: (بموت كلب) قيّد بموت الكلب في البئر، ولم يقل بوقوع الكلب كما قال في الحنزير، لأن الكلب غير نجس العين على الصحيح. وإذا لم يمت وخرج حياً ولم يصل فمه الماء لا ينحس، بخلاف الخنزير لأنه نحس العين [عز].

⁽٤) قوله: (شاق) أطلقها وهي مقيدة بما إذا كانت كبيرة في الحملة ، أما إذا كان ولد الشاة صغيراً حداً كان حكمه حكم الهرّة [ط مع زيادة ٢١].

⁽٥) قوله: (ومئتا دَلُو) أي إذا وحب نزح الجميع، ولم تكن فراغها لكونها مَعيناً نزح مئتا دلو، وهو مروي عن محمد رحمه الله تعالى، أفتى بما شاهد في بغداد، لأن آبارها كثيرة الماء لمحاورة "دجلة" [ز٣٠].

⁽٦) قوله : (نزح) والنزح إنما يعتبر بعد إخراج ما وقع فيها من النجاسة ، فإنّ النزح قبله لا يفيد ، لأنه سبب النجاسة ، إلا إذا تعذر إخراجه كخشبة أو خرقة نجسة تعذر إخراجها أو تغيّبت ، فينزح القدر الواقع ، وتطهر الخشبة والخرقة تبعاً لطهارة البئر [ط مع تصرف ٢٢] .

⁽٧) قوله : (وكان ذلك) لأن نجاسة هذه الأشياء كانت بنجاسة الماء ، فتكون طهارتُها بطهارته نفياً للحرج ؛ كطهارة دَنّ الخمر بتخلُّلها [م ٢٢] .

^[1] أي تنزح وجوباً متتا دلو بالدلو الوسط، وهو ما أكثر استعماله في تلك البئر.

(١) قوله : (البئر) ولا فرق بين آبار الأمصار والفَلَوات في الصحيح . ولا فرق بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية [م ٢٢] .

(٢) قوله: (إلا) اعلم أن الأصل أن البئر لا تنحس بوقوع البعر وغيره إلا أن يكون الواقع كثيراً. واختلفوا في الفاصل بين القليل والكثير ؟ فقيل: الثلاث كثير ، وروي عن أبي حنيفة: أن الكثير ما يستكثره الناظر والقليل ما يستقله ، وعليه الاعتماد ، وقيل: الكثير ما يغطي وحه الماء كلَّه ، وقيل: ما لا يخلو فيه كل دلو عن بعرة [ز بحذف وزيادة ٢٧/١].

(٣) قوله : (فيه) أي في الماء أو المائع ، وهو قيد اتفاقي حتى لو مات خارجه وألقي فيه يكون الحكم كذلك [م وط ٢٣] .

(٤) قوله : (ضفدع) أطلقه وهو مقيد بالبحري ؛ فإن كان الضفدع برياً يفسد الماء إذا كان له دم سائل ، وهو مالا سترة له بين أصابعه [عز] .

(٥) قوله: (حيوان الماء) الحد الفاصل بين المائي والبري: أن المائي ما لا يعيش في غير الماء، و البري ما لا يعيش في غير البر، واحتلف في ما يعيش فيهما ؛ فقال قاضيخان في « شرح الجامع الصغير »: إنه يفسد [ط٢٣].

(٦) قوله: (نجاسة) أراد بها نحاسة متيقنة ؛ فلا ينظر إلى ظاهر اشتمال أبوالها على أفخاذ ها [م مع زيادة ٢٣] .

(٧) قوله : (ولا) أي لا يفسد الماء بوقوع بغل وحمار فيه ، ولا يصير مشكوكاً ، لأن بدن هذه الحيوانات طاهر ، لأنها مخلوقة لنا استعمالاً ، وإنما تصير نحسة بالموت [ط٢٣].

(٨) قوله: (الصحيح) وقيل: يجب نزح كل الماء إلحاقاً لرطوبتها بلعابها [م ٢٣].

(٩) قوله : (أَخَذَ حكمه) أي يكون الماء في حكم اللعاب ؛ فإن كان لعاب الواقع طاهراً فالماء طاهر ، وإن كان نحساً فالماء نحس ، وإن كان اللعاب مكروهاً فالماء مكروه ، وقد علمته في الفصل السابق للأَسْآر [عز].

^[1] البعر: خرء الإبل والغنم، والروث: خرء الفرس والبغل والحمار، والخثي: خرء البقر.

^[2] ولو حنبا أو حائضا أو نفساء انقطع دمها أو كافرا .

(وجود حيوان في البنر) وَوُجُوْدُ حَيَوَانٍ () مَيِّتِ فِيْهَا يُنَجِّسُهَا مِنْ (وجود حيوان في البنر) وَوُجُوْدُ حَيَوَانٍ () مَيِّتِ فِيْهَا يُنَجِّسُهَا مِنْ يَوْمِ () يَوْمِ () كَيْلُهُ وَقُنْ وَقُوْعِهِ . يَوْمٍ () وَلَيْالِيْهَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ وَقُتُ وُقُوْعِهِ . يَوْمٍ () وَلَيْالِيْهَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ وَقُتُ وُقُوْعِهِ .

فصل في الاستنجاء (٣)

يَلْزَمُ (١) الرَّجُلَ (٥) الاسْتِبْرَاءُ (٦) حَتّى يَزُونُ لَ أَثْرُ الْبَوْلِ (٧) وَيَطْمَئِنَ (٨)

قَلْبُهُ ، عَلَىٰ حَسَبِ عَادَتِهِ : إِمَّا بِالْمَشْيِ أَوِ التَّنَحْنُحِ أَوِ الاضْطِجَاعِ أَوْ غَيْرِهِ ،

وَلاَ يَجُوْزُ لَهُ الشُّرُوعُ فِي الوُضُوْءِ حَتَّى يَطْمَئِنَّ بِزَوَالِ رَشْحِ البَوْلِ .

- (۱) قوله: (ووجود حيوان) أي إن وحد حيوان ميت في البئر ولم يعلم وقت موته فيحكم بنحاسة البئر مذ يوم وليلة إن لم ينتفخ ، ومذ ثلاثة أيام ولياليها إن اللفخ ، وهذا عند الإمام احتياطاً . وقيد بالحيوان لأن غيره من النحاسات لا يتأتى فيه التفصيل ولا الخلاف ، بل يحكم بنحاسة البئر من وقت الوجدان فقط . والمراد الحيوان الدموي غير المائي، وقيد بعدم العلم لأنه إن علم أو ظن فلا إشكال ، ويعتبر الحكم من وقته بلا خلاف [عز] . واعلم أن قوله: "ينحسها" يعني به في حق الوضوء حتى يلزمهم إعادة الصلاة إذا توضؤوا منها ، وأما في حق غيره فإنه يحكم بنحاستها في الحال من غير إسناد لأنه من باب وجود النحاسة في الثوب حتى إذا كانوا غسلوا الثياب بمائها لا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح [ز بزياده ٢٠/١] .
- (٢) قوله: (من يوم) فيلزم إعادة صلوات تلك المدة إذا توضؤوا منها وهم محدثون ، أو اغتسلوا من جنابة ، وإن كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لا عن نجاسة فلا إعادة إجماعاً [م ٢٤].
- (٣) قوله: (الاستنجاء) هو قلع النجاسة بنحو الماء ، ومثل القلع التقليل بنحو الحجر ؛ وهو في اللغة : مسح موضع النجو أو غسله يعني مطلقاً ، والنجو ما يخرج من البطن . [م وط ٢٤] .
- (٤) قوله : (يلزم) عبّر باللازم ، لأنه أقوى من الواجب لفوات الصحة بفوته لا بفوت الواجب حتى كان تركه من الكبائر [م وط ٢٤].
- (°) قبوله: (الرجل) ولا تحتاج المرأة إلى الاستبراء المذكور في الرجل لاتساع محلها وقصره، بل تصبر قليلاً ثم تستنجي [موط ٢٤].
- (٦) قوله: (الاستبراء) اعلم أن الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزنوية: من أن الاستنجاء استعمال الحجر أو الماء، والاستبراء نقل الأقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال أثر البول، والاستنقاء هو النقاوة وهو أن يدلك بالأحجار حال الاستجمار، أو بالأصابع حال الاستنجاء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة [ط ٢٤].
 - (٧) قوله: (البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول، وإلا فالغائط كذلك إذ لا فرق [ط ٢٤].
- (٨) قوله : (يطمئن) قال في «المضمرات» : ومتى وقع في قلبه أنه صار طاهرا جاز له أن يستنجي ، لأن كل أحد أعلم بحاله [ط ٢٤].

^[1] الأولى أن يقول: وقت موته بدل وقت وقوعه. [2] هو من أقوى سنة الوضوء. [3] من نقل الأقدام والركض بها وعصر ذكر برفق.

(حكم الاستنجاء) وَالاسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ (١) مِنْ نَجَسٍ (٢) يَخْرُجُ مِنَ الْحَسِ (٢) يَخْرُجُ مِنَ الْحَسَ

السَّبِيلَيْنِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَخْرَجَ ، وَإِنْ تَجَاوَزَ وَكَانَ قَدْرَ الدِّرْهَمِ (٣) للسَّبِيلَيْنِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَخْرَجَ ، وَإِنْ تَجَاوَزَ وَكَانَ قَدْرَ الدِّرْهَمِ السَحرج السَحاوز وَجَبَ (٤) وَإِنْ زَادَ عَلَى الدِّرْهَمِ افْتَرَضَ غَسْلُهُ . وَإِنْ زَادَ عَلَى الدِّرْهَمِ افْتَرَضَ غَسْلُهُ . [1]

وَيَفْتَرِضُ (٥) غَسْلُ مَا فِي الْمَخْرَجِ عِنْدَ الاغْتِسَالِ مِنَ الجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ

وَالنَّفَاسِ وَإِنْ كَانَ مَا فِيْ الْمَخْرَجِ قُلِيْلاً.

وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِحَجَرٍ مُنَقِ (٦) وَنَحْوِهِ ، وَالْغَسْلُ بِالْمَاءِ أَحَبُ (٢) وَنَحْوِهِ ، وَالْغَسْلُ بِالْمَاءِ أَحَبُ (٢) وَيَجُوْنُ وَ الْأَفْضَلُ (٨) الجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ ، فَيَمْسَحُ ثُمَّ يَغْسِلُ . وَيَجُوْنُ الْحَارِجِ الله المعرج المعرب ال

(١) قوله: (سنة) أطلقه؛ فشمل الرحال، و النساء، وما إذا كان في القبل أو الدبر، وقيل: يستحب في القبل [عز].

- (٢) قوله: (من نجس) قيد به ، لأنّ الريح طاهر على الصحيح . وقوله: " يخرج الخ " حري على الغالب إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج ، وخرج به حدث من غير السبيلين كالنوم ، فإن الاستنجاء من هذه الأحداث كلها بدعة كما في (القهستاني) . وقوله: " مالم إلخ " قيد لتسميته استنجاء ولكونه مسنوناً ، لا لأصل الغسل [عز] .
- (٣) قوله : (الدرهم) اختلفت الرواية في الدرهم ؛ فقيل : يعتبر بالوزن ، وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثقال ، وهو عشرون قيراطاً ، والقيراط خمس شعيرات . وقيل : بالمساحة ، وهو قدر عرض الكف ، ووفق أبو جعفر بين الروايتين ؛ فقال : أراد محمد رحمه الله تعالى بذكر العرض تقدير النجاسة المائعة ، وبذكر الوزن تقدير النجاسة المائعة ، وبذكر الوزن تقدير النجاسة المتجسدة ، وهذا هو الصحيح . وقال السرخسي : يعتبر بدرهم زمانه [ز] .
 - (٤) قوله : (وجب) لأنه مِن باب إزالة النجاسة ؛ فلا يكفي مسحه بالحجر . والتقييد بالماء اتفاقي ، وإلا فيصح إزالته بالمائع أيضاً [عز].
 - (٥) قوله: (ويفترض) لأن غَسل سائر الجسد فرض في الغُسل فلو لم يغسل ما في المخرج قليلاً كان أو كثيراً بقي ما عليه النجاسة من غير غسل فلا يصح الغسل ، فإن قلت : هذا ينافي ما اشتهر في ما بينهم من أنَّ الاستنجاء مِن سُنن الغسل؟ قلت : المسنون هو تقديم الاستنجاء لا نفسه [عز].
 - (٦) قـولـه: (منق) بأن لا يكون خشناً كالآجر ولا أملس كالعقيق [م ٢٥] .
 - (٧) قوله: (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها ، وإقامة السنة على الوجه الأكمل ، لأن الحجر مُقلل ،
 والمائع غير الماء مختلف في تطهيره [م ٢٥].
 - (٨) قوله: (الأفضل) أطلقه؛ فأفاد الأفضلية في كل زمان، وقيل: الحمع إنما هو سنة في زماننا، أما في الزمان
 الأول فأدب، لأنهم كانوا يُبْعِرون [موط بزيادة ٢٥].

^[1] لا يسمى إزالة المتحاوز استنجاء فلهذا وجب الإزالة . [2] أي إزالة ما في المخرج بغسله بالماء المطلق .

^[3] أي كل طاهر مزيل بالاضرر غير متقوم والا محترم .

أَنْ يَقْتَصِرَ (١) عَلَى الْمَاءِ أوِ الْحَجَرِ.

وَالسُّنَّةُ إِنْقَاءُ الْمَحَلِّ (٢). وَالْعَدَدُ فِي الْأَحْجَارِ مَنْدُوْبٌ ، لا سُنَّةٌ

مُؤَكَّدَةٌ "، فَيَسْتَنْجِيْ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ نَدْبًا إِنْ حَصَلَ التَّنْظِيْفُ بِمَا دُوْنَهَا.

(كيفية الاستنجاء) وكَيْفِيَّةُ الإسْتِنْجَاءِ: أَنْ يَمْسَحَ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ الْمُحَاءِ الْمُسَحَ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ الرَّحِل

مِنْ جِهَةِ الْمُقَدَّمِ إِلَىٰ خَلْفٍ ، وَبِالثَّانِيُ مِنْ خَلْفٍ إِلَىٰ قُدَّامٌ ، وَبِالثَّالِثِ مِنْ

قُدَّامٍ إِلَىٰ خَلْفِ إِذَا كَانَتِ الْخُصِيْةُ مُدَّلاَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُدَّلاَّةٍ يَبْتَدِئ مِنْ

خَلْفِ إِلَىٰ قُدَّامٍ . وَالْمَرْأَةُ تَبْتَدِئُ مِنْ قُدَّامٍ إِلَىٰ خَلْفٍ خَشْيَةَ تَلْوِيْثِ فَرْجِهَا .

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ أَوَّلاً بِالْمَاءِ ثُمَّ يَدْلُكُ الْمَحَلَّ بِالْمَاءِ بِبَاطِنِ إصْبَعِ أَوْ

إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةً إِنِ (٤) احْتَاجَ . وَيُصَعِّدُ (٥) الرَّجُلُ إصْبَعَهُ الْوُسْطَى عَلَىٰ فِي الابتداء فِي الابتداء فِي ما بين البنصر والسبابة

غُيْرِهَا فِي ابْتِدَاءِ الإسْتِنْجَاءِ ثُمَّ يُصَعِّدُ بِنْصَرَهُ ، وَلاَ يَقْتَصِرُ عَلَىٰ إصبَعِ

وَاحِدَة ، وَالْمَرْأَةُ تُصَعِّدُ بِنْصَرَهَا وَأُوسَطَ أَصَابِعِهَا مَعًا ابْتِدَاءً ، خَشْيَةً

حُصُوْلِ اللَّذَّةِ ،

⁽١) قوله : (يقتصر) والاقتصار على الماء فقط أقرب في الفضل في استعمال الماء والحجر من الاقتصار على الحجر ، فإنه دونهما ولكن تحصل السنة وإن تفاوت الفضل . [عز] .

 ⁽۲) قوله: (إنقاء المحل) لأنه المقصود؛ فلو لم يحصل الإنقاء بثلاث يزاد عليها إحماعاً لكونه هو المقصود،
 ولو حصل الإنقاء بواحد واقتصر عليه جاز كما ذكر [م و ط ٢٦].

⁽٣) قوله : (لا سنة مؤكدة) لِمَا ورد من التخيير لقوله بَيِّئِينَ : « مَن استجمر فليُوتر ، مَن فَعَلَ فقد أحسن ، ومَن لا فَـلا حَرَجَ » ، فإنـه لا يحتمل التأويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه [م و ط ٢٦].

⁽٤) قوله : (إن) وإن لم يحتج فلا ، تحرزاً عن زيادة التلويث ، ولا يزيد على الثلاث لأن الضرورة تندفع بها ، وتنجيس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في « المحيط » [ط٢٦].

 ⁽٥) قوله: (ويصعد) وذلك لينحدر الماء النجس من غير شيوع على حسده ، وهي طريقة لبعض المشايخ.
 والذي عليه عامتهم أنه لا يصعد بل يرفعُها حملة [م وط ٢٧].

وَيُبَالِغُ فِي التَّنْظِيْفِ حَتَّىٰ يَقْطَعُ (١) الرَّائِحَةَ الكَرِيْهَةَ ، وَفِي (٢) إِرْخَاءِ الْمَقْعَدَةِ السَّلَى السَّلَى السَّلَى السَّلَى اللَّهُ يَكُنْ (٣) صَائِمًا ، فَإِذَا فَرَغَ غَسَلَ يَدَهُ ثَانِيًا ، وَنَشَّفَ مَقْعَدَتَهُ قَبْلَ القِيَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ (٣) صَائِمًا ، فَإِذَا فَرَغَ غَسَلَ يَدَهُ ثَانِيًا ، وَنَشَّفَ مَقْعَدَتَهُ قَبْلَ القِيَامِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فصل (في آداب الاستنجاء ومكروهاته)

لاَ يَجُورُ (٤) كَشْفُ (٥) العَوْرَةِ لِلاسْتِنْجَاءِ ؛ وَإِنْ تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ

- (١) قوله: (يقطع) أي عن المحل وعن إصبعه التي استنجى بها ، لأن الرائحة أثر النجاسة فلا طهارة مع بقائها إلا أن يشق ، والناس عنه غافلون . ولم يُقَدَّر بعدد ، لأن الصحيح تفويضه إلى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين أو غلبة الظن . وقيل : يُقَدَّر في حق المُوسوس بسبع أو ثلاث . وقيل : في الإحليل بثلاث ، وفي المقعدة بحمس . وقيل : بتسع . وقيل : بعشر [م وط ٢٧] .
 - (٢) قوله: (وفي) إنما يبالغ في إرخائها ليزيل ما في الشرج بقدر الإمكان [م مع زيادة ٢٧].
 - (٣) قوله : (إن لم يكن) وإن كان صائماً لا يبالغ في إرخاء المقعدة حفظاً للصوم عن الفساد [م بتغير ٢٧].
- (٤) قوله: (لا يجوز) قال الكمال: إنما يستنجي بالماء إذا وحد مكانا يستتر فيه ، ولو كان على شط نهر ليس فيه سترة لو استنجى بالماء قالوا: يفسق ، وكثيرا ما يفعله عوام المصلين في الميضأة فضلاً عن شاطئ النيل
 [ش ٧٧/١] .
- (٥) قوله: (كشف) قال العلامة نوح: المستنجي لا يكشف عورته عند أحد للاستنجاء؛ فإنْ كَشُفها صار فاسقاً لأن كشف العورة حرامٌ، ومرتكب الحرام فاسق سواء كان النجس مجاوزاً للمخرج أو لا ، وسواء زاد على الدرهم أو لا . ومَن فَهِمَ مِن عبارتهم غيرَ هذا فقد سها [ط ٢٧].
- (٦) قوله: (وزاد) قيد بالزيادة ؛ فإن المعتبر في منع الصلاة ما جاوز المخرج من النجاسة ، حتى إذا كان المحاوز عن المخرج عن المخرج قدر الدرهم ومع الذي في المخرج يزيد عليه لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله ، لأن ما على المخرج ساقط العبرة ، ولهذا لا يكره تركه ، ولا يضم إلى ما في حسده من النجاسة فبقيت العبرة للمحاوز فقط . فإن كان أكثر من قدر الدرهم منع وإلا فلا ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (رحمهما الله تعالى) ، وعند محمد (رحمه الله تعالى) يعتبر مع موضع الاستنجاء ، حتى إذا كان المجموع أكثر من قدر الدرهم منع عنده و جب غسله ، وكذا يضم ما في المخرج إلى ما في جسده من النجاسة عنده ؛ فحاصله أنَّ المخرج كالباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه مِن النجاسة أصلاً وعنده كالخارج [ز ١٩٨١].
- (٧) قوله: (لا تصح) لأنه يجب الاستنجاء بالماء إذا جاوزت النجاسة المخرج ، لأن ما على المخرج من النجاسة إنما اكتفى فيه بغير الماء للضرورة ولا ضرورة في المتجاوز فيجب غسله ، وكذا إذا لم يجاوز وكان جنباً يجب الاستنجاء بالماء لوجوب غسل المقعدة لأجل الجنابة ، وكذا الحائض والنفساء لِما ذكرنا [ز ١/٨٧].

[2] وإذا لم يزد إلا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار.

^[1] بخرقة أو بيده اليسري مرة بعد أخرى إن لم تكن خرقة ، هذا لئلا تحذب المقعدة شيئا من الماء .

إِذَا (١) وَجَدَ مَا يُزِيْلُهُ ، وَيَحْتَالُ لِإِزَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ (٢).

بَهِيْمَةٍ ، وَآجُرٌ وَخَزَفٍ وَفَحْمٍ وَزُجَاجٍ وَجِصٌ ، وَشَيْءٍ مُحْتَرَمٍ كَخِرْقَةِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

(آداب قضاء الحاجة) وَيَدْخُلُ الخَلاَءَ بِرِجْلِهِ اليُسْرِي ، ويَسْتَعِيْذُ الخَلاَءَ بِرِجْلِهِ اليُسْرِي ، ويَسْتَعِيْذُ الْهِ النفوط المُوالِينَ المُوالِينَ النفوط المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ النفوط المُوالِينَ النفوط المُوالِينَ المُؤْلِقِينَ المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَّ المُوالِينَّ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَّ المُوالِينَّ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَ المُوالِينَا المُوالِينَ المُوالِينِ المُوالِينَ المُوالِينِينَ المُوالِينَ المُوا

بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ قَبْلَ دُخُولِهِ (٤)، وَيَجْلِسُ (٥) مُعْتَمِدًا عَلَى يَسَارِهِ،

وَلاَ يَتَكَلَّمُ إِلاَّ لِضَرُوْرَةٍ.

وَ يُكْرَهُ (٦) تَحْرِيْمًا: اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ ، وَاسْتِدْبَارُهَا وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ ، وَاسْتِدْبَارُهَا وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ ، وَاسْتِدْبَارُهَا وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ ،

وَاسْتِقْبَالُ عَيْنِ الشَّمْسِ وَ القَّمَرِ ، وَمَهَبِّ الرِّيْحِ . السَّمْسِ وَ القَّمَرِ ، وَمَهَبِّ الرِّيْحِ . الماله الما

- (١) قوله : (إذا) أي عدم صحة الصلاة مشروط بشرطين ، الأول : وجود مزيل النجاسة المتجاوز على قدر الدرهم ، والثاني : إمكان إزالته مِن غير كشف العورة عند أحد . أما الأول ؛ فلأنه عند عدم وجود المزيل تصح صلاته مع النجس ، ولا يعيد الصلاة التي صلاها مع النجس بعد ما وجد الماء لعدم القدرة على المزيل . وأما الثاني ؛ فلأن كشف العورة حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة إذا لم يمكن إزالتها من غير كشف [عز] .
- (٢) قوله: (من يواه) أطلقه وهو مقيد بمن يحرم عليه جماعُه ولو أَمَته المُجوسية والتي زَوَّجَها للغير ، لأنه لمَّا حرم عليه وطؤهما حرم عليه نظره إلى عورتهما وكذا نظرهما إليه ، إذ متى حرم الوطء حرمت الدواعي إلا ما استثنى كامرأته الحائض والنفساء [ط بتصرف ٢٨].
 - (٣) قوله: (إلا) أي لا يستنجي إلا بعذر في اليساركالشلل وغيره ، ولو استنجى بهذه الأشياء جاز [عيني] .
- (٤) قوله : (قبل دخوله) أطلقه وهو مقيد بماإذا كان المكان معداً لذلك ، وإن كان غير معدّ له كالصحراء فيستعيذ عند أوان الشروع كتشمير الثياب مثلاً قبل كشف العورة ، وإن نسي ذلك أتى به في نفسه لا بلسانه [عز] .
 - (٥) قوله: (ويجلس) لأنه أسهل لخروج الخارج، ويوسع فيما بين رحليه [م ٢٩].
- (٦) قِوله: (ويكره) ويستثنى مِن المنع ما لوكانت الريح تهبّ عَن يمينِ القبلةِ أو شمّالِها فإنّ الاستقبال والاستدبار لا يكرهان للضرورة ، وإذا اضطر إلى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار ، لأن الاستقبال أقبح فتركه أدلّ على التعظيم . أفاده القسطلاني [ط بحذف ٢٩] .
- (٧) قوله: (عين) قيَّد بالعين إشارة إلى أنه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما بمرأى منه لا يكره ،
 بخلاف القبلة ، وذكره الاستقبال يفيد أنه لا يكره استدبارهما [ط بحذف ٢٩].

^[1] لإيذائه وعدم إنقائه .

وَيُكُرَهُ أَنْ يَبُوْلَ أَوْ يَتَغَوَّطَ فِي الْمَاءِ وَالظِّلِ (١) وَالْجُحْرِ وَالطَّرِيْقِ (٢) وَيُكْرَهُ أَنْ يَبُوْلَ أَوْ يَتَغَوَّطَ فِي الْمَاءِ وَالظِّلِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَذْرٍ .

وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ ، وَالبَوْلُ قَائِمًا إِلا مِنْ عُذْرٍ .

وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ ، وَالبَوْلُ قَائِمًا إِلا مِنْ عُذْرٍ .

وَيَحْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ بِرِجْلِهِ اليُمْنَىٰ ، ثُمَّ يَقُولُ : ((اَلْحَمْدُ لِلّهِ الّذِي وَيَخُرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ بِرِجْلِهِ اليُمْنَىٰ ، ثُمَّ يَقُولُ : ((اَلْحَمْدُ لِلّهِ اللّذِي اللهِ اللّذِي اللهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

فصل في (أحكام) الوضوء^(٣)

(أركان الوضوء) أَرْكَانُ الوُضُوْءِ أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ فَرَائِضُهُ (٤):

الْأَوْلُ : غَسْلُ الوَجْهِ ، وَحَدُّهُ طُولًا مِنْ مَبْدَا اللهِ الْجَبْهَةِ إِلَىٰ أَسْفَلِ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَرْضًا مَا بَيْنَ شَحْمَتَي الْأَذُنَيْن .

وَ اللَّمَ إِنِّي : غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ .

وَ الثَّالِنِينَ : غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ .

وَ الْهَرَانِغِ : مَسْحُ (^{٧)} رُبْع رَأْسِهِ ^{. °}

- (١) قوله: (والظل) أي يكره أن يبول أو يتغوّط في الظل، أراد به الظل الذي يحلس فيه الناس. والكراهة مقيدة بما إذا كان موضع الظل مباحاً ؛ وأما إذا كان مملوكاً فيحرم فيه قضاء الحاحة بغير إذن مالكه ، وإنما أردنا بالظل الذي يحلس فيه الناس ، لأنه لا كراهة فيما لا حاجة إليه [عز].
 - (٢) قوله: (والطريق) وأفاد بإطلاقه أن البول في الطريق مكروه مطلقاً ولو كان في ناحية منها [عز].
 - (٣) قوله: (الوضوء) قدم على الغسل، لأن الله تعالى قدّمه عليه، ولأنه جزء منه، ولكثرة الاحتياج إليه [م وط ٣١].
- (٤) قوله: (فرائضه) الفرض قسمان: [١] قطعي ؛ وهو ما ثبت بدليل قطعي موجب للعلم البديهي ويكفر جاحده [٢] وظني ؛ وهو ما ثبت بدليل قطعي لكن فيه شبهة ، ويسمى عملياً وهو ما يفوت الجواز بفوته ، وحكمه كالأول غير أنه لا يكفر حاحده ؛ فإن نظر فيه إلى أصل الغسل والمسح كان مِن الأول وإن نظر إلى التقدير كان مِن الثاني [ط ٣١].
- (٥) قوله: (غسل) الغُسل: إسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر، وأقله قطرتان في الأصح، ولا تكفي الإسالة بدون التقاطر [م ٣٢].
- (٦) قوله: (مبدأً) أي سواء كان به شعر أم لا ، وأشار به إلى أن الأغم والأصلع والأقرع والأنزع فرض غسل الوجه منهم ما ذكر [م وط ٣٢].
- (٧) قوله: (مسح) المسح لغة : إمرار اليد على الشيء، وشرعاً: إصابة اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل عضو،
 لا مسحه، ولا ببلل أُخِذ من عضو، وإن أصابه ماء أو مطر قدر المفروض أجزأه [م ٣٣].

^[1] بإبقاء خاصية الغذاء. [2] هما العظمان المرتفعان في جانبي القدم.

(شروط صحة الوضوء) وَشَرْطُ صِحَّتِهِ (٦) ثَلاَثَةٌ : [١] عُمُومُ (٧)

البَشَرَةِ () بِالْمَاءِ الطَّهُوْرِ ، [٢] وَانْقِطَاعُ () مَا يُنَافِيْهِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ وَحَدَث ، البَشَرَةِ () بِالْمَاءِ الطَّهُوْرِ ، [٢] وَانْقِطَاعُ () مَا يُنَافِيْهِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ وَحَدَث ،

(١) قوله : (سببه) السبب : ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه ، فخرج به العلة كالعَقْد فإنه علة مؤثرة في حِلّ النكاح . [م وط ٣٤] .

(٢) قوله: (شرط) الشرط: ما يلزم مِن عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم [ط ٣٤].

- (٣) قوله: (وقدرة) أي قدرة المكلف على استعمال الماء الطهور الكافي لجميع الأعضاء مرة مرة شرط لوجوب الوضوء؛ فإن قدر غير المكلف أو قدر المكلف على الماء ولكن لم يقدر على استعماله بأن كان الماء في ملكه . ولكنه مريض ، أو قدر المكلف على استعمال الماء ولكن الماء غير طهور أو قدر المكلف على استعمال الماء الطهور ولكنه لا يكفي لجميع أعضائه مرة مرة ، لا يجب عليه الوضوء ، وينبغي أن يقيد الماء بكونه غير محتاج إليه للعطش مشغول بحاجته ، والمشغول بالحاجة كالمعدوم [عز].
- (٤) قوله: (وضيق) فإن الوضوء لا يجب وجوباً مضيقاً ما دام الوقت موسّعاً ؛ وإذا ضاق الوقت يجب الوضوء
 وجوباً مضيقاً . واعلم أن شروط وجوب الوضوء ثمانية ، وقد اختضرت هذه الشروط في واحد : هو قدرة
 المكلف بالطهارة عليها بالماء [عز].
- (٥) قوله: (الوقت) اعلم أن الوضوء لا يجب وجوباً مضيقاً بمحرد دخول وقت الصلاة ما لم يضق وقتها فحينئذ
 يجب الوضوء، فهذا الشرط للوجوب المضيق [عز].
- (٦) قوله: (وشرط صحته) في «حاشية الأشباه» للحموي: شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل [ط ٣٤].
- (٧) قوله: (عموم) حتى لو بقي مقدار مغرز إبرة لم يصبه الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء [م ٣٤].
 - (٨) قوله : (البشوة) فلو بقي من البشرة شيء ولو كان شعراً أو شعرتين لا يصح الوضوء [عز].
- (٩) قوله: (وانقطاع) أي ما لم ينقطع ما ينافي الوضوء لا يصح الوضوء؛ فلو توضأت الحائض أو النفساء قَبل انقطاع حيضها أو نفاسها لا يعتد بالوضوء. أطلقه وهومقيد بما إذا انقطع على تمام العادة ، وكذا انقطاع حدث مقيد بحال التوضؤ لأنه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء [عز].

^[1] لعدم تكليف الصغير . [2] لحميع الأعضاء مرة مرة . [3] وهو شرط للوجوب المضيق .

^[4] وترجع هذه الثلاثة لواحد هو عموم المطهر شرعا البَشرة . [5] أي انقطاع حدث حال التوضو .

[٣] وَزُوَالُ (١) مَا يَمْنَعُ وُصُولَ الْمَاءِ إِلَىٰ الْجَسَدِ كَشَمَع (٢) وَشَحْم .

فصل (في تمام أحكام الوضوء)

يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ (٣) اللَّحْيَةِ الكَثَّةِ ، فِي أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ . وَيَجِبُ الْكَثَّةِ ، فِي أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ . وَيَجِبُ الْهَامِنِ لَعْنَامِ الْعَلَيْقِ الْمَاعِ إِلْى اللَّمْ اللَّهِ الْمَاعِ إِلَىٰ اللَّمْ اللَّمْ اللَّهُ الْمَاعِ إِلَىٰ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ الْمَاعِ إِلَىٰ اللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللِمُ اللْمُلْمُ اللَ

وَلاَ يَجِبُ إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَىٰ الْمُسْتَرْسَلِ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ دَائِرَةِ الوَجْهِ ،

⁽١) قوله : (وزوال) أي وزوال المانع عن وصول الماثع إلى الحسد شرط لصحة الوضوء ؛ قلو غسل المتوضئ رحليه وبهما شمع بشقوقهما لا يصح وضوءه ما لم يزله . وهذا على حرم الشمع لا على أثره [عز].

⁽٢) قوله : (كشمع) قيّد به لأن بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل [م٣٤].

⁽٣) قوله: (ظاهر) قيّد به إشارة إلى أنه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة العليا من منابت الشعر [ط بحذف ٣٤].

⁽٤) قوله: (الدرن) أي وسخ الأظفار سواء للقروي والمصري في الأصح، فيصح الغسل مع و حوده [م ٣٤].

⁽٥) قوله: (ولو ضرّه) وإن ضرّه إمرارالماء على الدواء مسح عليه ، وإن ضرّه أيضاً تركه ، و إن كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحار [ط ٣٥].

⁽٦) قوله : (جاز) اعلم أن محل حواز إمرار الماء على الدواء إذا لم يزدعلى رأس الشقاق ؛ فإن زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في « الدر »عن « المحتبى » لكن ينبغي أن يقيد بعدم الضرر [ط بحذف ٣٥] .

⁽٧) قوله: (ولا يعاد) أي إذا اغتسل ولو من جنابة ، أو توضأً ولوبعد حدث موجب للوضوء ، ثم حلق الشعر أو اغتسل، ثم قص ظفره وشاربه لا يعاد الغسل، لأن الفرض سقط والساقط لا يعود ، ولكنه يستحب الغسل [عز].

^[1] أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا ، نعم سن مسحه . [2] أي في المحل المفروض غسله .

وَلاَ الغَسْلُ بِقُصِّ ظُفُرِهِ وَشَارِبِهِ . أي لا يعاد للمَ العدن بعد النطع

فصل (في سنن الوضوء)

يُسَنُّ فِي الوُضُوْءِ ثَمَانِيَةً عَشَرَ شَيْئًا: [١] غَسْلُ اليَدَيْن (٢) إِلَىٰ السَّرَ الله المسلم الم

(١) قوله : (يسن) السنة : لغة : الطريقة ولو سيئة ، واصطلاحاً : طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل مِن غير لزوم (خرج به الفرض) ، ولا إنكار (خرج به الواجب) على تاركها ، وليست خصوصية (خرج به ما هو من خصائصه ﷺ كصوم الوصال) [عز].

(٢) قوله: (غسل) أطلقه ؛ فشمل ما إذا استيقظ مِن نوم أو لا ، ولكنه آكد في الذي استيقظ [عز].

(٣) قوله : (الرسغين) تثنية (رُسْغ » بضم الراء و سكون السين المهملة وبالغين المعجمة : المفصل الذي بين الساعد والكف ، وبين الساق والقدم [م بزيادة ٣٦] .

(٤) قوله: (والتسمية) المنقول عن السلف وقيل: عن النبي يَتَكِيلَةُ في لفظها «بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام» وقيل: الأفضل «بسم الله الرحمن الرحيم» لعموم «كل أمر ذي بال» الحديث [م ٣٧].

(٥) قوله : (ابتداءً) حتى لو نسيها فتذكرها في خلاله وسمّى لا تحصل له السنة ، بخلاف الأكل ، لأن الوضوء عمل واحد ، وكل لقمة فعل مستأنف لقوله عَلَيْنُ : ((من توضأ وذكر اسم الله فإنه يطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر إلا موضع الوضوء » [م ٣٧].

(٦) قوله : (والسواك) بكسر السين إسم للاستياك ، وللعود أيضاً ، والمراد الأوّل . ووقته المسنون في ابتدائه، قال الزيلعي في «شرح الكنز» : والصحيح أنهما مستحبان يعني السواك والتسمية لأنهما ليسا مِن خصائص الوضوء [م ٣٧ وعز] .

(٧) قوله : (ولو) أي ولو كان الاستياك بالإصبع عند فقد السواك أو فقد أسنانه أو ضرر بفمه. أفاد بقوله : "عند فقده " أنه لا يسن السواك بالإصبع عند وجود السواك كما في « الكافي » . [عز] .

(٨) قوله : (والمضمضة) هي لغة : التحريك ، واصطلاحاً : استيعاب الماء جميع الفم . والإدارة والمج ليسا بشرط ؛ فلو شرِب الماء عبًا أحزأه ، ولو مصًا لا ، كما في « الفتح » لكن الأفضل أن يمجّه ، لأنه ماء مستعمل كما في « السراج » [موط ٣٨].

(٩) قوله: (والاستنشاق) هو لغة : مِن النَّشَق (محرك مِن باب تَعِبَ) حذب الماء ونحوه بريح الأنف إليه ، واصطلاحاً: إيصال الماء إلى المارن وهو مَالاَن مِن الأنف. أفاد أن الحذب بريح الأنف ليس شرطاً فيه شرعاً [م وط ٣٨] .

بِثَلاَثِ غَرَفَاتٍ ، [7] وَالْمُبَالَغَةُ () فِي الْمَضْمَضَةِ وَالاَسْتِنْشَاقِلِغَيْرِ الصَّائِمِ ()، [٧] و تَخْلِيْلُ اللَّحْيَةِ الكَثَّةِ بِكَفِّ مَاءٍ مِنْ أَسْفَلِهَا ، [٨] و تَخْلِيْلُ الأَصَابِع ()، [٧] و تَخْلِيْلُ الأَصابِع ()، [٩] و تَخْلِيْلُ اللَّصَابِع (اللَّهُ عَلَيْتُ () الغَسْلِ ، [١٠] و اَسْتِيْعَابُ () الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ مَرَّةً ، [١١] و مَسْحُ (٩) و مَسْحُ (٧) و اَسْتِيْعَابُ (١١) الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ مَرَّةً ، [١١] و مَسْحُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

 ⁽١) قوله: (المبالغة) قال الإمام خواهرزاده: هي في المضمضة الغرغرة _وهي تَردُّدُ الماء في الحلق_، وفي.
 الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه إلى ما اشتد مِن أنفه اهـ قال في « البحر »: وهو الأولى [ط ٣٩].

⁽٢) قوله : (لغير الصائم) قيّد به ، فإن الصائم لا يبالغ في المضمضة ولا في الاستنشاق حشية إفساد الصوم ، ولوكان الصوم صوم نفل [عز].

⁽٣) قوله : (تخليل) هو تفريق الشعر مِن جهة الأسفل إلى فوق ، ويكون بعد غَسل الوجه ثلاثاً بكف ماء ؛ فقوله : " بكف " متعلق بيكون المقدر [م وط بتصرف ٣٩] .

⁽٤) قوله : (الأصابع) وكيفيته في اليدين : إدخال بعضها في بعض ، وفي الرِجلين بإصبع مِن يده ، ويكفي عنه إدخالها في الماء الجاري ونحوه [م ٣٩] .

⁽٥) قوله : (وتثليث) وفي « البحر » : السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات . والمرة الأولى فرض ، والثنتان بعدها سنتان مؤكدتان على الصحيح [ط ٣٩].

⁽٦) قوله: (واستيعاب) وكيفيته: أن يضع مِن كل واحدة مِنَ اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه ، ولا يضع الإبهام والمسبحة ، ويحافي كفيه ، ويمدهما إلى القفا ، ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ، ويمدهما إلى المقدم ، ثم يمسح ظاهر أذنيه بإبهاميه ، وباطنهما بمسبحيه كذا في «المستصفى» [عناية] .

⁽٧) قوله : (ومسح الأذنين) بأن يمسح ظاهرهما بالإبهامين ، وداخلهما بالسبابتين ، وهو المختاركما في «المعراج» ويدخل الخنصرين في حجريهما ، ويحركهما كما في «البحر» عن الحلواني [ط ٤٠].

⁽٨) قوله : (والولاء) هو بكسر الواو المتابعةُ بغَسل الأعضاء قبل حفاف السابق مع الاعتدال حسداً وزماناً ومكاناً ؛ فلوكان بدنه يتشرب الماء أو كان الهواء شديداً أو كان المكان خاراً يبحفّف الماء سريعاً فلا يعد تاركاً له ، ولو كان طرياً لا يحفّفه إلا في مدة مستطيلة وتأتى في الوضوء لا يكون آتياً بسنة الولاء [م وط ٤٠].

⁽٩) قوله: (والنية) هي لغة : عزم القلب على الفعل ، واصطلاحاً : توجه القلب لإيجاد الفعل جزماً ، ووقتُها : بعد الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة ، وكيفيتُها : أن ينوي رفع الحدث أو إقامة الصلاة أو ينوي الوضوء أو امتثال الأمر ، ومحلُّها : القلب ؛ فإن نطق بها ليجمع بَين فعل القلب واللسان استحبه المشايخ [م٠٤] .

⁽١٠) قوله: (في كتابه) فيه أن الآية خالية عن الدلالة على ذلك ، وإنما جاء التنصيص مِن فعله عليه الصلاة والسلام [ط ٤١].

فصل (في آداب الوضوء)

مِنْ آدَابِ (١) الوُضُوءِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَيْئًا: [١] الجُلُوسُ فِي مَكَانٍ مُرْتَفِع ، لَى المحربل وبدعلها [٢] واسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ ، [٣] وَعَدَمُ الاسْتِعَانَةِ (٥) بِغَيْرِهِ ، [٤] وَعَدَمُ التَّكُلُمِ النَّاسِ ، [٥] وَالجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ القَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ ، [٦-٧] وَالدُّعَاءُ بِكَلاَمِ النَّاسِ ، [٥] وَالجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ القَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ ، [٦-٧] وَالدُّعَاءُ بِكَلاَمِ النَّاسِ ، [٥] وَالجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ القَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ ، [٦-٧] وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْتُورِ (٦) ، وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ (٧) كُلِّ عُضْوٍ،

⁽١) قوله : (البداءة) هي بتثليث الباء والمد والهمزة وتبدل ياء .ذكر في « المغرب » أن البداية بالياء عامية والصواب بداء ة [عناية] . والميامن : جمعُ مَيْمَنَةٍ خلاف الميسرة ، في اليدين والرِّحلين وهما عضوان مغسولان ، فخرج العضو الواحد كالوجه ؛ فلا يطلب فيه التيامن . والعضوان الممسوحان كالأذنين والخفين فالسنة مسحهما معاً لكونه أسهل [م وط ٤١] .

⁽٢) قوله: (لا) أي لا يسنُّ مسح الحلقوم بل هو بدعة [م ٤١] .

⁽٣) قوله : (الأخيرة) أي التي أولها البداءة بالميامن . [م ٤١] .

⁽٤) قوله: (آداب) هي جمع أدّب ، وعرف بأنه وضع الأشياء موضعها ، وقيل: الخصلة الحميدة ، وقيل: الورع ، وفي « شرح الهداية »: هو ما فعله النبي ﷺ مرة أومرَّتين ولم يواظب عليه ، وحكمه: الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه . وأما السنة (المؤكدة): فهي التي واظب عليها النبي ﷺ مع الترك بلا عذر مرة أو مرَّتين ، وحكمها: الثواب وفي تركها العتاب لا العقاب [م ٤١].

⁽٥) قوله: (عدم الاستعانة) قال الكرماني: لا كراهة في الصب، ولا يقال خلاف الأولَى، وساق عدة أحاديث دالة على أن النبي ﷺ فعله، وضعف ما يدلّ على الكراهة، ومِمَّن كَان يستعين على وضوئه بغيره عثمان شهد وفعله ناس مِن كِبار التابعين كما في « العيني » على « البخاري » [ط ٢٤].

⁽٦) قوله: (بالمأثور) أي المنقول عن النبي ﷺ والصحابةِ والتابعين [م ٢ ٤] .

⁽٧) قوله: (عند) أي الدعاء عند كل عضو ومسحه وكذا التسمية ؛ فقوله: "عند "متعلق بكل مِن الدعاء المأثور والتسمية ؛ فيقول ناوياً عند المضمضة: « بسم الله ، اللهم أعنى على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك » . وعند الاستنشاق: « بسم الله ، اللهم أرحني رائحة الحنة ، ولا تُرحني رائحة النار » . وعند غسل الوجه « بسم الله ، اللهم بَيْض وجهي يوم تبيض وجوه وتشور وجوه » . وعند غسل (يده) اليمنى: ٥٠

^[1] حفظا للثياب عن الماء المستعمل.

(اَللَّهُمُّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِيْنَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِيْنَ) . أَللَّهُمُّ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِيْنَ) . أَي المستنزمين عن الفواحث أي المستنزمين عن الفواحث

(بسم الله ، اللهم أعطني كتابي بيميني و حَاسِبْنِي حِساباً يسيراً » . وعند غسل (يده) اليسرى : « بسم الله ، اللهم اظلني تحت اللهم لا تُعطني كتابي بشمالي ، ولا مِن وراء ظهري » . وعند مسح راسه : « بسم الله ، اللهم اظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظل عرشك » . وعند مسح اذنيه : « بسم الله ، اللهم اجعلني مِن الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » ، وعند مسح عنقه : « بسم الله ، اللهم أعتق رقبتي مِن النار » ، وعند غسل رجله اليمنى : « بسم الله ، اللهم أبّت قدمي على الصراط يوم تزلُّ الأقدام » . وعند غسل (رجله) اليسرى : « بسم الله ، اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعيي مشكوراً وتحارتي لن تبور » [م وط ٢٤] .

(١) قوله : (خنصره) أي أنملة خنصره ، وهو بكسر الخاء والصاد ، وقال الفارسي : الفصيح فتح الصاد . قال في « المحيط » : ويدخل خنصره في صماخ أذنيه ويحركها ، وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى [ط ٢٢] .

(٢) قوله: (الواسع) قيّد به ، فإن الضيّق إن علم وصول الماء تحته استحب تحريكه وإلا افترض [عز].

(٣) قوله: (لغير المعذور) قيد به ، فإن وضوء المعذور ينتقض بحروج الوقت عندنا ، وبدخوله عند زفر رحمه الله تعالى ، وبهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ؛ فإذا توضأ المعذور في زمن قبل الوقت فلا يحلو إما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أولا ؛ فإن كان بينهما وقت مهمل وتوضأ فيه للوقت الثاني حاز ذلك عندهما ، وقال أبو يوسف وزفر: لا يحوز ، فتندب له إعادة الوضوء في الوقت حروجاً مِن الحلاف ؛ وإن لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني لا يحوز إحماعاً فتحب إعادة الوضوء ، وحينئذ فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت. قال سيد: وهذه إحدى المسائل الثلاث التي النفل فيها أفضل من الفرض ، الثانية: إبراء المعسر أفضل مِن إنظاره ، الثالثة: البدء بالسلام أفضل مِن رده [م وط بتصرف ٢٤].

(٤) قوله: (يشرب) قالوا: ويقول عند شربه: « اللهم اشفني بشفائك، وداوني بدوائك، واعصمني مِن الوهن والأمراض والأوجاع» [ط ٤٣].

(٥) قوله: (اللهم) زاد في « فتح القدير »: « سبحانك اللّهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللّهم اجعلني إلخ » [عز].

فصل (في مكروهات الوضوء)

وَيُكُرَهُ (١) لِلْمُتَوَضِّىءِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: [١] الإِسْرَافُ (٢) فِي الْمَاءِ ، لَسَ للحصر بل للتقريب للبندي للسلامين (٣) وَضَرْبُ الوَجُهِ (٤) بِهِ ، [٤] وَالتَّكُلُمُ بِكَلاَمِ النَّاسِ (٥)، موالتقليل موالكرو، تنزيها (٦] وَالاَسْتِعَانَةُ بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، [٦] وَتَثْلِيْتُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيْدٍ .

فصل (في أقسام الوضوء)

الوُضُوْءُ عَلَى ثَلاَثَةِ (٦) أَقْسَام :

المُحْدِثِ لِلصَّلاَةِ وَلَوْ كَانَتْ نَفْلاً ، وَلَمَحْدَةِ النَّلاَوَةِ ، وَلِمَسَّ القُرْآنِ وَلَوْ آيَـةً . وَلِمَسَّ القُرْآنِ وَلَوْ آيَـةً . وَلِمَسَّ القُرْآنِ وَلَوْ آيَـةً .

- (۱) قوله: (ويكره) المكروه عند الفقهاء نوعان: [۱] مكروه تحتيماً ؛ وهو المحمل عند إطلاقهم الكراهة، وهو ماتركه واحب، ويثبت بما يثبت به الواحب كما في «الفتح». [٢] ومكروه تنزيهاً ؛ وهو ما تركه أولى مِن فعله، وكثيراً ما يطلقونه فلا بد مِن النظر في الدليل ؛ فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم ما لم يوجد صارف عنه إلى التنزيه، وإن لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً للترك الغير الحازم فهي تنزيهية، قاله صاحب «البحر» [ط٤٤].
- (٢) قوله : (الإسراف) هو العمل فوق الحاجة الشرعية ، وفي « فتاوى الحجّة » : يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون ، والقدر المعهود اهـ ، وفي « الدر » : ويكره الإسراف فيه تحريماً ولو بماء النهر أو المملوك له ؛ أما الموقوف على من يتطهر به ـ ومنه ماء المدارس ـ فحرام [ط ٤٤].
- (٣) قوله : (والتقتير) أي بجعل الغسل مثل المسح فيه بأن يقرب الغسل إلى حد الدهن ، لكن لا بد مِن أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غسلاً وإلا فَلا يصح الوضوء أصلاً . والتقتير : هوعدم بلوغ الحد المسنون ؛ فلو اقتصر على ما دون الثلاث قيل : يأثم ، وقيل : لا ، وقيل : يأثم بالاعتياد [ط بتقديم وتاخير ٥٥] .
- (تنبيه): واعلم أنه نقل غير واحد الإجماع على عدم التقدير في ماء الوضوء والغسل، بل هو بقدر الكفاية لإختلاف طباع الناس [ط ٥٥].
 - (٤) قوله : (ضرب) . ويرسل الماء على الوجه مِن أعلى الحبهة برفق ثم يدلكه به [ط ٥٥] .
- (٥) قوله: (بكلام الناس) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن له حاجة تفوته بتركه ؛ فإن كانت له حاجة تفوته
 بترك التكلم في الوضوء ، فلا [عز] .
- (٦) قوله: (ثلاثة) العدد لا يفيد الحصر؛ فلا ينافي أنه قد يكون مكروهاً كا لوضوء على الوضوء قبل تبدُّل المحلس الأوّلِ أو أدائِه عِبادةً لا تصح بدونه، وقد يكون حراماً كما إذا كان مِن ماء الوقف والمدارس [ط٥٥].
- (٧) قوله : (فرض) المراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي ؛ فالمراد الوضوء من حيث هو بقطع النظر عن أجزائه .
 وأما المحدود والمقدار فهو ما يفوت الجواز بفوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس [موط ٥٥] .

وَ النَّا إِنِي : وَاجِبٌ لِلطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ . فَالنَّا إِنِي : وَاجِبٌ لِلطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ .

وَ اللَّالِينِ : مَنْدُوْبٌ لِلنُّوْمِ عَلَىٰ طَهَارَةٍ (١)، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْهُ ،

وَلِلْمُدَاوَمَةِ (٢) عَلَيْهِ ، وَلِلْوُضُوْءِ عَلَى الوُضُوْءِ ، وَبَعْدَ غِيْبَةٍ ا

وَكُلِّ خَطِيْنَةِ ، وَإِنْشَادِ شِعْرٍ ، وَقَهْقَهَةِ خَارِجَ الصَّلاَةِ ، وَغُسْلِ مَيْتٍ وَحَمْلِهِ ،

وَلِوَقْتِ كُلِّ صَلاَةٍ ، وَقَبْلَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَلِلْجُنُبِ عِنْدَ (٥) أَكُلِ وَشُرْبٍ

وَنَوْمٍ وَوَطْءٍ، وَلِغَضَبٍ، وَقُرْآنٍ، وَحَدِيْثٍ وَرِوَايَتِهِ، وَدِرَاسَةِ عِلْمٍ، وَأَذَانٍ، للكِرِنَّ على طهارة نَيْ الجملة. لانه يطننه. أي لِفرَاءته

وَإِقَامَةٍ ، وَخُطْبَةٍ ، وَزِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَوُقُوْفٍ بِعَرَفَةً ،

(١) قوله : (على طهارة) ظاهرُه أنه لا يأتي بذلك المندوب إلا إذا أخذه النوم وهو متطهر ؛ فلوتطهر ثم اضطجع وأحدث فنام لا يكون آتياً به 7 ط ٤٦].

(٢) قوله : (وللمداومة) أطلقه وهو مقيد بما إذا تبدّل مجلسه أوأدّى بالأوّل عبادة مقصودة مِن مشروعية الوضوء ، وأما إذا لم يوجد أحدٌ منهما فالوضوء على الوضوء إسراف . وقيّد " بالوضوء " لأن الغسل على الغسل، والتيمم على التيمم يكون عبثاً [م وط بتصرف ٤٦].

(٣) قوله : (وبعدَ غِيبَةٍ) الغيبة : أن تذكر أحاك بما يكره . ولا تسمّى غيبة إلا إذا كان صادقاً فيها ، وأما إذا كانت كذباً فبهتانٌ . قال الخازن : وهو أشد مِن الغيبة ، وكما تكون بالقول تكون بغيره مِن كل ما يفهم منه المقصود، وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها [م وط بتصرف ٢٦].

(٤) قوله : (نميمة) أي السعاية بنقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد [م

(٥) قوله : (عند) اعلم أن وضوء الجنب وضوئان : أحدهما ؟ الوضوء بَين الجماعين وعندالنوم ، وثانيهما؟ الوضوء عند إرادة أكل وشرب ، فأما الأوّل فالمراد به الشرعي في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور (رحمهم اللّه تعالى) ، وأما النَّاني فالمراد به اللغوي ، والبسط في « الطحطاوي » . واعلم أيضاً أن الأكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر ، قاله ابن اميرحاج رحمه الله تعالى [عز].

(٦) قوله : (وللخروج) أي الوضوء مندوب ليخرج به مِن الخلاف بَين العلماء ويفتوا متفقين بجواز صلاته وغيرها مِن التي شرط لها الوضوء ؛ كما إذا مَسَّ المرأةَ الأجنبيَّةَ بعد ما توضأ مِن غير أن يتوضأ بعد المس وإن كانت صحيحة عندنا ، لكن عند بعضهم لا تصح ، فيستحب له الوضوء لتكون صلاته صحيحة بالاتفاق [عز].

(٧) قوله : (اهرأة) أطلقه وهو مقيد بما إذا كانت المرأة مشتهاةً غير محرمة ، وأما إذا مَسَّ المحرمةَ أو غير المشتهاة فليس مما ينتقص الوضوء اتفاقاً [عز].

فصل (فيما ينقض الوضوء)

يَنْقُضُ (١) الوصُوعَ إِثْنَا عَشَرَ شَيْئًا :[١] مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ (٢) وَإِنْ اللَّهِ الْمُومِونَ اللَّهُ الْمُومِونَ اللَّهُ الْمُومِونَ اللَّهُ الْمُومِونَ اللَّهُ الْمُومِونَ اللَّهُ الْمُومِونَ اللَّهِ اللَّهُ وَقَيْحٍ ، [٤] وَقَيْءً وَمُ الْمُ اللَّهُ أَوْ وَنَجُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽۱) قوله: (ينقض) اعلم أن النقض إذا أضيف إلى الأحسام كنقض الحائط يراد به إبطال تأليفها ، وإذا أضيف إلى المعاني كالوضوء يرا د به إخراجها عن إقامة المطلوب بها ، والمطلوب مِن الوضوء استباحة الصلاة ونحوها [م وط ٤٧].

⁽٢) قوله : (مِنَ السبيلين) سمّي القُبُل والدُّبُر سبيلاً لكونه طريقاً للخارج ، وسواء المعتاد وغيره كالدودة والحصاة [م ٤٧] .

⁽٣) قوله : (إلا) أي الريح الخارج مِن قُبُل المرأة وذكرِ الرَّحل لا ينقض الوضوء ، لأنه اختلاج وليس بريح ، وعن محمد أنه حَدَث مِن قُبُلِها قياساً على الدبر [ز ٨/١] .

⁽٤) قوله : (سائلة) اعلم أن السيلان في غيرهما بتجاوز النجاسة إلى محل يطلب تطهيره ولو ندباً ، فلا ينتقض بدم سال في داخل العين إلى جانب آخر منها ، بخلاف ما صلب من الأنف [م بتصرف ٤٨].

⁽٥) قوله : (وقيء) أطلقه ؛ فشمل جميع أنواع القيء سواء قاء مِن ساعته أم لا [عز].

⁽٦) قوله: (إذًا) أي انتقاض الوضوء بأحد هذه الأشياء (الأربعة) بشرط كونه مِلْءَ الفم [م بزيادة].

⁽٧) قوله : (الأُصح) يعني ما ذكر مِن تفسير مِلْءِ الفم هو الأُصح مِن التفاسير . وقيل : حده ما يمنع الكلام [عز] .

⁽٨) قوله: (ويجمع) أي إن قاء متفرقاً بحيث لو جمع مِلْءَ الفم فالمعتبر اتحاد السبب وهو الغَثَيان ، وتفسيره إذا قاء ثانياً قبل سكون النفس مِن الغثيان فهو متحد، وإن قاء ثانياً بعد سكون النفس فهو مختلف ، وهذا هو عند محمد (رحمه الله تعالى)، والمعتبر عند أبي يوسف (رحمه الله تعالى) اتحاد المجلس : وقال في « مراقي الفلاح » : وقول محمد هو الأصح ، وقال أبو علي الدقاق : يجمع كيفما كان [عز].

⁽٩) قوله: (ودم) اعلم أن الدم إذا نزل مِن الأنف انتقض وضوءُه إذا وصل إلى مالان منه ، لأنه يحب تطهيره ، وإن خرج مِن نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق ، وإن تساويا انتقض الوضوء ، لأن البصاق سائل بقوة نفسه فكذا مساويه ، بخلاف المغلوب لأنه سائل بقوة الغالب ، ويعتبر ذلك مِن حيث اللون ؛ فإن كان أحمر انتقض ، وإن كان أصفر لا ينتقض . وذكر الإمام علاء الدين : أنّ مَن أكل خبزاً ورأى أثر الدم فيه مِن أصول أسنانه ينبغي أن يضع إصبعه أو طرف كمه على ذلك الموضع فإن وحد فيه أثر الدم انتقض وضوءُه وإلا فلا [زبتصرف ١/٨].

عَلَى البُزَاقِ أَوْ سَاوَاهُ ، [٦] وَنَوْمْ (١) لَمْ تَتَمَكَّنْ فِيْهِ الْمَقْعَدَةُ مِنَ الأَرْضِ ، السلامة المنظر ال

(۱) قوله: (ونوم) اعلم أنَّ النائم لا يخلو ؛ إما أن يكون مضطحعاً فينتقض وضوء ، أو مُتُورَّكاً وهو ملحق به لزوال المقعدة عن الأرض ، أو مستنداً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط ، فهذا لا يخلو ؛ إما أن تكون مقعدته زائلة عن الأرض أو لا ؛ فإن كانت زائلة نقض بالإجماع ، وإن كانت غير زائلة فقد ذكر القدوري أنه ينتقض وهو مروي عن الطحاوي والصحيح أنه لا ينتقض ، أو يكون قائماً ، أو راكعاً ، أو ساحداً ، فإنه إن كان في الصلاة فلا ينتقض وضوء ه ، وإن كان خارج الصلاة فكذلك في الصحيح إن كان على هيئة السحود بأن كان رافعاً بطنه عن فخذيه محافياً عضديه عن جنبيه ، وإلا انتقض وضوء ه . واختلفوا في المريض إذا كان يصلي مضطحعاً فنام ، فالصحيح أن وضوء ه ينتقض . والنعاس نوعان : [١] ثقيل : وهو حدث في حالة الاضطحاع ، [٢] خفيف : وهو ليس بحدث فيها . والفاصل بينهما إن كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وإلا فهو ثقيل [ز بتصرف وحذف ١ / ١٠] .

(٢) قوله: (في الظاهر) أي حكم انتقاض وضويه بمجرد ارتفاع مقعدته قبل الانتباه في الظاهر مِنَ المذهب. [عز].

(٣) قوله : (إغماء) وهو مرض يزيل القُونى وبستر العقل . والجنون : مرض يزيل العقلَ ويزيد القُونى . وحد السُّكر الناقضِ فيه خلاف فقيل : هو حده في الحد ؛ وهو أن لا يعرف الرجل مِنَ المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد ، والصحيح ما قيل عن شمس الأثمة الحلواني أنه دخِل في مشيته تحرك ، فهذا سكر ينتقض به الوضوء [ش ١٠/١] .

(٤) قوله: (وقهقهة) القهقهة: ما يكون مسموعاً له وليجيران بدت أسنانه أو لا. والضحك: ما يكون مسموعاً دون جيرانه ، وهو مُبطل للصلاة دون الوضوء. والتبسم: ما لا صوت فيه ولا تأثير له في واحد منها. أطلق القهقهة فشملت ما إذا كان عمداً أو سهواً. وقيدها به "البالغ" فاحترز بها عن الصبي فإن قهقهة الصبي لا تُبطل وضوء ه ، و به "اليقظان" فإن قهقهة نائم في الصلاة لا تنقض وضوء ه على الأصح لكن تبطل صلاته ، وبه "الصلاة "فإن قهقهة بالغ غير نائم خارج الصلاة لاتنقض الوضوء ، وبه "كون الصلاة ذات ركوع وسجود" فاحترز بها عن صلاة الحنازة وسجدة التلاوة فإن القهقهة فيهما لا تنقض الوضوء ، والمراد بذات ركوع وسجود ما إذا كانت بالإصالة ولو لم تكن ذات ركوع وسجود بالفعل لتشمل ما إذا كانت بالإيماء. وأطلق الصلاة فشملت ما إذا كانت حكماً كما إذا قَهْقة في السهو أو من سَبقة الحدث بعد الوضوء قبل أن يبني [عز].

(٥) قوله : (ولو) أي إذا قَهْقَهُ مُصلٌ مذكورٌ بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام ينتقض وضوء ه لوجودها في تحريمة الصلاة ، ولكن الصلاة صحيحة لتمام فروضها ، وترك واحب السلام لا يمنعه [عز].

(٦) قَوْله: (ومَسَ) اعلم أنّ قَيْد الفرج اتفاقي ، فإنّ مَسَّ الدُبرِ بالذَّكَرِ أو مَسَّ الذَّكرِ بالذَّكر ـكما في مباشرة الرَّبخُلين ـ أومَسَّ الفرج بالفرج ـكما في مباشرة المَرأتين ـ ناقض أيضاً [عز].

(٧) قوله: (بلا حائل) نفى الحائل مطلقاً ، وهو مقيد بحائل يمنع حرارة الجسد لئلا يرد عليه حائل رقيق لا يمنع الحرارة ، فإن الوضوء ينتقض في الحالتين سواء لم يكن حائل أصلاً أو كان رقيقاً لا يمنع الحرارة [عز].

^[1] كنوم مضطجع ومتورك ومستلق على قفاه . [2] بعد ما قعد قدر التشهد من الأخير .

فصل (فيما لا ينقض الوضوء)

فصل (في) ما يوجب الاغتسال

يُفْتَرَضُ الغُسْلُ (٥) بِوَاحِدٍ مِنْ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ: [١] خُرُوْجِ الْمَنِيِّ (٦) إِلَىٰ

- (١) قوله: (كالعرق المدني) نسبة إلى المدينة الشريفة لكثرته بها، وهي بثرة تظهر في سطح الحلدة تتفحر عن
 عرق يخرج كالدودة شيئاً فشيئاً [ط ٥١].
- (٢) قوله : (ذكر) وهو قيد اتفاقي ؛ فإنّ لِمَسِّ الدبر والفرج حُكم مَسِّ الذكر أيضاً ، أطلقه فشمل ما إذا كان الذكر من غير الماس ومن نفسه ، وما إذا كان الممسوس مشتهى أو لا ، وماإذا كان المَمَسُّ بباطن الكف أو بغيره بشهوة أو لا . ويستحب غسل يده إن كان مستنجياً بغير الماء [عز] .
 - (٣) قوله: (مصل) و إذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءُ ه في الصحيح [م ٥٢] .
- (٤) قوله : (جهة السنة) هي أن يبدي ضبعيه ويجافي بطنه عن فخذيه . قيَّد النوم بكونه على الصفة المسنونة من الصلاة ، فإنه إذا لم يكن على صفة الركوع والسجود المسنونة انتقض وضوءُه [عز] .
- (٥) قوله: (الغُسل) هو بالضَّم اسم مِن الاغتسال، وهو: غسل الجسد التام؛ واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً، والضَّم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة. وخصُّوه بغسل البدن مِن جنابة وحيض ونفاس، أو المسنون منه [عز].
- (٦) قوله : (المَنِيّ) بكِسر النون ومشدد الياء ، وقد تسكن ؛ وهو ماء أبيض ثخين ينكسر الذَّكَر بخروجه ، يشبه رائحة الطلع . ومني المرأة رقيق أصفر ؛ فلو اغتسلت لجنابة ثم خرج منها مني بدون شهوة إن كان أصفر أعادت الغسل وإلا فلا [م وط ٥٢] .

^[1] من الاستناد وهو الاعتماد على الشيء. [2] أي في المسألتين: هذه والتي قبلها.

ظَاهِرِ الجَسَدِ إِذَا انْفَصَلَ عَنْ مَقَرِّهِ بِشَهْوَةٌ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ (٢). [٢] وَتَوَارِيْ (٣) فَاهِرِ الجَسَدِ إِذَا انْفَصَلَ عَنْ مَقْطُوْعِهَا فِي أَحَدِ سَبِيْلَيْ آدَمِي ٞ حَي (٤). [٣] وَإِنْزَالِ (٥) المِرْسُونَةِ وَقَدْرِهَا مِنْ مَقْطُوْعِهَا فِي أَحَدِ سَبِيْلَيْ آدَمِي ِّ حَي (٤). [٣] وَإِنْزَالِ (٥) المِراسِ وَكُر أَنِ المِسْفَةِ . [٤] وَوُجُودٍ (٦) مَاءٍ رَقِيْقٍ بَعْدَ النَّوْم إِذَا (٧) الْمَنِي بوطَء مَيْتَةٍ أَوْ بَهِيْمَةٍ . [٤] وَوُجُودٍ (٦) مَاءٍ رَقِيْقٍ بَعْدَ النَّوْم إِذَا (٧)

(١) قوله : (بشهوة) فإن قلت : لِمَ لَم يقل الشيخ " بشهوة ودفق " كما هو المشهور عندهم ؟ قلنا : أغنى اشتراط الشهوة عَنِ الدفق لملازمته لها ، قال البيضاوي رحمه الله تعالى : " وماء دافق يعني ذا دفق وهو صَبٌّ فيه دفع " [عز] .

(٢) قوله: (غير جماع) أطلقه؛ فشمل ما إذا كان خروج المني مِن ذِكر أو نظر أو عبث أو احتلام ولو بأوَّل مَرَّة لبلوغ في الأصح، وقيل: لا يحب الغسل بالاحتلام أوّل مرة لبلوغ، لأنه صار مكلفاً بعده، والتقييد بقولنا " لبلوغ " للاحتراز عمًا إذا تحقق البلوغ أوَّلاً مِن غير إنزال ثم أنزل يحب الْغُسل مِن غَير خلاف ولو كانت أول مرة [عز و ط ٥٢].

(٣) قوله: (وتواري) أي إذا توارت حشفة في قُبُل أو دُبُر مِن آدمي حَيِّ إذا كان الذكر سالماً، وإن كان رأس الذكر مقطوعاً وغاب قدر الحشفة في واحد منهما ينقض الوضوء به .أطلقه وهو مقيد بما إذا غيَّب الحشفة كلها، فإنه إذا غاب أقل منها أو أقل مِن قدرها مِن المقطوع لم يحب الغسل كما في « القهستاني » . والحشفة كما في « القاموس » : ما فوق الختان ، والمراد بها هنا رأس ذكر ، (احترز به عن المصنوع مِن جلد ، والإصبع) قدمي (احترز به عن ذكر البهائم) مشتهي (احترز به عن ذكر لا يشتهي ، والذكر المقطوع) حي (احترز به عن ذكر الميت) . والبالغة يوجب عليها تواري حشفة المراهق الغسل [م وط بزيادة ٥٣] .

(٤) قوله: (آدمي حي) أي إذا كان تواري الحشفة في أحد سبيلي حَيِّ؛ فبقولنا: "آدمي" احترز عَن غيره كالبهائم والميتة. وأطلق قوله: "حياً "وهو مقيد بـ"حي يجامَعُ مثله "، فإنه لا يجب الغُسل بالجماع في هذه الأشياء ولا ينتقض الوضوء، وإنما يلزمه غَسل ذكره كما في «القهستاني» مِن النواقض. ودخل في قولنا "حي يُجامَعُ مثلُه" صغيرة لا تشتهني ولم يفضها، لأنها صارت مِمَّن يجامع في الصحيح [عز].

(٥) قوله: (إنزال) شرط الإنزال لأن مجرد وطئهما لا يوجب الغسل، ولا ينقض الوضوء [م وط ٥٤].

(٦) قوله: (وجود) أي مِن موجبات الغسل وجودُ ماء رقيق بعد الانتباه مِن النوم. وحاصل مسألة النوم اثنا عشر وجهاً كما في «البحر» ؟ لأنه إما أن يتيقن أنه مني أو مذي أو ودي أو يشك في الأول مع الثاني أو في الأول مع الثالث فهذه ستة ، وفي كل منهما ؟ إما أن يتذكّر احتلاماً أو لا ، فتمت الاثنا عشر؛ فيحب الغسل اتفاقاً فيما إذا تيقن أنه مني تذكّر احتلاماً أو لا ، وكذا فيما إذا تيقن أنه مذي وتَذكّر الاحتلام، أو شك أنه مني أو مذي ، أو شك أنه مني أو ودي وتذكر الاحتلام في الكل . ولا يحب الغسل اتفاقاً فيما إذا تيقن أنه ودي مطلقاً تذكر الاحتلام أو لا ، أو شك أنه مذي أو ودي ولم يتذكر ، أو تيقن أنه مذي ولم يتذكر ، ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا شك أنه مني أو ودي ولم يتذكر ، ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا شك أنه مني أو ودي ولم يتذكر احتلاماً فيهما ، والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن ، لأن حقيقة اليقين متعذرة مع النوم [ط ٤٥] .

(٧) قوله: (إذا) شرط عدم انتشار الذكر ، لأن الانتشار سبب للمذي فيحال عليه ، ولم يفصل بين النوم مضطجعاً وغيره كغيره. وقال ابن أمير حاج: التفرقة المذكورة لبعضهم مِن أن محل عدم و حوب الغسل إذا نام قائماً أو قاعداً ، أما إذا نام مضطجعاً فيحب الغسل سواء كان ذكره منتشراً قبل النوم أو لا ، تفرقة غير ظاهرة الوجه ، فالكل على الإطلاق ، إذ لا يظهر بينهما افتراق اه. . [م وط بزيادة ٤٥].

لَمْ يَكُنْ ذَكَرُهُ مُنْتَشِرًا قَبْلَ النَّوْمِ . [٥] وَوُجُوْدِ بَلَلِ (١) ظَنَّهُ (٢) مَنِيًّا بَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ سُكْرُو إِغْمَاءٍ . [٦-٧] وَبحَيْض (٣) وَنِفَاسٍ وَلَوْ حَصَلَتِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُوْرَةُ مِنْ سُكْرُو إِغْمَاءٍ . [٦-٧] وَبحَيْض (٣) وَنِفَاسٍ وَلَوْ حَصَلَتِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُوْرَةُ مِنْ سُكُرُو أَغِمَا وَلَهُ مَصَلَتِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ النَّسُل بالنَطاء بِطُ وصلية من عَصَو ونفاس وغيرها

قَبْلَ (٤) الإِسْلاَمِ فِي الأَصَحِّ. وموظامر الروابة وموظامر الروابة وَيُفْتَرَضُ تَغْسِيْلُ (٥) الْمَيْتِ (٦) كِفَايَةً.

فصل (فيما لا يجب الاغتسال منه)

عَشَرَةُ أَشْيَاءَ لاَ يُغْتَسَلُ مِنْهَا : [١] مَذْيٌ (٧)، [٢] وَوَدْيٌ (٨)،

(١) قوله : (ووجود بلل) أي إذا أفاق السكران مِن سكره أو المغمى عليه مِن إغمائه فوجد على بدنه أو ثوبه بللاًوظنَّ أنه منى يفترض عليه الغسل [عز].

(٢) قوله: (ظنه) يحترز به عما لوكان مذياً فإنه لا غسل عليه [ط٥٥].

(٣) قوله : (وبحيض) أي يفترض الغسل بانقطاع حيض ونفاس ، لأن المعدود هنا كما تقدم شروط لا أسباب وإنما أضيف الوحوب إليهما تسهيلاً ، والشرط هو الانقطاع لا الخروج [م وط بتصرف] .

- (٤) قوله: (قبل) اعلم أن الكافر إذا أسلم جُنباً ففيه روايتان: في رواية لا يجب لأنه ليس مخاطباً بالشرائع فصار كالكافرة إذا حاضت وطهرت ثم أسلمت، وفي رواية يجب عليه لأن وجوب الغُسل بإرادة الصلاة وهو عندها مخاطب فصار كالوضوء، وهذا لأن صفة الجنابة مستدامة بعد إسلامه فداومها بعده كإنشائها فيجب الغسل كما في ((الزيلعي)) على ((الكنز))، وقال العلامة الشلبي : ينبغي أن يقول : "فيفترض الغسل " لأن قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ [المائدة : ٦] شامل له لا محالة ، وفيه أيضاً قال أستاذنا فخر الأئمة البديع : وقول من قال : " لا يجب ، لأن الكفار لا يخاطبون بالشرائع "غيرسديد ، فإنّ سبّب الغُسل إرادة الصلاة و زمان إرادتها مسلم ، ولأن صفة الحنابة مستدامة بعد الإسلام فيعطى لها حكم الإنشاء حتى لو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا غُسل عليها لتعذر استدامة الانقطاع ، فلذا لو أسلمت حائضاً ثم طهرت و حب عليها الغُسل [عز] .
- (٥) قوله: (تغسيل) وهل يشترط لهذا الغسل النية ؟ الظاهر أنها شرط لإسقاط الوجوب عن المكلف ، لا لتحصيل طهارته [ط] .
- (٦) قوله: (الميت) أطلقه وهو مقيد بما إذا كان مسلماً غير موصوف بما يُسقِط غُسلَه كالبغي والشهادة ، وبما إذا لم يكن خنثي مشكلاً فإن الخُنثي قيل: يتيمم ، وقيل: يغسل في ثيابه ، والأوّل أولى [عز].
- (٧) قوله: (مذي) وهو بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسرها مع تخفيف الياء وهو أفصح كالأولى ؟
 وتشديدها ، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة لابشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور ، وربما لا يحس بخروجه ،
 وهو أغلب في النساء مِن الرجال . ويسمى في حانب النساء : قذي ـ بفتح القاف والذال المعجمة ـ [م وط ٥٥] .
- (٨) قوله: (ودي) وهو بإسكان الدال المهملة وتخفيف الياء، وهو ماء أبيض كدر تُخين لا رائحة له، يعقب البول وقد يسبقه [م٥٥].

فصل (في بيان فرائض الغُسل)

(١) قوله : (في الصحيح) وهو قولهما لعدم النفاس، وقال الإمام : عليها الغسل احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر [م٥٠].

(٢) قوله: (وإيلاج) أي إدخال ذكر بعد ما لفه بخرقة تمنع مِن وجود اللَّذة [عز].

(٣) قوله : (وجود اللذة) اقتصر على ذِكراللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ، ولعلهما متلازمان [ط٥٥].

(٤) قوله : (وإصابة بكر) أي مما لا يفترض الاغتسال جماعُ امرأة باكرة بحيث لا تزول بكارتها ولا ينزل المجامع [عز].

(٥) قوله : (أحد عشر) وكُلُها ترجع لواحد ، وهو عموم الماء ما أمكن مِن الجسد بلا حرج ، ولكن عدت للتعليم [م ٥٥] .

(٦) قوله : (غسل) أي بدون مبالغة فيهما فإنها سنة فيه على المعتمد ، وشرب الماء عبّاً يقوم مقام غسل الفم ، لا مصّاً ٦ ط ٥٥] .

(٧) قوله: (البدن) ومنه الفرج الخارج لأنه كفمها ، لا الداخل لأنه كالحلق. فإنْ قلتَ: لا حاجة إلى ذكر
 الأنف والفم بل يكفي ذكر البدن ؟ قلنا: إنما أفردهما لوقوع الخلاف فيهما ، لأنهما سنتان عند الإمامين
 مالك والشافعي رضي الله عنهما ، ولأنهما لا يكفر حاحدهما [طوم بزيادة ٥٥].

(٨) قوله : (لا عسر) شرط عدم العسر فإنه إن تعسَّر فهي لا يكلف بغسله كثقب انضم ، للحرج [م بزيادة] .

(٩) قوله: (المضفور) الضفر: فتل الشعر وإدخال بعضه في بعض [م٥٦].

(١٠) قوله : (مطلقاً) أي سواء سرى الماء في أصوله أو لا ، لكونه ليس زينة له ، فلا حرج فيه [م ٥٦] .

(١١) قوله: (لا) أي لا يفترض نقض المضفور مِن الخ [م٥٦].

^[1] لأنها لإخراج الفضلات لا لقضاء الشهوة ، والحقنة : كل دواء يدخل من المقعدة لتسهيل بطن المريض .

^[2] كشبه ذكر مصنوع من جلد أو خشب . [3] عطف عام على خاص .

[٨] وَبَشَرَةِ اللَّحْيَةِ ، [٩-١٠] وَبَشَرَةِ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ ، [١١] وَالفَرْجِ وَالْحَاجِبِ ، [١١] وَالفَرْجِ الْخَارِجِ . لالتَّامِلُ

فصل (في سنن الاغتسال)

يُسَنُّ فِي الإغْتِسَالِ إِثْنَا عَشَرَ شَيْئًا: [١] الابْتِدَاءُ بِالتَّسْمِيةِ ، [٢] وَالنَّيةُ ، [٣] وَغَسْلُ نَجَاسَةٍ لَوْ كَانَت (٢) بِانْفِرَادِهَا ، [٣] وَغَسْلُ نَجَاسَةٍ لَوْ كَانَت (٢) بِانْفِرَادِهَا ، [٥] وَغَسْلُ فَرْجِهِ ، [٦] شُمَّ يَتَوَضَّا كَوُضُوءِ و (٣) لِلصَّلاَةِ ؛ فَيُثَلَّثُ الغَسْلَ ، وَلَكِنَّهُ وَ عَلَى بَدَنِهِ بَلَا أَنْ يَقِفُ فِي مَحَلُ وَيَمْسَحُ الرَّأْسُ ، وَلَكِنَّهُ ٤ يُؤخّرُ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ إِنْ كَانَ يَقِفُ فِي مَحَلُ وَيَمْسَحُ الرَّأْسُ ، وَلَكِنَّهُ أَنَّ يُؤخّرُ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ إِنْ كَانَ يَقِفُ فِي مَحَلُ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ ، [٧] ثُمَّ يُفِيضُ (٥) الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلاَثًا ؛ وَلَو انْغَمَسَ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ ، [٧] ثُمَّ يُفِيضُ (٥) الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلاَثًا ؛ وَلَو انْغَمَسَ فِي مُحَلِّ فِي الْمَاءِ الْمَاءِ بِرَأْسِهِ ، وَمَكَثُ (٢) فَقَدْ أَكْمَلُ السُّنَةَ ، [٨] وَيَبْتَلِئُ فِي صَبِّ الْمَاءِ بِرَأْسِهِ ، [٩] وَيَغْسِلُ بَعْدَهَا مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ ، [٨] وَيَثْلِلُ جَسَدَهُ ، [٢١] وَيُدلُكُ جَسَدَهُ ، [٢١] ويَدلُكُ جَسَدَهُ ، [٢١] ويُوالِي غَسْلُهُ .

(١) قوله: (غسل) اعلم أنه يقال: غُسل الجمعة وغُسل الجنابة بضم الغين، وغُسل الميت وغُسل الثوب بفتحها، وضابطه أنك إذا أضفت إلى المغسول فتحت؛ وإذا أضفت إلى غيره ضمت [جوهرة:].

(٢) قوله : (لوكانت) أي لوكانت النجاسة على بدنه يغسلها بانفرادها . فإنْ قلتَ : إن مطلق إزالة القدر المانع من النجاسة فرض سواء كانت على بدنه أو غيره فلِم عَدَّها الشيخ مِن سُنن الاغتسال ؟ قلتُ : المراد أن إزالتها في الوضوء والاغتسال هو السنة لئلا تزداد بإضافة الماء [عز] .

(٣) توله : (كوضوءِهِ) فيه إشارة إلى أنه يمسح رأسه وهو ظاهر الرواية . ورَوى الحسن عن أبي حنيفة رحمه اللّه تعالى أنه لا يمسح لأنه لا فائدة فيه لأن الإسالة تقدم المسح ، والصحيح أنه يمسبحه [ج ١/ ١١] .

(٤) قوله : (ولكنه) فيه اختلاف المشايخ ؛ فقال : لا يؤخر لأن عائشة رضي الله عنها أطلقت في روايتها صفة غُسله بِنَظِيِّرُ فلم تذكر تأخير الرِّحلين كما أخرجه الشيخان ، وأكثرهم على أنه يؤخر لحديث ميمونة ، فإنّ فيه تنصيصاً على التأخير . قال في «المحتبى» : والأصح التفصيل ، وبه يحصل التوفيق [ط٧٥].

(٥) قوله : (ثم يفيض) وأما كيفية الإفاضة ؛ فقال الحلواني : يفيض الماء على منكبه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وعلى سائر حسده ثلاثاً ، وفي بعضها : يبدأ بالأيمن ثلاثاً ثم بالرأس ثم بالأيسر ، وقيل : يبدأ بالرأس [ش ١٤/١] .

(٦) قوله: (ومكث) أي مَكثَ مُنغمِساً قدر الوضوء والغسل، أومكث في المطر قدر الوضوء أو الغسل، فإنه يكون آتيا بكمال السنة فيه [عز].

^[1] أي لو انغمس المغتسل بعد ما تمضيص واستنشق في الماه الحاري الخ . [2] من الدلك وهو إمرار اليد على الأعضاء مع غسلها .

فصل (في آداب الاغتسال ومكروهاته)

وَآدَابُ الاغْتِسَالِ هِيَ آدَابُ الوُضُوْءِ ، إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، لاَ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، لاَ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، لاَ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ، لاَ يَكُوْنُ غَالِبًا مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ . لاَنَّهُ يَكُوْنُ غَالِبًا مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ . وَكُرة فِيْهِ مَا كُرة فِيْ الوُضُوْءِ .

فصل (في الأغسال المسنونة والمندوبة)

(الأغسال المسنونة) يُسَنُّ الاغْتِسَالُ لأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : [١] صَلاَةِ (١) الْجُمُعَةِ ، [٢] وَصَلاَةِ العِيْدَيْنِ (٢) ، [٣] وَلِلإِحْرَامِ ، [٤] وَلِلْحَاجِّ (٣) الْجُمُعَةِ ، [٢] وَصَلاَةِ العِيْدَيْنِ (٢) ، [٣] وَلِلْحَاجِ (٣) بحج أَرْعَرْهُ أَوْلِهِمَا فَيْ عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ .

(الأغسال المندوبة) وَيُنْدَبُ الاغْتِسَالُ فِي سِتَّةَ عَشَرَ شَيْئًا : [۱] لِمَنْ أَسْلُمَ طَاهِرًا (٤)، [٢] وَلِمَنْ بَلَغَ بِالسِّنِّ (٥)، [٣] وَلِمَنْ (٢) وَلِمَنْ بَلَغَ بِالسِّنِّ (٥)، [٣] وَلِمَنْ

(۱) قوله: (صلاة) اعلم أن هذا الاغتسال لليوم عند الحسن، إظهاراً لفضيلته على سائر الأيام على ما قاله سيد الأنام عليه السلام: «سيد الأيام يوم الجمعة»، وقال أبو يوسف: هو للصلاة وهو الأصح، وإليه يشير ظاهر الكتاب، لأنها أفضل مِن الوقت، ولأن الطهارة تختص بها. وثمرة الخلاف تظهر فيمَن اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يكون له فضل مَن اغتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف وعنده يكون له فضله، أو اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب، أو كان مِمَّن لا تجب عليه الجمعة كأهل البرية والمسافر والمرأة والعبد، فإنه لا يسنّ الاغتسال في حقهم عنده خلافاً للحسن [ز بتصرف]. وفي « الطحطاوي » : الغسل لليوم، قاله محمد، ونسبه كثير إلى الحسن، وذكر في « المحيط » محمداً مع الحسن، وقال أيضاً: " وأما الغسل بعد الصلاة فليس بمعتبر إجماعاً " [ط بحذف

(٢) قوله : (صلاة العيدين) هذا الغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كما في الجمعة ، ولليوم عند الحسن نقله القهستاني [م وط ٥٨] .

(٣) قوله : (وللحاج) شرط سُنِّية الاغتسال للحاج احترازاً عَن غيره ، وكونه بعد الزوال لفضل زمان الوقوف [عز]. (٤) قوله : (طاهراً) احترز به عَمَّن أسلم غير طاهر ، فإنه يفترض عليه الغُسل على المعتمد [ط ٥٨].

(٥) قوله : (بالسّن) وهو خمس عشرة سنّة على المفتى به في الغلام والحارية ؛ واحترز به عن بلوغ الصبي بالاحتلام والإحبال والإنزال ، وعن بلوغ الصبيّة بالاحتلام والحيض والحبل ، فإنه لا بد مِن الغُسل فيها [م وط ٥٨] .
 (٢) قوله : (لِمن) لعل سُنيّتُهُ للشكر على نعمة الإفاقة [عز] .

باب (۲) التيمم

(شروط صحة التيمم) يَصِحُ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ:

[1] ﴾ ﴿ وَ لَا يَا اللَّهُ ، وَحَقِيْقَتُهَا : عَقْدُ القَلْبِ عَلَى الفِعْلِ . وَوَقْتُهَا : مِنْ اللَّهِ اللَّهُ ، وَحَقِيْقَتُهَا : مَعْدُ القَلْبِ عَلَى الفِعْلِ . وَوَقْتُهَا :

عِنْدَ ضَرْبِ يَدِهِ عَلَى مَا يَتَيَمَّمُ بِهِ . او عد مسح أعضائه بتراب اصابها

(شروط صحة النية) وَشُرُوط صِحّةِ النّيّةِ ثَلاَثَةٌ : [١] الإسلام ،

[٢] وَالتَّمْيِيْزُ ، [٣] وَالعِلْمُ بِمَا يَنْوِيْهِ .

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ التَّيَمُّمِ لِلصَّلاَةِ بِهِ أَحَدُ ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ:

(١) قوله: (ليلة بواءة) وهي ليلة النصف مِن شعبان ، سُمِّت بذلك ، لأن الله تعالى يكتب لكل مؤمن بَراءة مِن
 النار لتوفية ما عليه مِن الحقوق ، ولِما فيهنا مِن البَراءة مِن الذنوب بغُفرانها [طوم ٥٨].

(٢) قوله : (باب) . ذكرَه بعد طهارة الماء لأنه خلف ، وقدمه على مسح الخف وإن كان طهارةً مائيةً ، لثبوت هذا بالكتاب وذاك بالسُنَّةِ ، وثلَث به تأسياً بالكتاب [ط ٦٠] .

(٣) قوله: (التيمم) هو لغةً: القصد مطلقاً. والحج لغةً: القصد إلى معظم، وشرعاً: مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر، والقصد شرط له لأنه النية [م ٢٠]. ثم اعلم أن التيمم لم يكن مشروعاً لغير هذه الأمة، وإنما شرع رخصةً لنا، والرخصة فيه مِن حيث الآلة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو مُلوّث، وفي محله حيث كتفى بشطر أعضاء الوضوء [ش ٢٠/١].

^[1] ي كون الناوي للتيمم مسلما. [2] أي كون الصبي مميزا لفهم ما يتكلم به.

إِمَّا نِيَّةُ الطَّهَارَةِ (١) أو اسْتِبَاحَةِ (٢) الصَّلاَةِ ، أَوْ نِيَّةُ عِبَادَةٍ مَقْصُوْدَةٍ (٣) لاَ تَصِحُ وَالْحَاهِ مَا الْحَلَامِ الطَّهَارَةِ ، فَلاَ يُصلِّلُهِ (١) بِهِ إِذَا نَوَى التَّيَمُّمَ فَقَطْ ، أَوْ نَوَاهُ لِقِرَاءَةِ القُرْآنِ ، وَلَمْ يَكُنْ جُنُبًا .

- (۱) قوله: (الطهارة) أطلقها فشمل ما إذا نوى المتيمم المحدث الطهارة مِن الحدث الأصغر أو نَوَى الغُسل، أو نوى المتيمم المحدث الطهارة مِن الحدث والمتيمم الحنب الطهارة مِن الحدث والمعناية . قال الزيلعي : ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الحنب يريد به الوضوء جاز ، وذكر الحصاص : لا بد مِن التمييز لأن التيمم لهما يقع على صفة واحدة فيتميز بالنية كصلاة الفرض ، وليس بصحيح ، لأن الحاجة إلى النية ليقع طهارة ، فإذا وقع طهارة جاز له أن يؤدي به ما شاء لأن الشرط يُراعى وجودها لا غير ، ألا تركى أنه لو تيمم للعصر يجوز له أن يؤدي به الظهر ، بخلاف الصلاة حيث لا تتأدى إلا بالتعيين [عز] .
- (٢) قوله: (أو استباحة) أي نوى بالتيمم أن تكون الصلاة مباحة أو صيرورة الصلاة مباحة ؛ فالسين والتاء زائدتان أو للصيرورة ولا يصح الطلب [ط ٦٠]. وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو مِن المصحف أو مسه أو زيارة القبور أو دفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الإسلام ، لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ، إلا من شذ وهو أبو بكر بن سعيد البلخي [فتح ١٣٠/١].
- (٣) قوله: (أو نية عبادة مقصودة) العبادة المقصودة: هي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ، فتكون قد شرعت ابتداءً تقرباً إلى الله تعالى ؛ كالصلاة ، بخلاف المَسَّ ، فإنه و جب له بطريق التبع للتلاوة وهو في الحقيقة ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء . قوله: "ولا تصح (أي لا تحل) بدون طهارة "كقراءة القرآن لنحو الحنب ؛ فظهر أن المنوي لا يكون إلا صلاة أو جزء للصلاة في حد ذاته (أي بالنظر إلى ذاته ، والمراد أنه جزء في الحملة وإن كان يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود) كقوله: نويتُ التيمم للصلاة ، أو لصلاة الحنازة ، أو لسجدة التلاوة ، أو لقراءة القرآن وهو جنب ، أو نَو تُه لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو نفاسها ، لأن كلا منهما لا بدله مِن الطهارة وهو عبادة [م وط بتصرف كثير ٢١] .
- (٤) قوله: (فلايصلي) تفريع على اشتراط أحد هذه الأشياء الثلاثة: إما عدم صحة الصلاة إذا نوى التيمم فقط أي مجرداً مِن غير ملاحظة شيء مما تقدم فظاهر لفقدان الأمور الثلاثة المذكورة، وإما إذا تيمم لقراء ة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر ولم يكن جنباً فلأنه وإن نوى عبادة مقصودة لكنها تصح بدون طهارة لغير الحنب، ومِن ههنا ظهر أنه إذا تيمم الحنب لِمَسِّ المصحف أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به صلاته ؟ أما في الصورة الأولى فلفقد الشرط الأول فيه وهوكونه عبادة مقصودة، وأما في الثانية فلأن دخول المسجد وإن كان لا يحل بدون طهارة مِن الحدث الأكبر إلا أنه ليس بعبادة، وأما في الثالثة فلأن تعليم الغير وإن كان عبادة مقصودة لكنه فقد فيه الشرط الثالث وهوكونه لا يصح أو لا يحل بدون طهارة [عز] .

^[1] أي مجردا من غير ملاحظة شيء مما تقدم.

[٢] الثّانِين : العُذْرُ الْمُبِيْحُ لِلتَّيَمُّمِ كَبُعْدِهِ مِيْلاً عَنْ مَاءٍ وَلَوْ (٢) فَي السَّعْصِ طَهُور فَي الْمُور فَي الْمُور ، وَحُصُولِ مَرَض (٣) وَبَرْدٍ (٤) يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ أَوِ الْمَرَضُ ، الْمِصْرِ ، وَحُصُولِ مَرَض (٣) وَبَرْدٍ (٤) يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ أَوِ الْمَرَضُ ، بنلبة الظن أَي تلف بعض الأعضاء وَخُوفُ وَ فَي عَدُولُ (٢) وَعُطَشُ (٧) وَاحْتِيَاجِ لِعَجْن - لاَ لِطَبْخ مَرَق -، وَلِفَقْدِ آلَة ، وَخُوفُ وَ فَي عَدُولُوا مَنْ الأمور الضَرُورية لاندناع العاجة بدونها كحيل ودلو

(١) قوله : (ميلاً) وهي أربعة آلاف خطوة ، وهي ذراع ونصف بذراع العامة . ضبَط بعضهم الميل والفرسخ والبريد في قوله :

إن البريد مِن الفراسخ أربع ﴿ ولفرسخ فثلاث أميال صنعوا والميل الف أي من الباعات قل ﴿ والباع أربع أذرع فتتبعوا ثم اللواع مِن الأصابع أربع ﴿ من بعدها العشرون ثم الإصبع ست شعيرات فظهر شعيرة ﴿ منها إلى بطن لأُخرى توضع ثم الشعيرة ست شعيرات فقط ﴿ من ذيل بغل ليس مِمَّن ذا مرجع [م وط ٦١].

- (٢) قوله : (ولو) أي ولوكان بُعْده عن ماء طهور في المصر وهذا على الصحيح مِن المذهب ، وفي «شرح الطحاوي» : أنه لا يجوز التيمم في المصر إلا لخوف فوت صلاة جنازة أو عيد ، وللجنب الخائف مِن البرد ، والحق الأول . والمنع بناء على عادة الأمصار فليس خلافاً حقيقياً [عزوم وط بتصرف] .
- (٣) قوله : (موض) اعلم أن المريض أربعة أنواع : (الأول والثاني) : من يضره الماء أو التحرك لاستعماله . والثالث : من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على الفعل بنفسه ؛ فحاله لا يخلو إما يجد من يُوضِّوه أو لا ، فإن لم يجد جاز له التيمم إجماعاً ولو في المصر على ظاهر المذهب ، وإن وجد ؛ فإما أن يكون من أهل طاعته -كعبده وولده وأجير أو لا ، فإن كان من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الإمام بناء على اختلاف الرواية عنه ، وإن لم يكن مِن أهل طاعته ولم يُعنه بغير بدل جاز له التيمم عنده مطلقاً ، وقالا : لا يجوز في الفصول كلها إلا إذا كان الأجركثيراً وهو مازاد على ربع درهم . والرابع : من لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره ، قال بعضهم : لا يصلي على قياس قول الإمام حتى يقدر على أحدهما ، وقال أبو يوسف (رحمه الله تعالى) : يصلى تشبهاً ويعيد ، وقول محمد مضطرب [ط بحذف ٢٢] .
- (٤) قوله : (برد) يشير إلى أنه يجوز للمحدث أيضاً حيث لم يشترط أن يكون جنباً ، وهو قول بعض المشايخ ،
 والصحيح أنه لا يجوز له التيمم [ز ٢٧/١] .
 - (٥) قوله : (وَخُوفَ) أي إذا حاف من يريد التوضؤ أن يفتلَه عَدُوٌّ إن خرج إلى الغدير للتوضؤ . [عز].
- (٦) قوله: (عدو). أطلقه ؛ فشمل ما إذا كان العدُوُّ آدمياً أو غيره ، وما إذا خافه على نفسه أو ماله أو أمانته ، وما إذا خاف فاسقاً عند الماء أو خاف المديونُ المفلسُ الحبسَ ، ولا إعادة عليهم ، ولا على من حُبس في السفر [عز].
- (٧) قوله: (عطش) أطلقه؛ فشمل ما إذا خافه حالاً أو مآلا على نفسه أو رفيقِه في القافلة أو دَابَّتِه ولو كلباً وتعذر حفظ الغسالة لعدم الإناء؛ ولو أمكن حفظ الغسالة في الإناء لا يحوز التيمم. واعلم أن الإنسان إذا عطش وكان عند آخرماء فإن كان صاحب الماء محتاجاً إليه لعطشه فهو أولى به ، وإلا وحب دفعه للمضطر ، فإن لم يدفعه أحذه منه قهراً ، وله أن يقاتله ؛ فإن قتله صاحب الماء فدمه هدر ، وإن قتل الآخركان مضموناً ، وينبغي أن يضمن المضطر قيمة الماء [عزوط ٢٢].

^[1] أي إن خاف من عنده ماء إن صرفه في التوضؤ أن يهلكه العطش جاز له النيمم.

وَخُونْفِ (١) فَوْتِ صَلاَةِ جَنَازَةٍ (٢) أَوْ عِيْدٍ (٣) وَلَوْ بِنَاءً (١). وَلَيْسَ مِنَ (٥) العُذْرِ

خُوْفُ الْجُمُعَةِ وَالْوَقْتِ . أي عوف نون العنا

ُ [٣] الثَّالِيْنُ: أَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ بِطَاهِرٍ (٢) مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ (٧)، كَالتُّرَابِ وَالْخَجْرِ وَالرَّمْلِ. لأَ (٨) الْحَطَبِ وَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ.

[٤] الْإِتَّ الْبِيِّعْ: اسْتِيْعَابُ (٩) الْمَحَلِّ بِالْمَسْحِ.

- (١) قوله: (خوف) أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة الجنازة لأنها تفوت بلا خلف. والأصل في هذا الباب أنّ ما يفوت إلى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته كالوقتية فإنها تفوت إلى خلف وهو القضاء أوكالجمعة فخلفه الظهرُ ، ومالا خلف له يتيمم له كالعيدين وصلاةِ الجنازة [عز].
- (٢) قوله : (صلاة) قيل : لا يحوز التيمم للولي في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ينتظر ، ولو صَلَّوا لَه حق الإعادة ، قال صاحب « الهداية » : وهو الصحيح ، وفي ظاهر الرواية : يحور اللولي أيضاً لأن الانتظار فيها مكروه ، ولو لم ينتظروه حاز له التيمم ، قال شمس الأئمة : هو الصحيح [ز ١/ ٢٢] .
- (٣) قوله : (عيد) أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة عيد بتمامها .[ز ٢ / ٤٣] . فإن كان بحيث لو توضأ يدرك بعضها مع الإمام لا يتيمم [ط ٦٣] .
- (٤) قوله: (ولو بناء) أي ولوكان يبني بناءً جازله التيمم، وصُورته: أن يشرع مع الإمام في صلاة العيد، ثم يحدث المقتدي أو الإمام جازله التيمم للبناء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: إن شرع بطهارة الوضوء لا يحوزله التيمم، وإن شرع بالتيمم جازله البناء به [زبحذف ٢/١٤].
- (°) قوله: (وليس من) أي إذا خاف فوت الجمعة إلى أن يتوضأ لها ، أو خاف خروج الوقت في سائر الأوقات إلى أن يشتغل بالطهارة لا يجوز له التيمم بل يتوضأ ، لأنها تفوت إلى بدل ، والفوات إلى بـدل كَلاَ فـوات [ز ٣/١]] .
 - (٦) قوله: (بطاهر) أي طيب؛ وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها [م ٢٤].
- (٧) قوله: (جنس الأرض) اعلم أن الفاصل بين جنس الأرض وغيره أن كل شيء يحترق بالنار ويصير رماداً ليس من جنسها ، ليس من جنسها ، وكذا كل شيء ينطبع ويذوب بالنار ، وكل شيء تأكله الأرض ليس من جنسها ، وما ليس كذلك فهو من جنس الأرض [ز بتصرف ١/ ٣٩].
- (٨) قوله: (لا) أي لا يصح التيمم لنحو الحطب الخ. وههنا لطيفة: وهي أنّ الله تعالى خلق درة ، ونظر إليها فصارت ماء ، ثم تكاثف منه فصار تراباً ، وتلطف منه فصار هواءً ، وتلطف منه فصار ناراً ؛ فكان الماء أصلاً ذكره المفسرون ، وهو منقول عن «التوراة» . فإذا تعذر الطهارة بالأصل انتقل إلى التبع وأقيم مقامه ؛ والنبات كالشجر و نحوه ، و المعدني كالحديد و شبهه ليس بتبع للماء و حده حتى يقوم مقامه ، ولا للتراب كذلك ؛ وإنما هو مركب من العناصر الأربعة ، فليس له اختصاص بشيء منها حتى تقوم مقامه [عناية ١٨/١].
- (٩) قوله : (استيعاب) اعلم أن الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية حتى يحرك الرجل خاتمه والمرأة سوارها ، أو ينزعانهما [ز ٨/ ٣٨] ، ويخلل الأصابع ، ويمسح جميع بشرة الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والأذن إلحاقاً له بأصله ، وقيل : يكفي مسح أكثر الوجه واليدين [م بزيادة ٢٤] .

[٥] الخِنَامِيَشِ : أَنْ يَمْسَحَ بِجَمِيْعِ اليَدِ ، أَوْ بِأَكْثَرِهَا حَتَّى لَوْ مَسَحَ الرَّامِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

[7] اللَّسَالِ إِنْ يَكُونَ بِضَرْبَتَيْنِ ، بِبَاطِنِ الكَفَّيْنِ وَلَوْ (٣) فِي مَكَانٍ وَالسَّمِ فَي مَكَانٍ وَالسَّمِ وَالْ (٤) فِي مَكَانٍ وَالسَّمِ وَاحِدٍ ، وَيَقُومُ مُقَامَ الضَّرْبَتَيْنِ إِصَابَةُ التَّرَابِ بِجَسَدِهِ إِذَا مَسَحَهُ بِنِيَّةِ التَّيَمُّمِ .

[٧] اللَّيْنَائِج : انْقِطَاعُ مَا يُنَافِيْهِ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ حَدَثٍ .

[٨] التَّامِنْ: زُوَالُ مَا يَمْنَعُ الْمَسْحَ كَشَمْعِ (٥) وَشَحْم.

(سبب التيمم وشروط وجوبه) وَسَبَبُهُ وَشُرُوْطُ وُجُوْبِهِ كُمَا^(١) ذُكِرَ [2]

فِيْ الوُضُوْءِ .

(أركان التيمم) وَرُكْنَاهُ (٧) : مَسْحُ (٨) اليَدَيْنِ وَالوَجْهِ .

(۱) قوله: (ولو) أي لا يجوز التيمم ولوكرر المسح بإصبعين حتى استوعب الوجه واليدين لفقد الشرط
 المذكور مِن كون المسح بجميع اليد أو بأكثرها [عز].

(٢) قوله : (بخلاف) أي حكم مسح الرأس مخالف للتيمم، فإنه لو مسح الرأس بإصبعين جاز مسحه و لا كذلك التيمم [عز] .

(٣) قوله : (ولو) أي ولوكان الضربتان في مكان واحد وهذا على الأصح من المذهب لعدم صيرورة المكان مستعملاً ، لأن التيمم بما في اليد [عز] .

(٤) قوله: (ويقوم) حتى لو أحدث بعد الضرب، أو أصابه التراب فمسحه يجوز على ما قاله الإسبيجابي، كَمَن أحدث وفي كَفَيه ما يجوز به الطهارة، وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز لجعله الضرب ركناً كما لو أحدث بعد غسل عضو [م ٦٥].

(٥) قوله: (كشمع) لأنه يصير به المسح عليه لا على الحسد [م ٢٥].

(٦) قوله : (كما) وهي ثمانية : [١] العقل ، [٢] والبلوغ ، [٣] والإسلام ، [٤] ووجود الحدث ، [٥] وعدم الحيض [٦] والنفاس ، [٧] وضيق الوقت ، [٨] والقدرة على ما يجوز به التيمم [ط ٦٥] .

(٧) قوله: (وركناه) وكيفيته: أن يضرب بيديه على الأرض، يقبل بهما ويدبر، ثم يرفعهما، وينفضهما، ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء، ويمسح الوترة التي بين المنحرين، ثم يضرب بيديه على الأرض كذلك، ويمسح بهما ذراعيه إلى المرفقين [ز٣٨/١].

(٨) قوله: (مسح) لم يقل: "ضربتان "، لِما علمته مِن الخِلاف مِن كون الضرب مِن مسمى التيمم [م ٦٥].

^[1] هذا الشرط لصحة الوضوء أيضا. [2] أي سبب التيمم وهو إرادة ما لا يحل إلا بالطهارة.

(سنن التيمم) وَسُنَنُ التَّيَمُّمِ سَبْعَةٌ : [١] التَّسْمِيَةُ فِي أُوَّلِهِ ، [٢] وَالْمُوالاَةُ ، [٤] وَإِقْبَالُ اليَدَيْنِ بَعْدَ وَضْعِهِمَا فِي التَّرَابِ ، [٢]

[٥] وَإِذْبَارُهُمَا ، [٦] وَنَفْضُهُمُا ، [٧] وَتَفْرِيْجُ الْأَصَابِعِ . أَيْ وَأَنْفُرِيْجُ الْأَصَابِعِ .

(التأخير في التيمم) وَنُدِبَ تَأْخِيرُ (١) التَّيمُ مِ لِمَنْ (٢) يَرْجُو الْمَاءَ للله الظن

قَبْلَ خُرُوْجِ الوَقْتِ (٣) . وَيَجِبُ (١) التَّأْخِيْرُ بِالْوَعْدِ بِالْمَاءِ وَلَوْ خَافَ القَضَاءَ .

وَيَجِبُ التَّأْخِيْرُ بِالوَعْدِ بِالثَّوْبِ (٥) أو السِّقَاءِ مَا لَمْ يَخَفِ القَضَاءَ.

(طلب الماء) وَيَجِبُ طَلَبُ (٢) الْمَاءِ إِلَىٰ مِقْدَارِ أَرْبَعِ مِثَةِ خُطُوةِ إِنْ الْمَاءِ وَيَجِبُ طَلَبُ المَاء) وَيَجِبُ طَلَبُ المَاء) وَيَجِبُ طَلَبُ الْمَاء المَاء المَا

(١) قوله: (تأخير) أطلق "التأخير"، وهو مقيد بمن هو فاقد الماء شرعاً في ظاهر الرواية ، فإنه إذا كان يظن أن بُعْد الماء أقل مِن مِيل لا يباح له التيمم، لأنه وإن كان عادم الماء بالفعل لكنه ليس بفاقد له شرعاً [عز].

(٢) قوله : (لمن) أفاد بالتقييد أنه إذا لم يكن على طمع مِن وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ، ويَتَيمُّمُ ويصلي في الوقت المستحب [ط بتصرف ٦٦] .

(٣) قوله : (الوقت) أراد به الوقت المستحب ، وهو أول النصف الأخير مِن الوقت في صلاة يندب تأخيرها كما في « النهر » بحيث يقع الأداء في وقت الاستحباب ، وقيل : إلى آخر وقت الحواز ، والأول هو الصحيح كما في « الجوهرة » ، وعلى الأول فلا يؤخر العصر إلى تغير الشمس ، وكذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، وقيل : لا بأس إلى قبيل مغيب الشفق [ط ٦٦].

(٤) قوله : (ويجب) أي يفترض تأخير الصلاة إذا وعد أحدٌ بالماء وإن خاف فوات الصلاة ، وهذا مقيّد بما إذا كان الماء موجوداً عند الواعد أو قريباً منه دون ميل ، فإنه إذا لم يوجد عنده أو كان بعيداً منه ميلاً فأكثر لا يجب عليه التأخير ، لأن الشارع أباح له التيمم [عزوط ٢٦].

(٥) قوله: (بالثوب) أي يجب على عادم الثوب إذا وعد له أحدٌ بالثوب أو بالسقاء كحبل و دلو أن يؤخر الصلاة كما في مسألة الماء ، ولكن ما لم يخف القضاء ، وهذا عند الإمام ؛ فإن خاف القضاء تيمم وصلى ، وقالا : يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد بالماء . ومبنى الخلاف أنّ القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالبذل والإباحة ؟ قال الإمام : لا ، وإنما تثبت بالميلك أو بملك بدله إذا كان يباع ، وقالا : تثبت بها كما تثبت بهما قياساً على الماء [ط بزيادة ٦٦] .

(٦) قوله : (طلب) أطلقه ؛ فشمل ما إذا طلب بنفسه أو برسوله . والمقدار المذكور للطلب يعتبر مِن حانب ظنه ؛ وإن ظنه في الحهات الأربع و حب الطلب منها . وحد القرب : أن يظن أنّ ما بينه وبين الماء دون ميل ، والظن بقرب الماء يكون تارةً بِرُؤية طير ، وتارةً بِرُؤية خضرة ، وتارةً بِخبر مخبر [عز] .

^[1] أي تفريقها عن بعض حالة الضرب. [2] أي يلزم على العاري تأخير الصلاة بالوعد بالثوب إلخ.

ظَنَّ قُرْبَهُ مَعَ الأَمْنِ وَإِلاَّ فَلا ، وَ يَجِبُ طَلَبُهُ مِمَّنْ هُوَ مَعَهُ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ لاَ تَشِحُّ بِهِ النَّفُوْسُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ إِلاَّ بِثَمَنٍ مِثْلِهِ (٢) لَزِمَهُ (٣) شِرَاؤُهُ به إِنْ كَانَ مَعَهُ فَاضِلاً عَنْ نَفَقَتِهِ .

(حكم الجريح) وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ (٢) البَدَنِ (٧) أَوْ نِصْفُهُ جَرِيْحًا تَيَمَّمَ (٨)،

- (١) قوله: (وإلا) أي وإن لم يظن قرب الماء أو ظنه ولكن لا مع الأمن بأن حاف عدواً فلا يطلبه [عز].
- (٢) قوله: (ثمين مثله) هذه على ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالغبن اليسير، أو بالغبن الفاحش؛ ففي الوجه الأول والثاني لا يجزئه التيمم لتحقق القدرة على الماء و بالغبن الفاحش؛ ففي الوجه الأول والثاني لا يجزئه التيمم لتحقق القدرة على الماء في الماء فيمتنع جواز التيمم، كما أنّ القدرة على ثمن الرقبة تمنع التكفير بالصوم، وفي الوجه الثالث جاز له التيمم لوجود الضرر فإنّ حرمة مال المسلم كحرمة نفسه، والضرر في النفس مسقط فكذا في المال. قيد لزوم الطلب بما إذا أمكن تحصيله بثمن المثل؛ فدخل ما إذا أمكن تحصيله بأقل من ثمن مثله بالأولى، وألحق في لزوم الطلب ما إذا أمكن تحصيله بزيادة يسيرة، واحترز به بما إذا أمكن تحصيله بغبن فاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقوِّمين. قال في «النوادر»: وهو ضعف القيمة في ذلك المكان، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قدر أن يشتري ماءً يساوي درهماً بدرهم ونصف لا يتيمم [عز وز ١/٥٥ وكفاية].
- (٣) قوله: (لزمه). اعلم أن شروط لزوم الشراء ثلاثة كما بينا؛ فلا يلزم الشراء لو طلَب الغبن الفاحش أو طلَب
 ثمن المثل وليس معه؛ فلا يستدين للماء، أو احتاجه لنفقته [م بتغير ٦٧].
- (٤) قوله: (ويصلي) وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتيمم لكل فرض ، لأنها طهارة ضرورية ؛ فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة ، ويصلي به ما شاء مِن النوافل مادام في الوقت ، ولو تيمم للنافلة جاز أن يُّؤدّي به الفريضة ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز معه [جوهرة بحذف ٢٧/١].
- (٥) قوله : (الفرائض) والأولى إعادته لكل فرض خروجاً مِن خلاف الشافعي ، فإنه لا يصلي به عنده أكثر مِن فريضة واحدة ، ويصلي به ما شاء مِن النوافل تبعاً [م وط ٦٧].
- (٦) قوله: (أكثر). اعلم أن الكثرة تعتبر مِن حيث عدد الأعضاء في المختار؛ فإذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قَلَت وليس بالرِّجْلين جراحة تيمم، ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو؛ فإن كان أكثركل عضو منها جريحًا تيمم وإلا فلا، ولا يخفى أن هذا الخلاف إنما هو في الوضوء، وأما في الغسل فالظاهر اعتبار الكثرة مِن حيث المساحة [م وط ٦٨].
- (٧) قوله: (البدن) الأولى للمصنف حذف البدن ويقول: "ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحًا تيمم "ليكون كلامه متنًا ولا للطهارة الصغرى والكبرى [ط ٦٨].
- (٨) قوله: (تيمم) أطلقه ؛ فشمل ما إذا كان الجريح متيممًا ، وهذا على الأصح من المذهب ، وقيل: يغسل الصحيح ويمسح الجريح [عزوط ٦٨].

^{: [1]} في وقت واحد أو أوقات متعددة ما لم يجد الماء أو يحدث.

وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ (١) صَحِيْحًا غَسَلَهُ وَمَسَحَ (٢) الجَرِيْحَ ، وَلاَ يَجْمَعُ بَيْنَ الغَسْلِ وَالتَّيَمُّمِ .

(نواقض التيمم) وَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ الوُضُوْءِ (٣)، وَالقُدْرَةُ عَلَى السَّعِمَالِ الْمَاءِ الكَافِي (٤). السَّعِمَالِ الْمَاءِ الكَافِي (٤).

(حكم الجريح إذا كان مقطوع اليدين والرجلين) وَمَقْطُوعُ اليَدَيْنِ وَالرَّجِلِينِ) وَمَقْطُوعُ اليَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ إِذَا كَانَ بِوَجْهِهِ جَرَاحَةٌ يُصَلِّيْ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ وَلاَ يُعِيْدُ .

باب المسح على الخفين

(حكم المسح على الخفين) صَحَّ الْمَسْحُ عَلَى الخُفَيْنِ فِي الحَدَثِ الْمَسْحُ عَلَى الخُفَيْنِ فِي الحَدَثِ الْأَصْغَرِ (٦) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْأَصْغَرِ (٦) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ اللَّمِيْنِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّمِيْنِ اللَّهُ اللَّمِيْنِ اللَّهُ اللَّمِيْنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمِيْنِ اللَّهُ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْمِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِيْنِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِيْنِيْنِ الْمُعْلِيْنِ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِقِيْنِ الْمُعْلِقِيْن

- (١) قوله: (أكثره) وإن كان النصف جريحًا والنصف صحيحًا لا رواية فيه ، واختلف فيه المشايخ فمنهم مَن أوجب التيمم لأنه طهارة كاملة ، ومنهم مَن أوجب غسل الصحيح ومسح الجريح لأنهما طهارة حقيقية وحكمية فكان أولى [] .
- (٢) قوله: (ومسح) أفاد بإطلاقه أن المسح على حسب الاستطاعة؛ فمرور يده على الحسد إن استطاع، وإن لم يستطع فعلى خرقة، وإن ضرَّه تركَه [عز].
- (٣) قوله: (الوضوء) لوقال: "ناقض الأصل" ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن ، وأجاب الحموي: بأن المراد بالوضوء الطهارة . أعمّ مِن أن تكون عن حدث أو جنابة بطريق استعمال الخاص في العام مجازًا [ط ٦٨].
- (٤) قوله: (الكافي) أطلقه؛ فشمل ما إذا كان يكفيه مرة مرة ، فلو تُلَّث الغسل وفنَى الماء قبل إكمال الوضوء بطل تيممه في المختار ، لانتهاء طهورية التراب بالحدث [م بزيادة ٦٨].
- (°) قوله: (صح) قال العيني: ونبّه بقوله: "صح" على أنه إذا ترك المسح فلا بأس عليه بخلاف التيمم فإنه فرض عند عدم الماء [شلبي ١/٥٤].
- (٦) قوله: (الأصغر) قيد به ؛ فخرحت به الحنابة ونحوها فإنه لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ، وصور حافظ الدين في «الكافي» صورة مسح الحنب تقريبًا للمتعلم ، بأن توضأ ولبس جوربين محلدين ثم أجنب ليس له أن يشدّهما ، ويغسل سائر حسده مضطحعًا ، أو مِادًّا رجليه على شيء مرتفع ويمسح عليه اهـ [ط بتصرف وحذف ٢٩].

^[1] لما فيه من الحمع بين البدل والمبدل ولا نظير له في الشرع .

وَلَوْ كَانَا مِنْ شَيْءٍ (١) تَخِيْنٍ غَيْرِ الجِلْدِ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُمَا نَعْلٌ مِنْ جِلْدٍ أَوْ لا . (شروط جواز المسح) وَيُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ سَبْعَةُ شرَائِطَ :

[1] كَلَيْنِ وَلَوْ (٢) قَبْلَ عُدَ غَسْلِ (٢) الرِّجْلَيْنِ وَلَوْ (٣) قَبْلَ (٤) كَمَالِ الوُضُوْءِ

إِذَا أَتَمَّهُ قَبْلَ حُصُولِ نَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ.

[٢] وَ الْثَانِينَ : سَتْرُهُمَا (٥) لِلْكَعْبَيْنِ

[٣] وَ الثَّالِنِ : إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ فِيْهِمَا ، فَلاَ يَجُوزُ عَلَى خُفٌّ اللَّهِ النَّالِينِ : إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ فِيْهِمَا ، فَلاَ يَجُوزُ عَلَى خُفٌّ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّهُ الللللَّاللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الل

(١) قوله : (مِن شيء) أي يحوز المسح على الحورب إذا كان منعّلاً أو محلدًا أو تُخينًا . والمحلد : هو الذي وضع الحلد على أعلاه وأسفله . والمنعل : هو الذي وضع الحلد على أسفله كالنعل للقدم ، وقيل : يكون إلى الكعب. وأما الثخين: فالمذكور قولهما وحده أن يستمسك على الساق مِن غير ربط وأن لا يرى ما تحته ، وقال أبو حنيفة رحمه اللّه تعالى : لا يحوز المسح عليه ، ويروى رجوع أبي حنيفة إلى قولهما قبل موته بثلاثة أيام ، وقيل: بسبعة أيام ، وعليه الفتوى [ز بحذف ١/ ٥٢] . واعلم أن المسألة على ثلاثة و جوه : إن كانا رقيقين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً ، وإن كانا تُخينين منعلين جاز اتفاقًا ، وإن كانا تُخينين غير منعلين فهو محل الاختلاف [ط ٦٩].

(٢) قوله : (غسل) أطلقه ؛ فشمل ما إذا كان الغَسل حكمًا كجبيرة بالرِّجلين أو بإحدْهما مسحها ولبس الخف ، يمسح خفه لأن مسح الحبيرة كالغّسل، فلو مسح جبيرة إحدى رجليه ولبس الخف في إحدى رجليه لا يحوز المسح عليه ، لأنه يصير جامعًا بين الغَسل والمُسح [م ٦٩ وط ٧٠].

(٣) قوله : (ولو) أي ولو كان اللبس قبل كمال الوضوء ، ولو لبسهما بعدالغَسل حاز المسح لأنه وضوء وزيادة ، إلا إذا كان متيممًا فلا بد مِن نزعهما إذا وجد الماء [م وط ٧٠].

(٤) قوله: (قبل) فلو غَسَل رجليه ولبس خفيه وأحدث قبل تمام الوضوء لا بد مِن نزعهما [ط٧٠].

(٥) قوله: (سترهما) أطلقه وهو مقيد بستر الحوانب فإنه لا يضر نظر الكعبين مِن أعلى خف قصير الساق [عز و م ٧٠].

(٦) قوله: (مِن زجاج) أي مصنوع من زجاج الخ ، وما رأينا خفا مصنوعًا مِن زجاج أو خشب أو حديد ولعلَّهم كانوا يصنعون شيئا كالخف مِن هذه الأشياء ونحوه ، أو المسألة على سبيل الفرض [عز] .

^[1] أي لم يكن فيهما جلد أصلا

أَصْغُرِ (١) أَصَابِعِ القَّلَمِ . لانه متعل المشي

[٥] وَ الْإِلَامِينِينَ : اسْتِمْسَاكُهُمَا عَلَىٰ الرِّجْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ شَدُّ.

[7] وَاللَّيْ الْحِينِ : مَنْعُهُمَا وُصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْجَسَدِ .

[٧] وَالسِّيِّالِيِجْ : أَنْ يَبْقَى (٢) مِنْ مُقَدَّمِ القَدَمِ قَدْرُ ثَلاَثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصَعْرِ أَصَابِع اليَدِ ؛ فَلَوْ كَانَ فَاقِدًا مُقَدَّمَ قَدَمِهِ لاَ يَمْسَحُ عَلَى خُفّهِ وَلَوْ أَصَابِعِ اليَدِ ؛ فَلَوْ كَانَ فَاقِدًا مُقَدَّمَ قَدَمِهِ لاَ يَمْسَحُ عَلَى خُفّهِ وَلَوْ كَانَ عَقِبُ القَدَم مَوْجُودًا.

(مدة المسح) وَيَمْسَحُ الْمُقِيْمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً (٣) ، وَالْمَسَافِرُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيْهَا . المِستِ الْمُقَيْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُو

(۱) قوله: (مِن أصغر) إنما يعتبر الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع ، وأما إذا انكشف الأصابع نفسها يعتبر أن ينكشف الثلاث أيتها كانت ، ولا يعتبر الأصغر لأن كل إصبع أصل بنفسها ، فلا يعتبر بغيرها ؛ حتى لو انكشف الإبهام مع حارتها وهما قدر ثلاث أصابع مِن أصغرها يحوز المسح ، فإن كان مع حارتيها لا يحوز المسح [ز ١/ ٤٩] .

(٢) قوله : (أن يبقى) فإذا قطعت رجل فوق الكعب حاز مسح حف الباقية ، وإن بقي مِن دون الكعب أقل مِن ثلاث أصابع لا يمسح لافتراض غُسل الباقي ، وهو لا يجمع مع مسح حف الصحيحة [م ٧٠].

(٣) قوله: (وليلة) أطلقها؛ فشملت مستقبلة أو ماضية ، فلو لبس الخفين يوم السبت بعد ما طلع الشمس جاز له أن يمسح إلى طلوع الشمس مِن يوم الأحد مع أن الليلة المتوسّطة بين يوم السبت والأحد ليوم الأحد لا ليوم السبت فإن اللّيل مقدم على النهار شرعًا ، فظهر مما قلنا أن الإضافة في قوله بلياليها لأدنى الملابسة [عز].

(٤) قوله: (مِن وقت الحدث) هذا هو الصحيح، وقيل: مِن وقت اللبس، وبه قال الأوزاعي، وقيل: مِن وقت المسح، وبه قال أحمد؛ فلو لبس الخفين لصلاة الفجر ثم أحدث قبل الزوال ومسح على الخفين وقت التوضؤ لصلاة الظهر بعد الزوال فعند الأوزاعي تمام مدة يوم وليلة طلوع الفجر مِن الغد، وعندنا قبل الزوال، وعند أحمد بعد الزوال. ومِن ألطف مسائل المسح ما في «شرح الزاهدي للقدوري» قلت : و المقيم في مدة مسحه قد لا يتمكن ماسح إلا مِن أربع صلوات وقتية بالمسح؛ كمن توضأ ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قدر التشهد فأحدث، لا يمكنه أن يصلي من الغد على هيئة الأولى لاعتراض ظهور الحدث في آخر صلاته هذه، أورده مطلقًا، وقد يصلي خمسًا وقد يصلي بالمسح ستًا كمن أخر الظهر إلى آخر الوقت ثم أحدث وتوضأ ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من الغد في أوله [

وَإِنْ مُسَحَ مُقِيْمٌ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ تَمَامٍ مُدَّتِهِ أَتَمَّ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ أَلَّهُ الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ الْمُسَافِرِ ، وَلَيْلَةً نَزَعَ ، وَإِلاَّ () يُتِم يُومًا وَلَيْلَةً . وَمَدَارِ الفرض في المسح وسننه) وَفَرْضُ () المَسْحِ : قَدْرُ ثَلاَثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ اليَدِ عَلَى ظَاهِرِ مُقَدَّمٍ كُلِّ () رَجْلٍ . وَسُنْنُهُ : مَدُّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً مِنْ رُؤُوسٍ أَصَابِعِ القَدَم إلى السَّاقِ . وَسُنْنُهُ : مَدُّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً مِنْ رُؤُوسٍ أَصَابِعِ القَدَم إلى السَّاقِ . وَسُنْنُهُ : مَدُّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةٌ مِنْ رُؤُوسٍ أَصَابِعِ القَدَم إلى السَّاقِ . (نواقض المسح) ويَنْقُضُ مَسْحَ الْخُفِّ أَرْبِعَةُ أَرْبِعَةُ الْمَاءِ اللَّهُ السَّونِ النَّهُ اللَّهُ الْمُعُونُ ، [٢] وَنَزْعُ خُفُ أَنْ وَلَوْ بِخُرُوجٍ أَكْثُر إِحْدَى القَدَمَ إِلَىٰ سَاقِ الْخُفِّ ، [٣] وَإِصَابَةُ الْمَاءِ (١) أَكْثَرَ إِحْدَى القَدَمَيْنِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ ، [٣] وَإِصَابَةُ الْمَاءِ (١) أَكْثَرَ إِحْدَى القَدَمَيْنِ فِي الْخُفِّ عَلَى الصَّحِيْحِ (٧) ،

⁽١) قُوله: (وإلا) أي وإن لم يقم المسافر بعد ما مسح يومًا وليلة بل أقام وقد مسح دون يوم وليلة يُتمّ يومًا وليلة [عز].

⁽٢) قوله: (وفرض) هذا الفرض اعتقادي مِن حيث أصل المسح، عملي من حيث المقدار [ط ٧١].

⁽٣) قوله : (كل) أي يعتبر قدر ثلاث أصابع من كل رِجل على حدة ، حتى لو مسح على إحدى رِجليه مقدار إصبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة أصابع لا يجزيه [ز ٤٨/١].

⁽٤) قوله: (أربعة) وبقي مِن النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذور قاله السيد، والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزع، وخروج الوقت للمعذور داخل في انقضاء المدة فلذا (والله أعلم) لم يذكرهما المصنف [ط٧٢].

^(°) قوله : (خف) ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين ليفيد أنّ نزع أحدهما ناقض ، فإنه إذا نزع أحدهما وجب غَسل الأخرى إذ لا جمع بين الغَسل والمسح . واعلم بأن خلع الخفين قبل انتقاض الطهارة التي لبس بها الخفين لا يضره وإن تكرر ، لأن الطهارة قائمة والخلع ليس بحدث [شلبي ١/ . ٥] .

⁽٦) قوله: (وإصابة) كما لو ابتل جميع القدم فيجب خلع الخف وغسلهما تحرزاً عن الجمع بين الغُسل والمسح، ولو تكلف فغسل رجليه مِن غير نزع الخف أجزأه عن الغُسل؛ فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة [م ٧٧].

⁽٧) قوله: (على الصحيح) هذا بناء على أن المسح رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة ، وجرى عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب ، وقواه البرهان الحلبي ، والفاضل نوح آفندي في حواشي الدرر. وأما على القول بأنه رخصة إسقاط فلا ينتقض المسح ، ولا يعتبر ذلك غسلاً ، لأن استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدث إلى الرّجل بالإجماع ؛ فتبقي الرّجل على طهارتها ، ويحل الحدث بالخف ، ويزول بالمسح ،

^[1] تحرزا عن الجمع بين الغسل والمسح.

[٤] وَمُضِيُّ الْمُدَّةِ إِنْ (١) لَمْ يَخَفْ ذَهَابَ رِجْلِهِ مِنَ البَرْدِ . للمنه والمسافر المسافر المسافر والمسافر والمسافر والمسافر والمسافر والمسافر (٢) الثَّلاَثَةِ الأَخِيْرَةِ غَسَلَ رَجْلَيْهِ فَقَطْ (٣).

(ما لا يجوز المسح عليه) وَلاَ يَجُونُ الْمَسْحُ عَلَى عِمَامَةٍ (١)

وَقَلَنْسُوَةٍ (٥) وَبُرْقُعٍ (٢) وَقُفًّا زَيْنِ (٧).

فصل (٨) (في الجبيرة ونحوها)

إِذَا افْتَصَدَ أَوْ جُرِحَ أَوْ كُسِرَ عُضْوُهُ ، فَشَدَّهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ جَبِيْرَةٍ (٩)،

- فلا يقع هذا الغسل معتبراً لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزع خفه أو تمت المدة وهو غير محدث لزمه غسل رجله ثانياً ، قاله السراج ، وهو الأظهر ، وإليه جنح الكمال . والحاصل أن في هذا الفرع اختلافا ، ولذا لم يعدوه في المتون مِن النواقض [ط بتغير ٧٢].
- (١) قوله: (إن) أفاد بأنه إن خاف ذهاب رِجله كلها أو بعضها لأجل البرد يجوز له المسح حتى يأمن ، ولا يتوقت بمدة دون مدة ، وظاهره أنه لا ينتقض المسح وليس كذلك للزوم مسحه كالحبيرة ، ودُفِع هذا بأنه مرتبط بمحذوف ، تقديره: " فيحب عليه نزع خفيه وغسل رجليه إن لم يخف الخ " [ط بزيادة ٧٢] .
 - (٢) قوله: (بعد) هي [١] نزع الخف ، [٢] وابتـلال أكثر القـدم ، [٣] ومضي المدة [م ٧٧].
 - (٣) قوله: (فقط) أي ليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا كان متوضأ [م ٧٢] .
- (٤) قوله: (عمامة) أطلق عدم الحواز وهو مقيد بما إذا لم تنفذ البلة منها إلى الرأس ولم تصب مقدار الفرض، أما إذا نفذت و أصابت مقدار الفرض فيصح المسح، وعليه حمل ما ورد: « أنه وَاللَّهُ مسح على عمامته » [عزوط ٧٢].
 - (٥) قوله: (قَلَنْسُوَة). القَلَنْسُوَةُ: بفتح القاف وضم السين المهملة [م].
- (٦) قوله : (بُرقُع) بضم الباء الموحدة و سكون الراء المهملة وضم القاف وفتحها : ما تستر به المرأة وجهها [م وط ٧٢] .
- (٧) قوله: (قفازين) القُفّاز ـ بالضم والتشديد ـ : ما يعمل لليدين ـ محشواً بقطن ، له أزرار يزر على الساعدين ـ مِن البرد ، تلبسه النساء ، ويتخذه الصياد من جلد اتقاء مخاليب الصقر [م ٧٢]. فإن قلت : لا حاجة إلى ذكر القفازين ، فإن المسح لا يُسقط غَسل الأعضاء ، ولا يتصور غسل الأعضاء إلابعد غسل اليدين ، وبعد غسلهما لا حاجة إلى مسحهما ؛ والحاصل عدم تصور المسح على القفازين ؟ قلت : يتصور مسحهما بأن يأمر غيره به ويغسل بقية الأعضاء وهو لا يجوز [عز].
- (A) قوله : (فصل) اعلم أن المسح على الحبيرة يخالف المسح على الخف مِن وحوه : أحدها : أنّ الحبيرة لا يشترط شدها على وضوء بخلاف الخف ، وإليه أشار الشيخ بقوله : "ولا يشترط الخ".

وَكَانَ لاَ يَسْتَطِيْعُ غَسْلَ^(۱) العُضْوِ ، وَلاَ يَسْتَطِيْعُ مَسْحَهُ ، وَجَبَ الْمَسْحُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ الجَسَدِ بَيْنَ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ الجَسَدِ بَيْنَ عِصَابَةِ الْمُفْتَصِدِ .

وَالْمَسْحُ كَالْغَسْلِ (٢) فَلاَ (٣) يَتُوقَّتُ بِمُدَّةٍ .

وَلاَ (٤) يُشْتَرَطُ شَدَّ الْجَبِيْرَةِ عَلَى طُهْرٍ ، وَيَجُوزُ مَسْحُ جَبِيرَةِ إِحْدَى

الرِّجْلَيْنِ مَعَ غَسْلَ الْأُخْرَىٰ .

وَلاَ يَبْطُلُ (٥) الْمَسْحُ بِسُقُو طِهَا قَبْلَ الْبُرْءِ.

وَيَجُونُ تَبْدِيْلُهَا بِغَيْرِهَا ، وَلاَ يَجِبُ إِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَالْأَفْضَلُ

إعَادَتُهُ . على الثانية

- تانيها: أنّ المسح على الحبيرة غير مُوقَّت بخلاف الخف ، وإليه أشار بقوله: "فلا يتوقت النه". ثالثها: أنّ الحبيرة إذا سقطت عن غير برء لا ينتقض المسح بخلاف الخف ، وإليه أشار بقوله: "ولا يبطل النه". رَابعها: إذا سقطت عن برء لا يحب عليه إلا غسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء بخلاف النحف حيث يحب عليه غسل الأخرى ، وإليه أشار بقوله: "ويحوز مسح جبيرة النه". خامسها: أنّ الحبيرة يستوي فيها الحدث الأكبر والأصغر بخلاف الخف ، وإليه أشار بعدم اشتراط الطهارة في مسح الحبيرة .سادسها: أنّ الحبيرة يحب استيعابها في المسح في رواية بخلاف الخف ، فإنه لا يحب استيعابه ، رواية واحدة [ز بزيادة ١/ ٤٥].
 - (٩) قوله: (جبيرة) وهي عيدان مِن جريد تلف بورق وتربط على العضو المنكسر [م ٢٢].
- (١) قوله : (غسل) أطلقه ؛ فأفاد شرطية عدم استطاعة الغسل مطلقًا ، لا بماء حار ولا بماء بارد ، وقيل : لا يجب استعمال الماء الحار [عز].
- (٢) قوله: (كالغسل) أشار إلى أنه ليس ببدل بخلاف المسح على الخفين ، ولهذا لا يمسح على الخف في إحدى الرِّحلين ويغسل الأخرى ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل ، ولو كانت الحبيرة في إحدى رحليه مسرّح عليها وغسل الأخرى ، ولا يكون ذلك حمعًا بين الأصل والبدل [ز بتصرف ١/ ٥٢] .
- (٣) قوله : (فلا) أي لا يتوقّت المسح على الجبيرة ، لأنه كالغسل لِما تحتها على ما تقدم ، والغَسل لا يتوقت فكذا هذا [ز ١/ ٢ ٥] .
- (٤) قوله : (ولا) أي جاز المسح على الحبيرة و نحوها وإن شدها على غير وضوء ، لِمَا قلنا : مِن أن صحة المسح لا يشترط لها شدها على طهر [عز].
 - (٥) قوله : (ولا يبطل) أي إن لم يكن سقوط الحبيرة ونحوها عن برء لا يبطل المسح [عز].

^[1] لأنه أصل ما دام العذر قائما . [2] أي على الموضوعة عوضا عن الأولى .

لأن الضرورة تقدر بقدرها وَلاَ يَفْتَقِرُ (١) إلى النَّيَّةِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَالْجَبِيْرَةِ وَالرَّأْسِ.

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

يَخْرُجُ (٢) مِنَ الفَرْجِ [١] حَيْضٌ ، [٢] وَنِفَاسٌ ، [٣] وَاسْتِحَاضَةٌ . (الحيض) فَالْحَيْضُ (٣) : دَمٌ يَنْفُضُهُ رَحِمُ بَالِغَةٍ (١) ، لاَ دَاءَ (٩) بِهَا ،

(١) قوله : (ولا يفتقر) وفي « جوامع الفقه » للعتابي : يشترط النية في المسح على الخفين ؛ فجعله كالتيمم إذ كل واحد منهما بدل ، والأول أظهر ، لأنه طهارة بالماء فلا يفتقر إلى النية كالوضوء [ز ١/ ٤ ٥] .

- (٢) قوله: (يخوج) اعلم أن الدماء المختصة بالنساء ثلاثة: [١] حيض [٢] ونفاس [٣] واستحاضة ، وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام: هذه الثلاثة و [٤] الضائع ، قالوا: والدم الضائع: ما تراه قبل وقت البلوغ ، وإنما سموه الضائع لمعنيين ، أحدهما: أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة مِن الوضوء والصلاة والصوم وغيرها ، والثاني: أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب ، وهذا الدم لا يفسده ، حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية أيام وطهرت طهراً صحيحًا كانت الثمانية عادة لها بالإجماع ، ولوكان دم استحاضة لفسد بها الثمانية [كفاية بحذف ٢٤/١].
- (٣) قوله: (فالحيض) احترز بقوله: "رحم" عن الرعاف والدماء الخارجة مِن الجراحات ودم المستحاضة ، فإنها دم عِرْق لادم رحم ، وبقوله: "لا داء بها "عن دم النفاس فإن النفساء في حكم المريضة حتى اعتبر تبرعاتها من النلاث ، وبقوله: "بالغة "عن دم تراه الصغيرة قبل أن تبلغ تسع سنين فإنه ليس بمعتبر في الشرع ، وفيه نوع إشكال فإن ما تراه الصغيرة استحاضة وليس بدم رحم ظاهراً فخرج بقوله: "ينفضه رحم الخ" فلا حاجة إلى ذكره ، وأيضاً يتكرر إخراج الاستحاضة لأن قوله: " لا داء بها " يخرجه كما يخرجه الأول ، فتعريفه بلا استدراك ولا تكرر: "دم من الرحم لا لولادة " [عز].
- (٤) قوله : (بالغة) أي بالغة تسع سنين، هو ما عليه الفتوى . وقيل : يتأتى حيضها فيما بين الخمس إلى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالإحماع [موط ٧٠] .
- (٥) قوله : (لا داء) أطلقه وهو مقيد بداء يقتضي خروج دم بسببه ، فإن مرضت مرضاً وسلمت رحمها فالدم الخارج من رحمها حيض البتة ، وعلى إطلاقه يمتنع كونه حيضاً فإنّ بها داءً . [عز] .

^[1] هو محل تربية ولد من نطفة .

وَلاَ حَبْلَ (١) وَلَمْ تَبْلُغُ سِنَّ الإِيَاسِ (٢).

وَأَقَلُ الْحَيْضِ ثَلاَثَةُ (٢) أيَّام (٤)، وَأَوْسَطُهُ خَمْسَةٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةٌ.

الباللها المباللها (النفاس) وَالنَّفَاسُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الوِلاَدَةِ (٥). وَأَكْثَرُهُ الْخَارِجُ عَقِبَ الوِلاَدَةِ (١٠). وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَلاَ حَدَّ لاَقَلّهِ.

(الاستحاضة) وَالاسْتِحَاضَةُ : دَمٌ نَقَصَ عَنْ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ زَادَ عَنْ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ زَادَ عَلَى عَشَرَةٍ فِي الْخَيْضِ ، وَعَلَى أَرْبَعِيْنَ فِي النِّفَاسِ .

(الطهر الفاصل بين الحيضتين) وأقَلُ الطُّهْرِ الفَاصِلِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ الطَّهْرِ الفَاصِلِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ العَيْنِ الْعَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ الْعَيْنِ العَيْنِ العَي

(ما يحرم بالحيض والنفاس) وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ثَمَانِيَةُ

أشْيَاءُ: [١] اَلصَّالاَةُ ،

(١) قوله : (ولاحبل) قيّد به ، لأن عادة الله تعالى حرت بأن ينسدٌ فم رحم الحامل ، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره [عز].

(٢) قوله : (الإياس) قال في « المراقي » : هو خمس وخمسون سنة على المفتى به . و في « العناية » : الإياس يحصل بانقطاع الدم مرة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة ، وعند أكثرهم عند خمس وخمسين ، والفتوى في زماننا عند الخمسين [عز] .

(٣) قوله : (ثلاثة) فإن قلت : لا يصح الحمل ، لأنّ الحيض ليس من حنس الأيام ؟ قلنا : هذا على تقدير مضاف أي زمن أقل الحيض [عز].

(٤) قوله : (أيام) اعلم أنه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة ، لأن ذلك نادر ؛ فرؤيته كل يوم ـ ولو شيأ قليلاً ـ يكفي كما في «السراج» ، بل المعتبر وجوده في أول المدة وآخرها ولو تخلل بينهما طهر ويجعل الكل حيضاً [ط٧٥].

(٥) قوله : (عقب الولادة) ينبغي أن يزاد في التعريف ؛ فيقال : عقب الولادة من الفرج ، فإنها لو ولدت مِن قِبل سُرَّتها بأن كان ببطنها حرح فانشقت و خرج الولد منها تكون صاحبة حرح سائل لا نفساء [شلبي ٦٧/١] .

(٦) قوله: (لمن) أي بأن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فيقدرحيضها بعشرة ، وطهرها بخمسة عشر يوماً ،
 ونفاسها بأربعين [م بزيادة ٢٦] .

^[1] وخروج أكثر الولد كخروج كله .

[٢] وَالصَّوْمُ (١)، [٣] وَقِرَاءَةُ (٢) آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، [٤] وَمَسُّهَا (٣) إِلاَّ بِغِلاَفٍ ، [٢] وَالصَّوْمُ (١) الْحَامُ (١) الْحَامُ (١) الْحَامُ (١) الْحَامُ (١) مَسْجِدٍ ، [٦] وَالطَّوَافُ (٥) ، [٧] وَالْجِمَاعُ (٦) ، [٨] وَالْإِسْتِمْتَاعُ عَنْ السُّرَّةِ إِلَى تَحْتَ الرُّكْبَةِ .

(بم يتم الطهر) وَإِذَا (٧) انْقَطَعَ الدَّمُ لأكثرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ حَلَّ الْوَطْءُ

(١) قوله: (والصوم) لا يقال كان ينبغي أن يحوز الصوم مع الحيض كما يحوز مع الحنابة ، لأنا نقول الكف عن المفطرات الثلاثة في الحنابة موجود ؛ فيحوز الصوم ، وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم لا يوجد لأن الكف عن الحماع فيه لأجل الحيض لا لأجل الصوم ، فلهذا لا يحوز صومها [شلبي ١/ ٥٦].

(٢) قوله : (قراءة) هذا إذا قرأه على قصد التلاوة . أما إذا قرأ على قصد الذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين أو علم القرآن حرفًا حرفًا ، فلا بأس به بالاتفاق لأجل العذر ، ذكره في «المحيط» [ز ٧/١٥] .

(٣) قوله: (مستها) ويستثنى منه موضع الضرورة كخوف حرق المصحف أو غرقه، ويحرم ولوكتبه بالفارسية إحماعًا. (فروع): ويكره بالكم تحريمًا، ويرخص لأهل كتب الشريعة أخذها بالكم وباليد للضرورة إلا التفسير فإنه يحب الوضوء لِمستّه، والمستحب أن لا يأخذها إلا بوضوء. ويجوز تقليب أوراق المصحف بنحو قلم للقراءة. ولا يجوز لف شيء في كاغذ كُتِب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو اسم النبي يَشِيِّرُ ، ونهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق، ومثله النبي تعظيماً. ويستر المصحف لوَطْءِ زوجته استحياءً. ولا يرمي بُرَاية قلم ولا حشيش المسجد في محل ممتهن [م بحذف ٧٧].

(٤) قوله : (ودخول) شمل الكعبة دون مصلى عيد وجنازة في الأصح . وقيد المنع في « الدرر » بأن لا تكون ثمة ضرورة ، فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد فلا ، قال في « البحر » : وينبغي أن يقيد بأن لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره وإلا لم تتحقق الضرورة ، ولو أجنب فيه تيمم و خرج من ساعته إن لم يقدر على استعمال الماء ، وكذا لو دخله وهو جنب ناسيًا ثم ذكر ، وإن خرج مسرعًا من غير تيمم جاز ، وإن لم يقدر على الخروج تيمم ولبث فيه ، ولا يجوز لبثه بدونه إلا أنه لا يصلى ولا يقرأ [ط ٧٨].

(٥) قوله : (والطواف) أي ويحرم بهما الطواف بالكعبة ولو نفلاً وإن صح ، لأن الطهارة فيه شرط كمال [موط ٧٨].

(٦) قوله : (والجماع) أي ويحرم بالحيض والنفاس الحماع والاستمتاع بما تحت السرة الخ ، أفاد أن السرة وما فوقها يحل الاستمتاع به بوطأء أو غيره ولو بلا حائل ، وكذا بما بين السرة والركبة بحائل بغير الوطأء ولو تلطخ دماً ، والمحرّم هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة [م وط بتصرف ٧٨].

(٧) قوله: (وإذا) حاصله إما أن ينقطع لتمام العشرة أو دونها لتمام العادة أو دونها. ففي الأول يحل وطؤها بمجرد الانقطاع، وفي الثالث لا يقربها وإن اغتسلت ما لم تمض عادتها، وفي الثاني إن اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة _ يعني خرج وقت الصلاة _ حتى صارت دينًا في ذمتها حل وإلا لا ، وعلى هذا التفصيل انقطاع النفاس إن كان لها عادة فيها فانقطع دونها لا يقربها حتى تمضي عادتها بالشرط أو لتمامها حل إذا خرج الوقت الذي طهرت فيه ، أو لتمام الأربعين حل مطلقًا [فتح ١٩٠١] . اعلم أن الانقطاع في مسألة المتن ليس بشرط بل خرج مخرج العادة أو للمقابلة مع ما بعده ، حتى لو لم ينقطع فالحكم كذلك [ط ٧٨] .

^[1] أي منجاف عن القرآن وعن الحامل.

بِلاَ غُسْلٍ (۱) ، وَلاَ يَحِلُ (۲) إِنِ انْقَطَعَ لِدُونِهِ لِتَمَامِ عَادَتِهَا إِلاَّ [۱] أَنْ تَغْتَسِلَ ، [۲] أَوْ تَصِيْرَ الصَّلاَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا ؛ وَذلِكَ بِأَنْ تَجِدَ لَا أَوْ تَصِيْرَ الصَّلاَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا ؛ وَذلِكَ بِأَنْ تَجِدَ لِنَا اللهُ اللهُل

(قضاء الفرائض) و تَقْضِي (٦) الْحَائِضُ وَ النُّفَسَاءُ الصَّوْمُ (٧) دُوْنَ الصَّلاَةِ.

(١) قوله : (بلا غسل) ويستحب له أن لا يقربها قبل الاغتسال لأن الحائض بعد عشرة أيام كالتي صارت حنبًا ، والحكم فيها هكذا [شلبي١/٥٨] .

- (۲) قوله: (ولا يحل) أي لا يحل الوَطْء إن انقطع الحيض والنفاس عن المسلمة لدون الأكثر لتمام عادتها إلا بأحد ثلاثة أشياء فَصَّلَها بقوله: "أن تغتسل إلخ". ومعنى قوله: "لتمام عادتها "أي إن انقطع الدم على ما كانت عادتها لا أقل منها ، مثلا مسلمة كانت عادتها في الحيض خمسة أيام ، وفي النفاس ثلاثين يومًا فانقطع الدم بعد خمسة أيام في الحيض ، وبعد ثلاثين في النفاس لا يحل له وطؤها إلا بأحد الأشياء المذكورة بعد. وقيدنا بقولنا: "مسلمة احترازًا عن النصرانية فإن وطئها يحل بنفس الانقطاع قبل العشرة ، لأنه لا ينتظر في حقها أمارة زائدة ، ولا يتغير [الحكم] بإسلامها بعده لأنّا حكمنا بخروجها من الحيض . واحترز بقوله: "لدون الأكثر "عما انقطع للأكثر ، فحكمه ما بينه بقوله: "وإذا انقطع الغ "وبقوله: "لتمام عادتها "، فإنه إذا انقطع لدون عادتها كما إذا انقطع الدم في الصورة المذكورة لأقل من خمسة أيام في الحيض ومن ثلاثين يومًا في النفاس وقد تحاوز دم الحيض ثلاثة أيام لا يقربها وإن اغتسلت حتى تمضى عادتها ، ولكنها تصلى وتصوم احتياطاً [عز].
- (٣) قوله: (الوقت) أطلقه وهو مقيد بالوقت الذي هو مِن الأوقات الخمس ، فإنه إذا انقطع في وقت الضحى ولم تغتسل بعده ولم تتيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر ، لتثبت صلاته في ذمتها بخروجه ، لأن ما قبل الزوال وقت مهمل لا عبرة بخروجه ، وكذا إذا انقطع قبيل طلوع الشمس بأقل من تمكنها من الغسل والتحريمة لإ يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر [ط بتصرف ٧٩].
- (٤) قوله: (زمناً) فلا تحب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك مِن الوقت ، ولهذا لو طهرت قبيل الصبح بأقل مِن ذلك لا يجزيها صوم ذلك اليوم ، ولا يجب عليها صلاة العشاء ، فكأنها أصبحت وهي حائض ، ويجب عليها الإمساك تشبهاً [ز ١/ ٩٥] .
- (٥) قوله: (حتى) فبمحرد خروج الوقت يحل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها، وهو حكم من أحكام الطاهرات [٩٧٧].
- (٦) قوله: (وتقضي) أي الحائض والنفساء تقضيان الصوم لزومًا دون الصلاة؛ فإن قيل: إنها غير مخاطبة بالصوم حال حيضها لحرمته عليها، فكيف يحب عليها القضاء ولم يحب عليها الأداء؟ قلنا: أما مَن قال مِن مشايخنا وغيرهم بأن القضاء يحب بأمر حديد فلا إشكال على قولهم، وأما على قول الحمهور مِن مشايخنا أن القضاء يحب بما يحب به الأداء، فانعقاد السبب يكفي لوجوب القضاء وإن لم تخاطب بالأداء [بحر بزيادة ١٨ ٣٣٨].
- (٧) قوله: (الصوم) لا يقال كان ينبغي أن يجوز الصوم مع الحيض كما يجوز مع الجنابة ، لأنا نقول الكف عن المفطرات الثلاثة في الجنابة موجود فيجوز الصوم ، وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم لا يوجد ، لأن الكف عن الحماع فيه لأجل الحيض لا لأجل الصوم ، فلهذا لا يجوز صومها [عن الرازي] .

^[1] أي كل واحد من الحبض والنفاس.

(ما يحرم بالجنابة) وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : [١] الصَّلاَةُ ، [٢] وَمَسُهَا (٣) إِلاَّ بِغِلاَف (٤) ، [٤] وَدُخُولُ [٢] وَمَسُهَا (٣) إِلاَّ بِغِلاَف (٤) ، [٤] وَدُخُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

(ما يحرم على المحدث) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ :

[١] الصَّلاَةُ ، [٢] وَالطُّوافُ ، [٣] وَمَسُّ الْمُصْحَفِ إِلاَّ بِغِلاَفٍ .

(حكم الاستحاضة وما يشابهها) وَدَمُ الاِسْتِحَاضَةِ (٦): كَرُعَاف دَائِم السِّتِحَاضَة (٦): كَرُعَاف دَائِم

لاَ يَمْنَعُ صَلاَةً وَلاَ صَوْمًا وَلاَ وَطْأً. فرضا كان أو نفلا لكونه ليس أذى

(۱) قوله : (آية) . اختلفوا في ما دون الآية ؛ فمنهم مَن أطلق المنع وهو قول الكرخي، وصححه صاحب « الهداية » في « التنجيس » ، وقاضي خان في « شرح الجامع الصغير » ، والولوالجي في فتاواه ، وقَوّاه في « الكافي » ، ونسبه صاحب « البدائع » إلى عامة المشايخ . ومنهم مَن أباح ما دون الآية ، وصححه صاحب « الخلاصة » ، ومشى عليه فخر الإسلام في « شرح الجامع الصغير » ، ونسبه الزاهدي إلى الأكثر، والذي ينبغي ترجيحه القول بالمنع لأن الأحاديث لم تفصل ، والتعليل في مقابلة النص مردود [عز ، و بحر بحذف ١/ ٣٤٥] .

(٢) قوله : (من القرآن) أطلق حرمة القرآن ؛ فشمل ما إذا قصد قراءَة القرآن أو لم يقصد ، وفي « العيون » لأبي الليث : ولو أنه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً مِن الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به اهـ واختاره الحلوائي ، وذكر في « غاية البيان » : أنه المختار ، لكن قال الهندواني : لا أفتي بهذا وَإِن روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى [بحر مع زيادة ١/ ٣٤٦] .

(٣) قوله : (مستها) تعبير المصنف بـ" مس آية " أولى مِن تعبير غيره بـ" مس المصحف" لشمول كلامه ما إذا مس لوحًا مكتوبًا عليه آية ، وكذا الدرهم والحائط ، وتقييدُه بالسورة في « الهداية » اتفاقي ، بل المراد الآية . لكن لا يجوز مس المصحف كله المكتوب وغيره ، بخلاف غيره فإنه لا يمنع إلاّ مس المصحف كله المكتوب وغيره ، بخلاف غيره فإنه لا يمنع إلاّ مس المكتوب [بحر بتصرف ١/ ٣٤٩].

(٤) قوله: (بغلاف) وفي تفسير الغلاف اختلاف؛ فقيل: الحلد المشرز، وفي «غاية البيان»: مصحف مشرز أجزاؤه مشدود بعضها إلى بعض مِن الشيرازة، وليست بعربية، وفي «الكافي»: والغلاف الحلد الذي عليه في الأصح، وقيل: هو المنفصل كالخريطة ونحوها، والمتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلاذكر اهـ، وصحح هذا القول في «الهداية» وكثير من الكتب [بحر ١/ ٣٤٩].

(ه) قوله: (ودخول مسجد) أي يحرم بالحنابة دخول مسجد. قيّد بالمسجد فخرج غيره كمصلى العيد والجنائز والمدرسة والرباط فلا يمنع الجنب من دخولها. وأطلق الدخول فشمل ما إذا كان الدخول للمكث أو للمرور [عز] .

(٦) قوله : (ودم الاستحاضة) هو دم عرق انفجر ليس من الرحم ، وعلامته أنه لا رائحة له [م ٧٩] .

^[1] المحدث هنا هو الذي انتقض وضوؤه فقط.

وَتَتَوَضَّأُ الْمُسْتَحَاضَةُ () وَمَنْ بِهِ عُذْرٌ ؛ كَسَلَسِ () بَوْلٍ وَاسْتِطْلاً قِ () بَطْنِ لِوَقْتِ (أ) بَوْلٍ وَاسْتِطْلاً قِ (أ) بَطْنِ لِوَقْتِ (أَنَّ كُلِّ فَرْضٍ ، وَيُصَلُّوْنَ بِهِ مَا شَاءُوْا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ . لالكَلَّ لَكُنْ فَرْضٍ ، وَيُصَلُّوْنَ بِهِ مَا شَاءُوْا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ . لالكَلَّ لَلْهُ وَمُوْءُ الْمَعْذُورِيْنَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ (٥) فَقَطْ . وَيَبْطُلُ وُضُوْءُ الْمَعْذُورِيْنَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ (١٥) فَقَطْ .

(متى يصير معذورا ؟) وَلاَ يَصِيْرُ مَعْذُوْرًا حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُ الْعُذْرُ وَقْتًا

كَامِلاً لَيْسَ فِيْهِ انْقِطاَعٌ بِقَدْرِ الْوُضُوْءِ وَالصَّلاَةِ (٦) ، وَهَذَا (٧) شَرْطُ ثُبُوْتِهِ . المالدر المواطنة الموا

(١) قوله : (المستحاضة) هي ذات دم نقص عن أقل الحيض ، أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس ، أو زاد على عادتها في أقلهما وتحاوز أكثرهما ؛ والحبليٰ ، والتي لم تبلغ تسع سنين [م ٨٠٨].

(٢) قوله : (كسلس) قيل : السلَس ـ بفتح اللام ـ : نفس الخارج ، وبكسرها : مَن به هذا المرض ، وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله لضعف في مثانته أو لغلبة البرودة [ط بتقديم وتاحير ٨٠] .

(٣) قوله: (واستطلاق) أي جريان ما فيه مِن اطلاق اسم المحل على الحال فيه كَسَال الوادي [ط ٨٠].

- (٤) قوله: (لوقت) قال في «البدائع»: وإنما تبقى طهارة صاحب العذر في الوقت إذا لم يحدث حدثاً آخر ، أما إذا أحدث حدثًا آخر فلا تبقى كما إذا سال الدم مِن أحد منخريه فتوضأ ثم سال مِن المنخر الآخر فعليه الوضوء ، لأن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة ، فأما إذا سال منهما جميعًا فتوضأ ثم انقطع أحدهما فهو على وضوءِهِ ما بقى الوقت [بحر ٣٧٤/١].
- (٥) قوله: (بخروج الوقت) أي يطل وضوء هم بخروج الوقت وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وقال زفر: يبطل بالدخول فقط، وقال أبويوسف: يبطل بكل واحد منهما، وثمرة الخلاف تظهر في موضعين: أحدهما إذا توضأوا بعد طلوع الشمس لهم أن يصلوا به الظهر عندهما، وعند أبي يوسف وزفر ليس لهم ذلك، والثاني إذا توضأوا قبل طلوع الشمس انتقض طهارتهم بطلوع الشمس عندهم، وعند زفر لا تنتقض. ثم إنما يبطل بخروجه إذا توضأوا على السيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء، أما إذا كان على الانقطاع ودام إلى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج ما لم يحدث حدثًا آخر أو يسيل دمها [بحر ١/ ٣٨٦]. ثم اعلم أن مشايخنا رحمهم الله تعالى أضافوا انتقاض الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله ليسهل على المتعلمين، وإلا فلا تأثير للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة، وإنما يظهر الحدث السابق، ولهذا لا يجوز لهم أن يمسحوا على الخفين بعد ما خرج الوقت، وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة، لأن جوازهما عُرِفَ نصاً في الحدث الطاري لا في الحدث السابق و بخروج الوقت يظهر الحدث السابق [ز بحذف ١/ ٢٥] .
- (٦) قوله: (والصلاة) أطلقها وهي مقيدة بالمفروضة ، لئلا يرد عليه الوقت المهمل كما بين الطلوع والزوال فإنه وقت لصلاة غير مفروضة وهي العيد والضحى ، فلو استوعبه لا يصير معذورًا ، وكذا لو استوعبه الانقطاع لا يكون بُرْءاً [عز].
- (٧) قوله: (وهذا) أي المذكور مِن الاستيعاب مطلقاً سواء كان حقيقيًا بأن وحد العذر في حميع الوقت أو حكمياً بأن ينقطع العذر انقطاعًا قليلاً لا يسع الطهارة والصلاة ، شرط لكونه معذورًا ابتداءً [عز].

^[1] شرع في بيان طهارة أصحاب الأعذار . [3] لا يراد به الحصر بل يصلون النذور والواجبات أيضا ما دام الوقت باقيا عندنا .

^[2] أفاد أنه لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة . [4] أي لا بدخول الوقت خلافا لزفر ولا بكل منهما خلافا لأبي يوسف .

وَشَرْطُ دَوَامِهِ (١) وُجُوْدُهُ فِي كُلِّ وَقْتِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً .

(شرط انقطاع العذر) وَشَرْطُ انْقِطاَعِهِ وَخُرُوْجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ الْعَلَامِهُ الْقِطاَعِهِ وَخُرُوْجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ الْعَلَامُ الْقِطاَعِهِ وَخُرُوْجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ الْعَلَامُ مَعْذُوْرًا خُلُو وَقْتِ كَامِلٍ عَنْهُ .

باب الأنجاس (٢) والطهارة عنها

(١) قوله : (وشرط دواهه) أي حكم المعذورين يبقى إذا لم يمض عليهم وقت صلاة إلا والحدث الذي بهم يوجد فيه ولو قليلاً حتى لو انقطع وقتاً كاملاً خرجوا عن كونهم معذورين [عز].

⁽٢) قوله: (الأنجاس) جمع نَحَس بفتحتين وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسمًا لكل مستقذر، ويطلق على الحقيقية "تعيينًا للمراد لكن لما تقدم ذكر على الحقيقية "تعيينًا للمراد لكن لما تقدم ذكر الحكمي كان قرينة دالةً على أن المراد هنا هو الحقيقي [شلبي ١/ ٢٩]. و يختص الحدث بالحكمي، والخبث بالحقيقي [م ٢٢].

⁽٣) قوله: (غليظة) اعلم أنهم اختلفوا في ما يثبت به الغليظة والخفيفة ؛ فعند أبي حنيفة الغليظة: ما ثبتت نحاسته بنص لم يعارضه نص آخر يخالفه كالدم [المسفوح] ونحوه مما لم يوجد فيه تعارض نصيّن، والخفيفة: ما تعارض النصان في نحاسته وطهارته، وكان الأخذ بالنجاسة أولى لوجود المرجّح مثل بول ما يوكل لحمه، فإن قوله عليه الصلاة والسلام: «استنزهوا عن البول» يدل على نجاسته، وخبر العُرُنِيِّن يدل على طهارته، فخف حكمه للتعارض؛ وعند أبي يوسف ومحمد: ما ساغ الاجتهاد في طهارته فهو مخفف، لأن الاجتهاد حجة في وجوب العمل به. وثمرة الخلاف تظهر في الروث والخِنْي والبعر ونحوها؛ فعند أبي حنيفة مغلظة، لأن ما روي عنه عليه الصلاة والسلام من أنه ألقى الروثة وقال: «إنها ركس» لم يعارضه نص آخر، ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص، كما في بول الآدمي، فإن البلوى فيه أعم، وعندهما مخففة لاختلاف العلماء فيه، فإن ما لكاً (رحمه الله تعالى) يرى طهارتها لعموم البلوى لامتلاء الطرق بها، بخلاف بول الحمار وغيره مما لا يؤكل لحمه، لأن الأرض تنشفه [ز ٢٤/١].

(١) قوله : (كالخمر) وهي التي من ماء العنب ، إذا غلى واشتد وقذف بالزبد [م] . قيد بـ" الحمر" لأن بقية الأشربة المحرمة كالطلاء والسكر ونقيع الزبيب فيها ثلاث روايات : في رواية مغلظة ، وفي أخري مخففة ، وفي أخرى طاهرة ، ذكرها في « البدائع» ، بخلاف الحمر فإنه مغلظ باتفاق الروايات لأن حرمتها قطعية ، وحرمة غير الحمر ليست قطعية ، وينبغي ترجيح التغليظ [بحر ٣٩٩/١] .

(٢) قوله: (والدم) أي السائل مِن أي حيوان إلى محل يلحقه حكم التطهير، والمراد أن يكون مِن شأنه السيلان ؟ فلو حمد المسفوح ولو على اللحم فهو نحس [ط ٨٣]. أطلقه وهو مقيد بدم غير الشهيد فإنه طاهر [في حقه] ولو مسفوحاً ما دام عليه ؟ فلو حمله المصلي حازت صلاته إلا إذا أصابه منه [أكثر من قدر الدرهم] ، لأنه زال عن المكان الذي حكم بطهارته [شامي بتغير ٢٤/١].

(٣) قوله: (لحم الميتة) أراد بها الميتة ذات الدم ، لئلا يرد عليه لحم السمك والحراد وما لا نفس له سائلة [عز].

(٤) قوله : (وبول) أطلقه فشمل بول الصغير الذي لم يطعم ، وشمل بول الهرة والفأرة ، وفيه اختلاف ، ويستثنى منه بول الخفاش فإنه طاهر [بحربتغير ١/ ٣٩٨] .

(٥) قوله: (وما) أي الذي ينتقض الوضوء به إذا خرج مِن بدن الإنسان مِن النجاسة الغليظة ، ويستثنى منه الريح فإنه طاهر على الصحيح ، والمراد الناقض الحقيقي ؛ فخرج نحو النوم والقهقهة فإنهما لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما مِن المعاني ، وأما ما لا ينقض كالقيء الذي لم يملأ الفم وما لم يسل مِن نحو الدم فطاهر على الصحيح ، وقيل: ينجس المائعات دون الجامدات [طبزيادة ٧٣].

(٦) قوله: (فكبول) هو داخل فيما بعده لكن لمّا كان في أكل لحمه اختلاف صرّح به لئلا يتوهم أنه داخل في بول ما لا يوكل لحمه عند الإمام فيكون مغلظاً ، وليس كذلك فإنه مخفف عندهما ، طاهر عند محمد كبول ما يوكل لحمه [بحر مع تغير ١/ ٤٠٦] .

 (٧) قوله: (بول) قيد ببولها ، لأن روث الحيل والبغال والحمير وخِثْيَ البقر وبعر الغنم نجاسة مغلظة عند الإمام لعدم تعارض نصين ، وعندهما خفيفة لاختلاف العلماء وهو الأظهر ، وطهرها محمد آخرًا ، قال الطحاوي : لا نأخذ به كما في « القهستاني » [موط ٨٤] .

^[1] أي جلد الميتة قبل دباغه . [2] بالحيم هو ما يخرج من البطن من ربح أو غائط .

(ما يعفى عنه من الأنجاس) وَعُفِي َ () قَدْرُ الدِّرْهَمِ () مِنَ الْمُغَلَّظَةِ ، المُعَلَّظَةِ ، وَعُفِي َ () مِنَ الْمُغَلَّظَةِ ، وَعُفِي َ () وَمَا اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ اللهُ

- (١) قوله: (وعفي) مراده مِن العفو صحة الصلاة بدون إزالته لا عدم الكراهة ، لما في «السراج الوهاج» وغيره: إن كانت النجاسة قدر الدرهم تكره الصلاة معها إجماعًا ، وإن كانت أقل وقد دخل في الصلاة نظر إن كان في الوقت سعة فالأفضل إزالتها واستقبال الصلاة ، وإن كانت تفوته الجماعة فإن كان يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذلك أيضًا ليكون مؤديًا للصلاة الجائزة بيقين ، وإن كان في آخر الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يمضي على صلاته ولا يقطعها اهم ، والظاهر أنّ الكراهة تحريمية لتجويزهم رفض الصلاة لأجلها ولا ترفض لأجل المكروه تنزيهًا [بحر ٣٩٦/١].
- (٢) قوله : (قدر الدرهم) وفيه تفصيل : فإن النحاسة المغلظة إن كانت متحسدة فيعتبر قدرالدرهم وزنًا _ وهو عشرون قيراطًا _ ، وإن كانت مائعة فالمعتبر مساحته ، وهو قدر مقعر الكف داخل مفاصل الأصابع ، كما وفقه الهندواني ، وهو الصحيح [عز] .
- (٣) قوله: (وما) أي عفي ما كان مِن النجاسة أقل مِن ربع النوب المصاب إذا كانت النجاسة مخففة [بحر ١/ ٥٠٤]. واعلم أنهم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال: فقيل: ربع طرف أصابته النجاسة كالذيل والكم والدِّخْرِيص إن كان المصاب ثوبًا ، وربع العضو المصاب كاليد والرجل إن كان بدنًا ، وصححه في «التحفة» و «المحيط» و «المحتبى » و «السراج» ، و في «الحقائق»: وعليه الفتوى ، وقيل: ربع جميع الثوب والبدن، وصححه في «المبسوط»، وقيل: ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر، قال الأقطع: وهذا أصح ما روي فيه اهد ، لكنه قاصر على الثوب ؛ فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الأول بأن الفتوى عليه ، ووفق في «الفتح» بين الأخيرين: بأن المراد اعتبار ربع الثوب الذي هو عليه سواء كان ساترًا لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اه ، وهو حسن جدًا ، ولم ينقل القول الأول أصلاً [شامى بحذف ١/ ٢٦].
- (٤) قوله : (وعفي) أي البول المنتضح قدر رؤوس الإبر معفو عنه للضرورة وإن امتلأ الثوب ، أطلقه فشمل ما إذا أصابه ماء فكثر فإنه لا يجب غسله ، وشمل بوله وبول غيره ، وقيد بـ" رؤوس الإبر" ، لأنه لو كان مثل رؤوس المسلّة منع [بحر بحذف وتصرف ٢٠٨/١] .
- (٥) قوله: (ولو) أي إن نام أحد على فراش نحس أو تراب نحس وصار الفراش أو التراب مبتلاً مِن عَرَقه ، أو مشى أحد على الفراش النحس أو التراب النحس وصار الفراش أو التراب مبتلاً من بلل قدمه ، وظهر أثر النحاسة في البدن أو القدم يحكم بنحاسة البدن والقدم . واعلم أن ظهور أثر النحاسة شرط لكلا المسألتين أي مسألة النائم والماشى . وقيد النائم اتفاقى ، فإن الحكم في المستيقظ كذلك [عز] .
 - (٦) قوله: (وإلا) أي وإن لم يظهر أثر النحاسة في البدن أو القدم فلا ينجس كل واحد منهما [عز].

^[1] قوله: (من الخفيفة) لم أجده في النسخة الهندية .

^[2] وفي نسخة: وعفي عن رشاش الغ، والرشاش بالفتح ما ترشش من الدم والدمع ونحوهما .

كَمَا (١) لاَ يَنْجُسُ ثَوْبٌ جَافٌ طاَهِرٌ لُفٌ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ رَطْبٍ لاَ يَنْعَصِرُ اللهِ المَا الهِ المَا ا

(بم تطهر النجاسة) و يَطْهُرُ مُتَنَجِّسٌ (٢) بِنَجَاسَةٍ مَرْئِيَّةٍ (٣) بِزَوَالِ (٤) عَيْنِهَا وَلَوْ بَرَةً وَلَوْ بَرَةً وَلَوْ الْمَرْئِيَّةِ (٢) وَلَوْ بَرَةً وَلَوْ بَعَرَةً وَلَوْ اللّهُ وَعَيْرِ الْمَرْئِيَّةِ (٢) وَلَوْ يَضُرُ بَقَاءُ أَثَرِ شُقٌ (٦) زَوَالُهُ وَعَيْرِ الْمَرْئِيَّةِ (٢) الْمَرْئِيَّةِ (٢) الْمَرْئِيَّةِ (٢) المَرْفَرِينِ فِي مِعلِها وَالْمَا وَالْعَصْرِ كُلُّ مَرَّةٍ . وَعَسْلِهَا ثَلاَثُا وَالْعَصْرِ كُلُّ مَرَّةٍ .

- (١) قوله : (كما) اعلم أنه إذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئاً ؛ فلا يخلو إما أن يكون كل منهما بحيث لو انعصر قطر وحينئذ ينجس الطاهر اتفاقاً ، أو لا يكون واحد منهما كذلك وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقاً ، أو يكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي ـ أو النجس فقط ، والأصح عند الحلواني فيها : أن العبرة بالطاهر المكتسب ؛ فإن كان بحيث لو انعصر قطر تنجس وإلا لا ، ويشترط أن لا يكون الأثر ظاهراً في الطاهر ، وأن لا يكون النجس متنجسًا بعين نجاسة ، بل بمتنجس كما في « شرح المنية » [ط٥٥].
- (٢) قوله : (متنجس) أطلق المتنجس فشمل ما إذا كان بدنًا أو ثوبًا أو آنية ، و النجاسة فشملت كلا النوعين خفيفة و غليظة [عز].
- (٣) قوله : (موئية) اعلم أن النحاسة على نوعين : [١] مرئية [٢] وغير مرئية ، فالمرئية : ما يرى بعد الحفاف كالدم والعذرة . وغير المرئية : ما لا يرى بعده كالبول [عز].
- (٤) قوله : (بزوال) أفاد أنها لو لم تزل بالثلاث فإنه يزيد عليها إلى أن تزول العين ، وإنما قال : بـ" زوال عينها " ولم يقل : بـ"غسلها "ليشمل ما يطهر من غير غسل كالخف بالدلك ، والمني بالفرك ، والسيف بالمسح ، والأرض باليبس ، ففي هذا كله لا يحتاج إلى الغسل بل يكفي في ذلك زوال العين من غير غسل [بحر بتصرف ١/ ٤١٠] .
- (٥) قوله : (على الصحيح) وعن الفقيه أبي جعفر : أنه يغسل مرتين بعد زوال العين ، وعن فخر الإسلام : ثلاثاً بعده [م بحذف ٨٦] .
- (٦) قوله: (شق) تفسير المشقة: أن يحتاج في إزالته إلى استعمال غير الماء كالصابون والأشنان أو الماء المغلي بالنار. وظاهر ما في «غاية البيان»: أنه يُعفى عن الرائحة بعد زوال العين مطلقًا، وأمّا اللون فإن شق إزالته يُعفى أيضاً وإلا فلا [بحر ١٠/١ ٤].
- (٧) قوله: (وغير المرئية) من النجاسة يطهر بثلاث غسلات وبالعصر في كل مرة ، والمعتبر فيه غلبة الظن ، وإنما
 قدره بالثلاث لأن غلبة الظن تحصل عنده غالبًا [ز ١/ ٧٥].

^[1] أي يطهر متنجس بنجاسة غير المرئية الخ

(وَسَائِلِ الطهارة) وَتَطْهُرُ (١) النَّجَاسَةُ عَنِ النَّوْبِ وَالْبَدَنِ بِالْمَاءِ وَسَائِلِ الطهارة) وَتَطْهُرُ (١) النَّجَاسَةُ عَنِ النَّوْبِ وَالْبَدَنِ بِالْمَاءِ وَبِكُلِّ مَائِعٍ (٢) مُزِيْلٍ كَالْخَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ .

وَيَطْهُرُ الْخُفُّ (٣) وَنَحْوُهُ بِالدَّلْكِ مِنْ نَجَاسَةٍ لَهَا جِرْمٌ وَلَوْ كَانَتْ رَطْبَةً . كالنعل على الأرض أو التراب

وَيَطْهُرُ السَّيْفُ وَنَحُوهُ بِالْمَسْحِ . كالمِرآة والسكينُ بنراب و عرنة

وَإِذَا (٥) ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الأَرْضِ وَجَفَّتْ جَازَتِ الصَّلاَةُ عَلَيْهَا ،

- (١) قوله : (وتطهر) أراد بالنجاسة النجاسة الحقيقية لئلا يرد عليه أن الحكمية لا تزول عن البدن بمائع مزيل . وأطلق النجاسة ؛ فشملت كلا النوعين مرئية وغير مرئية ؛ والماء ؛ فشمل المطلق والمستعمل فإنّ المطلق يجوز إزالتها به اتفاقًا وبالمستعمل على الصحيح [عز] .
- (٢) قوله : (وبكل مانع) قيد بكونه مزيلاً ليخرج الدهن والسمن واللبن وما أشبه ذلك ، ولم يقيده بـ" الطاهر " كما في « الهداية » للاختلاف فيه ، فقيل : لا يشترط حتى لو غسل الثوب المتنجس بالدم ببول ما يؤكل لحمه زالت نجاسة الدم ، وبقية نجاسة البول فلا يمنع ما لم يفحش ، وصحح السرخسي أنّ التطهير بالبول لا يكون ، وتظهر ثمرة الاختلاف أيضاً في من حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يحنث على الضعيف ويحنث على الصحيح [بحر بحذف ١/ ٣٨٥] .
- (٣) قوله : (النخف) أي يطهر النحف ونحوه بالدلك إذا أصابته نجاسة لها جرَّم وإن لم يكن لها جرَّم فلا بد من غسله ، والفاصل بينهما أنّ كل ما يبقى بعد الحفاف على ظاهر النخف كالعذرة والدم فهو جرَّم وما لا يرى بعد الحفاف فليس بجرم . قيد بـ" النحف" لأن الثوب والبدن لا يطهران بالدلك إلا في المني، وأطلق الجرم ؟ فشمل ما إذا كان الجرم منها أو من غيرها بأن ابتل النخف بخمر فمشى به على رمل أو رماد فاستجمد فمسحه بالأرض حتى تناثر ، طهر ، وهو الصحيح [بحر بتغير ٢ / ٣٨٧] .
- (٤) قوله : (ونحوه) أراد به كل صقيل لا مسام له ؛ فخرج بالأول الحديد إذا كان عليه صداً أو منقوشًا فإنه لا يطهر إلا بالغسل، وخرج بالثاني الثوب الصقيل لوجود المسام [ط بتغير ٨٨].
- (٥) قوله: (وإذا) قيد بـ" الأرض" احترازًا عن الثوب والحصير والبدن وغير ذلك فإنها لا تطهر بالجفاف مطلقًا، وأطلق في الحفاف ولم يقيده بالشمس كما قيده القدوري لأن التقييد به مبني على العادة وإلا فلا فرق بين الحفاف بالشمس والنار والريح والظل. وقيد بـ" الحفاف " لأن النحاسة لو كانت رطبة لا تطهر إلا بالغسل، وقيد بـ" ذهاب الأثر" الذي هو الطعم واللون والريح لأنها لو حفت وذهب أثرها بالرؤية وكان إذا وضع أنفه شمّ الرائحة لم تحز الصلاة على مكانها [بحر بتصرف ١/ ٣٩٢].
- (٦) قوله: (دون) إنما لم يحز التيمم منها لأن الصعيد علم قبل التنجس طاهرًا و طهورًا ، وبالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالحفاف شرعًا أحدهما أعني الطهارة فيبقى الآخر على ما علم من زواله ، وإذا لم يكن طهورًا لا يتيمم به [بحر ١/ ٣٩١].

وَتَّظُهُرُ نَجَاسَةٌ اسْتَحَالَتْ عَيْنُهَا ، كَأَنْ صَارَتْ مِلْحًا ، أو احْتَرَقَتْ بِالنَّارِ . أو ترابا المنبي (١) المنبي (١) المنبي (١) المنبي (١) المنبي (١) المنبي (١) المنبي ا

بِغُسْلِهِ .

فصل (في طهارة جلد الميتة ونحوها)

يَطْهُرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ (٢) بِالدِّبَاغَةِ الْحَقِيْقِيَّةِ كَالْقَرَظِ ؛ وَبِالْحُكْمِيَّةِ وَرَقَ سَمِ السَمِ وَالتَّسْمِيْسِ (٣) إِلاَّ جِلْدَ الْخِنْزِيْرِ (٤) وَالآدَمِيِّ . كَالتَّرْدُن (سَمِ اللَّسَانِ المَا الْخِنْزِيْرِ (٤) وَالآدَمِيِّ . المَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ وَالْ

وَكُلُّ شَيْءٍ (٧) لاَ يَسْرِيْ فِيْهِ الدَّمُ لاَ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ كَالشَّعْرِ وَالرِّيْشِ الْمَجْزُوْزِ وَالْقَرْنِ وَالْحَافِرِ وَالْعَظْمِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ دَسَمٌ.

⁽١) قوله : (ويطهر المني) أطلق مسألة المني ؛ فشمل منيه ومنيها. وفي طهارة منيها بالفرك اختلاف ، والصحيح أنه لا فرق بين مني الرجل ومني المرأة [بحر ٢/ ٣٨٩] . وأطلق في الثوب ؛ فشمل الجديد و الغسيل فيطهر كل منهما بالفرك ، وشمل ما إذا كان للثوب بطانة نفذ إليها ، وفيه اختلاف ، والصحيح أن البطانة تطهر بالفرك كالظهارة لأنه من أجزاء المني [بحر بحذف ٢٩٠/١] .

⁽٢) قوله : (جلد الميتة) . يدخل في عموم قوله جلد الفيل فيطهر بالدباغ خلافًا لمحمد في قوله : إن الفيل نحس العين، وعندهما هو كسائر السباع [بحر بحذف ١/ ١٨١] .

⁽٣) قوله: (والتشميس) قال أبونصر: سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول: إنما يطهر بالتشميس إذا عملت الشمس به عمل الدباغ [ط ٩٠].

⁽٤) قوله : (جلد الخنزير) . إنما قدم الخنزير على الآدمي في الذكر، لأن الموضع موضع إهانة لكونه في بيان النجاسة وتأخير الآدمي في ذلك أكمل [بحر ١٨٠/١] .

⁽٥) قوله : (الشوعية) خرج بها ذبح المجوسي شيئًا ، والمحرم صيدًا ، وتارك التسمية عمدًا [م ٩١] .

⁽٦) قوله : (أصح) اختلف التصحيح في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية ، للاحتياج إلى الحلد [م بتغير ٩١].

⁽٧) قوله: (وكل شيء) عممه وهو مخصوص بأجزاء الحيوان غير الخنزير [عز].

^[1] هو حكة باليد حتى تيقنت ولا يضر بقاء الأثر بعده .

وَالْعَصَبُ نَجِسٌ فِي الصَّحِيْحِ .
وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ طَاهِرَةٌ كَالْمِسْكِ ، وَأَكْلُهُ حَلاَلٌ (١) ، وَالزَّبَادُ طاَهِرٌ وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ عَالْمِسْكِ ، وَأَكْلُهُ حَلاَلٌ (١) ، وَالزَّبَادُ طاَهِرٌ تَصِحُ صَلاَةُ مُتَطَيِّبٍ بِهِ .

(آخركتاب الطهارة ويليه كتاب الصلاة)

(١) قوله: (حلال) نص على حل أكله ، لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كالتراب طاهر لا يحل أكله [م ٩١].

^[1] وقبل: طاهر لأنه عظم غير صلب.

^[2] نوع من الطيوب يجلب من دابة كالسنور .

كتاب الصلاة

(شروط فرضيتها) يُشْتَرَطُ لِفَرْضِيَّتِهَا (١) ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ : [١] الإسلامُ ، السروط فرضيتها) يُشْتَرَطُ لِفَرْضِيَّتِهَا اللهُ الشَّاءِ اللهُ الشَّاءِ اللهُ السَّاءُ ، [١]

[٢] وَالْبُلُوعُ ، [٣] وَالْعَقْلُ .

وَتُؤْمَرُ بِهَا الأوْلاَدُ لِسَبْعِ سِنِيْنَ ، وَتُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، بِيدٍ لاَ بِخَشَبَةٍ . أَي وَتُومُوا فَي السن السابع الله على تركها

(سبب وجوبها) وَأُسْبَابُهَا أَوْقَاتُهَا ، وَتَجِبُ بِأُوَّلِ الْوَقْتِ وُجُوبُا

مُوَسَّعًا .

(الأوقات للصلوات المفروضة) وَالأوْقَاتُ خَمْسَةٌ :

[1] وَقْتُ الصَّبْحِ (٣): مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ (١) إِلَىٰ قُبَيْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ (١) إِلَىٰ قُبَيْلِ طُلُوعِ الْهَاصِ المتنفر المستطير لا المستطيل

[٢] وَوَقْتُ الظُّهْرِ: مِنْ زَوَالِ (٥) الشَّمْسِ إلىٰ أَنْ يَصِيْرَ ظِلٌّ كُلِّ شَيْءٍ الشَّمْسِ إلىٰ أَنْ يَصِيْرَ ظِلٌّ كُلِّ شَيْءٍ اللَّهُ مَا وَوَالْهَا عَنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ إِلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللّلْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَنَّ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مُنْ اللَّلْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُلِّ اللللَّهُ مِن

- (١) قوله : (لفرضيتها) اعلم أن الفرض نوعان : [١] فرض عين ، [٢] وفرض كفاية ؛ ففرض العين ما يلزم كل واحد إقامته ولا يسقط عن البعض بإقامة البعض كالإيمان ونحوه ، وفرض كفاية مايلزم حميع المسلمين إقامته ويسقط بإقامة البعض عن الباقين كالجهاد وصلاة الجنازة. والصلاة فرض ثبتت فرضيتها بالكتاب
- (٢) قوله: (موسّعًا) أي لا يأثم بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثلاً إثم تاركِ الأداء في الوقت .
- (٣) قوله : (الصبح) ابتدأ ببيان وقت الفجر وكان الأولى أن يبدأ ببيان وقت الظهر ، لأنها أول صلاة أمَّ فيها جبريل عليه السلام إلا أن وقت الفجر وقتُ ما اختُلِفَ في أوله وآخره [كاكبي].
- (٤) قوله : (الصادق) سمّى الفحر الثاني صادفًا لأنه صدق عن الصبح وبينه ، وسمى الأول كاذبًا لأنه يضيء ثم يسود ويذهب النور ويعقبه الظلام فكأنه كاذب [ز ١/ ٧٩].
- (٥) قوله : (زوال) في معرفة الزوال روايات: أصحّها أن يغرز حشبة مستوية في أرض مستوية ويجعل عند منتهي ظلها علامة فإن كان الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل وإن كان الظل يطول ويجاوز الخط علم أنها زالت ، وإن امتنع الظل من القصر والطول فهو وقت الزوال كذا في« الظهيرية» [بحر ١/ ٤٢٦].

^[1] شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة . [2] لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة .

^[3] أما سببها الأصلي فخطاب الله الأزلي : ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ الخ ، ولما كانت الأوقات معرفة لذلك إيحابه تعالى أضيفت إليها فسميت سببا .

مِثْلَيْهِ أَوْ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ الْأَسْتِوَاءِ ، وَاخْتَارَ الثَّانِيَ الطَّحَاوِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ نَى رواية الحرى . فإنه مستنى على الروايتين حميعا الصَّاحِبَيْن .

[٣] وَوَقْتُ الْعَصْرِ : مِن ابْتِدَاءِ الزِّيادَةِ عَلَىٰ الْمِثْلُ أَوِ الْمِثْلَيْنِ (١) على المعتلاف الروابين الروابين الله عُرُوْبِ الشَّمْسِ .

[٤] وَالْمَغْرِبِ: مِنْهُ إِلَىٰ غُرُوْبِ الشَّفَقِ (٢) الأَحْمَرِ ، عَلَى الْمُفْتَى بِهِ .

[٥] وَالْعِشَاءِ (٣) وَالْوِتْرِ: مِنْهُ إِلَىٰ الصَّبْحِ.
الْهُ وَلَا يُقَدَّمُ الْوِتْرُ عَلَى الْعِشَاءِ لِلتَّرْتِيْبِ (٥) اللَّازِمِ.
وَلاَ يُقَدَّمُ الْوِتْرُ عَلَى الْعِشَاءِ لِلتَّرْتِيْبِ (٥) اللَّازِمِ.

وَمَنْ (٦) لَمْ يَجِدْ وَقْتَهُمَا لَمْ يَجِبَا عَلَيْهِ.

(١) قوله : (على المثل أو المثلين) فعنده إذا صار ظل كل شيء مثليه يحرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر، وعندهما إذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر، فعلى هذا يكون الاحتلاف في أول وقت العصر وآخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية [كفاية :

(٢) قوله: (الشفق) اعلم أنهم اتفقوا على أن منتهى وقت المغرب إلى الشفق ولكن اختلفوا في تفسير الشفق فقالا: الشفق هو الحمرة ، وإليه يُروى رجوع أبي حنيفة ، وقال أبو حنيفة: الشفق هو البياض الذي بعد الحمرة فوقت المغرب أزيد عند أبي حنيفة (رحمه الله تعالى) منه عندهما ، ورجح في البحر قول الإمام [عز].

(٣) قوله : (والعشاء) أي ابتداء وقت صلاة العشاء والوتر من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم ـ إلى قبيل طلوع الصبح الصادق [م ٩٥].

(٤) قوله : (لا يقدم) أطلقه وهو مقيد بالتذكر كما هو مذكور في « البداية »؛ فلو قدم الوتر على العشاء ناسيًا لا يعيد الوتر، وكذا لو صلى العشاء بغير طهارة ثم نام فقام وتوضأ وصلى الوتر ثم تذكر أنه صلى العشاء بغير طهارة يعيدها دون الوتر فيهما [عز].

(٥) قوله: (للترتيب) أي لا يقدم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب اللازم بين العشاء والوتر، وهذا حواب سؤال مقدر تقديره: لِم لا يحوز تقديمه بعد دخول وقته ؟ أجاب: بأنه إنما لا يحوز للترتيب لا لِكون الوقت لم يدخل، وهذا على قوله، وعلى قولهما لأنه تبع للعشاء، وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها ناسيًا أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده، وعندهما يعيد [شامي نقلاً عن النهر ١٨/٢].

(٦) قوله : (ومَن) أي من لم يحد وقَت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفحر كما تغرب الشمس أو قبل أن يغيب الشفق لم يحبا عليه لعدم السبب وهو الوقت [عز].

^[1] أي من غروب الشفق الأحمر .

(الجمع بين فرضين في وقت واحد) وَلاَ يُجْمَعُ (١) بَيْنَ فَرْضَيْنِ فِي

(المستحب من أوقات الصلاة) وَيُسْتَحَبُّ الإسْفَارُ (٣) بِالْفَجْرِ لِلرِّجَالِ ، ورم الناعبر للإضاء فر سفرا و حضرا

وَالإِبْرَادُ إِبِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَغُجِيْلُهُ فِي الشَّتَاءِ اللَّ فِي يَوْمِ غَيْمِ الْهِبَاءِ الطَّهِ الْعَصْرِ (٥) مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ، وَتَعْجِيْلُهُ فِي يَوْمِ فَيُوْجِ الشَّمْسُ، وَتَعْجِيْلُهُ فِي يَوْمِ السَّمْسُ، وَتَعْجِيْلُهُ فِي يَوْمِ السَّمْسُ السَّمْسُ ، وَتَعْجِيْلُهُ فِي يَوْمِ السَّمْسُ ، وَتَعْجِيْلُ الْمَغْرِبِ إِلاَّ فِي يَوْمِ غَيْمٍ فَيُؤَخَّرُ فِيْهِ ، وَتَأْخِيْرُ الْعِشَاءِ الْعَيْمِ ، وَتَعْجِيْلُ الْمَغْرِبِ إِلاَّ فِي يَوْمِ غَيْمٍ فَيُؤَخَّرُ فِيْهِ ، وَتَأْخِيْرُ الْعِشَاءِ والنَّنَاء والنَّنَاء والنَّنَاء اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ وَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ وَلَيْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ ا

- (۱) قوله: (ولا يجمع) أي لا يجوز الجمع بين فرضين في وقت واحد ولو كان لعذر ، إلا [١] في عرفة للحاج ، لا لغيرهم ، [٢] بشرط أن يصلي الحاج مع الإمام الأعظم أي السلطان أو نائبه كلا من الظهر والعصر ، [٣] وبشرط الإحرام بحج لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال ، في الصحيح ، [٤] وصحة الظهر ؛ فلو تبين فساده أعاده ويعيد العصر إذا دخل وقته المعتاد ، فهذه أربعة شروط لصيحة الجمع عند الإمام [م ٩٦] . أولها : عرفة ، وثانيها : صحة الظهر ، وثالثها : الإمام أونائبه ، ورابعها : الإحرام بالحج . واحترز بقوله : " في وقت " عن الحمع بينهما فعلاً بأن صلى كل واحدة منهما في وقتها بأن يصلي الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها فإنه حمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعاً في حق الوقت [ز بزيادة ١/ ٨٨] .
- (٢) قوله: (ولم يجز) أي عليه أن يجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير؛ فإن صلى صلاة المغرب في طريق مزدلفة لا تجوز صلاته ، والتقييد بـ"الطريق" اتفاقي لأنه لو صلاها في وقتها في عرفات لا تجوز أيضًا [عز].
- (٣) قوله : (الإسفار) أي بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد. أفاد بإطلاقه أن الإسفار مستحب مطلقًا صيفًا كان أو شتاءً إلا في مزدلفة للحاج فإن التغليس لهم أفضل ، كمرأة مطلقًا ولو في غير مزدلفة ، لبناء حالهن على السَّتر ، وهو في الظلام أتم [در مختار مع زيادة ٢/ ٢٤].
- (٤) قوله : (والإبراد) أي ندب تانخير الظهر في زمان الصيف ، وحَدُّه أن يصلي قبل المثل . أطلقه فأفاد أنه لا فرق بين أن يصلي بحماعة أو لا ، وبين أن يكون في بلاد حارة أو لا ، وبين أن يكون في شدة الحر أو لا [بحر بزيادة ١/ ٤٢٩] .
- (د) قوله : (وتأخير) أي ندب تأخيره ما لم يتغير الشمس . أطلقه فشمل الصيف والشتاء ، وأراد بالتغير أن تكون الشمس بحال لا تحار فيها العيون على الصحيح ، فإنّ تأخيرها إليه مكروه [بحر بحذف ١/ ٤٢٩] .

^[1] بأذان واحد وإقامتين ، ولا يفصل بينهما بسنة ولا نافلة .

إلى ثُلُثِ اللَّيْلِ (١)، وَتَعْجِيْلُهُ فِي الْغَيْمِ ، وَتَأْخِيْرُ الْوِتْرِ إلى آخِرِ اللَّيْلِ لِمَنْ (٢)
الأول المستحد تعمل العشاء أي يستحد العشاء أي يستحد أي الله المؤرِّق بِالأُنْتِبَاهِ .

فصل (في الأوقات التي لا تصح فيها الصلاة والتي تكره فيها)

ثَلاَثَةُ أَوْقَاتٍ لاَ يَصِحُ فِيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِيْ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِيْ الْأَثَةُ أَوْقَاتٍ لاَ يَصِحُ فِيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَالْوَاجِبَاتِ اللَّتِيْ الْأَثَةُ وَالْمَانِ اللَّهُ اللَّالِيَّةِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

لَزِمَتْ فِي الذُّمَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا: [١] عِنْدَ طُلُوعِ (٣) الشَّمْسِ إلىٰ أَنْ تَرْتَفِعَ، الزِّمَتْ فِي الذُّمَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا: [١] عِنْدَ طُلُوعٍ (٣)

[٢] وَعِنْدُ اسْتُوائِهَا (٤) إلىٰ أَنْ تَزُولُ ، [٣] وَعِنْدَ اصْفِرَارِهَا إلىٰ أَنْ تَغْرُب . [٢] وَعِنْدَ اصْفِرَارِهَا إلىٰ أَنْ تَغْرُب . وَعَيْنَدَ العين على مقابلتها في بطن السماء أي تعبل إلى جهة المعرب حتى تقدر العين على مقابلتها

وَيَصِحُ أَدَاءُ مَا وَجَبَ فِيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ ، كَجَنَازَةٍ حَضَرَتْ ، وَيَصِحُ أَدَاءُ مَا وَجَبَ فِيها مَعَ الْكَرَاهَةِ مَا فَي ظَاهِرِ الرواية

وَسَجْدَةِ آيَةٍ تُلِيَتْ فِيْهَا ، كَمَا صَحَّ عَصْرُ اليَوْمِ (٥) عِنْدَ الْغُرُوبِ مَعَ الكَرَاهَةِ . أي ني الأونات الثلاثة عَصْرُ اليَوْمِ (١٤ عِنْدَ الْغُرُوبِ مَعَ الكَرَاهَةِ .

وَالْأُوْقَاتُ النَّلاَئَةُ يُكُرَهُ فِيْهَا النَّافِلَةُ كَرَاهَةَ تَحْرِيْمٍ وَلَوْ كَانَ لَهَا

سَبَبٌ كَالْمَنْذُورِ (٦)، وَرَكْعَتَي الطَّوَافِ. وركعتي الطَّوافِ.

(١) قوله : (ثلث) أطلق تأخير العشاء فشمل الصيف والشتاء ، وقيل : يستحب تعجيل العشاء في الصيف لئلا تتقلل الجماعة ، وأفاد أنّ التأخير إلى نصف الليل ليس بمستحب وقالوا : إنه مباح ، وإلى ما بعده مكروه ، وقيل : إلى ما بعد الثلث مكروه [بحر بتصرف ٤٣/١] .

(٢) قوله : (لمن) أي ندب تأخير الوتر إلى آخر الليل إذا كان يثق من نفسه أنه ينتبه ليصلي ليكون الوترختمًا لقيام الليل كله ، فإن لم يثق بالانتباه أو تَرَ قبل النوم [ز بحذف ١/ ٨٤] .

(٣) قوله : (طلوع) ولا ننهى كُسّالي العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع ، لأنهم قد يتركونها بالمرة ، والصحةُ على قول مجتهد أولى من الترك [م].

(٤) قوله : (استواثها) التعبير به أولى من التعبير بوقت الزوال ، لأن وقت الزوال لا تكره فيه الصلاة إحماعًا [شامي ٢/ ٣١].

(٥) قوله : (اليوم) أي إن أخر رجل صلاة عصر حتى اصفرت الشمس ثم قام يؤديها يصح ، أفاد أنه إن فات عصر يوم السبت مثلاً ثم قام يقضيها يوم الأحد عند اصفرار الشمس لا تصح ، لأنها ليست بعصر اليوم بل عصر الأمس [عز].

 (٦) قوله: (كالمنذور) أطلقه وهو مقيد بما إذا نذر نذرًا مطلقًا ولم يقيد بإيقاعها في وقت من الأوقات الثلاثة المذكورة ، وأما إذا نذر بأن يصلى وقت الطلوع مثلاً فلا يكره [عز] .

^[1] كانوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف. [2] بحيث لا تحار العين في العين وهو الصحيح.

(متى يكره التنفل؟) وَيُكْرَهُ (١) التَنفُّلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِاكْثَرَ مِنْ سُنَّةِ ، وَبَعْدَ صَلاَةِ الْعَصْرِ ، وَقَبْلَ صَلاَةِ الْمَغْرِبِ ، وَعَبْدَ الإقامَةِ إلاَّ سُنَّة وَعِنْدَ الإقامَةِ إلاَّ سُنَّة وَعِنْدَ الإقامَةِ إلاَّ سُنَّة الفَجْرِ ، وَقَبْلَ العِيْدِ (٤) وَلُو فِي الْمَنْزِلِ ، وَبَعْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَبَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فِي عَرَفَة وَمُزْدَلِفَة ، وَعِنْدَ ضِيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمُدَافَعَة (٥) الْجَمْعَيْنِ فِي عَرَفَة وَمُزْدَلِفَة ، وَعِنْدَ ضِيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمُدَافَعَة (٥) الْجَمْعَيْنِ فِي عَرَفَة وَمُزْدَلِفَة ، وَعِنْدَ ضِيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمُدَافَعَة (٥) الْجَمْعَيْنِ وَ عَرَفَة وَمُزْدَلِفَة ، وَعِنْدَ ضِيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمُدَافَعَة (٥) الله المنظر الله المنظر الله العندالمنطمة الله تعالى المنظر الماليطة الله تعالى المنظر المناطقة الله تعالى المنظر المنظر المناطقة الله تعالى المنظر المنظر المناطقة الله تعالى المنظر المنظر المناطقة الله تعالى المنظر المناطقة المنظر المن

باب (۲) الأذان

(حكم الأذان والإقامة) سُنَّ الأَذَانُ وَالإِقَامَةُ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً لِلْفَرَائِضِ

(١) قوله : (يكره) أي يكره التنفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجرباكثر من سنته قصداً. قيدناه بكونه قصداً لما في « الظهيرية » : ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعة طلع الفجر قبل : يقطع الصلاة ، وقبل : يتمها ، والأصح أنه يتمها ، ولا تنوب عن سنة الفجر على الأصح . ولو اقتصر المصنف وقال : "يكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته ، وبعد صلاة العصر" لأغناه عن التطويل [بحربتصرف ١/ ٤٣٨] .

(٢) قوله: (وبعد) أي يكره التنفل بعد صلاة فرض العصر، أطلقه فشمل ما إذا تغيرت الشمس أو لا [عز].

(٣) قوله: (وعند) قال العلامة الشيرازي: وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضي عن الصحابة عند ذكر أسمائهم ومن الدعاء للسلطان عند ذكره ،كل ذلك بأصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم، وما هو معتاد عندنا أيضاً من الصلاة على النبي يَشِيُّة عند صعود الخطيب مع تمطيط الحروف والتغمغم فمكروه اتفاقًا. أطلق "الخطيب" فشمل خطبة الحمعة والعيد والحج والنكاح والختم والكسوف والاستسقاء، وقوله: "من الصلاة "خرج على سبيل الاتفاق ، لأن المصنف بصدد أحكام صلاة الحمعة وإلا فالتنفل بعد الخطبة مكروه إن كان بعدها صلاة وإلا فبعد فراغ الخطيب من الخطبة [عز].

(٤) قوله : (وقبل) أي يكره التنفل قبل صلاة العيد ولو تنفل في المنزل ، وكذا بعد العيد في مصلى العيد لا في المنزل في اختيار الجمهور [م بحذف ١٠٢].

(٥) قوله : (ومدافعة) أي ويكره التنفل كالفرض حال مدافعة أحد الأخبثين ـ البول و الغائط ـ ، وكذا الريح [م ١٠٣].

(٦) قوله : (باب) لما كان الوقت سببًا ـ كما مر ـ قَدَّمَه ، وذكر الأذان بعده لأنه إعلام بدخوله [شامي ٢/ ٤٧] .

(٧) قوله : (سن) أي سن الأذان والإقامة للصلوات الخمس والجمعة سنةً مؤكدةً قويةً قريبةً مِن الواجب حتى أطلق بعضهم عليه الوجوب . وخرج بـ" الفرائض" ما عداها ؛ فلا أذان للوتر ولا للعيد ولا للجنائز ولا للكسوف

وَلُوْ مُنْفَرِدًا ، أَذَاءً أَوْ قَضَاءً ، سَفَرًا أَوْ حَضَرًا ، لِلرِّجَالِ ، وَكُرِهَا لِلنِّسَاءِ . (كيفيتهما) وَيُكبِّرُ فِي أُولِهِ أَرْبَعًا ، ويُثنِّي تَكْبِيْرَ آخِرِهِ ، كَبَاقِي أَلْفَاظِهِ ، وَلَا تَرْجِيْعَ (١) فِي الشَّهَادَتَيْنِ ، وَالإقَامَةُ (٢) مِثْلُهُ . وَيَزِيْدُ بَعْدَ فَلاَحِ الفَجْرِ وَلاَ تَرْجِيْعَ (١) فِي الشَّهَادَتَيْنِ ، وَالإقَامَةُ (٢) مِثْلُهُ . وَيَزِيْدُ بَعْدَ فَلاَحِ الفَجْرِ «الصَّلاةُ وَلَا مَنْ النَّوْمِ » مَرَّتَيْنِ ، وَبَعْدَ فَلاَحِ الإقامَةِ «قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ » (الصَّلاةُ » مَرَّتَيْنِ ، وَبَعْدَ فَلاَحِ الإقامَةِ «قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ » مَرَّتَيْنِ ، وَبَعْدَ فَلاَحِ الإقامَةِ «قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ »

وَيَتَمَهَّلُ فِي الأَذَانِ ، وَيُسْرِعُ فِي الإِقَامَةِ . الإِقَامَةِ . الإِللهِ عَلَى اللهِ قَامَةِ . اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

(الأذان بغير العربية) وَ لاَ يُجْزِئَء بِالفَارسِيَّةِ وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ أَذَانَ، فِي الأَظْهَرِ.

(ما يستحب للمؤذن) وَيَسْتَحِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَالِحًا ، عَالِمًا

بِالسُّنَّةِ وَأُوْقَاتِ الصَّلاَةِ ، وَعَلَى وُضُوْء ، مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ رَاكِبًا ، أَي السَّلَة وَأَوْقَاتِ الصَّلاَةِ ، وَعَلَى وَضُوْء ، مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ رَاكِبًا ، أَي السَّلاَة المِن السَّلاَة ، وَأَنْ يُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِيْنًا بِ « الصَّلاَةِ » وَيَسَارًا وَأَنْ يُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِيْنًا بِ « الصَّلاَةِ » وَيَسَارًا اللهَ اللهُ الل

بِـ « الفُلاَحِ » ن و يَسْتَلدِيْرُ في صَوْمَعَتِهِ . أُ

و الاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب . أطلقه فشمل ما إذا صلى منفردًا أو مع جماعة وما إذا صلّى في مصر أو في فلاة [بحر بتصرف وزيادة ١٠/ ٤٤٤ ، ٤٤٥] .

(١) قوله: (ولا ترجيع) أي ليس فيه ترجيع. وصورة الترجيع: أن يأتي بالشهادتين مرتين محافنة ثم يرجّع بعد قوله في المرة الثانية "أشهد أن محمّدًا رسول الله" حفيًا إلى قوله "أشهد أن لا إله إلا الله" رافعاً صوته فيكرر الشهادتين، فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الإخفاء ومرتين على سبيل الحهر [كفاية بزيادة ١/٨٤].

(٢) قوله : (والإقامة) أي الإقامة مثل الأذان حسًّا ومعنى وصفةً - إلا ما استثنى - واختصاصاً وسببًا ، ولا لحن ولا ترجيع فيها [طبزيادة ٢٠٦] .

(٣) قوله : (يتمهل) وحَدُّه أن يفصل بين كلمتي الأذان بسكتة تُسَعُ الإجابة بحلاف الإقامة ، وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما [عز].

(٤) قوله : (ويستدير) هذا إذا لم يمكنه مع ثبات قدميه بأن كانت الصومعة متسعة فيستدير ويخرج رأسه منها ليحصل المقصود به ، وأما إذا أمكنه فلا يستدير . [ز ١/ ٩٢] . والصومعة : المنارة ، وهي في الأصل متعبد الراهب [بحر ١/ ٤٥٠] .

[1] أي بعد قول المؤذن: "حي على الفلاح". [2] وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد.

(ما يكره في الأذان والإقامة) وَيُكْرَهُ التَّلْحِيْنُ () وَإِقَامَةُ الْمُحْدِثِ وَإِقَامَةُ الْمُحْدِثِ وَأَذَانُهُ ())

(۱) قوله: (ويفصل) لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكروه لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت ليتأهبوا للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة ، وبالوصل ينتفي هذا المقصود ؛ فإن كانت الصلاة مما يتطوع قبلها مسنونًا كان أو مستحبًا يفصل بينهما بالصلاة لقوله وتليّلون (بين كل أذانين صلاة) قاله ثلاثاً ، وقال في الثالثة: (لمن شاء) ، فإن لم يُصل يفصل بينهما بجلسة خفيفة لحصول المقصود به ، وأما إذا كان في المغرب فقد اتفقوا على أن الفصل لا بد منه فيه أيضًا ، لكنهم اختلفوا في مقداره ؛ فعند أبي حنيفة : يستحب أن يفصل بينهما بسكتة قائماً مقدار ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، وفي رواية عنه : مقدار ما يخطو ثلاث خطوات ثم يقيم ، وعندهما : يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين [عناية 1/13] .

(٢) قوله: (هع) أفاد أنه لا يحوز التأخير عن الوقت المستحب إلى المكروه مطلقًا [ط بتصرف ١٠٧].

- (٣) قوله: (ويثوب) التثويب: العود إلى الإعلام بعد الإعلام. ووقته بعد الأذان على الصحيح. وفَسَّره في رواية الحسن بأن يمكث بعد الأذان قدر عشرين آية ثم يُثَوِّبُ ثم يمكث كذلك ثم يقيم، وهو نوعان: قديم وحادث؛ فالأول "الصلاة خير من النوم"، وكان بعد الأذان إلا أنّ علماء الكوفة الحقوه بالأذان، والثاني أحدثه علماء الكوفة بين الأذان والإقامة "حي على الصلاة" مرتين "حي على الفلاح" مرتين. وأطلق في لفظ التثويب فأفاد أنه ليس له لفظ يخصه بل تثويب كل بلد على ما تعارفوه إما بالتنحنح أو بقوله "الصلاة الصلاة "أو "قامت قامت "، وأفاد أنه لا يخص صلاة بل هو في سائر الصلوات، وهو اختيار المتأخرين لزيادة غفلة الناس وقلما يقومون عند سماع الأذان، وعند المتقدمين هو مكروه في غير الفجر وهو قول الجمهور [بحر بحذف ١٩٥٥].
- (٤) قوله: (التلحين) فسره ابن الملك بالتغني بحيث يؤدي إلى تغيير كلماته ، وقد صرحوا بأنه لا يحل فيه ،
 وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن [بحر ١/ ٤٤٦] .
- (٥) قوله: (وأذانه) اعلم أن في كراهة أذان المحدث روايتين: أما الأولى فهي أن أذان المحدث لا يكره وهو ظاهر الرواية، قال في « البحر »: وهو الصحيح. والثاني أنه مكروه ، قال في « مراقي الفلاح »: واتبعتُ هذه الرواية لموافقتها نص الحديث ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « لا يؤذن إلا متوضىء » [رواه الزيلعي في « شرح الكنز »] وإن صحح عدم كراهة أذان المحدث [عز] .

وَأَذَانُ الْجُنُبِ، وَصَبِيٍّ لَا يَعْقِلُ، وَمَجْنُوْنِ، وَسَكُرَانٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَاسِقٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَاسِقٍ، اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

(حكم الأذان والإقامة للفوائت) ويؤدن لِلفائِتة ويقِيم ، وكدا الموانية ويقِيم ، وكدا الموانية ويقيم ، وكدا الأولى الفوائت ، وكرِه تَرْكُ الإِقَامَةِ دُوْنَ الأَذَانِ فِي البَوَاقِي إِنِ اتّحَدَ الْهِمَ الْفَوَائِتِ ، وكرِه تَرْكُ الإِقَامَةِ دُوْنَ الأَذَانِ فِي البَوَاقِي إِنِ اتّحَدَ الْهِمَ الْفَوائِتِ ، وكرِه تَرْكُ الإِقَامَةِ دُوْنَ الأَذَانِ فِي البَوَاقِي إِنِ اتّحَدَ مَجْلِسُ الْقَضَاءِ .

(ما يقال عند سماع المؤذن) وَإِذَا (٢) سَمِعَ الْمَسْنُونَ مِنْهُ أَمْسَكُ ، وَقَالَ مِثْلُهُ ، وَقَالَ مِثْلُهُ ، وقال المؤذن

(١) قوله : (صبي) أي يكره بل لا يصح أذان صبي غير عاقل، قيد بكونه ممن لا يعقل ؛ فأفاد أنه إن كان ممن يعقل لا يكره أذانه ، وقيل : يكره أذانه وإن كان ممن يعقل أيضًا [عز].

(٢) قوله : (ويستحب) أي إذا تكلم المؤذن في أثناء الأذان أو في أثناء الإقامة يستحب أن يعاد الأذان لا الإقامة [عز] .

(٣) قوله: (ويكرهان) أي إذا لم يدرك الجمعة جماعة فأرادت أداء الظهر بالجماعة في المصر كره لهم الأذان والإقامة كجماعتهم. قيد بالمصر لأن أهل السواد لايكره لهم أداء ظهر يوم الجمعة بالأذان والإقامة لأنه لاجمعة عليهم [عنر].

(٤) قوله : (ويؤذن للفائتة) أطلقه فشمل ما إذا قضاها في بيته أو في المسجد ، وفي «المجتبى» معزياً إلى الحلواني : إنه سنة القضاء في البيوت دون المساجد فإن فيه تشويشًا وتغليطًا اهـ ، وإذا كانوا قد صرحوا بأنّ الفائتة لا تُقضى في المسجد لما فيه من إظهار التكاسل في إخراج الصلاة عن وقتها فالواجب الإخفاء ، فالأذان للفائتة في المسجد أولى بالمنع [بحر ١/٥٥٤].

(٥) قوله : (وكذا) أي إن فاتته صلوات أذّن للأولى وأقام ، وفي البواقي مخير إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء اقتصر على الإقامة، هذا إذا قضاها في مجلس واحد ، وأما إذا قضاها في مجالس فيشترط كلاهما [عز] .

(٦) قوله: (وإذا) أفاد أنه لو لم يسمع لبُعد أو صَمَم لا يشرع له الإمساك ولو علم أنه أذان . وقيد بالمسنون مِن الأذان فأفاد أنه إذا كان على غير وجه السنة كأذان المرأة وغيزه لا تندب له المتابعة ؛ فقوله: "أمسك "أي امتنع عن كل شيء يخل بالاستماع والإجابة حتى عن التلاوة ليجيب المؤذن ، وفي وجوب إجابة الأذان وندبها كلام يطلب مِن المطولات [عز].

وَحَوْقَلَ (' فِي الْحَيْعَلَتَيْنِ ، وَقَالَ (') : «صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ » أَوْ «مَا شَاءَ الله » ورما «حي على الصلاة » ورمي على الفلاج » عنى الفلاج » فَيقُولُ : عنى المؤذّن : «الصَّلاة خير مِنَ النّوْمِ » . ثُمَّ دَعَا بِالْوَسِيلَة ؛ فَيقُولُ : (اَللّهُمَّ رَبَّ هذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، وَالصَّلاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدَنِ الْوَسِيلَة () وَالْفَضِيلَة () ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُوْ دَنِ الّذِي وَعَدْتَهُ » . الْوَسِيلَة () .

باب شروط (٥) الصلاة وأركانها

(ما لا بد منه لصحة الصلاة) لا بُدُّ لِصِحَّةِ الصَّلاَةِ مِنْ سَبْعَةٍ

(۱) قوله: (وحوقل) أي يقول: "لا حول ولا قوة إلا بالله "إذا قال المؤذن: "حي على الصلاة "، "حي على الفلاح "، والسر في اختصاصها بذلك أنه لما طلب منهم بالجملة الأولى الإقبال على الصلاة والمجيء إليها وطلب منهم بقوله: "حي على الفلاح "الإقبال إلى الفوز والنجاة وذلك لا يكون إلا بحركة والعبد لا قدرة له على شيء، ناسب أن يقول: لا حول أي لا حركة ولا استطاعة لي على شيء مما طلب مني إلا بقوة الله تعالى ، ولو قال مثل ما قال المؤذن لكان كالمستهزئ لأن من حكى لفظ الآمر بشيء كان مستهزئا به بخلاف باقي الكلمات لأنه ثناء. والدعاء مستجاب بعد إجابته بمثل ما قال [طوم بزيادة ١١٠].

(٢) قوله : (وقال) أي وفي أذان الفحر قال الذي يحيب أذان المؤذن : " صدقت وبررت " أو يقول : " ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن "عند قول المؤذن : الصلاة خير من النوم تحاشيًا عما يشبه الاستهزاء [م بتصرف ١١٠] .

(٣) قوله: (الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووُسُل، وهي كل أمر يكون موصلاً لأمر تبتغيه. وحقيقة الوسيلة إلى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب، وحاصله أنها فعل المأمورات واجتناب المنهيات، والمراد هنا منزلة عالية في الجنة، فهو مُجَاز من إطلاق السبب على المسبب [ط ١١١].

(٤) قوله: (والفضيلة) هي المرتبة الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة ، قال السخاوي في « المقاصد الحسنة »: وزيادة الدرجة الرفيعة _ كما يفعله من لا خبرة له بالسنة _ لا أصل لها في الدعاء الوارد ، وذكره الشهاب في « شرح الشفاء » [ط ١١١].

(٥) قوله: (شروط) حمع شرَّط بسكون الراء، وهو ثلاثة أنواع: [١] عقلي كالقَدُّوم للنجار، [٢] وشرعي كالطهارة للصلاة، [٣] وجَعُلي كالدخول المعلق به الطلاق، وهو في الشريعة: ما يتوقف على وجوده الشيء، وهو خارج عن ماهيته. والأركان: حمع رُكُن، وهو في اللغة: الجانب الأقوى، وفي الاصطلاح: الجزء الذي تتركب الماهية منه ومن غيره [م ١١١]. اعلم أن الشروط من حيث هي أربعة أقسام: [١] شرط انعقاد لا غير كالنية والتحريمة والوقت والخطبة للجمعة، [٢] شرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة،

^[1] أي دعا كل واحد من المؤذن والمحيب ، وهذا بعد صلاتهما على النبي صلى الله عليه وسلم .

وَعِشْرِيْنَ شَيْئًا:

[١] الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ ، وَطَهَارَةُ الْجَسَدِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ (٢) مِنْ نَجَسٍ الطَّهَارَةُ مِنْ الْجَسَدِ وَالنَّهُ مِنْ الْجَسِرِ وَالنَّهُ مِنْ الْجَسِرِ وَالنَّهُ وَالْجَبُهَةِ عَلَى عَنْهُ ، حَتَّى مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ وَالْيَدَيْنِ (٣) وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْجَبْهَةِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ وَالْيَدَيْنِ (٣) وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْجَبْهَةِ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ مُنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ مُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ مُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ مُنْ اللْمُنْ مُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُلِلْمُنْ اللْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ مُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ الْمُ

- [٣] شرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة ، وهو نوعان : [الأول]ما يشترط فيه التعيين كترتيب فيما لم يشرع مكررا ، والثاني ما لا يشترط فيه التعيين ، وهو نوعان أيضًا : ١- وجودي ٢- وعدمي و فالوجودي : كالقراء ة فإنها وإن كانت ركنًا إلا أنها ركن في نفسها شرط لغيرها لوجودها في كل الأركان تقديرًا ، ولذا لم يجز استخلاف الأمي ولو بعد أداء فرض القراء ة كما في « الدر » ، والعدمي : كعدم تقدم المقتدي على إمامه ، وعدم محاذاة مشتهاة في صلاة مشتركة ، وعدم تذكر صاحب الترتيب فائتة . [٤] والقسم الرابع شرط حروج وهو القعدة الأخيرة [م و ط بتصرف ١١٢].
- (۱) قوله: (سبعة وعشرين) لاحصر فيها، ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الأركان الداخلة فيها أراد التقريب وإلا فالمصلي يحتاج إلى ما ذكرناه بزيادة، فأردنا به بيان ما إليه الحاجة من شروط صحة الشروع والدوام على صحتها، وكلها فروض. وعبر بلفظ "الشيء" الصادق على الشرط والركن [م وط ٢١١].
 - (٢) قوله : (والمكان) أي موضع قدميه أو إحداهما إن رفع الأخرى [در المختار ٧٥/٢] .
- (٣) قوله : (واليدين) أي ومن الشروط طهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح ، واختاره الفقيه أبو الليث وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها [م بحذف ١١٣].
- (٤) قوله : (على الأصح) وفي رواية عن الإمام : لا يشترط طهارة موضع السجود اهـ أي بناءً على رواية جواز الاقتصار على الأنف في السجود ؛ فلا يشترط طهارة موضع الأنف ، لأنه أقل من الدرهم [شامي ٧٥/٢].
- (٥) قوله: (وستر العورة) أطلقه فشمل ماإذا كان بحضرته أحد أو لم يكن ، حتى لو صلى في بيت مظلم عريانًا وله ثوب طاهر لا يجوز إجماعًا ، لأن الستر مشتمل على حق الله ، وحق العباد وإن كان مراعئ في الجملة بسبب استتاره عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك ، فإن قيل: الستر لا يحجب عن الله تعالى لأنه سبحانه يرى المستور كما يرى المكشوف؟ أجيب: بأنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور متأدبًا وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه [بحر بزيادة ٢٥٧/١].
 - (٦) قوله: (واستقبال القبلة) يعني مِن شروطها استقبال القبلة عند القدرة [بحر ١/٩٣١].

^[1] لأنه غير كاشف عورته لكنه خلاف الأدب.

جِهَتُهَا (١) وَلُو بِمَكَّةً عَلَى الصَّحِيْحِ (٢).

[٤] وَالْوَقْتُ (٣)،

[٥] وَاعْتِقَادُ^(١) دُخُوْلِهِ .

[٦] وَالنَّيَّةُ (٥).

[٧] وَالتَّحْرِيْمَةُ (٦) بِلاَ فَاصِل (٧)، وور نول المصلي: "الله أكبر" بينُ النية والنحريمة باحنبي

- (۱) قوله: (جهتها) أي لغير المشاهد فرضه إصابة جهة القبلة وهو الجانب الذي إذا توجه إليه الشخص يكون مسامناً للكعبة أو لهوائها ؛ إما تحقيقاً بمعنى أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة وهوائها ، وإما تقريباً بمعنى أن يكون ذلك منحرفًا عن الكعبة أو هوائها انحرافًا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن بقي شيء مِن سطح الوجه مسامنًا لها ، لأن المقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به مِن الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ، ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامنة مع انتقال مناسب لذلك البعد ، فلو فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالانتقال إلى اليمين والشمال عن ذلك الخط بفراسخ كثيرة [بحر بزيادة ١/ ٩٥ ٤] .
- (٢) قوله : (على الصحيح) وبعضهم أطلقوا المكي فشمل مّن كان بمعاينتها ومّن لم يكن ؛ حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدرّان يقع استقباله على شطر الكعبة ، بخلاف الآفاقي فإنه لو أزيلت الموانع لا يشترط أن يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة ، كذا في « الكافي » ، وهو ضعيف [بحريزيادة ١/ ٩٥] .
- (٣) قوله: (الوقت) قد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من المعتمدات كـ « القدوري » و « المحتار » و « الهداية » و « الكنز » مع بيانهم الأوقات ، ولا أعلم سرّ عدم ذكرهم له وإن كان يتصف بأنه سبب للأداء وظرف للمؤدى وشرط للوجوب كما هو مقرر في محله [م ١١٧].
- (٤) قوله: (واعتقاد) أي يشترط اعتقاد دخول الوقت حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا تجزئه ، لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريه لا ينقلب جائزًا إذا ظهر خلافه ، ويُخاف عليه في دينه [م بحذف ٢١١٧].
- (°) قوله : (والنية) هي في الشرع قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالِى في إيجاد فعل كما في « التلويح »، وهو يعم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان إيجادًا أو كفًّا [ط ١١٧] .
- (٦) قوله: (والتحريمة) اعلم أنهم اختلفوا هل هي شرط أو ركن؟ فما في بعض الكتب: إنها ليست بركن خلافًا لمحمد فإنه يقول: بركنيتها لأنها ذكر مفروض في القيام فكانت ركنًا كالقراءة، وتظهر أثر الثمرة فيما إذا كان حاملاً لنجاسة مانعة فألقاها عند فراغه منها أو كان منحرفًا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل يسير أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندهما تجوز صلاته لوجود الأركان مستجمعة للشروط وتقدم الشرط جائز بالإجماع [ط ١١٨].

[٨] وَالإِثْيَانُ بِالتَّحْرِيْمَةِ قَائِمًا (١) قَبْلَ (٢) انْحِنَائِهِ لِلرُّكُوْعِ ، انْحِنَائِهِ لِلرُّكُوْعِ ، انْ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّيَّةِ عَنِ التَّحْرِيْمَةِ ، [٩] وَعَدَمُ تَأْخِيْرِ النَّيَّةِ عَنِ التَّحْرِيْمَةِ ، [١٠] وَالنَّطْقُ (٣) بِالتَّحْرِيْمَةِ بِحَيْثُ يُسْمِعُ (٤) نَفْسَهُ عَلَى الْأَصَحِ (٥).

- ثم اعلم أن لصحة التحريمة خمسة عشر شرطًا: _ ذكر الشيخ منها سبعة ـ وهي [١] أن تكون التحريمة بلا فاصل ، [٢] والإتيان بالتحريمة قائمًا ، [٣] وعدم تأخير النية عن التحريمة ، [٤] والنطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه ، [٥] ونية المتابعة مع نية أصل الصلاة للمقتدي ، [٦] وتعيين الفرض ، [٧] وتعيين الواجب ، [٨] وكونها بلفظ العربية للقادر عليها في الصحيح ، [٩] وأن لا يمد همزاً فيها ولا باء أكبر ، [١٠] وأن يأتي بحملة تامة ، [١١] وأن يكون بذكر خالص لله تعالى ، [٢١] وأن لا يكون بالبسملة ، [٣] وأن لا يحذف الهاء مِن الحلالة ، [٤١] وأن يأتي بالهاوي ـ والمراد بالهاوي الألف الناشي بالمد الذي في اللام الثانية من الحلالة ؛ فإذا حذفه الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الحلالة اختلف في انعقاد يمينه و حِلّ ذبيحته وصحة تحريمته فلا يترك ذلك احتياطًا ـ [ط ٢١٢] ، [١٥] وأن لا يقرن التكبير بما يفسده ؛ فلا يفسد شروعه لو قال : " الله أكبر العالم بالمعدوم والموجود" أو "العالم بأحوال الخلق " لأنه يشبه كلام الناس [م بتصرف] . قوله : (بلا فاصل) أي الأول من شروط صحة التحريمة أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكمًا بلا فاصل
- (٧) قوله: (بلا فاصل) أي الأول من شروط صحة التحريمة أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكمًا بلا فاصل بينها وبين النية بأجنبي يمنع الاتصال كالأكل والشرب والكلام؛ فأما المشي للصلاة والوضوء فلبسا مانِعَين، ومثال المقارنة حقيقة أن ينوي مقارنًا للشروع بالتكبير، ومثال المقارنة الحكمية أن يقدم النية على الشروع، قالوا: لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلاً ولم يشتغل بعد النية بعمل يدل على الإعراض كأكل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى إلى محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة [م و ط بتصرف ١١٨].
- (١) قوله : (قائمًا) فإن قلت : لماكان القيام شرطًا لصحة التحريمة فكيف يصح تحريمة من صلى قاعدًا متنفلاً أو مفترضًا لعذر ؟ قلت : أراد قائمًا حقيقة أو حكمًا فيما يفترض له القيام فالمتنفل قاعدًا لا يفترض عليه القيام والقاعد عذرًا قائم حكمًا [عز].
- (٢) قوله : (قبل) أي قبل وجود انحنائه بما هو أقرب للركوع ، قال في « البرهان » : لو أدرك الإمام راكعًا فحنى ظهره ثم كبر إن كان إلى القيام أقرب بأن لا تنال يداه ركبتيه صح الشروع ولو أراد به تكبير الركوع ، وتلغو نيته لأن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مرتين خلافًا لبعضهم ؛ وإن كان إلى الركوع أقرب بأن تنال يداه ركبتيه لايصح الشروع [م وط بتصرف ١١٩].
- (٣) قوله: (النطق) ولا يلزم الأخرس تحريك لسانه على الصحيح، وغير الأخرس يشترط سماع نفسه [م بتغير ١١٩].
- (٤) قوله: (يسمع) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن به صمم ، أما لو كان به أو كانت حلبة أصوات فالشرط أن يكون بحيث لو أزيل المانع لأمكن السماع [طبزيادة ١١٩].
- (٥) قوله : (الأصح) وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر حقيقته أن يسمع غيره ، والمخافتة أن يسمع نفسه [م ١١٩].

[١١] وَنِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ (١) لِلْمُقْتَدِي (٢).

(٣) وَتَعْيِيْنُ الْفَرْضِ (٣) . ني ابتداء الشروع

[١٣] وَتَعْيِيْنُ الْوَاجِبِ (أُنَّ)، -وَلاَ (٥) يُشْتَرَطُ التَّعْيِيْنُ فِي النَّفْلِ -.

[١٤] وَالْقِيَامُ فِي غَيْرِ النَّفْلِ. [١٤] وَالْقِيَامُ النَّفْلِ. [١٤]

- (۱) قوله: (ونية) أي لا بد لصحة صلاة المقتدي أن ينوي المتابعة . واعلم: أن صلاة التي يدخل فيها إما أن تكون فرضاً أو غيره ، والثاني يكفي فيه مطلق النية نفلاً كانت أوسنة في الصحيح ، لأن النية في النفل للتمييز عن العادة وهو يحصل بمطق النية ، وقولنا: "على الصحيح" احتراز عما قيل إنه لا بد من أن ينوي سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن فيها صفة زائدة على النفل المطلق كالفرض ؛ والأول: إما أن يكون المصلي فيه منفردًا أو مقتديًا بالإمام ، والمنفرد يلزمه تعيين الفرض الذي يدخل فيه كالظهر مثلاً ، ولا يكفيه أن يقول: نويت الفرض لاختلاف الفروض فلا بد من التمييز [عناية بزيادة ١/ ٢٦٦].
- (۲) قوله: (للمقتدي) أطلق في اشتراط نية المتابعة ؛ فشمل الجمعة ، لكن في « الذخيرة » و « فتاوى قاضيخان » :
 لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالإمام فإنه يجوز ، لأن الجمعة لا تكون إلا مع الإمام ، وأفاد أن تعيين الإمام
 ليس بشرط في صحة الاقتداء ؛ فلو نوى الاقتداء بالإمام وهو يظن أنه زيد فإذا هو عمرو يصح ، إلا إذا نوى
 الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو فإنه لا يصح ، لأن العبرة لما نوى . وقيد بـ " المقتدي" ، لأن الإمام لايشترط في
 صحة اقتداء الرجال به نية الإمامة ، لأنه منفرد في حق نفسه ، ألا ترى أنه لو حلف أن لا يؤم أحدا فصلى
 ونوى أن لا يؤم أحدًا فصلى خلفه جماعة لم يحنث ، لأن شرط الحنث أن يقصد الإمامة ولم يوجد [بحر
- (٣) قوله : (وتعيين) أي السادس من شروط التحريمة تعيين الفرض في ابتداء الشروع ؛ حتى لو نوى فرضًا وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعًا فأتمه على ظنه فهو فرض مسقط ، وعكسه يكون تطوعًا [م بحذف ١٢١].
- (٤) قوله: (الواجب) أطلقه؛ فشمل قضاءً نفل أفسده ، والنذر ، والوتر ، وركعتي الطواف والعيدين ، وقالوا: في العيدين والوترينوي صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب ، (ليس المراد أنه ممنوع عن نية الواجب بل أنه لا يلزمه ذلك) للاختلاف فيه [م وط بتصرف ١٢١].
 - (٥) قوله : (ولا) أراد بالنفل ما يعم السنن ؛ فشمل سنة الفجر أيضًا ، وكذا التراويح عند عامة المشايخ ، وهو الصحيح ، والاحتياط التعيين ؛ فينوي مراعبًا صفتها بالتراويح أو سنة الوقت [عز].
- (٦) قوله: (والقيام) أطلقه وهو مقيد بمن إذا قدر عليه وعلى الركوع والسجود ، ولا يفوته بقيامه شرط طهارة مثلاً ولا قدرة القراءة ؛ فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه ، لكنه يخير في الثانية بين الإيماء قائمًا أو قاعدًا ، كما لوكان معه حُرْحٌ يسيل إذا سجد فإنه يخير كذلك ، و لوكان بحيث لو قام سلس بوله أو لو قام ينكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود ، وكذا إن كان بحيث لو صلى قاعدًا قدر على الإتمام وقائمًا لا [ط بزيادة ١٢٢].

^[1] وحد القيام أن يكون بحيث إذا مديديه لا ينال ركبتيه .

[١٥] وَالْقِرَاءَةُ -وَلَوْ (١) آيَةً - فِيْ رَكْعَتَيِ الْفَرْضِ ، وَكُلِّ النَّفْلِ وَالْوِتْرِ ، الْفَرْاءَةُ -وَلَوْ آيَةً - وَلَوْ الْفَرْاءَةُ الْمُؤْتَمُ بَلْ يَسْتَمِعُ -وَلَمْ يَتَعَيَّنْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِصِحَّةِ الصَّلاَةِ . وَلاَ يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُ بَلْ يَسْتَمِعُ الصَّلاَةِ . وَلاَ يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُ بَلْ يَسْتَمِعُ المَا مِهِ الإمام

وَيُنْصِتُ ، وَإِنْ قَرَأً كُرِهَ تَحْرِيْمًا - . علا إسرار الإمام أي الموتم (٢) [١٦] وَالرُّكُوعُ .

[١٧] وَالسُّجُوْدُ مَا عَلَى مَا يَجِدُ حَجْمَهُ وَتَسْتَقِرُ عَلَيْهِ جَبْهَتُهُ وَلَوْ (٥)

عَلَى كَفِّهِ أَوْ طَرَفِ ثُوْبِهِ إِنْ طَهُرَ مَحَلٌ وَضْعِهِ ، وَسَجَدَ وُجُوْبًا بِمَا صَلُبَ الْمِدَارُ الطرف المِدَارُ الطرف المِدَارُ الطرف المِدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ المُدَارُ الطرف المُدَارِ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارُ الطرف المُدَارِ الطرف المُدَارُ المُدَار

مِنْ أَنْفِهِ وَكِجَبْهَتِهِ ، وَلاَ يَصِحُّ الاقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلاَّ مِنْ عُذْرٍ بِالْجَبْهَةِ .

[١٨] وَعَدَمُ ارْتِفَاعِ مَحَلِّ السُّجُوْدِ عَنْ مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ بِأَكْثَرَ مِنْ نِصْف

ذِرَاعِ ؛ وَإِنْ زَادَ عَلَىٰ نِصْفِ ذِرَاعٍ لَمْ يَجُزِ السُّجُوْدُ إِلاَّ لِزَحْمَةٍ سَجَدَ فِيْهَا رَائِعَ السِّلِلِ لا يَضِ

عَلَى ظَهْرِ مُصلٌ صَلاَتَهُ (٢)

(١) قوله: (ولو) أي ولو قرأ آية قصيرةً مركبةً من كلمتين كقوله تعالى: ﴿ ثم نظر ﴾ [المدثر: ٢١] في ظاهر الرواية ، وأما الآية التي هي كلمة كـ ﴿ مدهامتان ﴾ [الرحمن: ٦٤] ، أو حرف كـ ﴿ ص ﴾ ، ﴿ ن ﴾ ، ﴿ ق ﴾ ، أو حرفان كـ ﴿ حم ﴾ ، ﴿ طس ﴾ ، أو حروف كـ ﴿ حم عسق ﴾ ، ﴿ كهيعص ﴾ ؛ فقد اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه لا تجوز بها الصلاة [م ٢٢٣] .

(٢) قوله: (والركوع) وهو الانحناء بالظهر والرأس حميعًا ، وكماله بتسوية الرأس بالعَجُز [م ١٢٥].

(٣) قوله: (والسجود) السحدة إنما تتحقق بوضع الحبهة ـ لا الأنف ـ وحده مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف أصابع أحد القدمين على طاهر من الأرض ، وإلا فلا وجود لها ، ومع ذلك البعض تصح على المحتار مع الكراهة ، وتمام السحود بإتيانه بالواحب فيه ، ويتحقق بوضع حميع اليدين والركبتين والقدمين والحبهة والأنف [م ١٢٥].

(٤) قوله: (على) أي بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع؛ فلا يصح السحود على القطن والثلج والتبن إلا إذا وحد اليبس [م وط ٢٦٦].

(٥) قوله: (ولو) أي يصح السجود ولوكان على كفه أي الساحد في الصحيح، أو كان السحود على طرف ثوبه أي الساحد، ويكره بغير عذر [م ١٢٦].

(٦) قوله: (مصلّ صلاته) قيد بقيدين ؛ أحدهما أن يكون المسجود عليه مصليًا ، والآخر اتحاد صلاة الساحد والمسجود عليه ، فإن انتفى كلاهما أو أحدهما بأن لم يكن ذلك المسجود عليه مصليًا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود [عز].

^[1] أي بأن يكون ما يسجد عليه يابسا بحيث يشعر بصلابته .

[١٩] وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ فِي الصَّحِيْحِ .

[٢٠] وَوَضَعُ شَيْءٍ مِنْ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ حَالَةَ السُّجُودِ عَلَى الأَرْضِ ،

وَلاَ يَكْفِي وَضْعُ ظَاهِرِ الْقَدَمِ.

[۲۱] وَتَقْدِيْمُ الرُّكُوعِ (١) عَلَى السُّجُوْدِ.

[٢٢] وَالرَّفْعُ مِنَ السُّجُوْدِ إِلَىٰ قُرْبِ القُعُوْدِ عَلَى الْأَصَحِّ (٢). فلو كان إلى السعود أقرب لم تعز الثانية

[٢٣] وَالْعَوْدُ إِلَىٰ السُّجُوْدِ .

[٢٤] وَالْقُعُونُ الْآخِيْرُ قَدْرَ التَّشَهُدِ ،

[70] وَتُأْخِيْرُهُ عَنِ الْأَرْكَانِ ، اي ناخير الفعود الأخير عن أداء الأركان [٢٦] وَأَدَاقُهُا مُسْتَيْقِظًا (٣).

أي أداء الأركان و نحوها

[٢٧] وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ الصَّلاَةِ وَمَا فِيْهَا مِنَ الْخِصَالِ الْمَفْرُوْضَةِ عَلَى وَجْهِ

(۱) قوله: (وتقديم الركوع) أي يشترط لصحة الركوع والسحود تقديم الركوع على السحود، ومقتضاه أنه إذا ركع قبل أن يقرأ، أوسحد قبل أن يركع فسدت، وفي «الكافي»: ما يفيده، وفيه من سحود السهو لو قدم ركنًا عن ركن سحد للسهو، وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته، وفيه تناقض، وأحاب حامع الفصولين العلامة ابن قاضي سماوة في «شرح التسهيل»: بأن معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الأول، حتى لو ركع بعد السحود لا يكون السحود معتدًا به فيلزمه إعادته، ومعنى وجوبه أن الإخلال به لا يفسد الصلاة إذا أعاده [م وط ٢١٢٧].

(٢) قوله : (على الأصح) وذكر بعض المشايخ : أنه إذا زايل جبهته عن الأرض ثم أعادها حازت ، ولم يعلم له تصحيح [م ١٢٧].

- (٣) قوله : (مستيقظاً) فإذا ركع أو قام أو سجد نائمًا لم يعتد به ، وإن طرأ فيه النوم صح بما قبله منه ، وفي القعدة الأخيرة خلاف ، قال في « منية المصلي » : إذا لم يُعِدها بطلت ، وفي « جامع الفتاوى » : يعتد بها نائمًا ، لأنها ليست بركن ، ومبناها على الاستراحة فيلائمها النوم ، قلت : وهو ثمرة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها [م ١٢٨] .
- (٤) قوله : (ومعرفة) أي ويشترط لصحة أداء المفروض ، [١] إما (معرفة كيفية) أي : صفة (الصلاة) ، وذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي : ما في حملة الصلوات (من الخصال) أي : الصفات الفرضية يعنى كونها فرضًا ؛

يُمَيِّزُهَا مِنَ الْخِصَالِ الْمَسْنُوْنَةِ ، أَوْ اعْتِقَادُ أَنَّهَا فَرْضٌ حَتَّىٰ (١) لاَيَتَنَفَّلَ [1] المَسْنُوْنَةِ ، أَوْ اعْتِقَاد النصلي (1] عَنْد النصلي عَفْرُوْضٍ .

(أركان الصلاة) وَالأَرْكَانُ مِنَ الْمَذْكُوْرَاتِ أَرْبَعَةٌ : [١] القِيَامُ . السَف عليه السَف عليه السَف عليه [٢] وَالْوَرَاءَةُ . [٣] وَالرُّكُوْعُ . [٤] وَالسُّجُوْدُ ، وَقِيْلَ : القُعُودُ الأَخِيْرُ مِقْدَارَ التَّشَهُدِ .

(شرائط الصلاة) وَبَاقِيْهَا شَرَائِطُ ، بَعْضُهَا شَرُطٌ لِصِحَّةِ الشُّرُوْعِ الشُّرُوْعِ السُّرُونِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

فصل ﴿ فِي متعلقات الشروط وفروعها ﴾

(ما يتعلق بشرط طهارة المكان) تُجُوزُ الصَّالاَةُ عَلَى لِبْدِ (١) وَجْهُهُ الْأَعْلَىٰ

طَاهِرٌ وَالْأَسْفَلُ نَجِسٌ (٥)، وَعَلَىٰ ثَوْبٍ طَاهِرٍ وَبِطَأَنَتُهُ نَجِسَةٌ إِذَا كَانَ

- فيعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر ، وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) ؛ فيكون ذلك (على وجه يميزها من الخصال) أي : الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتقاد سنية ما قبل الظهر وما بعده ، وهكذا ، وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنية الثناء والتسبيح ؛ [٢] (أو اعتقاد) المصلي (أنها) أي : أن ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) ، كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما ، ويأتي بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدًا فرضية الخمس [م ١٢٨].
- (١) قوله : (حتى) معنى هذا التفريع : أنه إنما حكم بصحة الفرض في هذه الصورة ، لأنه نوى الفرض فيسقط عنه ولا يكون نفلاً ، بل النفل ما زاد و إن نواه فرضا ، لأن النفل يتأدى بنية الفرض [ط ١٢٩].
- (٢) قوله : (ما) وهو : [١] الطهارة من الحدث والخبث ، [٢] وستر العورة ، [٣] واستقبال القبلة ، [٤] والوقت ، [٥] والنية ، [٣] والتحريمة [م ١٢٩] .
 - (٣) قوله: (وغيره) كإيقاع القراءة في القيام، وكون الركوع بعده، والسحود بعده، والاستيقاظ [ط ١٢٩].
 - (٤) قوله: (لبد) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للشق نصفين ؛ كحجر ولبنة وبساط [ط ١٢٩].
- (٥) قوله : (نجس) أطلقه فشمل ما إذا كان النجس بنجاسة مانعة أوغيرمانعة ، أما إذا كانت النجاسة غير مانعة فطاهر ، وأما إذا كانت مانعة فلأنه لثخانته كثوبين [عز] .

^[1] المراد تمييز الصلاة في حد ذاتها بأنها فرض أو سنة . ﴿ [2] وفي نسخة بالواو ، أي : " واعتقاد أنها " الخ .

غَيْرَ مُضَرَّبِ (١)، وَعَلَىٰ طَرَفِ طَاهِرٍ وَإِنْ تَحَرَّكَ الطَّرَفُ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ ، لكونه نوين منصلين المناسلة الم

(ما يتعلق بشرط طهارة الثوب) وَلَوْ تَنَجُّسَ أَحَدُ طَرَفَيْ عِمَامَتِهِ

أي الطرف النحس

وَفَاقِدُ (٤) مَا يُزِيْلُ بِهِ النَّجَاسَةَ يُصلِّيْ مَعَهَا ، وَلاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ . النَّجَاسَة يُصلِّي مَعَهَا ، وَلاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

(ما يتعلق بشرط ستر العورة) وَلاَ (٥) عَلَىٰ فَاقِدِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ

وَلَوْ حَرِيْرًا أَوْ حَشِيْشًا أَوْ طِيْنًا ، [1] وأوراف شحر

⁽١) قوله: (مضرب) المراد بالمضرب ما كان حوانبه محيطة ووسطه مخيطًا مضربًا [ط بحذف ١٢٩] .

⁽۲) قوله: (على الصحيح) قال في «البحر»: ولو صلى على بساط وعلى طرف منه نجاسة فالأصح أنه يجوز كبيرًا كان أو صغيرًا، لأنه بمنزلة الأرض، فلا يصير مستعملاً للنجاسة، وهو بالطريق الأولى، لأن النجاسة إذا كانت لاتمنع في موضع الركبتين واليدين فههنا أولى، وفي «الخلاصة»: ولو بسط بساطًا رقيقًا على الموضع النجس وصلى عليه إن كان البساط بحال يصلح ساترًا للعورة (بأن لا يصف ما تحته) تجوز الصلاة، وإن كانت رطبة فألقى عليها ثوبًا وصلى، إن كان ثوبًا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبًا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى، وإن كان لا يمكن لا يجوز، وكذا لو ألقى عليها لبدًا فصلى عليه يجوز، وقال الحلواني: لا يجوز حتى يلقي على هذا الطرف الطرف الأخر فيصير بمنزلة ثوبين وإن كانت النجاسة يابسة يعني إذا كان يصلح ساترًا اهـ[

⁽٣) قوله : (لا تجوز) لأن المعتبر في الثوب هو الحمل وهو حامله حكمًا [عز] .

⁽٤) قوله: (وفاقله) أي من عدم ما يزيل به النجاسة من الماء والمائع والتراب لا يحب عليه غسل النجاسة ، بل يصلى معها ، ثم إذا وحد المزيل لا يحب عليه إعادة ما صلى معها وإن كان الوقت باقيًا ، لأن الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وسعها [عز].

⁽٥) قوله : (ولا) أي ولا يحب إعادة الصلاة على من فقد ما يستر به عورته ولو كان الساتر حريرًا وغيره بما ذكره ، أفاد أنه لو وحد الحرير ولم يحد غيره لزمه الصلاة فيه ، لأنه مبتلى ببليتين :كشف العورة وحرمة لبس الحرير ، وفرض الستر أقوى من منع لبسيه في هذه الحالة ، ولا إثم عليه ، ويأثم عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة [عز] .

^[1] أي لا يجد ساترًا لعورته ولو كان الساتر حريراً.

فَإِنْ (۱) وَجَدَهُ وَلَوْ (۲) بِالإِبَاحَةِ وَرُبْعُهُ طَاهِرٌ لاَ تَصِحُ (۳) صَلاَتُهُ عَارِيًا ، وَخُيرَ (۱) وَجَدَهُ وَلَوْ (۱) وَحَدَّرُ (۱) وَجَدَهُ وَلُوْ (۱) وَحَدَّرُ وَاللهُ وَيْ ثَوْبٍ نَجِسِ الكُلِّ أَحَبُّ مِنْ وَخُيرً (۱) وَصَلاَتُهُ فِيْ ثَوْبٍ نَجِسِ الكُلِّ أَحَبُّ مِنْ صَلاَتِهِ عُرْيَانًا .

وَلَوْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَيَسْتُرُ الْقُبُلَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

(۱) قوله: (فإن) أي فإن وحد مصل ثوبًا ربعه طاهر وصلى عريانًا لا تصح صلاته وإن كان أباح ذلك الثوب له أحد ولم يملّكه إياه . قيد بـ "الوجدان" ، فإنه إن لم يحد تصح صلاته عاريًا ، ولا يجب عليه إعادتها ولا تأخيرها عن الوقت ، قال في «البحر» : وينبغي أن تلزمه الإعادة عندنا ، إذا كان العجز لمنع من العباد ، كما إذا غصب ثوبه ، لما صرحوا به في كتاب التيمم : أن المنع من الماء إذا كان من قبل العباد يلزمه الإعادة ؛ و [قيّد] بـ "طهارة الربع "فإنه إن لم يكن ربعه طاهرًا بل أقل من الربع فهو مُخيّر بين أن يصلي عاريًا أو ساترًا عورته كما سيجيء بعد ذلك ، ولو كان أكثر من الربع طاهرًا فالحكم بعدم صحة صلاته بالأولى ، و قوله : "بالإباحة " أي أعطاه أحد ثوباً لا بطريقة التمليك بل للانتفاع به مثلاً ، فإنه لو أعطاه أحد على سبيل التمليك فالحكم بعدم حوازها بالأولى . واعلم أن الفرق بين الإباحة والتمليك : أن المباح له لا يجوز له إلا الانتفاع بذلك الشيء ، ولا يدخل في ملكه ، والمملك له يدخل الشيء في ملكه ؛ مثال الإباحة : طعام الضيافة فإنه يحوز الشيء ، ولا يحوز أن يَهبُّوه لأحد ، لأنهم لم يَمْلكوه ولم يُملّكهم صاحب المنزل ، ولا يحوز أن يأبه يحوز أن يأبية من طير إذن من المُضيف ، وإن فعل أثم . ومثال التمليك : كمّال الزكاة ، فإنه يحوز للفقير أن يتصرف فيه تصرف الملاك من البيع والهبة والإجارة ونحوه [عز] .

(٢) قوله : (ولو) أما إذا لم يبح له لم تثبت قدرته عليه ؛ فيصلي عربانًا ، لعدم حواز الانتفاع بملك الغير بدون مسوّغ شرعيّ [ط ١٣٠].

(٣) قوله: (لا تصح) ولا يخفى أن محله ما إذا لم يحد ما يزيل به النجاسة ولا ما يُقَلِّلُها ، فإن و جد في الصورتين و جب استعماله ، بخلاف ما إذا و جد ماءً يكفي بعض أعضاء الوضوء ، فإنه يتيمم ولا يجب استعماله [بحر ٢٠٢٨] .

(٤) قوله: (وخير) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلي فيه ـ وهو الأفضل ـ وبين أن يصلي عريانًا قاعدًا يؤمى، بالركوع والسحود ـ وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة المغلظة ـ أو قائمًا عريانًا بركوع وسجود ـ وهو دونهما في الفضل ـ أو مومياً ـ وهذا دونهما ـ وظاهر «الهداية»: منعه ، فإنه قال ـ في الذي لا يجد ثوبًا ـ : فإن صلى قائمًا أجزأه لأن في القعود ستر العورة الغليظة ، وفي القيام أداء هذه الأركان ، فيميل إلى أيهما شاء ، قال الزيلعي : ولو كان الإيماء جائزًا حالة القيام لما استقام هذا الكلام [ط ١٣٠].

^[1] مثل ما وحد ما يستر عورته الغليظة فقط. ﴿ 2] قال في النهر: والخلاف في الأولوية .

وَنُدِبَ صَلاَةُ العَارِيْ جَالِسًا (إلاَيْمَاءِ ، مَادَّا (٢) رِجْلَيْهِ نَحْوَ القِبْلَةِ ، الله مَن السَّر الله مَن الله من الله

(١) قوله : (جالسًا) أطلق في الصلاة قاعدًا فشمل ما إذا كان نهارًا أو ليلاً في بيت أو صحراء وهو الصحيح ،كما بينه في « منية المصلي » ، ومن المشايخ من خصّه بالنهار، أما في الليل فيصلي قائمًا ، لأن ظلمة الليل تستر عورته ، قال في « الذخيرة » : وهذا ليس بمرضي [بحر ٢/ ٤٧٨] .

(٢) قوله: (مادّاً) قال في « منية المصلي »: يقعد كما يقعد في الصلاة ، فعلى هذا يختلف في الرجل والمرأة فهو يفترش وهي تتورك ، وفي « الذخيرة »: يقعد ويمد رحليه إلى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة ، والذي يظهر ترجيح الأول وإنه أولى ، لأنه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة المذكورة مع خلو هذه الهيئة عن فعل ما ليس بأولى ، وهو مد رجليه إلى القبلة من غير ضرورة [بحر ١ / ٤٧٨] .

(٣) قوله: (صح) إنما كان القيام حائزًا ، لأنه وإن ترك فرض الستر فقد كمل الأركان الثلاثة ، وبه حاجة إلى تكميلها كذا في « البدائع» ، ولقائل أن يقول: ينبغي على هذا أن لا يجوز الإيماء قائمًا ، لأن تجويز ترك فرض الستر إنما كان لأجل تكميل الأركان الثلاثة ، والمومئ بهما قائمًا لم يحرزهما على وجه الكمال مع أن القيام إنما شرع لتحصيلهما على وجه الكمال ، على ما صرّحوا به في صلاة المريض أنه لو قدر على القيام دون الركوع والسجود أوماً قاعدًا وسقط عنه القيام [بحر ١/ ٤٧٩] .

(٤) قوله : (وعورة) أطلق الرجل فشمل ما إذا كان حراً أو عبدًا ، وأشار إلى أن الصبي ليس كذلك ، قال في «السراج»: الصغير حداً لا تكون له عورة ، ولا بأس بالنظر إليها ومسها ، وأفاد أن السرة ليست بعورة ، والركبة عورة [عز].

(٥) قوله: (الأمة) الأَمَة في اللغة: خلاف الحرة ، كذا في « الصحاح »، فلهذا أطلقها ليشمل القنة والمدبرة والمكاتبة والمستسعاة وأم الولد ، وعندهما المستسعاة حرة ، والمراد بالمستسعاة معتقة البعض ، وأما المستسعاة المرهونة إذا أعتقها الراهن وهو معسر فهي حرة اتفاقًا [بحر ١ / ٤٧٤].

(٦) قوله: (وجهها) واعلم أنه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه ، فحِلُ النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة ، ولذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأمرد إذا شك في الشهوة ولا عورة ، كذا في «شرح المنية» ، قال مشايخنا: تمنع المرأة الشابة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا للفتنة . [بحر ١/ ٤٧٠] .

وَكَشْفُ (١) رُبْعِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْعَوْرَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلاَةِ . وَلَوْ تَفَرَّقَ آَنَ الْعُورَةِ وَكَانَ جُمْلَةُ مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ وَلَوْ تَفَرَّقَ الْمُعْفَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ جُمْلَةُ مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ وَلَوْ تَفَرَّقَ الْمُعْفَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ جُمْلَةُ مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ وَلَوْ تَفَرَّقَ الْمُعْفَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ وَلَا الْمُعْفَاءِ الْمُعْفَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ وَلَا مِنْ الْمُعْفَاءِ الْمُعْفَاءِ الْمُعْفَاءِ الْمُعْفَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ

رُبْعَ أَصْغُرِ الْأَعْضَاءِ الْمُنْكَشِفَةِ مَنَعَ (٣)، وَإِلاَّ فَلاَ. الْمُنْكَشِفة مَنَعَ الصلاة أَي الله الكشفت بعضها الموصمة الصلاة

(ما يتعلق بشرط استقبال القبلة) وَمَنْ عَجَزَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِمَرَضٍ ،

أَوْ عَجَزَ عَنِ النُّزُوْل عَنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ خَافَ (٥) عَدُوًّا ؛ فَقِبْلَتُهُ جِهَةُ قُدْرَتِهِ

وَأَمْنِهِ (٦). وَمَنِ (٧) اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مُخْبِرٌ وَلاَ مِحْرَابٌ

- (۱) قوله: (وكشف) أطلق "الكشف" وهو مقيد بما إذا كان قدر أداء ركن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، ومحمد رحِمه الله تعالى اعتبر أداء الركن حقيقة ـ والمختار قول أبي يوسف للاحتياط ـ ؛ و" العورة " فشمل ما إذا كانت العورة غليظة أو خفيفة من الرجل أو المرأة ، وأردنا بالغليظة القبل والدبر وما حولهما ، والخفيفة ما عدا ذلك . وهذا التقسيم بالنظر إلى النظر وإلا فالحكم في الصلاة واحد ؛ و" المنع " وهو مقيد بما إذا وجد الساتر لا ما دون ربعه ، فإنه إن لم يحد الساتر أصلاً أو وجد لكنه ليس بطاهر إلا أقل من الربع فلا يمنع صحة الصلاة . واعلم أن الركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح ، وكعب المرأة مع ساقها ، وأذنها بانفرادها عن رأسها ، وثديها المنكسر فإن كانت ناهدًا فهو تبع لصدرها ، والذكر بانفراده ، والأنبيل بلا ضمهما إليه في الصحيح ، وما بين السرة والعانة عضو كامل بحميع حوانب البدن ، وكل ألية عورة ، والدبر ثالثهما في الصحيح [عز] .
- (٢) قوله : (تفرق) كانكشاف شيء من فرج المرأة ، وشيء من ظهرها ، وشيء من فخذها ، وشيء من ساقها حيث يجمع لمنع حواز الصلاة ، لأن المانع في العورة انكشاف القدرالمانع [بحر] .
 - (٣) قوله: (منع) أطلق المنع وهو مقيد بما إذا طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن [عز] .
- (٤) قوله : (وإلا) أي وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف فلا يمنع الصحة للضرورة ، وسواء الغني والفقير [م ١٣٢] .
- (٥) قوله : (أو خاف) أطلق " الخوف " ؛ فشمل ما إذا خاف على نفسه أو على دابته أو على ماله أو على أمانته ، و " العدو " ؛ فشمل ما إذا كان آدمياً أو سبعًا [عز] .
- (٦) قوله: (جهة قدرته وأمنه) فيه لف و نشر مرتب ، فقبلة العاجز جهة القدرة ، وقبلة الخائف جهة الأمن ؛ حتى أنه لو خاف أن يراه العدو إن قعد صلى مضطحعًا بالإيماء إلى جهة أمنه [عز] .
- (٧) قوله: (ومن) أي إذا عجز عن تعرف القبلة بأن انطمست أعلامها وتراكم الظلام وتضام الغمام لزمه التحري وهو بذل المجهود لنيل المقصود. قيد بـ الاشتباه "، لأنه لو صلى في الصحراء إلى جهة من غير شك ولا تحر أبان تبين أنه أصاب أو كان أكبر رأيه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضع فصلاته جائزة ، وإن تبين أنه أخطأ أو كان أكبر رأيه فعليه الإعادة ، وقيد بقوله: "ولم الخ " فأفاد أنه لو قدر على تعرف القبلة بسوال لا يحوز التحري ، وأراد بالمخبر من هو مِن أهل المكان أو من له علم ، وقيد بقوله: "ولا محراب " فإنه لا يجوز التحري مع وضع المحاريب ، لأن وضعها في الأصل بحق ، وقيد بـ "التحري " لأن من صلى مِمّن اشتبهت عليه بلا تحر فعليه الإعادة ، إلا إن علم بعد الفراغ أنه أصاب ، لأن ما افترض بغيره يشترط حصوله لا تحصيله [عز].

تَحَرَّىٰ ، وَلاَ إِعَادَةً عَلَيْهِ لَوْ أَخْطأً ، وَإِنْ عَلِمَ بِخُطَبِهِ فِيْ صَلاَتِهِ اسْتَدَارَ وَالْمَ اللهِ اللهُ ا

بشرط آل لا يتقدم أحدهم على إمامه

فصل في واجب ^(٣) الصلاة

وَهُوَ ثَمَانِيَةً عَشَرَ^(٤) شَيْئًا:
المُالِيَةِ عَشَرَ^{٤)} شَيْئًا:
[١] قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ.

[۲] وَضَمَّ ^(ه) سُوْرَةٍ أَوْ ثَلاَثِ آيَاتٍ فِيْ رَكْعَتَيْنِ غَيْرِ مُتَعَيِّنَتَيْنِ مِنَ الْفَرْضِ ، الرباعي واللاني وَفِيْ جَمِيْعِ رَكَعَاتِ الْوِتْرِ وَالنَّفْلِ . اي ضم سورة

(١) قوله : (فسدت) لأن أول صلاته كان مبنيًا على ضعف ـ وهو التحري ـ وآخر صلاته صار مبنيًا على قوة ـ وهي حالة العلم ـ ؛ فلزم بناء القوي على الضعيف ، وهو لا يجوز ، بخلاف الأول فإن الابتداء كالانتهاء [عز] .

⁽٢) قوله : (ولو) أي تحرى جماعة من الناس في ليلة مظلمة ، فصلى إمامهم إلى جهة وصلى كل واحد من المأمومين إلى جهة ، ولا يدرون ما صنع الإمام ، يجزيهم إذا كانوا خلف الإمام ، لأن كل واحد منهم متوجه إلى القبلة وهي جهة التحري ، في هذه المخالفة لا تمنع كما في جوف الكعبة ، ومن علم منهم حال إمامه تفسد صلاته لاعتقاده أن إمامه على الخطأ ، وكذا إذا كان متقدمًا عليه لتركه فرض المقام [ز ١٠٣/١] .

⁽٣) قوله: (واجب) اعلم أن الأدلة السمعية أنواع أربعة: [١] قطعي الثبوت والدلالة ؛ كالنصوص المتواترة أي المحكمة ، [٢] وقطعي الثبوت ظني الدلالة ؛ كالآيات المؤوّلة ، [٣] وظني الثبوت قطعي الدلالة ؛ كأخبار الآحاد التي مفهومها ظني، فبالأول يثبت الأحاد التي مفهومها ظني، فبالأول يثبت الفرض أي ، والحرام ، وبالثاني والثالث يثبت الوجوب أي ، وكراهة التحريم ، وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أي ، وكراهة التنزيه ، ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله [ط ١٣٣].

⁽٤) قوله: (ثمانية عشر) هذا على ما ذكرهنا، وإلا فهي تزيد على ما ذكره، والتبع ينفي الحصر [ط ١٣٤].

⁽٥) قوله : (وضم) وحوب هذا وما قبله مقيد بما إذا كان في الوقت سعة ، فإن حاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة ، وتقسيم القراءة إلى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الإيقاع ، أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع القراءة إلا فرضاً [ط ١٣٥].

^[1] أي لو علم بعد الفراغ أنه أخطأ الحهة . [2] أي استدار من جهة اليمين لا اليسار .

^[3] أي كما فسدت فيما لو لم يعلم إصابته أصلا وقد شرع فيها شاكا بلا تحري .

[٣] وَتَعْيِيْنُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُولْكِيْنِ.
الْهُورَاءَةِ فِي الْأُولْكِيْنِ.
الْهُورَةِ الْمُاتِحَةِ (١) عَلَى سُورَةٍ.

[٥] وَضَمُ (٢) الأَنْفِ لِلْجَبْهَةِ فِي السُّجُودِ.

[٦] وَالْإِتْيَانُ بِالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَبْلَ الْانْتِقَالِ لِغَيْرِهَا (٣).

[٧] وَالاطْمِئْنَانُ (٤) فِي الْأَرْكَانِ .

[٨-٨] وَالْقُعُودُ الْأَوَّلُ (٥)، وَقِرَاءَةُ (٢) التَّشَهُّدِ فِيْهِ فِي الصَّحِيْحِ،

[١٠] وَقِرَاءَتُهُ فِي الْجُلُوْسِ الْآخِيْرِ .

(١) قوله : (وتقديم) حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للسهو ؛كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة [م ١٣٥] .

(٢) قوله : (وضم) حتى لا تجوز الصلاة بالاقتصار على الأنف في السحود على الصحيح ما لم يكن بالحبهة عذر [م وط ١٣٥] .

(٣) قوله: (لغيرها) أي لغير السحدة من باقي أفعال الصلاة ، فإن فات يسحدها ولو بعد القعود الأخير أو بعد السلام قبل الكلام ثم يغيد القعود. وطريق الإتيان بها: أنه إذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسحد المتروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم يسلم ثم يسحد للسهو ثم يقعد ويتشهد ، لأن العود إلى السحدة الصلبية يرفع القعود والتشهد ، وكذا السحدة التلاوية ؛ فلو لم يعد القعود وسلم بمحرد رفعه من السحدة بطلت صلاته لترك القعدة الأخيرة وهي فرض ، بخلاف سحود السهو ، فإنه يرفع التشهد فقط ؛ حتى لو سلم بمحرد رفعه منه ولم يقعد صحت صلاته ، ولكنه يكره لتركه التشهد وهو واحب [م وط ١٣٥].

(٤) قوله : (والاطمينان) وهو التعديل في الأركان بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح ، ويستقر كل عضو في محله بقدر تسبيحة ، كما في « القهستاني » [م و ط ١٣٥].

(٥) قوله : (الأول) أراد بالأول غير آخر لا الفرد السابق ، إذ لو أريد به السابق لم يفهم حكم القعدة الثانية التي ليست أخيرة ، لأن القعدة في الصلاة قد تكون أكثر من اثنتين ، فإن المسبوق بثلاث في الرباعية يقعد ثلاث قعدات ، كل من الأولى والثانية واجب ، والثالثة هي الأخيرة وهي فرض [بحر ١ / ٢٤ / ٥] .

(٦) قوله: (وقراءة) فيسجد للسهو بترك بعضه ككله [ط ١٣٦]، وقوله: "في الصحيح" متعلق بكل من القعود والتشهد، وهو احتراز عن القول بسنيتهما أو سنية التشهد وحده [م ١٣٦]. ولعل صاحب الكتاب إنما لم يأت بالتثنية، ولم يقل: "والتشهدان" للإشارة إلى أن كل تشهد يكون في الصلاة فهو واحب، سواء كان اثنين أو أكثر [بحر ١/٥٢٥].

[١١] وَالْقِيَامُ إِلَى الثَّالِثَةِ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ (١) بَعْدَ التَّشَهُّدِ.

[١٢] وَلَفْظُ (٢) «السَّلاَم» (٣) دُونَ «عَلَيْكُمْ».

[١٣] وَقُنُونَ الْوِتْرِ (١٠).

[١٤] وَتَكْبِيْرَاتُ (٥) الْعِيْدَيْنِ ،

[١٥] وَتَعْبِينُ (٦) التَّكْبِيْرِ لافْتِتَاحِ كُلِّ صَلاَةٍ ، لاَ الْعِيْدَيْنِ خَاصَّةً . الْمَانُ مِنْ الْعِيْدَيْنِ خَاصَّةً . الْمِنْ اللهُ الله

[١٦] وَتَكْبِيْرَةُ الرُّكُوْعِ فِي ثَانِيَةِ الْعِيْدَيْنِ ،

(۱) قوله: (غير) حتى لو زاد عليه بمقدار أداء ركن ساهيًا يسجد للسهو لتأخير واحب القيام للثالثة، هذا ما في «الشرح». قال الطحطاوي: قوله: "بمقدار الخ" على الصحيح، وبينوه بما إذا قال "اللهم صل على محمد ولم يذكره في «الشرح» تباعدًا عما يوهم المنع من ذكر الصلاة عليه بَيْنِيْنَ ، وقوله: "ساهيًا "احترز به عن العمد فإن الصلاة تكون به مكروهة تحريمًا [م وط ١٣٦].

(٢) قوله: (ولفظ) لم يذكر العدد للاختلاف الواقع فيه ؛ فقيل: لفظ السلام مرتين واجب ، قال الطحطاوي: وهو الأصح ، وقيل: الثانية سنة كما في «الفتح» [ط ١٣٦] ، وفي قوله: "لفظ السلام" إشارة إلى أن الالتفايتمبه يمينًا ويسارًا ليس بواجب وإنما هو سنة [بحر ١/٥٢٥] ، ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة ، وقيل: بهما كما في «مجمع الأنهر» ؛ فلو اقتدى به بعد لفظ "السلام" الأول قبل "عليكم" لا يصح عند العامة ، وقيل: إن أدركه بعد التسليمة الأولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة [ط بزيادة ١٣٧].

(٣) قوله : (السلام) قال الطحطاوي : لو أتى بلفظ آحر لا يقوم مقام " السلام عليكم " ولو كان بمعناه ، وقال في « البحر » : الشارح نقل الإحماع على أن السلام لا يحتص بلفظ عربي [عز] .

(٤) قوله : (وقنوت) أي ويحب قراءة قنوت الوتر عند أبي حنيفة (رحمه الله تعالى) ، وكذا تكبيرة القنوت ، والمراد أنه واحب صلاة الوتر لا واحب مطلق الصلاة ، والمراد مطلق الدعاء ، وأما خصوص اللَّهم [إنا نستعينك] الخ سنة ، حتى لو أتى بغيره حاز إحماعًا [ط ١٣٧].

(٥) قوله: (وتكبيرات) أي ويحب تكبيرات الزوائد في صلاة العيدين، وهي ثلاث في كل ركعة ، يحب بتركها سحود السهو في الحمعة والعيدين ، وأما كون التكبيرات في الأولى قبل القراءة ، وفي الثانية بعدها فمندوب فقط [عز].

(٦) قوله: (وتعيين) أي ويجب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة ، ويكره الشروع بغيره تحريمًا في الأصح، ولكون الأصح وجوب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة لا يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة العيدين خاصة خلافًا لمن خصه بهما [م وطملخصًا ١٣٧]. [١٧] وَجَهْرُ (١) الإِمَامِ بِقِرَاءَةِ الْفَجْرِ وَأُولَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ - وَلَوْ قَضَاءً - وَالْوَ قَضَاءً وَالْجُمُعَةِ (٢) وَجَهْرُ وَالْعِيْدَيْنِ وَالتَّرَاوِيْحِ وَالْوِتْرِ فِيْ رَمَضَانَ .

[١٨] وَالْإسْرَارُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَفِيْمَا بَعْدَ أُوْلَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ ، وَنَفْلِ وَهِ إِسَاءَ نَسَاءَ عَلَى الْعِشَاءَ يُنِ ، وَنَفْلِ وَهِ إِسَاءَ نَسَاءَ عَلَى الصحيح الْمَالِالِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وَالْمُنْفَرِدُ^(۲) مُخَيَّرٌ فِيْمَا يَجْهَرُ كَمُتَنَفِّل بِاللَّيْل ، وَلَوْ^(٤) تَرَكَ السُّوْرَةَ وَالْمُنْفَرِدُ^(۲) مُخَيَّرٌ فِيْمَا يَجْهَرُ كَمُتَنَفِّل بِاللَّيْل ، وَلَوْ تَرَكَ السُّوْرَة فِي الْأَخْرَيَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا ، وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَة فِي الْأَخْرَيَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا ، وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَة فِي الْأَخْرَيَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَة جَهْرًا ، وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَة فِي الْأَخْرَيَيْنِ .

⁽١) قوله : (وجهر) الواجب منه أدناه ، وهو : أن يسمع غيره ولو واحدًا ، وإلا كان إسراراً ؛ فلو أسمع اثنين كان من أعلى الجهر ، قالوا : والأولى أن لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة ، لأن إسماع بعض القوم يكفي ، والمستحب أن يجهر بحسب الحماعة ، فإن زاد فوق حاجة الجماعة فقد أساء كما لو جهر المصلي بالأذكار [ط ١٣٧] .

⁽٢) قوله : (والجمعة) أي ويحب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان على الإمام سواء قدمه على التراويح أو أخره بل ولو تركها ، وقيد بكونه في رمضان ، لأن صلاته جماعة في غيره بدعة مكروهة [م و ط ١٣٧].

⁽٣) قوله: (المنفود) أي إن شاء جهر وهو أفضل ليكون الأداء على هيئة الجماعة ، ولهذا كان أداؤه بأذان وإقامة أفضل ، وإن شاء خافت ، لأنه ليس خلفه من يسمعه ، وقوله: "فيما يجهر" إشارة إلى أنه لا يخير فيما لا يجهر فيه بل يخافت فيه حتمًا ، وهو الصحيح ، لأن الإمام يتحتم عليه المخافتة فالمنفرد أولى ، والمراد بقوله: "فيما يجهر" جهر الإمام ، وفيه إشارة إلى أنه إذا فاتته يجهر فيما يخير المنفرد كما كان في الوقت ، والجهر أفضل ، لأن القضاء يحكي الأداء فلا يخالفه في الوصف ، وقوله: "كمتنفل بالليل" يعني به المنفرد ، لأن النوافل أتباع الفرائض ، ولهذا يُخفي في نوافل النهار ولوكان إمامًا [زَمَلَخَصًا ١/٧٢١] .

⁽٤) قوله : (ولو) أي ولو ترك السورة في كعة من أوليي المغرب أو في جميع أوليي العشاء عمدًا أو سهوًا قرأ السورة وجوبًا على الأصح في الأخريين من العشاء والثالثة من المغرب مع الفاتحة جهرًا بهما على الأصح، ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة، وهو الأشبه [م وط ١٣٨].

⁽٥) قوله: (لا يكررها) أي لو ترك الفاتحة في الأوليين لا يكررها في الأخريين عندهم، ويسجد للسهو، لأن قراء ة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة [م ١٣٩]، فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء، لأنها أقوى لكونها في محلها، ولو كررها خالف المشروع، بخلاف السورة، فإنّ الشفع الثاني ليس محلاً لها أداء فحاز أن يقع قضاءً، لأنه محل القضاء [ز ١ / ١٢٨].

فصل في سننها (١) أي الصلاة)

وَهِيَ إِخْدَىٰ وَخَمْسُونَ :

[١] رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيْمَةِ ، حِذَاءَ الأَذُنَيْنِ لِلرَّجُلِ وَالْأَمَةِ وَحِذَاءَ الْمَنْكِبَيْنِ الْمُنْكِبَيْنِ لِلرَّجُلِ وَالْأَمَةِ وَحِذَاءَ الْمُنْكِبَيْنِ لِلْحُرَّةِ .

[٢] وَنَشْرُ^(٢) الأصابع .

[٣] وَمُقَارَنَةُ إِحْرَامِ الْمُقْتَدِي لِإِحْرَامِ إِمَامِهِ. الْمُقْتَدِي لِإِحْرَامِ إِمَامِهِ. المُان يكون بكيرة الإمام

[٤] وَوَأَضْعُ أَلَا الرَّجُلِ يَذَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى اليُسْرَىٰ تَحْتَ سُرَّتِهِ . وَصِفَةُ الْوَضْعِ :

أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ كَفَّ الْيُمْنَىٰ عَلَى ظاَهِرِ كَفَّ اليُسْرَىٰ مُحَلِّقًا بِالْخِنْصَرِ

وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ. ويسط ثلاثة أصابعه على الذراع

(١) قوله : (سننها) اعلم أنّ ترك السنة لا يوجب فسادًا ولا سهوًا ، بل إساء ة لو عامدًا غير مستحف . وقالوا : الإساءة أدون من الكراهة التحريمية [ط ١٣٩] .

(٢) قوله: (ونشو) كيفيته: أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على حالها منشورة [م ١٣٩].

(٣) قوله: (مقارنة) لكن يشترط أن لا يكون فراغه من "الله "أو من "اكبر" قبل فراغ الإمام منهما؛ فلو فرغ من قوله: "أكبر" قبل فراغ الإمام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات، وهو الأصح [ط ١٤٠].

(٤) قوله: (وضع) أي يضع على الكيفية المذكورة كما فرغ من التكبير للإحرام بلا إرسال، لا كما يفعله جهال زماننا، فإنهم يرسلون اليدين بعد تكبيرة الإحرام ثم يضعونها. ويحب أن يعلم أن ههنا أربع مسائل: [١] أنه هل يضع يده اليمنى على اليسرى على اليسرى في الصلاة أم لا ؟، [٢] كيف يضع ؟، [٣] أين يضع ؟، [٤] متى يضع ؟، أما الأولى: فعلى قول علمائنا الثلاثة السنة أن يعتمد بيده اليمنى على اليسرى. وأما صفة الوضع وهي المسألة الثانية -: ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث على هله لفظ الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما، بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والإبهام على الرسغ ليكون عاملاً بالحديثين. وأما موضع الوضع وهي المسألة الثالثة -: فالأفضل عندنا تحت السرة، ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام، وروي عن محمد رحمه الله أنه سنة للقراءة، وتبيّن هذا في المصلى بعد التكبير وهي المسألة الرابعة - فعند محمد رحمه الله يرسل يديه في حالة الثناء، فإذا أخذ في القراءة اعتمد، وفي ظاهر الرواية: كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد . [كفاية ملحصًا ١/٥٥].

[٥] وَوَضْعُ الْمَرْأَةِ (١) يَدَيْهَا عَلَىٰ صَدْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَحْلِيْقِ.

[٦] وَالثَّنَاءُ ، [1] وَالثَّنَاءُ ، [1] من من من الثان ا

[٧] وَالتَّعَوُّذُ ۗ لِلْقِرَاءَةِ ۚ ،

[٨] وَالتَّسْمِيَةُ أَوَّلَ كُلِّ رَكْعَةٍ ،

[٩] وَالتَّأْمِيْنُ ، أَي يقول: "أَمِن " [١٠] وَالتَّحْمِيْدُ (٦)، [2]

(۱) قوله: (المرأة) اعلم أن المرأة تخالف الرجل في مسائل، منها: هذه، ومنها: أنها لا تحرج كفيها من كميها عند التكبير. وترفع يديها حذاء منكبيها. ولا تفرج أصابعها في الركوع. وتنحني في الركوع قليلاً بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لأنه أستر لها، وتلزق مرفقيها بحنبيها فيه. وتلزق بطنها بفخذيها في السحود، وتحلس متوركة في كل قعود ـ بأن تحلس على أليتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الحانب الأيمن وتضع فخذيها على بعضهما وتجعل الساق الأيمن على الساق الأيسر ـ . ولا تؤم الرجال. وتكره جماعتهن ويقف الإمام وسطهن [لو فعلن] . ولا تجهر في موضع الجهر. ولا يستحب في حقها الإسفار بالفحر، والتتبع ينفى الحصر [ط ١٤١] .

(٢) قوله : (والثناء) اعلم أنّ الثناء يأتي به كل مصل ، فالمقتدي يأتي به ما لم يشرع الإمام في القراء ة مطلقًا سواء كان مسبوقًا أو مدركًا في حالة الجهر أو السر [ط ١٤١].

(٣) قوله: (التعوذ) أي قال المصلّى: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم »، وهو اختيار أبي عمرو وعاصم وابن كثير، وهو المختار عندنا، وهو قول الأكثر من أصحابنا، لأنه المنقول من استعاذته يُخِير، وبهذا يضعف ما اختاره في «الهداية » من أن الأولى أن يقول: «استعيذ بالله » ليوافق القرآن يعني لأن المذكور فيه ﴿ فاستعذ ﴾ [النمل: ٩٨] بصيغة الأمر من الاستعاذة، و «استعيذ » مضارعُها فيتوافقان، بخلاف «أعوذ» فإنه من العوذ لا من الاستعاذة، وجوابه كما في «فتح القدير»: إن لفظ «استعيذ » طلب العوذة وقوله: «أعوذ » امتثال مطابق لمقتضاه، أما قربه من لفظه فمهدر [بحر ١/ ٤٢].

(٤) قوله: (للقراء ة) يعني أن التعوذ سنة القراء ة؛ فيأتي به كل قارئ للقرآن ، لأنه شرع لها صيانة عن وساوس الشيطان فكان تبعًا لها ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف : هو تبع للثناء ، وفائدة الحلاف في ثلاث مسائل ؛ إحداها : أنه لا يأتي به المقتدي عندهما لأنه لا قراء ة عليه ، ويأتي به عنده لأنه يأتي بالثناء ، ثانيتها : أن الإمام يأتي بالتعوذ بعد التكبيرات الزوائد في الركعة الأولى عندهما ، ويأتي به الإمام والمقتدي بعد التناء قبل التكبيرات عنده ، ثالثتها : أن المسبوق لا يأتي به للحال ويأتي به إذا قام إلى القضاء عندهما ، وعنده يأتي به مرتين عند الدخول بعد الثناء وعند القراءة . [بحر ٢/١٥٥].

(٥) قوله: (التأمين) أطلقه، فشمل الإمام والمأموم والمنفرد والقارئ حارج الصلاة [عز].

(٦) قوله: (والتحميد) أي ويسنّ التحميد للمؤتم والمنفردِ اتفاقًا ، وللإمام عندهما أيضًا ، ويحمد المنفرد مع التسميع ؛ فيأتي بالتسميع حال الارتفاع و بالتحميد حال الانحفاض ، وقيل: حال الاستواء كما في «مجمع الأنهر»، وحزم به في «الدرر»، وهو ظاهر الحواب، وهو الصحيح [م و ط بتصرف ١٤٢].

[1] أي: « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غيرك » . [2] أي يقول: « اللهم ربنا ولك الحمد »

[11] وَالْإِسْرَارُ بِهَا .

[١٢] وَالاعْتِدَالُ عِنْدَ التَّحْرِيْمَةِ مِنْ غَيْرِ طَأْطَأَةِ الرَّأْسِ.

[١٣-١٣] وَجَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيْرِ وَالتَّسْمِيْعِ.

[١٥] وَتَفْرِيْجُ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ.

[١٦] وَأَنْ تَكُونَ السُّوْرَةُ الْمَضْمُوْمَةُ لِلْفَاتِحَةِ مِنْ طِوَالِ (١) الْمُفَصَّل فِي

الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ ، وَمِنْ أَوْسَاطِهِ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَمِنْ قِصَارِهِ فِي الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَمِنْ قِصَارِهِ فِي الْفَحْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَمِنْ قِصَارِهِ فِي الْفَصَلِ الْمُنْصِلِ اللّهِ الْمُنْصِلِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّ

الْمَغْرِبِ لَوْ كَانَ مُقِيْمًا (٢)، وَيَقْرَأُ أَيَّ سُوْرَةٍ شَاءَ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا.

[١٩-١٨] وَتَكْبِيْرَةُ الرُّكُوعِ ، وَتَسْبِيْحُهُ ثَلاَثًا .

أي عند النحمض وهو « سبحان ربي العظيم »

[٢١-٢٠] وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ ، وَتَفْرِيْجُ أَصَابِعِهِ ؛ وَالْمَرْأَةُ لاَ تُفَرِّجُهَا .

(۱) قوله: (طوال) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع طويلة وقصيرة ، والطوال بالضم: الرجل الظويل ، وبالفتح: المرأة الطويلة. والأوساط جمع وسط بفتح السين ما بين القصار والطوال. [م وط ١٤٣]. ولم يبين المصنف (رحمه الله تعالى) المُفَصَّل للاختلاف فيه ، والذي عليه أصحابنا أنه من "الحجرات "إلى " والسماء ذات البروج "طوال ، ومنها إلى "لم يكن "أوساط ، ومنها إلى آخر القرآن قصار ، وبه صرح في «النقاية »، وسمي مفصلا لكثرة الفصول فيه ، وقيل: لقلة المنسوخ فيه ، وأطلق ؛ فشمل الإمام والمنفرد ، وأفاد أن القراءة في الصلاة من غير المفصل خلاف السنة [بحر ١/٤٥٥].

(٢) قوله : (مقيمًا) أطلق فشمل المنفرد والإمام وهو مقيد بما إذا لم يثقل على المقتدين بقراء ته كذلك ، أما إذا علم الثقل فلا يفعل ما تقدم [عز] .

(٣) قوله : (إطالة) بها حرى التوارث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ، وفيه إعانة للناس على إدراك الحماعة . [عناية بتغير ١/ ٣٣٦] .

(٤) قوله : (فقط) إشارة إلى قول محمد : أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات . وتكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقًا بما فوق آيتين ، وفي النوافل الأمر أسهل [م ١٤٤].

^[1] أي الإسرار بالثناء والتعوذ والتسمية والتأمين والتحميد . [2] وهو: « سمع الله لمن حمده » .

[٢٦و٢٦] وَالرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوْعِ ، وَالْقِيَامُ بَعْدَهُ مُطْمَئِنًا .

[۲۷] وَوَضْعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ لِلسُّجُوْدِ ،

ابنداء ابنداء مقدما وضع الأنف على وضع الحبهة

[٢٨] وَعَكْسُهُ (١) لِلنَّهُو ْضِ .

[٢٩و٣٠] وَتَكْبِيْرُ السُّجُوْدِ ، وَتَكْبِيْرُ الرَّفْعِ مِنْهُ .

[٣١] وَكُوْنُ السُّجُوْدِ بَيْنَ كَفَيْهِ ،

[٣٢] وَتُسْبِيْحُهُ ثُلاَثًا ، بان يقولُ: « سبحان ربي الأعلى »

المَّا وَمُجَافَاةُ الرَّجُلِ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ الرَّجُلِ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ السَّامِةِ وَمِذَا فَي غِيرِ زَّحِمَةَ ، لا نيها

أي مباعدته وهذا في غير زعمة ، لا نيها الأرض .

[٣٤] وَانْخِفَاضُ الْمَرْأَةِ وَلَزْقُهَا بَطْنَهَا بِفَخِذَيْهَا .

[٣٥] وَالْقَوْمَةُ .

[٣٦] وَالْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْن .

[٣٧] وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الفَخِذَيْنِ فِيْمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ كَحَالَةِ التَّشَهُدِ

[٣٨] وَافْتِرَاشُ رِجْلِهِ اليُسْرِيٰ ، وَنَصْبُ الْيُمْنَىٰ . أَيُمْنَىٰ . أَيُمْنَىٰ . أَيْ رَحْلِ الرَّحْلِ. وَتُوجِّهِ أَصَابِعِهَا نَحْوِ الْقَبَلَةَ

[٣٩] وَتُوَرُّكُ ' الْمُرْأَةِ .

(١) قوله : (وعكسه) بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذر، وأما إذا كان ضعيفًا أو لأبِس خف فيفعل ما استطاع . [م ١٤٥] .

(٢) قوله : (وتورك) التورّك : أن تجلس على أليتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمني [م ٢٤٦] .

^[1] أي تمام القيام الذي بين الركوع والسحود .

(۱) قوله: (في الصحيح) يقابله ما يُروى من أنه لا يشير بالسبابة عند الشهادتين، وهو قول كثير من المشايخ، وفي «الولوالحية» و «التحنيس»: وعليه الفتوى، ورجح في «فتح القدير» القول بالإشارة، وأنه مروي عن أبي حنيفة كما قال محمد، فالقول بعدمها مخالف للرواية والدراية، ورواها في «صحيح مسلم» من فعله يُسِيِّخُ ، وفي «المحتبى»: لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعًا في كونها سنة ـ وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرة الأخبار والآثار ـ كان العمل بها أولى [بحر بتصرف ١٥٥١ه].

(٢) قوله : (بالمسبحة) سميت بذلك ، لأنه يشار بها في التوحيد ، وهو تسبيح أي تنزيه عن الشركاء ، ويقال لها السبابة أيضًا لأنه يشار بها عند السب ، وحصت بذلك لأن لها اتصالاً بنياط القلب [ط بتصرف ١٤٧] .

(٣) قوله: (الأولين) أطلقه؛ فشمل الثالثة من المغرب، والأخيرتين من الرباعي، وهي أحسن من عبارة «القدوري» حيث قال: "ويقرأ في الأخريين بالفاتحة "إذ لا تشمل المغرب، والشيخ جرى على الصحيح من المذهب، وإلا فروى الحسن عن أبي حنيفة ـ رحمهما الله تعالى ـ وجوبها، وظاهر الرواية أنه يخير بين القراءة والتسبيح ثلاثًا كما في «البدائع» و «الذخيرة»، والسكوت قدر تسبيحة كما في «النهاية»، أو ثلاثًا كما ذكره الزيلعي [بحر بتصرف ١/ ٨٥٥].

(٤) قوله: (والصلاة) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفيتها فقال: يقول «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم في العالمين إنك حميد محيد » ، وزيادة " في العالمين" ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف .

اعلم أن الصلاة على ستة أقسام: [١] فرض ، [٢] وواحب ، [٣] وسنة ، [٤] ومستحب ، [٥] ومكروه ، [٣] وحرام ؛ فالأول في العمر مرة واحدة للآية ، والثاني كلما ذكر اسمه ﷺ على قول الطحاوي ، والظاهر أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه ﷺ كما ذكره القرماني ، والثالث في القعود الأخير ، والرابع في جميع أوقات الإمكان ، والحامس في الصلاة ما عدا القعود الأخير والقنوت ، والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه إن قصد بذلك الإعلام بحودته ، ولا خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الأذكار في جميع الأحوال الدالة على استعمال الذكر في غير موضعه صرح بذلك علماؤنا [م وط ١٤٧].

[٤٣] وَالدُّعَاءُ (١) مِمَا يُشْبِهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ لاَ كَلاَمَ النَّاسِ. الْهَبِيهِ اللهُ عليه وسلم (١) الْهُ على الله عليه وسلم (١) وَالاَّلْتِفَاتُ يَمِيْنًا ثُمَّ يَسَارًا بِالتَّسْلِيْمَتَيْنِ.

[83-83] وَنِيَّةُ الإَمَامِ الرِّجَالَ وَالْحَفَظَةُ (٢) وَصَالِحَ الْجِنِّ بِالتَّسْلِمَتَيْنِ فِي رَسَس الساء والعناني والصيان الجَسَاء المَناني والصيان المَناني والمناني والصيان والمناني والمنافي و

[٤٩] وَمُقَارَنَتُهُ لِسَلاَمِ الْإِمَامِ . أَي مِقَارِنَةُ سَلامِ الْمِقَنِدِي . [٥٠] وَالْبِدَاءَةُ بِالْيَمِيْنِ .

[٥١] وَانْتِظَارُ (٦) الْمَسْبُوْقِ فَرَاغَ الْإِمَامِ .

- (۱) قوله: (والدعاء) أي الدعاء الموجود في القرآن ، ولم يرد حقيقة المشابهة إذ القرآن معجز لا يشابهه شيء ولكن أطلقها لإرادته نفس الدعاء لا قراء ة القرآن مثل ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴾ النح [آل عمران: ٨] ، وقوله: "والسُنَّةِ " يجوز نصبه عطفًا على " ألفاظ" أي: دعا بما يشبه السنة ، وهي الأدعية المأثورة ، ومن أحسنها ما في «صحيح مسلم »: « اللهم إنّي أعوذبك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدحال »؛ ويجوز حرّه عطفًا على " القرآن "أو " ما " أي: الدعا بما يشبه ألفاظ السنة [على الثاني] ، وقد تقدم أن الدعاء آخرها سنة . [بحر ملخصًا ١/ ٥٧٦] .
- (٢) قوله: (والحفظة) أي الملائكة ، والحفظة جمع حافظ ، سموا به لحفظهم ما يصدر من الإنسان من قول وعمل ؛ فعن يمينه رقيب وهو كاتب الحسنات . ، وعن يساره عتيد وهو كاتب السيئات . ، أو لحفظهم إياه من الحن وأسباب المعاطب ، ولا يعين عددًا للاختلاف فيه [م وط ٩٤١] .
 - (٣) قوله: (الأصح) وقيل: ينويهم بالتسليمة الأولى ، وقيل: تكفيه الإشارة إليهم [م٥٠٠].
 - (٤) قوله: (وإن) أي وإن كان الإمام بحذاء المقتدي نواه فيالتسليمتين ، لأنه ذو حظ من الحانبين [عز].
 - (٥) قوله: (وخفض) أي ويسن خفض صوته بالتسليمة الثانية عن الأولى [م٠٥٠].
- (٦) قوله: (وانتظار) هذا لوجوب المتابعة حتى يعلم أن لا سهو عليه ، فإن قام قبله كره تحريمًا ، وقد يباح له القيام لضرورة ؛ كما لو خشي إن انتظره يخرج وقت الفحر أو الحمعة أو العيد أو تمضي مدة مسحه أو يخرج الوقت وهو معذور ، وكذا لوخشي مرور الناس بين يديه [م وط ١٥٠].

^[1] والدعاء المسنون الذي علمه رسول الله بتنك لأبي بكر رضي الله عنه وهو : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني ، إنك أنت الغفور رحيم » .

^[2] أي لا يدعو بما يشبه كلام الناس ، وكلام الناس : ما لا يستحيل سؤاله من الناس فهو من كلامهم ، مثل قولك : زوجني .

فصل (في آداب الصلاة)

فصل في كيفية تركيب الصلاة

إِذاَ أَرَادَ الرَّجُلُ الدُّخُوْلَ فِي الصَّلاَةِ أَخْرَجَ كَفَيْهِ مِنْ كُمَّيْهِ ، ثُمَّ التَّحْدَةِ المِنْ كُمَّيْهِ ، ثُمَّ التَّحَدُةُ التَّامَ اللَّهُ المِنْهُ المِنْهُ المِنْهُ المَاهُ المَّامَ اللَّهُ المِنْهُ ، وَفَعَهُمَا جِذَاءً (٧) أَذُنَيْهِ ،

(١) قوله: (مِن) أشار بـ " مِن" التبعيضية إلى أنه لم يستوف أفراد الآداب ؛ فمنها انتظار الصلاة . والأدب : ما فعله الرسول على مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسبيحات في الركوع والسحود والزيادة على القراءة المسنونة ، وقد شرع لإكمال السنة [م و ط ٥١،١٥٠] .

(٢) قوله : (التكبير) آراد بالتكبير تكبير التحريمة ، وفيه إشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الإحرام ، ولكن الأولى إخراجهما في جميع الأحوال [طبزيادة ١٥١].

 (٣) قوله: (وإلى) أي ومن آداب الصلاة نظر المصلي إلى منكبيه حال التسليم. أطلقه وهو مقيد بما إذا كان بصيرًا ، أما إذا كان أعمى أو في ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى [عز].

(٤) قوله: (ها استطاع) قيد باستطاعته ؛ فأفاد أنه إذا كان يحصل للمصلي من دفع السعال ضرر ويشتغل قلبه
 بدفعه فالأولى عدم دفعه ،كما في تنحنح محتاج إليه لدفع بلغم منعه عن القراءة أو عن الجهر وهو إمام [عز].

(٥) قوله: (كظم) أي إمساكه وسده ولو بالحذشفتيه بسنه ، فإن أمكنه أخذ شفتيه بسنه فلم يفعل وغطاه بيديه أو كمه كره ، والتثاؤب: انفتاح الفم بريح يحرج من المعدة لمرض من الأمراض يحدث فيها فيوجب ذلك [ط ١٥١].

(٦) قوله : (والقيام) أي ومن الأدب قيام القوم والإمام إن كان حاضرًا بقرب المحراب وقت قول المقيم : « حي على الفلاح » ، لأن المقيم في ضمن قوله هذا أمر بالقيام فيحاب ، وإن لم يكن حاضرًا يقوم كل صف حين ينتهي إليه الإمام [م بتصرف ١٥١].

(٧) قوله : (حذاء) حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي أذنيه ، ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ، ولا يفرج أصابعه ولا يضمها ، والمرأة الحرة [ترفع] حذاء منكبيها [م بحذف ١٥٢] .

^[1] هذا لا يتأتى في المصلي قاعدا.

^[2] أي كبر الإمام إذا قال المقيم: "قد قامت الصلاة "، هذا عندهما ، وعند أبي يوسف لا يكبر حتى يفرغ من الإقامة .

(١) قوله: (ثم) أفاد تأخير التكبير عن رفع اليدين، وهو أحد الأقوال الثلاثة فيه ؛ فالقول الأول: إنه يرفع مقارناً للتكبير وفسر قاضيخان المقارنة: بأن تكون بداء ته عند بداء ته وختمه عند ختمه ، والقول الثاني: وقته قبل التكبير، والقول الثالث: وقته بعد التكبير؛ فيكبر أولاً ثم يرفع يديه اهد [عز و بحر ١/ ٥٣١ ملخصا]. قال في «المراقي»: (ثم كبَّر) هو الأصح، فإذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتي به لفوات محله، وإن ذكره في أثنائه رفع [م ٢٥٢].

- (٢) قوله: (بلا) اعلم أن المد في التكبير؟ إما أن يكون في لفظ "الله"، أو في لفظ "أكبر"؟ فإن كان في لفظ "الله"؟ فإما أن يكون في أوله ، أو في وسطه ، أو في آخره ، فإن كان في أوله كان مفسدًا، لأنه في صورة الاستفهام حتى لو تعمده يكفر للشك في الكبرياء ، وإن كان في وسطه فهو الصواب إلا أنه لا يبالغ فيه ؟ فإن بالغ زيادة على مده الطبعي .. وهو قدر حركتين ـ كره ، ولا تفسد على المختار ، وفي «السراج» : إنه خلاف الأولى اه ؛ فالكراهة للتنزيه ، وإن كان في آخره بأن أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ، ولا تفسد به الصلاة ، وكذا تسكينها . وإن كان في "أكبر" فإن كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ، ولا يصير به شارعًا على ما مر ، وإن كان في وسطه حتى صار "أكبار" فقيل : تفسد صلاته ، لأنه جمع كبر ، وهو : طبل ذو وجه واحد ، أو اسم من أسماء أو لاد الشيطان ، وفي «القنية» : لا تفسد ، لأنه إشباع ، وهو لغة قوم ، واستبعده الزيلعي واحد ، أو اسم من أسماء أو لاد الشيطان ، وفي «القنية » : لا تفسد ، لأنه إشباع ، وهو لغة قوم ، واستبعده الزيلعي مع قصد المعنى وإلا لا ، ويستغفر ويتوب ، وإن كان في آخره فقيل : تفسد صلاته ، وقياسه أن لا يصح مع قصد المعنى وإلا لا ، ويستغفر ويتوب ، وإن كان في آخره فقيل : تفسد صلاته ، وقياسه أن لا يصح حذف المعنى وإلا لا ، ويستغفر ويتوب ، وإن كان في آخره فقيل : تفسد صلاته ، وقيل : لا تفسد . ولو حذف المصلي أو الحالف أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الحلالة ، أو حذف الهاء اختلافه في صحة الشروع و انعقاد اليمين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطًا [ط ملخصًا ١٥٢] .
- (٣) قوله : (خالص) اي بذكر يخلص عن اختلاطه بحاجة الطالب وإن كره لترك الواجب وهو لفظ التكبير . وفي قوله : "كَبَّرَ" و " بِكُلِّ ذِكْرِ" إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة تامة ، فإنّ التكبير " الله أكبر" وهو جملة ، والذكر التام لا يكون إلا بحملة . [م و ط بتصرف ١٥٢] .
- (٤) قوله: (بالفارسية) أو غيرها من الألسن [م ١٥٣]. والتقييد بالفارسية ليس للاحتراز عن غيرها فإن الصحيح أن الفارسية وغيرها سواء؛ فحينئذ كان مراده من الفارسية غير العربية [بحر ١/ ٣٦٠].
- (٥) قوله: (عجز) الصحيح أنه يصح الشروع عنده بغير العربية ولوكان قادرًا عليها مع الكراهة التحريمية للقادر، لأن الشروع يتعلق بالذكر الخالص، وهو يحصل بكل لسان، وفي بعض الكتب ما يفيد أن صاحبيه رجعا إلى قوله هنا كرجوعه إلى قولهما في القراءة [ط ١٥٣].
- (٦) قُوله: (ولا) لأنه لو كان قادرًا فإنه لا يصح اتفاقًا على الصحيح، وكان أبو حنيفة أولاً يقول بالصحة، ثم رجع عن هذا القول، ووافقهما في عدم الجواز وهو الحق [بحر ملخصًا ١/ ٥٣٦].

ثُمَّ وَضَعَ (١) يَمِيْنَهُ عَلَىٰ يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ عَقِبَ التَّحْرِيْمَةِ بِلاَ مُهْلَةٍ مُسْتَفْتِحًا ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : ﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالِيٰ جَدُّكَ ، وَلاَ إِلٰهَ غَيْرُكَ » ، وَيَسْتَفْتِحُ (٢) كُلُّ مُصَلٌ .

ثُمَّ يَتَعَوَّذُ سِرًّا لِلْقِرَاءَةِ ؛ فَيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوْقُ لاَ الْمُقْتَدِيْ ، وَيُؤَخِّرُ ثُمَّ يَتَعَوَّذُ سِرًّا لِلْقِرَاءَةِ ؛ فَيَأْتِي بِلِهِ الْمَسْبُوْقُ لاَ الْمُقْتَدِيْ ، وَيُؤَخِّرُ عَنْ تَكْبِيْرَاتِ الْعِيْدَيْنِ، ثُمَّ يُسَمِّيْ سِرًّا، وَيُسَمِّيْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ

ثُمَّ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ، وَأَمَّنَ الإِمَامُ وَالْمَأْمُوْمُ سِرَّا ، ثُمَّ قَرَأَ سُوْرَةً أَوْ

ثُلاَثُ آياتٍ . أياتٍ طويلة

مُطْمَئِنًا ، مُسَوِّيًا رَأْسَهُ بِعَجُزهِ ، آخِذًا (٦) رُكْبَتَيْهِ

بِيَدَيْهِ مُفَرِّجًا أَصَابِعَهُ ، وَسَبَّحَ فِيْهِ ثَلاَثاً ، -وَذَلِكَ أَذْنَاهُ- ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ،

(١) قوله: (وضع) لم يذكر كيفية الوضع، لأنها لم تذكر في ظاهر الرواية. واحتلف فيها، والمحتار أنه يأخذ رسغها بالخنصر والإبهام ، لأنه يلزم من الأخذ الوضع ، ولا ينعكس . وهذا لأن الأخبار اختلفت ، ذكر في بعضها الوضع، وفي بعضها الأخذ؛ فكان الحمع بينهما عملاً بالدليلين أولى [بحر ١/ ٥٣٨].

(٢) قوله : (يستفتح) ومعنى « سبحانك اللُّهم وبحمدك » نزهتُك عن صفات النقص بالتسبيح ، وأثبَتُّ صفات الكمال لذاتك بالتحميد ، و « تبارك » أي : دام وثبت ، وتنزه « اسمك ، وتعالى حدك » أي : ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بمكانتك ، ﴿ وَلا إِلَّهُ غَيْرُكُ ﴾ أي: في الوجود معبود بحق [م ١٥٣] .

(٣) قوله: (كل) عمّمه؛ فشمل كل مصل سواء كان مقتديًا أو غيره ، وجهرية كانت الصلاة أو سرية ؛ وإن أدركه راكعًا تجرى إن كان أكثر رأيه أنه إن أتى به أدركه في شيء منه أتى به ، وإلا لا ، وأطلقه وهو مقيد بما إذا لم يبدأ الإمام بالقراءة ، وأما إذا بدأ ولو سرية على المعتمد ـ تركه [المقتدي] [عز] .

(٤) قوله : (فقط) أشار إلى أن التسمية لا تسن بين الفاتحة والسورة ، ولا كراهة فيها إن فعلها اتفاقًا للسورة سواء جهر أو خافت بالسورة ، وغلط من قال لا يسمى إلا في الركعة الأولى [م بتغير ١٥٤] .

(٥) قوله: (راكعًا) فيبتدئ بالتكبير مع ابتداء الانحناء ، ويختمه بختمه ، ليشرع في التسبيح ؛ فلا تخلوحالة من حالات الصلاة عن ذكر [م ١٥٤].

(٦) قوله : (آخذاً) ويكون الرجل مفرجًا أصابعه ناصبًا ساقيه ، واحناؤهما شبه القوس مكروه ، والمرأة لا تفرج أصابعها [م ١٥٤] .

^[1] لأنه للقراءة ولا يقرأ المقتدي.

وَاطْمَأَنَّ قَائِلاً: « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ » لَوْ إِمَامًا أَوْ والانصل: « اللهم ربنا ولك الحمد » وني طباعة "أو " مُنْفَرِدًا ، وَالْمُقْتَدِيْ يَكْتَفِيْ بِالتَّحْمِيْدِ .

ثُمَّ كَبَّرَ خَارًّا لِلسُّجُوْدِ ، ثُمَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ ، وَسَجَدَ بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ مُطْمَئِنًّا ، مُسَبِّحًا ثَلاَثاً ، - وَذَٰلِكَ أَدْنَاهُ - ، وَجَافَىٰ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ ، وَعَضُدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ ، فِيْ غَيْرَ زَحْمَةٍ ، مُوَجِّهًا أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ . وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُ وَتَلْزَقُ بَطْنَهَا بِفَخِذَيْهَا. مُطْمَتِناً ، وَسَبَّحَ فِيْهِ ثَلاَثاً ، وَجَافَى بَطْنَهُ عَنَ فَخِذَيْهِ ، وَأَبْدَىٰ عَضُدَيْهِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا لِلنَّهُوْضِ بِلاَ اعْتِمَادِ (١) عَلَى الأَرْض بِيَدَيْهِ ، وَبِلاَ قُعُوْدٍ . وَالرَّكْعَةُ النَّانِيَةُ كَالْأُولِلْ إِلاَّ أَنَّهُ لِاَ يُثْنِي ْ وَلاَ يَتَعَوَّذُ . (متى يسن رفع اليدين ؟) وَلاَ يُسَنُّ () وَلاَ يُسَنُّ () عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلاَةٍ ، وَعِنْدَ تَكْبِيْرِ الْقُنُوْتِ فِي الوِثْرِ ، وَتَكْبِيْرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الْعِيْدَيْنِ ، [٤] وَحِيْنَ يَرَى الْكَعْبَةَ ، [٥] وَحِيْنَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ،

[٦-٧] وَحِيْنَ يَقُومُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، [٨-٩] وَعِنْدَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ

⁽١) قوله: (بلا اعتماد) رد على الشافعي حيث ذهب إلى أنه يعتمد بيديه على الأرض ، ويحلس حلسة خفيفة ، تسمّى حلسة استراحة [عز] .

⁽٢) قوله: (ولا يسن) أفاد أنه لا يرفع يديه على وجه السنة المؤكدة إلا في هذه المواضع، وليس مراده النفي مطلقًا، لأن رفع الأيدي وقت الدعاء مستحب، كما عليه المسلمون في سائر البلاد [بحر بزيادة ١/ ٥٦٣].

 ⁽٣) قوله: (إلا) في المسألة حكاية ؛ روي أن الأوزاعي لقي أبا حنيفة رحمهما الله في المسجد الحرام ، فقال:
 ما بال أهل العراق ، لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس منه ، وقد حدثني الزهري عن سالم

^[1] مقدما وضع الأنف على وضع الحبهة . [2] أي فيما قدمناه من الأركان والواجبات والسنن والآداب .

^[3] والرفع في هذه الثلاثة الأول بحداء الأذنين.

وَمُزْدَلِفَةَ ، [١٠و١١] وَبَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ الْأُولَىٰ وَالوُسْطَىٰ ، [١٢] وَعِنْدَ اللَّهُ وَلَوْسُطَىٰ ، [١٢] وَعِنْدَ اللَّهُ وَلَوْسُطَىٰ ، [١٢] وَعِنْدَ اللَّهُ وَلَوْسُطَىٰ ، [١٢] وَعِنْدَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّ وَاللَّهُ وَلِهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ

وَإِذا فَرَغَ الرَّجُلُ مِنْ سَجْدَتَيِ الرَّكْعَةِ النَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرِى، وَجَلَسَ عَلَيْهَا ، وَنَصَبَ يُمْنَاهُ ، وَوَجَّهُ أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ وَجَلَسَ عَلَيْهَا ، وَنَصَبَ يُمْنَاهُ ، وَوَجَّهُ أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَتَوَرَّكُ ، وَقَرَأَ تَشَهُدَ ابْنِ مَسْعُودٍ (١) عَلَى فَخِذَيْهِ ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَتَوَرَّكُ ، وَقَرَأَ تَشَهُدَ ابْنِ مَسْعُودٍ (١) رَحِيهِ مِنْ اللهَ عَلَى السَّهَادَةِ ، يَرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفَي وَيَضَعُهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَأَشَارَ بِالْمُسَبِّحَةِ فِي الشَّهَادَةِ ، يَرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفِي وَيَضَعُهَا مِنْدَ النَّفِي وَيَضَعُهَا عِنْدَ الإِنْبَاتِ ، وَلاَ يَزِيْدُ عَلَى التَّشَهُدِ فِي الْقُعُودِ الأَوَّلِ ؛ وَهُو :

(۱) قوله: (ابن مسعود) اعلم أن لعمر الله تشهدًا ، ولعلي الله عنها تشهدًا ، ولعبدالله بن عباس الله تشهدًا ، ولعبد الله بن مسعود الله تشهدًا ، ولعائشة رضي الله عنها تشهدًا ، ولحابر الله بن مسعود الله تشهدًا ، ولعائشة رضي الله عنها تشهدًا ، ولحابر التحيات المباركات الصلوات وعلماؤنا أخذوا بتشهد ابن مسعود الله و والشافعي بتشهد ابن عباس الله ، وهو: (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا رسول الله) ، وبَيَّن الفريقان و حوهًا لتفصيل ما ذهبا إليه ، ومحله المطولات [عناية بتصرف وزيادة ١/ ٣١٢].

عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يرفع يديه عندهما ؟ فقال أبو حنيفة : حدثني حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﴿ (أن النبي يَنِينُ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ، ثم لا يعود) ؛ فقال الأوزاعي : عجبًا من أبي حنيفة أحدثه بحديث الزهري عن سالم وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم ، فرجع حديثه بعلو إسناده - ؛ فقال أبو حنيفة : أما حماد فكان أفقه من الزهري ، وإبراهيم كان أفقه من سالم ، ولولا سبق ابن عمر القلت : بأن علقمة أفقه منه ، وأما عبد الله فعبد الله ، فرجع حديثه بفقه الرواة ، وهو المذهب ، فإن الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الإسناد ، والكلام في هذا الموضع كثير ، وهذا المحتصر لا يحتمله خلا أن المعتمد الرواة ، ورواة أخبارنا البدريون من أصحاب رسول الله يَنْ الذين كانوا يلون النبي يَنْ في الصلاة ، ورواته ابن عمر ووائل بن حجر كانوا يقومون ببعد منه عليه الصلاة والسلام ، والأخذ بقول الأقرب أولى . وروي عن ابن عباس أنه أنه قال : إن العشرة الذين شهد لهم النبي يَنْ بالجنة لم يكونوا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة [عناية ١/ ٢١١] .

^[1] أي عند دعائه بعد فراغه من التسبيح والتحميد.

^[2] ففي هذه الستة الأخيرة يرفعهما كالدعاء.

^[3] أي تشهد ابن مسعود رضي الله عنه .

((التَّحِيَّاتُ (() لِلهِ وَالصَّلُوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِيْنَ ، وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِيْنَ ، وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ » .

وَقَرَأُ الْفَاتِحَةَ فِيْمَا بَعْدَ الْأُولْيَيْنِ ، ثُمَّ جَلَسَ وَقَرَأُ التَّشَهُّدَ ، ثُمَّ صَلَىٰ عَلَىٰ مَلَىٰ عَلَىٰ سَيِّدِنَا النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ دَعَا بِمَا يُشْبِهُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ يَمِيْنًا وَيَسَارًا ؛ فَيَقُولُ : (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ) نَاوِيًا مَنْ مَعَهُ كَمَا تَقَدَّمَ .

باب الإمامة

(منزلتها وحكمها) هِيَ أَفْضَلُ (٢) مِنَ الْأَذَانِ ، وَالصَّلاَةُ بِالْجَمَاعَةِ

(٢) قوله: (أفضل) لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليها ، وكذا الخلفاء الراشدون بعده [فتح القدير ١/ ٢٥٥] .

⁽١) قوله: (التحيات) "التحيات ": جمع تحية ، مِن حَيًّا فلانٌ فلانًا ـ إذا دعا له عند ملاقاته ـ كقولهم: "حَيَّاك الله " أي أبقاك الله ، والمراد هنا أعزّ الألفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى ، والمراد بـ " الصلوات " هنا : العبادات البدنية و نحوها ، و " الطيبات " : العبادات المالية لله تعالى ، وهي الصادر منه عَيْرُ ال ليلة الإسراء؛ فلما قال ذلك النبي يُثَلِينُ بإلهام من الله تعالى ردّ الله عليه وحيَّاه بقوله: ((السلام [عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته] » ؛ فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الإسلام ، وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها ، وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال لكونها للنمو والكثرة ، فلما أفاض سبحانه بإنعامه على النبي ﷺ بالثلاثة مقابل الثلاثة ، _ والنبي أكرم حلق الله وأجودهم ـ عطف بإحسانه من ذلك الفيض لإخوانه الأنبياء والملائكة وصالحي المؤمنين من الإنس والحن ؛ فقال ﷺ: « السلام علينا [وعلى عباد الله الصالحين] » ، فعمهم بها ، كما قال ﷺ : ﴿ إِنكُم إِذَا قَلْتُمُوهَا أَصَابِتَ كُلُّ عَبِدُ صَالَحَ في السماء والأرض » ، وليس شيء أشرف من العبودية في صفات المخلوقين ، وهي الرضا بما يفعل الرب ، والعبادة ما يرضيه ، والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي ، بخلاف العبادة . والصالح : القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ؛ فلما أن قال ذلك ﷺ إحسانًا منه شهد أهل الملكوت الأعلى والسماوات وحبريل بوحي وإلهام بأن قال كل منهم « أشهد [أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله] » ، [أشهد] أي : أعلم وأبين ، وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرقى وصف مستلزم للنبوة لمقام الحمع ، فيقصد المصلَّى إنشاء هذه الألفاظ مرادة له قاصدًا معناها الموضوعة له من عنده ؛ كأنه يُحيِّي الله سبحانه وتعالى ويسلِّم على النبي ﷺ وعلى نفسه وعلى أولياء الله تعالى ، خلافًا لما قاله بعضهم: إنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى [م ١٥٥].

^[1] أي تقدم بيانه في سنن الصلاة ص: ().

سُنَّةُ لِلرِّجَالِ (٢) الأَحْرَارِ بِلاَ عُذْرٍ . [1] الأَحْرَارِ بِلاَ عُذْرٍ . [1]

(شروط صحتها) وَشُرُوطُ صَيحَّةِ الإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ الْأَصِحَّاء سِتَّةُ

أَشْياءَ : [١] الإسلامُ (٣)، [٢] وَالْبُلُوغُ (١)، [٣] وَالْعَقْلُ ، [١] وَالذُّكُورَةُ (٥)، الْأَيْسِمِ الانتداء بكانر

[٥] وَالْقِرَاءَةُ ، [٦] وَالْسَّلاَمَةُ (٦) مِنَ الْأَعْذَارِ ؛ كَالرُّعَافِ وَالْفَأْفَأَةِ (٧) أَي حَفَظ ما تصع به الصلاة

وَ التَّمْتَمَةِ (٨) وَ اللَّثَغِ (٩) ، وَ فَقُدِ شَرْطٍ كَطَهَارَةٍ (١٠) وَسَتْرِ عَوْرَةٍ . ا

(شروط صحة الاقتداء) وَشُرُوْطُ صِحَّةِ الاقْتِدَاءِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَيْئًا :

(١) قوله : (سنة) أطلق السنة وهي مقيدة بما عدا الجمعة والعيدين ، فإنها فيهما شرط الحواز [عز].

- (٢) قوله: (للرجال) قيد بـ" الرجال "؛ فلا تشترط كل الشروط لصحة حماعة النساء بل يخرج منها الذكورة ، فإنّ الأنثى تصح إمامتها لمثلها ؛ وبـ" الأصحاء " ، لإخراج ذوي الأعذار ، فإن إمامتهم صحيحة لمماثليهم [ط بتصرف ١٥٦].
- (٣) قوله: (الإسلام) وهو شرط عام ؛ فلا تصح إمامة منكر البعث أو خلافة الصّديق أو صحبته ، أو من يسبّ الشيخين ، أو ينكر الإسراء أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين ، أو نحو ذلك ممن يظهر الإسلام مع ظهور صفته المكفرة له [م و ط ٢٥٦] .
- (٤) قوله: (والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغ بصبي مطلقًا ، سواء كان في فرض ـ لأن صلاة الصبي ولو نوى الفرض نفل ـ أو في نفل ، لأن نفله لا يلزمه ، ونفل المقتدي لازم مضمون عليه ؛ فيلزم بناء القوي على الضعيف ، وقال بعض مشايخ بلخ: يصح اقتداء البالغ بالصبي في التراويح والسنن المطلقة والنفل ، والمحتار عدم الصحة بلا خلاف بين أصحابنا [ط بحذف ١٥٧].
 - (٥) قوله: (الذكورة) فلا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ، وصلاتها في ذاتها صحيحة . [ط٧٥١].
 - (٦) قوله: (السلامة) فلا يصح اقتداء غير المعذور بالمعذور [عز].
- (٧) قوله : (الفأفأة) فأفأ الرجل كثر الفاء ، وتردد فيها في كلامه ، وقال المُطرِّزِي : الفأفاء الذي لا يقدر على إحراج الكلمة من لسانه ، إلا بجهد يبتدئ في أول إحراجها بشبه الفاء ، ثم يؤدي بعده بالجهد حروف الكلمة على الصحة [أق ٢/ ٨٩٨] .
- (٨) قوله : (التمتمة) تمتم الكلام تمتمة رده إلى التاء والميم ، أو سبقت كلمته إلى حنكه الأعلى ، وعن أبي زيد التمتام الذي يعجل في الكلام ولا يفهمك [أق ٨٠/١] .
- (٩) قوله: (اللثغ) بالثاء المثلثة والتحريك، وهو اللُّثغة ـ بضم اللام وسكون الثاء ـ تحرك اللسان من السين إلى الثاء، ومن الراء إلى الغين، ونحوه [م١٥٧].
 - (١٠) قوله: (كطهارة) فلا يصح إمامة عادم طهارة لطاهر ، وكذا إمامة عار لساتر [عز].

^[1] أي سنة مؤكدة شبيهة بالواحب في القوة . [2] فلا يصح إمامة سكران ومجنون ومعتوه .

^[3] الرعاف بالضم: الدم الذي يحرج من الأنف.

[١] نِيَّةُ الْمُقْتَدِي الْمُتَابَعَةَ (١) مُقَارِنَةٌ لِتَحْرِيْمَتِهِ.

[٢] وَنِيَّةُ الرَّجُلِ الإِمَامَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ اقْتِدَاءِ النِّسَاءِ بِهِ .

[٣] وَتَقَدُّمُ الْإِمَامِ بِعَقِبِهِ عَن الْمَأْمُومِ .

[3] وَأَنْ (٣) لاَ يَكُونَ أَدْنَىٰ حَالاً مِنَ الْمَأْمُومِ .

[٥] وَأَنْ لاَ يَكُونَ الإِمَامُ مُصَلِّياً فَرْضًا غَيْرَ فَرْضِهِ (٤).

- (۱) قوله: (المتابعة) كأن ينوي معه الشروع في صلاته أو الاقتداء به فيها، ولو نوى الاقتداء به لا غير فالأصح أنه يجزئه، وتنصرف إلى صلاة الإمام وإن لم يكن للمقتدي علم بها، لأنه جعل نفسه تبعًا للإمام، حلافًا لمن قال لابد للمقتدي من ثلاث [نيات]: [۱] نية أصل الصلاة، [۲] ونية التعيين، [۳] ونية الاقتداء، ونية المتابعة شرط في غير جمعة وعيد على المختار، لاختصاصها بالجماعة، فلا يحتاج فيها إلى نية الاقتداء، وأما نية الإمامة فليست بشرط إلا في حق النساء، ولا يلزم المقتدي تعيين الإمام بل الأفضل عدمه، لأنه لو عينه فبان خلافه فسدت صلاته [طبحذف ١٥٨].
- (٢) قوله: (وتقدم) قال الشارح: حتى لو تقدم المقتدي مع تأخر عقبه من عقب الإمام لطول قدم المقتدي لا يضر. وقال الطحطاوي: واعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم خلاف المذهب، لأنه لوحاذاه صح الاقتداء. والعبرة في المومئ بالرأس حتى لو كان رأسه خلف رأس الإمام ورِحْلاه قدام رِحْليه صح، وعلى العكس لا يصح [عز].
- (٣) قوله: (وأن) مثل أن يكون المقتدي مفترضًا والإمام متنفلاً ، فإن قلتَ: فكيف صح اقتداء من يرى وجوب الوتر بمن يرى سنيته ؟ قلنا: لأنه ليس الإمام أدنى حالاً من المأموم ، فإنّ صلاتهما متحدة ، وإنما الاختلاف في الاعتقاد [عز].
- (٤) قوله: (غير فرضه) مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر خلف من يصلي صلاة العصر، أو على العكس، أو مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر من يوم السبت والإمام صلاة الظهر من يوم الأحد. وفي «الظهيرية»: صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقتدى به انسان في الأخريين يجوز، وإن كان هذا قضاء للمقتدي، لأن الصلاة واحدة [عز].
- (°) قوله: (مقيمًا) شرط عدم كون الإمام مقيمًا والمأموم مسافرًا، فإن اقتداء المقيم بالمسافر صحيح في الوقت و بعده ، لأن صلاة المسافر في الحالين واحدة ، والقعدة فرض في حقه ، غير فرض في حق المقتدي ، وبناء الضعيف على القوي حائز ، وكونه بعد الوقت فإنّ الاقتداء إذا وُحد في الوقت ثم خرج الوقت وهما في الصلاة ، فإن الاقتداء صحيح ، ويفترض الإتمام ، ولوكان الإمام المقيم كبَّر في الوقت واقتدى المسافر بعد خروجه لا يصح ، وكونه في رباعية ، لأن الثنائية والثلاثية لا تتغيران سفرًا ولا حضرًا [عز].

[۷] وَ لاَ مَسْبُو ْقُل . أي يشترط أن لا يكون الإمام مسبوقا

[٨] وَأَنْ لاَ يَفْصِلَ بَيْنَ الإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ.

[٩-١٠] وَأَنْ لاَ يَفْصِلَ نَهْرٌ يَمُورُ أَفِيْهِ الزَّوْرَقُ ، وَلاَ طَرِيْقٌ تَمُرُّ فِيْهِ العَجَلَةُ (٢). بين الإمام والمأموم في في ونوع من السفن الصغار . أراد به الطريق النافذ [1]

[١١] وَلاَ حَائِطٌ يَشْتَبِهُ مَعَهُ الْعِلْمُ بِانْتِقَالاَتِ الْإِمَامِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهُ لِسِمَاعٍ

أَوْ رُؤْيَةٍ صَحَّ الاقْتِدَاءُ فِي الصَّحِيْحِ.

[١٢] وَأَنْ لاَ يَكُونَ الإِمَامُ رَاكِبًا وَالْمُقْتَدِيْ رَاجِلاً أَوْ رَاكِبًا غَيْرَ دَابَّةِ إِمَامِهِ (٣).

[١٣] وَأَنْ لاَ يَكُونَ فِي سَفِيْنَةٍ وَالإِمَامُ فِي أُخْرِى غَيْرِ مُقْتَرِنَةٍ بِهَا .

[18] وَأَنْ لاَ يَعْلَمُ الْمُقْتَدِي مِنْ حَالِ إِمَامِهِ مُفْسِدًا فِي زَعْمِ الْمَأْمُومِ ؟

كَخُرُوْجِ (٤) دَم أَوْ قَيْءٍ لَمْ يُعِدْ بَعْدَهُ وَضُوْءَهُ. . كَخُرُوْجِ الْعَدالَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المِلْمُ المِلْمُ ال

(اقتداء الأحسن حالا بالأقل منه) وَصَحَّ اقْتِدَاءُ مُتَوَضِّيءٍ بِمُتَيَمِّم،

وَغَاسِلِ بِمَاسِحٍ ، وَقَائِم بِقَاعِدٍ ، وَبِأَحْدَبَ ، وَمُوْمٍ بِمِثْلِهِ ، وَمُتَنَفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ .

(١) قوله : (يمر) فرق الشيخ بين النهر الصغير الغير الفاصل والكبير الفاصل بمرور الزورق ، وهذا هو الصحيح في الفرق بينهما ، وقيل : الصغير ما تحصي شركائه [عز].

(٢) قوله : (العجلة) هي بالتحريك آلة يحرها الثور أي لا يكون بين الإمام والمأموم طريق الخ [عز] .

(٣) قوله: (إمامه) أفاد أنه إذا كان المأموم راكبًا على دابة إمامه صح الاقتداء لاتحاد المكان [عز] .

(٤) قوله: (كخروج) مثلاً لو صلى أحد خلف من يعتقد عدم الانتقاض بالخارج من غير السبيلين ، أو بالقي ، ، ويتيقن أنه وحد منه أحدهما ، ولم يتوضأ زعمًا منه عدم انتقاض الوضوء لا يصح اقتداء من يعتقد الانتقاض ؛ حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله ، فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة [عز].

(°) قوله: (وصح) أي صح الاقتداء إذا كان المقتدي متوضيًا والإمام متيممًا ، أو كان المقتدي غاسلاً والإمام ماسحًا على خف أو حبيرة ، أو كان المقتدي قائمًا والإمام أحدب ، أو كان المقتدي قائمًا والإمام أحدب ، أو كان الإمام والمقتدي يصليان بالإيماء ، أو كان المقتدي متنفلاً والإمام مفترضًا [عز].

[1] وليس فيه صفوف متصلة . [2] خلافا لما في « الدر »و « البحر » وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان .

[3] وإذا اقترنتا صع للاتحاد الحكمي . [4] هو من عرج ظهره و دخل صدره وبطنه .

(ظهور بطلان صلاة الإمام) وَإِنْ ظَهَرَ بُطْلاَنُ صَلاَةِ إِمَامِهِ أَعَادَ ، الْمُندِي الْمُندِي الْمُندِي الْمُمْكِنِ فِي الْمُخْتَارِ (١) وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ إِعْلاَمُ الْقَوْمِ بِإِعَادَةِ صَلاَتِهِمْ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ فِي الْمُخْتَارِ (١) اللهُ الله

فصل (فيما يُسقط حضور الجماعة)

يَسْقُطُ حُضُوْرُ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ مِنْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ شَيْئًا: [١] مَطَرّ، [٢] وَبَرْدٌ، [٣] وَخَوْفٌ (٢)، [٤] وَظُلْمَةٌ، [٥] وَحَبْسٌ (٣)، [٢] وَعَمَى، [٧] وَفَلْحَ نَدِيدَ (٤] وَبَرْدٌ، [٨] وَقَطْعُ يَدٍ وَرِجْلٍ، [٩] وَسَقَامٌ، [١٠] وَإَقْعَادٌ (٥)، [١١] وَوَخَلُ (١٠] وَسَقَامٌ، [١٠] وَتَكُرَارُ فِقْهِ (٢) بِجَمَاعَةٍ وَوَحَلٌ (٢)، [٢١] وَرَمَانَةٌ ، [٣] وَشَيْخُو خَةٌ ، [١٤] وَتَكُرَارُ فِقْهِ (٢) بِجَمَاعَةٍ وَوَحَلٌ (١٠) وَرَحُفُورُ طَعَامٍ تَتُو قُهُ نَفْسُهُ ، [٢٦] وَإِرَادَةُ (٢٠) سَفَرٍ ، [٢٠] وَقِيَامُهُ بَرِيْضٍ (٢٠)، [١٨] وَشِدَّةُ رِيْحٍ لَيْلاً لاَ نَهَارًا.

⁽١) قوله : (المختار) وفي « الدراية » : لا يلزم الإمام الإعلام إذا كانوا قومًا غير معينين . [م ١٦٢] .

⁽٢) قوله: (خوف) أي حوف ظالم ، أطلقه ؛ فشمل ما إذا حاف على نفسه أو ماله أو ضياع ماله أو ذهاب قافلة لو اشتغل بالصلاة حماعة [عز].

⁽٣) قوله: (وحبس) أي إذا حبس معسر لوفاء دين عليه ، أو حبسه ظالم بغير حق عليه يسقط منه حضور الحماعة . قيد بـ " المعسر"، لأن الموسر لا يعذر في الترك [عز].

⁽٤) قوله : (وفلج) فُلِجَ الرحل محهولاً : أصابه داء الفالج ، وهو : داء يحدث في أحد شقي البدن طولاً فيبطل إحساسه وحركته [أق ٢ / ٩٤١،٩٤٠] .

⁽٥) قوله : (وإقعاد) أُقعِد فلان على المجهول : أصابه داء في حسده فلا يستطيع المشي [أق ٢/ ١٠١٨] .

⁽٦) قوله: (وِحل ﴾ والوَحَل محركة : الطين الرقيق ترتطم فيه الدواب ، والحمع : أوْحَال ، ووُحُول [أق ٢/ ١٤٣٤] .

 ⁽٧) قوله: (وتكرار لله يكرر كتب فقه مع القوم الذين لو حضروا الجماعة يفوتونه ، وهو مقيد بما إذا لم يداوم
 على ترك الحماعة ، ويفيد أن المتكرر وحده لا يعطى هذا الحكم ، وفيه نظر [عز].

⁽٨) قوله: (تفوته) الأولى حذفه لأن الموضوع الأعذار التي تفوت الجماعة [ط ١٦٥].

⁽٩) قوله: (وإرادة) أراد به تهيُّو وقت السفر بأن صار مشغول البال بمصالحه [عز].

⁽١٠) قوله: (بمريض) أي إذا كان المصلي قائمًا بمريض يستضر بغيبته يباح له ترك الحماعة [عز].

^[1] هي العاهة وعدم بعض الأعضاء وتعطل القوى.

وَإِذَا انْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِعُذْرٍ مِنْ أَعْذَارِهَا الْمُبِيْحَةِ لِلتَّخَلُّفِ ركانت لله عنورها يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا.

فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف

(من الأحق بالإمامة?) إذا الله يكن بين المحاضرين صاحب منزل، ولوستاجرالوستيرا والم يكن المحاضرين صاحب منزل، ولا وظيفة ، ولا ذُو سلطان ، فَالأعلم أُرَا أَحَقُ بِالإِمَامَة ، ثُمَّ الأَقْرَأُ (١) المحد كامرو والوقاص أنه الأحسن خُلقًا ، ثُمَّ الأحسن وَجُهًا ، ثُمَّ الأَحْسَنُ وَجُهًا ، ثُمَّ الأَصْرِينِ الناس اي اصحبم الأَحْسَنُ صَوْتًا ، ثُمَّ الأَحْسَنُ الناس اي اصحبم اللاما المَاسِدِيم الأَحْسَنُ صَوْتًا ، ثُمَّ الأَحْسَنُ الله قُوبًا .

فَإِنِ اسْتَوَوْا يُقْرَعُ أُو الْخِيَارُ لِلْقَوْمِ ؛ فَإِنِ اخْتَلَفُوْا (٦) فَالْعِبْرَةُ بِمَا

(۱) قوله: (إذا) نفي أن يكون معهم صاحب منزل ولا ذو وظيفة ـ وهو الذي نصبه الواقف لإمامة الصلاة ـ ، لأنهما مقدمان مطلقًا ، سواء احتمع فيهما هذه الفضائل المذكورة أو لا ؛ فصاحب البيت والمحلس وإمام المسجد أحق بالإمامة من غيره وإن كان الغير أفقه وأقرأ و أورع وأفضل منه ، إن شاء تقدم وإن شاء قدم من يريده وإن كان الذي يقدمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين ، لأنه سلطانه فيتصرف فيه كيف شاء ، ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل [ط بزيادة ١٦٣].

(٢) قوله : (ولا ذو سلطان) أفاد أن ذا سلطان إذا كان معهم فهو أولى من الحميع حتى من ساكن المنزل وصاحب الوظيفة ، لأن ولايته عامة ، وروى البخاري أن ابن عمر في كان يصلي خلف الحجاج ، وكفى به فاسقًا قال في «البناية» : هذا في الزمن الماضي ، لأن الولاة كانوا علماء ، وغالبهم كانوا صلحاء ، وأما في زماننا فأكثر الولاة ظلمة وجهلة [طبزيادة ١٦٣].

(٣) قوله: (فالأعلم) أي الذي يعلم بأحكام الصلاة صحةً وفسادًا ، ويحفظ ما [يقوم] به سنة القراءة. وأما حفظ مقدار الفرض فمعلوم أنه من شروط الصحة ، وهذه شروط كمال ، ويحتنب الفواحش الظاهرة وإن كان غير متبحر في بقية العلوم [م وط بتصرف ١٦٣].

(٤) قوله: (الأقرأ) (هو) محتمل لشيئين: أحدهما أن يكون المراد به أحفظهم للقرآن، وهو المتبادر، الثاني أحسنهم تلاوة للقرآن باعتبار تحويد قراء ته وترتيلها، وقد اقتصر العلامة تلميذالمحقق ابن الهمام في شرح زاد الفقير عليه [بحر ١٨/١].

(٥) قوله: (الأورع) أي الأكثر اجتنابًا للشبهات، والفرق بين الورّع والتقوى: أن الورع اجتناب الشبهات، والتقوى اجتناب المحرمات [بحر ١/٨٠٨].

(٦) قوله : (اختلفوا) أي إن اختلف المصلون في تقديم الإمام ؛ فقال بعضهم يُقدم فلان ، وأشار بعضهم إلى آخر ، وهكذا ؛ فالاعتبار لمن اختاره أكثر القوم [عز].

[1] أي إن تساؤوا علما فأقرؤهم . [2] أي إن تساؤوا في العلم والقراء ة فأورعهم فهلم حراً .

اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ (١) قَدَّمُواْ غَيْرَ الْأُوْلِىٰ فَقَدْ أَسَاقُواْ . الخَتَارَهُ الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ (١) قَدَّمُواْ غَيْرَ الْأُوْلِىٰ فَقَدْ أَسَاقُواْ .

(بيان من تُكره إمامته) وَكُرِهَ (٢) إِمَامَةُ الْعَبْدِ (٣) وَالْأَعْمَىٰ وَالْأَعْرَابِيِّ

وَوَلَدِ الزِّنَا الْجَاهِلِ ، وَالْفَاسِقِ ، وَالْمُبْتَدِع (، وَتَطُويْلُ () الصَّلاَةِ ، وَجَمَاعَةُ العَر [1] العُرَاةِ وَالنِّسَاءِ () فَإِنْ فَعَلْنَ () يَقِفُ الإِمَامُ وَسَطَهُنَّ كَالْعُرَاةِ . حماء العَمار العَدَاةِ .

(١) قوله: (وإن) أي وإن قدم القوم مَن هو غير الأحق فيهم فالقوم مسيئون [عز].

(٢) قوله: (وكوه) اعلم أن كراهة إمامة العبد معللة بعدم علمه وتقواه ؛ فظهر أن الكراهة في إمامة العبد لا لذاتهم بل لأنهم لاشتغالهم بخدمة المولى لا يتفرغون للعلم فيغلب عليهم الجهل ويندر فيهم تقوى ، فلو انتفى ذلك بأن كان عالمًا تقيًّا فلا كراهة .

وكراهة إمامة الأعمى معللة بعدم اهتدائه إلى القبلة وصون ثيابه عن الدنس.

والأعرابي : من يسكن البادية عربيًا كان أو عجميًا ، وأما من يسكن المُدُن فهو عربي . وكراهة إمامة الأعراب لغلبة الجهل عليهم . حكي أن أعرابيًا اقتدى بإمام ، فقرأ الإمام آية ﴿ الأعْرَابُ أَشَدُ كُفْرًا وَيْفَاقًا ﴾ [التوبة : ٩٧] ، فضربه الأعرابي [بالعصا] ، وشجّ رأسه ، ثم اقتدى به بعد مدة ؛ فرآه الإمام ، فقرأ آية ﴿ وَمِنَ الأعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْم الآخِر ﴾ [التوبة : ٩٩] ؛ فقال الأعرابي : الآن نفعك العصا .

وكراهة إمامة ولد الزنا معللةً بأنه ليس له أب يربيه ويؤدبه ويعلمه فيغلب عليه الحهل ، فإذا كان هو أفضل القوم فلا كراهة ، وأراد بولد الزنا الذي لا علم عنده ولا تقوى .

فبالجملة هذا الكلام بيان لشيئين: الصحة والكراهة ؛ أما الصحة فمبنية على وجود الأهلية للصلاة مع أداء الأركان وهما موجودان من غير نقص في الشرائط ، وأما الكراهة فمبنية على قلة رغبة الناس في الاقتداء بهؤلاء فيؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها تكثيرًا للأجر [عز].

(٣) قوله: (العبد). فلو احتمع المعتّق والحر الأصلي، واستويا في العلم والقراءة فالحر الأصلي أولى. [فتح القدير ١/ ٣٥٠].

(٤) قوله: (المبتدع) وهو صاحب البدعة ، وهي كما في «المغرب»: اسم مِن ابتدع ، ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه اهـ ، وعرفها الشمني بأنها ما أحدث على خلاف الحق المتلقّي عن رسول الله ويَّا يُورِدُ من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة واستحسان ، وجعل دينًا قويمًا وصراطًا مستقيمًا ، [و] أطلق [المصنف] في المبتدع ؛ فشمل كل مبتدع هو من أهل قبلتنا . وقيده في «المحيط» ، و «الخلاصة» ، و «المحتبى» ، وغيرها: بأن لاتكون بدعته تكفره ، فإن كانت تكفره فالصلاة خلفه لا تجوز [بحر ملحصًا ١/ ٢١١] .

(٥) قوله: (وتطويل) أطلقه؛ فشمل ما إذا كان القوم يحصون أو لا ، رضوا بالتطويل أو لا ، لإطلاق الحديث ، وأطلق في التطويل؛ فشمل إطالة القراءة أو الركوع أو السحود أو الأدعية [بحر ١/٤/١].

(٦) قوله : (والنساء) أي وكره تحريمًا جماعة النساء بواحدة منهن ، ولو أمّهن رجل فلاكراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أومحرم من الإمام أو زوجته ، فإن كان واحد ممن ذكر معهن فلاكراهة [ط بتصرف ١٦٦] . (٧) قوله : (فإن) أي فإن صلَّت النساء بالجماعة يجب أن يقف الإمام وسطهنَّ مع تقدم عقبها ؛ فلو تقدمت ٢٠

[1] قال في المراقي [ص: ١٦٤]: (ولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى ، فلذا قيده مع ما قبله بقوله (المجاهل) إذ لو كان عالما تقيا لا تكره إمامته ، لأن الكراهة للنقائص حتى إذا كان الأعرابي أفضل من الحضري ، والعبد من الحر ، وولد الزنا من ولد الرشد ، والأعمى من البصير ، فالحكم بالضد كذا في الاختيار . (موقف المأموم) وَيَقِفُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِيْنِ الْإِمَامِ ، وَالْأَكْثَرُ خَلْفَهُ .

(ترتيب الصفوف) وَيَصُفُ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصِّبْياَنُ ، ثُمَّ الْخَناَثِيٰ . الْخَناَثِيٰ . الْمُ الْخَناَثِيٰ . الْمُ الْخَناَثِيْ . الْمُ الْخَناَثِيْ . الْمُ الْخَناَثِيْ . الْمُ الْخَناَثِيْ . الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

ثُمَّ النِّسَاءُ.

فصل فيما يفعله المقتدي (٢) بعد فراغ إمامه من واجب وغيره (٣)

لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُقْتَدِيْ مِنَ التَّشَهُدِ يُتِمُهُ (٤)، وَلَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ تَسْبِيْحِ الْمُقْتَدِيْ ثَلاَثاً فِي الرُّكُوْعِ أَوِ السُّجُوْدِ يُتَابِعُهُ (٥)، الإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ تَسْبِيْحِ الْمُقْتَدِيْ ثَلاَثاً فِي الرُّكُوْعِ أَوِ السُّجُوْدِ يُتَابِعُهُ (٥)،

- كالرحال أثمت وصحت الصلاة . والوسط بالتحريك مابين طرفي الشيء ، وبالسكون لما يبين بعضه عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض كد "حلست وسلط الدار" بالسكون . فإن قلت : لِم ترك المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ التأنيث في لفظ الإمام ؟ قلت : الإمام من يؤتم به ذكرًا كان أو أنثى [عز] .
 - (١) قولة: (الخناثي) جمع الخُنثي (هو) من له عضو الرجال والنساء [أق]
- (۲) قوله: (المقتدي) اعلم أن المقتدي ثلاثة أقسام: [۱] مدرك، [۲] ولاحق، [۳] ومسبوق؛ فالمدرك: من صلى الركعات كلها مع الإمام. واللاحق: هو من دخل معه، وفَاته كلها أو بعضها؛ بأن عرض له نوم غفلة أو زحمة أو سبق حدث أو كان مقيمًا خلف مسافر، وحكمه كمؤتم حقيقة ، فلا يأتي فيما يقضي بقراءة ولاسهو، ولا يتغير فرضه أربعًا بنية الإقامة ، ويبدأ بقضاء ما فاته ، ثم يتبع إمامه إن أمكنه أن يدركه بعد ذلك ، فيسلم معه، وإلا تابعه ، ولا يشتغل بالقضاء حتى يفرغ الإمام من صلاته ، ولا يسجد مع الإمام بسهو الإمام بل يقوم للقضاء، ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ، ولا يقعد عن الثانية إذا لم يقعد الإمام ولايقتدي به ، فإن كان مسبوقًا أيضًا فقام للقضاء، فإنه يصلي أو لا ما نام فيه مثلاً بلا قراءة ، ثم يصلي ما سبق به بها ، ولوعكس صح عندنا خلاقًا لزفر وأثم للزك الترتيب كما في «الفتح» وغيره . والمسبوق: هو من سبقه الإمام بكلها أو بعضها ، وحكمه أن يقضي أول صلاته في حق القراءة و آخرها في حق القعدة ، وهو منفرد فيما يقضيه إلا في أربع لا يجوز اقتداؤه و لا الاقتداء به ، ويأتي بتكبيرات التشريق إحماعًا ، ولو كبر ينوي الاستيناف للصلاة يصير مستأنفاً ، ولو قام لقضاء ما سبق به وسجد إمامه لسهو تابعه فيه إن لم يقيد الركعة بسجدة ، فإن لم يتابعه سجد في آخر صلاته [ط ١٦٩] .
- (٣) قوله : (وغيره) عطف على قوله ما يفعله أي وما لا يفعله كما لو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثًا ، فإنه لا يتمها ، ويحتمل غيرذلك [ط ١٦٩].
- (٤) قوله: (يتمه) لأن إتمام التشهد من الواجبات ، وبعد ذلك يسلم ، لأنه في تحريمة الصلاة والحمع بالإتيان بهما ممكن . قيد بقوله: قبل فراغ المقتدي ، لأنه بعد فراغه يسلم مع الإمام ، وبقوله: من التشهد لإفادة أنها إن بقيت الصلوات والدعوات يتركها ، ويسلم مع الإمام ، لأن ترك السنة دون ترك الواجب . ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد أتمه ، وإن لم يتمه جاز [عز].
- (٥) قوله : (يتابعه) هذا على الصحيح من المذهب ، ومنهم من قال : يتمها ثلاثًا ، لأن من أهل العلم من قال بعدم حواز الصلاة بتنقيصها عن الثلاث [م بتصرف ١٦٩].

^[1] ويكره أن يقف عن يساره . [2] إن حضرن وإلا فهن ممنوعات عن حضور الجماعات .

وَلَوْ زَادَ الإِمَامُ سَجْدَةً أَوْ قَامَ بَعْدَ الْقُعُوْدِ الْآخِيْرِ سَاهِياً لاَ يَتْبَعُهُ الْمُؤْتَمُ ، وَإِنْ قَامَ الإِمَامُ قَبْلَ الْقُعُوْدِ الْآخِيْرِ سَاهِياً انْتَظَرَهُ وَإِنْ قَيْدَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقُعُوْدِ الْآخِيْرِ سَاهِياً انْتَظَرَهُ الْمَامُوْمُ ؛ فَإِنْ سَلَّمَ الْمُقْتَدِيُ قَبْلَ أَنْ يُقَيِّدَ إِمَامُهُ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ فَسَدَ فَرْضُهُ . الْمَامُ الْمُقْتَدِيُ قَبْلَ أَنْ يُقَيِّدَ إِمَامُهُ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ فَسَدَ فَرْضُهُ . وسِح لِنَبُ عَلِيهُ الْمُقْتَدِي قَبْلَ أَنْ يُقَيِّدُ إِمَامُهُ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ فَسَدَ فَرْضُهُ . وسَح لِنَبُ عَلِيهُ اللهِ مَا مُ قَبْلَ سَلاَمِهِ . وَكُرة سَلاَمُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ تَشْهُدِ الإِمامِ قَبْلَ سَلاَمِهِ .

فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض

القِيامُ إلى السُّنَةِ مُتَّصِلاً (١) بِالْفَرْضِ مَسْنُونْ ، وَعَنْ شَمْسِ الْآئِمَةِ الْحَلْوَانِي : « لاَ بَأْسَ (٢) بِقِرَاءَةِ الْآوْرَادِ بَيْنَ الْفَرِيْضَةِ وَالسُّنَةِ » ، ويَسْتَحِبُ الْحَلْوَانِي : « لاَ بَأْسَ (٢) بِقِرَاءَةِ الْآوْرَادِ بَيْنَ الْفَرِيْضَةِ وَالسُّنَةِ » ، ويَسْتَحِبُ لِلإِمَامِ بَعْدَ سَلاَمِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ (٣) إلىٰ يَسَارِهِ لِتَطَوَّع بَعْدَ الْفَرْضِ ، وَأَنْ لِلإِمَامِ بَعْدَ سَلاَمِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ (٣) إلىٰ يَسَارِهِ لِتَطَوَّع بَعْدَ الْفَرْضِ ، وَأَنْ يَسْتَقْبِلَ (٤) بَعْدَهُ النَّاسَ ، ويَسْتَغْفِرُونَ الله ، ويَقْرَؤُونَ « آيَةَ الْكُرْسِيِ » ، يَسْتَقْبِلَ (٤) بَعْدَهُ النَّاسَ ، ويَسْتَغْفِرُونَ الله ، ويَقْرَؤُونَ « آيَةَ الْكُرْسِي » ،

(۱) قوله : (متصلاً) لكنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام إذا سلم لم يمكث إلاّ قدر ما يقول : ((اللّهم أنت السلام ومنك السلام ، وإليك يعود السلام ، تباركت يا ذا الحلال والإكرام) ، ثم يقوم إلى السنة [م ١٧٠].

(۲) قوله: (لاباس) فالأولى تأخير الأوراد عن السنة ؛ فهذا ينفي الكراهة ، ويخالفه ما قال في « الاختيار » : كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء بل يشتغل بالسنة كي لا يفصل بين السنة والمكتوبة ، ثم قال الكمال : ولم يثبت عنه ﷺ الفصل بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراء ة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثًا وثلاثين وغيرها ، وقوله ﷺ لفقراء المهاجرين : « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة النع » لا يقتضي وصلها بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها دبرها ، وإذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل - وهوالأصح - بل نقص ثوابها [م بحذف ١٧١] .

(٣) قوله : (يتحول) أي يتحول إلى يمين القبلة وهو الحانب المقابل إلى حهة يساره أي يسار المستقبِل ، لأن يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول إليه [م ١٧١].

(٤) قوله : رأن) أي ويستحب أن يستقبل بعد التطوع ، وعقبَ الفرض إن لم يكن بعده نافلة ، يستقبل الناس إن لم يكن في مقابلة مصل [م ١٧١] .

^[1] حال من كل من المستترين في قوله: زاد وقام.

وَالْمُعَوَّذَاتِ ، وَيُسَبِّحُوْنَ اللهَ ثَلاَثاً وَثَلاَثِيْنَ (١) ، وَيَحْمَدُوْنَهُ كَذَلِكَ ، نَهِ للأاوللالذِن الله الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ ، لَهُ وَيُكَبِّرُوْنَهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَقُوْلُونَ : ((لاَ إِلهَ إِلاَّ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ ، لَهُ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ)) ، ثُمَّ يَدْعُونَ (٢) لأَنفُسِهِمُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ)) ، ثُمَّ يَدْعُونَ (٢) لأَنفُسِهِمُ وَلِلْمُسْلِمِيْنَ رَافِعِي أَيْدِيْهِم ، ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوْهَهُمْ فِي آخِرِهِ . وَلِلْمُسْلِمِيْنَ رَافِعِي أَيْدِيْهِم ، ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوْهَهُمْ فِي آخِرِهِ .

باب ما يفسد (٢) الصلاة

وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ وَّسِتُّونَ (١) شَيْئاً:

[١] الكَلِمَةُ (٥) وَلَوْ سَهُوًا (٢)، أَوْ خَطِأً .

[٢] وَالدُّعَاءُ^(٧) بِمَا يُشْبِهُ كَلاَمَناً .

(١) قوله : (ثلاثًا وثلاثين) فإن قلت : هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متتابعًا أم لا ؟ وفي محلس واحد أم لا ؟ قلت : كل ذلك ليس بشرط ، لكن الأفضل أن يأتي به متتابعًا في الوقت الذي عين فيه [ط ١٧٢].

(٢) قوله : (يدعون) ويكره أن يرفع بصره إلى السماء ، لما فيه من تَرك الأدب وتوهُّم الجهَّةِ ، وقد نهى النبي يَتَلِيُّو عن ذلك كما في «شرح الحصين الحصين » ، وأن يخص صلاة أو وقتًا بدعاء ، لأنه يقسَى القلب [ط ١٧٣].

- (٣) قوله: (يفسد) اعلم أن الفساد والبطلان في العبادات سيّان ، وفي المعاملات مفترقان ؛ فما كان مشروعًا بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لايقتضيه العقد فهو فاسد ، وما ليس مشروعًا بأصله ولاوصفه كبيع الميتة والدم فهو باطل [م وط بتغير ١٧٥].
 - (٤) قوله: (ثمانية وستون) قول تقريبي لا تحديدي ؛ فلا يلزم أن يتم عددها [عز].
- (٥) قوله: (الكلمة) عمَّمَها ؛ فشمل ما إذا كانت مفيدة كـ " زيد قائم " أو لا ، مثل " يا " ولو نطق بها سهوًا بظن كونه ليس في الصلاة ، أو نطق بها خطأ كما لوأراد أن يقول : " يا أيها الناس " ! فقال : " يا زيد " ولوكان جاهلاً بكونه مفسدًا أوكان نائمًا في المختار [عز] .
- (٦) قوله: (سهوًا) اعلم أن الفرق بين السهو والنسيان: أن الصورة الحاصلة عند العقل إن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء تُسمّى ذهولاً وسهوًا، أو لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب حديد تسمى نسيانًا، وبينه وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه، والخطأ مالم يتنبه له بالتنبيه أو يتنبه بعد الإتعاب [ط بتصرف ١٧٦].
- (٧) قوله: (والدعاء) أفرده وإن دخل في "الكلمة"، لأن الشافعي ـ رحمة الله تعالى ـ لايفسد الصلاة بالدعاء بذلك . والدعاء بما يشبه كلامنا: وهو ما أمكن سؤاله من العباد كـ «اللهم أطعمني» أو «اقض ديني» أو «ارزقني فلانة» ، على الصحيح ، وما استحال طلبه من العباد فليس من كلامنا مثل [طلب] العافية والمغفرة والرزق ، سواء كان لنفسه أو لغيره ولو لأخيه ، على الصحيح [بحر بتصرف ١٢٥] .

^[1] سقط نون الحمع للإضافة.

[٣] وَالسَّلاَمُ (١) بِنِيَّةِ التَّحِيَّةِ وَلَوْ سَاهِيًا .

[٤-٥] وَرَدُّ السَّلاَمِ بِلِسَانِهِ أَوْ بِالْمُصَافَحَةِ.

[٦] وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ^(٣).

[٧] وَتَحْوِيْلُ (٤) الصَّدْرِ عَنِ الْقِبْلَةِ .

[٨] وَأَكُلُ شَيْءٍ مِنْ خَارِجٍ فَمِهِ وَلَوْ قَلَّ .

[٩] وَأَكُلُ^(٥) مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَهُوَ قَدْرُ الْحِمَّصَةِ.

[١٠] وَشُرْبُهُ .

[١١] وَالتَّنَحْنُحُ بِلاَ عُذْرٍ (٦). هر أن يقول: "أح "بالفتح والضم

- (۱) قوله: (والسلام) أطلقه؛ فشمل العمد والسهو وما إذا قال: "السلام" فقط من غير أن يقول: "عليكم"، وفي «الهداية» ما يخالفه، فإنه قال: بخلاف السلام ساهيًا، لأنه من الأذكار، فيعتبر ذكرًا في حالة النسيان، وكلاما في حالة التعمد، ولم أر من وَفَق بين العبارتين، وقد ظهر لي أن المراد بالسلام المفسد مطلقًا أن يكون لمخاطب حاضر، فهذا لا فرق فيه بين العمد والنسيان أي نسيان كونه في الصلاة، وأن المراد بالسلام المفسد حالة العمد فقط أن لا يكون لمخاطب حاضركما قالوا: لو سلم على رأس الركعتين في الرباعية ساهيًا، فإن صلاته لا تفسد [بحر بحذف ١٣/٢، ١٤].
- (٢) قوله : (ورَدٌ) قال الشمني : لأن رد السلام مفسد عمدًا كان أوسهوًا ، ولأن رد السلام ليس من الأذكار بل هو كلام وخطاب ، والكلام مفسد مطلقًا [بحر ١٣/٢] .
- (٣) قوله : (العمل الكثير) والفاصل بين القليل والكثير : أن الكثير هو الذي لايشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة ، وإن اشتبه فهو قليل على الأصح ، وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث المتواليات كثير ، وما دونها قليل [م بتصرف ١٧٧].
- (٤) قوله: (وتحويل) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يسبقه حدث ، أو بغير صلاة الخوف ، أما إذا سبقه حدث فخرج للوضوء وحوَّل صدره عن القبلة أو حوَّل صدره [في صلاة الخوف] لاصطفاف حراسته بإزاء العدو لاتفسد صلاته [عز].
- (٥) قوله : (وأكل) أي تفسد به الصلاة ولو أكل بعمل قليل بخلاف القليل بعمل قليل ، لأنه تبع لريقه ، وإن كان بعمل كثير فسدت [م بتصف ١٧٧].
- (٦) قوله: (بلاعذر) وإن كان لعذر كمنعه البلغم من القراء ة لايفسد ، ومنه التنحنح لإصلاح الصوت ، وتحسينه ، أو ليهتدي إمامه من خطئه ، أو للإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح [م وط ١٧٨] .

[۱۲] وَالتَّأْفِيْفُ (۱). إن كان مسموعا وإلا فلا

[١٥-١٣] وَالْآنِيْنُ (٢)، وَالتَّأُوُّهُ (٣)، وَارْتِفَاعُ بُكَاءِهِ مِنْ وَجَعِ أَوْ مُصِيْبَةٍ (٤)،

لاَ مِنْ ذِكْرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارِ .

[١٦] وَتَشْمِيْتُ عَاطِسِ (٥) بِه يَرْحَمُكَ اللهُ».

[۱۷-۱۷] وَجَوَابُ مُسْتَفْهِم (٢) عَنْ نِدٌ بِهِ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ » وَخَبَر سُوْءٍ الهِ عَنْ نِدٌ بِهِ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ » وَخَبَر سُوْءٍ الهِ عِنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

«سُبْحَانَ الله» .

⁽١) قوله : (والتأفيف) التأفيف: أن يقول أف أو تف لنفخ التراب أوالتضجر [ط ١٧٨].

⁽٢) قوله : (والأنين) والأنين : وهو "أه " بسكون الهاء مقصورًا بوزن دع ، يقال : إن الرجل يئن ـ بالكسر ـ أنينًا وأُنانًا بالضم صوت فهو آنّ كفاعل وهي آنّة [م وط ١٧٨].

⁽٣) قوله : (والتأوُّه) وهو أن يقول : "أوه "، وفيها لغات كثيرة تمد ولا تمد مع تشديد الواو المفتوحة وسكون الهاء وكسرها [م ١٧٨].

⁽٤) قوله : (من وجع أو مصيبة) قيد للثلاثة . وقوله : « لا من ذكر حنة أو نار » عائد إلى الكل أيضًا ؛ فالحاصل أنها إن كانت من ذكر الحنة أوالنار فهو دال على زيادة الحشوع ، ولو صرح بهما فقال : « اللَّهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار» لم تفسد صلاته ، وإن كان من وجع أومصيبة فهو دال على إظهارهما فكأنه قال : إني مصاب ، والدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يكن هناك صريح يخالفها [بحر ٢/٦].

⁽٥) قوله : (وتشميت) هو ـ بالشين المعجمة أفصح من السين المهملة ـ : الدعاء بالخير ، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله أي : خطاب المصلى العاطس . وإنما قيدنا بالخطاب من المصلى ، لأنه لو قال العاطس لنفسه لاتفسد ، لأنه بمنزلة قوله : " يرحمني الله " ، وبه لاتفسد ، ولو قال : " الحمد لله" فمن العاطس نفسه لاتفسد ، وكذا من غيره إن أراد الثواب اتفاقًا ،كما تفسد اتفاقًا إذا أراد به تعليم العاطس أن يقول : ذلك ، ولو أراد به الحواب للعاطس لاتفسد [م وط بتصرف ١٧٨].

⁽٦) قوله : (وجواب) بأن قيل : أمع اللَّه إله آخر ؟ فقالِ : لاإله إلا اللَّه [شلبي ١/ ١٥٧] .

⁽٧) قوله : (بالاسترجاع) . استرجع زيد قال : " إنا لله وإنا إليه راجعون " ، أي أحبر أحد مصليًا بخبر يحزنه مثل موت ابنِه ، فقال ـ وهو في الصلاة ـ : إنا لله وإنا إليه راجعون فسدت صلاته [عز].

⁽٨) قوله: (سار) أي أخبر أحد مصليا بخبر يسره مثل ولادة ابنه فقال: "الحمد لله "فسدت صلاته [عز].

⁽٩) قوله: (وعجب) أي يفسد الصلاة حوابه لخبر يعجبه بقوله: لاإله إلا الله ، أو سبحان الله [عز].

^{. [1]} وهو أن تحصل به حروف مسموعة .

^[2] قوله: (من وجع أو مصيبة) متعلق بالأنين وما بعده .

[٢١] وَ كُلُّ شَيْءٍ (١) قُصِدَ بِهِ الْجَوَابُ كَـ «يَا يَحْيَىٰ (٢) خُذِ الْكِتَابِ » .

[۲۲] وَرُؤْيَةُ مُتَيَمِّمٍ (٣) مَاءً . ندر على استعماله

[27-٢٣] وَتَمَامُ مُدَّةٍ مَاسِحِ الْخُفِّ، وَنَزْعُهُ.

[70] وَتَعَلَّمُ الْأُمِّيِّ آيَةً .

هذا إذا لم يكن مقنديا بقارئ

[٢٦] وَوِجْدُانُ الْعَارِيْ سَاتِرًا (٥).

[٢٧] وَقُدْرَةُ الْمُوْمِعِ عَلَى الرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ .

[٢٨] وَتَذَكُّرُ^(٢) فَائِتَةٍ لِذِيْ تَرْتِيْبٍ .

[٢٩] وَاسْتِخْلاَفُ (٢) مَنْ لاَ يَصْلُحُ إِمَامًا .

[٣١-٣٠] وَطُلُوعُ الشَّمْسِ (١٨) فِي الْفَجْرِ ، وَزَوَالُهَا (٩) فِي الْعِيْدَيْنِ .

⁽١) قوله: (وكل شيء) عمّمه فشمل ما إذا كان من القرآن أومن غيره ؛ فلو ذكر الشهادتين عند ذكر المؤذن لهما ، أو سمع ذكر الله فقال: حل حلاله ، أو ذكر النبي يَثَنِيرٌ فصلى عليه ، أو قال: عند ختم الإمام القراء ة ـ صدق الله العظيم ، أو صدق رسوله ، أو سمع الشيطان فلعنه ، أو ناداه رجل بأن يجهر بالتكبير ففعل فسدت [ط ١٧٩].

⁽٢) قوله : (كيا يحييي) مثلاً طلب رجل اسمه يحيي من رجل وهو يصلي كتابًا ، فقال المصلي : يا يحيي خذ الكتاب [عز].

⁽٣) قوله : (متيمم) فشمل ما إذا كان مقتديًا أو إمامًا ؛ أما إذا كان إمامًا فظاهر ، وأما إذا كان مقتديًا فهو مقيد بما إذا لم ير الماء إمامه [عز] .

⁽٤) قوله : (وتمام) أي تفسد صلاة المصلي إذا تمت مدة مسح خفه وهو في الصلاة لزوال طهارة الرجلين [عز] .

⁽٥) قوله : (ساترًا) أطلقه وهو مقيد بساتر يلزمه الصلاة فيه بأن كان مالكًا له ، أو أبيح له وهو طاهر ، أونحس وعنده ما يطهره به ، أو لاَ إلا أن ربعه طاهر ، فخرج نحس الكل وما لم يبحه مالكه [م وط بتصرف ١٧٩].

⁽٦) قوله : (وتذكر) أي إذا تذكر مصل ذوترتيب أن عليه فائتة قبل هذه فسدت صلاته ، وهذا الفساد فساد موقوف ؛ فإن صلى خمسًا متذكراً الفائتة وقضاها قبل خروج وقت الخامسة بطل وصف ما صلاّه قبلها ، وصار نفلاً ، وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة صحت ، وارتفع فسادها [م بزيادة ١٨٠] .

⁽٧) قوله : (واستخلاف) أي صلى قارئ بهم ، ثم سبقه حدث وسط الصلاة فاستخلف ذلك القارئ أميًّا من المقتدين فسدت صلاته وصلاتهم [عز].

⁽٨) قوله : (وطلوع) مثلاً شرع رجل في صلاة الفجر ، وطلعت الشمس في أثنائها فسدت صلاته [عز] .

⁽٩) قوله: (زوالها) مثلاً شرع قوم في صلاة الفطر ، أو العيد ، فزالت الشمس وهم في صلاتهم فسدت صلاتهم [عز].

^[1] هي للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها.

[٣٢] وَدُخُونُ وَقْتِ الْعَصْر فِي الْجُمُعَةِ.

[٣٣] وَسُقُوْطُ (١)الْجَبِيْرَةِ عَنْ بُرْءٍ .

[٣٤] وَزُوَالُ عُذْرِ الْمَعْذُورِ .

[٣٦-٣٥] وَالْحَدَثُ عَمْدًا (٢)، أَوْ بِصُنْعِ غَيْرِهِ.

[٣٧] وَالْإِغْمَاءُ .

[٣٨] وَالْجُنُونُ .

[٣٩-٤٠] وَالْجَنَابَةُ بِنَظَرِ ، أَوِ احْتِلاَم (٣).

[٤١] وَمُحَاذَاةُ (١) الْمُشْتَهَاةِ فِي صَلاَةٍ (٥) مُطْلَقَةٍ ، مُشْتَرَكَةٍ تَحْرِيْمَةً ، فِي مَكَأَنٍ مُتَّحِدٍ (٦)، بِلاَ حَائِلِ ، وَنَوَى (٧) إِمَامَتَهَا .

⁽١) قوله : (وسقوط) أي كان الرجل ماسحًا على جبيرة ، فشرع في الصلاة ، فسقطت بعد برء فسدت صلاته ، ولو سقطت لا عن برء لاتفسد [عز].

⁽٢) قوله: (عمدًا) أفاد أن الصلاة لاتفسد بسبق الحدث ، لأن المسبوق به يبني بالشروط المعلومة في البناء [ط بتغير ١٨٠].

⁽٣) قوله : (واحتلام) إن قيل : لاحاجة إلى ذكر إضافة البطلان إلى الاحتلام لسبق بطلانها بالنوم ؟ فالجواب : أن هذا محمول على ما إذا نام في صلاته على وجه لايبطلك المحتلم [ط بتغير ١٨٠].

⁽٤) قوله : (ومحاذاة) أي محاذاة الرجل المشتهاة بساقها وكعبها ـ في الأصح ـ ولو محرمًا له أو زوجة اشتُهيت ولو ماضيًا كعجوز شوهاء . والتفسير الصحيح للمحاذاة هو : أن تقوم المرأة بحنب الرجل أو قدامه من غير حائل . وإنما قيد بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه مكلفًا وإلا فلا فساد ، وقيد بالمشتهاة احترازًا عن محاذاة الأمرد ، فإنها لاتفسد، وشذ من أفسد بها ، وأطلق فيها ؛ فعمت الحرة والأجنبية والزوجة والعجوز الشوهاء [موط بتصرف ١٨٠].

⁽٥) قوله : (في صلاة) الحار والمحرور في محل نصب على الحال أي حال كونهما في صلاة فخرج محاذاة المجنونة ، فإنها غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها [ط ١٨١].

⁽٦) قوله: (في) فلو اختلف المكان بأن كانت المرأة على مكان عال بحيث لا يحاذي شيء منه شيئًا منها لاتفسد [ط ١٨١].

⁽٧) قوله: (ونوى) فإن لم ينوها لا تكون في الصلاة فانتفت المحاذاة ، وهذا القيد مستغنى عنه لعلمه من قيد الاشتراك، إذ لا اشتراك إلا بنية الإمام إمامتها ، لأنه إذا لم ينو إمامتها لايصح اقتداؤها [م وط ١٨٢].

^[1] أي الحدث بصنع غيره كأن يكون مصليا تحت شجرة فتسقط عليه ثمرة من ثمرات هذه الشجرة فتدميه.

^[2] المراد بالصلاة المطلقة التي تشتمل على ركوع وسحود ، فتخرج صلاة الحنازة حيث لا تبطل بالمحاذاة . [3] المراد من اشتراك صلاتهما في التحريمة : أن يكونا مقنديين بإمام واحد أو أن تكون المرأة مقتدية به .

[٤٢] وَظُهُوْرُ عَوْرَةِ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ وَلَوْ (١) اضْطَرَّ إِلَيْهِ ، كَكَشْفِ الْمَرْأَةِ ذِرَاعَهَا لِلْوُضُوْءِ .

[28-87] وَقِرَاءَتُهُ ذَاهِبًا ، أَوْ عَائِدًا لِلْوُضُوْءِ .

[٥٤] وَمَكْثُهُ (٢) قَدْرَ أَدَاءِ رُكْنٍ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدَثِ مُسْتَيْقِظاً.

[٤٦] وَمُجَاوَزَتُهُ مَاءً قَرِيْباً لِغَيْرِهِ .

[٤٧] وَخُرُوْجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِظُنِّ (٣) الْحَدَثِ.

[٤٨] وَمُجَاوَزَتُهُ الصُّفُوْفَ فِي غَيْرِهِ بِظَنَّهِ . أُوالسَّرَةُ أَيْ غَيْرِ المُسَجِّد بَطْن الحدث

[٢ - ٢ ٥] وَانْصِرَافُهُ (٤) ظَاناً أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَضِّيءٍ ، أَوْ أَنَّ مُدَّةَ مَسْحِهِ انْقَضَتْ ،

أَوْ أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةً ، أَوْ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ (٥). ظانا فَائِنَةً ، أَوْ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ (٥) ظانا

(۱) قوله : (ولو) وفي «الخانية » : إذا اضطر إلى الكشف يبني ، وإلا لا ، وبه حزم في «التنوير» و«شرحه» [ط ۱۸۲].

(٢) قوله: (ومكثه) أطلقه وهو مقيد بعدم العذر؟ أما إذا كان به عذر كمكثه لزحام أو لينقطع رعافه فإنه يبني [عز].

(٣) قوله: (بظن) قيد بظن الحدث ، لأنه لوظن أنه افتتح على غير وضوء ، أو كان ماسحًا على الخفين ، فظن أن مدة مسحه قد انقضت ، أو كان متيممًا ، فرأى سرابًا ، فظنه ماءً ، أو كان في الظهر ، فظن أنه لم يصل الفجر ، أو رأى حمرة في ثوبه فظن أنها نجاسة ، فانصرف حيث تفسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد ، لأن الانصراف على سبيل الرفض [بحر ١/ ٢٥١] .

(٤) قوله: (انصرافه) أي إذا انصرف المصلي عن موضع صلاته بظن أنه غير متوضئ ، أومدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة تحب عليه أداؤها أولاً ، تفسد صلاته في الصوركلها [عز].

(٥) قوله: (المسجد) اعلم أنه قد وقع في نسخ نورالإيضاح كلها بعد هذا ما صورته: "والأفضل الاستئناف خروجًا من الخلاف "، وفي بعضها: "الأفضل الاستئناف " فقط ، وهذا مما لا يحصل ، فإن المسائل كلها حكم فيها بفساد الصلاة فما معنى أفضلية الاستئناف ؟ فلعلها من الشارح ، ووقع ههنا سهو من الناسخين ، فألحقها في المتن [عز].

^[1] أي قراءة من سبقه الحدث واحترز بها عن التسبيح.

^[2] كما إذا نزل من أنفه ماء فظنه دما فخرج من المستحد فسدت صلاته [عز].

^[3] وفي طباعة بالواو .

[٥٣] وَفَتْحُهُ عَلَىٰ غَيْرِ إِمَامِهِ (١).

[٤٥] وَالتَّكْبِيْرُ (٢) بِنِيَّةِ الانْتِقَالِ لِصَلاَةٍ أُخْرِىٰ غَيْرَ صَلاَتِهِ.

إِذَا (٣) حَصَلَتْ هذهِ الْمَذْكُوْرَاتُ قَبْلَ الْجُلُوْسِ الْآخِيْرِ مِقْدَارَ التَّشْهَلْدِ. فَيُطل الصلاة بالاتفاق وَيُفْسِدُهَا أَيْضًا:

[٥٥] مَدُّ الْهَمْزَةِ فِي التَّكْبِيْرِ.

[٥٦] وَقِرَاءَةُ مَا لاَ يَحْفَظُهُ مِنْ مُصْحَفٍ.

[٥٧- ٢٠] وَأَدَاءُ رُكْنِ أَوْ إِمْكَانُهُ مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ (١)، أَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ . أَيْ مَعَ نَجَاسَةٍ مَانِعَةٍ . [٦١] وَمُسَابَقَةُ الْمُقْتَدِيُ (٥) بِرُكْنِ لَمْ يُشَارِكُهُ فِيْهِ إِمَامُهُ .

[٦٢] وَمُتَابَعَةُ الإِمَامِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لِلْمَسْبُوقِ (٦) .

(۱) قوله: (غير إمامه) يشتمل فتح المقتدي على المقتدي ، وعلى غير المصلي ، وعلى المصلي وحده ، وفتح الإمام والمنفرد على أي شخص كان ، وكل ذلك مفسد، إلا إذا قصد به التلاوة دون الفتح ، ونظيره : ما لوقيل : له ما مَالُك ؟ فقال : الخيل والبغال والحمير ، فإنه يفسد صلاته إن أراد به جوابًا ، وإلا فلا ، وإن فتح على إمامه لا تفسد استحسانًا [ز ١/ ٢٥٦].

(۲) قوله: (والتكبير) قيد بالتكبير، لأنه لونوى بقلبه فقط لايكون قاطعًا للأولى، وأخرج بالصلاة الصوم، وأخرج بأحرى ما إذا كانت عين الأولى، ومثال الفساد كالمنفرد إذا نوى الاقتداء، وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى فرض، أونفل، وعكسه بنية [م وط بتصرف ١٨٤].

(٣) قوله: (إذا) قيد لبطلان الصلاة في جميع ما ذكره من قوله: ورؤية متيمم ماء إلخ [عز].

(٤) قوله: (كشف) المراد بكشف العورة ما يعم كشف ربع العضو منها ، والحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضرٌّ ، والقليل في القليل غيرمضر ، كالكثير في القليل ، والقليل في الكثير [ط بتقديم وتأخير ١٨٥].

(٥) قوله: (ومسابقة) كما لو ركع ، ورفع رأسه قبل الإمام ، ولم يُعده معه أو بعده ، وسلم [مع الإمام] . وإذا لم يسلم مع الإمام ، وسابقه بالركوع والسجود في كل الركعات قضى ركعة بلا قراء ة ، لأن مدرك أول صلاة الإمام لاحق ، وهو يقضي قبل فراغ الإمام ، وقد فاتته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع والسجود ، فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى ، وفي الثائثة عن الثانية ، وفي الرابعة عن الثائثة ، فيقضي بعده ركعة بغير قراءة [م ١٨٥] .

(٦) قوله : (للمسبوق) بأن قام المسبوق بعد ما سلم الإمام ، أو قبل تسليمه بعد قعود الإمام قدر التشهد ، 🕒

[٦٣] وَعَدَمُ (١) إِعَادَةِ الْجُلُوسِ الأَخِيْرِ بَعْدَ أَدَاءِ سَجْدَةٍ صُلْبِيَّةٍ تَذَكَّرَهَا بَعْدَ الْجُلُوسِ . الْجُلُوسِ .

[٦٤] وَعَدَمُ إِعَادَةِ رُكُنٍ أَدَّاهُ نَائِمًا (٢).

[٦٥-٦٦] وَقَهْقَهَةُ إِمَامِ الْمَسْبُوقِ ، وَحَدَثُهُ الْعَمْدُ بَعْدَ الْجُلُوسِ الْآخِيْرِ . وَمَدَثُهُ الْعَمْدُ بَعْدَ الْجُلُوسِ الْآخِيْرِ . أَوْ أَنَّهَا [٦٧] وَالسَّلاَمُ عَلَىٰ رَأْسِ رَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الثَّنَائِيَّةِ ظَاناً أَنَّهُ مُسَافِرٌ ، أَوْ أَنَّهَا اللهَ مُسَافِرٌ ، أَوْ أَنَّهَا اللهَ مُسَافِرٌ ، أَوْ أَنَّهَا التَّرَاوِيْحُ وَهِيَ الْعِشَاءُ ، أَوْ كَانَ قَرِيْبَ عَهْدِ بِالإسلامِ فَظَنَّ الْفَرْضَ رَكْعَتَيْنِ .

وقيد المسبوق ركعته بسحدة فتذكر الإمام سحود سهو فتابعه فسدت صلاته ، لأنه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه فتفسد صلاته . وقيدنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الإمام قدر التشهد ، لأنه إن كان قبله لم يجزه ، لأن الإمام بقى عليه فرض لا ينفرد به المسبوق فتفسد صلاته [م بتصرف ١٨٥].

⁽١) قوله: (وعدم) كمن صلى صلاة ، وجلس في آخرها ، وتذكر بعد ما قعد قدر التشهد أنه ترك سجدة صلاتية في ركعة من هذه الصلاة ، فسجدها ، ولم يُعد الجلوس الأخير فسدت صلاته ، لأنه لا يعتد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الأركان [عز].

⁽٢) قوله: (نائمًا) أي رجل صلى صلاة ، وأدّى ركنًا من أركانها حال كونه نائمًا ، ولم يعده بعد الانتباه منه تفسد صلاته [عز].

⁽٣) قوله : (وقهقهة) أي صلى مسبوق مع الإمام ، فلما حلس الإمام في القعدة الأخيرة وأتمها قهقه مكان التسليم تفسد صلاة المسبوق لا صلاة الإمام ؛ أما فساد صلاة المسبوق فلكون المفسد في وسط صلاته ، وأما عدم فساد صلاة الإمام فلأن المنافي وحد في آخر صلاته [عز].

باب زلة القارئ

قال المحشي: لما رأيت مسائل زلة القارئ من أهم ما يحب العلم بها والناس عنها غافلون ووجدت ما في «الطحطاوي على المراقي» أوفى ما في هذا البحث ألحقته بهذا الكتاب مراعاة لمن سلك طريق الهدى واحتنب سُبُل الهوى ليكون واقياً لي من النيران ووسيلةً إلى الجنان ورجحانًا في ميزاني عند خفة الميزان وعليه التكلان.

قال [الطحطاوي]:

تكميل: زلة (١) القارئ من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما تُوهيم أنه ليس له قاعدة تُبنى عليها ؛ فالأصل فيها عند الإمام ومحمد رحمهما الله تعالى تغير (٢) المعنى تغيرًا فاحشاً وعدَمُه ، للفساد (٣) وعدَمِه مطلقاً ، سواء (١) كإن اللفظ موجوداً في القرآن أو لم يكن ، وعند أبي يوسف رحمه الله : إن كان اللفظ نظيره موجوداً في القرآن لا تفسد لم يكن ، وعند أبي يوسف رحمه الله : إن كان اللفظ نظيره موجوداً في القرآن لا تفسد لم

⁽١) قوله : (زلة القارئ) وذهب بعض العلماء إلى عدم الفساد بخطأ القارئ أصلاً ، ذكره في « القنية » ، وحكى عن أبي القاسم الصفار أن الصلاة إذا جازت من وجهٍ وفسدت من وجهٍ يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراء ة ، لأن للناس فيها عموم البلوى [طحطاوي على الدر] .

⁽٢) قوله : (تغيّر) وفي « المضمرات » : قرأ في الصلاة بخطأ فاحش ثم أعاد وقرأ صحيحاً فصلاته جائزة ، قال أبو السعود : هذا يقتضي عدم فسادها بالخطأ في القراءة مطلقاً ، تغيّر المعنى أم لا ، كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل أو لا [طحطاوي على الدر] .

⁽٣) قوله : (للفساد) لف ونشر على الترتيب ، أي إن تغيّر المعنى بزلة القارئ فسدت الصلاة عندهما وإلا لا ، ولايشترط كون اللفظ المقروء به موجوداً في القرآن [عز] .

⁽٤) قوله: (سواء) أعلم أن المسألة على أربعة أوجه ، إما أن يكون مثل اللفظ المقروء به زلة موجوداً في القرآن أو لا ، وكلاهما على نوعين ، إمّا أن تغير المعنى تغيراً فاحشاً أو لا ، فالأول كما إذا قرأ: (وإبْلِيْسَ وَذَا الْكِفْلِ) مكان قوله تعالى : ﴿ وإِذْرِيْسَ وَذَا الْكِفْلِ ﴾ [الأنبياء : ٥٨] ، والثاني كما إذا قرأ: (قُلْ هُوَ اللهُ وَاحِدٌ) مكان قوله : ﴿ هَذَا الغُرَابِ ﴾ مكان قوله تعالى : ﴿ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٢] ، والثالث كما إذا قرأ: (هذا الغبار) مكان قوله : ﴿ هَذَا الغُرَابِ ﴾ [الطارق : [المائدة : ١٣] ، وكذا إذا قرأ: (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِلُ) باللام في آخره مكان الراء في ﴿ السرائر ﴾ [الطارق : ٩] ، والرابع كما إذا قرأ: (قَيَامِيْنَ) مكان ﴿ قَوَّامِيْنَ ﴾ [النساء : ١٣] ، والمعتبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيراً وجود المثل في القرآن عند أبي يوسنف رحمه الله ، والموافقة في المعنى عندهما [عز] .

مطلقاً ، تغيَّرَ المعنى تغيّراً فاحشاً أو لا ، وإن لم يكن موجوداً في القرآن تَفْسُد مطلقاً ، ولا يعتبر الإعراب أصلاً ، ومحلُّ الاختلاف في الخطأ والنسيان أما في العمد فتَفْسُد به مطلقاً بالاتفاق إذا كان مما يُفْسِد الصلاة ، أما إذا كان ثناءً فلا يفسد ولو تعمد ذلك ، أفاده ابن أمير حاجّ .

وفي هذا الفصل مسائل:

(المسألة الأولى): الحطأ في الإعراب، ويدخل فيه تخفيف المشدد (١) وعكسه (٢)، وقصر الممدود وعكسه ، وفك المدغم وعكسه ؛ فإن لم يتغير به المعنى لا تفسد به صلاته بالإجماع كما في «المضمرات» ، وإذا تغيّر المعنى نحو: أن يقرأ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمُ ربَّهُ) برفع "إبراهيم" ونصب "ربّه " فالصحيح عنهما الفساد ، وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد ، لأنه لا يعتبر الإعراب ، وبه يُفتى .

وأجمع المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلجي والهندواني وابن الفضل والحلواني على أن الحطأ في الإعراب لا يُفْسِد (٣) مطلقاً وإن كان مما اعتقاده كفر ، لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب ، وفي اختيار الصواب في الإعراب إيقاع الناس في الحرج وهو مرفوع شرعاً ، وعلى هذا مشى في «الخلاصة» ، فقال : وفي «النوازل» : لا تفسد في الكل ، وبه يُفتى .

وينبغي أن يكون هذا في ما إذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعمد ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيراً كنصب " الرحمن " في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، أمّا لو تعمد مع ما يُغيّر المعنى كثيراً أو يكون اعتقاده كفراً فالفساد حينئذ أقلُّ الأحوال ، والمُفتى به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى .

⁽١) قوله: (تخفيف المشدد) قال في (البزازية): إن لم يغير المعنى نحو: ﴿ قُتَلُواْ تَقْتِيْلاً ﴾ [الأحزاب: ٢٦] لا يفسد، وإن غير نحو: ﴿ برَبِّ النَّاسِ ﴾ [الناس: ٢]، ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمْمَ ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوء ﴾ [يوسف: ٥٠] اختلفوا، والعامة على أنه يفسد اه، وفي (الفتح): عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الإعراب، فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف (رب العالمين)، و (إياك نعبد)، لأن "إيا" مخففا: الشمس، والأصح لا يفسد، وهو لغة قليلة في "إيّا" المشددة [شامي ٢٩٣٦]. (٢) قوله: (وعكسه) فلو قرأ: (أفعيّنا) بالتشديد لا تفسد [منه].

⁽٣) قوله : (لا يفسد) قال « قاضيخان » : وما قاله المتأخرون أوسع ، وما قاله المتقدمون أحوط [شامي ٣٣٩/٢] .

وأما تحفيف المشدد كما لو قرأ: إيَاكَ نَعْبُدُ أو رَبَ العَالَمِيْنَ بالتحفيف فقال المتأخرون لا تفسد مطلقاً من غير استثناء على المختار، لأن ترك المد والتشديد بمنزلة الخطأ في الإعراب كما في «قاضيخان»، وهو الأصح، كما في «المضمرات»، وكذا نُصَّ في «الذخيرة» على أنه الأصح كما في ابن أمير حاجّ.

وحكم تشديد المحفف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيلِ ، وكذا إظهار المدغم وعكسه فالكل نوع واحد كما في «الحلبي» .

(المسألة الثانية): في الوقف والابتداء في غير موضعهما(۱) ، فإن لم يتغير به المعنى لا تفسد بالإحماع من المتقدمين والمتأخرين ، وإن تغير المعنى ففيه احتلاف ، والفتوى على عدم الفساد بكل حال ، وهو قول عامّة علمائنا المتأخرين ، لأن في مراعاة الوقف والوصل إيقاع الناس في الحرج لاسيما العوام ، والحرج مرفوع كما في «الذخيرة» و «السراجية» و «النصاب» ، وفيه أيضاً: لو ترك الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلاته عندنا .

وأما الحكم في قطع بعض الكلمة كما لو أراد أن يقول: ﴿ الحمد لله ﴾ ، فقال: " ألْ" فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم ؛ أو أراد أن يقرأ: ﴿ والعديت ﴾ فقال: " والْعَا" فوقف على العين لانقطاع نَفَسِه أو نسيان الباقي ثم تمَّم ، أو انتقل إلى آية أحرى ؛ فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن غيّر المعنى للضرورة وعموم البلوى ، كما في «الذحيرة» ، وهو الأصح كما ذكره أبو الليث .

(المسألة الثالثة): وضع حرف موضع حرف آخر، [١] فإن كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المرادُ لا تَفْسُدُ ، كما لو قرأ: (إنَّ الظَّالِمُوْنَ) بواو الرفع ؟ أو قال: (والأرْضِ وَمَا دَحْهَا) مكان ﴿ طَحْها ﴾ ؟ [٢] وإن خرجت به عن لفظ القرآن

⁽١) قوله: (في غير موضعهما) قال في «البزازية»: الابتداء إن كان لا يغير المعنى تغيَّراً فاحشاً لا يفسد نحو: الوقف على الشرط قبل الحزاء والابتداء بالحزاء، وكذا بين الصفة والموصوف؛ وإن غيّر المعنى نحو: ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِللّهُ ﴾ [آل عمران: ٨١]، ثم ابتدأ بـ ﴿ إِلاَّ هُو َ ﴾ لا يفسد عند عامة المشايخ، لأن العوام لا يميزون، ولو وقف على ﴿ وَقَالَتِ اليَهُودُ ﴾ [البقرة: ١١٣]، ثم ابتدأ بما بعده لا تفسد بالإجماع [شامي ٢/ ٣٤٠].

ولم يتغير به المعنى لا تَفْسد عندهما ، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى ، كما لو قرأ : (قَيَّامِينَ بِالقِسْطِ) مكان ﴿ دَيَّاراً ﴾ ؛ [٣] وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن و تغيَّر به المعنى فالخلاف بالعكس ، كما لو قرأ : (وَأَنْتُمْ خَامِدُوْنَ) مكان ﴿ سَامِدُوْنَ ﴾ .

وللمتأخرين قواعد أخر غير ما ذكرنا ، واقتصرنا على ما سبق لإطِّرادِها في كل الفروع بخلاف قواعد المتأخرين (١) .

واعلم أنه لا يقيس مسائل زلة القارئ بعضها على بعض إلا من له دراية باللغة العربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج إليه التفسير كما في «منية المصلي» ، وفي «النهر» : وأحسن من لخص مِن كلامهم في زلة القارئ الكمال في «زاد الفقير» فقال : إن كان الخطأ في الإعراب ولم يتغيّر به المعنى ككسر (قوّاماً) مكان فتحها ، وفتح باء (نعبَد) مكان ضمها لا تفسد ، وإن غيّر كنصب همزة (العلماء) وضم هاء الحلالة من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِه العُلَمَاء ﴾ تفسد على قول المتقدمين ، واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني وابن سلام وإسماعيل الزاهدي : لا تفسد ، وقول هؤلاء أوسع ، وإن كان بوضع حرف مكان حرف ولم يتغير المعنى نحو : (أيَّاب) مكان ﴿ أوَّاب ﴾ لا تفسد ، وعن أبي سعيد : تفسد ، و كثيراً ما يقع في قراءة بعض القرويين والأتراك والسُّودان : (ويَّاك نَعْبُدُ) بواوٍ مكان الهمزة ؛ و (الصِّراط الَّذِيْنَ) بزيادة الألف واللام ، وصرحوا في الصورتين بعدم الفساد وإن غيّر المعنى ، وتمامُه فيه فليُراجع ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، واستغفر الله العظيم .

تم باب زلة القارئ

⁽١) قوله: (المتأخرين) فإن بعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه، ولكن الفروع غير منبسطة على شيء من ذلك، فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم، وكون قولهم أحوط وأكثر الفروع المذكورة في «الفتاوى» منزلة عليه [شامي ٣٣٩/٢].

فصل (فيما لا يفسد الصلاة)

لَوْ نَظَرَ الْمُصَلِّيْ إِلَىٰ مَكْتُوْبٍ وَفَهِمَهُ ، أَوْ أَكَلَ مَا بَيْنَ (١) أَسْنَانِهِ وَكَانَ (٢) وَعَلَىٰ اللهِ عَمَلَ مَكْتُوْبٍ وَفَهِمَهُ ، أَوْ أَمَارٌ عَرِهُ وَكَانَ (١) أَسْنَانِهِ وَكَانَ (٢) وَمِنْ مَوْ مَارٌ (٤) فِي مَوْضِعِ سُجُوْدِهِ - لاَ تَفْسُدُ ، وَوْنَ الْحِمَّصَةِ بِلاَ عَمَلٍ كَثِيْرٍ (٣) ، أَوْ مَرَّ مَارٌ (٤) فِي مَوْضِعِ سُجُوْدِهِ - لاَ تَفْسُدُ ، أَوْ مَرَّ مَارٌ اللهِ اللهِ عَمَلٍ كَثِيْرٍ (٣) ، أَوْ مَرَّ مَارٌ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

- (۱) قوله : (أكل ما بين) قيده به ، لأنه لوتناول شيئًا من خارج ولوسمسمة أو قطرة مطر فوصلت إلى حلقه فسدت صلاته وصومه إذا كان ذاكرًا [ط ١٨٧] .
- (٢) قوله : (وكان) أما إذا كان قدر الحمصة فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم ، فما يفسدها يفسده ، وما لا فلا [ط ١٨٧].
 - (٣) قوله: (كثير) قيده به ، لأنه إذا كان مضغة كثيرًا فلاخلاف في الفساد [عز].
- (٤) قوله : (مو مار) هو مركب من ماضي المرور ، واسم فاعل منه أي مر أحد من المارين . ثم الكلام في هذه المسألة في سبعة عشر موضعًا :
 - [١] الأول: ما ذكره في الكتاب من عدم الفساد.
 - [٢] والثاني: أن المار آثم، والكراهة تحريمية .
- [٣] والثالث: في الموضع الذي يكره المرور فيه ، وفيه اختلاف ، واختار المصنف أنه موضع سجوده ، والمذهب الصحيح أن الموضع الذي يكره المرور فيه هو أمام المصلي في مسجد صغير ، وموضع سجوده في مسجد كبير أو في الصحراء ، أو أسفل من الدكان أمام المصلي لوكان يصلي عليها بشرط محاذاة أعضاء المار أعضاء ه .
 - [٤] والرابع: أنه ينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترةً .
 - [٥] والخامس: أن المستحب أن يكون مقدارها ذراعًا فصاعدًا.
 - [7] والسادس: اختلفوا في مقدار غلظها ؛ ففي « الهداية » : وينبغي أنَّ تكون في غلظ الإصبع .
 - [٧] والسابع: أن من السنة غرزها إن أمكن .
 - [٨] والثامن: إن في استنان وضعها عند تعذر غرزها اختلافًا ؛ فاختار في «الهداية » : أنه لا عبرة بالإلقاء .
 - [٩] والتاسع: أن السنة القرب منها.
 - [١٠] والعاشر : أن السنة أن يجعلها على حاجبيه .
 - [١ ١] والحادي عشر: أن سترة الإمام تجزئ عن أصحابه .
 - [٢١] والثاني عشر: أنه لا بأس بالمرور وراء السترة .
 - [١٣] والثالث عشر: أنه إذا لم يحد ما يتحذه سترة فالحط ليس بمسنون .
- [٤] والرابع عشر : في بيان كيفية الخط ؛ فمنهم من قال : يخط بين يديه عرضًا مثل الهلال ، ومنهم من قال : يخط بين يديه طولاً ، و ذكر النووي : أنه المختار .
 - [٥١] والخامس عشر: درء الماربين يديه وهو بالإشارة باليد، أو بالرأس، أو بالعين، أو بالتسبيح.
 - [١٦] والسادس عشر : أن ترك الدرء أفضل .
- [١٧] والسابع عشر: أنه لا بأس بترك السترة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق [بحر ملحصًا وبتصرف من ٢٦/٢٦ إلى ٢/ ٣٢].

وَإِنْ أَثِمَ الْمَارُ ، وَلاَ تَفْسُدُ (١) بِنَظَرِهِ إِلَىٰ فَرْجِ الْمُطَلَّقَةِ بِشَهُوةٍ فِي الْمُخْتَارِ المُالِمِ المُكالداعل المَكالد المَ

فصل (فيما يكره للمصلي)

يَكُرَهُ لِلْمُصَلِّيُ سَبْعَةٌ وَسَبْعُوْنَ شَيْئًا: تَعْرِبالانحْدِيدَا

[١-٣] تَرْكُ وَاجِبٍ ، أَوْ سُنَّةٍ عَمْدًا ، كَعَبَثِهِ (٣) بِثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ .

[٤] وَقُلْبُ الْحَصِيٰ إِلاَّ لِلسُّجُوْدِ (٤) مَرَّةً.

[٥-٦] وَفَرْقَعَةٌ الْأَصَابِعِ ، وَتَشْبِيْكُهَا .
ولو مرة ومرة إد عال بعض الأصابع في بعضها

[٧] وَالتَّخَصُّرُ ``.

[٨] وَالالْتِفَاتُ^(٧) بِعُنُقِهِ .

⁽١) قوله : (ولا تفسد) اعلم أن الزوج إذا طلّق زوجته طلاقًا صريحًا فالطلاق رجعي فله حيار الرجعة ، وإن نظر إلى فرجها بشهوة تُبتَتُ به الرجعة ؛ فحاصل الكلام أن المصلي لونظر وهو في الصلاة إلى فرج امرأته المُطلَّقة بالطلاق الرجعي تثبت به الرجعة ، ولكن لا تفسد صلاته [عز] .

⁽٢) قوله : (يكره) المكروه ضد المحبوب ، وما كان النهي فيه ظنيا كراهته تحريمية إلا لصارف ، وإن لم يكن الدليل منهيًا بل كان مفيدا للترك الغير الحازم فهي تنزيهية ، والمكروه تنزيهًا إلى الحل أقرب ، والمكروه تحريمًا إلى الحرمة أقرب ، وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة لترك واحب وجوبًا ، وتعاد استحبابًا بترك غيره [م ١٨٨] .

⁽٣) قوله : (كعبثه) قال بدرالدين الكَرْدَري : العبث ما لا غرض فيه شرعًا ، والسفه ما لا غرض فيه أصلاً ، وفي « الحوهرة » : العبث ما لا لذة فيه ، وما فيه لذة فهو اللعب [ط ١٩٠] .

⁽٤) قوله: (للسجود) أي ليتمكن من السحود التام ، أما إذا لم يمكنه أصل السحود فيحب [ط ١٩٠].

⁽٥) قوله : (فرقعة) أي غمزها ، أومدها حتى تصوت ، وأما خارج الصلاة ففي « القهستاني » :وتكره خارج الصلاة عندكثيرين [موط ١٩٠].

⁽٦) قوله: (التخصر) وهو: أن يضع يده على خاصرته، وهي ما بين عظم رأس الورك وأسفل الأضلاع [م وط ١٩٠].

⁽٧) قوله: (الالتفات) اعلم أن الالتفات ثلاثة أنواع: [١] مكروه - وهو ما ذكر - [٢] ومباح ، وهو أن ينظر بمؤخر عينيه يمنة ويسرة من غير أن يلوي عنقه ، [٣] ومبطل ، وهو أن يحول صدره عن القبلة إذا وقف قدر أداء ركن مستدبرًا كما بحثه في «البحر» ، وهذا إذا كان من غيرعذر ، أما به فلا ، لتصريحهم بأنه لوظن أنه أحدث فاستدبرالقبلة ، ثم علم أنه لم يحدث ، ولم يخرج من المسجد لاتبطل ، وفي الشرح: والأولى ترك النوع الثانى ، لأنه ينافى الأدب بغير حاجة [ط ١٩١].

[٩] وَالْإِقْعَاءُ (١).

[١١-١٠] وَافْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ ، وَتَشْمِيْرُ كُمَّيْهِ عَنْهُمَا .

[١٣] وَرَدُّ السَّلاَمِ بِالإِشَارَةِ .

[18] وَالتَّرَبُّعُ (٣) بِلاَ عُذْرٍ . إِمَّا بِالعِدْرِ فِلا كُرَاهِةَ

[١٥] وَعَقْصُ (١٤) شَعْرُهِ .

[١٦] وَالاعْتِجَارُ ، وَهُوَ : شَدُّ الرَّأْسِ بِالْمِنْدِيْلِ وَتَرْكُ وَسُطِهَا مَكْشُوْفًا .

[١٧-١٧] وَكَفُ ثُوْبِهِ (٥)، وَسَدْلُهُ (٦)، وَالانْدِرَاجُ فِيْهِ بِحَيْثُ لاَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ .

[٢٠] وَجَعْلُ الثَّوْبِ تَحْتَ إِبطِهِ الآيْمَنِ ، وَطَرْحُ جَانِبَيْهِ عَلَىٰ عَاتِقِهِ الآيْسَرِ .

[٢١] وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقِيَامِ . كَانَمَام القراء ة حالة الركوع

(۱) قوله : (والإقعاء) هو أن يضع أليتيه على الأرض ، وينصب ركبتيه ، ويضمهما إلى صدره ، ويضع يديه على الأرض [طوم ۱۹۱].

(٢) قوله: (وصلاته) اعلم أن المستحب للرجل أن يصلى في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، وعمامة. وللمرأة في قميص، وحمار، ومِقْنَعة [هو ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك] [م ١٩٢].

(٣) قوله : (والتربع) هو إدخال الساقين تحت الفخذين فصارت أربعة ، وليس بمكروه خارجها ، لأن جُلّ قعود النبي ﷺ كان التربع ، وكذا عمر بن الخطاب ﷺ [م بتصرف ١٩٢] .

(٤) قوله : (وعقص) هو شدّه على القفا أو الرأس ، ثم الكراهة إذا فعله قبل الصلاة ، وصلى به على تلك الهيئة مطلقًا سواء تعمده للصلاة أم لا ؛ وأما لو فعل شيئًا من ذلك وهو في الصلاة تفسد صلاته ، لأنه عمل كثير بالإجماع [موط ١٩٢].

(٥) قوله: (وكف) أي رفعه بين يديه ، أو من خلفه إذا أراد السحود ، وقيل: أن يحمع ثوبه ويشده في وسطه [م ١٩٢].

(٦) قوله : (سدله) هو في الشرع : الإرسال بدون لبس معتاد ، مثلاً يجعل الثوب على رأسه و كتفيه ، أو كتفيه فقط ، ويرسل حوانبه من غير أن يضمها ، هذا إذا كان بغير عذر ، أما بالعذر كبرد وحر شديدين فلا يكره . [م وط بتصرف ١٩٢] .

[٢٢] وَإِطَالَةُ الرَّكْعَةِ الأُوْلَىٰ فِي التَّطُوُّعُ (١).

[٢٣] وَتَطْوِيْلُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُوْلَىٰ فِيْ جَمِيْعِ الصَّلُوَاتِ .

[٢٤] وَتَكْرَارُ السُّوْرَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْفَرْضِ.

[٢٥] وَقِرَاءَةُ سُوْرَةٍ فَوْقَ الَّتِي قَرَأُهَا . لمانه مرتل التلاوة

[٢٦] وَفَصْلُهُ بِسُوْرَةً " بَيْنَ "سُوْرَتَيْنِ قَرَأَهُمَا فِي رَكْعَتَيْنِ . المَا يَعْتَلَمْ اللهُ وَكُعْتَيْنِ . المتالسورين المتالسورين المتالسورين المتالسورين المتالسورين المثانية المث

[۲۷] وَشُمُّ طِيْبٍ .

[٢٨-٢٨] وَتَرْوِيْحُهُ بِثَوْبِهِ أَوْ مِرْوَحَةٍ (١) ، مَرَّةٌ أَو مَرَّتَيْنِ .

[٣٠-٣٠] وَتَحْوِيْلُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ أَو رِجْلَيْهِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي السُّجُوْدِ وَغَيْرِهِ.

[٣٢] وَتَرْكُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ .

[٣٣] وَالنَّثَاقُبُ لَهِ

[٣٤-٥٣] وَتَغْمِيْضُ عَيْنَيْهِ (٦)، وَرَفْعُهُمَا لِلسَّمَاءِ.

[٣٦] وَالتَّمَطِّيُ^(٧).

⁽١) قوله : (التطوع) أما في الفرض فإنه مسنون إحماعًا في صلاة الفجر ، وكذا في غير صلاة الفجر عند محمد وعليه الفتوي [ط ملخصًا ١٩٣].

⁽٢) قوله : (وقواء ة)كمن قرأ في الأولى سورة الإخلاص ، وفي الثانية سورة لهب ، قال ابن مسعود ﷺ : من قرأ القرآن منكوسًا فهو منكوس ، وما شرع لتعليم الأطفال إلا لتيسير الحفظ بقصار السور [م بزيادة ١٩٣] .

⁽٣) قوله: (بسورة) وقال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لوكان بينهما سورتان قصيرتان [م ١٩٤] .

⁽٤) قوله : (مِروَحة) بكسر الميم وفتح الواو : آلة يحرك بها الريح ليتبرد به عند اشتداد الحر ، يقال لها في الهندية: يُؤكها، والحمع: مراوح [م ١٩٤، و ١ق ١/٤٤٤، وعز].

⁽٥) قوله : (مرة) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات ، والقليل دون ذلك ، والذي في « الذخيرة » : أنها تفسد بالمروحة وإن لم يتكرر ، بخلاف الكم [ط ملخصًا ١٩٤] .

⁽٦) قوله : (وتغميض) أطلقه وهو مقيد بغير مصلحة كما إذا غمضها لرؤية ما يمنع خشوعه فلا كراهة [عز] .

⁽٧) قوله : (والتمطي) . أي التمدد : هو مدّ يَديه ، وإبداء صدره ، والعامة يخطؤون بإبدال يائه عينًا . [ط ١٩٥] .

^[1] وكذا ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السحدتين ، وفي التشهد ، وكذا ترك وضع اليمين على اليسار حال القيام لتركه السنة .

[٣٧] وَالْعَمَلُ (١) الْقَلِيْلُ.

[٣٩-٣٨] وَأَخْذُ قَمْلَةٍ (٢)، وَقَتْلُهَا (٣). اي التعرض لها عندُ عدم الإيذاء [٤٠-٤١] و تَغْطِيَةُ أَنْفِهِ وَفَمِهِ .

[٤٢] وَوَضْعُ شَيْءٍ فِي فَمِهِ يَمْنَعُ الْقِرَاءَةَ الْمَسْنُونَةَ (٤٠).

[٤٤-٤٣] وَالسُّجُوْدُ (٥) عَلَىٰ كُورِ عِمَامَتِهِ ، وَعَلَىٰ صُورَةٍ .

[٥٤] وَالاَقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ بِلاَ عُذْرٍ بِالأَنْفِ.

[٤٦- ٥٠] وَالصَّلْاَةُ فِي الطَّرِيْقِ ، وَالْحَمَّامِ ، وَفِي الْمَخْرَجِ ، وَفِي الْمَقْبَرَةِ (٢) ، وَالْحَمَّامِ وَفِي الْمَعْبَرَةِ (٢) ، وَالْحَمَّامِ وَأَرْضِ الْغَيْرِ بِلاَ رِضَاهُ (٧).

(١) قوله : (والعمل) أطلقه وهو مقيد بالمنافي للصلاة ، وأفراده كثيرة كنتف شعرة ، ومنه الرمية عن القوس مرة في صلاة الخوف كالمشي في صلاته ، أما المطلوب في الصلاة فهو منها ، كتحريك الأصابع لعدٌّ التسبيح في صلاته [م وط بتغير ١٩٥] .

(٢) قوله : (قملة) القَمْلُ : ذُوَيْبة تتولد من الوسخ والعرق في بدن الإنسان إذا علاه ثوب أوشعر ، تلسعه ، وتغتذي بدمه ، والواحد : قَمْلَةٌ [أق ٢/ ١٠٤٠] .

(٣) قوله : (وقتلها) أي من غير عذر ، فإن تشغله بالعَضِّ كنملة وبرغوث لايكره الأحذ ، ويتحرز عن دمها ، وإذا أخذها بعد التعرض بالإيذاء ، فإما أن يقتلها أويدفنها والدفن أولى ، وهذا في غير المسجد ، أما فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ، ولايطرحها فيه بطريق الدفن أوغيره مطلقًا ، سواء كان في الصلاة أم لا [م وط بحذف ١٩٥] .

(٤) قوله : (المسنونة) أما إذا منع أصل القراء ة ، أو لزم منه تغيير بما يفسد فسدت ، وإن منع الواجب كره تحريمًا [ط ١٩٥].

(°) قوله : (والسجود) مقيد بما إذا كان من غير ضرورة حرّا أو بردًا ، أو خشونة أرض . والظاهر أن الكراهة تنزيهية ، ويكره لوفعله لدفع التراب عن وجهه للتكبر ، وعن عمامته لا لعدمه [م وط بتصرف ١٩٥] .

(٦) قوله : (وفي)وفي «زاد الفقير»: وتكره الصلاة في المقبرة إلا أن يكون فيها موضع أعِدّ للصلاة لانجاسة فيه ولاقذر فيه [ط ١٩٦].

(٧) قوله : (بلارضاه) بأن كانت لذمي مطلقًا ، لأنه يأبي ، أو لمسلم وهي مزروعة ، أو مكروبة ولم يكن بينهما صداقة ولامودة ، أوكان صاحبها سيء الحلق ؛ ولوكان في بيت إنسان الأحسن أن يستأذنه ، وإلا فلا بأس [ط ١٩٧] . [٥٥-٥١] وَقَرِيْبًا (١) مِنْ نَجَاسَةٍ ، وَمُدَافِعًا لأَحَدِ الأَخْبَثَيْنِ أَوِ الرِّيْحِ ، وَمَعَ اَيَادَاء الصلاة قريا النَّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

(١) قوله: (وقريبًا) أي ويكره أداء الصلاة قريبًا من نحاسة [عز].

(٢) قوله : (إلا) ظاهره أنه تنفي الكراهة عند ذلك ، والذي يفيده كلام غيره الكراهة ، وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين ، والذي في «الزيلعي» ينبغي أن يقطعها إذا كان في الوقت سعة ، أما إذا ضاق بحيث تفوته الصلاة إذا تحفف وتوضأ ، فإنه يصلى بهذه الحالة ، لأن الأداء مع الكراهة أولى من القضاء [ط ١٩٧] .

(٣) قوله : (البِذْلة) بكسر الباء ، وسكون الذال المعجمة : ثوب لايصان عن الدنس ممتهن ، وقيل : مَا لا يذهب به إلى الكبراء ، والظاهر أن الكراهة للتنزيه كما في « البحر » [م وط ١٩٧] .

(٤) قوله: (ومكشوف) أي ويكره أن يصلى الرجل حال كونه كاشفًا رأسه تكاسلاً لا للتذلل، وقال في « التجنيس »: ويستحب له ذلك، قال الحلال السيوطي - رحمه الله تعالى -: اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف، أو من أعمال الجوارح كالسكون، أو هو عبارة عن المجموع ؟ قال الرازي: الثالث أولى [م بزيادة ١٩٧].

(٥) قوله: (طعام) مقيد بما إذا كان مباحًا؛ أما إذا كان للغير ولم يأذن له لاتكره. أفاد بقوله: يميل إليه طبعه أنه إذا كان لا يميل إليه فلا كراهة [عز].

(٦) قوله: (ما) أي وتكره الصلاة بحضرة ما يخل بالخشوع كلُّهو ولعب [م ١٩٨].

(٧) قوله: (وعد الآي) أطلقه؛ فشمل ما إذا اضطر إليه أو لا ، وسواء كانت الصلاة فرضًا أو نفلاً. وإنما قيد بالآي والتسبيح عند والتسبيح للإشارة إلى أن عد غير ما ذكر يكره اتفاقًا ، وقوله: باليد قيد لكراهة عد الآي والتسبيح عند أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ ، خلاقًا لهما بأن يكون بقبض الأصابع ، ولا يكره الغمز بالأنامل في موضعها ، ولا الإحصاء بالقلب اتفاقًا ، كعدد تسبيحه في صلاة التسبيح (وهي معلومة) ، وباللسان مفسد اتفاقًا ، ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح [عز].

(٨) قوله : (المحراب) سمى محرابًا ، لأنه يحارب النفس والشيطان بالقيام إليه ، والكراهة لاشتباه الحال على القوم ، وإذا ضاق المكان فلاكراهة [م ١٩٨] .

(٩) قوله: (أوعلى مكان) أي ويكره قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد ، أوقيامه على الأرض وحده ، وقولنا: وحده ، قيد للمسألتين ، فتنتفى الكراهة بقيام واحد معه [عز].

^[1] أي قطع الصلاة وإزالة النحاسة . [2] أي بحضرة كل ما يشغل البال كزينة ، وبحضرة ما يحل بالخشوع كلهو ولعب .

^[3] وفي نسخة: "إلا"مكان "لا".

[77] وَالْقِيَامُ (١) خَلْفَ صَفٌ فِيْهِ فُرْجَةً .

[٦٧] وَلُبْسُ ثُوْبٍ فِيْهِ تَصَاوِيْرُ (٢).

[٧١-٦٨] وَأَنْ يَكُونَ (٣) فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِحِذَائِهِ صُوْرَةٌ

إِلاَّ أَنْ تَكُونَ صَغِيْرَةً ، أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ (٥)، أَوْ لِغَيْرِ ذِي رُوْحٍ . الله المنامل وتكون كبيرة وتكون كبيرة كالشعر كالشعر

[٧٢-٧٢] وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ تَنُورٌ ، أَوْ كَانُونٌ فِيْهِ جَمْرٌ ، أَو قَوْمٌ نِيَامٌ (٦).

[٥٧] وَمَسْحُ الْجَبْهَةِ مِنْ تُرَابٍ لاَ يَضُرُّهُ فِي خِلاَلِ الصَّلاَةِ .

[٧٦] وَتَعْيِيْنُ سُوْرَةٍ (٧) لاَ يَقْرَأُ غَيْرَهَا إلاَّ لِيُسْرٍ عَلَيْهِ أَوْ تَبَرُّكُا بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَوْ تَبَرُّكُا بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِا أَوْ تَبَرُّكُا بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ .

[٧٧] وَتَرْكُ اتَّخَاذِ سُتْرَةٍ فِي مَحَلٍّ يُظَنُّ الْمُرُوْرُ فِيْهِ بَيْنَ يَدَي الْمُصَلِّيْ.

(١) قوله : (والقيام) هذا إذا قصد الاقتداء ، أما إذا قصد الانفراد فالحكم بالعكس، والأولى في زماننا عدم الحذب والقيام وحده (ط ١٩٩).

 ⁽٢) قوله: (تصاوير) أطلقها وهي مقيدة بكونها لذي روح ، لأن تصاوير غير ذي الروح لا تكره ، والكراهة ثابتة ولوكانت منقوشة أومنسوجة ، وماكان معمولاً من خشب أوذهب أوفضة على صورة إنسان فهو صنم ، وإن كان من حجر فهو وثن . وهذه الكراهة تحريمية [طبزيادة ٩٩، وبحر ٢/ ٤٧] .

⁽٣) قوله: (وأن يكون) وأشدها كراهة أمامه، ثم فوقه، ثم يمينه، ثم يساره، ثم حلفه [م ١٩٩].

⁽٤) قوله : (صغيرة) ولو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل ملك لا بأس به ، لأن هذا يصغر عن البصر . [م ١٩٩] .

⁽٥) قوله: (مقطوعة) ولا تزول الكراهة بوضع نحو حيط بين الرأس والجثة لأنه مثل المطوق من الطيور، ومثل القطع طليه بنحو مُغْرَة ، أو نحته ، أو غسله ، ومحو الوجه كمحو الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين ، فإن الكراهة لا تزول بذلك ، لأن الإنسان قد تقطع أطرافه وهو حي كما في «الفتح» . وأفاد بهذا التعليل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقًا [ط ١٩٩٩].

⁽٦) قوله: (قوم نيام) النيام: جمع نائم، كالقيام: جمع قائم، أي أو يكون بين يديه قوم نيام يخشى خروج ما يضحك، أو يخجل، أو يقابل وجهًا، وإلا فلا كراهة، والظاهرأن الشخص الواحد عند وجود ما ذكرناه كذلك [عز].

 ⁽٧) قوله: (سورة) أطلقها وهي مقيدة بغير الفاتحة ، لأنها متعينة و حوبًا ، وكذا المسنون المعين . وقيد الطحاوي _ رحمه الله تعالى _ الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها ، أما إذا لم يعتقد ذلك فلا كراهة [عز] .

فصل في اتخاذ السترة (١) ودفع (٢) المار بين يدي المصلي

(دفع المار أمامه) وَالْمُسْتَحَبُّ تَرْكُ دَفْعِ الْمَارِّ ، وَرُخُصَ دَفْعُهُ

⁽١) قوله: (السُترة) هي بالضم في الأصل ما يستتر به مطلقًا ، ثم غلب على ما ينصب قدام المصلي [ط٠٠٠].

⁽۲) قوله: (دفع) اعلم أن الكلام في هذه المسألة في مواضع: أولها: إن مرور شيء لايقطع الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام: «لو الصلاة والسلام: «لا يقطع الصلاة مرور شيء». والثاني: إن المار آثم لقوله عليه الصلاة والسلام: «لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لَوقف أربعين». قال الراوي: لا أدري قال أربعين عامًا أو شهرًا أو يومًا ، وقيل: صح من حديث أبي هريرة - مهند أن المراد أربعين سنة. والثالث: إن مقدار موضع يكره المرور فيه هو موضع السجود على ما قيل ، وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضيخان ، وقال فحر الإسلام: إذا صلى راميًا ببصره إلى موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لا يكره ، ومنهم من قدره بمقدار صفين أو ثلاثة ، ومنهم من قدره بثلاثة أذرع ، ومنهم من قدره بخمسة ، ومنهم قدره بأربعين ، هذا إذا كان في الصحراء ، فأما إذا كان في المسجد فقيل: لا ينبغي لأحد أن يمر بينه وبين قبلة المسجد ، وقبل: يمر ما وراء خمسين ذراعًا [عناية بتغير ١/٥٠٤].

⁽٣) قوله : (يستحب) ورد عن عمر ﷺ : لو علم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس ، وعن ابن مسعود ﷺ : أنه ليقطع نصف صلاة المرء المرور بين يديه [ط ٢٠٠] .

⁽٤) قوله: (لا يصمد) أي لا يقابله مستويًا مستقيمًا بل كان بميل عنه [م٢٠١].

⁽٥) قوله : (فليخط) منع حماعة من المتقدمين الخط ، وأجازه المتأخرون ، لأن السنة أولى بالاتباع ، لما روي في السنن : عن النبي ﷺ أنه قال : « إن لم يكن معه عصا فليخط خطًّا » [م ٢٠١] .

⁽٦) قوله : (التصفيق) صفق فلان يديه : ضرب بباطن الراحة على الأخرى ، وصفق بيديه : صوّت بهما ضربًا [أق ١/ ٢٥٢] .

صَفْحَةِ كَفِّ الْيُسْرَىٰ ، وَلاَ تَرْفَعُ صَوْتَهَا لاَّنَّهُ فِتْنَةٌ ، وَلاَ يُقَاتِلُ (١) الْمَارَّ ، وَفُح مَوْتَهَا لاَّنَّهُ فِتْنَةٌ ، وَلاَ يُقَاتِلُ (١) الْمَارَّ ، وَلاَ النَّهُ الْمَارَّ ، وَلاَ النَّهُ كَانَ وَالْعَمَلُ مُبَاحٌ وَقَدْ نُسِخَ .

فصل فيما لايكره للمصلي

(١) قوله : (ولا يقاتل) الحاصل أنه إذا قصد المرور بين يديه إن كان قريبًا منه يمكنه مدافعته بدون مشي أشار إليه أولا ليرجع ، أو يسبح ، فإن لم يرجع دفعه مرة بلطف ، فإن لم يرجع تركه ، ولا يقاتله ؛ وإن كان بعيدًا عنه إن شاء أشار إليه وإن شاء سبح فقط ، وإذا مرّ بين يديه ما لا تؤثر فيه الإشارة كهرة دفعه برِحله ، أو ألصقه إلى السترة ، كذا في « العيني على البخاري » [ط ٢٠٢] .

(٢) قوله : (وها) أي ما ورد به من قوله على : « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدرأ ما استطاع ، فإن أبي فليقاتله ، إنما هو شيطان » ؛ فهو مؤول بأنه كان حواز مقاتلته في ابتداء الإسلام ، والعمل المنافي للصلاة كان مباحًا فيها إذ ذاك ، وقد نسخ بقوله على : « إن في الصلاة لشغلاً » [م وط بتصرف ٢٠٢] .

(٣) قوله : (شقه) احتلف في هذا اللفظ ، وعندي : أن المراد به ذيل القباء ، وقال بعض المحققين : لعله شُقة بالضم من الثياب ، وربما قالوه : بالكسر ، ويؤيده ما في الصحاح ، وما في الفتاوى الأنقروية من أنه إذا لبس شقة أو فرجيًّا ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه ، والمختار أنه لايكره [عز] .

(٤) قوله: (ولا) إنما أورد هذه المسألة هكذا، لأن من العلماء من كره هذا فقالوا: أما السيف فإنه آلة الحرب، وفي الحديد بأس شديد، فلا يليق تقديمه في مقام الابتهال، وقيل: هو قول عمر شه، وأما في استقبال المصحف فإن فيه تشبها بأهل الكتاب، فإنهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم، وقيل: هو قول إبراهيم النجعي رحمه الله تعالى _، لأنا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرؤوا منه في صلاتهم، وذلك يكون مكروها عندنا، ولأنه لوكان موضوعًا أمام المصلى فليس به بأس، فكذا إذا كان معلقًا، وأما السيف قلنا: نعم إنه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب، ولهذا سمي محرابًا فليتق هو فيه، ولأنا أمرنا بأخذ الأسلحة في صلاة الحوف قال الله تعالى: ﴿ وَلَيَا حُذُوا أُسُلِحَتُهُمْ ﴾ [النساء: ٢٠١]، فإذا كان معلقًا بين يديه كان أمكن من أخذه إذا احتاج إليه فلا يوجب الكراهة، وقد كانت العنزة تحمل أمام رسول الله يَثِينُ ، فكانت تركز بين يديه فيصلي إليها وهي سلاح، فتبين أنه لابأس بالسلاح بين يدي المصلى [كفاية ١/ ٢١].

(٥) قوله : (شمع) قال ابن قتيبة في باب ماجاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما : الشّمُع بالسكون ، والأوجه فتح الميم . [ط ٢٠٢] . عَلَى الصَّحِيْحِ ، وَالسُّجُوْدُ عَلَىٰ بِسَاطٍ فِيْهِ تَصَاوِيْرُ لَمْ يَسْجُدُ عَلَيْهَا ، وَقَتْلُ وَلَا بَهِ الْهِ الْهَالَةِ فِي الْآظْهَرِ. حَافَ الْهَالَةِ فِي الْآظْهَرِ. وَانْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الْآظْهَرِ. وَلاَ بَاسَ بِنَفْضِ ثَوْبِهِ كَيْلاَ يَلْتَصِقَ بِجَسَدِهِ فِي الرُّكُوعِ ، وَلاَ بِمَسْحِ جَبْهَتِهِ وَلاَ بَاسَ بِنَفْضِ ثَوْبِهِ كَيْلاَ يَلْتَصِقَ بِجَسَدِهِ فِي الرُّكُوعِ ، وَلاَ بِمَسْحِ جَبْهَتِهِ مِنَ التَّرَابِ أَوِ الْحَشْيُشِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلاَةِ ، وَلاَ الْفَرَاغِ إِذَا ضَرَّهُ أَوْ شَعَلَهُ عَنِ الصَّلاَةِ ، وَلاَ بَالنَّوْرِ ، وَالآفَضَلُ الصَّلاَةِ عَلَى الْفَرُشِ وَالْبُسُطِ وَاللَّبُودِ ، وَالآفَضَلُ الصَّلاَةُ عَلَى النَّوْرَةِ فِي الرَّدُعَتَيْنِ مِنَ النَّفُلِ .

فصل فيما يوجب قطع الصلاة ، وما يجيزه ، وغير ذلك

⁽١) قوله: (خاف) قيد بالحوف، لأنه مع الأمن يكره العمل الكثير [م بتصرف ٢٠٣].

⁽٢) قوله: (ولا) أي ولا بأس بمسح التراب قبل الفراغ من الصلاة إذا ضره أوشغله عن حشوع الصلاة مثل العرق [م٢٠٣].

⁽٣) قوله: (بالنظر) والأولى تركه بغير حاجة ، لما فيه من ترك الأدب بالنظر إلى محل السحود [م ٣٠٣].

⁽٤) قوله: (باستغاثة) كما لوتعلق به ظالم ، أو وقع في ماء ، أو صال عليه حيوان فاستغاث بالمصلي [م ٣٠٣] .

^(°) قوله: (لا) أي لا يحب قطع الصلاة بنداء أحد أبويه من غير استغاثة ، لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا لضرورة ، وقال الطحاوي: هذا في الفرض ، وإن كان في نافلة إن علم أحد أبويه أنه في الصلاة و ناداه لا بأس بأن لا يحيبه ، وإن لم يعلم يحيبه [م ٢٠٤].

⁽٦) قوله : (خوف) أي إذا خاف المصلي أن أعمى من العميان يتردى في بئر ونحوه جاز له قطع الصلاة ، وهذا إذا لم يغلب على ظنه سقوطه ، وإذا غلب على ظنه سقوطه وحب قطع الصلاة ولوكانت فرضًا [عز].

^[1] أي ولو كان المسروق لغير المصلى .

^[2] أي يحور قطعها لحشية حوف ذلب إلخ

وَإِذَا خَافَتِ الْقَابِلَةُ (١) مَوْتَ الْوَلَدِ وَإِلا (٢) فَلاَ بَأْسَ بِتَأْخِيْرِهَا الصَّلاَةَ وَالْمَانِ عَلَى الْوَلَدِ ، وَكَذَا الْمُسَافِرُ إِذَا خَافَ مِنْ اللَّصُوْصِ أَوْ قُطَّاعِ الطَّرِيْقِ جَازَ لَهُ تَأْخِيْرُ الْوَقْتِيَّةِ .

(حكم تارك الصلاة والصوم) وتَارِكُ الصَّلاَةِ عَمْدًا كَسَلاً يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيْدًا حَتَّىٰ يَسِيْلَ مِنْهُ الدَّمُ وَيُحْبَسُ حَتَّىٰ يُصَلِّيَهَا ، وَكَذَا تَاركُ صَوْمِ ضَرْبًا شَدِيْدًا حَتَّىٰ يَسِيْلَ مِنْهُ الدَّمُ وَيُحْبَسُ حَتَّىٰ يُصَلِّيَهَا ، وَكَذَا تَاركُ صَوْمٍ ضَرَبًا شَدِيْدًا حَتَى يَسِرُ وبِعَسِ حَيْمِسُمُ وَيَعْسِ حَيْمِسُمُ وَيَعْسِ حَيْمِسُمُ وَيَعْسِ حَيْمِسُمُ وَلَا يُقْتَلُ (٣) إلاَّ إِذَا جَحَدَ أوْ اسْتَخَفَّ بِأَحَدِهِمَا .

باب الوتر

(حكم الوتر وكيفيته) الوِثرُ وَاجِبٌ، وَهُوَ ثَلاَثُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيْمَةٍ. وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً، وَيَجْلِسُ عَلَىٰ رَأْسِ الْأُوْلَيَيْنِ مِنْهُ، وَيَغْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً، وَيَجْلِسُ عَلَىٰ رَأْسِ الْأُولْيَيْنِ مِنْهُ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى التَّشَهُّدِ، وَلاَ يَسْتَفْتِحُ عِنْدَ قِيَامِهِ لِلْثَالِثَةِ. وَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى التَّشَهُّدِ، وَلاَ يَسْتَفْتِحُ عِنْدَ قِيَامِهِ لِلْثَالِثَةِ. وَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ السَّوْرَةِ فِيْهَا رَفَعَ يَدَيْهِ جِذَاءَ أَذُنَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَقَنَتَ قَائِمًا قَبْلَ الرُّكُوعِ فِي السَّوْرَةِ فِيْهَا رَفَعَ يَدَيْهِ جِذَاءَ أَذُنَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَقَنَتَ قَائِمًا قَبْلَ الرُّكُوعِ فِي السَّادِةِ . وَلاَ يَقْنُتُ فِي غَيْرِ الْوِتْرِ.

⁽١) قوله : (القابلة) وهي المرأة التي - يقال لها : الداية ، تتلقى الولد حال حروجه من بطن أمه - إن غلب على ظنها موت الولد أو تلف عضو منه أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها ، وقطعها لوكانت فيها ؟ وإن لم يغلب على ظنها فلا بأس بتأخيرها الصلاة [م وط ٢٠٤].

⁽٢) قوله : (وإلا) أي وإن لم تخف القابلة موت الولد بل غلب على ظنها [عدم] موته فلا بأس بإن أخرت الصلاة عن وقتها ، وتركّتُها رأسًا ، وقضّتُها بعده [عز].

⁽٣) قوله: (ولا يقتل) أي ولا يقتل بمحرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيتهما إلا إذا ححد افتراض الصلاة أو الصوم لإنكاره ماكان معلومًا من الدين إحماعًا ، أو [إلا إذا] استحف بأحدهما ، كما لو أظهر الإفطار في نهار رمضان بلا عذر تَهاونًا ، أو نطق بما يدل عليه ، فيكون حكمه حكم المرتد فتكشف شبهته ، ويحبس ، ثم يقتل إن أصر [م ٢٠٤] .

(الدعاء بعد القنوت) وَإِذَا شَرَعَ الإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ قَالَ

أَبُو ْ يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ : يُتَابِعُونَهُ وَيَقْرَؤُونَهُ مَعَهُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لاَ يُتَابِعُونَهُ ،

(١) توله: (اللّهم) أي: يا الله إنا نستعينك أي: نطلب منك الإعانة على طاعتك، ونستهديك أي: نطلب منك الهداية لما يرضيك، ونستغفوك أي: نطلب منك ستر عيوبنا فلا تفضحنا بها، ونتوب إليك، التوبة: الرجوع عن الذنب، وشرعًا: الندم على ما مضى من الذنب والإقلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيمًا لأمر الله تعالى، فإن تعلق به حق لآدمي فلا بد من مسامحته وإرضائه، ونؤمن أي نصدق معتقدين بقلوبنا ناطقين بلساننا، فقلنا آمنا بك، وبما حاء من عندك، وبملائكتك و كُتبك ورسلك، وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، ونتوكل أي: نعتمد عليك بتفويض أمورنا إليك لعجزنا، ونثني عليك المخير كله أي: نمدحك بكل خير مقرين بجميع آلائك إفضالاً منك، نشكرك بصرف جميع ما أنعمت به من الحوارح إلى ما خلقته لأجله، ولا نكفوك أي: لا نجحد نعمة لك علينا ولا نضيفها إلى غيرك، ونخلع بثبوت حرف العطف أي نلقي ونظرح ونزيل ربقة الكفر من أعناقنا وربقة كل ما لا يرضيك، ونترك أي: نفارق من يفجوك بجحده نعمتك؛ وعبادته غيرك اللهم إياك نعبد عود للثناء وتخصيص لذاته بالعبادة، ولك نصلي أفردت الصلاة بالذكر لشرفها بتضمنها لحميع العبادات، ونسجد تخصيص بعد تخصيص، إذ هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود، وإليك نسعي العبادات، ونسجد تخصيص بعد تخصيص، إذ هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود، وإليك نسعى، وهو إشارة إلى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى: «من أتاني سعيًا أتيته هرولة»، والمعنى: نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا إليك، ونحفد نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط، أتيته هرولة »، والمعنى: نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا إليك، ونحفد نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط، أتيته هرولة)، والمعنى: نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا إليك ونحفد نسرع في تحصيل من كرك فنحن بين ألرجو أي: نؤمل رحمتك أي: ودومها، ونخشى عذابك مع احتنابنا ما نهيتنا عنه فلا نأمن مكرك فنحن بين الرجو أي: والمغنى أن عذابك اللجد أي: الحق بالكفار ملحق بهم [م ملخصًا من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩].

^[1] أي من قوله : اللهم إنا نستعينك الخ .

وَلَكِنْ يُؤَمِّنُونَ . وَاللُّعَاءُ هُوَ هَذَا :

(اللّهُمَّ اهْدِنَا بِفَصْلِكَ فِيْمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنَا () فِيْمَنْ فِيْمَنْ عَرَّمْ هَدَيْتَ ، وَبَارِكُ لَنَا فِيْمَا أَعْطَيْتَ ، وَبَوْلَا يُوْمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكُ لَنَا فِيْمَا أَعْطَيْتَ ، وَقَالَاتَ ، وَقِنَا () فَرَيْنَا وَلَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِيْ وَلاَ يُقْضَىٰ عَلَيْكَ ، إِنَّهُ وَقِنَا اللّهُ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلاَ يَعْفَضَىٰ عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لاَ يَذِلُ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلاَ يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ . تَبَارِكُتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ . وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَخْبِهِ وَسَلَّمَ) وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَخْبِهِ وَسَلَّمَ) (متفرقات في أحكام القنوت) وَمَن () لَمْ يُحْسِنِ الْقُنُونَ يَقُولُ : (وَاللّهُمَّ اغْفِرْ لِيْ) ثَلاَثُ مَرَّاتٍ ، أَوْ ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الاَّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الاَّنْيَا حَسَنَةً وَقِيَ اللّهُمُّ اغْفِرْ لِيْ) ثَلاَثُ مَرًاتٍ ، أَوْ ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الاَّغْفِر عَلَيْ اللّهُمُّ اغْفِرْ لِيْ) ثَلاَثُ مَرَّاتٍ ، أَوْ ﴿ يَا رَبِّ يَا رَبِّ يَا رَبِّ يَا رَبِ مِنَ الْآطُهُ ، الْوَالِي وَاللّهُ مَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ، أَوْ ﴿ يَا رَبُ يَا رَبِ يَا رَبِ يَا رَبِ يَا رَبِ اللّهُ مَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ، أَوْ ﴿ قَامَ مَعَهُ فَى قُونُ تَهُ مَا كَتَا فِي الأَنْهُ فَي اللّهُ مَا عَلَيْكُ فِي اللّهُ اللّهُ مَا عَلَيْكُ فَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا عَنْهُ مَعَهُ فَى قُونُ قَنُونُ لَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللل

وَإِذَا اقْتَدَى بِمَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ قَامَ مَعَهُ فِيْ قُنُوْتِهِ سَاكِتًا فِي الْأَظْهَرِ، كرحل تناسي وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِيْ جَنْبَيْهِ.

وَإِذَا نَسِيَ الْقُنُوْتَ فِي الْوِتْرِ وَتَذَكَّرَهُ فِي الرُّكُوْعِ أَوْ الرَّفْعِ مِنْهُ لاَ يَقْنُتُ (٥)، وَلَوْ قَنَتَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوْعِ لاَ يُعِيْدُ (٢) الرُّكُوْعَ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو

⁽١) قوله : (عافنا) أمر من المعافاة أي أعطنا العافية ، وآخره ضمير المتكلمين [عز].

⁽٢) قوله : ﴿ تُولُّنا ﴾ أمر من توليت الشيء إذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حالة اليتيم [م ٢١٠].

⁽٣) قوله : (وقنا) أول الكلمة واو عاطفة ، و آخرها ضمير منفصل منصوب ، ووسطها أمر من وقي يقي [عز] .

⁽٤) قوله: (ومن) التقييد به ليس بشرط بل يجوز لمن يعرف الدعاء المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكر [ط ٢١٠].

⁽٥) قوله : (لا يقنت) لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو [م ٢١١].

⁽٦) قوله: (لا يعيد) ظاهره أنه يحرم عليه إعادته لإتيانه بما ليس من الصلاة ، وفي شرح السيد: مراده من عدم إعادة الركوع أن صحة صلاته لا تتوقف على إعادته ، وليس المراد أنه ممنوع من إعادته اهه ، والظاهر ما قلناه [ط ٢١١] .

لِزُوَالِ الْقُنُوْتِ عَنْ مَحَلَّهِ الْأَصْلِيِّ.

وَلَوْ رَكَعَ الإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُقْتَدِيْ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُنُوْتِ ، أَوْ قَبْلَ شُرُوْعِهِ فِيْهِ ، وَخَافَ (١) فَوْتَ الرُّكُوْع ، تَابَعَ إِمَامَهُ .

وَلَوْ تَرَكَ الإِمَامُ الْقُنُوْتَ يَأْتِيْ بِهِ الْمُؤْتَمُ إِنْ أَمْكَنَهُ مُشَارَكَةُ الإِمَامِ فِي الرُّكُوْعِ وَإِلاَّ تَابَعَهُ.

وَلَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِيْ رُكُوْعِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْوِتْرِ كَانَ مُدْرِكًا لِلْقُنُوْتِ ؟ عَمَا اللهِ عَمَا اللهُ عَمَا اللهِ عَمَا اللهُ عَمَا اللهِ عَلَيْ عَمَا اللهُ عَمَا اللهِ عَمَا اللهِ عَمَا اللهِ عَمَا اللهِ عَمَا اللهُ عَمَا اللهُ عَمَا اللهُ عَمَا اللهِ عَلَيْ عَمَا اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَمَا اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَمَا اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَمَا اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمِ عَلَيْكُمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمُ عَلَيْك

وَيُوْتِرُ بِجَمَاعَةٍ فِيْ رَمَضَانَ فَقَطْ (٣). وَصَلاَتُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي وَيُوْتِرُ بِجَمَاعَةٍ فِي

(١) قوله : (وخاف) وإن لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت حمعًا بين الواجبين . [م ٢١١] .

(۲) قوله: (فلا يأتي)كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة أحمعوا على أنه لايقنت مرة أخرى في ما يقضيه ،
 لأنه غير مشروع [م ۲۱۱] .

(٣) قوله : (فقط) قال في «الهداية» : عليه إجماع المسلمين اهد ، قال في «الفتح» : لأنه نفل من وجه ، والجماعة في النفل في غير رمضان مكروهة ، فالاحتياط تركها فيه ، وفي بعض الحواشي : قال بعضهم : لوصلاها بجماعة في غير رمضان له ذلك ، وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لأنه غير مشروع بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقت تتعذر فيه الجماعة ، فإن صح هذا قدح في نقل الإجماع ، ثم بعد عدم كراهة الجماعة في الوتر في رمضان اختلفوا في الأفضل . وفي «فتاوى قاضيخان» : الصحيح أن الجماعة أفضل ، لأنه لما جازت الجماعة كانت أفضل ، وفي «النهاية» ـ بعد حكاية هذا ـ قال : واختار علماؤنا أن يوتر في منزله لا بجماعة ، لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح ، لأن عمر شخه كان يؤمهم فيه في رمضان ، وأبي بن كعب كان لا يؤمهم اهد ، وحاصل هذا اختلاف فعلى وأنت علمت مما قدمناه في حديث ابن حبان ـ في باب الوتر ـ أنه يَشِيُّ كان أوتر بهم ، ثم بيَّن العذر في تأخيره عن مثل ما صنع فيما مضى ، فكما أن فعله الجماعة بالنفل ثم بيانه العذر في تركه أوجب منيتها فيه فكذلك الوتر بجماعة ، لأن الجاري فيه مثل الحاري في النفل بعينه ، وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد ذلك ، فلعل من تأخر عن الجماعة فيه أحب أن يصلي آخر الليل ، فإنه أفضل كما قال عمر شه، والتي ينامون عنها أفضل ، وعلم قوله مي الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق خواب هؤلاء [فتح القدير ١/٧٤ على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق حواب هؤلاء [فتح القدير ١/٧٤ على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق حواب هؤلاء [فتح القدير ١/٧٤ على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق حواب هؤلاء [فتح القدير ١/٧٠٤] .

فصل في النوافل(١)

(السنن المؤكدة) سُنَّ سُنَّةُ مُؤكَّدة : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الظَّهْرِ (٢) بعندَ الظَّهْرِ (٢) ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الظُّهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الظُّهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الْطُهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الْطُهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الْطُهْرِ (٤) ، وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَهَا بِتَسْلِيْمَةٍ .

(المندوبات) وَنُدِبَ : أَرْبَعٌ قَبْلَ العَصْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَبَعْدَهُ ، وَسِتُّ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

(أحكام متفرقة) ويَقْتَصِرُ فِي الْجُلُوسِ الْأُوّلِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ الْمُؤكَّدَةِ

المتنال المتنال المنال ال

⁽١) قوله : (النوافل) عبر بالنوافل دون السنن، لأن النفل أعم، إذ كل سنّة نافلة ولا عكس . والنفلُ في الشرع : فعل ما ليس بفرض ولا واحب ولا مسنون من العبادة ، والسنة في الشريعة : الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وحوب [م ملخصًا ٢١١] .

⁽٢) قوله : (بعد الظهر) ويندب أن يضم إليها ركعتين فتصير أربعًا ، وهو محير إن شاء جعلها بسلام واحد وإن شاء جعلها بسلامين [م وط ٢١٢] .

⁽٣) قوله: (وبعد المغرب) ويستحب أن يطيل القراء ة في سنة المغرب [م ٢١٢] .

⁽٤) قوله : (قبل الظهر) قال في «البحر» : ويقرأ في كل ركعة نحوًا من عشر آيات ، وكذا في الأربع بعد العشاء [ط ٢١٣].

⁽٥) قوله : (بخلاف) فيستفتح ، ويتعوذ ، ويصلي على النبي بَيِّيِّةٌ في ابتداء كل شفع منها [م ٢١٤] .

⁽٦) قوله: (وإذا) أي وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين كأربع وأتمها ، ولم يجلس إلا في آخرها فالقياس فسادها ، وبه قال زفر ، وهو رواية عن محمد ، وفي الاستحسان لا تفسد ، وهو قوله: "صح نفله استحسانًا " ، لأنها صارت صلاةً واحدةً ، لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعًا أيضًا ، وفيها الفرض الحلوس آخرها ، لأنها صارت من ذوات الأربع ، ويجبر ترك القعود على الركعتين ساهيًا بالسجود ، ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام ما لم يسجد [م ٢١٤].

صَحَّ اسْتِحْسَانًا ، لأَنَّهَا صَارَتْ صَلاَةً وَاحِدَةً ، وَفِيْهَا الفَرْضُ الجُلُوْسُ الله آخِرَهَا .

وَصَلاَةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةِ النَّهَارِ ، وَطُوْلُ الْقِيَامِ أَحَبُّ مِنْ كَثْرَةِ السُّجُوْدِ .

فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى وإحياء الليالي

سُنَّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ (٢) بِرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُلُوْسِ ، وَأَدَاءُ الْفَرْضِ يَنُوْبُ عَنْهَا ، وَكُلُّ صَلاَةِ أَدّاهَا عِنْدَ الدُّخُوْلِ بِلاَ نِيَّةِ التَّحِيَّةِ . يَنُوْبُ عَنْهَا ، وَكُلُّ صَلاَةٍ أَدّاهَا عِنْدَ الدُّخُوْلِ بِلاَ نِيَّةِ التَّحِيَّةِ .

وَنُدِبَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوْءِ قَبْلَ جَفَافِهِ ، وَأَرْبَعٌ فَصَاعِدًا فِي الضُّحَى (٤) ، وَنُدِبَ صَلاَةُ اللَّيْل (٥) ،

⁽٢) قوله: (تحية) أي تحية رب المسجد، لأن التحية إنما تكون لصاحب المكان لا للمكان كما قيل: ما عاجى د المكان كالمكان كما قيل: ما عاجى د المحيد ومن طالب ديدار، أو فالمبمى جويدو من صاحب فانه [طبزيادة ٢١٥].

⁽٣) قوله : (المسجد) ويستثنى منه المسجد الحرام ، فإن تحيته الطواف ، وصرح الملاعلي : بأن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتحيةٍ ، لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه طواف ، أو أراده ، بخلاف من لم يرده ، أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين [ط ٢١٥] .

⁽٤) قوله: (الضحي) وابتداؤه من ارتفاع الشمس إلى قبيل زوالها ، ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار [م وط ٢١٦].

⁽٥) قوله : (صلاة الليل) أقل ماينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات ، وفضلها لايحصر . والذي في « الحاوي القدسي » : أن أقله ركعتان ، وأكثره ثمان [م وط ٢١٧] .

وَصَلاَةُ الاسْتِخَارَةِ (١)، وَصَلاَةُ الْحَاجَةِ (٢).

وَنُدِبَ إِحْياءُ لَيالِي العَشْرِ الآخِيْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَإِحْياءُ لَيْلَتَيِ الْعِيْدَيْنِ ، وَلَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ . الْعِيْدَيْنِ ، وَلَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ .

وَيُكْرَهُ الاجْتِمَاعُ عَلَىٰ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ مِنْ هَذِهِ اللَّيَالِيْ فِي الْمَسَاجِدِ .

فصل في صلاة النفل (٢) جالسا والصلاة على الدابة

(التنفل قاعدا) يَجُوْزُ النَّفْلُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ لَكِنْ لَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ إِلاَّ مَنْ عُذْرٍ ، وَيَقْعُدُ كَالْمُتَشَهِّدِ (٥) فِي الْمُخْتَارِ (٦)، المستفل حالسا

(۱) قوله: (صلاة الاستخارة) وقد أفصحت السنة عن بيانها ، قال حابر هذا كان رسول الله يَتَلِيّر يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول: «إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل: «اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري و آجله ـ فاقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري و آجله ـ فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به » ، ـ قال : ويسمي حاجته » ، رواه الجماعة إلا مسلماً . وينبغي أن يحمع بين الروايتين ؛ فيقول : وعاقبة أمري وعاجله و آجله . والاستخارة في الحج والجهاد و جميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل وإذا استخار مضى لما ينشر ح له صدره ، وينبغي أن يكررها سبع مرات . ويقرأ في الأولى بالكافرون ، وفي الثانية بالإخلاص [م وط ٢١٧] .

م (٢) قوله : (الحاجة) وهي ركعتان ، عن عبد الله ابن أبي أو في قال : قال رسول الله على الله على الله تعالى ، الله تعالى الله تعالى أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ، ثم ليصل ركعتين ، ثم لينن على الله تعالى ، وليصل على النبي على الله أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الحميم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك مو حبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل إثم ، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولاهمًا إلا فرحته ، ولاحاجة لك فيها رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين » [م ٢١٨].

(٣) قوله: (النفل) إنما عبر به ليشمل السنن المؤكدة وغيرها [م ٢٢٠].

(٤) قوله : (إلا) أي إلا أنهم قالوا : هذا في حق القادر ، أما العاجز من عذر فصلاته بالإيماء أفضل من صلاة القائم الراكع الساجد ، لأنه جهد المقل ، والإجماع منعقد على أن صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الأجر [م ٢٢٠] .

(٥) قوله : (كالمتشهد) أي إذا لم يكن به عذر فيفترش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب يمناه ، وفيه إشارة إلى أنه لايضع يمناه على يسراه تحت سرته لكن صرح في كتاب «سياسة الدنيا والدين» بأنه يضع ، وإليه يشير قولهم : إن القعود كالقيام [م وط ٢٢٠].

(٦) قوله: (في المختار) وذكر شيخ الإسلام: الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتبنًا [م٢٢٠].

وَجَازَ (١) إِثْمَامُهُ قَاعِدًا بَعْدَ افْتِتَاحِهِ قَائِمًا بِلاَ كَرَاهَةٍ عَلَى الأصحَ (٢).

(التنفل على الدابة) ويَتَنَفَّلُ رَاكِبًا خَارِجَ (٢) الْمِصْرِ مُوْمِيًا (١) إِلَىٰ أَيِّ الْمَارِةِ الْمَرانِ الْمَارِةِ اللّهُ ال

(الاتكاء للمتطوع) وَجَازَ لِلْمُتَطَوِّعِ الاِتِّكَاءُ عَلَىٰ شَيْءٍ إِنْ تَعِبَ بِلاَ كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ (كَانَ بِغَيْرِ عُذْرٍ كُرِهَ فِي الْأَظْهَرِ لاِسَاءَةِ الْآذَبِ . كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ (كَانَ بِغَيْرِ عُذْرٍ كُرِهَ فِي الْآظْهَرِ لاِسَاءَةِ الْآذَبِ . وَلاَ يَمْنَعُ (() مَا عَدْر الصَّلاَةِ عَلَى الدَّابَةِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهَا وَلَوْ كَانَتُ فِي وَلاَ يَمْنَعُ () مَا عَلَى الدَّابَةِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهَا وَلَوْ كَانَتُ فِي وَلاَ يَمْنَعُ اللَّهُ اللَّالَةِ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللِهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلُولُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْ

⁽١) قوله : (وجاز). أي إن شرع الرجل في النفل وهو قائم ، ثم قعد في الركعة الأولى أوالثانية جاز له [عز].

⁽٢) قوله: (على الأصح) واختار صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير عذر كالإعياء والتعب [ط ٢٢١].

⁽٣) قوله : (خارج) . يعني خارج العُمرَان ليشمل خارج القرية والأخبية بمحل إذا دخله مسافر قصر الفرض ، وسواء كان مسافرًا ، أوخرج لحاجة في بعض النواحي [م ٢٢١] .

 ⁽٤) قوله: (موميًا) فلو سحد على سرحه ، أوعلى شيء وضع عنده يكون عبثاً لا فائدة فيه ، فيكره ، ولا تفسد ،
 لأنه إيماء وزيادة ، اللهم إلا أن يكون ذلك الشيء نحسًا فتفسد لاتصال النجاسة به [ط ٢٢١].

⁽٥) قوله : (توجهت) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به دابّته لا يجوز لعدم الضرورة إلى ذلك كما في « السراج » . و في توحيد الضمير في قوله : " مؤميًا " وقوله : " به " إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالحماعة ، فإن فعلوا فصلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم فاسدة [ط بحذف ٢٢١] .

⁽٦) قوله : (وبني) أي إذا افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني ، ولايبني بركوبه أي إذا افتتح نازلاً ثم ركب [عز].

⁽٧) قوله : (وإن) أي وإن كان الاتكاء بغير عذر كره في الأظهر لإساءة الأدب ، بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام ، فإنه لا كراهة فيه على الأصح [م وط ٢٢٢].

⁽A) قوله: (ولايمنع) أي صلى رجل على دابة وعليها نجاسة قليلة كانت أو كثيرة ، وسواء كانت في سرجها أو في ركابيها تصح صلاته ، ولا تمنع هذه النجاسة صحتها ، قال في «الغاية»: لأن الركوع والسجود إذا سقط مع كونهما ركنين فلأن يسقط طهارة المكان ـ وهو شرط ـ أولى ، وفيه نظر ، لأنه يستلزم جوازه بلا وضوء ، ولا يلزم من سقوط الشيء إلى خلف سقوط ما لا خلف له ، فكان ما قال محمد بن مقاتل وأبو حفص الكبير: إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس أو الركابين أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة ، هو القياس اعتبارًا للصلاة على الدابة بالصلاة على الأرض وإن كان عامة المشايخ على الجواز للضرورة [عز].

السَّرْجِ وَالرِّكَابَيْنِ عَلَى الأَصَحِّ.
وهو تول أكثر مشابعنا
ولاَ تَصِيحُ صَلاَةُ الْمَاشِيُ بِالإِجْمَاعِ.
لاَعْتِلِانَ المُكانِ

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

لأ يَصِحُ عَلَى الدَّابَةِ صَلاَةُ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ ؟ كَالُوتْرِ وَالْمَنْدُوْرِ ، وَسَجْدَةٌ تُلِيَتُ (٢) وَمَا (١) شَرَعَ فِيْهِ نَفْلاً فَأَفْسَدَهُ ، وَلاَ صَلاَةُ الْجَنَازَةِ ، وَسَجْدَةٌ تُلِيَتُ (٢) آيتُهَا الْهُ رَمَارُاهِ نَضَاءُ عَمَاشِ عَمَاشِ عَمَاشِ فَا فَا لَيْ الْمَعَ الْهُ رَمِينِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُكَانِ (٣) كَخَوْفِ لِصِّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ ثِيَابِهِ لَوْ نَزَلَ ، عَلَى الْأَرْضِ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ (٣) كَخَوْفِ لِصِّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ ثِيَابِهِ لَوْ نَزَلَ ، عَلَى الْأَرْضِ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ (٣) كَخَوْفِ لِصِّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ ثِيَابِهِ لَوْ نَزَلَ ، عَلَى الدَّابَةِ (٥) وَعَدَم (٢) وِجْدَانِ مَنْ وَخُوفِ سَبْع ، وَطِيْنِ الْمَكَانِ (٤) ، وَجُمُوحِ الدَّابَةِ (٥) وَعَدَم (٢) وِجْدَانِ مَنْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَةِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللِمُ الللللِمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللِمُ اللللللْمُ اللللللِمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْم

رُ الصلاة في المحمل) والصلاة في المحمل على الدَّابَةِ كَالصَّلاةِ عَلَى الدَّابَةِ كَالصَّلاةِ عَلَى الدَّابَةِ كَالصَّلاةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّبِهِ اللَّهُ عَلَى الدَّبِهِ الدَّبَةِ الدَّبِهِ الدَّبَةِ الدَّبُهُ الدَابِهِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ المُعْمَلِ الدَّبُهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

⁽١) قوله: (وما) الكلام على حذف مضاف أي ولايصح قضاء نفل أفسده بعد ما شرع فيه [عز].

⁽٢) قوله : (تليت) أي لا يصح أداء سحدة تليت آيتها حال كون التالي على الأرض ثم ركب الدابة ، احترز به عما إذا تليت آية السحدة حال كون التالي على الدابة ، فإنها تصح عليها [عز] .

⁽٣) قوله : (لضرورة) قال في « الحلاصة » : أما صلاة الفرض على الدابة بالعذر فحائزة ؛ فيقف عليها أي مستقبل القبلة ، ويصلي بالإيماء إن أمكنه إيقاف الدابة ، فإن لم يمكنه صلى أينما توجهت ولو مستدبرًا القبلة [ط ٢٢٢] .

 ⁽٤) قوله: (وطين) أي كوجود طين في المكان يغيب فيه الوجه ، أو يلطخه ، و يتلف ما يبسط عليه ، أما محرد
 ندوة فلا يبيح ذلك ، والذي لا دابة له يصلي قائمًا في الطين بالإيماء [م بحذف ٢٢٢].

⁽٥) قوله : (وجموح) أي إذا خاف الراكب حموح الدابة إن نزل عنها ولم يحد من يركبه عليها حاز له الصلاة عليها بالاتفاق ، ولاتلزمه الإعادة بزوال العذر [عز].

⁽٦) قوله: (وعدم) أي إذا لم يحد الراكب على الدابة من يركبه على دابته إن نزل منها، ونفسه عاجزة عن الركوب عليها من غير إعانة أحد، فله أداء ما ذكر من قبل هذا من صلاة الفرض والواحبات وغيرها [عز].

^[1] أي في التفاصيل التي عرفتها آنفا.

فصل في الصلاة في السفينة

صَلاَةُ الْفَرْضِ فِيْهَا وَهِي جَارِيَةٌ قَاعِدًا بِلاَ عُذْرِ صَحِيْحَةٌ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ بِالرَّكُوعِ وَالسَّجُوْدِ ، وَقَالاً : لاَ تَصِحُ إلاَّ مِنْ عُذْرٍ ؛ وَهُوَ الْآظْهَرُ . وَالْعُذْرُ : كَدُوْرَانِ الرَّاسِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَلاَ تَجُوْزُ فِيْهَا بِالإِيْمَاءِ كَدَوْرَانِ الرَّاسِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَلاَ تَجُوْزُ فِيْهَا بِالإِيْمَاءِ لِنَّافَةً الرَّيْحُ شَدِيْدًا كَالسَّائِرَةِ ، وَلاَ تَجُورُ وَيُهَا الرِّيْحُ شَدِيْدًا كَالسَّائِرَةِ ، وَالْمَرْبُوطَةُ الْمَرْبُوطَةُ الْمَرْبُوطَةُ بِالشَّطِّ لاَ تَجُورُ وَيُعَلِّمُ اللَّيْحُ مَاعِ . وَإِنْ كَانَتُ مَرْبُوطَةُ بِالشَّطِّ لاَ تَجُورُ وَلَا كَالسَّائِرَةِ ، وَإِلاَّ اللَّهُ فَا لَوْعَلَمُ اللَّهُ مِنَ السَّفِيْنَةِ عَلَى الْأَصَحِ . وَإِنْ كَانَتُ مَرْبُوطَةُ بِالشَّطِّ لاَ تَجُورُ وَ مَكَى الْمُخْتَارِ (٥) وَإِنْ كَانَتُ مَرْبُوطَةً بِالشَّطِ لاَ تَجُورُ وَ مَكَى السَّفِيْنَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ (٥) ، إلاَ إِذَا لَمُ يُمْكِنْهُ الْخُرُونِ مَحَدِّدِ الصَّلَاةُ وَإِلاَّ ﴿ الْاللَّهُ الْمُخْتَارِ (٥) ، إلاَ إِذَا لَمُ مُكِنْهُ الْخُرُونِ مُ .

وَيَتَوَجَّهُ الْمُصَلِّيْ فِيْهَا إِلَىٰ الْقِبْلَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلاَةِ ، وَكُلَّمَا الْمُتَدَارَتْ عَنْهَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا فِيْ خِلاَلِ الصَّلاَةِ حَتَىٰ يُتِمَّهَا مُسْتَقْبِلاً (٦). اسْتَدَارَتْ عَنْهَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا فِيْ خِلاَلِ الصَّلاَةِ حَتَىٰ يُتِمَّهَا مُسْتَقْبِلاً (٦).

⁽١) قوله : (والمربوطة) أي السفينة التي ربطت في لج البحر بالمراسي والحبال ، ومع ذلك تحركها الريح تحريكًا شديدًا هي كالسفينة السائرة فيما عرفته آنفًا من الحكم والخلاف [عز] .

⁽٢) قوله : (وإلا) أي وإن لم تحرك السفينة المربوطة الريحُ تحريكًا شديدًا فهي كالسفينة الواقفة بالشط ، وحكم الواقفة كما بَيَّنَه بعدَه [عز] .

 ⁽٣) قوله: (فإن) أي فإن صلى في السفينة المربوطة بالشط قائمًا ، وكان شيء من السفينة على قرار الأرض
 صحت الصلاة بمنزلة الصلاة حلى السرير [م ٢٢٣] .

⁽٤) قوله: (وإلا) أي وإن لم يستقر منها شيء على الأرض فلا تصح الصلاة فيها [م ٢٢٣].

⁽٥) قوله : (على المختار) وظاهر «الهداية «و «النهاية » : جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائمًا مطلقًا ، أي سواء استقرت أو لا [م ٢٢٣] .

⁽٦) قوله: (مستقبلاً) ولو ترك الاستقبال لا تحزئه في قولهم حميعًا [م ٣٢٣] .

^[1] أي لا تصح الصلاة في السفينة بالإيماء لمن يقدر على الركوع والسحود .

فصل (١) في التراويح (٢)

(حكمها) التَّرَاوِيْحُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَصَلاَتُهَا بِالْجَمَاعَةِ (١٤) سُنَّةُ كِفَايَةٍ (٥)

- (١) قوله : (فصل) بيان لصلاة التراويح ، وإنما لم يذكرها مع السنن المؤكدة قبل النوافل المطلقة لكثرة شعبها ، ولاختصاصها بحكم من بين سائر السنن والنوافل وهو الأداء بحماعة [بحر ٢/ ١١٦] .
- (۲) قوله: (التراويح) جمع ترويحة ، وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت به الأربع ركعات المخصوصة لاستلزامها استراحة بعدها كما هو السنة فيها [بحر ٢/ ١١٦] .
- (٣) قوله: (سنة) فإن قلت: صرح الشيخ بسنية التراويح، وذهب القدوري إلى استحبابه فكيف التوفيق؟ قلت: قال القدوري: يستحب أن يحتمع الناس وهو يدل على أن الاحتماع مستحب، وليس فيه دلالة على أن الاحتماع مستحب، وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحب [عز] .
- (٤) قوله: (بالجماعة) أطلق المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في الجماعة ، ولم يقيدها بالمسجد ، لما في «الكافي» ، والصحيح أن للجماعة في بيته فضيلة ، وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهو حاز إحدى الفضيلتين وترك الفضيلة الأحرى اهـ [بحر ٢ / ١٢٠] .
- (٥) قوله: (كفاية) اعلم أن فيها ثلاثة أقوال: الأول: إنه سنة على الأعيان حتى أن من صلى التراويح منفردا فقد أساء لترك السنة وإن صليت في المساحد، وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني. والثاني: إنه يستحب أن يصلي التراويح في بيته إلا أن يكون فقيهًا عظيمًا يُقتدى به ، فيكون في حضوره ترغيب لغيره ، وفي امتناعه تقليل الحماعة . والثالث: إنّ إقامتها بالحماعة سنة على الكفاية ؛ حتى لو ترك أهل المسحد كلهم الحماعة فقد أساءُ وا ، وأثموا ، وإن أقيمت التراويح بالحماعة في المسحد ، وتخلف عنها أفراد الناس ، وصلى في بيته لم يكن مسيئًا [بحر ملحصًا ٢/ ١٢٠] .
- (٦) قوله: (بعد) اعلم أن في وقته ثلاثة أقوال: الأول: إن الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده، وقبل الوتر وبعده. الثاني: إن وقتها ما بين العشاء إلى الوتر. الثالث: ما اختاره المصنف. وثمرة الخلاف تظهر فيما لوصلاها قبل العشاء، فعلى القول الأول هي صلاة التراويح، وعلى الأخيرين لا، وفيما إذا صلاها بعد الوتر؛ فعلى الثاني لا، وعلى الثالث نعم هي صلاة التراويح، وتظهر فيما إذا فاتنه ترويحة، أو ترويحتان، ولو اشتغل بها يفوته الوتر بالحماعة؛ فعلى الأول يشتغل بالوتر، ثم يصلي ما فاته من التراويح، وعلى الثاني يشتغل بالترويحة الفائنة، وينبغي أن يكون الثالث كالثاني [بحر ملحصًا ١٩/٢].

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيْرُ التَّرَاوِيْحِ إِلَىٰ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ ، وَلاَ يُكْرَهُ تَأْخِيْرُهَا إِلَىٰ مَا بَعْدَهُ عَلَى الصَّحِيْحِ (١). أي ما بعد نصف الليل

(عدد ركعاتها وصفة أدائها) وَهِيَ عِشْرُونَ (٢) رَكْعَةً بِعَشْرِ (٣) تَسْلِيْمَاتٍ . وَيُسْتَحَبُّ الْجُلُوْسُ (٤) بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ بِقَدْرِهَا ، وَكَذَا بَيْنَ الْجُلُوسُ المجلوسُ ال

التَّرْوِيْحَةِ الْخَامِسَةِ وَالْوتْر .

(ختم القرآن فيها) وَسُنَّ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِيْهَا مَرَّةً (٥) فِي الشَّهْرِ عَلَى الصَّحِيْحِ ، وَإِنْ مَلَّ بِهِ الْقَوْمُ قَرَأَ بِقَدْرِ (٦) مَا لاَ يُؤَدِّيْ إلىٰ تَنْفِيْرِهِمْ ، فِي

(١) قوله: (على الصحيح) وقال بعضهم: يكره ، لأنها تبع للعشاء فصارت كسنة العشاء [م ٢٢٥].

(٢) قوله : (عشرون) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساواة المُكمِّل ـ وهي السنن ـ للمكمَّل ـ وهي الفيرائض الاعتقادية والعملية _ [ط ٢٠٢٥].

(٣) قوله : (بعشر) يسلم على رأس كل ركعتين ، فإذا وصلها وجلس على كل شفع فالأصح أنه إن تعمد ذلك كره وصحت ، وأحزأته عن كلها ، وإذا لم يحلس إلا في آخر أربع نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح [م ٢٢٥].

(٤) قوله : (البجلوس) قيل : ينبغي أن يقول : والمستحب الانتظار بين الترويحتين ، لأنه استدل بعادة أهل الحرمين وأهل المدينة كانوا يصلون بدل ذلك أربع ركعات فرادي ، وأهل مكة يطوفون بينهما أسبوعًا ويصلون ركعتي الطواف ، إلا أنه روى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر ـ ﴿ وَاللَّهُ عَ ونحن لا نمنع أحدًا من التنفل ما شاء ، وإنما الكلام في القدر المستحب بجماعة ، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهللون أو ينتظرون سكوتًا أو يصلون أربعًا فرادى ، وإنما استحب الانتظار لأن التراويح مأخوذ من الراحة ، فيفعل ذلك تحقيقًا لمعنى الاسم ، وكذا هو متوارث [فتح القدر ١/ ٤٦٨] .

(٥) قوله : (مرة) اعلم أن الجمهور على أن السنة الختم مرة ؛ فلا يترك لكسل القوم ، ويختم في الليلة السابع والعشرين، لكثرة الأحبار أنها ليلة القدر، ومرتين فضيلة، وفي كل عشر مرة أفضل [بحر ٢ / ٢ ٢] .

(٦) قوله : (بقلر) وفي « مختارات النوازل » : إنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ، وهو الصحيح ، لأن السنة فيها الختم ، لأن حميع عدد الركعات في حميع الشهر ستّ مئة ركعة ، وحميع آيات القرآن ستة آلاف [بحر ٢/ ٢١] .

(٧) قوله : (المختار) وفي « المحتبى » : والمتأخرون كانوا يفتون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يملُّ القوم ، ولا يلزم تعطيلها ، وهذا حسن ، فإن الحسن روى عن أبي حنيفة : أنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء ، هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها [بحر ٢/ ١٢١] .

^[1] يريد إذا مل القوم بقدر ما ينحتم القرآن في الشهر فإنه يصلي بهم بالقدر الذي يعلم من حالهم أنهم لا ينفرون منه .

وَلاَ يَتْرُكُ (١) الصَّلاَةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى كُلِّ تَشَهُدٍ مِنْهَا وَلَوْ مَلَّ الْقَوْمُ ، عَلَى الْمُخْتَارِ .

وَلاَ يَتْرُكُ الثَّنَاءَ (٢) وَتَسْبِيْحَ الرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ ، وَلاَ يَأْتِي ْ بِالدُّعَاءِ إِنْ نوانتناج كل شفع مَلَّ الْقَوْمُ .

وَلاَ تُقْضَى التَّرَاوِيْحُ بِفَوَاتِهَا مُنْفَرِدًا وَلاَ بِجَمَاعَةٍ.

باب الصلاة في الكعبة

صَحَّ فَرْضٌ وَنَفُلٌ فِيْهَا ، وَكَذَا فَوْقَهَا وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ سُتْرَةً ، لَكِنَّهُ المَصلي المُعلِد الكِله الكِله

مَكْرُوهٌ لإساءة الآدَبِ بِاسْتِعْلاَئِهِ عَلَيْهَا.

وَمَنْ (٣) جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَىٰ غَيْرِ وَجْهِ إِمَامِهِ فِيْهَا أَوْ فَوْقَهَا صَحَّ ، وَإِنْ (١)

جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَىٰ وَجْهِ إِمَامِهِ لاَ يَصِحُ .

وَصَحَ الْإِقْتِدَاءُ خَارِجَهَا بِإِمَامٍ فِيْهَا (٥) وَالْبَابُ (٦) مَفْتُوحٌ ، وَإِنْ الْبَابُ (٦) مَفْتُوحٌ ، وَإِنْ

⁽١) قوله: (ولايترك) لأن الصلاة على النبي وتَلَيِّلُو سنة مؤكدة عندنا ، وفرض على قول بعض المجتهدين ، فلا يصح بدونها ، ويحذر الهذرمة وترك الترتيل وترك تعديل الأركان وغيرهما كما يفعله من لا حشية له [م ٢٢٦].

 ⁽۲) قوله: (ولايترك الثناء) أي إماما كان أو مقتديا أو منفردا [ط

⁽٣) قوله: (ومن) أي ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أوفوقها بأن كان [١] وجهه إلى ظهر إمامه ، [٢] أو الى جنب إمامه ، [٤] أو ظهره إلى جنب إمامه ، [٤] أو ظهره إلى ظهر إمامه ، [٥] أو جنبه إلى وجه إمامه ، [٦] أو جنبه إلى حنب إمامه متوجهًا إلى غير جهته ، [٧] أو وجهه إلى وجه إمامه صح اقتداؤه في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا قابل وجه، وجه إمامه وليس بينهما حائل [م ٢٢٧].

⁽٤) قوله: (وإن) تصريح بما علم التزامًا من السابق لإيضاح الحكم ، وذلك لتقدمه على إمامه [م ٢٢٨].

⁽٥) قوله : (فيها) أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن [م ٢٢٨] .

⁽٦) قوله : (والباب) القيد بفتح الباب اتفاقي ؛ فإذا سمع التبليغ والباب مغلق لامانع من صحة الاقتداء [م ٢٦٨] .

^[1] أي لا يأتي الإمام بالدعاء الطويل قبل السلام إن مل القوم.

تَحَلَّقُوا حَوْلَهَا وَالإِمَامُ خَارِجَهَا صَحَّ ، إلاَّ (١) لِمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا فِيْ التَداء عليه التله ا

باب صلاة المسافر (٢)

(السفر الشرعي) أقَلُّ سَفَرٍ تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ مَسِيْرَةُ ثَلاَثَةٍ (٣) أَيَّامٍ (٤) مِنْ أَقْصَرِ أَيَّامٍ السَّنَةِ بِسَيْرٍ وَسَطٍ (٥) مَعَ الاسْتِرَاحَاتِ (٢)، وَالْوَسَطُ : سَيْرُ مِنْ أَقْصَرِ أَيَّامٍ السَّنَةِ بِسَيْرٍ وَسَطٍ (٥) مَعَ الاسْتِرَاحَاتِ (٢)، وَالْوَسَطُ : سَيْرُ اللَّهِ السَّرِ الرَّسَطِ اللَّهِ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ ال

(۱) قوله: (إلا) أي صلى قوم صلاة حول الكعبة ، وتحلقوا حولها ، والإمام في حانب من حوانبها صح صلاتهم كلهم ، ولكن لا يصح صلاة من كان في جهة إمامه ، وهو أقرب إليها من إمامه ، مثلاً كان القوم مختلفين في البعد من الكعبة بحيث كان الإمام بقدر ذراعين من الكعبة ، وبعضهم بقدر ذراعين ، وبعضهم بقدر ذراع واحد ، وبعضهم بقدر ثلاثة أذرع فصاعدًا صح صلاتهم حميعًا ، لكن لا يضح صلاة من كان بقدر ذراع وهو في جهة الإمام [عز].

(٢) قوله: (المسافر) اعلم أن السفر على ثلاثة أقسام: [١] سفر طاعة :كالحج والجهاد، [٢] وسفر مباح: كالتجارة، [٣] وسفر معصية: كقطع الطريق، والأوَّلاَن سببان للرخصة اتفاقًا، وأما الأخير فكذلك عندنا، خلافًا لمالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، فإنهم قالوا: سفر المعصية لا يفيد الرخصة [ط بحذف وزيارة ٢٢٨].

(٣) قوله: (ثلاثة) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة، ويباح فيه الفطر، ويمسح فيه أكثر من يوم وليلة، وتسقط به الأضحية، وأما المبيح لترك الجمعة والعيدين والجماعة، والمبيح للتنفل على الدابة، وللتيمم، ولاستحباب القرعة بين نسائه فلايقدر بهذه المدة [ط ٢٢٩].

(٤) قوله: (أيام) قدر بالأيام دون المراحل والفراسخ، وهو الأصح [م ٢٢٩].

(٥) قوله : (وسط) فلو أسرع بريده فقطع ما يقطع بالسير الوسط في ثلاثة ايّام في أقل منها قصر ، وكما إذا سار فيها سيرًا حارقًا للعادة ، وصرح في «التبيين» : أنه يكتفي في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط اليقين [ط ٢٢٩].

(٦) قوله : (الاستواحات) فينزل المسافر فيه للأكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ، ولأكثر النهار حكم كله ، فإذا خرج قاصدًا محلاً وبكّر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات فيها ، ثم بكّر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ، ونزل ، ثم بكّر في الثالث ، وسار إلى الزوال فبلغ المقصد ، قال شمس الأئمة السرخسي : الصحيح أنه مسافر [م ٢٢٩].

وَفِي الْجَبَلِ (١) بِمَا يُنَاسِبُهُ ، وَفِي الْبَحْرِ (٢) اعْتِدَالُ الرِّيْحِ .

كَانَ عَاصِيًا (٥) بِسَفَرهِ إِذَا جَاوَزَ (٦) بُيُوْتَ (٧) مُقَامِهِ ، وَجَاوَزَ أَيْضًا (٨) مَا اتَّصَلَ

(۱) قوله: (وفي الجبل) أي ويعتبر السير الوسط في الحبل بما يناسبه ، لأنه يكون صعودا وهبوطًا ومضيقًا ووعرًا ، فيكون مشي الإبل والأقدام فيه دون سيرهما في السهل ، فإذا قطع بذلك السير مسافةً ليست ببعيدة من ابتداء اليوم ، ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يومًا ، فإذا بات ثم أصبح وفعل كذلك إلى ما بعد الزوال ثم نزل كان يومًا ثانيًا ، ولا يعتبر أعجل السير ، وهو سير البريد ، ولا أبطأ السير ، وهو مشي العجلة التي تجرها الدواب فإن خير الأمور أوساطها وهو هنا بين سير الإبل والأقدام [م ٢٢٩].

(٢) قوله : (في البحر) أي وفي « البحر » : يعتبر اعتدال الريح على المفتى به ، فينظر إلى السفينة كم تسير في ثلاثة أيام ولياليها عند استواء الريح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة ، فيجعل ذلك أصلاً ، فإذا سار أكثر اليوم به كان ككلّه ، وإن كانت المسافة دون ما في السهل [م وط ٢٣٠] .

(٣) قوله : (فيقصر) المراد و جوب القصر حتى لوأتم فإنه آثم . وقيد بالفرض ، لأنه لاقصر في الوتر والسنن ، وقيد بالرباعي ، لأنه لا قصر في الفرض الثنائي والثلاثي ، فالركعات المفروضة حال الإقامة سبعة عشر ، وحال السفر إحدى عشر . وإن كان في حال نزول وقرار وأمن يأتي بالسنن ، وإن كان سائرًا أو خائفًا فلا يأتي بها ، وهو المختار [بحروم ٢/ ٢٣٠] .

(٤) قوله: (نوى) أي قصده قصداً حازماً ، ولابد من كون القصد قبل الصلاة ؛ حتى لوافتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر ، فنقلها الريح ، فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لأنه اجتمع الموجب للإتمام وما يمنعه ، فرجحنا الموجب احتياطًا خلافًا لمحمد . والمراد القصد المعتبر حتى لوقصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد بيوم لا يقصر ، بخلاف الكافر إذا أسلم بناءً على أن نية الكافر إنشاء السفر معتبرة ، بخلاف الصبي . ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر ، ولو لم يقصد لا يكون مسافراً ولوطاف الدنيا حميعاً ، فلو قصد السياحة أو ذهب صاحب حيش لطلب عدو أو ذهب لطلب آبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وإن طالت المدة ؛ أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر وإلا لا [ط بحذف ٢٣٠] .

(٥) قوله: (عاصيًا) بأن سافر لطلب الزنا، أو قطع الطريق، ولوطرأ عليه قصد المعصية بعد إنشاء السفر، فإنه يترخص بالاتفاق. واعلم أنه يكون عاصيًا بقصد فعل المعصية، سواء وحدت منه المعصية بالفعل أم لا [ط ٢٣٠].

(٦) قوله : (جاوز) أطلق في المحاوزة ؛ فانصرفت من الحانب الذي خرج منه ، ولايعتبر محاوزة محلة بحذائه من الجانب الآخر ، فإن كانت في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يحاوز تلك المحلة [بحر ٢/٢٦] .

(٧) قوله : (بيوت) عبر بالجمع ، ليفيد اشتراط مجاوزة الكل ، فيدخل فيه محلة منفصلة وفي القديم كانت متصلة ، لأنها تعد من المصر [ط ٢٣٠].

(٨) قوله : (وجاوز أيضاً) أي ويشترط أن يكون قد جاوز أيضًا ما اتصل بمقامه من فنائه كما يشترط مجاوزة ربضه ، وهو: ما حول المدينة من بيوت ومساكن ، فإنه في حكم المصر ، وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح [م ٢٣٠].

به مِنْ فِنَائِهِ ، وَإِنِ انْفَصَلَ الْفِنَاءُ بِمَزْرَعَةٍ أَوْ قَدْرِ غَلْوَةٍ لاَ يُشْتَرَطُ مُجَاوَزَتُهُ .

مُولِلْاتُ مِنْهُ عَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعَدُّ لِمُصَالِحِ الْبَلَدِ ؛ كَرَكْضِ الدَّوَابِ ، وَالْفِنَاءُ : الْمَكَانُ الْمُعَدُّ لِمَصَالِحِ الْبَلَدِ ؛ كَرَكْضِ الدَّوَابِ ، وَالْفِنَاءُ : الْمَكَانُ الْمُعَدُّ لِمَصَالِحِ الْبَلَدِ ؛ كَرَكْضِ الدَّوَابِ ، وَدَفْنِ الْمَوْتَىٰ .

(شروط صحة نية السفر) وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ السَّفَرِ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ : [١] الاسْتِقْلاَلُ (١) بِالْحُكْمِ ،

[٢] وَالْبُلُوغُ ،

[٣] وَعَدَمُ نُقْصَانِ مُدَّةِ السَّفَرِ عَنْ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ .

فَلاَ يَقْصُرُ^(۲) مَنْ لَمْ يُجَاوِزْ عُمْرَانَ مُقَامِهِ ، أَوْ جَاوَزَ وَكَانَ صَبِيًّا أَوْ تَابِعًا لَمْ يَنْوِ مَتْبُوْعُهُ السَّفَرَ : كَالْمَرْأَةِ^(۳) مَعَ زَوْجِهَا ، وَالْعَبْدِ^(٤) مَعَ مَوْلاَهُ ، وَالْعَبْدِ مَتْبُوعُهُ السَّفَرَ : كَالْمَرْأَةِ مَع زَوْجِهَا ، وَالْعَبْدِ مَعَ مَوْلاَهُ ، وَالْجُنْدِي مَعَ أَمِيْرِهِ ، أَوْ نَاوِيًا دُوْنَ الثَّلاَثَةِ .

وَتُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ مِنَ الْأَصْلِ دُوْنَ التَّبَعِ ، إِنْ عَلِمَ (٥) نِيَّةَ كَالْرج والمولى والأمير كالمراة والعبد والعندي النبع المُمْتُبُوع فِي الْأَصَبِحُ .

(١) قوله: (الاستقلال) أي الانفراد بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعاً لغيره في حكمه [ط ٢٣١].

(٣) قوله: (الموأة) أطلقها وهي مقيدة بما إذا أوفاها معجل مهرها ، وإن لم يوفها لم تكن تبعًا له ولو دخل بها ،
 لأنه يجوز لها منعه من الوطء والإخراج للمهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى [م بزيادة ٢٣١] .

(٤) قوله: (والعبد) أطلقه وهو مقيد بغير المكاتب؛ فشمل أم الولد، والمدبر، وأما المكاتب فقال في «البحر»: ينبغي أن لا يكون تبعاً، لأن له السفر بغير إذن المولى [عز].

(٥) قوله: (علم) فلا يلزمه الإتمام بنية الأصل الإقامة حتى يعلم ، وهل يحب عليه السؤال من المتبوع أم لا ؟ والظاهر الأول [عز].

⁽٢) قوله: (فلا يقصر) شروع في التفريعات الأربع على الشروط الأربعة من المجاوزة والاستقلال والبلوغ وعدم نقصان المدة ؛ فعدم القصر لمن لم يجاوز العُمران لعدم مجاوزته وهي شرط للقصر ، وعدم القصر للصبي لعدم بلوغه ، وعدم القصر للتابع لعدم استقلاله بالحكم فإنه تابع لمتبوعه ، ولا عبرة لنيته ، وعدم القصر لمن نوى أقل من مهبافة السفر لنقصان المدة [عز].

(متى لا تصح نية الإقامة) وَلاَ تَصِحُ نِيَّةُ الإِقَامَةِ بِبَلْدَتَيْنِ لَمْ يُعَيِّنِ الْمَبِيْتَ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلاَ فِي مُفَازَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِ الاَّخْبِيَةِ (٥) ، وَلاَ فِي مُفَازَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِ الاَّخْبِيَةِ (٥) ، وَلاَ فِي مُفَازَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِ الاَّخْبِيَةِ (٥) ، وَلاَبِدَارِنَا (٧) فِي مُحَاصَرَةٍ أَهْلِ الْبَغْيِ .

⁽١) قوله : (صحت) أما الصحة فلوُجود الفرض في محله ، وهو الجلوس على الركعتين ، وتصير الأخريان نافلة له . وأما الكراهة فلتأخير الواجب وهو السلام عن محله ـ وإن كان عامداً ، فإن كان ساهياً يسجد للسهو ولترك واجب القصر وترك افتتاح النفل وخلطه بالفرض ، وكل ذلك لا يجوز [عز] .

 ⁽۲) قوله: (وإلا) أي وإن لم يكن قد جلس قدر التشهد على رأس الركعتين الأوليين فلا تصح صلاته لتركه فرض
 الجلوس في محله ، واختلاط النفل بالفرض قبل كماله [م ۲۳۱].

⁽٣) قوله : (حتى) أطلق في دخول مصره ، فشمل ما إذا نوى الإقامة به أو لا [بحر ٢ / ٢٣٠] .

⁽٤) قوله: (ينوي) أطلق النية ؛ فشمل الحكمية كما لو وصل الحاج إلى الشام ، وعلم أن القافلة إنما تخرج بعد خمسة عشر يوماً ، وعزم أن لا يخرج إلا معهم لايقصر ، لأنه كناوي الإقامة ، وشمل ما إذا نواها في خلال الصلاة في الوقت فإنه يتم ، سواء كان في أولها أو وسطها أو في آخرها ، وسواء كان منفرداً أو مقتدياً أو مدركاً أو مسبوقاً . وقيد بنصف شهر لأن نية إقامة ما دونها لا توجب الإتمام ، وقيد بالبلد والقرية لأن نية الإقامة لا تصح في غيرهما ؛ فلا تصح في مفازة ولا جزيرة ولا بحر ولا سفينة [بحر ملخصاً ٢ / ٢٣١] .

⁽٥) قوله : (أهل الأخبية) هم الأعراب والترك والكرد الذين يسكنون المفازة ، وقيد بهم لأن غيرهم لو نوى الإقامة معهم لايصير مقيماً عند الإمام وهو الصحيح [طملحصاً ٢٣٢].

 ⁽٦) قوله: (ولا) أي ولا تصح نية الإقامة لعسكرنا في دارالحرب ولو حاصروا مصراً لمخالفة حالهم بالتردد بين
 القرار والفرار ؛ أما من دخلها بأمان ، ونوى الإقامة في موضعها صحت ويتم [م وط ٢٣٢].

⁽٧) قوله : (ولا بدارنا) أي ولاتصح نية الإقامة لعسكرنا بدارنا في حال محاصرة أهل البغي ، والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الإمام الحق ظانين أنهم على الحق ، ولا يحكم بفسقهم بالاتفاق ، لأنهم متمسكون بشبهة وإن كانت فاسدة ، فإن لم تكن لهم شبهة فهم لصوص [م وط ٢٣٢].

(اقتداء المسافر بمقيم وعكسه) وَإِن اقْتَدَىٰ مُسَافِرٌ بِمُقِيْمٍ فِي الْوَقْتِ

صَحَّ ، وَأَتَمَّهَا أَرْبَعًا ، وَبَعْدَهُ (١) لاَ يَصِحُ . وَبِعَكْسِهِ (٢) صَحَّ فِيْهِمَا .
المحد عروج الوقت المحد عروج الوقت المحد عروجه وكَنْدُبُ فَإِنِّي مُسَافِرٌ » ، وَيَنْبَغِيُ وَنُدِبَ لِلإِمَامِ أَنْ يَقُول : « أَتِمُّوا صَلاَتَكُمْ فَإِنِّي مُسَافِرٌ » ، وَيَنْبَغِي

أَنْ يَقُولَ ذلِكَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلاَةِ.

وَلاَ يَقْرَأُ (٢) الْمُقِيْمُ فِيْمَا يُتِمُّهُ بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ الْمُسَافِرِ فِي الْأَصَحِ (٤).

(قضاء الفوائت) وَفَائِتَةُ السَّفَرِ (٥) وَالْحَضَرِ تُقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعًا ؟

وَ الْمُعْتَبَرُ فِيْهِ آخِرُ الْوَقْتِ . أَخِرُ الْوَقْتِ . أَي نَي لزوم الأربع والركعين

(الوطن وأقسامه وما يبطل به) وَيَبْطُلُ (٧) الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِمِثْلِهِ فَقَطْ،

وَيَبْطُلُ وَطَنُ الإِقَامَةِ بِمِثْلِهِ وَبِالسَّفَرِ وَبِالأَصْلِيِّ.

وَالْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ : هُوَ الَّذِي وَلِدَ فِيْهِ ، أَوْ تزوج ، أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ

(١) قوله: (بعده) أي بعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم [ز ١١٣/١].

(۲) قوله: (وبعكسه). أي بعكس ماذكره من اقتداء المسافر بالمقيم جائز في الوقت و بعده ، وهو اقتداء المقيم
 بالمسافر [ز ۲۱۳/۱].

(٣) قوله : (ولا يقرأ) أي إذا قرأ المقيم خلف مسافر ، وفرغ الإمام المسافر عن صلاته يقوم المؤتم ، وايؤدي مابقي من صلاته ، ولكنه لايقرأ خلفه [عز].

(٤) قوله: (في الأصح) وقال بعض المشايخ: يقرأ كالمسبوق [ط ٢٣٣].

(٥) قوله: (وفائتة) فيه لف ونشر، أي فائتة السفر تقضى ركعتين، وفائتة الحضر تقضى أربعاً [ز١/٥١٠].

(٦) قوله : (والمعتبر) أي المعتبر في وحوب الأربع أو الركعتين آخر الوقت ، فإن كَان آخر الوقت مسافراً وحب عليه الأربع [ز ١/٥/١] .

(٧) قوله: (ويبطل) أي يبطل الوطن الأصلي بالوطن الأصلي، هذا إذا انتقل عن الأول بأهله، وأما إذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الأول ويتم. وقوله: فقط أي لا بإنشاء السفر ولا بوطن الإقامة، وكلاهما لا يبطل به الأصلي، وقوله: وطن الإقامة بمثله أي يبطل وطن الإقامة بوطن الإقامة. وقوله: بالسفر وبالأصلي، أي ويبطل بإنشاء السفر بالوطن الأصلي، وفائدة هذه الأوطان أن يتم صلاته فيها إذا دخلها وهو مسافر قبل أن تبطل [عز].

وَقَصَدَ التَّعَيُّشَ لاَ الارْتِحَالَ عَنْهُ .

وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ: مَوْضِعٌ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيْهِ نِصْفَ شَهْرٍ فَمَا فَوْقَهُ. وَلَمْ يَعْتَبِرِ (١) الْمُحَقِّقُوْنَ وَطَنَ السُّكْنَىٰ ؛ وَهُوَ : مَا يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِيْهِ دُوْنَ نِصْفِ شَهُو . وقد كان مسافراً

باب صلاة المريض

(كيف يصلي المريض ؟) إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَريْض كُلُّ الْقِيَامِ أَوْ تَعَسَّرَ ، بِوُجُودِ أَلَمٍ (٢) شَكِيْدٍ (٣) ، أَوْ خَافَ (٤) زِيَادَةَ الْمَرْضِ ، أَوْ بُطْأَهُ بِهِ صَلَّىٰ كل النيام قَاْعِدًا بِرُكُوعِ وَسُجُوْدٍ ، وَيَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ (٥) فِي الْأَصَحِ (٢ُ)

⁽١) قوله : (ولم يعتبر) اعلم أن عامة المشايخ قسموا الأوطان على ثلاثة : [١] وطن أصلي : وهو مولد الرجل أو البلد الذي تأهل فيه ، و [7] وطن الإقامة : وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة خمسة عشر يوما ، ويسمى وطن سفر ، و [٣] وطن السكني : وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة أقل من حمسة عشر يوما ، والمحققون منهم قسموا إلى الوطن الأصلي ووطن الإقامة ، ولم يعتبروا وطن السكني ، وهو الصحيح ، لأنه لم تثبت فيه الإقامة بل حكم السفر فيه باق [عناية

⁽٢) قوله : (ألم) كدّورًان رأس ، ووجع ضرس ، أو شقيقة ، أو رمد . أطلقه فشمل ما إذا حدث ذلك في الصلاة أو قبلها ، ومثل الألم خوف لحوق الضرر من عدو آدمي أو غيره ، على نفسه أو ماله لو صلى قائماً [عز].

⁽٣) قوله : (شديد) قيده بالشديد ، لأنه إن لحقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام [ط ٢٣٤] .

⁽٤) قوله: (خاف) بأن غلب في ظنه بتحربة سابقة أو إخبار طبيب مسلم حاذق غير ظاهر الفسق أو ظهور الحال بأن كان يظهر له من حاله أنه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ، ولو قدر على القيام متكتاً أو معتمداً على عصا أو حائط لا يجزئه إلا كذلك ، خصوصاً على قولهما ، لأنهما يجعلان قدرة الغير قدرة له [م و ط ٢٣٤] .

⁽٥) قوله: (كيف) أي كيف تيسر له بغير ضرر من تربع أو غيره [م ٢٣٤].

⁽٦) قوله : (في الأصح) اعلم أنه إذا صلى المريض قاعداً بركوع وسحود أو بإيماء كيف يقعد ؟ أما في حال التشهد فإنه يحلس كما يحلس للتشهد بالإحماع ، وأما في حالة القراء ة وحال الركوع روي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ أنه يحلس كيف شاء من غير كراهة ، إن شاء محتبياً وإن شاء متربعاً وإن شاء على ركبتيه كما في التشهد ، وقال زفر ـ رحمه الله تعالى ـ : يفترش رحله اليسري في جميع صلاته ، والصحيح ماروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالمي [بحر ٢ / ١٩٩].

^[1] وفي نسخة: "ابطاءه.

وَإِلاَّ (١) قَامَ بِقَدْرِ مَا يُمْكِنُهُ.

وَإِنْ تَعَذَّرَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ صَلَّىٰ قَاعِدًا بِالاَيْمَاءِ ، وَجَعَلَ المُعَاءَهُ لِللَّهُ وَلَا سَلَا اللَّهُ وَالسَّود والسَّالِ اللَّهُ وَالسَّود والسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّلِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللللْمُعُلِمُ اللَّهُ الللللللْمُ ال

وَإِنْ تَعَذَّرَ الإِيْمَاءُ أُخِّرَتْ عَنْهُ مَا دَامَ يَفْهَمُ الخِطَابَ ، قَالَ فِي وَإِنْ تَعَذَّرَ الإِيْمَاءُ أُخِّرَتْ عَنْهُ مَا دَامَ يَفْهَمُ الخِطَابِ ، قَالَ فِي

- (١) قوله : (وإلا) أي وإن لم يتعذر عليه كل القيام بأن قدر على بعض القيام قام بقدر ما يمكنه بلا زيادة مشقة ولو بالتحريمة وقراءة آية [م بزيادة ٢٣٤] .
- (٢) قوله : (السجود) وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الركوع يومي، بهما ، واختلفوا في التعذر ؛ فقيل : مايبيح الإفطار ، وقيل : التميم ، وقيل : بحيث لوقام سقط ، وقيل : ما يعجزه عن القيام بحوائجه ، والأصح أن يلحقه ضرر بالقيام ، كذا في « النهاية » و « المجتبى » وغيرهما [عز] .
- (٣) قوله : (وإلا لا) أي وإن لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الركوع بأن جعلهما سواء لا تصح صلاته لترك فرض الإيماء للسجود [م ٢٣٥].
- (٤) قوله : (تعسر) بأن لم يقدر عليه متكناً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر ، وأما إذا قدر على الاتكاء بضرر فلا يلزمه [م وط ٢٣٥].
- (٥) قوله : (أولى) اعلم أن في المسألة ثلاثة أقوال : أظهرها أنه بالحيار بين الاستلقاء والاضطحاع ، وهو حواب الكتب المشهورة كالهداية وشروحها . ثانيها : إن الاستلقاء إنما يحوز إذا عجز عن الاضطحاع كمذهب الشافعي . ثالثها : إن الاضطحاع إنما يحوز إذا عجز عن الاستلقاء [ط ٢٣٥] .
 - (٦) قوله: (لا يمدهما) قيد به ، لأن مد الرجلين إلى القبلة مكروه للقادر على الامتناع عنه [عز].
- (٧) قوله: (أخوت) اعلم أن المسألة على أربعة أوجه: [١] إن دام به العجز ست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء إجماعاً. [٣] وإن كان أقل وهو يعقل قضى إجماعاً. [٣] وإن دام ست صلوات وهو يعقل ؟ [٤] أو أقل وهو لايعقل ففيهما اختلاف المشايخ ؟ فمنهم من قال : يلزمه القضاء ، وهو اختيار صاحب الهداية ، ومنهم من قال : لا يلزمه ، وهو اختيار البزدوي الصغير [ط ٢٣٦].

«الْهِدَايَةِ»: هُوَ الصَّحِيْحُ ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي « التَّجْنِيْسِ وَالْمَزِيْدِ » بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ إِذَا دَامَ عَجْزُهُ عَنِ الإِيْمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَإِنْ بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ إِذَا دَامَ عَجْزُهُ عَنِ الإِيْمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَإِنْ كَانَ يَفْهَمُ الْخَطَابَ ، وَصَحَّحَهُ (۱) قَاضِيْخَان ، وَمِثْلُهُ فِي « الْمُحِيْطِ » ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الإسلامِ وَفَخْرُ الإسلامِ ، وقال فِي « الظَّهِيْرِيَّةِ » : هُوَ ظَاهِرُ وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الإسلامِ وَفَخْرُ الإسلامِ ، وقال فِي « الظَّهِيْرِيَّةِ » : هُو ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتُوىٰ ، وَفِي « الْخُلاصَةِ » : هُو الْمُخْتَارُ ، وَصَحَّحَهُ الرِّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَنُوىٰ ، وَفِي « الْخُلاصَةِ » : هُو الْمُخْتَارُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْيَنَابِيْعِ » وَ « البَدَائِعِ » ، وَجَزَمَ بِهِ الْوَلُوالِجِيُّ رَحِمَهُمُ اللهُ .

(متفرقات) وَلَمْ يُوْمِ (٢) بِعَيْنِهِ وَقَلْبِهِ وَحَاجِبِهِ .

وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ صَلَّى قَاعِدًا

بالإيْمَاءِ .

وكمو أفضل من الإيماء قائما

وَإِنْ عَرَضَ لَهُ مَرَضٌ يُتِمُّهَا عَا قَدَرَ (٣) وَلَوْ بِالإِيْمَاءِ فِي الْمَشْهُوْرِ. الْأَيْمَاءِ فِي الْمَشْهُوْرِ. الْإِيمَاءِ الْمَشْهُوْرِ . الْهُ وَلَوْ كَانَ الْإِيمَاءِ الْمَشْهُوْرِ .

(۱) قوله: (وصححه) واستشهد قاضيخان بما عن محمد فيمن قطعت يداه من المرفقين ورجلاه من الساقين لا صلاة عليه ، و دُفع بأن ذاك في العَجْز المتيقَّن امتدادُه إلى الموت . وكلامنا فيما إذا صح المريض بعد ذلك لا فيما إذا مات قبل القدرة على القضاء ، فلا يجب عليه ، ولا الإيصاء به ، كالمسافر والمريض إذا أفطرا في رمضان وماتا قبل الإقامة والصحة . ومن تأمل تعليل الأصحاب في الأصول للمحنون يفيق في أثناء الشهر ولو ساعة يلزمه قضاء كل الشهر ، وكذا الذي حن أو أغمي عليه أكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضي ، وفيما دونها يقضي ، انقدح في ذهنه إيحاب القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة حتى يلزم الإيصاء به إن قدر عليه بطريق ، وسقوطه إن زاد . ثم رأيت عن بعض المشايخ إن كانت الفوائت أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء ، وإن كانت أقل وجب . قال في « الينابيع » : وهو الصحيح [فتح القدير ٢ / ٥] .

(٢) قوله : (ولم يُومٍ) وقال زفر : يومى، بعينه وقلبه ، وإذا صح يعيد ، وذكر في المختلفات : قال زفر : يومى، بالحاجبين أولاً لقربه من الرأس ، فبالعينين ، فإن عجز فبقلبه ، وقال الشافعي : بعينه وقلبه ، وقال الحسن : بحاجبيه وقلبه ويعيد إذا صح ، وعن أبي يوسف - رحمهم الله تعالى - : إن المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس يومى، بعينه ، ولا يومىء بقلبه ، وسئل محمد - رحمه الله تعالى - عن ذلك فقال : لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز ، وأشك في الإيماء بالعين إنه هل يجوز ؟ [كفاية ١ / ٩٤].

(٣) قوله: (بما قدر) يعني قاعداً يركع ويسجد، ومومياً إن تعذر، أو مستلقياً إن لم يقدر [بحر ٢ / ٢٠٦].

وَلَوْ صَلَّىٰ قَاعِدًا يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ فَصَحَّ بَنَىٰ ؛ وَلَوْ (١) كَانَ مُؤمِيًا لاَ .
المريض المريض وَمَنْ (٢) جُنَّ أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَضَىٰ ؛ وَلَوْ (٣) أَكْثَرَ لاَ .
وَمَنْ (٢) جُنَّ أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَضَىٰ ؛ وَلَوْ (٣) أَكْثَرَ لاَ .

فصل في إسقاط الصلاة والصوم

(متى لايلزم الإيصاء) إذا مَاتَ الْمَرِيْضُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلاَةِ المَّادِيْنِ المَّدَّةِ الْمُسَافِرُ الإَيْصَاءُ بِهَا وَإِنْ قَلَّتْ ، وَكَذَا الصَّوْمُ إِنْ أَفْطَرَ فِيْهِ الْمُسَافِرُ بِالإَيْمَاءِ لاَ يَلْزَمُهُ الإِيْصَاءُ بِهَا وَإِنْ قَلَّتْ ، وَكَذَا الصَّوْمُ إِنْ أَفْطَرَ فِيْهِ الْمُسَافِرُ وَالْمُسَافِرُ اللَّالَةِ المُسَافِرُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالصَّحَّةِ .

(متى يوصي ؟) وَعَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ بِمَا قَدَرَ () عَلَيْهِ وَبَقِيَ بِذِمَّتِهِ .

(كيفية الإسقاط) فَيُخْرِجُ عَنْهُ وَلِيَّهُ مِنْ ثُلُثِ مَا تَرَكَ لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمِ وَلِيَّهُ مِنْ ثُلُثِ مَا تَرَكَ لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمِ وَلِصَلَاةِ كُلِّ وَقْتٍ _ حتى الوتر _ نِصْفَ صَاعِ (٥) مِنْ بُرِّ أَوْ قِيْمَتَهُ . وَإِنْ مَعْولِ بِحْرِجَ الْوَدِينَةِ لَا يَصِحُ أَنْ يَصُونُمَ ، وَلاَ أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ . لَمْ يُوْصِ وَتَبَرَّعَ عَنْهُ وَلِيَّهُ جَازَ ، وَلاَ يَصِحُ أَنْ يَصُونُمَ ، وَلاَ أَنْ يُصَلِّي عَنْهُ . الله تعالى الله تعالى الولى أوغيره عن المبت

⁽١) قوله: (ولو) أي لوكان يصلي بالإيماء فصح لايبني [بحر ٢ / ٢٠٦].

⁽٢) قوله : (وهن) أي ومن ابتلي بالجنون بعارض سماوي ، أو أغمي عليه ولؤ بفزع من سبع أو آدمي ، واستمر به خمس صلوات قضي تلك الصلوات ، ولو كانت أكثر بأن خرج وقت السادسة لا يقضي ما فاته [م بتصرف ٢٣٧] .

⁽٣) قوله: (ولو) أي ولو حن مسلم أكثر من حمس صلوات ، أو أغمي أكثر من حمس صلوات لا يقصي ما فاتّتُه من الصلوات [عز].

⁽٤) قوله: (بما قدر) أي إن أفطر بعذر. وإن لم يدرك عدة من أيام أخر وقد أفطر بغير عذر لزم الإيصاء بجميع ما أفطره [عز].

^(°) قوله: (صاع) اعلم أن الصاع صاعان: [١] حجازي ـ وكان مستعملاً على عهده عليه الصلاة والسلام ـ ، [٢] وعراقي ـ وكان على عهد حجاج ـ ، فالأول مقداره: ثلاثة أرطال وخُمس رطل ، والثاني: ثمانية أرطال . والرَّطل (بكسر الأول وبفتحه أيضاً): عشرون إستاراً (بكسر الأول). والاستار: أربعة مثاقيل ونصف مثقال . والمثقال: عشرون قيراطاً . والقيراط: حمس شَعِيرات [عز].

^[1] بأن كانت دون ست صلوات.

^[2] هي أفضل لتنوع حاجات الفقير .

(لمن تعطى الفدية ؟) وَيَجُوْزُ إعْطَاءُ فِدْيَةِ صَلَوَاتٍ لِوَاحِدِ جُمْلَةً وَسَامِ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ عَالَىٰ أَعْلَمُ . وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ . حيث لا بصح ان بدنع للواحد أكثر من نصف صاع ني بوم

باب قضاء الفوائت^(۲)

(حكم الترتيب) التَّرْتِيْبُ بَيْنَ الْفَائِتَةِ وَالْوَقْتِيَّةِ وَ الْوَقْتِيَّةِ (٢) وَبَيْنَ الْفُوائِتِ الْفُوائِتِيْتِ الْفُوائِتِيِّةِ الْمُؤْمِنِ الْفُوائِتِيِّةِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْفُوائِتِيِّةِ الْمُؤْمِنِ الْفُوائِتِيِّةِ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُولِيَّالِمُ الللْمُولِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِ الللْمُولِلْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِلِيِنِيَالِمُ الللْمُؤْمِلُولِ الللْمُؤْمِلِي الللْمُولِلْمُولِلْمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللْمُؤْ

(مسقطاته) و يَسْقُطُ بِأَحَدِ ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ :

(۱) قوله: (وإن) أي وإن لم يف ما أوصى به الميت عما و حب عليه من الفدية ، أو لم يكف تُلث ماله ، أو لم يوص بشيء وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي ؛ فحيلته لإبراء ذمة الميت عن حميع ما عليه أن يدفع ذلك المقدار اليسير بعد تقديره لشيء من صيام أو صلاة أو نحوهما ، ويعطيه للفقير بقصد إسقاط ما يرد عن الميت فيسقط عن الميت بقدره ، ثم بعد قبضه يهبه الفقير للولي أو للأجنبي ، ويقبضه لتتم الهبة وتملك ، ثم يدفعه الموهوب له للفقير بحهة الإسقاط متبرعاً به عن الميت [م بتصرف ٢٣٩].

(٢) قوله : (الفوائت) لَم يقل : المتروكات ظنا بالمؤمنين حيراً ، لأن ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة ، وإنما تفوته من غير قصد لعذر [ط ٢٣٩].

(٣) قوله: (الوقتية) أراد بها الوقتية المتسع وقتها مع تذكر الفائتة ، لأن التي ضاق وقتها تقدم على الفائتة ، ويسقط الترتيب ، وقيدنا بتذكر الفائتة ، لأن الترتيب يسقط بالنسيان ، وأفاد بذكره الترتيب في الفوائت والوقتية لزوم القضاء ، وهو ما عليه الحمهور ، وقال الإمام أحمد: إذا تركها بغير عذر لا يلزمه قضاؤها لكونه صار مرتدا ، والمرتد لا يؤمر بقضاء ما تركه إذا تاب [ط بتصرف ٢٣٩].

^[1] أي عما وجب عليه من الفدية. [2] أي الفائتة القليلة وهي ما دون ست صلوات.

[١] ضِيْقِ (١) الْوَقْتِ (٢) الْمُسْتَحَبِ (٣) فِي الْأَصَحِ ،

[٢] وَالنُّسْيَانِ ،

[٣] وَإِذَا صَارَتِ الْفُوائِتُ سِتًا غَيْنَ الْوِتْدِ، فَإِنَّهُ لاَ يُعَدُّ مُسْقِطًا وَإِنْ لَزِمَ

ع**ن** ربية. مع العشاء و الفجر

- (١) قوله : (ضيق) أي يسقط الترتيب لضيق وقت المكتوبة . وتفسير ضيق الوقت : أن يكون الباقي منه لا يسعهما معًا عند الشروع في نفس الأمر ، لابحسب ظنه ؛ حتى لوظن ضيقه ، فصلى الوقتية ، فلما فرغ ظهر أن فيه سعة بطل ما أداه [بحر ملخصًا ٢ / ١٤٥] .
- (٢) قوله : (الوقت) مثاله لواشتغل بقضاء الظهر يقع العصر أو بعضه في وقت التغير فيسقط الترتيب في الأصح ، و العبرة لضيقه عند الشروع ؛ فلو شرع في الوقتية متذكرًا للفائتة ، وأطالها حتى ضاق الوقت لا تحوز ، إلا أن يقطعها ، ثم يشرع فيها [م ٢٤٠] .
- (٣) قوله: (المستحب) وقع الاختلاف بين اعتبار أصل الوقت في الضيق وبين اعتبار مستحبه ، ونسب الطحاوي الأول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف ، والثاني إلى محمد . وثمرته تظهر فيما لوتذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر، وعلم أنه لواشتغل بالظهر يقع قبل التغير ، ويقع العصر أو بعضها فيه ؟ فعلى الأول يصلى الظهر ثم الطهر ثم الطهر بعد الغروب [بحر بتصرف ٢ / ١٤٥] .
- (٤) قوله: (ولم) أي لم يعد وجوب الترتيب بعود الفوائت إلى القلة بسبب القضاء ، بعد سقوطه بكثرتها ، كما إذا ترك رجل صلاة شهر مثلاً ، ثم قضاها إلا صلاة ، ثم صلى الوقتية ذاكرًا لها ، فإنها صحيحة ، لأن الساقط قد تلاشى ، فلا يحتمل العود ، كالماء القليل إذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد إلى القلة لا يعود نحسًا [بحر ٢ / ١٥٣] .
- (٥) قوله: (ولا) أي ولا يعود الترتيب أيضًا بفوت صلاة حديدة تركها بعد نسيان ست قديمة ، ثم تذكرها على الأصح في الصورتين [م بتصرف ٢٤١].
- (٦) قوله: (بعد) أفاد كلامه أنه لا فرق بين الفوائت القديمة والحديثة ، حتى لوترك صلاة شهر فسقًا ، ثم أقبل على الصلاة ، ثم ترك فائتة حادثة ، فإن الوقتية حائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لانضمامها إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب [بحر ٢ / ١٥٢].
 - (٧) قوله: (الأصح) وقيل: لا يجوز عند البعض، ويجعل الماضي كأن لم يكن زجرًا له [ط ٢٤١].

فَلُو (١) صَلَّىٰ فَرْضًا ذَاكِرًا (١) فَائِتَةً وَلُو (٣) وِتْرًا فَسَدَ فَرْضُهُ فَسَادًا مَوْقُو فَا (٤) فَإِنْ قَصَى الْمَتْرُو كَةِ ذَاكِرًا لَهَا صَحَّتُ مَوْقُو فَا (٤) فَإِنْ قَصَى الْمَتْرُو كَةِ بَعْدَهُ . وَإِنْ قَصَى الْمَتْرُو كَةَ قَبْلَ جَمِيْعُهَا ، فَلاَ تَبْطُلُ بِقَصَاءِ الْمَتْرُو كَةِ بَعْدَهُ . وَإِنْ قَصَى الْمَتْرُو كَةَ قَبْلَ جَمِيْعُهَا ، فَلاَ تَبْطُلُ بِقَصَاءِ الْمَتْرُو كَةِ بَعْدَهُ . وَإِنْ قَصَى الْمَتْرُو كَةَ قَبْلَ خُرُوجٍ وَقْتِ الْخَامِسَةِ بَطُلُ وَصَفْ مَا صَلاَّهُ مُتَذَكِّرًا قَبْلَهَا ، وَصَارَ نَفْلاً . وَعَنْ الْخَامِسَةِ بَطُلُ وَصَفْ مَا صَلاَّهُ مُتَذَكِّرًا قَبْلَهَا ، وَصَارَ نَفْلاً . وَإِذَا كُثُرَتِ الْفُوائِتُ يَحْتَاجُ لِتَعْيِيْنِ (٥) كُلِّ صَلاَةٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ تَمْنُهِيلَ وَإِذَا كَثُرَتِ الْفُوائِتُ يَحْتَاجُ لِتَعْيِيْنِ (٥) كُلِّ صَلاَةٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ تَمْنُهِيلَ وَإِذَا كُثُرَتِ الْفُوائِتُ يُحْتَاجُ لِتَعْيِيْنِ (٥) كُلِّ صَلاَةٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ تَمْنُهِيلَ وَإِذَا كُثُورَتِ الْفُوائِتُ يُحْتَاجُ لِتَعْيِيْنِ (٥) كُلِّ صَلاَةٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ تَمْنُهِيلَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ نَوى (١) : أَوَّلَ ظُهُرٍ عَلَيْهِ ، أَوْ آخِرَهُ ، وَكَذَا (٧) الصَّوْمُ مِنْ رَعَلَيْهِ ، أَوْ آخِرَهُ ، وَكَذَا (٧) الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَيْنِ (٨) عَلَىٰ أَحَدِتَصْحِيْحَيْنِ (٩) مُخْتَلِفَيْنِ .

وَيُعْذَرُ مَنْ أَسْلَمَ بِلَارِ الْحَرْبِ بِجَهْلِهِ الشَّرَائِعَ . أيالاحكام الواجة والمفروضة

⁽١) قوله: (فلو) تفريع على لزوم الترتيب في أصل الباب لا على فوت حديثة بعد ست قديمة [عز].

⁽٢) قوله : (فاكراً) أطلق في تذكر ، ولم يقيده بالعلم ، لما في « الولوالجية » : رجل دخل في صلاة الظهر ، ثم شك في صلاة الفجر أنه صلاها أم لا ؟ فلما فرغ من صلاته تيقن أنه لم يصل الفجر ، يصلي الفجر ثم يعيد الظهر ، لأنه لما تحقق ظنه صار كأنه في الابتداء متيقن ، كالمسافر إذا تيمم وصلى ، ثم رأى في صلاته سرابًا فمضى على صلاته ، ثم ظهر بعد فراغه من الصلاة أنه كان ماء يتوضأ ، ويعيد الصلاة [بحر ٢ / ١٥٨] .

⁽٣) قوله : (ولو) بيان لقول أبي حنيفة ، لأن عنده الوتر فرض عمليٌّ ، فوجب الترتيب بينه وبين الوقتية ؛ حتى لو صلى الفجر ذاكرًا للوتر فسد فجره عنده موقوفًا ، وعندهما لا يفسد ، لأن الوتر سنة [بحر ٢ / ١٥٩] .

⁽٤) قوله: (موقوفًا) أي يحتمل تقرر الفساد ، ويحتمل رفعه ، وفسره بقوله ـ مابعده ـ : فإن الخ [عز] .

 ⁽٥) قوله: (لتعيين) بأن يقول: أصلي لصلاة ظهر الاثنين لثلاثين من المحرم سنة ألف واثنين وثلاثين ،
 ولايخفي ما فيه من الحرج فبيّن ما فيه سهولة [عز].

 ⁽٦) قوله: (نوى) و في «الكافي»: ومن قضى الفوائت ينوي أول ظهرلله عليه أو آخر ظهر لله عليه احتياطًا،
 ولولم يقل: الأول والآخر، وقال: نويت الظهر الفائتة جاز [بحر ٢ / ١٥٩].

⁽٧) قوله: (وكذا) أي إذا أراد قضائه يفعل مثل هذا [م ٢٤٣].

 ⁽۸) قوله: (رمضانین) أما إذا كان من رمضان واحد فلا يحتاج إلى التعيين اتفاقًا ؛ حتى لوكان عليه قضاء يومين
 من رمضان واحد فقضى يومًا ولم يعين جاز [ط ٢٤٣].

⁽٩) قوله: (تصحيحين) فإنه صحح الزيلعي لزوم التعيين ، وصحح في « الخلاصة » عدم لزوم التعيين [م ٣٤٣].

باب إدراك(١) الفريضة

(متى يقطع المصلى الصلاة ومتى لا يقطع ؟) إذا شَرَعَ فِي فَرْضٍ (٢) التعلى المنظى الصلاة ومتى لا يقطع ؟) إذا شَرَعَ فِي فَرْضٍ مُنْفَرِدًا ، فَأُقِيْمَتِ الْجَمَاعَةُ ، قَطَعَ (٣) وَاقْتَدَىٰ إِنْ لَمْ يَسْجُدُ لِمَا شَرَعَ فِيْهِ ، السفرة السفرة من الرحمة الأولى السفرة أوْ سَجَدَ فِي غَيْرِ رُبَاعِيَّةٍ (٤).

وَإِنْ سَجَدَ فِيْ رُبَاعِيَّةٍ ضَمَّ رَكْعَةً ثَانِيَةً ، وَسَلَّمَ ، لِتَصِيْرَ الرَّكْعَتَانِ لَهُ كالظهرُ نَافِلَةً ، ثُمَّ اقْتَدَىٰ مُفْتَرِضًا .

(١) قوله: (إدراك) أي إدراك الشخص الفريضة مع الإمام، والأصل فيه أن نقض العبادة قصدًا بلا عذر حرام، وأن النقض للإكمال إكمال، وإن كان نقضًا صورة فهو إكمال معنى، واعتبار المعاني أولَى من اعتبار الصور، كهدم المسجد لتحديده، وكنقض سجود من رفع رأسه لشوك أصابت حبهته فلم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يعد ذلك سجدتين، وأما إذا كان النقض لعارض شرعي فتارة يحوز وتارة يحب [ط ٢٤٣].

(٢) قوله : (في فوض) أطلقه فشمل ما إذا شرع في أداء فرض أو قضائه ، فخرج به النفل فإنه لا يقطعه بالإقامة بل يتمه شفعًا ، لأن القطع فيه إبطال لا إكمال ، وأراد بالفرض الفرض الذي أقيم ، لأنه إكمال لها ، وأما لوكان قضاء فرض غير المقام فلا يقطعه ، لأنه إبطال من كل وجه . وقوله : " فأقيمت " بأن أحرم الإمام لا مجرد الشروع في الإقامة ، فإنه لو أخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسحدة فإنه يتم ركعتين بلاخلاف [م و ط بتصرف ٢٤٤،٢٤٣] .

(٣) قوله : (قطع) أطلق في القطع؛ فشمل القطع بسلام أو غيره ، سواء كان قائمًا أو راكعًا أو ساحدًا ، هو الصحيح ، وقيل : لوكان قائمًا يسلم تسليمة ، وقيل : تسليمتين ، وقيل : يقعد ويتشهد ، وقيل : لا يتشهد ، ثم يسلم في الصورتين [ط ٢٤٤] .

(٤) قوله: (رباعية) أي فريضة رباعية. وقيد بهما ، لأنها لوكانت تّنائية أو تلاثية لا يتم الركعتين ، وغير رباعية بأن كان في الفحر أو المغرب ، فيقطع بعد السحود بتسليمة ، لأنه لو أضاف في الثنائية ركعة أحرى تم الفرض ، وتفوته الحماعة في الفحر ، ولا يتنفّل بعدها مطلقًا ، وفي المغرب للأكثر حكم الكل فتفوته الحماعة ، ولا يتنفل مع الإمام فيها لمنع التنفل بالبتيراء ومجالفته الإمام بإضافة رابعة . [م وط ٢٤٤].

(٥) قوله: (الأصح) وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ـ: إن لم يعد للقعود فسدت [م ٢٤٥].

وَإِنْ كَانَ فِيْ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ فَخَرَجَ الْخَطِيْبُ أَوْ فِيْ سُنَّةِ الظَّهْرِ الْجُمُعَةِ فَخَرَجَ الْخَطِيْبُ أَوْ فِيْ سُنَّةِ الظَّهْرِ الْجَانِ اللهُ الله

وَمَنْ حَضَرَ وَالإِمَامُ فِي صَلاَةِ الْفَرْضِ اقْتَدَىٰ بِهِ وَلاَ يَشْتَغِلُ^(٢) عَنْهُ بِالسَّنَّةِ إِلاَّ^(٣) فِي الْفَجْرِ إِنْ أَمِنَ (٤) فَوْتَهُ ، وَإِنْ (٥) لَمْ يَأْمَنْ تَرَكَهَا .

(قضاء السنن) وَلَمْ تُقْضَ (٦) سُنَّةُ الْفَجْرِ إِلاَّ بِفَوْتِهَا مَعَ الفَرْضِ ،

- (۱) قوله: (الأوجه) احتلفوا في السنة قبل الظهر والجمعة إذا أقيمت، أو حطب الإمام فالصحيح أنه يتمها أربعًا كما صرح به الولوالجي وصاحب المبتغى والمحيط ثم الشمني، لأنها صلاة واحدة، وليس القطع للإكمال بل للإبطال صورة ومعنى، وقيل: يقطع على رأس الركعتين، ورجحه في « فتح القدير » بحثًا بأنه يتمكن من قضائها بعد الفرض، ولا إبطال في التسليم على الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب انتهى. والظاهر ما صححه المشايخ، لأنه لا شك أن في التسليم على رأس الركعتين إبطال وصف السنية لا لإكمالها، وتقدم أنه لا يحوز، ويشهد لهم إثبات أحكام الصلاة الواحدة للأربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني إلى غير ذلك [بحر ٢ / ١٢٥].
- (٢) قوله: (ولا يشتغل) أطلقه فشمل ما إذا حاف فوت شيء من الصلاة أو لا ، وهذا إذا كان في المسجد، وأما إذا كان خارج المسجد وحاف فوت ركعة اقتدى وإلا صلى السنّة ، ثم اقتدى لإمكان جمعه بين الفضيلتين [م بتغير ٢٤٥].
- (٣) قوله : (إلا) فإنه يصلى سنته ولو في المسجد بعيدًا عن الصف أي يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر إذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد ، فإن لم يجد مكانًا تركها ، لأن في الإتيان بها في المسجد حينئذ مخالفة الجماعة فتكره ، وترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت ، فإن كان الإمام في الصيفي فصلاته إياها في الشتوي أخف من صلاتها في الصيفي ، وأشدها كراهة أن يصليها مخالطًا للصف ، ويليه في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل [طوم بحذف ٢٤٥].
 - (٤) قوله: (أمن) أي إن أمن فوت الفجر بتمامه ، فلو أمن أن يدركه في التشهد يصليه أيضًا [عز].
- (٥) قوله : (وإن) أي وإن لم يأمن فوت الإمام باشتغاله بسنة الفحر تركها واقتدى . أفاد به أنه لم يشرع فيها ، فلو شرع أتمها مطلقًا ، لأن القطع حينئذ للإبطال [م وط ٢٤٦] .
- (٦) قوله: (ولم تقض) أي لم تقض سنة الفحر إلا إذا فاتت مع الفرض فتقضى تبعًا للفرض ، سواء قضاها مع الحماعة أو وحده. أفاد المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أنها لا تقضى قبل طلوع الشمس أصلاً ، ولا بعد الطلوع إذا كان قد أدى الفرض ، وشمل كلامه ما إذا قضاهما بعد الزوال أو قبله ، ولا خلاف في الثاني . واختلف المشايخ في الأول على قولهما ، والصحيح كما في «غاية البيان» : أنها الارتقضى تبعًا . وقيد بسنة الفحر ، لأن سائر السنن لا تقضى بعد الوقت ، لا تبعًا و لا مقصودًا . واختلف المشايخ في قضائها تبعًا للفرض في الوقت ، والظاهر قضاؤها [بحر بحذف ٢ / ١٣٢٠١٣١] .

وَقَضَى (١) السُّنَّةُ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ فِي وَقْتِهِ قَبْلَ شَفْعِهِ . أَيْ السَّنَّةُ الَّتِي قَبْلَ الطَّهْرِ أَيْ وَقَتِهِ أَيْ الرَّكِنِينِ اللَّهِ الطَّهْرِ

وَلَمْ يُصِلُ (٢) الظُّهُرَ جَمَاعَةً بِإِدْرَاكِ رَكْعَةً ، بَلْ أَدْرَكَ فَصْلَهَا (٣)،

وَاخْتُلِفَ (٤) فِي مُدْرِكِ الثَّلاَثِ . من رباعبة أو الثنين من الثلاثية

(متفرقات) وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرْضِ إِنْ أَمِنَ فَوْتَ الْوَقْتِ ، وَإِلاَّ فَلاَّ (٥٠).

وَمَنْ أَدْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعًا فَكَبَّرَ وَوَقَفَ (٦) حَتَّىٰ رَفَعَ الإِمَامُ رَأْسِهُ ،

لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ ؛ وَإِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ بَعْدَ قِرَاءَةِ الإِمَامِ مَا تَجُوْزُ بِهِ الصَّلاَةُ فَأَدْرَكَهُ إِمَامُهُ فِيهِ صَحٌّ ، وَإِلاٌّ (٧) لا .

(١) قوله : (وقضى) بيان لشيئين ، أحدهما : القضاء ، والثاني : محله ؛ أما الأول ففيه احتلاف ، والصحيح أنها تقضى ، وأما الثاني فاختلف فيه النقل عن الشيخين ، فذكر في « الجامع الصغير » للحسامي : أن أبا يوسف يقدم الركعتين ، ومحمد يؤخرهما ، وفي « المنظومة وشرحها » : على العكس ، ورجح في « فتح القدير » تقديم الركعتين ، لأن الأربع فاتت عن الموضع المسنون ، فلا يفوت الركعتين عن موضعهما قصدًا بلا ضرورة ١ ه . وحكم الأربع قبل الحمعة كالأربع قبل الظهر [بحر بحذف ٢ / ١٣٢] .

(٢) قوله: (ولم يصل) ولهذا لوحلف لا يصلى الظهر مع الإمام ولم يدرك الثلاث لا يحنث ، لأن شرط حنثه أن يصلي الظهر مع الإمام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات [ز ١٨٤/].

(٣) قوله: (أدرك) ولهذا لو حلف لا يدرك الحماعة يحنث إذا أدرك الإمام في آخرالصلاة ولو في التشهد [ز ١٨٤/١].

(٤) قوله : (واختلف) فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحنث ، لأن للأكثر حكم الكل ، وعلى ظاهر الحواب لا يحنث ، لأنه لم يصلها بل بعضها بحماعة ، وبعض الشيء ليس بالشيء ، وهو الظاهر [م٧٤٧].

(٥) قوله: (وإلا فلا) أي وإن لم يأمن لا يتطوع ، وهذا الكلام محمل يحتاج فيه إلى التفصيل ؛ فنقول: إن التطوع على وجهين: [١] سنة مؤكدة ، وهي السنن الرواتب ، [٢] وغير مؤكدة ، وهو مازاد عليها . والمصلي لا يخلو إما أن يؤدي الفرض بحماعة أو منفردًا ، فإن كان يؤديه بجماعة فإنه يصلي السنن الرواتب قطعاً ولا يتخير فيها مع الإمكان لكونها مؤكدة ، وإن كان يؤديه منفردًا فكذلك الجواب في زواية ، وقيل : يتخير . وأما ما زاد على السنن الرواتب من التطوع يتخير المصلي فيه مطلقًا [ز ملخصًا ١ / ١٨٤].

· (٦) قوله : (وقف) وهو قيد اتفاقي ، فإنه إذا لم يقف بل انحط بمحرد إحرامه فرفع الإمام رأسه قبل ركوع المؤتم لم يدرك الركعة أيضًا [عز].

(٧) قوله : (وإلا) أي وإن لم يدركه الإمامُ أو أدركه لكن لم يكن قرأ المفروض قبل ركوع المقتدي لا يصح ركوعه ، لكونه قبل أوانه فيلزمه أن يركع بعده ثانيًا ، وإن لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت [م ٢٤٨].

^[1] أي وإن لم يأمن الفوت فلا يتطوع .

وَكُرِهَ خُرُوْجُهُ مِنْ مَسْجِدٍ^(۱) أَذُنَ فِيْهِ حَتَّىٰ يُصَلِّي إِلاَّ إِذَا كَانَ مُقِيْمَ جَمَاعَةٍ أُخْرِيٰ .

وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ صَلاَتِهِ مُنْفَرِدُا لاَيُكْرَهُ ، إِلاَّ إِذَا أُقِيْمَتِ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ الْهُوهُ وَإِنْ خَرَجَ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ الْهُوهُ وَمِرَ وَالْعِشَاءِ ؛ فَيَقْتَدِيْ فِيْهِمَا مُتَنَفِّلاً . وَلاَ يُصَلِّي (٢) بَعْدَ صَلاَةٍ مِثْلَهَا .

باب سجود السهو

(حكمه وسببه) يَجبُ سَجْدَتَانِ بِتَشَهُّدٍ وَتَسْلِيْمٍ (٣) لِتَرْكِ وَاجِبٍ (١٤) سَهْوًا ، وَإِنْ (٥) تَكَرَّرَ (٦).

- (۱) قوله: (مسجد) أطلقه المصنف رحمه الله تعالى فشمل ما أذن فيه وهو داخله ، أو دخل بعد الأذان . والظاهر أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء أذن فيه أو في غيره ، كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الحماعة ، وسواء خرج أو كان ماكنًا في المسجد من غير صلاة كما نشاهده في زماننا من بعض الفسقة ، حتى لو كانت الحماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلاً فخرج إنسان من المسجد بعد دخول الوقت ثم رجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لايكون مكروهًا [بحر ٢ / ١٢٨] .
- (٢) قوله: (ولا يصلي) هذا لفظ الحديث ، قيل : معناه لا يصلي ركعتان بقراء ة وركعتان بغير قراء ة ، فيكون بياناً لفرض القراء ة في ركعات النفل كلها ، وقيل : نُهوا عن الإعادة لطلب الأجر، وقيل : نهي عن الإعادة بمجرد توهم الفساد لدفع الوسوسة ، وقيل : نهي عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الأولى ، أو عن إعادة الفرائض مخافة الخلل في المؤدى [م وط ٢٤٩].
- (٣) قوله : (وتسليم) أطلق المصنف رحمه الله تعالى في السلام فانصرف إلى المعهود في الصلاة ،وهو تسليمتان كما هو في الحديث [بحر٢/٢٤].
- (٤) قوله : (واجب) أطلقه فشمل ما إذا كان بتقديم أو تأخير أو نقص ، وحرج به السنة ، لأن الصلاة لا توصف بالنقصان على الإطلاق بترك السنة ، وسجدتا السهو لجبر النقصان ؛ والفرض ، لأنه يفوت بفواته أصل الصلاة لا الوصف فلا يتخير لغيره [عز].
- (٥) قوله : (وإن) كترك الفاتحة والاطمئنان في الركوع والسجود والجلوس الأول ، وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر أداء ركن ولو ساكتًا [م ٢٥١].
 - (٦) قوله: (تكور) أطلقه فشمل ما إذا كان من حنس أو حنسين فلا يحب أكثر من السحدتين بالإحماع [عز].

(هل يسجد إذا ترك الواجب عمدا) وَإِنْ كَانَ تَرَكَهُ عَمْدًا أَثِمَ ، وَوَجَبَ إِعَادَةُ الصَّلاَةِ لِجَبْرِ (١) نَقْصِهَا .

وَلاَ يَسْجُدُ فِي الْعَمْدِ لِلسَّهْوِ، قِيْلَ: إلاَّ فِي ثَلاَثُ (٢): وَلاَّ فِي ثَلاَثُ الْهُ الْمُ

[١] تَرْكُ الْقُعُوْدِ الْأَوَّلِ ،

[٢] أَوْ تَأْخِيْرُهُ سَجْدَةً مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولِىٰ (٣) إلى آخِرِ الصَّلاَةِ ،

[٣] وَتَفَكُّرُهُ ، عَمْدًا حَتَّىٰ شَغَلَهُ عَنْ رُكْنِ . معلى بندار الإلى معلى بندار الإلى معلى بندار الإلى معلى بندار الإلى الله

(وقت سَجُود السَّهُو) وَيُسَنُّ الْإَثْيَانُ بِسُجُوْدِ السَّهُو بَعْدَ السَّلاَمِ ،

وَيَكْتَفِيْ بِتَسْلِيْمَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ يَمِيْنِهِ فِي الْأَصَحِّ (١)؛ فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلاَمِ كُرِهَ (٥) تَنْزِيْهًا .

(متى يسقط؟) وَيَسْقُطُ سُجُوْدُ السَّهْوِ بِطُلُوْعِ الشَّمْسِ بَعْدَ السَّلاَمِ

فِي الْفَجْرِ ، وَاحْمِرَارِهَا فِي الْعَصْرِ ، وَبِوُجُوْدِ مَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ بَعْدَ السَّلاَّمِ .

(من يلزمه سجود السهو؟) وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ بِسَهُو إِمَامِهِ لاَ (٧) بِسَهُوهِ . اي السجود مع الإمام أي السجود مع الإمام أي السجود المامام أي المام أي المامام أي المامام

(١) قوله : (لجبر) احتلفوا في الصلاة المعادة ؛ فقيل : إنها مكملة ومسقطة الفرض بالأولى ، وقيل : تكون الثانية فرضًا فهي المسقطة [عز].

(٢) قوله : (ثُلَاث) بل في خمس : الأول : ما لوصلى على النبي ﷺ في القعود الأول عمدًا ، والثاني : ما إذا ترك الفاتحة عمدًا [عز].

(٣) قوله: (الأولى) الأولى تعبير بعضهم حيث قال: أو أخر إحدى سجدتي ركعة إلى ما بعدها [ط ٢٥١].

(٤) قوله: (الأصح) وقيل: تلقاء وجهه فرقًا بين سلام القطع وسلام السهوّ ، قاله فخر الإسلام ، وفي « الهداية » : ويأتي بتسليمتين ، هو الصحيح [م ٢٥٢].

(٥) قوله: (كره) ولا يعيده ، لأنه مجتهد فيه فكان جائزًا [م ٢٥٢].

(٢) قوله: (ويلزم) أي يحب على المقتدي سحود السهو بسهو إمامه. أطلقه ؛ فشمل ما إذا كان مقتديًا به وقت السهو أو لم يكن ، وما إذا سحد سحدة واحدة ثم اقتدى به ، فإنه يتابعه الأخرى ولايقضي الأولى ، كما لا يقضيهما لواقتدى به بعد ما سحدهما ؛ وشمل كلامه المدرك والمسبوق واللاحق ، فإنه يلزمهم بسهو إمامهم

وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ ، ثُمَّ (١) يَقُومُ بِقَضَاءِ مَا سُبِقَ بِهِ ، وَلَو (٢) سَهَا الْمَسْبُوقُ فِيْمَا يَقْضِيْهِ سَجَدَ لَهُ أَيْضًا (٣) لاَ اللاَّحِقُ (١).

(متفرقات) وَلاَ يَأْتِيُ الإِمَامُ بِسُجُوْدِ السَّهْوِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيْدَيْنِ.

وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقُعُوْدِ الْأُوّلِ مِنَ الْفَرْضِ عَادَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَسْتُو قَائِمًا اللّهُ اللّهُ وَالْمُا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ ال

فِيْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَهُوَ الْأُصَحُ (٥)، وَالْمُقْتَدِي (٢) - كَالْمُتَنَفِّلِ - يَعُوْدُ وَلُو

اسْتَتَمَّ قَائِمًا ؛ فَإِنْ عَادَ وَهُوَ إِلَىٰ الْقِيَامِ أَقْرَبُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ ، وَإِنْ كَانَ إِلَىٰ اسْتَتَمَّ قَائِمًا ؛ فَإِنْ كَانَ إِلَىٰ الْقِيَامِ أَقْرَبُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ ، وَإِنْ كَانَ إِلَىٰ

الْقُعُوْدِ أَقْرَبَ (٧) لاَ سُجُوْدَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِ (٨)؛ وَإِنْ عَادَ بَعْدَ مَا اسْتَتَمَّ قَائِمًا

كلن اللاحق لا يتابع الإمام في سجود السهو إذا انتبه في حال اشتغال الإمام بسجود السهو أو جاء إليه من الوضوء في هذه الحالة ، وإنما يبدأ بقضاء ما فاته ثم يسجد في آخر صلاته ، والمسبوق والمقيم خلف المسافر يتابعان الإمام في سجود السهو ثم يشتغلان بالإتمام [بحر ملخصًا ٢ / ١٧٥] .

(٧) قوله : (لا) أي لا يحبّ سحود السهو بسهو نفسه يعني المقتدي ، لأنه لو سحد و حده كان مخالفًا لإمامه ، ولو تابعه الإمام ينقلب التبع أصلاً [عز].

(١) قوله: (ثم) أتى بـ" ثم" ليفيد تراخي القيام عن سلام الإمام ، وينبغي أن يمكث المسبوق بقدرما علم أنه لاسهو عليه ، وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع: [١] خوف مضي مدة المسح ، [٢] خروج الوقت لذي عذر ، [٣] خروج الوقت في صلاة العيد ، [٤] خروج الوقت لصلاة الجمعة ، [٠] خروج وقت الفجر ، [١] مرور الناس من بين يديه إلى قضاء ما سبق به ، ولاينتظر سلامه [عز] .

(٢) قوله : (ولو) مثلاً دخل رجل في صلاة الإمام ، وقد فرغ من ثلاث ركعات ، ثم سجد الإمام للسهو فسجد المسبوق متابعة له ، ثم سلم الإمام ، وقام المسبوق يؤدّي ركعات لم يؤدها مع الإمام ، فسها فيها ، يجب عليه سجدتا السهو ، ولا يجزيه سجوده مع الإمام ، وتكرار سجود السهو من حيث أن صلاته كصلاتين حكمًا ، لأنه منفرد فيما يقضيه [عز].

(٣) قوله: (أيضًا) أي كما سجد مع الإمام يسجد حال انفراده أيضًا [عز].

(٤) قوله : (لا اللاحق) أي لا يسجد اللاحق إذا سها فيما يفعله ، وهو : من أدرك أول صلاة الإمام ، وفاته باقيها بعذر كنوم وغفلة وسبق حدث [م وط بزيادة ٢٥٣] .

(٥) قوله: (الأصح) وفي « الهداية » ، و « الكنز » : إن كان إلى القيام أقرب لا يعود [م ٢٥٣] .

(٦) قوله: (والمقتدي) فحكمه كالمتنفل إذا قام يعود [م ٢٥٣].

(٧) قوله: (أقرب) بأن رفع أليتيه من الأرض وركبتاه عليها ، أو ما لم ينتصب النصف الأسفل [بحر ٢ / ١٧٨] .

(٨) قوله : (في الأصح) وفي «الخلاصة» : وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو ، ويستوي فيه القعدة الأولى والثانية ، وعليه الاعتماد . والحاصل على هذا المعتمد أنه إن كان إلى القعود أقرب فإنه يعود مطلقًا ، فإن رفع ركبتيه من الأرض لزمه السحود ، وإلا فلا [بحر بتصرف ٢ / ١٨٠] .

اخْتُلِفَ (١) التَّصْحِيْحُ فِيْ فَسَادِ صَلاَتِهِ.

وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقُعُودِ الْآخِيْرِ (٢) [عَادَ] مَا لَمْ يَسْجُدْ ، وَسَجَدَ لِتَأْخِيْرِهِ فَرْضَ الْقُعُودِ ؛ فَإِنْ سَجَدَ صَارَ فَرْضُهُ نَفْلاً ، وَضَمَّ سَادِسَةً إِنْ (٣) شَاءَ للرحمة الزائدة وَلَوْ (٤) فِي الْعَصْرِ ، وَرَابِعَةً فِي الْفَجْرِ (٥) ، وَلاَ كَرَاهَةَ فِي الْضَّمِّ فِيْهِمَا (٢) وَلَوْ (٤) فِي الْخَصْرِ ، وَرَابِعَةً فِي الْفَجْرِ (٥) ، وَلاَ كَرَاهَةَ فِي الْضَّمِّ فِيْهِمَا (٢) عَلَى الصَّحِيْحِ (٧) ، وَلاَ كَنَاهَةَ فِي الْأَصَحِ . وَلِلْ كَنَاهَ اللَّهُ فِي الْأَصَحِ . وَلِلْ اللَّهُ وِ فِي الْأَصَحِ . وَإِنْ قَعَدَ الْآخِيْرَ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ التَسْمَهُ لِهِ ؛ فَإِنْ سَجَدَ للسَّور اللَّهُ وَلَا كَرُاهُ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ التَسْمَهُ لِهِ وَلِنْ سَجَدَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ وَلِي الللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ ال

- (١) قوله: (اختلف) أي صحح بعضهم القول بفساد صلاته ، وبعضهم بعدم فسادها . قال في «البحر» : ثم لو عاد في موضع و حوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته ؛ فصحح الشارح الفساد لتكامل الجناية برفض الفرض بعد الشروع فيه لأجل ما ليس بفرض ، وفي «المبتغى» (بالغين المعجمة) : إنه غلط ، لأنه ليس بترك ، وإنما هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فإنه يرفض الركوع ويعود إلى القيام ويقر الآجل الواحب ، وكما لوسها عن القنوت فركع فإنه لو عاد وقنت لا تفسد على الأصح [عز].
- (٢) قوله: (الأخير) أراد بالأخير القعود المفروض ليشمل الفرض الرباعي والثلاثي والثنائي ، فإن قعوده ليس متعددًا إلا أن يقال: إنه يسمّى أخيرًا باعتبار أنه آخر الصلاة ، لا باعتبار أنه مسبوق بمثله . أطلقه ، فشمل ما إذا لم يقعد أصلاً ، أو حلس حلسة خفيفة أقل من قدر التشهد ، وإذا عاد احتسب له الحلسة الخفيفة ؛ حتى لوكان كلا الحلستين مقدار التشهد ، ثم تكلم بعده حازت صلاته [بحر ٢ / ١٨١] .
- (٣) قوله : (إن) أي وإن شاء سَلَّمَ على الخامسة ، ولا شيء عليه ، فيصير متنفلاً بخمس ركعات وترًا ، وصلاته غير مضمونة عند علمائنا الثلاثة حتى لو أفسدها لا شيء عليه [ط ٢٥٥] .
 - (٤) قوله: (ولو) لأن التنفل قبله قصدًا لا يكره فبالظن أولى [م ٢٥٥].
 - (٥) قوله : (الفجر) وسكت عن المغرب ، لأنها تصير أربعًا فلا ضمّ فيها [م ٢٥٥] .
- (٦) قوله : (فيهما) أي في صلاة الفجر والمغرب ، قال الطحطاوي : ولو أفرد الضمير لكان الأولى ، لأن المغرب لا ضمّ فيها [عز] .
- (٧) قوله: (الصحيح) وفي «السراج الوهاج»: إن ضم السادسة في سائر الصلوات إلا في العصر فإنه لا يضم إليها،
 وفي «قاضي خان»: إلا الفحر، فإنه لا يضيف إليها [بحر ملحصًا ٢ / ١٨٣]. وفيه تأمل.
- (٨) قوله: (ولا) لأن النقصان بالفساد لا ينجبر بالسجود ، ولواقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية ، لأنه المؤدي بهذه التحريمة ، وسقوطه عن الإمام للظن ولم يوحد في حقه [م ٢٥٥].
- (٩) قوله : (لم يبطل) أي لم يفسد فرضه بسحوده كما فسد فيما إذا لم يقعد ، وإنما لم يفسد لأن الباقي إصابة لفظ السلام وهي واحبة [بحر بحذف ٢ / ١٨٤] .

وَضَمَّ الْهُا أُخْرِي لِتَصِيْرَ الزَّائِدَتَانِ لَهُ نَافِلَةً ، وَسَجَدَ لِلسَّهُو .
المناجر السلام
وَلُو اللَّهُ الْمُخْرَى لِتَصِيْرَ الزَّائِدَتَانِ لَهُ نَافِلَةً ، وَسَجَدَ لِلسَّهُو .
وَلُو سَجَدَ لِلسَّهُو فِي شَفْعِ (٣) التَّطَوُّعِ لَمْ يَبْنِ (١٤) شَفْعًا آخَرَ عَلَيْهِ النَّعُوبَابًا (١٥) فَإِنْ بَنِي أَعَادَ سُجُوْدَ السَّهُو فِي الْمُخْتَارِ (٢).

وَلُوْ^(۷) سَلَّمَ مَنْ عَلَيْهِ سَهُوْ فَاقْتَدَىٰ بِهِ غَيْرُهُ صَحَّ إِنْ سَجَدَ لِلسَّهُوِ وَإِلاَّ فَلاَ يَصِحُ ، وَيَسْجُدُ (^{۸)} لِلسَّهُوِ (^{۵)} وَإِنْ سَلَّمَ عَامِدًا لِلْقَطْعِ مَا لَمْ يَتَحَوَّلُ أَوْرِانَ لِمِسْحِدَالْسَاهِي عَنْ الْقِبْلَةِ أَوْ يَتَكَلَّمْ .

وَلَوْ تَوَهَّمَ مُصَلِّ رُبَاعِيَّةً أَوْ ثُلاَثِيَّةً أَنَّهُ أَتَمَّهَا فَسَلَّمَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ صَلَّىٰ وَلَوْرَا اللهِ وَاللهِ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلِمْ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّا لَا لَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

⁽١) قوله: (وضم) أطلق في الضم فشمل ما إذا كان في وقت مكروه كما بعد الفحر والعصر ، لأن التطوع إنما يكره فيهما إذا كان عن اختيار ، أما إذا لم يكن عن اختيار فلا ، وعليه الاعتماد ، لكن اختلف في الضم في غير وقت الكراهة قيل : بالوحوب ، وقيل : بالاستحباب ، وأما في وقت الكراهة فقيل : بالكراهة ، والمعتمد المصحح أنه لا بأس به [بحر ملحصًا ٢ / ١٨٤] .

⁽٢) قوله: (نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح ، لأن المواظبة عليها بتحريمة مبتدأة [م ٢٥٦].

⁽٣) قوله : (شفع) قيد بشفع التطوع ، لأنه لوكان مسافرًا فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك ، لأنه لو لم يبن وقد لزمه الإتمام بنية الإقامة بطلت صلاته ، وفي البناء نقض الواجب ونقض الواجب أدنى فيحتمل دفعًا للأعلى ، لكن يرد على التقييد بشفع التطوع أنه لوصلى فرضًا تامًا وسجد للسهو ثم أراد أن يبني نفلاً ليس له ذلك ، فلو قال : " فلوسجد في صلاة لم يبن صلاة عليها إلا في المسافر " لكان أولى [بحر بحذف ٢ /١٨٧] .

⁽٤) قوله : (لم يبن) إنما قال : " لم يبن " ولم يقل : " لم يصح البناء " ، لأن البناء صحيح وإن كان مكروها لبقاء التحريمة [بحر ٢ / ١٨٧] .

⁽٥) قوله : (إستحبابًا) قال في « البحر » : ظاهر كلامهم أنه يكره البناء كراهة تحريم لتصريحهم بأنه غير مشروع [عز].

⁽٦) قوله: (المختار) أي اختلفوا في إعادة سجود السهو ، والمختار إعادته [بحر٢/١٨٧].

⁽٧) قوله : (**ولو**) أي لو سلَّم من عليه سجود السهو فاقتدى به إنسان قبل أن يسجد للسهو ، فإن سجد الإمام صح اقتداؤه ، وإن لم يسجد لا يصح [ز ١٩٨/] .

⁽٨) قوله : (ويسجد) معناه أنه يجب أن يسجد للسهو ، و إن أراد بالتسليم قطع الصلاة [ز ١ / ١٩٩] .

⁽٩) قوله: (للسهو) قيد بسجود السهو ، لأنه لو سَلَّم وهو ذاكر للسحدة الصلبية تفسد صلاته [بحر ٢ / ١٩٠].

وَإِنْ طَالَ تَفَكُّرُهُ وَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَىٰ اسْتَيْقَنَ إِنْ كَانَ قَدْرَ أَدَاءِ رُكُنِ السَّيْقَنَ إِنْ كَانَ قَدْرَ أَدَاءِ رُكُنِ السَّهُو وَإِلاَّ لاَ (١).
وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُوْدُ السَّهُو وَإِلاَّ لاَ (١).

فصل في الشك (٢) (في الصلاة)

(متى تبطل الصلاة بالشك ؟) تَبْطُلُ (٣) الصَّلاَةُ بِالشَّكِّ فِيْ عَدَدِ

رَكْعَاتِهَا إِذَا كَانَ قَبْلَ إِكْمَالِهَا ؛ وَهُو أُوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ مِنَ الشَّكِ ، أَوْ كَانَ كَرددين للات ونتين ذلك الشك المالك المالك عَيْرَ عَادَةٍ لَهُ ؛ فَلَوْ شَكَ " بَعْدَ سَلاَمِهِ لاَ يُعْتَبَرُ إِلاَّ إِنْ تَيَقَّنَ بِالتَّرْكِ . الشَّكُ غَيْرَ عَادَةٍ لَهُ ؛ فَلَوْ شَكَ " بَعْدَ الرَّعات او بعد حلوب قدر التنهد نيل السلام في عدد الرّعات او بعد حلوب قدر التنهد نيل السلام في التي بما تركه للم يَعْلِب (كثرة الشك) وَإِنْ كَثُر (الشَّكُ عَمِلَ بِعَالِبِ ظَنَّهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْلِب اللَّكُ عَمِلَ بِعَالِبِ ظَنَّهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْلِب لَهُ ظَنَّ أَخَذَ بِالأَقَلِ ، وَقَعَدَ (أَ) بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ ظَنَّهَا آخِرَ صَلاَتِهِ .

(١) قوله: (وإلالا) أي إن لم يكن تفكره زائدًا عن التشهد قدر أداء ركن لا يسجد [م بتصرف ٢٥٨].

- (٢) قوله: (الشك) ليس المراد ههنا ما هو العرفي من تساوي النقيضين بل اللغوي ، وهوعدم اليقين ، ولا ينافي قول التشارح عند قول الماتن تبطل الصلاة بالشك ، وهو: تساوي الأمرين ، لأنه صورة البطلان ، والمراد بالشك فيهما حقيقة [طوم بزيادة ٢٥٨].
- (٣) قوله: (تبطل) قيد بالشك في الصلاة ، لأنه لو شك في أركان الحج ذكر الحصاص أنه يتحرى . وأفاد كلامه أن الشك كان قبل الفراغ منها ، فلوشك بعد الفراغ منها أنه صلى ثلاثًا أو أربعًا لا شيء عليه ، ويجعل كأنه صلى أربعًا حملا لأمره على الصلاح . وقيد بكون الشك في العدد ، لأن مصلي الظهر إذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ، ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ، ثم شك في الرابعة أنه في الظهر، والشك ليس بشيء [بحر ٢ / ١٩٣١٩٢] . واختلفوا في معنى قولهم : "أول "فقيل : أول ما عرض له في تلك الصلاة ، وقيل : معناه أن السهو لم يكن عادة له لا أنه لم يسه قط ، وقيل : أول سهو وقع له في أول عمره ، ولم يكن سها في صلاة قط بعد بلوغه [ز ١ / ١٩٩١] .

(٤) قوله : (شك) قيد بشك المصلي ؛ فأفاد أنه إذا أحبره عدل بعد السلام أنه نقص ركعة ، وعند المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى إخباره [عز].

(٥) قوله: (وإن) أي وإن كثر شكُّه تحرى وأخذ بأكبر رأيه [ز]

(٦) قوله: (وقعد) مثاله: لو شك أنه صلى ثلاثًا أم أربعًا قعد قدر التشهد لاحتمال أنه صلى أربعًا فيتم بالقعود ثم زاد ركعة أخرى لاحتمال أنه صلى ثلاثًا ، ولوشك أنه صلى ركعة أو ركعتين ، أو ثلاثًا أو أربعًا ، أو لم يصل شيئًا قعد قدر التشهد لاحتمال أنه صلى أربعًا ، ثم صلى أربع ركعات يقعد في كل ركعة منهن مقدار التشهد [ر ١٩٩١] .

باب سجود التلاوة(١)

(سببه وحكمه ووقته) سَبَبُهُ التَّلاَوَةُ عَلَىٰ التَّالِيْ وَالسَّامِعِ فِي السَّامِعِ فِي السَّامِعِ فِي السَّامِعِ السَّامِ السَّامِعِ السَّامِ السَّامِ السَّامِعِ السَّامِعِ السَّامِعِ السَّامِ السَّامِ

وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَىٰ التَّرَاخِيُ (١٤) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلاَةِ ، وَكُرِهَ السَّلاَةِ ، وَكُرِهَ السَّلاَةِ السَّلَةِ السَّلاَةِ السَّلاقِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ اللَّهُ اللَّالَّةِ اللْهُولِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَّلاَةِ السَّلَاقِ السَّلاَةِ السَّلاقِ السَّلاَةِ السَّلَّةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ الْعَلَاقِ السَّلاَةِ السَلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَلاَءِ السَّلاَةِ السَّلاَةِ السَلاَةِ السَّلاَةِ السَلاَءِ السَّلاَةِ السَلاَءِ السَّلاَةِ السَلاَءِ السَّلاَةِ

- (١) قوله: (التلاوة) إن قيل: كان الواحب أن يقول: سجود التلاوة والسماع ، لأن السماع سبب كالتلاوة ليصير بيانًا للسببين ، قلتُ: لما كان عند المصنف _ رحمه الله تعالى _ سبب و حوب السحدة على السامع أيضًا هو التلاوة كما صرح به بعده ترك لفظ السماع لئلا يقع التدافع في الكلامين [عز].
- (٢) قوله : (الصحيح) قال بعضهم: التلاوة سبب لوجوب السحدة على السامع دون السامع ، وقيل: السماع في حقه هو السبب ، وهو اختيار فخر الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ لكن الحواب عنه أن الأصل في السببية هو التلاوة ، و السماع بناء عليه ، لأنه من المتولدات [كفاية ١/ ٩٥].
- (٣) قوله : (واجب) واعلم أنه إنما تجب السجدة إذا تحققت القراء ة من الأهل ، وهو أن يكون عاقلاً غير محجور عليه ؛ حتى لو علّم الببغاء آية السجدة وجرى على لسانه لا تجب على السامع السجدة ، وكذا لا تجب بقراء ة المجنون [كفاية ١/٥٠].
- (٤) قوله: (التراخي) اعلم أن سجدة التلاوة واجبة على التراخي إن لم تكن صلاتية ، لأن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فيحب في جزء من الوقت غير عين ، ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً . وإنما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة ، وأما المتلوة في الصلاة فإنها تحب على سبيل التضييق لقيام دليل التضييق ، وهو إنها و حبت بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة ؛ فالتحقت بأقو الها وصارت جزءً من أجزائها ، ولهذا قلنا : إذا تلا آية السجدة ولم يسجد ولم يركع حتى طالت القراءة ثم ركع ونوى السحدة لم تجز [بحر بتغيير ٢ / ٢١٠] .
- (٥) قوله: (من) أطلقه وهو مقيد بما إذا كان أهلاً لوجوب الصلاة عليه إما أداءً أو قضاءً فهو من أهل وجوب السحدة عليه ومن لا فلا ، لأن السحدة حزء من أجزاء الصلاة ، فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الإسلام و العقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس ؛ حتى لا تجب على كافر وصبي ومحنون وحائض ونفساء قرء وا أو سمِعُوا. وتحب على المحدث والحنب ، وكذا تحب على السامع بتلاوة هؤلاء إلا المحنون لعدم أهليته لانعدام التمييز كالسماع من الصدّى [بحر بتصرف ٢ / ٢١١].
- (٦) قوله: (بالفارسية) أما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية و جب على السامع فَهِم أو لم يفهم إحماعًا، وإن كانت بالفارسية لزم السامع أيضًا وإن لم يفهم عند الإمام، وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم، وروي رجوعه إليهما [ط ٢٦١].

وَقِرَاءَةُ (١) حَرْفِ السَّجْدَةِ مَعَ كَلِمَةٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ آيَتِهَا كَالآيَةِ ، فِي الصَّحِيْحِ (٢).

المفرو، و بنالها ومواضعها) وَآيَاتُهَا أَنْ بَعَ عَشْرَةَ آيَةً فِيْ : [١] الأَعْرَافِ (٣)،

[٢] وَالرَّعْدِ ، [٣] وَالنَّحْلِ ، [٤] وَالإِسَرَاءِ ، [٥] وَمَرْيَمَ ، [٦] وَأُوْلَى الْحَجِّ ، [٧] وَالنَّمْلِ ، [٩] وَالسَّجْدَةِ ، [١٠] وَصَ ، [١١] وَحَمَّ السَّجْدَةِ ، [١٠] وَصَ ، [١١] وَحَمَّ السَّجْدَةِ ، [١٠] وَالنَّمْ ، [١٢] وَالنَّمْ ، [١٢] وَاقْرَأُ .

(من يجب عليه؟ ومن لا يجب عليه؟) وَيَجِبُ السُّجُوْدُ عَلَىٰ مَنْ سَمِعَ (١) وَيَجِبُ السُّجُودُ عَلَىٰ مَنْ سَمِعَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ السِّمَاعَ إِلاَّ الْحَائِضَ وَالنُّفَسَاءَ (٥) وَالْمَامَ (٦) وَالْمُقْتَدِي بِهِ ،

(١) قوله : (وقراءة) أي إذا قرأ حرفًا من كلمات دلت على السجدة مع قراءة كلمة قبله أو بعده وجبت عليه سجدة التلاوة ، كما تحب عليه إذا قرأ الآية بتمامها [عز].

(٢) قوله : (في الصحيح) وقيل : لا يحب إلا أن يقرأ أكثر آية السحدة ، سواء كان الأكثر قبل كلمة السحود أو بعدها أو هي متوسطة ، وهو رواية عن محمد ، واختاره الزيلعي . [م وط ٢٦١] .

(٣) قوله: (في الأعراف) اعلم أن السحدة في الأعراف تحبّ عند قوله تعالى: ﴿ يسحدون ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] ، وفي النحل عند قوله تعالى: ﴿ الآصال ﴾ [الرعد: ١٠٥] ، وفي النحل عند قوله تعالى: ﴿ يؤمرون ﴾ [النحل: ٤٩ ـ ٠٠٠] ، وفي الإسراء عند قوله تعالى: ﴿ يشاء ﴾ [الإسراء: ٢٠٠ ـ ١٠٨] ، وفي مريم عند قوله تعالى: ﴿ وبكيًا ﴾ [مريم: ١٥٨] ، وفي [أولى] الحج عند قوله تعالى: ﴿ يشاء ﴾ [الحج: ١٨] ، وفي الفرقان عند قوله تعالى: ﴿ نفورًا ﴾ [الفرقان: ٢٠] ، وفي النمل عند قوله تعالى: ﴿ العظيم ﴾ [النمل: ٢٥ ـ ٢١] ، وفي السحدة عند قوله تعالى: ﴿ يستكبرون ﴾ [السحدة: ١٥] ، وفي ص عند قوله تعالى: ﴿ وحسن مآب ﴾ [ص: ٢٤ ـ ٢٠] ، وفي حم السحدة عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٢] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٢] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٢] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت عند قوله تعالى: ﴿ واعبدوا ﴾ [النحم: ٢٠] ، وفي انشقت : ٢٠] ، وفي اقرأ عند قوله تعالى: ﴿ واقترب ﴾ [اقرء: ١٩] . [عز] .

(٤) قوله: (من سمع) أطلقه فشمل ما إذا فهم أو لم يفهم ، قال ابن أمير حاج: ينبغي أن يستثنى منه مثل الأعجمي الخالص الحديث العهد بالإسلام ، فلا تحب عليه السحدة بتلاوة النظم القرآني ، ولا بسماعه إلا بعد العلم بكون المقروء سحدة تلاوة يعني وإن لم يفهم ، لأن التكليف بما لا علم له به محال ؛ حتى لو مات قبل الأداء ، والعلم بالوجوب لا إثم عليه ، ولا تجب عليه إلا وقت العلم [م و ط بتصرف ٢٦٣].

(٥) قوله: (الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئًا، وتجب بالسماع منهما ومن الحنب، وبسماعها من كافر وصبى مميز [م ٢٦٣].

(٦) قوله: (والإمام والمقتدي به) فلا تحب عليهما بالسماع من مقتد بالإمام السامع أو بإمام آخر، وتجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدي على الأصح، هذا ما في «مراقي الفلاح». وقال الطحطاوي: هذا خلاف الأصح، والأصح الوجوب على من ليس مشاركًا له في تلك الصلاة مطلقًا، سواء كان السامع في جماعة أخرى أو منفردًا أو خارجًا بالكلية [عز].

وَلَوْ سَمِعُوْهَا مِنْ غَيْرِهِ سَجَدُوْا بَعْدَ الصَّلاَةِ ، وَلَوْ سَجَدُوْا فِيْهَا لَمْ تُجْزِهِمْ ، المِالِمِ المِلْمِ المِلْمِ المِلْمِ المِلْمِ المِلْمِ المِلْمِ اللهِ وَاللهِ (٢). وَلَمْ تَفْسُدُ (١) صَلاَتُهُمْ ، فِيْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (٢).

وَيَجِبُ بِسِمَاعِ الْفَارِسِيَّةِ إِنْ فَهِمَهَا ، عَلَىٰ الْمُعْتَمَدِ (٣).

الْهُ الْمُعْتَمَدِ النَّلَاوَ الْمَاعِدِ الْفَارِسِيَّةِ إِنْ فَهِمَهَا ، عَلَىٰ الْمُعْتَمَدِ (١٤) وَاخْتُلُونَ التَّصْحِيْحُ فِي وُجُوبِهَا بِالسِّمَاعِ مِنْ نَائِمٍ أَوْ مَجْنُونِ .

وَلاَ تَجِبُ بِسِمَاعِهَا مِنَ الطَّيْرِ وَالصَّدَىٰ (٥) .

(بأي شيء يؤدى سجود التلاوة ؟ومتى ؟) وَتُؤَدَّى (٢) بِرُكُوعٍ أَوْ

سُجُوْدٍ فِي الصَّلاَةِ ﴿ عَيْرَ رُكُوعِ الصَّلاَةِ وَسُجُوْدِهَا ، وَيُجْزِىءُ ﴿ عَنْهَا سُجُوْدِهَا ، وَيُجْزِىءُ ﴿ عَنْهَا رَاءَ اللهِ اللهُ اللهُ

(١) قوله : (ولم تفسد) قيده في « التجنيس » وغيره بما إذا لم يتابع الإمام المصلي التالي في سجوده ، فإن تابعه فسدت ، ولا تجزيه السجدة عما سمع كما في « البحر » ، و « النهر » [ط ٢٦٣] .

(٢) قوله: (**في ظاهر الرواية**) وقيل: تفسد، ونسب إلى محمد، وفي « غاية البيان»: الأصح عدم الفساد اتفاقًا [ط ٣٦٣].

(٣) قوله : (على المعتمد) هذا عندهما ، وتحب عليه عند أبي حنيفة وإن لم يفهم معناها إذا أُخبر بأنها آية سجدة [م ٢٦٣].

- (٤) قوله: (واختلف) أي صحح بعضهم قولاً ، وبعضهم قولاً آخر ، فإنه ذكر شيخ الإسلام: أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة لفقد التمييز ، وفي « التتارخانية »: سمعها من نائم قيل: تجب ، والصحيح أنها لا تجب ، وفي « الخانية »: الصحيح هو الوجوب [م بزيادة ٢٦٤].
 - (٥) قوله: (الصدى) هو ما يحيبك مثل صوتك في الحبال والصحارى ونحوها [م
 - (٦) قوله: (وتؤدى) أي إذا قرأ المصلي آية السجدة في الصلاة ، ثم ركع أو سجد ، فالسجدة المتلوَّة تؤدى بهما [عز].
- (٧) قوله : (في الصلاة) هذا القيد بالنسبة إلى الركوع فقط فلايجزئ عنها ركوع في خارجها ، لأن الأثر إنما ورد فيما إذا ركع فيها فقط ، فيقتصر على مورد الأثر لكن في « البحر » واختاره « قاضيخان » : أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها [ط ٢٦٤].
- (٨) قوله : (ويجزئ) وينبغي ذلك للإمام مع كثرة القوم أو حال المخافتة حتى لا يؤدي إلى التخليط [م ٢٦٤] .
- (٩) قوله: (وإن) أي ولو لم يركع حتى طالت القراءة لم يجز وإن نواه عن السحدة ، وكذا السحدة الصلبية لا تنوب عنها إذا طالت القراءة ، لأنها صارت دَيْنا لوجوبها مضيّقًا ، والدّيْن يُقْضى بما لَه لا بما عليه ، والركوع والسحود عليه فلا يتأدى به الدّين [بحر ٢ / ٢١٧] .
- (١٠) قوله: (لم ينقطع) اعلم أن الفور لا ينقطع بآية بعد آيتها أو آيتين اتفاقًا ، وينقطع بأربع اتفاقًا ، واختلف
 في الثلاث ؟ فقيل : ينقطع ، واختاره خواهر زاده ، وقيل : لا ، واختاره الحلواني [ط ٢٦٥] .

فُوْرُ التَّلاَوَةِ بِأَكْثَرَ مِنْ آيَتَيْنِ . أي انقطاعه بأن بَقَرا اكثر من أينين

وَلَوْ سَمِعَ مِنْ إِمَامٍ فَلَمْ يَأْتُمَّ بِهِ أَوِ اثْتَمَّ فِي رَكْعَةٍ أُخْرِىٰ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلاَةِ فِي الْأَظْهَرِ (١)، وَإِنِ اثْتَمَّ قَبْلَ سُجُوْدِ إِمَامِهِ لَهَا سَجَدَ مَعَهُ ، فَإِن اقْتَدَىٰ بِهِ بَعْدَ سُنجُوْدِهَا فِي رَكْعَتِهَا صَارَ مُدْرِكًا لَهَا حُكْمًا (٢)؛ فَلاَ يَسْجُدُهَا الْمَاسِمِ الْمُلْكِمِ الْمَاسِمِ الْمَاسِمِ الْمُؤْمِنِ الْمَاسِمِ الْمَاسِمِ الْمُلْكِمِينِ الْمَاسِمِ الْمَاسِمِ الْمُلْكِمِينِ الْمَاسِمِ الْمَاسِمِ الْمُلْكِمِينِ اللَّهُ الْمُلْكِمُ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ اللْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ اللْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِي الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ الْمُلْكِمِينِ

وَلَمْ تُقْضَ (أَ الصَّلاَتِيَّةُ خَارِجَهَا .

وَلُوْ تَلاَ خَارِجَ الصَّلاَةِ فَسَجَدَ ثُمُّ أَعَادَ فِيْهَا سَجَدَ أُخْرَىٰ ؛ وَإِنْ آيَة السِعِدة المُوتِها فِيها السَّدة وأعاد تلاوِتها فِيها (٧) فِيْ مَجْلِسِ وَاحِدٍ ، لاَ مَجْلِسَيْن .

(١) قوله : (في الأظهر) اعلم أنه إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية وقد فرغ الإمام من السجدة التلاوية التي سمعها هذا المسبوق ففيه احتلاف ، وظاهر « الهداية » يقتضي أن يسجد لها بعد الفراغ ، لأنه لما لم يدرك ركعة التلاوة لم يصر مدركًا لها ، وليست صلاتيةً فيقضى خارجها ، وقيل : هي صلاتية فلا تقضى خارجها [عز]. (٢) قوله : (حكمًا) كما إذا أدرك الإمام في ركوع ثالثة الوتر ، فإنه يكون مدركًا للقنوت [ط بتغير ٢٦٨] .

(٣) قوله: (أصلاً) أي مطلقًا لا في الصلاة ولا خارجها [ط ٢٦٨].

(٤) قوله : (لم تقض) أي كل سحدة وحبت في الصلاة فلم يسجدها فيها لم تقض خارج الصلاة . قيد المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بكونها لا تقضى خارجها ، لأنه لو أخرها من ركعة إلى ركعة فإنها تقضي ما دام في الصلاة ، لأن الصلاة واحدة ، لكن لا يلزم جواز التأخير بل المراد الإجزاء لما في «البدائع» : من أنها واجبة على الفور ، وأنه إذا أخرها حتى طالت القراء ة تصير قضاء ويأثم [بحر بزيادة ٢ / ٢١٨] .

(٥) قوله : ﴿ كَفَتْهُ ﴾ أي إن لم يسجدها خارج الصلاة حتى دخل فيها فتلاها فسجد لها أجزأته الصلاتية عن

التلاوتين [ز١/٢٠٧].

(٦) قوله: (ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر: يسجد للأولى إذا فرغ من الصلاة [ز ١/٧/١].

(٧) قوله : (كمن) . أي أجزأته سجدة واحدة وهي الصلاتية ،كما تجزئ من كررها في مجلس واحد ولا يجعل كمن كررها في مجلسين [ز ٢٠٧/١].

(٨) قوله: (كررها) أطلقه فشمل ما إذا تلا مرارًا ثم سجد، وما إذا تلا وسجد ثم تلا بعده مرارًا في مجلس واحد [بحر۲/۲۲].

(بيان ما يتبدل به المجلس) وَيَتَبَدَّلُ (۱) الْمَجْلِسُ بِالإِنْتِقَالِ (۲) مِنْهُ وَلَوْ مُسَدِّياً ، وَبِالاَنْتِقَالِ مِنْ غُصْنِ إلى غُصْنٍ ، وَعَوْم فِي نَهْرٍ أَوْ حَوْضٍ كَبِيْرٍ ، الله المسلس الله المسلس الله المسلس المسلسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلسل المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلسس المسلس المسلسلس المسلس ال

(ما لا يتبدل به المجلس) وَلا الله المبلس وَالْمُ يَتَبَدَّلُ بِزَوَايَا الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ وَلُو كَيْدُا ، وَلا بِسَيْرِ سَفِيْنَةٍ ، وَلا بِرَكْعَةٍ وَبِرَكْعَتَيْنِ ، وَشَرْبَةٍ ، وَأَكْلِ لُقْمَتَيْنِ ، وَشَرْبَةٍ ، وَأَكْلِ لُقْمَتَيْنِ ، وَسَرْبَةٍ ، وَأَكْلِ لُقْمَتَيْنِ ، وَسَرْبَةٍ ، وَأَكْلِ لُقْمَتَيْنِ ، وَلا بِسَيْدِ سَفِيْنَةٍ ، وَلا بِاتّكَاءٍ وَقُعُودٍ وَقِيَامٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ فِي مَحَلٌ وَمَشْيِ خُطُوتَيْنِ ، وَلا بِاتّكَاءٍ وَقُعُودٍ وَقِيَامٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ فِي مَحَلٌ يَلاَوَتِهِ ، وَلا بِسَيْدِ دَابَّتِهِ مُصَلِّياً .

وَيَتَكُرَّرُ (٥) الْوُجُوبُ عَلَى السَّامِعِ بِتَبْدِيْلِ مَجْلِسِهِ وَقَدِ اتَّحَدَ مَجْلِسُ

التَّالِي ، لاَ بِعَكْسِهِ ، عَلَى الأَصَحِ (٦). أَن لا يَعَكُسِهِ ، عَلَى الأَصَحِ (٦) أَن لا يَعَكُر الوحوب على السامع بعكمه

(متفرقات) وَكُرِهَ أَنْ يَقْرَأُ سُورَةً وَيَلَاعَ آيَةَ السَّجْدَةِ لاَ عَكْسُهُ (٧).

(۱) قوله: (يتبدل) أي لا يخلو التالي: إما أن يكون في البر أو البحر، وعلى الأول: إما أن يكون على الأرض أو ما في معناها كالسقف وغيره، وإما أن يكون على الشحر فعلى الأول يتبدل المجلس بالانتقال منه، ولا يتبدل بمجرد القيام ولوكان في حالة الإسداء بأن يذهب وبيده السّدى ويلقيه على أعواد مضروبة في الحائط والأرض، وعلى الثاني بالانتقال من غصن إلى غصن، وعلى الثالث بالعوم فيه [عز].

(٢) قوله: (بالانتقال) أطلقه وهو مقيد بالانتقال بخطوات ثلاث فلا يتبدل المجلس بخطوة أو خطوتين [عز] .

(٣) قوله: (في الأصح) يرجع إلى المسائل كلها ، فإنه قيل في المسألة الأولى: لا يختلف المكان بالتسدية ، وفي الثانية: لا يتبدل المحلس بالانتقال من غصن إلى غصن ، وفي الثالثة: عن محمد إذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه سجدة ، وفي « الخانية » : الصحيح أنه يتكرر [عز].

(٤) قوله: (ولا) أي لا يختلف المحلس بمحرد الانتقال من زاوية إلى زاوية في بيت أو مسحد ولوكان كبيرًا [عز].

(٥) قوله : (ويتكرر) مثاله : قرأ أحد آية السجدة وسمعها منه أحد وانتقل السامع إلى مكان آخر ثم قرأ ذلك الرجل وسمع السامع الأول منه [عز].

(٦) قوله: (على الأصح) أي لو تبدل محلس السامع دون التالي تكرر الوحوب على السامع، واحتلفوا في عكسه، والأصح: أنه لا يتكرر على السامع، لأن السبب في حقه السماع ولم يتبدل محلسه فيه، وعلى ما صححه المصنف رحمه الله تعالى في «الكافي»: من أن السبب في حقه التلاوة والسماع شرط يتكرر الوحوب عليه [بحر ٢ / ٢٢٢].

(٧) قوله: (لاعكسه) أي لا يكره عكسه ، وهو أن يقرأ آية السجدة ويدع ماسواها [ز ١ / ٢٠٨].

^[1] وفي الطباعة القديمة: "ولو مسديا إلى غصن".

وَنُدِبَ ضَمُّ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَيْهَا .

أَى الِى آبَ السحدة

وَنُدِبَ (١) إِخْفَاقُهَا عَنْ غَيْرِ مُتَأَهِّبٍ لَهَا .

ای غیر منهی، السحود

وَنُدِبَ الْقِيَامُ ثُمَّ السُّجُوْدُ لَهَا .

وَلاَ يَرْفَعُ السَّامِعُ رَأْسَهُ مِنْهَا قَبْلَ تَالِيْهَا ، وَلاَ يُؤْمَرُ التَّالِيْ بِالتَّقَدُّمِ ، وَلاَ يُؤْمَرُ التَّالِيْ بِالتَّقَدُّمِ ، وَلاَ يُؤْمَرُ التَّالِيْ بِالتَّقَدُّمِ ، وَلاَ السَّامِعُونَ بِالاصْطِفَافِ فَيَسْجُدُونَ كَيْفَ كَأَنُوا .

(شروطها وكيفيتها) وَشُرِطَ لِصِحَّتِهَا شَرَائِطُ الصَّلاَةِ ، إِلاَّ التَّحْرِيْمَةَ . وَكَيْفِيَّتُهَا : أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً ، بَيْنَ تَكْبِيْرَتَيْنِ - هُمَا سُنْتَانِ -، وَكَيْفِيَّتُهَا : أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً ، بَيْنَ تَكْبِيْرَتَيْنِ - هُمَا سُنْتَانِ -، وَكَيْفِيَّتُهَا : أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً ، بَيْنَ تَكْبِيْرَاتَيْنِ - هُمَا سُنْتَانِ -، وَلاَ تَسْجُدَ سَجُدَةً وَاحِدَةً ، بَيْنَ تَكْبِيْرَاتِيْنِ - هُمَا سُنْتَانِ -، وَلاَ تَسْبُيْم .

فصل (في سجدة الشكر)

سَجْدَةُ الشُّكْرِ مَكْرُوْهَةٌ عِنْدَ الإِمَامِ (٢)، لاَ يُثَابُ عَلَيْهَا ، وَتَرْكُهَا ، وَقَالاً :
البَّ عَلَيْهَا ، الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله عَلَيْهَا .

وَهَيْئَتُهَا : مِثْلُ سَجْدَةِ التَّلاَوةِ . بأن يكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه

- (۱) قوله: (وندب) قال في «المحيط»: إن كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهر وإخفاء، وإن كان معه جماعة قال مشايحنا: إن كان القوم متهيئين للسجود ويقع في قلبة أنه لا يشق عليهم أداء السجود ينبغي أن يقرأها جهرًا حتى يسجد القوم معه ، لأن في هذا حثًا لهم على الطاعة ، وإن كانوا محدثين أو وقع في قلبه أنه يشق عليهم ذلك ينبغي أن يقرأها في نفسه ولا يجهر محترزًا عن تأثيم المسلم ، وذلك مندوب إليه ، وإذا لم يعلم بحالهم ينبغي إخفاؤها ، والراجح الوجوب على متشاغل بعمل ولم يسمعها زجرًا له عن تشاغله عن كلام الله تعالى فنزل سامعًا [ط ٢٧١].
- (٢) قوله : (عند الإمام) قيل : إنه لم يُرد به نفي شرعيتها قربة بل أراد نفي وجوبها شكرًا لعدم إحصاء يعم الله تعالى فتكون مباحةً ، أو لا يراها شكرًا تامًّا ، وتمام الشكر في صلاة ركعتين كما فعله رسول الله يَشِيُّ يوم فتح مكة [م ٢٧١] .
 - (٣) قوله: (يثاب) لما روى السنة إلا النسائي عن أبي بكر: أن النبي يَتَلَيَّةُ كان إذا أتاه أمر يسره أو بُشِّر به خرَّ ساجدًا ، كرا قوله : (يثاب) لما روى السنة إلا النسائي عن أبي بكر: أن النبي يَتَلِيَّةُ كان إذا أتاه أمر يسره أو بُشِّر به خرَّ ساجدًا ، كا الساحبان : أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

فائدة مهمة لدفع كل مهمة

قَالَ الإِمَامُ النَّسَفِي فِي « الْكَافِيْ » : مَنْ قَرَأَ آيَ السَّجْدَةِ كُلَّهَا فِيْ مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا كَفَاهُ الله مَا أَهَمَّهُ .

مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا كَفَاهُ الله مَا أَهَمَّهُ .

منام الدنيا وآعرته

باب الجمعة (١)

(شروط افتراض الجمعة) صَلاَةُ الْجُمُعَةِ فَرْضُ (٢) عَيْنِ عَلَىٰ مَنِ الْجُمُعَةِ فَرْضُ (٢) عَيْنِ عَلَىٰ مَنِ الْجُتَمَعَ فِيْهِ سَبْعَةُ (٣) شَرَائِط (٤) : [١] الذُّكُوْرَةُ ، [٢] وَالْحُرِيَّةُ ، [٣] وَالْإِقَامَةُ

- والفتوى على ما قالاه . وفي « الدر » : وبه يفتى ، وفي « ابن أمير حاج » : وهو الظاهر ، وكيف لا وقد حاء فيها غير ما حديث اه وفي « الدر » : وسحدة الشكر مستحبة به يفتى لكنها تكره بعد الصلاة ، لأن الحهلة يعتقدون أنها سنة أو واحبة ، وكل مباح يؤدي إليه فهو مكروه [م و ط بتصرف يسير ٢٧٢] .
- (١) قوله : (الجمعة) هي من الاحتماع بسكون الميم للمفعول ، لأن فعلة بالسكون للمفعول أي اليوم المحموع فيه ، والقراء يضمونها ، وفي «المصباح» : ضم الميم لغة الحجاز ـ وهي المشهورة الفصحي ـ ، وفتحها لغة تميم بمعنى فاعل أي اليوم الحامع ، وتاؤها للمبالغة كما في "علاَّمة " ، لا للتأنيث وإلا لما وصف بها اليوم ، وإسكانها لغة عقيل [م وط بحذف ٢٧٣].
- (٢) قوله: (فرض) قد أطال المحقق في «فتح القدير» في بيان دلائل فرضيتها، ثم قال: وإنما أكثرنا فيه نوعًا من الإكثار لما نسمع عن بعض الحهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الحنفية عدم افتراضها، ومنشأ غلطهم قول «القدوري»: ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عذر له كره وجازت صلاته، وإنما أراد حرم عليه وصحت الظهر، فالحرمة لترك الفرض وصحة الظهر لما سنذكره، وقد صرح أصحابنا بأنها فرض آكد من الظهر، وبإكفار جاحدها اله، أقول: وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضًا ومنشأ جهلهم صلاة الأربع بعد الحمعة بنية الظهر، وإنما وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد، وليست هذه المرواية بالمحتارة، وليس هذا القول ـ أعنى اختيار صلاة الأربع بعدها ـ مرويًا عن أبي حنيفة وصاحبيه حتى وقع لي أني أفتيت مرارًا بعدم صلاتها خوفًا على اعتقاد الجهلة بأنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض [بحر بحذف ٢ / ٢٤٥].
- (٣) قوله: (سبعة شرائط) اعلم أن لوجوبها شرائط زائدة على شرائط سائر الصلوات ، وهي في المصلي ، ولصحتها شروط كذلك ، وهي في غير المصلي . والفرق بينهما أنه بانتفاء الأول يصكح الأداء ، وبانتفاء الثاني لا يصح [ط ٢٧٤].
- (٤) قوله: (شرائط) خرج بشرط الذكورة النساء، وأراد بالذكورة الحقيقية؛ فحرج الحنثى، وبشرط الحرية الأرقّاء، وبشرط الإقامة المسافر، وبشرط كون الإقامة بمصر المقيم بقرية، وبشرط الصحة المريض ـ والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض ـ، وبشرط الأمن من ظالم فلا تحب على من احتفى من ظالم ويُلْحَقُ به على

فِيْ مِصْرٍ ، أَوْ فِيْمَا (١) هُوَ دَاخِلٌ فِيْ حَدِّ الإِقَامَةِ بِهَا فِي الْأَصَحِّ ، [٤] وَالصَّحَّةُ ، [٥] وَالصَّحَّةُ ، [٥] وَالكَّمْ أَنْ مِنْ ظَالِمٍ ، [٦] وَسَلاَمَةُ الْعَيْنَيْنِ ، [٧] وَسَلاَمَةُ الرِّجْلَيْنِ .

(شروط صحة الجمعة) وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا سِتَّةُ أَشْيَاءَ :

[١] المِصْرُ أَوْ فِنَاقُهُ ، [٢] وَالسُّلْطَانُ (٢) أَوْ نَائِبُهُ ، [٣] وَوَقْتُ الظَّهْرِ ؟ سوا، كان مصلى العبدار غيره

فَلاَ تَصِحُ قَبْلَهُ ، وَتَبْطُلُ (٣) وبخُرُو جِهِ ، [٤] وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا بِقَصْدِهَا (٤) وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا بِقَصْدِهَا (٤) وَالْخُطْبَةُ قَبْلَهَا بِقَصْدِهَا (٤) وَيُرْدُ أَي الْمِنْ الْمُعُودُ وَالْمُودُ وَالْمُعُمَّةُ لِسِمَاعِهَا مِمَّنْ تَنْعَقِدَ بِهِمُ الْجُمُعَة لِللهِ مَا عَهَا مِمَّنْ تَنْعَقِدَ بِهِمُ الْجُمُعَة لِللهِ مَا عَهَا مِمَّنْ تَنْعَقِدَ بِهِمُ الْجُمُعَة لِللهِ مَا عَهِا مِمَّنْ تَنْعَقِدَ بِهِمُ الْجُمُعَة لِللهِ مَا عَمْ الْجُمُعَة لِللهِ مَا الْجُمُعَة لِللهِ مَا الْجُمُعَةُ اللهِ مَا عَلَيْهِ مَا الْجُمُعَةُ اللهِ مَا الْجُمُعَةُ اللهِ اللهِ مَا عَلَيْهَا مِنْ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الل

المفلس النعائف من الحبس ، أفاد بقوله من ظالم أنه إن كان اختفاؤه لحناية منه توجب حدًا مثلاً لا يسقط عنه الوجوب ، وبشرط سلامة العينين الأعمى ، وحد قائدًا أو لا ، وسواء كان القائد متبرعًا أو بأجر ، وأفاد بقوله العينين وجوب الصلاة على الأعور ، وبشرط سلامة الرجلين المقعد ومقطوع الرجلين . وفي الكلام إشارة إلى أنها تجب على مفلوج إحدى الرجلين أو مقطوعها إذا كان يمكنه المشي بلا مشقة وإلا فلا . فإن قلت : لِم لم يذكر البلوغ والعقل مع أنهما شرطان لوجوب صلاة الجمعة ؟ قلت : لم يذكرهما لكون

(۱) قوله: (فيما) أي الإقامة في محل هو داخل في حد الإقامة بالمصر، وهوالمكان الذي من فارقه بنية السفر يصير مسافرًا، ومن وصل إليه يصير مقيمًا، كربض المصر، وفنائه الذي لم ينفصل عنه بغلوة. ولا يجب على من كان خارجه ولو سمع النداء من المصر سواء كان سواده قريبًا من المصر أو بعيدًا على الأصح ؛ فلا عليك من مخالفة غيره وإن ذكر تصحيحه، فمنه ما في «البدائع»: أنه إن أمكن أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف عليه اه [م وط ٢٧٥].

المصنف بصدد الشرائط الخاصة لصلاة الجمعة وهما ليسا بخاصين بها [عز].

(٢) قوله: (والسلطان) أي والثاني من شروط الصحة أن يصلي بهم السلطان إمامًا فيها أو نائبه يعني من أمره بإقامة الجمعة ، وفي «مفتاح السعادة »عن «مجمع الفتاوى»: (إن) غلب على المسلمين ولاة الكفار يحوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد ، ويصير القاضي قاضيًا بتراضي المسلمين ، ويحب عليهم أن يلتمسوا واليًا مسلمًا [م وط ٢٧٦].

(٣) قوله : (وتبطل) أي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر ولو بعد القعود قدر التشهد لفوات شرطها ؛ فلا يبني الظهر لاختلاف الصلاتين قدرًا وحالاً واسمًا . أطلقه فشمل كل مصل [بحر ٢ / ٢٥٦] .

(٤) قوله : (بقصدها) حتى لو عطس الخطيب فحمد لعطاسه لا ينوب عن الخطبة [م ٢٧٧] .

(٥) قوله : (في وقتها) فلوخطب قبله وصلى فيه لا تصح ، لأنه من حملة الخصوصيات المقيدة بها [ط ٢٧٧].

(٦) قوله : (وحضور) أطلقه فشمل ما إذا كان الحاضر أصم أو نائمًا أو بعيدًا . وأفاد بقوله : ممن تنعقد الخ أنه يكفي حضور مريض أو عبد أو مسافر ولوكان حنبًا ، فإذا حضر غيره أو تطهر بعد الحطبة تصح الجمعة به ، ولايكفي حضور صبى أو امرأة فقط [عز].

^[1] أي الخطبة قبل صلاة الحمعة بقصد الخطبة في وقت الحمعة .

وَلَوْ (١) وَاحِدًا فِي الصَّحِيْحِ ، [٥] وَالإذن الْعَامُ (٢) ، [٦] وَالْجَمَاعَةُ (٣) وَهُمْ ثَلاَثَةُ رِجَالٍ غَيْرَ الإِمَامِ وَلَوْ كَانُوا عَبِيْدًا أَوْ مُسَافِرِيْنَ أَوْ مَرْضَى ، وَالبُشَّرْطُ بَقَاؤُهُمْ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَسْجُكَ ؛ فَإِنْ نَفَرُوا بَعْلَ سُجُودِهِ أَتَمَّهَا وَحْدَهُ أي السحدة الأولى [1] أي أنسدوا بعد سحود الإمام جُمُعَةً ، وَإِنْ نَفَرُواْ قَبْلَ سُجُوْدِهِ بَطَلَتْ .

وَلاَ تَصِحُ بِامْرَأَةٍ ، أَوْ صَبِيٍّ مَعَ رَجُلَيْنِ . رُ أَي لا تَعْقَدُ الْحَمَّةِ وَالْمَرِيْضِ أَنْ يَوُّمَّ فِيْهَا . وَجَازَ لِلْعَبْدِ وَالْمَرِيْضِ أَنْ يَوُّمَّ فِيْهَا . وَالْمِصْرُ : كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ مُفْتٍ وَأَمِيْرٌ وَقَاضٍ يُنَفِّذُ (١) الأَحْكَامَ ،

وَيُقِيمُ الْحُدُودَ ، وَبَلَغَتْ أَبْنِيَتُهُ مِنى ، فِي ظَاهِرِ الرُّوايَةِ

(١) قوله: (ولو) أي ولوكان الحاضر واحدًا ، وروي عن الإمام وصاحبيه صحتها وإن لم يحضره أحد [م ٢٧٧].

 (٢) قوله : (والإذن) حتى لو غلق الإمام باب قصره أو المحل الذي يصلى فيه بأصحابه لم يحز ، وإن أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيكره [م ٢٧٨].

- (٣) قوله : (والجماعة) أي شرط صحتها أن يصلي مع الإمام ثلاثة فأكثر ، لإجماع العلماء على أنه لا بد فيها من الجماعة ، وإنما اختلفوا في مقدارها . أطلق الثلاثة ؛ فشمل العبيد والمسافرين والمرضى والأميين والخرسي لصلاحيتهم للإمامة في الحمعة ، أما لكل واحد أو لمن هو مثل حالهم في الأمي والأخرس فصلحا أن يقتديا بمن فوقهما ، ولا يرد عليه النساء والصبيان ، فإن الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها بنحال لأن النساء خرجن بالتاء في ثلاثة أي ثلاثة رجال ، وكذا الصبي لأنه ليس برجل كامل ، والمطلق ينصرف إلى الكامل [بحربحذف ٢ / ٢٦٢].
- (٤) قوله: (ينفذ) المراد به القدرة على ذلك كما صرح به في « التحفة » عن الإمام ؛ فتزييف صدر الشريعة له بظهور التواني في الأحكام لاسيما في إقامة الحدود في الأمصار مزيَّف ، كما في « الحلبي » . فالمراد الشأن لا الحصول بالفعل، قال العلامة نوح: دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية، بل الشرط في تحققها القدرة على الدفع ، ومما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوها خلف الحُجاج وهوأظلم خلق الله تعالى [ط ٢٧٩] .
- (٥) قوله : (يقيم) احترز به عن المحكم والمرأة إذا كانت قاضية ، فإنهما لا يقيمان الحدود وإن نفذ الأحكام ، واكتفي بذكر الحدود عن القصاص لأن من ملك إقامتها ملكه ،كذا في « فتح القدير » ، وظاهره أن البلدة إذا كان قاضيها أو أميرها امرأة لا يكون مصرًا فلا تصح إقامة الحمعة فيها ، والظاهر خلافه ، قال في « البدائع» : وأما المرأة والصبي العاقل فلا تصح منهما إقامة الجمعة ، لأنهما لا يصلحان للإمامة في سائر الصلوات ففي الجمعة أولى ، إلا أن المرأة إذا كانت سلطانًا فأمرَت رحلاً صالحًا للإمامة حتى يصلي بهم الحمعة حاز ، لأن المرأة تصلح سلطانًا أو قاضيةً في الحملة فتصح إنابتها [بحر ٢ / ٢٤٦] . [1] وفي الطباعة القديمة: "فإن أنفروا " . [2] وفي بعض النسخ: " بلغت أبنيته أبنية مني " ، في ظاهر الرواية .

وَإِذَا (١) كَانَ الْقَاضِي أَوِ الْأَمِيْرُ مُفْتِيًا أَغْنَىٰ عَنِ التَّعْدَادِ.

وَجَازَتِ الْجُمُّعَةُ بِمِنِي (٢) فِي الْمَوْسِمِ لِلْخَلِيْفَةِ أَوْ أَمِيْرِ الْحِجَازِ.
المراد بالموسم الرمان الذي يحل في الخطبة وسننها) وَصَحَّ الاقْتِصَارُ فِي الْخُطْبَةِ عَلَىٰ

نَحْوِ تَسْبِيْحَةٍ أَوْ تَحْمِيْدَةٍ مَعَ الْكُرَاهَةِ.

وَسُنَنُ الْخُطْبَةِ ثَمَانِيَةً عَشَرَ (٣) شَيْئًا:

[١] الطُّهَارَةُ (١) وَسَتْرُ (٥) الْعَوْرَةِ ، [٣] وَالْجُلُوسُ عَلَىٰ الْمِنْبَر

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْخُطْبَةِ ، [٤] وَالْآذَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْإِقَامَةِ ، [٥-٦] ثُمَّ قِيَامُهُ (٢٠) ، المعلمة الم

بَلْدَةٍ فُتِحَتْ صُلْحًا ،

⁽١) قوله : (وإذا) أي إذا كان القاضي عالمًا يصلح للإفتاء لا يحب أن يكون رجل قاضيًا وآخر مفتيًا بل يكفي وحود القاضي وحده [عز].

⁽٢) قوله : (بمِني) هي بالكسر والقصر موضع على فرسخين من مكة ، هذا ما في « الطحطاوي » ، والمفهوم من « البحر » أن بين مكة ومنى أربعة فراسخ [عز] .

⁽٣) قوله : (ثمانية عشو) هذا قول تقريبي، فإنه يزاد عليها ؛ [فمِن السنة :] أن يكون حلوس الخطيب في مخدعه عن يمين المنبر أو جهته لاَبسًا السواد أو البياض [عز].

⁽٤) قوله: (الطهارة) فلو خطب محدثًا أو حنبًا جاز ويكره، ويستحب إعادتها إذا كان حنبًا إلا أذانه، وإن لم يعد أجزأه إن لم يطل الفصل بأجنبي [ط ٢٨٠].

⁽٥) قوله: (وستر) هو من سنن الحطبة إحماعًا وإن كان فرضًا في حد ذاته حتى لو خطب بدونه أحزأ [ط ٢٨٠].

⁽٦) قوله : (قيامه) أي بعد الأذان في الخطبتين ، ولوقعد فيهما أو في إحدهما أجزأ ، وكره من غير عذر، وإن خطب مضطحعًا أجزأ [م ٢٨٠] .

⁽٧) قوله: (والسيف) أي إذا قام يكون السيف بيساره متكتًا عليه في كل بلدة فتحت عنوةً ليريهم أنها فتحت بالسيف، فإذا رجعتم عن الإسلام فذلك باق بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام، وفيه بالسيف، فإذا رجعتم عن الإسلام فذلك باق بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام، وفيه إشارة إلى أنه يكره الاتكاء على غيره كعصا وقوس، وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنَّ رسول الله يَشِيرُ قام خطيبًا بالمدينة متكتًا على عصا أو قوس كما في «أبي داود» [م وط ٢٨٠].

[٧] وَاسْتِقْبَالُ (١٠) الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ ، [٨] وَبِدَاءَتُهُ بِحَمْدِ اللهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، [٩] وَالْعِظَةُ عَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ ، [١١] وَالْعِظَةُ وَاللهُ عَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ ، [١١] وَالْعِظَةُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ و

وَيُكُرَهُ التَّطُويْلُ ، وَتَرْكُ شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ .

(متى يجبُ السعي للجمعة ؟) وَيَجِبُ السَّعْيُ (٢) لِلْجُمُعَةِ ، وَتَرْكُ الْبَيْع بِالاَّذَانِ الاَّوَّلِ ، فِي الاَّصَحِّ .

(متفرقات) وَإِذَا خَرَجَ (الْإِمَامُ فَلاَ صَلاَةً ، وَلاَ كُلاَمَ ، وَلاَ يَرُدُّ

- (١) قوله : (واستقبال) فإن ولآهم ظهره كره ، قال شمس الأئمة : من كان أمام الإمام استقبل بُوجُهه ، ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام . وقال السرخسي : الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب ، لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكثرة الزحام [ط ٢٨١].
- (٢) قوله: (السعي) أراد الذهاب ماشيًا بالسكينة والوقار لا الهرولة ، لأنها تذهب بهاء المؤمن ، والمشي أفضل لمن يقدر عليه . واحتلفوا في الرجوع ؛ فقيل : هو كالذهاب إليها فالمشي أفضل ، وقيل : هو كالخروج إلى سائر الحاجات ، وهو الأصح [م وط ٢٨١].
- (٣) قوله : (الأصح) وقال الطحاوي : المعتبر هو الأذان الثاني عند المنبر ، لأنه الذي كان في زمنه ﷺ والشيخين بعده ، قال في « البحر» : وهو ضعيف [ط ٢٨١].
- (٤) قوله: (خوج) أي من حجرته إن كانت ، وإلا فقيامه للصعود قاطع ، فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر، وقيل: إذا صعد أو نفى الصلاة فشمل ما إذا كانت قضاء فائتة أو صلاة جنازة أو سجدة تلاوة أو منذورة أو نفلاً إلا إذا تذكر فائتة ولو وتراً وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها حينئذ ، بل يجب لضرورة صحة الجمعة . وأفاد أنه لا يكره الشروع قبل الخروج فيتم ما شرع فيه ولو خطب الإمام من غير كراهة مطلقًا إلا إذا كان على المناه على

سَلاَمًا (١)، وَلاَ يُشَمِّتُ عَاطِسًا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلاَتِهِ.

وَكُرِهَ لِحَاضِرِ الْخُطْبَةِ: الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ، وَالْعَبَثُ، وَالْالْتِفَاتُ.
وَالَّ الْكَمَالِ: اِحْرَمُ
وَلاَ يُسَلِّمُ الْخَطِيْبُ عَلَىٰ الْقَوْمِ إِذَا اسْتَوَى عَلَىٰ الْمِنْبَرِ.

وَكُرِهَ (٢) الْخُرُوْجُ مِنَ الْمِصْرِ بَعْدَ النَّدَاءِ مَا لَمْ يُصَلِّ . أَي كَرُهُ لَمْنَ تَحْبَ عَلَيه الحمعة أي الْمُولِ وقبل الناني وَمَنْ لاَ جُمْعَةً عَلَيْهِ إِنْ أَدَّاهَا جَازَ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ (٣). كمريض ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقعد

وَمَنْ لاَ عُذْرَ لَهُ لَوْ صَلَّىٰ الظُّهْرَ قَبْلَهَا حَرُمَ ؛ فَإِنْ سَعَىٰ (٤) إلَيْهَا وَمَنْ لاَ عُذْرَ لَهُ لَوْ صَلَّىٰ الظُّهْرَ قَبْلَهَا حَرُمَ ؛ فَإِنْ سَعَىٰ اللَّهُ إِلَيْهَا

وَالْإِمَامُ فِيْهَا بَطَلَ ظُهْرُهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكُهَا .

في نفل ، فإنه يتم شفعًا ثم يقطع ، ولوكان خروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضًا ، لأنه و حب عليه الشفع الثاني بالقيام إليه . واختلف في سنة الجمعة ؛ فقيل : يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق ، والصحيح أنه يتمها ، لأنه كصلاة واجبة [ط بتغير ٢٨٢].

⁽١) قوله: (سلامًا) أطلقه فشمل ما إذا كان بلسانه أو بقلبه قبل الفراغ أو بعده ويرتكب بسلامه إثمًا [عز].

⁽٢) قوله: (وكره) أطلق الكراهة فتكون تحريمية ، وأخرجنا من لا تحب عليه الحمعة فلاكراهة في خروجه [عز].

⁽٣) قوله: (فرض الوقت) قال القهستاني: الكلام مشير إلى أن فرض الوقت هو الظهر في حق المعذور وغيره، لكنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة حتمًا، والمعذور له رخصة فالجمعة ليست بدلاً عن الظهر، لأن حقيقة البدل ما هو يصار إليه عند تعذر الأصل وليس هذا كذلك، وليس الظهر بدلاً عنها، لأنه هو فرض الوقت بل هي فرض مستقل في ذلك اليوم يسقط به الظهر، وفائدة هذا الوجوب جواز المصير إليه عند العجز عن الجمعة [ط بحذف ٢٨٤].

⁽³⁾ قوله: (سعى) اختلفوا في معنى السعي إليها ، والمختار أنه الانفصال عن داره ؛ حتى لا يبطل قبله على المختار . وقيد بقوله: "سعى "لأنه لوكان حالسًا في المسجد بعد ما صلى الظهر فإنه لا يبطل حتى يشرع مع الإمام اتفاقًا . وقيد بقوله: "إليها" لأنه لوخرج لحاحة أو خرج وقد فرغ الإمام لم يبطل ظهره إحماعًا ، فالبطلان به مقيد بما إذا كان يرجو إدراكها بأن خرج والإمام فيها أو لم يكن شرع . أطلق فشمل ما إذا لم يدركها لبعد المسافة مع كون الإمام فيها وقت الخروج أو لم يكن شرع . ثم اعلم أن الضمير المستتر في قوله: "سعى" يعود إلى مصلي الظهر لا إلى من عذر له ليكون أفود وأشمل ، فإنه لا فرق بين المعذور وغيره في بطلان ظهره بسعيه . وقيد بسعي المصلي ، لأن المأموم لو لم يسع إليها وسعى إمامه فإنه لا يبطل ظهر المأموم وإن بطل ظهر إمامه ، لأن بطلانه في حق الإمام بعد الفراغ فلا يضر المأموم [بحر بحذف ٢ / ٢٦٨] .

وَكُرِهَ (١) لِلْمَعْذُورِ وَالْمَسْجُونِ أَدَاءُ الظُّهْرِ بِجَمَاعَةٍ فِي الْمِصْرِ يَوْمَهَا. أَكُرِهَ لَا لللهُ وَاللهُ أَنَاءُ الظُّهْرِ بِجَمَاعَةٍ فِي الْمِصْرِ يَوْمَهَا. وَمَنْ أَذْرَكَهَا فِي التَّشَهُّدِ أَوْ سُجُوْدِ السَّهْوِ (٢) أَتَمَّ جُمُعَةً ، واللهُ أَعْلَمُ . الجمعة

باب العيدين

(حكمها وشروطها) صلاة العيد واجبة في الأصح الأصح على من تَجِب عَلَيْهِ الْمَصَح بِدُونِهَا مَعَ الإساءة المُجب عَلَيْهِ الْجُمْعَة بِشَرَائِطِهَا (٥) سوى الْخُطْبة ؛ فَتَصِح بِدُونِهَا مَعَ الإساءة ؛ كَمَا لَوْ قُدِّمَتِ الْخُطْبة عَلَى صلاة الْعِيد .

(مايندب فعله في يوم عيد الفطر) وَنُدِبَ فِي الْفِطْرِ ثَلاَثَةَ عَشَرَ شَيْئًا :

[۱] أَنْ يَأْكُلَ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ تَمَرًا وَوِثْرًا ، الله المعلى الْمَأْكُولُ تَمَرًا وَوِثْرًا ،

- (۱) قوله: (وكره) قيد بالمصر، لأن الحماعة غير مكروهة في حق أهل السواد، لأنه لا جمعة عليهم. وأفاد بالكراهة أن الصلاة صحيحة لاستجماع شرائطها، ولوحذف المصنف المعذور والمسحون لكان أولى، فإن أداء الظهر بجماعة مكروه يوم الجمعة مطلقا، ولوزاد وأداؤه منفردًا قبل صلاة الإمام لكان أولى، لما في «الحلاصة»: ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة إلى أن يفرغ الإمام من صلاة الجمعة، وإن لم يؤخره يكره هو الصحيح. وإنما صرح بالمسحون مع دخوله في المعذور للاختلاف في أهل السجن، فإن في «السراج الوهاج»: أن المسحونين إن كان ظلمة قدروا على إرضاء الحصوم، وإن كانوا مظلومين أمكنهم الاستغاثة، وكان عليهم حضور الجمعة. وقيد بالجماعة لما في التفاريق أن المعذور يصلي الظهر بأذان وإقامة وإن كان لا تستحب الجماعة. وقيد بالظهر، لأن في غيرها لا بأس أن يصلوا جماعة [بحر بحذف ٢ / ٢٦٩].
- (٢) قوله : (سجود السهو) إن قيل : إن هذا يشعر بأنه يسجد للسهو في الحمعة والعيد ، وهو حلاف المحتار ؟ أحيب : بأن المحتار عدم الوحوب فيهما وأن الأولى تركه لئلا يقع الناس في فتنة لا أن المحتار عدم حوازه [ط ٢٨٤].
- (٣) قوله: (العيدين) سمى عيدًا ، لأن لِلّه تعالى فيه عوائد الإحسان إلى عباده دينية ودنيوية ، أو لأنه يعود ويتكرر بالفرح والسرور ، وتفاؤلاً بالعود على من أدركه ، كما سميت القافلة تفاؤلاً بقفولها أي رجوعها ، أو لاجتماع الناس فيه [طوم ٢٨٨،٢٨٧].
- (٤) قوله: (في الأصح) وفي رواية أخرى: إنها سُنَّة لقول محمد في «الحامع الصغير» في العيدين يحتمعان في يوم واحد قال يشهدهما حميعًا ولا يترك واحدًا منهما، والأولى منهما سنة والأخرى فريضة [بحر ٢ / ٢٧٦].
- (٥) قوله : (بشرائطها) ظاهره أنه لا بد من الحماعة المذكورة في الحمعة على خلاف فيها وليس كذلك ، فإن الواحد هنا مع الإمام حماعة ، فكيف يصح أن يقال : بشرائطها ؟ [ط ٢٨٨] .

وَيُكُرَهُ التَّنَفُّلُ قَبْلَ صَلاَةِ الْعِيْدِ فِي الْمُصَلِّيْ وَالْبَيْتِ ، وَبَعْدَهَا فِي الْمُصَلِّيْ وَالْبَيْتِ ، وَبَعْدَهَا فِي الْمُصَلِّيْ فَقَطْ ، عَلَى اخْتِيَارِ الْجُمْهُوْرِ . الْمُصَلِّيْ فَقَطْ ، عَلَى اخْتِيَارِ الْجُمْهُوْرِ . ولا يَكُوهُ فِي اللهِ عَلَى الْعُرِيْدِ الْجُمْهُوْرِ .

(وقت صلاة العيد) وَوَقْتُ صِحَّةِ صَلاَةِ الْعِيْدِ مِنْ (١) ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ

قَدْرَ رُمْحِ أَوْ رُمْحَيْنِ إِلَى زَوَالِهَا .

(١) قوله : (ويغتسل) فإن قلت : عدّ الغسل ههنا مستحبًا وفي الطهارة سنة ؟ قلت : للاختلاف فيه ، والصحيح أنه سنة . وسمًّاه مستحبًا لاشتمال السنة على المستحب . وعدّ سائر المستحبات المذكورة هنا في بعض الكتب سنة [بحر ٢ / ٢٧٧] .

⁽٢) قوله: (ويؤدي) معطوف على يأكل؛ فيقتضي أن يكون الأداء مندوبًا وهوكذلك، لأن الكلام كله قبل الخروج إلى المصلى؛ فلصدقة الفطر أحوال: أحدها قبل دخول يوم العيد وهو جائز، ثانيها يومه قبل الخروج وهومستحب، ثالثها يومه بعد الصلاة وهو جائز، رابعها بعد يوم الفطر وهو صحيح، ويأثم بالتأخير إلا أنه يرتفع بالأداء كمن أخر الحج بعد القدرة فإنه يأثم ثم يزول بالأداء [بحر متصرف ٢ / ٢٧٧].

⁽٣) قوله: (يتوجه) والسنة أن يخرج الإمام إلى الحبانة ، ويستخلف من يصلي بالضعفاء في المصر بناءً على أن صلاة العيد في موضعين حائزة بالاتفاق ، وعند محمد تحوز في ثلاثة مواضع وإن لم يستخلف له ذلك ، وتخرج العجائز للعيد لا الشواب ، ولا يخرج المنبر إلى الحبانة ، واختلفوا في بناء المنبر بالحبانة ، قال بعضهم: يكره ، قال خواهر زاده: حسن في زماننا ، وعن أبي حنيفة: لا بأس به [فتح القدير ٢ / ٧٢].

⁽٤) قوله: (مِن) استفيد منه أنها لا تصح قبل ارتفاع الشمس بمعنى لا تكون صلاة عيد بل نفل محرم ، ولو زالت الشمس في أثنائها فسدت كما في الحمعة [بحر ٢ / ٢٨٠] .

⁽١) قوله : (ثلاثاً) ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ، وروي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ أنه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث تسبيحات ، لأن صلاة العيد تقام بحمع عظيم ، فلو والى بين التكبيرات لاشتبه على من كان نائبًا عن الإمام ، والاشتباه يزول بهذا القدر من المكث ، وقال في « المبسوط » : ليس هذا القدر بلازم بل يحتلف ذلك بكثرة الزحام وقِلته ، لأن المقصود إزالة الاشتباه عن القوم ، وذلك يحتلف بحسب كثرة القوم وقِلتهم [كفاية بتغير ١ / ٥٠٠].

⁽٢) قوله: (وهذا) أي وهذا الفعل وهو الموالاة بين القِرَاء تين والتكبير ثلاثًا في كل ركعة أولى من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ، ومن تقديم النح [م ٢٩١] ، لأن التكبير ورفع الأيدي من حيث المحموع حلاف المعهود في الصلوات فكان الأخذ بالقليل أولى ، ثم التكبير من أعلام الدين حتى يجهر به كتكبيرة الافتتاح ، وكان الأصل فيه الجمع لأن الحنسية علة الضم ؛ ففي الركعة الأولى يجب إلحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الفريضة والسبق ، وفي الثانية لم يوجد إلا تكبيرة الركوع فوجب الضم إليها [عناية ٢ / ٧٥].

⁽٣) قوله: (أحكام) قال في «السراج الوهاج»: وأحكامها خمسة: [١] على من تجب، [٢] ولمن تجب، [٣] ولمن تجب، [٣] ومتى تجب، [٤] وكم تجب، [٥] ومم تجب؛ أما على من تجب فعلى الحر المسلم المالك للنصاب، وأما لمن تجب فللفقراء والمساكين، وأما متى تجب فبطلوع الفجر، وأما كم تجب فنصف صاع من برأو صاع من تمرأو شعير أو زبيب، وأما مم تجب فمن أربعة الأشياء المذكورة، وأما ما سواها فبالقيمة [بحر ٢ / ٢٨٣].

وَمَنْ فَاتَنَهُ الصَّلاَةُ (۱) مَعَ الإِمَامِ لاَ يَقْضِيْهَا، وَتُؤَخَّرُ بِعُذْرٍ (۲) إِلَى الغَدِ فَقَط. (أحكام الأضحى) وَأَحْكامُ الأَضْحَىٰ كَالْفِطْرِ ؛ لَكِنَّهُ فِي الأَضْحَىٰ لَالْفِطْرِ ؛ لَكِنَّهُ فِي الأَضْحَىٰ يُؤَخِّرُ (۲) يُوَلِّ الْكُل عَنِ الصَّلاَةِ ، وَيُكَبِّرُ فِي الطَّرِيْقِ جَهْرًا ، وَيُعَلِّمُ (٤) الأَضْحِيةَ وَتَكْبِيْرَ التَّسْرِيْقِ (٥) فِي الْخُطْبَةِ ، وَتُؤَخَّرُ بِعُذْرٍ إِلَى ثَلاَثَةِ أَيامً . وَالتَّعْرِيْفُ (١) لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَالتَّعْرِيْفُ (١) النَّسْمِ بِشَيْءٍ . وَالتَّعْرِيْفُ (١) اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالتَّعْرِيْفُ (١) النَّسَانِ بِشَيْءٍ .

(١) قوله : (الصلاة) اعلم أن قوله : " مع الإمام " مرتبط بقوله : الصلاة أي فائتة الصلاة التي صلاها الإمام ، وحهلة زماننا يقولون : إنه مرتبط بقوله : فائتة ، ثم يعترضون أن في كلام الشيخ تدافعًا ، فإنه قال بُعيد هذا إنها تؤخر بعذر إلى الغد حاشاك ثم حاشاك أن يوردك سوء الفهم إلى مثل هذا المورد [عز].

(٢) قوله : (بعذر) مثل أن غم الهلال وشهدوا بعد الزوال أو صلوها في غيم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر . وقيد العذر للجواز لا لنفي الكراهة فإذا لم يكن عذر لا تصح في الغد [م بحذف ٢٩٢] .

(٣) قوله : (يؤخر) أطلقه فشمل من لا يضحي ، وقيل : إنه لا يستحب التأخير في حقه ، وشمل من كان في المصر ومن كان في السواد [بحر ٢ / ٢٨٤] .

(٤) قوله: (ويعلم) لأنها شرعت لتعليم أحكام الوقت هكذا ذكروا مع أن تكبير التشريق يحتاج إلى تعليمه قبل يوم عرفة ليتعلموه يوم عرفة ، فإنه ابتداؤه ؛ فينبغي للخطيب أن يعلمهم أحكامه في الجمعة التي قبل عيد الأضحى ، كما ينبغي له أن يُعَلِّمهم أحكام صدقة الفطر في الجمعة التي قبل عيد الفطر ليتعلموها ، ويُخرجوها قبل الخروج إلى المصلى ، ولم أره منقولاً ، والعلم أمانة في عنق العلماء ، ويستفاد من كلامهم أن الخطيب إذا رأى بهم حاجة إلى معرفة بعض الأحكام فإنه يُعَلِّمهم إياها في خطبة الجمعة خصوصًا في زماننا من كثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يُعَلِّمهم أحكام الصلاة كما لا يخفى [بحر ٢ / ٢٨٥] .

(د) قوله: (التشريق) هو في اللغة: تقديم اللحم بإلقائه في المشرقة أي الشمس، وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الأضاحي في اليوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق. وأيام النحر ثلاثة أيضًا يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة ، ويومان بعده ؛ فالمجموع أربعة ، الأول منها نحر فقط، والرابع تشريق فقط، والمتوسطان نحر وتشريق [ط ٢٩٣].

(٦) قوله: (والتعريف) أي وقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبها بالواقفين ليس بشيء ، هو نكرة في موضع النفي فتعم أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب فيفيد الإباحة ، وقيل: يستحب ذلك ، ولعله المراد من قول « النهاية » ، وعن أبي يوسف ومحمد ـ رحمهما الله تعالى ـ في غير رواية الأصول أنه لا يكره ، لما روي أن ابن عباس في فعل ذلك بالبصرة انتهى . قال في « الفتح » : وهذا يفيد أن مقابله من رواية الأصول الكراهة ، ثم قال : وهو الأولى حسمًا لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام . والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في « الدرر » ، بل في « البحر » : أن ظاهر ما في « غاية البيان » : إنها تحريمية ، وفي « النهر » : أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره [الدر المحتار وشامى بحذف] .

(حكم تكبير التشريق ، ومدته ، وعلى من يجب ؟) وَيَجِبُ (١) تَكْبِيرُ

التَّشْرِيْقِ مِنْ بَعْدِ فَجْرِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ الْعِيْدِ مَرَّةً فَوْرَ كُلِّ فَرْضٍ أَدِّيَ التَّشْرِيْقِ مِنْ اقْتَدَىٰ بِهِ وَلَوْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ عَلَى إِمَامٍ مُقِيْمٍ بِمِصْرٍ ، وَعَلَى مَنْ اقْتَدَىٰ بِهِ وَلَوْ كَانَ مَسَافِرًا أَوْ رَقِيْقًا أَوْ أُنْثَىٰ ، عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ الله .

وَقَالاً : يَجِبُ فَوْرَ كُلُّ فَرْضٍ عَلَىٰ مَنْ صَلاَّهُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ قَرَوِيًّا إِلَىٰ عَصْرِ الْخَامِسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَبِهِ (٢) يُعْمَلُ ، وَعَلَيْهِ الْفَتُوىٰ . وَلَا بَاسَ بِالتَّكْبِيْرِ عَقِبَ (٣) صَلاَةِ الْعِيْدَيْنِ .

(صيغة التكبير) وَالتَّكْبِيْرُ أَنْ يَقُول :

⁽۱) قوله: (ويجب) بيّن وقته ؟ فأفاد أن أوله عقب فجر يوم عرفة ، فالمراد بـ " بعد " عقب في عبارته . وأفاد آخره بقوله: " إلى عصر العيد" أي معه ، وهي من الغايات التي تدخل في المغيا ، وفي قوله: " مرة " إشارة إلى ما نقل عن الشافعي أنه يكرر التكبير ثلاثًا ، وأما محل أداء ه فدبر الصلاة وفورها من غير أن يتخلل ما يقطع حرمة الصلاة ؛ حتى لو ضحك قهقهة أو أحدث متعمدًا أو تكلم عامدًا أو ساهيًا أو خرج من المسجد أو جاوز الصفوف في الصحراء لا يكبر. واحترز بقوله: "كل فرض" عن الواجب كصلاة الوتر والعيدين ، وعن النافلة ؛ فلا تكبير عقبها ، وأراد بالفرض الصلاة المفروضة من الصلوات الخمس ؛ فلا تكبير عقب صلاة المنازة وإن كانت مكتوبة . وقيد بـ "الجماعة " فلا تكبير على المنفرد . وقيد بكونها مستحبة احترازًا عن جماعة النساء والعراة ، ولم يشترط الحرية لأنها ليست بشرط على الأصح ؛ حتى لو أمّ العبد قومًا و جب عليه وعليهم التكبير . وشرط الإقامة احترازًا عن المسافر فلا تكبير عليه ولوصلى المسافرون في المصر جماعة على الأصح . وقيد بالمصر احترازًا عن أهل القرى [بحر بتصرف وتغير ٢ /٢٨٩٠٢٨] .

⁽٢) قوله : (وبه) وفي «المحتبي» : والعمل والفتوي في عامة الأمصار وكافة الأعصار على قولهما . [بحر _] .

⁽٣) قوله : (عقب) وفي « الظهيرية » عن الفقيه أبي جعفر قال : سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الأسواق في أيام العشر كما في « البحر » ، وفي « الدراية » عن « جمع التفاريق » : قيل لأبي حنيفة : ينبغي لأهل الكوفة وغيرها أن يكبروا أيام التشريق في المساحد والأسواق ، قال : نعم ، وذكر أبوالليث كان إبراهيم بن يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام العشر [ط ٢٩٦].

⁽٤) قوله : (والتكبير) قيل : أصل ذلك ما روي أن جبريل لما جاء بالقربان خاف العجلة على إبراهيم عليه السلام فقال : « الله أكبر الله أكبر »، فلما علم إسمعيل بالفداء فقال : « الله أكبر الله أكبر الله أكبر ولله الحمد » . وروى ابن عمر في : أن رسول الله يَشِيخُ قال : « أفضل ما قلتُ وقالت الأنبياء قبلي يوم عرفة : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد » [عناية بحذف ٢ / ٨١] .

^[1] أي ويحب التكبير على من اقتدى بالإمام المقيم ولو كان المقتدي مسافرا الخ.

(اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ ، لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ ، ولِلَّه الْحَمْدُ) .

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفزاع

(صلاة الكسوف وأدائها) سُنَّ رَكْعَتَانِ (١) كَهَيْنَةِ (٢) النَّفْلِ لِلْكُسُوفِ،

بِإِمَامٍ (٣) الْجُمُعَةِ أَوْ مَأْمُورِ السَّلْطَانِ بِلاَ أَذَانٍ وَلاَ إِقَامَةٍ وَلاَ جَهْرٍ وَلاَ خُطْبَةٍ ، نوالقراء ، نيالقراء ، نيالقر

بَلْ يُنَادِي «الصَّلاَةُ جَامِعَةً». منعول لفعل محذوف حال من الصلاة

وَسُنَّ تَطْوِيْلُهُمَا ، وَتَطْوِيْلُ رُكُوْعِهِمَا وَسُجُوْدِهِمَا ، ثُمَّ يَدْعُو الإِمَامُ

بَعْرِسْرِه البَّمِ، جَالِسًا ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، إِنْ شَاءَ ، أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ ، اي من استفيال الفيلة

وَيُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَاثِهِ ، حَتَّى يَكْمُلَ انْجِلاَءُ الشَّمْسِ .

(الخسوف والفزع وما إليهما) وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِمَامُ صَلُّواْ فُرَادَىٰ ؛

كَالْخُسُوْفِ، وَالظُّلْمَةِ الْهَائِلَةِ نَهَارًا، وَالرِّيْحِ الشَّدِيْدَةِ، وَالْفَزَع. كَالْخُسُوْفِ، وَالظُّلْمَةِ الْهَائِلَةِ نَهَارًا، وَالرِّيْحِ الشَّدِيْدَةِ، وَالْفَزَع. للله كان أو نهارا بالزلازل والصواعق وغيرذلك

(٤) قوله: (الصلاة) بالنصب على الإغراء أي أحضروا الصلاة ، ويصح الرفع فيهما على الابتداء والخبر [ط ٢٩٨].

⁽١) قوله: (ركعتان) بيان لأقل مقدارها ، وإن شاء صلى أربعاً أو اكثر كل شفع بتسليمة أو كل شفعين ، والأفضل أربع [ط بحذف ٢٩٧].

⁽٢) قوله: (كهيئة) أي في عدم الأذان والإقامة ، وعدم الحواز في الأوقات المكروهة ، وفي إطالة القيام بالقراء ة والأدعية التي هي من خصائص النفل [ط ٢٩٧] .

⁽٣) قوله : (بإمام) أي إمام تصح به إقامة الجمعة ، وفيه إشارة إلى أنه لا بد لها من شرائط الجمعة ، وهو كذلك سوى الخطبة ، قال العلامة الاسبيحابي : يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء : الإمام ، والوقت ، والموضع؛ أما الإمام فالسلطان أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعيدين ، وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع ، وأما الموضع فهو الذي يصلي فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع ؛ ولوصلوا في موضع آخر أحزأهم ، والأول أفضل، ولو صلوا وحدانًا في منازلهم جاز، ويكره أن يجمع في كل ناحية [ط بحذف ٢٩٨] .

باب الاستسماء(۱)

لَهُ صَلاَةٌ مِنْ غَيْرِ (٢) جَمَاعَةٍ وَلَهُ أَسْتِغْفَارٌ .

(ما يصنع للاستسقاء) ويُسْتَحَبُ الْخُرُوْجُ لَهُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ ، مُشَاةً فِي الْمُسَاءِ وَيُلاسِنَا اللهِ اللهِ

(٢) قوله: (الاستسقاء) هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله تعالى بالاستغفار والحمد والثناء [م ٢٩٩].

(٢) قوله: (غير) هذا عند الإمام، وقال أبويوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى -: يصلي الإمام ركعتين، يجهر فيهما بالقراءة كالعيد، وقال الطحطاوي - بعد ما سرد اختلاف المذاهب فيه ودلائله -: الحاصل لما اختلف في الصلاة بالحماعة وعدمها على وجه لا يصلح به إثبات السنة، لم يقل أبوحنيفة: بسنيتها، ولا يلزم من عدم قوله: بسنيتها قوله: بأنها بدعة كما نقله عنه بعض المشتغلين بالتعصب بل هو قائل بالحواز، وقال الأستاذ شيخ الهند قدس الله سره: إن أباحنيفة - رحمه الله تعالى - أنكر حصر السنية في الصلاة بالجماعة بل هو قائل إن سنية صلاة الاستسقاء تتأدى بكل من الطريق المروية عن صاحب الشرع من الاستغفار والصلاة وغيرهما [عز].

(٣) قوله : (وفي مكة) أي : ويخرجون للصحراء إلا في مكة وبيت المقدس ، فإنهم في المسجد الحرام و المسجد الأقصى يجتمعون [م ٢٠١] .

^[1] أي الاحتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي.

مُغِيثًا ، هَنِيْتًا (۱) ، مَرِيْتًا (۲) ، مُرِيْعًا (۳) ، غَدَقًا (٤) ، مُجَلِّلًا (٥) ، سَحَّا (٦) ، طَبَقًا (٧) ، المِنْدَامِن الشَدَة

دَائِمًا ﴾ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، سِرًّا أَوْ جَهْرًا .

إلى انتهاء الحاجة إليه [1]

وَلَيْسَ (٨) فِيْهِ قَلْبُ رِدَاءٍ . وَلاَ يَحْضُرُهُ (٩) ذِمِّيٌ . أي الاستسقاء

باب صلاة الخوف

طَائِفَتَيْنِ: وَاحِدَةً بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، وَيُصَلِّيْ بِالْأُخْرِيْ رَكْعَةً مِنَ الثُّنَائِيَّةِ (١١)

(١) قوله: (هنيئًا) بالمد والهمز أي: لا ينقصه شيء أو ينمي الحيوان من غير ضرر [م٣٠١].

(٢) قوله : (مَرينًا) بفتح أوله وبالمد والهمز أي : محمود العاقبة ، والهنيء : النافع ظاهرا ، و المريء : النافع باطنًا [م ٢٠١] .

(٣) قوله : (مُريعًا) بضم الميم وبالتحتية أي : آتيًا بالريع ، وهو الزيادة ، من المراعة ، وهي الخصب بكسر أوله ؟ ويحوز فتح الميم هنا أي : ذا ربع أي نماء ؟ أو بالموحدة من أربع البعير : أكل الربيع ؟ أو الفوقية من رتعت الماشية أكلت ما شاء ت ، والمقصود واحد [م ٣٠١] .

(٤) قوله: (غدقًا) أي: كثير الماء والخير أو قطره كبار [م٣٠٢].

(٥) قوله : (مجلُّلاً) بكسر اللام أي : ساترًا للأفق لعمومه ، أو للأرض بالنبات كجل الفرس [م ٣٠٢].

(٦) قوله: (سَبُّ ا) بفتح السين المهملة وتشديد الحاء: شديد الواقع على الأرض ، مِن سحَّ أي جَرَى . [م٣٠٢].

(٧) قوله: (طبقًا) بفتح أوله أي يطبق الأرض حتى يعمها [م٣٠٢].

(٨) قوله : (وليس) لَعدم فعل الصحابة له كعمر وغيره ، ولم ينكر الإمام التحويل الوارد في الأحاديث بل أنكر كونه من السنة [ط٣٠٣].

(٩) قوله: (ولا يحضره) لأنه لاستنزال الرحمة ، وإنما تنزل عليهم اللعنة . أورد عليه أنه إن أريد به الرحمة الخاصة فممنوع ، وإنما هو لاستنزال الغيث الذي هو الرحمة العامة لأهل الدنيا والكافر من أهلها . هذا ولكن لا يمكنون من أن يستسقوا وحدهم لاحتمال أن يسقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام [فتح القدير ٢ / ٩٦] .

(١٠) قوله: (فيجعلهم) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضي ثلائًا بلا قراءة إن كان من الأولى ، وبقراءة إن كان من الثانية . واعلم أن إن كان من الثانية ، والمسبوق إن أدرك ركعة من الشفع فهو من أهل الأولى وإلا فمن الثانية . واعلم أن الطائفة التي صلت مع الإمام إنما تمضي للعدو في الثنائي بعد ما رفع رأسه من السحدة الثانية ، وفي غير الثنائي إذا قام الإمام من التشهد الأول إلى الثانية [ط ٣٠٤].

(١١) قوله: (الثنائية) كالصبح والمقصورة بالسفر والجمعة والعيد [عز].

^[1] أي بدعو أيضا بكل ما أشبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام.

وَرَكْعَتَيْنِ (١) مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ أَوِ الْمَغْرِبِ ، وَتَمْضِيْ هَذِهِ إِلَىٰ الْعَدُوِّ مُشَاةً (٢)، المِهُ الْمِدَهُ الطَالِفَة الأَولَى وَجَاءَتْ تِلْكَ ، فَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِي ، وَسَلَّمَ وَحْدَهُ ، فَذَهَبُوْ ا إِلَى الْعَدُوِّ ، ثُمَّ الْعَالِفَة الذِي كَانِتُ فِي الْحَرَافِة الذِي كَانِتُ فِي كَانِتُ فَي كَانِتُ فِي كَانِتُ فِي كَانِتُ فِي كَانِتُ فِي كَانِتُ فِي كُلُولُونِ الْحَرَافِة اللّهُ وَلَا الْعَلَاقُ اللّهُ فَلَا مَا لَكُونُ الْمُعَالِقُةُ اللّهُ وَلِي الْعَلَاقِ اللّهُ وَلِي الْعَلَاقِ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِي الْعَلَاقِ اللّهُ وَلِي الْعَلَاقُةُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الْعَلِي الْمُؤْلِقُ اللّهُ فَيْ مَا لِمُؤْلِقُ اللّهُ وَلِي الْعَلَاقِ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللللّهُ الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللللّهُ وَلِي الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِي الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّ

جاءَتِ الْأُولَىٰ ، وَأَتَمُّوا بِلاَ قِرَاءَةٍ ، وَسَلَّمُواْ ، وَمَضَوْا ، ثُمَّ جَاءَتِ الْأُخْرَىٰ ، الطائفة الأولى الطائفة الأحرى المُحْدِينَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّ

إِنْ شَاءُوا صَلُّوا مَا بَقِيَ بِقِرَاءَةٍ .

وَإِنِ اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلَّوْا رُكْبَانًا (٤) فُرَادَىٰ (٥) بِالإِيْمَاءِ إِلَىٰ أَيِّ جِهَةٍ

قَدَرُوْا .

وَلَمْ تَجُزُ^(٦) بِلاَ حُضُوْرِ عَدُوٌّ .

وَيُسْتَحَبُ حَمْلُ السِّلاَحِ فِي الصَّلاَةِ عِنْدَ الْخُوْفِ.

وَإِنْ لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي الصَّلاَةِ خَلْفَ إِمَامٍ وَاحِدٍ ، فَالأَفْضَلُ صَلاَةُ كُلِّ طَائِفَةٍ بِإِمَامٍ (٧) مِثْلَ حَالَةِ الأَمْنِ .

⁽١) قوله: (وركعتين) أي وصلى بالأولى المذكورة ركعتين الخ [م٢٠٤].

⁽٢) قوله: (مشاة) فإن ركبوا أو مشوا لغير جهة الاصطفاف بمقابلة العدو بطلت [م ٢٠٤] .

⁽٣) قوله : (اشتد) معنى اشتداد الخوف هنا هو أن لا يدعهم العدو بأن يصلوا نازلين بل يهجمونهم بالمحاربة فيصلون ركبانًا فرادى ، وذلك لأن الصلاة على الدابة تحوز بعذر دون هذا العذر فلأن يَجوز بهذا أولى [كفاية ١١٠/١].

⁽٤) قوله: (ركبانًا) قيد بالركوب، لأنه لا يحوز ماشيًا في غير المصر، لأن المشي عمل كثير مفسد للصلاة كالغريق السابح [بحر ٢ / ٢٩٦].

⁽٥) قوله: (فرادى) حمع فرد على غير قياس وهو حال كما أن ركبانًا كذلك من الأحوال المتداخلة أو المترادفة [ط ٣٠٤]. قيد بقوله "فرادى"، لأنه لا يحوز بحماعة لعدم الاتحاد في المكان إلا إذا كان راكبًا مع الإمام على دابة واحدة ، فإنه يحوز اقتداء المتأخر منهما بالمتقدم اتفاقًا [بحر ٢ / ٢٩٦].

⁽٦) قوله: (لم تجز) أي لا تحوز صلاة الحوف من غير حضور عدو لعدم الضرورة حتى لو رأوا سوادًا فظنوا أنه عدو فصلوا صلاة الحوف، ثم بَانَ أنه ليس بعدو أعادوها لما قلنا ، إلا إذا بَانَ لهم قبل أن يتحاوزوا الصفوف، فإن لهم أن يبنوا استحسانًا. وهذا كله في حق القوم ؛ وأما الإمام فصلاته حائزة بكل حال لعدم المفسد في حقة [بحر بزيادة ٢ / ٢٩٧].

⁽٧) قوله: (بإمام) فتذهب الأولى بعد تمامها ، ثم تجيء الأخرى فتصلي بإمام آخر [م ٣٠٥].

باب أحكام الجنائز

(ما يصنع بالمحتضر) يُسَنُّ تَوْجِيْهُ (٢) الْمُحْتَضَرِ لِلْقِبْلَةِ عَلَى يَمِيْنِهِ ، غَيْرِ إِلْحَاحِ ، وَلاَ يُؤْمَرُ بِهَا . وَتَلْقِیْنُهُ فِی الْقَبْرِ مَشْرُوعٌ ، وَقِیْلَ : لاَ یُلَقَّنُ ، وَقِیْلَ : لاَ یُؤْمَرُ بِهِ أَیْ مُورِیْن آی بعد ما وضع نی النبر نسب هذا النول إلی المعتزلة وَلاَ یُنْهَی عَنْهُ .

وَيُسْتَحَبُ لَأَقْرِبَاءِ الْمُحْتَضَر وَجِيْرَانِهِ الدُّخُونُ عَلَيْهِ ، وَيَتْلُونَ عِنْدَهُ «سُوْرَةَ يَسْنَ» (٥)، وَاسْتُحْسِنَ «سُوْرَةُ الْرَّعْدِ» ، وَاخْتَلَفُو ْالْ فِي إِخْرَاجِ

الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ مِنْ عِنْدِهِ .
وكذا الحنب أي مرعندا

- (١) قوله : (الجنائز) حمع جَنازة بالفتح والكسر للميت والسرير ، وقيل : بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير ، وقيل : بالعكس ، وقيل : الكسر للسرير مع الميت . وقال الأزهري : ولا تسمَّى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنًا [م وط ٣٠٥].
 - (٢) قوله: (توجيه) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يشق عليه ، فإن شق عليه ترك على حاله [ط ٣٠٥].
- (٣) قوله : (ويلقن) قال في « النهر » : وهذا التلقين مستحب بالإحماع . ومحله عند النزع قبل الغرغرة . ويندب أن يكون المُلَقِّن غير متهم بالمسرة بموته ، وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذَكرها عنده جهرًا عساه أن يأتي بها لتكون آخر كلامه [ط بحذف ٣٠٥] . وتلقين الميت أن يقال عنده وهو يسمع ، ولا يقال له : قل ، لأن الحال صعب عليه فربما يمتنع عن ذلك (والعياذ بالله) [عناية بتصرف ٢ / ١٠٣].
- (٤) قوله: (مشروع) قد روي أنه عليه السلام أمر بتلقين الميت بعد د فنه ، وزعموا أنه مذهب أهل السنة ، والأول مذهب المعتزلة إلا إنا نقول: لا فائدة في التلقين بعد الموت ، لأنه إن مات مؤمنًا فلاحاجة إليه ، وإن مات كافرًا فلا يفيده التلقين ، كذا في « الكفاية » . وإن شئت زيادة الاطلاع عليها فراجع إلى « فتح القدير » [عز] .
- (٥) قوله: (سورة يسّ) وفي خبر: (ما من مريض يقرأ عنده يسّ إلا مات ريَّانا ، وأدخل في قبره ريَّانا » [م ٣٠٨].
- (٦) قوله : (واختلفوا) اختلاف المشايخ في إخراج هؤلاء في الأولوية وعدمها لا على سبيل الوجوب ، وجه الإخراج امتناع حضور الملائكة محلا به حائض أو نفساء . ووجه عدم الإخراج أنه قد لا يمكن الإخراج للشفقة أو للاحتياج إليهن، ونص بعضهم على إحراج الكافر أيضًا وهو حسن [م وط ٣٠٨].

(ما يصنع به إذا مات) فَإِذَا مَاتَ شُدُّ (لَحْيَاهُ ، وَغُمِّضَ عَيْنَاهُ ، وَعُمِّضَ عَيْنَاهُ ، وَيَقُولُ مُغَمِّضُهُ : (بِسْمِ اللهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهَ عَلِيَّةِ ، اللّهُمَّ يَسِّرْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ ، وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ ، وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إلَيْهِ خَيْرًا أَمْرَهُ ، وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ ، وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَرَجَ عَنْهُ) ، ويُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيْدَةٌ لِئَلاَّ يَنْتَفِخَ ، وتُوضَعُ يَدَاهُ بَحَنْبُهِ ، وَلاَ يَجُوزُ وَضَعْهُمَا عَلَى صَدْرِهِ .

وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ حَتَّىٰ يُغَسَّلَ.

وَلاَ^(٢) بَأْسَ بِإعْلاَمِ النَّاسِ بِمَوْتِهِ .

⁽١) قوله : (شدّ) أي يشد لحياه بعصابة عريضة تعمهما ، وتربط فوق رأسه . ولَحْيَان ـ تثنية لَحْي بالفتح ـ : منبت اللحية بالكسر من الأسنان وغيره ، أو العظم الذي عليه الأسنان ، سقط نونها للإضافة [م وط ٣٠٨ ، وعز] .

⁽٢) قوله : (ولا) بل يستحب لتكثير المصلين عليه ، وقال في « النهاية » : إن كان عالمًا أو زاهدًا أو ممن يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الأسواق لجنازته ، وهو الأصح اه ، وكثير من المشايخ لم يروا بأسًا بأن يؤذن بالجنازة ليؤدي أقاربه وأصدقاؤه حقه لكن لا على جهة التفخيم [م ٣٠٩] .

⁽٣) قوله: (ويعجل) اعلم أن الصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط في أمر المريض فإنه يحتمل أن الذي به داء السكتة ، قال بعض الأطباء: إن كثيرين ممن يموت بالسكتة ظاهرًا يدفنون أحياءً ، لأنه يعسر إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفضل الأطباء ، فيتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين بنحو التغير ، وقد مات النبي وَيَنْظِيرُ يوم الاثنين ضحوة ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء [م وط ٣٠٩].

 ⁽٤) قوله: (فيوضع) الفاء لتفسير التعجيل أو الفاء للمفاحأة أي إذا تيقن بموته لا يؤخر بل يعجل في وضعه على
سرير الخ [عز].

⁽٥) قوله : (وتواً) أي : ثلاثًا أو حمسًا ، وكيفيته أن يدار بالمجمرة حول السرير [م بحذف ٢١٠].

⁽٦) قوله: (الأصح) قاله شمس الأئمة السرخسي، وقيل: عرضًا، وقيل: إلى القبلة [م١٠٠].

 ⁽٧) قوله: (عورته) أي: ما بين سرته إلى ركبتيه ، قاله « الزيلعي » و « النهاية » ، هو الصحيح . و في « الهداية » :
 يكتفي بستر العورة الغليظة هو الصحيح [م ٣١٠] .

ثُمَّ جُرِّدُ (۱) عَنْ ثِيَابِهِ ، وَوُضِّيءَ - إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَغِيْرًا لاَ يَعْقِلُ الصَّلاَةَ - لِلاَ (۲) مَضْمَضَة وَاسْتِنْشَاقِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُنُباً ، وَصُبَّ عَلَيْهِ مَاءً مَغْلِيٌ لِلاَ (۲) مَضْمَضَة وَاسْتِنْشَاقِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُنُباً ، وَصُبَّ عَلَيْهِ مَاءً مَغْلِيٌ بِسِدْرٍ أَوْ حُرْضٍ وَإِلاَّ (۲) فَالْقَرَاحُ - وَهُوَ الْمَاءُ الْخَالِصُ - ، وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ (٤) ، ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى يَسَارِهِ ؛ فَيُغَسَّلُ حَتَّىٰ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى وَلِحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ (١٠) ، ثُمَّ عَلَىٰ يَمِيْنِهِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَجْلِسَ مُسْنَدًا (٢) إِلَيْهِ ، وَلِحْيَتُهُ وَفِيْقًا ، وَمَا خَرَجَ مِنْهُ غَسَلَهُ ، وَلَمْ يُعَذَ غُسِلُهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) قوله: (جُود) أُطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن خنثي ، وإن كان خنثي يُمِّمَ ، وقيل: يغسل في ثيابه [عز].

⁽٢) قوله: (بلا) ولكن يمسح فمه وأنفه بخرقة . وعليه عمل الناس [م ٣١٠] .

⁽٣) قوله: (وإلا) أي وإن لم يوجد السدر والحرض يغسل بالماء القراح [عز].

 ⁽٤) قوله: (بالخطمي) بالكسر، ويفتح [أق ١ / ٢٨٧]. نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون
 في التنظيف [م ٣١١].

⁽٥) قوله : (ثم) أي ثم يضجع على يمينه فيغسل كذلك حتى يصل الماء إلى سائر جسده [م ٣١١].

⁽٦) قوله: (مسندًا) بصيغة اسم الفاعل أو المفعول حال من الغاسل أو المغسول [ط ٣١١].

⁽٧) قوله: (ومسح) اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر إلا غسلتين: الأولى بقوله: "وأضحع على يساره"، والثانية بقوله: "ثم على يمينه كذلك"، وأما الثالثة فبعد إقعاده يضجعه على شقة الأيسر ويغسله، لأن تثليث الغسلات مسنون، ويسن أن يصب الماء عليه عند كل إقعاد ثلاثًا، والزيادة على الثلاث حائزة للحاجة وإلا ينبغى أن يكون إسرافًا [ط ٣١١].

 ⁽٨) قوله : (غسله) الغُسل بالضم لا غير ، قيل : وبالفتح أيضًا ، وقيل : إن أضيف إلى المغسول ـ كما هنا ـ فتح ،
 وإلى غيره كغسل الجمعة ضمّ [ط ٣١١] .

⁽٩) قوله : (ينشف) أي يأخذ ماءه بثوب حتى يجف، من نشف الماء وأخذه بخرقة [ط ٣١١].

⁽١٠) قوله: (الكافور) أي ويجعل الكافور على مساحده سواء فيه المحرم وغيره [م٢١٢].

⁽١١) قوله : (وليس) وقال الزيلعي : لا بأس بأن يجعل القطن على وجهه ، وأن يحشي به مخارقه كالدبر والقبل و الأذنين والأنف والفم اله ، وفي « الظهيرية » : واستقبح عامة المشايخ جعله في دبره أو قبله [م ٣١٢] .

وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمُعْسِلُ زَوْجَهَا ، بِخِلاَفِهِ (٢) كُأُمِّ الْوَلَدِ لاَ تُغَسِّلُ سَيِّدَهَا ، وَكَا الْمَدِرَةُ وَالْفَلَةُ الْمَدِرَةُ وَالْفَلَةُ وَالْمَا وَكَا الْمَدِرَةُ وَالْفَلَةُ وَالْمَا وَخِرَا الْمُدَامِ وَعَرِمُمُ وَهَا - كَعَكْسِهِ (٣) - بِخِرْقَةٍ ، وَإِنْ وُجِدَ المحارِمِ وَعَرِمُمُ المحارِمِ وَعَرِمُمُ اللّهُ خِرْقَةٍ ، وَكَذَا الْخُنْثَىٰ (٤) الْمُشْكِلُ يُمِّمَ اللّهُ فِي ظَاهِرِ ذُو رَحْمٍ مَحْرَمٍ يَمَّمَ اللّهَ خِرْقَةٍ ، وَكَذَا الْخُنْثَىٰ (٤) الْمُشْكِلُ يُمِّمَ اللّهُ فِي ظَاهِرِ أَلْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللل

وَيَجُونُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ تَغْسِيْلُ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ لَمْ يُشْتَهَيَا. وَلاَ بَأْسَ بِتَقْبِيْلِ الْمَيِّتِ.

(من يجهزه ؟) وَعَلَىٰ الرَّجُلِ (٢) تَجْهِیْزُ امْرَأَتِهِ وَلَوْ مُعْسِرًا فِي الْأَصَحِّ.

ای تکنیها و دنها و می موسره

وَمَنْ لاَ مَالَ لَهُ فَكَفَنُهُ عَلَىٰ مَنْ تَلْزَمُهُ (٧) نَفَقَتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدُ مَنْ تَلْزَمُهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) قوله : (والمرأة) أطلقها فشملت ما إذا كانت المرأة معتدة من رجعي أو ظهار منها أو إيلاء ؟ فلو ولدت عقيب موته وانقضت عدتها من رجعي ، أو كانت مبانةً ، أو حرمت برِدَّة أو رضاع أو صهرية لا تغسله [م وط بتصرف ٣١٣] .

⁽٢) قوله: (بخلافه) أي بخلاف الرجل، فإنه لا يغسل زوجته لانقطاع النكاح [٣١٣] .

⁽٣) قوله: (كعكميه) وهو موت رجل بين النساء وكنَّ محارمه ، ييمّمنه بخرقة تلف على يد الميمِّم الأحنبي [م٣١٣].

⁽٤) قوله: (الخنشي) أي ولو مراهقًا وإلا فهو كغيره فيغسله الرحال والنساء [ط٣١٣].

⁽٥) قوله: (يمم) وقيل: يجعل في قميص لا يمنع وصول الماء إليه [م٣١٣].

⁽٦) قوله: (وعلى) أي يحب على الرحل تكفين زوحته ودفنها عند أبي يوسف لوكانت معسرة ، وهذا التخصيص مختار صاحب «المغني» و «المحيط» و «الظهيرية» اله ، ويلزمه أبويوسف بالتجهيز مطلقًا أي ولوكان الزوج معسرًا وهي موسرة في الأصح ، وعليه الفتوى ، وقال محمد : ليس عليه تكفينها لانقطاع الزوجية من كل وجه [م ٣١٤].

⁽٧) قوله: (ومن) قيد به ، لأنه لوكان له مال فإنه يحب فيه ، ويقدم على الدين والوصية والإرث إلى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الحاني . وأراد بقوله : " من تلزمه " الخ الذين هم ذو رحم محرم من الميت نسبًا . وإذا تعدد من و حبت عليه النفقة فالكفن على قدر ميراتهم كالنفقة [م وط ٢١٤] .

⁽٨) قوله: (بيت المال) أي في بيت المال تكفينه وتجهيزه ، أطلقه وهو مقيد بأموال التركات التي لا وارث لأصحابها ، لا من غيرها كبيت الحراج والخمس والركاز ولأحدهما الاستقراض من الآخر [ط وم بتصرف ٢١٤].

فَإِنْ (١) لَمْ يُعْطِ عَجْزًا أَوْ ظُلْمًا فَعَلَىٰ النَّاسِ . وَيَسْأَلُ (٢) لَهُ التَّجْهِيْزَ مَنْ القادرين القادرين المال

لاً يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ . أي على التحهيز مفعول به ليسال

(الكفن الشرعي) وكَفَنُ (٢) الرَّجُلِ سُنَّةً : [١] قَمِيْصُ (٤)، [٢] وَإِزَارٌ ،

[٣] وَلِفَافَةٌ ، مِمَّا ﴿ يَلْبَسُهُ فِي حَيَاتِهِ ؛ وَكِفَايَةٌ ﴿ : [١] إِزَارٌ ، [٢] وَلِفَافَةٌ ، أَي يَكُون الكَفْنَ مِمَا كَانَ يَلْسِهِ الْحَ أَي يَكُونِ الْكَفْنِ مِمَا كَانَ يَلْسِهِ الْحَ

وَفُضِّلَ الْبَيَاضُ مِنَ الْقُطْنِ، وَكُلَّ مِنَ الإِزَارِ وَاللَّفَافَةِ مِنَ الْقَرْنِ إِلَىٰ الْقَدَمِ.

وَلاَ يُجْعَلُ لِقَمِيْصِهِ كُمُّ وَلاَ دَخْرِيْصٌ (٨) وَلاَ جَيْبٌ ، وَلاَ تُكَفُّ (٩)

أَطْرَافُهُ ، وَتُكْرَهُ الْعِمَامَةُ فِي الْأَصَحِّ ،

(١) قوله : (فإن) أي فإن لم يُعْط بيتُ المال لكونه عاجزًا من تجهيز الميت لحلوه من الأموال أو لكون الأمير ظالمًا يمنع صرف المال إلى مستحقيه فيجب على من قدر عليه من الناس ، ويفترض على سائر الناس العالمين أن يجهزوه ويكفنوه [عز].

(٢) قوله: (ويسأل) أي ويجب أن يسأل للميت التجهيزَ من علم به وهو لا يقدر على التجهيز ، غيرَه من القادرين ، بخلاف الحي إذا عرى لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه ثوبًا لقدرته عليه . وإذا فضل عنه شيء صرف لمالكه ، وإن لم يعرف كفَّنُ به آخر وإلا تصدق به [م بتصرف ٣١٤].

(٣) قوله : (وكفن) اعلم أن تكفين الميت فرض ، وأما عدد أثوابه فهي ثلاثة أقسام : [١] سنة ، [٢] وكفاية ، [٣] وضرورة ، كما بينها على التفصيل [م بزيادة ٣١٥].

(٤) قوله: (قميص) وهو من أصل العنق إلى القديمن بلا دخريص وكُمَّين [م بزيادة ٥ ٣١٥].

 (٥) قوله: (لفافة) وهي تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت ، وتربط من أعلاه وأسفله [م بزیادة ٥١٥].

(٦) قوله : (مما) أي يؤخذ الكفن مما يلبسه الرجل في حياته يوم الجمعة والعيدين . أفاد بطريق المنطوق حواز تكفينه في كل ما حاز لبسه له وهو حي من كل حنس فيكفن بالبرد والقصب (بالتحريك ثياب ناعمة من كتان) والكتان والقطن ، ومنع بالمفهوم ما لا يحوز لبسه في حال حياته كحرير ونحوه اعتبارًا بحال الحياة إلا إذا لم يوجد غيره لكن لا يزاد على ثوب واحد ، لأن الضرورة تندفع به ، ويجوز ذلك للنساء كمزعفر ومعصفر [موطبتغير ٣١٥].

(٧) قوله : (كفاية) أي ما يكتفي به حال الاختيار بدون كراهة ، وهو القدر الواجب ، وفي « الفتح » : يكره الاقتصار على ثوب واحد حالة الاختيار كما تكره الصلاة فيه حال الاختيار [ط٣١٦].

(A) قوله: (دخوريص) هو من القميص والدرع مو يوصل به البدن ليوستعه [أق] .

(٩) قوله: (ولا) ولوكفت جاز بلاكراهة على الصحيح [ط٣١٦].

وَلُفَّ (١) مِنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَمِيْنِهِ ، وَعُقِدَ إِنْ (٢) خِيْفَ انْتِشَارُهُ .

وَفِي الْكِفَايَةِ خِمَارًا، ويُجْعَلُ شَعْرُهَا ضَفِيْرَتَيْنِ عَلَىٰ صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيْصِ، اي تزاد المراة في كفن الكفاية

الْمُورُدُ الْمُرَاهُ فَي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُحِرِّقَةُ فَوْقَهَا . وَتُجَمَّرُ الْأَكُفَانُ وِتُرًا لِلْمُ اللَّهُ اللَّ

قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيْهَا .

وَكَفَنُ الضَّرُوْرَةِ مَا يُوْجَدُ .

فصل (في صلاة الجنازة)

(حكم الصلاة على الميت ، وأركانها) الصَّلاَةُ عَلَيْهِ فَرْضُ كِفَايَةٍ . وَأَرْكَانُهَا : التَّكْبِيْرَاتُ ، وَالْقِيَامُ .

(شرائط الصلاة على الميت) وَشَرَائِطُهَا سِتَّةً:

[١] إِسْلاَمُ (أَ) الْمَيِّتِ ، [٢] وَطَهَارَتُهُ (٥).

⁽١) قوله : (ولف) اقتصر المصنف على بيان لف الكفن ، والأصل أن تبسط اللفافة ثم الإزار فوقها ، ثم يوضع الميت مُقَمَّصًا ، ثم يعطف عليه الإزار ، ولفَّ الإزار من جهة يساره ، ثم من جهة يمينه ، ليكون اليمين أعلى ، ثم فعل باللفافة كذلك اعتبارًا بحالة الحياة [م بزيادة ٣١٦] .

⁽٢) قوله: (إن) أفاد بالشرط أنه إن لم يخف انتشار الكفن بأن كان المدفن قريبًا لا يخشى انتشاره فلا يعقد [عز].

⁽٣) قوله: (حرقة) عرضها مابين الندي إلى السرة ، وقيل: إلى الركبة [م ٢١٦] .

⁽٤) قوله : (إسلام) أطلقه فشمل ما إذا أسلم بنفسه أو بإسلام أحد أبويه أو بتبعية الدار ، وإذا استوصف البالغ الإسلام ولم يصفه ومات لا يصلي عليه [ط بتغير ٣١٨] .

⁽٥) قوله: (طهارته) أي يشترط طهارته عن نجاسة حكمية وحقيقة في البدن ؛ فلا تصح على من لم يغسل ، و لا على من عليه نجاسة ، وهذا الشرط عند الإمكان ؛ فلو دفن بلا غسل ولم يمكن إخراجه إلا بالنبش سقط الغسل ، وصلي على قبره بلا غسل للضرورة ، بخلاف ما إذا لم يهل عليه التراب بعد فإنه يخرج ويغسل ، ولو صلي عليه بلا غسل جهلاً أو نسيانًا ثم دفن و لا يخرج إلا بالنبش أعيدت على قبره استحسانًا لفساد الأولى . ويشترط طهارة الكفن إلا إذا شق ذلك لما في « الخزانة » : أنه إن تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر ، دفعًا للحرج ، بخلاف الكفن المتنجس ابتداءً . ويشترط طهارة مكانه أيضًا ، لأنه كالإمام [م وط بتصرف ٣١٨] .

(سنن الصلاة على الميت) سُنَّنُهَا أَرْبَعٌ :

[1] قِيَامُ الإِمَامِ بِحِذَاءِ صَدْرِ الْمَيِّتِ ذَكَرًا (٥) كَانَ أَوْ أَنْثَى ، [٢] وَالثَّنَاءُ بَعْدَ التَّانِيَةِ ، [٤] وَالدُّعَاءُ بَعْدَ التَّانِيَةِ ، [٤] وَالدُّعَاءُ لِللَّهِ التَّبِي عَلَيْ النَّبِي عَلَيْ النَّبِي عَلَيْ النَّبِي اللَّهَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، [٤] وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِيَةِ ، [٤] وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِيَةِ . لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِيَةِ .

(الدعاء في صلاة الجنازة) وَلاَ يَتَعَيَّنُ لَهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ دَعَا بِالْمَأْتُورِ الدعاء في صلاة الجنازة) وَلاَ يَتَعَيَّنُ لَهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ دَعَا بِالْمَأْتُورِ فَهُو أَحْسَنُ وَأَبْلَغُ ، وَمِنْهُ مَا حَفِظَ عَوْفٌ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ : للحاء تبوله

(١) قوله: (وتقدمه) الأولى تقديمه ، لأن المخاطب به الأحياء وهم فاعلوا التقديم ؛ فلو خلفهم لا تصح ، لأنه
 كالإمام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على الصبي [ط ٣١٩].

⁽٢) قوله: (بلاعدر) أما بالعدر فتصح كما إذا كان مريضًا ولو إمامًا فصلى قاعدًا والناس خلفه قيامًا أجزأه عندهما ، لا عند محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها . ولا فرق في المصلي قاعدًا بعدر بين كونه وليًّا أو لا ، لأن كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط الفرض بغيره ولو بدون إذنه ، وإنما الولي له حق الإعادة ، وحينئذ فلا فرق في سقوط الفرض بصلاة غير الولي بين أن يكون قائمًا أو قاعدًا لعذر [ط ٣١٩].

⁽٣) قوله: (على الأرض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يَفُتُه شيء من التكبير خلف الإمام، أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضا خلاف، ولهذا قالوا: إذا رفعت قبل أن يقضي ما عليه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يتباعد، وعلى المشهور أنه يأتي به تتركى بلا دعاء إن خشي رفع الميت على الأعناق [ط بحذف ٢١٩].

⁽٤) قوله: (من عذر) مثل أن يكون بالأرض وحل لا يتأتى وضع الميت عليها [ط بتصرف ٣١٩].

⁽٥) قوله: (ذكرًا) فيه إشارة إلى أنه لا فرق فيها بين الصغير والكبير [ط٣٢٠].

(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ (١) بِالْمَاءِ وَالنَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى النَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زُوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ) ، النَّارِ) ،

وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (٢).

وَلاَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيْ غَيْرِ التَّكْبِيْرَةِ الْأُولَىٰ ، وَلَوْ كَبَّرَ الإِمَامُ خَمْسًا لَمْ يُتْبَعْ ، وَلَكِنْ يُنْتَظَرُ سَلاَمُهُ فِي الْمُخْتَارِ (٣).

وَلاَ يَسْتَغْفِرُ لِمَجْنُونٍ (١) وَصَبِي ، وَيَقُولُ:

(اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطاً (٥)، وَاجْعَلْهُ لَنا أَجْرًا وَذُخْرًا (٢)، وَاجْعَلْهُ لَنا أَجْرًا وَذُخْرًا (٢)، وَاجْعَلْهُ لَنا شَافِعًا وَمُشَفَّعًا))

⁽١) قوله : (واغسله) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب بالكلية والإحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفه فيها [ط ٣٢١].

⁽٢) قوله: (في ظاهر الرواية) استحسن بعض المشايخ أن يقول: ﴿ رَبُنَا آتَنَا فِي الدُنِيا حَسَنَة ﴾ الني [البقرة: ٢٠٠]، أو ﴿ رَبُنَا لَا تَرْغَ قَلُوبُنَا ﴾ الني [ال عمران: ٨] [م ٣٢١] .

⁽٣) قوله: (المختار) وفي رواية: يسلم المأموم كما كبر إمامه الزائدة ، ولوسلم الإمام بعد الثلاثة ناسيًا كبر الرابعة ويسلم [م ٣٢٢].

⁽٤) قوله : (لمجنون) قال البرهان الحلبي : ينبغي أن يقيد بالأصلي ، لأنه لم يكلف بخلاف العارض ، فإنه قد كلف وعروض الحنون لا يمحو ما قبله بل هو كسائر الأمراض [ط ٣٢٣].

⁽٥) قوله: ﴿ فَرَطًا ﴾ بفتحتين أي: سابقًا مهيئا مصالحنا في الجنة ، وهو دعاء للصبي بتقدمه في الخير [ط٣٢٢].

⁽٢) قوله : (وذُخُرًا) بضم الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة : الذخيرة [م٣٢٢].

^[1] النزل: ما يهيأ للضيف.

فصل (في بيان أحق الناس بالصلاة على الميت)

السُّلْطانُ (١) أَحَقُّ بِصلاَتِهِ ، ثُمَّ نَائِبُهُ ، ثُمَّ الْقَاضِيُ ، ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ (٢)، ثُمَّ الْوَلِيُ (٣). ثُمَّ الْوَلِيُ (٣).

وَلِمَنْ (١٤) لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ أَنْ يَأْذَنَ لِغَيْرِهِ ؛ فَإِنْ صَلِّىٰ غَيْرُهُ أَعَادَهَا (٥) إِنْ شَاءَ ، وَلاَ يُعِيْدُ مَعَهُ مَنْ صَلِّىٰ مَعَ غَيْرِهِ .

وَمَنْ لَهُ وِلاَيَةُ التَّقَدُّمِ فِيْهَا أَحَقُ^(٢) مِمَّنْ أَوْصَىٰ لَهُ الْمَيِّتُ بِالصَّلاَةِ المَالِيةِ عَلَى الْمُفْتَىٰ بِهِ .

⁽۱) قوله: (السلطان) روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى إن حضر، وإن لم يحضر فإمام المصر أولى إن حضر، فإن لم يحضر فالقاضي أولى، فإن لم يحضر فصاحب الشرطة أولى، فإن لم يحضر فإمام الحي، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته. وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا. وقوله في الكتاب: "السلطان" يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يحضر فإمام المصر [عناية م ١١٨٨].

⁽٢) قوله: (إمام الحي) المراد به إمام مسجد محلته لكن بشرط أن يكون أفضل من الولي وإلا فالولي أولى منه و ٣٢٣ .

⁽٣) قوله: (الولي) أراد به الولي الذكر المكلف فلا حَقُّ للمرأة والصغير والمعنوه ، ويقدم الأقرب فالأقرب كترتيبهم في النكاح ، ولكن يقدم الأب على الابن في قول الكل [م ٣٢٣].

⁽٤) قوله : (ولمن) أي يجوز لِمَن له حق التقدم الإذن للإمامة في صلاة الجنازة لغيره ، وكذا له أن يأذن في الانصراف بعدها قبل الدفن إذ هو بدون الإذن مكروه أفاده السيد . وفي «سكب الأنهر» : لوانصرف بدون إذن الولي قيل : يكره ، وقيل : لا ، وهو الأوجه [ط بتصرف ٣٢٣] .

⁽٥) قوله: (أعادها) أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يأذن له ، ولم يقيد به الولي ، أما إذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه فليس له أن يعيد ، لأنه سقط حقه بالإذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ، ولوصلى عليه الولي وللميت أولياء آخرون بمنزلته ليس لهم أن يعيدوا ، لأن ولاية الذي صلى متكاملة . وأفاد أن للولي حق الإعادة ولو على قبر الميت [ط ٢٢٤].

⁽٦) قوله : (أحق) لأن الوصية باطلة على المفتى به ، قاله الصدر الشهيد ، وفي « نوادر ابن رستم » : الوصية حائزة [م ٣٢٤].

^[1] أي إن صلى غير من له حق التقدم بلا إذنه أعاد من له حق التقدم إن شاء.

وَإِنْ دُفِنَ بِلاَ صَلاَةٍ صُلِّيَ (١) عَلَى قَبْرِهِ - وَإِنْ لَمْ يُغَسَّلْ - مَا لَمْ يَتَفَسَّخ (٢).

(حَكُم اجتماع الجنائز في وقت واحد) وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَنَائِزُ

فَالإِفْرَادُ بِالصَّلاَةِ لِكُلِّ مِنْهَا أَوْلَىٰ ، وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فَالْآفْضَلُ . وَإِنِ اجْتَمَعْنَ وَصُلِّى عَلَيْهَا مَرَّةً جَعَلَهَا صَفَّا طَوِيْلاً مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ بِحَيْثُ يَكُونُ صَدْرُ وَصَدْرُ عَلَيْهَا مَرَّةً جَعَلَهَا صَفَّا طَوِيْلاً مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ بِحَيْثُ يَكُونُ صَدْرُ كُلِّ قُدًّامَ الإِمَامِ ، وَرَاعِي التَّرْتِيْبَ ؛ فَيَجْعَلُ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الإِمَامَ ، ثُمَّ لَكُونُ مَنْ السَّاءَ .

وَلَوْ دُفِنُوا بِقَبْرٍ وَاحِدٍ وُضِعُوا عَلَىٰ عَكْسِ هَذَا (٣)

(من سبق بشيء من التكبيرات) وَلاَ يَقْتَدِيْ بِالْإِمَامِ مَنْ وَجَدَهُ بَيْنَ

تَكْبِيْرَتَيْنِ بَلْ يَنْتَظِرُ تَكْبِيْرَ الإِمَامِ ؛ فَيَدْخُلُ مَعَهُ ، وَيُوافِقُهُ فِي دُعَائِهِ ، ثُمَّ المحضر المحضر يَقْضِيْ مَا فَاتَهُ قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ .

وَلاَ يَنْتَظِرُ تَكْبِيْرَ الإِمَامِ مَنْ حَضَرَ تَحْرِيْمَتَهُ.

وَمَنْ حَضَرَ بَعْدَ (٢) التَّكْبِيْرَةِ الرَّابِعَةِ قَبْلَ السَّلاَمِ فَاتَتْهُ الصَّلاَةُ

⁽١) قوله: (صُلِّيَ) قال في «الفتح»: هذا إذا أهيل عليه التراب، لأنه صار مسلَّما لمالكه تعالى، وخرج عن أيدينا، فلا يتعرض له، بخلاف ما إذا لم يُهل عليه فإنه يُخرج ويُصلَّى عليه اه، لكن في «الخلاصة» ـ عن «الحامع الصغير» للحاكم ـ: ولو دفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا ينبش، فإن دفنوه ولم يهيلوا عليه حتى علموا أنه لم يُغسل لكنهم سوّوا اللبن لا ينبش أيضًا إه أي: ويصلى على قبره ثانيًا إذا صلى عليه أولاً [ط ٢٢٤].

⁽٢) قوله : (ما لم يتفسخ) أي ما لم تتفرق أعضاؤه ، فإن تفسخ لا يصلى عليه مطلقًا . والمعتبر فيه أكبر الرأي على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان والإنسان [موط ٣٢٥، ٣٢٥] .

⁽٣) قوله: (عكس) فيقدم الأفضل فالأفضل إلى القبلة ، والأكثر قرآنًا وعلمًا كما فعل في شهداء أحد [م ٣٢٥].

⁽٤) قوله : (بعد) إنما قيد بحضوره بعد الرابعة ، لأنه لوكان حاضرًا أولها كبر وقضى ثلاثًا بعد فراغ الإمام ، وهو ظاهر كلام « الخانية » [ط ٣٢٦] .

فِي الصَّحِيْحِ (١).

(حكم صلاة الجنازة في مسجد الجماعة) وَتُكْرَهُ (٢) الصَّلاَةُ عَلَيْهِ فِي السَّلاَةُ عَلَيْهِ فِي السَّلاَةُ عَلَيْهِ فِي السَّلاَةُ عَلَيْهِ السَّلَاةِ وَهُوَ فِيْهِ ، أَوْ خَارِجَهُ وَبَعْضُ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ ، عَلَى الْمُخْتَارِ (٣).

(ما يفعل بالمستهل) وَمَنِ اسْتَهَلَّ (الله عَلَيْهِ ، وَوَحُسِّل وَصُلِّي عَلَيْهِ ، وَرَدُورِدُ وَرِدُ وَرَدُ وَاللَّهُ وَمَنِ اللَّهُ وَاللَّا وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالِكُوا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ ا

(١) قوله : (في الصحيح) وعن محمد أنه يكبر كما قال أبو يوسف ، ثم يكبر ثلاثًا بعد سلام الإمام قبل رفع الحنازة ، وعليه الفتوى ، كذا في « الخلاصة » وغيرها ، فقد اختلف التصحيح كما ترى [م ٣٢٦].

(٢) قوله: (وتكره) وكراهته تنزيهية في رواية _ورجحها المحقق ابن الهمام _، وتحريمية في أحرى ، والعلة فيه إن كانت خشية التلويث فهي تحريمية ، وإن كانت شغل المسجد بما لم يبن له فتنزيهية [م بتغير ٣٢٧].

(٣) قوله: (المختار) خلافًا لما أورده النسفي من أن الإمام إذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار. وقال شمس الأئمة: إن الكراهة إنما هي في إدخال الجنازة المسجد. قيده الوالي بما إذا لم يكن معتادًا، فإن اعتاد أهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره، لأن لِبَاني المسجد علما بذلك، وهذا على أن العلة أن المسجد لم ين له، أما على أن العلة خوف التلويث فلا [م وط ٣٢٦، ٣٢٧].

(٤) قوله: (استهل) هو بالبناء للفاعل. وأصل الاستهلال في اللغة: رفع الصوت، واستُهل الهلال بالبناء للمفعول إذا أبصر اله، ولا يحفى أن المناسب هنا المعنى الأول إلا أن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد معناه الشرعي، أي: وحد منه حال ولادته حياة بحركة أو صوت وقد خرج أكثره، وصدره إن نزل برأسه مستقيمًا، أو سرته إن خرج برجليه منكوسًا [م وط بتصرف وتغير ٣٢٧].

(٥) قوله: (إن لم يستهل) مثله ما إذا استهل فمات قبل حروج أكثره، وأما الاستهلال في البطن فغير معتبر
 بالأولى [ط ٣٢٨].

(٦) قوله: (المختار) وظاهر الرواية منع الكل، وكذا لا يرث ولا يورث اتفاقًا، لأنه كجزء الحي [ط ٣٢٨].

(٧) قوله: (كصبي) أي كما لا يصلى على صبى أسر مع أحد أبويه الكافِرين من دار الحرب ثم مات فلا يصلى عليه ، إلا أن يصير أحد الأبوين مسلمًا أو الصبي نفسه ، وهو مقيد بشرط أن يعقل صفة الإسلام أو سُبي هو ولم يسب أبوه أو أمه معه فيكون مسلمًا تبعًا للدار [عز].

وَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ قَرِيْبٌ (١) مُسْلِمٌ غَسَّلَهُ (٢) كَغَسْلِ خِرْقَةٍ نَجِسَةٍ ، وَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ قَرِيْبٌ مُسْلِمٌ غَسَّلَهُ لَا كَغَسْلِ خِرْقَةٍ نَجِسَةٍ ، وَالْقَاهُ فِيْ حُفْرَةٍ ، أَوْ دَفَعَهُ إِلَىٰ أَهْلِ مِلَّتِهِ .

(من لا يصلى عليه) وَلاَ يُصلّى عَلى بَاغ ، وَقَاطِعِ طَرِيْقٍ قُتِلَ (٣) وَمَالَةُ مَنْ اللهُ عَلَى بَاغ ، وَقَاطِعِ طَرِيْقٍ قُتِلَ (٣) فِي الْمِصْرِ لَيْلاً فِي حَالَةِ الْمُحَارَبَةِ ، وَقَاتِلٍ بِالْخَنْقِ غِيْلَةً (٤) ، وَمُكَابِرٍ (٥) فِي الْمِصْرِ لَيْلاً بِالسّلاَحِ ، وَمَقْتُولٍ عَصَبِيَّةً وَإِنْ (٢) غُسّلُوا .

وَقَاتِلُ (٧) نَفْسِهِ يُغَسَّلُ وَيُصَلِّى (٨) عَلَيْهِ ، لاَ عَلَى قَاتِلِ أَحَدِ أَبُوَيْهِ (٩)

عَمْدًا.

⁽١) قوله : (قريب) هذا أحسن مما قاله بعضهم من أنه "إذا مات الكافر وله ولي مسلم" فإنها عبارة معيبة ، لأن حقيقة الولاية منتفية ، قال الله تعالى : ﴿ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أُولِيَاءَ ﴾ [المائدة : ١٥] . وأطلق القريب فشمل ذوي الأرحام كالأخت والخال والخالة [عز] .

⁽٢) قوله: (غَسَّله) أطلقه فشمل ما إذا كان له قريب غيره كافر أو لا ، غير أنه إن كان فالأولى للمسلم تجنبه ، وشمل القريب ذوي الأرحام ، وليس الغسل واحبًا عليه ، لأن من شرط الوجوب إسلام الميت [ط بتغير وتصرف ٣٢٩].

⁽٣) قوله: (قتل) أي كل من البغاة وقطاع الطريق [م ٣٣٠].

⁽٤) قوله : (غيلة) بالكسر الاغتيال، يقال : قتله غيلةً ، وهو أن يخدعَه فيذهب به إلى موضع فيقتله ، والمراد أعم كما لوخنقه في منزل [م٣٣٠].

⁽٥) قوله : (مكابرا) أي إذا قتل في تلك الحالة [م ٣٣٠] .

⁽٦) قوله: (وإن) اعلم أن عبارة مسكين تفيد أن أهل العصبية لا يغسلون [ط بزيادة ٣٣٠].

⁽٧) قوله : (وقاتل) أراد به قاتل نفسه عمدًا لا لشدة وجع ؛ فخرج بمفهومه الخطأ ، فإنه يغسل ويصلى عليه [موط بتغير ٣٣٠].

⁽٨) قوله: (ويصلى) أي من قتل نفسه عمدًا احتلف فيه المشايح؛ قيل: يصلى عليه ، وقيل: لا. ومنهم من حكى فيه خلافًا بين أبي يوسف وصاحبيه ، فعنده لا يصلى عليه ، وعندهما يصلى عليه ، لأبي يوسف أنه ظالم بالقتل فيلحق بالباغي ، ولهما أن دمه هدر فصار كما لو مات حتف أنفه ، وفي «صحيح مسلم» ما يؤيده قول أبي يوسف عن حابر بن سمرة قال: « أتي النبي يَنْظِيَّ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه » [فتح القدير ٢ / ١٥٠].

⁽٩) قوله : (قاتل أبويه) أراد به من قتل أباه أو أمه ظلمًا ، لأن من قتل أباه الحربي أو أمه الحربية ، أو أباه الباغي فليس عليه شيء من الإثم [عز].

فصل في حملها ودفنها

(حملها) يُسَنُّ لِحَمْلِهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ (١)، وَيَنْبَغِي حَمْلُهَا (٢) أَرْبَعِيْنَ

خَطُوةً ، يَبْدَأُ مُقَدَّمِهَا الْأَيْمَنِ عَلَى يَمِيْنِهِ -وَيَمِيْنُهَا: مَا كَانَ (٣) جِهَةَ يَسَارِ العال العال المال العالم الع

الْحَامِلِ-، ثُمَّ مُؤَخَّرِهَا الأَيْمَنِ عَلَيْهِ، ثُمَّ مُقَدَّمِهَا الأَيْسَرِ عَلَىٰ يَسَارِهِ، ثُمَّ الْحَامِلِ-، ثُمَّ مُؤَخَّرِهَا الأَيْسِ اللَّهِ الأَيْسِ الْعَلَى عَالَمَهِ الأَيْسِ الْعَلَى عَالَمُ اللَّهِ الْعَلَى عَالَمُ اللَّهِ الْعَلَى عَلَى عَالَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

يَخْتِمُ بِالْأَيْسَرِ عَلَيْهِ . أَيْ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا ؛ كَفَضْلِ صَلاَةِ الْفَرْضِ عَلَى النَّفْل .

وَيُكُرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ ، وَالْجُلُوْسُ قَبْلَ وَضْعِهَا .
والقرآن الله الله الله المراه عن اعتاق الرحال المتادر ، وَإِنْ زِيْدَ كَانَ حَسَناً .

وَيُلْحَدُ (٥) وَلاَ يُشَقُّ (١) إلا فِي أَرْضِ رِخُوَةٍ ، وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ جِهَةِ

(١) قوله : (رجال) ويكره حمله على ظهر دابة بلا عذر ؛ أما إذا كان عذر بأن كان المحل بعيدًا يشق حمل الرجال له أو لم يكن الحامل إلا واحدًا فحمله على ظهره فلا كراهة إذن . والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك بأيديهم [موط ٣٣١].

(٢) قوله: (حملها) اعلم أن أصل الحمل فرض كفاية ، ولذا لا يجوز أخذ الأجرة على ذلك إذا تعينوا . وحمل الجنازة عبادة فينبغي لكل أحد أن يبادر إليها فقد حمل الجنازة سيد المرسلين ، فإنه حمل جنازة سعد بن معاذ ﷺ [ط بحذف ٣٣١].

(٣) قوله: (كان) أي إذا وقف مستدبرًا لها [ط

(٤) قوله : (خبب) بحاء معجمة وموحدتين مفتوحتين ضَرَّبٌ مِن العَدُو ِ دُونَ العَنَقِ ، والعَنَقُ : خطو فسيح فيمشون به ما دون العَنَق [م ٣٣٢] .

(٥) قوله : (ويلحد) يقال : لحد القبر ، أي : جعل فيه لَحْدٌ ، أو ألحد الميت : وضعه في اللَّحْد بفتح اللام كفلْس ، وبضمها كقُفُلٍ ، وحمع الأول : لُحُودٌ ، والثاني : أَلْحَادٌ ، وهو حفيرة تجعل في حانب القبلة من القبر ، يوضّع فيها الميت ، وينصب عليها اللبن [ط ٣٣٣].

(٦) قوله : (ولايشق) أي لا يشق بحفيرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بعد أن يُبنى حافتاه باللبن أو غيره ، ثم يوضع الميت بينهما ، ويسقف عليه باللبن أو الحشب ، ولا يمس السقف الميت [م وط ٣٣٣].

الْقِبْلَةِ (۱)، وَيَقُولُ وَاضِعُهُ: ((بِسْمِ اللهِ (۱)، وَعَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ الْأَيْمَنِ، وَتُحَلُّ (۱) الْعُقَدُ، وَيُسَوَّى اللَّبِنُ (۱) وَيُوجَّهُ إِلَىٰ الْقِبْلَةِ عَلَىٰ جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، وَتُحَلُّ الْعُقَدُ، وَيُسَوَّى اللَّبِنُ (۱) عَلَيْهِ وَالْقَصَبُ، وَكُرِهَ الآجُرُ وَالْخَشَبُ، وَأَنْ يُسَجِّى (۵) قَبْرُهَا لاَ قَبْرُهُ، وَلاَ يُرَبِّعُ الْعَلَىٰ الْعَبْرُ المِاللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الله

(١) قوله : (القبلة) فتوضع الحنازة على القبر من حهة القبلة ، ويحمله الآخذ مستقبلاً حال الأخذ ، ويضعه في اللّحد [م ٣٣٤] .

(٢) قوله : (بسم الله) - قال شمس الأئمة السرخسي - أي : « بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك » [م ٣٣٤] .

(٣) قوله: (وتبحل) ويقول الحال: (اللّهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده » [ط ٣٣٤].

 (٤) قوله: (اللّبن) بفتح اللام فيه وفي مفرده ، وبكسر الباء فيهما ، ومن العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء وهو كما في الصحاح ما يعمل من الطين مربعًا ويبني به [ط بحذف ٣٣٤].

(٥) قوله : (يسجّى) سَجى الميت تسجيةً مدعليه ثوبًا وغطى به . ويسجّى قبرها إلى أن يسوّى عليها اللحد [م ٣٣٥] . وفي « المحيط » : إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسجية [أق وم وط] .

(٦) قوله: (ويهال) يقال: هال عليه التراب يهيله: صبه، ويهال التراب في القبر بالأيدي وبالمساحي وبكل ما أمكن [أق ٣/ ١٤١٦ وط ٣٣٥].

(٧) قوله : (ويسنم) اختلفوا فيه ؛ فقيل : بأولوية التسنيم ، وقيل : بوجوبها ، والأولى أولى ، وهو أن يرفع القبر غير مسطح ، ويجعله مرتفعًا عن الأرض بقدر شبر أو أكثر بقليل ، ولابأس برش الماء حفظًا له ، ويكره أن يزيد على التراب الذي خرج منه ، وعن محمد رحمه الله تعالى لا بأس بها [عز] .

(٨) قوله : (ويكره) ظاهر إطلاقه الكراهة أنها تحريمية ، قال في «غريب الخطابي » : نهي عن تقصيص القبور و تكليلها اه ، والتقصيص : التحصيص ، والتكليل : بناء الكِلل وهي القِباب والصوامع التي تبنى على القبور و حكيلها الله ، والتقصيص : التحصيص ، والتكليل : بناء الكِلل وهي القِباب والصوامع التي تبنى على القبور و الله التي تبنى على القبور و الله الله و التكليل الته و التكليل الته و التكليل الته و الته

(٩) قوله : (بعد) أما قبل الدفن فليس بقبر ؛ فلا يكره الدفن في مكان بني فيه ، وفي « النوازل » : لا بأس بتطيينه ، وفي « الغيائية » : وعليه الفتوى [م وط ٣٣٥] .

(١٠) قوله: (ولا) قال في «البحر»: الحديث المتقدم يمنع الكتابة ، فليكن هو المعول عليه ، لكن فصل في «المحيط»؛ فقال: إن احتيج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتهن به حازت ، فأما الكتابة من غير عذر فلا [ط٣٣٦].

(١١) قوله: (بالكتابة) وهل قراءة القرآن عند القبور مكروهة ؟ ـ تكملوا فيه ـ . قال أبو حنيفة : يكره ، وقال محمد : لا يكره الله ، ومشايحنا أحذوا بقول محمد ، رجل مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره ، ع

وَيُكْرَهُ (١) الدَّفْنُ فِي الْبُيُوْتِ لاِخْتِصَاصِهِ بِالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ، وَيُكْرَهُ الدَّفْنُ فِي الْفَسَاقِيْ (٢).

وَلاَ بَأْسَ^(٣) بِدَفْنِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِيْ قَبْرٍ لِلضَّرُوْرَةِ ، وَيُحْجَزُ بَيْنَ وَاحِدٍ فِي قَبْرٍ لِلضَّرُوْرَةِ ، وَيُحْجَزُ بَيْنَ وَاحِد الله اللهُ اللهُ

(من مات في سفينة) وَمَنْ مَاتَ فِيْ سَفِيْنَةٍ وَكَانَ الْبَرُّ بَعِيْدًا ،

أَوْ خِيْفَ ^(٤) الضَّرَرُ ، غُسِّلَ ، وَكُفِّنَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَأَلْقِيَ فِي الْبَحْرِ . وَسُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَأَلْقِيَ فِي الْبَحْرِ .

- تكملوا فيه ، منهم من كره ذلك ، والمحتار أنه ليس بمكروه ، ويكون المأخوذ في هذا الباب قول محمد ، ولهذا حكى الشيخ أبي بكر العياض أنه أوصى عند موته بذلك ، ولوكان مكروهًا لما أوصى به اه ، هذا ما في « الشلبي » نقلاً عن « الولوالجي » ، ولعلك عرفت أن هذا الاختلاف في محرد القراءة ؛ فقال الإمام هو مكروه ، وأما ما شاع في بلادنا الهندية من الاستيجار لقراءة القرآن مع محدثات أخر فمكروه قطعًا خلافًا لمن جعل البدعات رزقه [عز] .
- (١) قوله : (يكره) قال الكمال : لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه ، فإنّ ذلك خاص بالأنبياء على نبينا وعليهم السلام ، بل يدفن في مقابر المسلمين [م ٣٣٦] .
- (٢) قوله: (الفساقي) قال في «فتح القدير»: ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فساقي اله ، وهي: كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قيامًا ونحوه. والكراهة من وحوه: الأول: عدم اللحد، الثاني: دفن الحماعة في قبر واحد بغير ضرورة ، الثالث: اختلاط الرحال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير منها ، الرابع: تحصيصها والبناء عليها [بحر ومنحة الخالق ٢ / ٣٤١].
- (٣) قوله: (ولا بأس) اعلم أن ما يفعله الجهلة الحفارين من نبش القبور التي لم تبل أربابها، وإدخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر، وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فأكثر ابتداءً في قبر واحد قصد دفن الرحل مع قريبه أو ضيق المحل في تلك المقبرة مع وجود غيرها، وإن كانت مما يتبرك بالدفن فيها فضلاً عن كون ذلك ونحوه مبيحًا للنبش، وإدخال البعض على البعض قبل البلي مع ما فيه من هتك حرمة الميت الأول وتفريق أجزائه فالحذر من ذلك اله، وقال الزيلعي: ولوبلي الميت وصار ترابًا حاز دفن غيره في قبره وذرعه والبناء عليه اله، قال في «الإمداد»: ويخالفه ما في «التتارخانية»: إذا صار الميت ترابًا في القبر يكره دفن غيره في قبره، لأن الحرمة باقية، وإن جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركًا بالحيران الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك اله، قلت: لكن في هذا مشقة عظيمة؛ فالأولى إناطة الجواز بالبلي إذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن فيه غيره، وإن صار الأول ترابًا لا سيما في الأمصار الكبيرة الحامعة، وإلا لزم أن تعم القبور السهل والوعر، على أن المنع من الحفر إلى أن لا يبقى عظم عسر حدا و إن أمكن ذلك لبعض الناس، لكن الكلام في جعله حكمًا عامًا لكل أحد [شامي ٣ / ١٣٨].
- (٤) قوله : (خيف) أما إذا لم يُخفّ عليه التغير ولو بعد البر أو كان البر قريبًا وأمكن خروجه فلا يرمي كما يفيده مفهومه ، والظاهر عليه حرمة رميه [ط٣٣٦].

(السفر بالميت ونقله) ويُسْتَحَبُ (١) الدَّفْنُ فِيْ مَحَلِّ مَاتَ بِهِ أَوْ قُتِلَ ؟ فَإِنْ نُقِلَ قَبْلَ الدَّفْنِ قَدْرَ مِيْلٍ أَوْ مِيْلَيْنِ لاَ بَأْسَ بِهِ ، وَكُرِهَ نَقْلُهُ لِأَكْثَرَ مِنْهُ ، وَلاَ مَنْهُ لَا كُثْرَ مِنْهُ ، وَلاَ مَعْصُوبَةً ، وَلاَ مَعْصُوبَةً ، وَلاَ مُعْصُوبَةً ، وَإِنْ دُفِنَ فِيْ قَبْرٍ حَفِرَ لِغَيْرِهِ ضَمِنَ (٥) قِيْمَةَ الْحَفْرِ ، وَلاَ يُخْرَجُ مِنْهُ .

(حكم نبش القبور) وَيُنْبَشُ^(١) لِمَتَاعٍ سَقَطَ فِيْهِ ، وَلِكَفَنٍ مَغْصُوبٍ ، وَمَالٍ مَعَ الْمَيِّتِ .

وَلاَ يُنْبَشُ بِوَضْعِهِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ، أَوْ عَلَىٰ يَسَارِهِ . والله أعلم .

- (۱) قوله: (ويستحب) أي المستحب أن يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات أو قتل بها ، ونقل عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت : حين زارت قبر أخيها عبدالرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لوكان الأمر فيك إلى ما نقلتك ولدفنتك حيث مت . ثم قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في « التجنيس » : ـ في النقل من بلد إلى بلد ـ لا إثم لما نقل أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل إلى الشام ، وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من مصر إلى الشام [فتح القدير بزيادة ٢ / ١٤١] .
- (٢) قوله: (ولا) قال في «المضمرات»: النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه: في وجه يجوز باتفاق ، وفي وجه لا يجوز باتفاق ، وفي وجه احتلاف ؛ أما الأول: فهو إذا دفن في أرض مغصوبة أو كفن في ثوب مغصوب ولم يرض صاحبه إلا بنقله عن ملكه أو نزع ثوبه جاز أن يُخرج منه باتفاق ، وأما الثاني: فكالأم إذا أرادت أن تنظر إلى وجه ولدها أو نقله إلى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق ، وأما الثالث: إذا غلب الماء على القبر فقيل: يحوز تحويله لما روي أن صالح بن عبيد الله رؤي في المنام وهو يقول: حو لوني عن قبري فقد آذاني الماء ، ثلاثًا ، فنظروا ، فإذا شقه الذي يلي الماء قد أصابه الماء ، فأفتى ابن عباس في بتحويله ، وقال الفقيه أبو جعفر: يجوز ذلك أيضاً ، ثم رجع ومنع [ط ٣٣٧].
- (٣) قوله : (أن) فيُخرَّج لِحَقَّ صاحبها ، لأنه يملك ظاهرها وباطنها ، وإن شاء سوَّاه بالأرض وانتفع بها زراعةً أو غيرها [م وط ٣٣٧].
- (٤) قوله: (أو أخذت) صورة الشفعة أن يشتري المتوفي قبل موته أرضًا من بائع له شريك فيها أو حار، ثم دفن فيها بعد موته، فعلم من له الشفعة، فطلبها فأخذها بالشفعة، وكذا لواشتراها الوارث ونحوه [ط ٣٣٨].
- (٥) قوله : (ضَمِن) أي مِن تركته ، وإلا فمن بيت المال أو المسلمين ، فإن كانت المقبرة واسعةً يكره ذلك ، لأن صاحب القبر يستوحش بذلك ، وإن كانت الأرض ضيقةً جاز أي بلا كراهة [م ٣٣٨].
- (٦) قوله : (وينبش) أي يخرج الميت من قبره إذا سقط فيه متاع من كان حاضرًا في دفنه أو إذا كفن الميت بكفن مغصوب أو إذا دفن المال مع الميت [عز].

فصل في زيارة القبور

نُدِبَ زِيَارَتُهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (١) عَلَى الْأَصَحِ (٢).

باب أحكام الشهيد

الشَّهِيْدُ الْمَقْتُوْلُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ (٥) عِنْدَنا أَهْلِ السُّنَّةِ.

⁽١) قوله: (النساء) وسئل القاضي عن حواز خروج النساء إلى المقابر فقال: لا تسأل عن الحواز والفساد في مثل هذا، وإنما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن. واعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته، وإذا خرجت تحفها الشياطين من كل حانب، وإذا أتت القبور تلعنها روح الميت، وإذا رجعت كانت في لعنة الله [ط ٣٤٠].

⁽٢) قوله : (الأصح) وقيل : تحرم على النساء . قال البدر العيني ـ في « شرح البحاري» ـ : وحاصل الكلام أنها تكره للنساء بل تحرم في هذا الزمان [م وط ٣٤٠] .

⁽٣) قوله: (ما) ما بمعنى مَن ، أو هو على حد قوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ [النساء : ٣] ، فلوحظ فيها الصفة وهو الموت [ط ٣٤١] .

⁽٤) قوله: (الشهيد) حاصل ما قيل: فيه أنه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره يرزق عند ربه على المعنى الذي يصح، أو لأن له شاهدًا يشهد له وهو دمه و جرحه و شجه، أو لأن روحه شهدت دار الإسلام وروح غيره لا تشهدها إلا يوم القيامة أو لقيامه بشهادة الحق حين قتل، أو لأنه يشهد عند خروج روحه ما له من الثواب؟ أو بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة، أو لأن الملائكة تشهده إكرامًا له 1 ط ٣٤٣].

⁽٥) قوله: (بأجله) أي بانقضاء أجله، قالت المعتزلة: إن القاتل قطع على المقتول أجله وإنه لو لم يُقتل لبقي حيًّا [ط بزيادة ٣٤٣].

(من هو الشهيد شرعاً ؟) وَالشَّهِيْدُ (١): مَنْ (١) قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ أَهْلُ الْبَغْيِ أَوْ قُطَّاعُ الطَّرِيْقِ ، أَوِ اللَّصُوْصُ فِي مَنْزِلِهِ لَيْلاً ولَوْ بِمُثَقَّلٍ ، أَوْ وَجَدَ فِي الْمَعْرِكَةِ (٢) وَبِهِ أَثَر (٤) ، أَوْ قَتَلَهُ (٥) مُسْلِمٌ ظُلُمًا (٢) عَمْدًا (٧) بَعْحَدَّ (٨) وَجِدَ فِي الْمَعْرِكَةِ (٣) وَبِهِ أَثَر (٤) ، أَوْ قَتَلَهُ (٥) مُسْلِمٌ ظُلُمًا (٢) عَمْدًا (١) عَمْدًا (٥) وَبِهِ أَثَر (٤) ، أَوْ قَتَلَهُ (٥) مُسْلِمٌ طُلُمًا مَنْ عَمْدًا (٥) وَبِهِ أَثَر (٤) ، أَوْ قَتَلَهُ (٥) مُسْلِمٌ طُلُمًا وَلَمْ يُرْتَث (٥) وَلَمْ يَرْتَث (٥) وَيَقَاسٍ وَجَنَابَةٍ ، وَلَمْ يُرْتَث (٥) بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ .

(ما يصنع مع الشهيد؟) فَيُكَفَّنُ بِدَمِهِ وَثِيَابِهِ ، وَيُصَلِّىٰ عَلَيْهِ بِلاَ غُسْلٍ،

الْهُ مِنْ مَا لَيْسَ صَالِحًا لِلْكَفَنِ كَالْفَرْ وِ (١١) وَالْحَشْوِ وَالسَّلاَحِ وَالدِّرْعِ ، وَيُولِللهِ وَالسَّلاَحِ وَالدِّرْعِ ،

(١) قوله : (الشهيد) هذا تعريف للشهيد الملزوم للحكم الذي يحيئ بعد هذا أعني عدم تغسيله ونزع ثيابه لا لمطلقه فإنه أعم من ذلك ، فإن المرتث وغيره شهيد [فتح القدير بتصرف ٢ / ١٤٢] .

- (٢) قوله: (من) أطلق القتل؛ فشمل ما إذا قتل مباشرةً أو تسبيبًا بأن ألقوا أحجارًا في طريق المسلمين فهلكوا بها، وأرسلوا ماءً فأغر قوهم؛ وما إذا قتل بأيِّ آلة كانت ولو بماء أو نار؛ وما لو وطئت دابتهم مسلمًا أو نفروا دابة مسلم فرمته، وأهل الحرب حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أماننا. وكذا قتل البغي عام أيضًا مباشرة كان أو تسبيبًا [عز].
 - (٣) قوله: (المعركة) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق [م ٣٤٣].
 - (٤) قوله : (أثر) كجرح وكسر وحرق وخروج دم مِن أذُن أو عين ، لا مِن فم وأنف ومخرج [م ٣٤٣].
- (٥) قوله : (قتله) قيد بالقتل ، لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فإنه لا يكون شهيدًا في حكم الدنيا ، وهو شهيد الآخرة [ط ٣٤٤].
- (٦) قوله : (ظَّلَمًا) أي لا بحد وقود . دخل فيه المقتول مدافعًا عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة [م وط ٣٤٤].
- (٧) قوله: (عمدًا) اعلم أن الضابط في قتل من يكون شهيدًا أن لا يجب بنفس القتل مال ، أما لو قتله مسلم خطأ أوعمدًا بالمثقَّل فليس بشهيد لوجوب الدية بقتله ، وكذا لو وجد مذبوحًا ولم يُعلم قاتله أو وجد في محله مقتولا ولم يعلم قاتله ، لأنه لا يدرى أقتل ظالمًا أو مظلومًا ، عمدًا أو خطأ [ط ٢٤٤].
 - (A) قوله: (بمحدد) خرج به المقتول شبه عمد بمثقل، وشمل من قتله أبوه أو سيده [م ٢٤٤].
 - (٩) قوله : (ولم يُرْتث) أي ما صار خلقًا في الشهادة كالثوب الخلق [م ٣٤٤].
- (١٠) قوله: (وينزع) أطلقه وهو مقيد بما إذا وحد غيره صالحًا للكفن، وإن لم يوحد ما يصلح للكفن كفن به للضرورة [عز].
- (١١) قوله: (كالفَرُو) الفرو والفروة بالهاء وعدمها: شيء نحو الحبة، بطانة تبطّن من حلود بعض الحيوانات كالأرانب والثعالب والسمّور [أق ٢ / ٩٢٢] .

وَيُزَادُ وَيُنْقَصُ فِي ثِيَابِهِ ، وَكُرِهَ (١) نَزْعُ جَمِيْعِهَا .

وَيُغَسَّلُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمِصْرِ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ قُتِلَ بِحَدِّ ظُلْمًا ، أَوْ قُتِلَ بِحَدِّ ظُلْمًا ، أَوْ قُتِلَ بِحَدِّ أَوْ قُتِلَ بِحَدِّ ظُلْمًا ، أَوْ قُتِلَ بِحَدِّ أَوْ قَوَدٍ ، وَيُصَلِّىٰ عَلَيْهِ .

(آخركتاب الصلاة ويليه كتاب الصوم)

⁽١) قوله: (كره) أي كره نزع حميع ثيابه التي قتل فيها ليبقى عليه أثره [م ٣٤٤].

 ⁽٢) قوله: (حائضًا) سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام ، وهذا ما في « مراقي الفلاح». وفيه أنه إذا لم يستمر ثلاثًا لا يكون حيضًا [موط ٣٤٥].

⁽٣) قوله : (ارتُثُ) بالبناء للمجهول أي حُمل من المعركة رثيثًا أي : حريحًا وبه رمق كذا في الصحاح ، وسمي مرتثًا لأنه صار خلقًا في حكم الشهادة بما كلف به من أحكام الدنيا كوجوب الصلاة فيما إذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ، أو وصل إليه من منافعها كأكل وشرب [م وط ٣٤٥].

⁽٤) قوله: (يعقل) أطلقه وهو مقيد بما إذا قدر على أدائها ؛ أما إذا لم يقدر على أدائها مع العقل فلا يصير مرتنًا [ط بزيادة ٣٤٥].

⁽٥) قوله : (كثير) بخلاف القليل ، فإنه لا يكون بالقليل من الكلام مرتثًا ، وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب [م بزيادة ٣٤٦] .

^[1] أي يزاد في ثيابه إن نقص عن كفن السنة ، وينقص إن زاد على كفن السنة .

^[2] أي لا يكون مرتثا بنقله من المعركة لخوف وطء الحيل الخ.

كتاب الصومر

(معناه شرعًا) هُوَ (١): الإمْسَاكُ نَهَارًا عَنْ إِذْخَالِ شَيْءٍ - عَمْدًا أَوْ

خَطَأً - بَطْناً أَوْ مَا لَهُ حُكْمُ الْبَاطِنِ ، وَعَنْ شَهْوَةِ الْفَرْجِ ، بِنِيَّةٍ مِنْ أَهْلِهِ .

مفعول به لقوله: إد حال وهو الدماغ (٢)

(سبب وجوب رمضان) وَسَبَبُ ' وُجُوْبِ رَمَضَانَ شُهُوْدُ جُزْءٍ مِنْهُ ،
يعني افتراض صومه

وَكُلُّ يَوْمٍ مِنْهُ سَبَبٌ (٣) لِوُجُوْبِ أَدَائِهِ . أي لوحوب أداء ذلك اليوم

(حكمه وشروط فرضيته) وَهُوَ فَرْضٌ - أَدَاءً وَقَضَاءً - عَلَىٰ مَنِ

اجْتَمَعَ فِيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

[١] الأسلام .

[٢] وَالْعَقْلُ .

(١) قوله: (هو) اعلم أن النهار ـ ضد الليل ـ من الفجر الصادق إلى الغروب . وإطلاق الشيء يشمل مأكولاً عادةً أو غيره ، والمخطىء من سبقه ماء المضمضة إلى حلقه فحكمه حكم العمد في إفساد الصوم . والإدخال في البطن مطلق سواء كان من الفم أو الأنف أو من جراحة في الباطن . والإمساك عن شهوة الفرج يشمل الجماع والإنزال بعبث ، فإن الصوم يفسد بهما وإن لم تحب كفارة . قيد بالإدخال احترازاً عن دخول الغبار ونحوه من غير إدخال ؟ وبكونه عمداً أو خطأ يحترز عن النسيان ؟ وبقوله: "من أهله "احترازاً عن الحائض والنفساء والكافر والمحنون . وأهل الصوم هو الشخص المحصوص المحتمع فيه شروط الصحة الثلاث : وهي الإسلام، والطهارة من الحيض والنفاس ، والنية ، والعلم بالوجوب إن كان بدار الحرب أو الكون بدارنا ، وإن لم يعلم بالوجوب فالإسلام والطهارة شرطا وجوب وصحة ، والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط ، وأما البلوغ والإطاقة فليسا من شروط الصحة لصحة صوم الصبي ويثاب عليه ولصحة صوم من جُنَّ أو أغمي عليه بعد النية . والحد الصحيح المختصر للصوم هو : الإمساك عن المفطرات المنوي لله تعالى بإذنه في وقته [عز] .

(٢) قوله: (وسبب) اعلم أن سبب و حوب رمضان شهود جزء من الشهر ليله أو نهاره ، وكل يوم سبب و جوب أدائه ، لأنها عبادات متفرقة كتفرق الصلوات في الأوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصلح للصوم أصلاً وهو الليل . و حمّع المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بينهما ، لأنه لا منافاة فشهود جزء منه سبب لكله ثم كل يوم سبب لصومه . غاية الأمر أنه تكرر سبب و حوب صوم اليوم باعتبار خصوصه و دخوله في ضمن غيره [فتح القدير بتصرف ٢ / ٣٠٢] .

(٣) قولة : (سبب) فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقي منه ، لا ما مضى [م ٣٤٧] .

[٣] وَالْبُلُوغُ .

[٤] وَالْعِلْمُ (١) بِالْوُجُوْبِ لِمَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوِ الْكَوْنُ بِدَارِ الْإِسْلاَمِ .
الله الله الله الله المنظمة المنظمة

مَرَضٍ وَحَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، وَالْإِقَامَةُ . فَرَضٍ وَخَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، وَالْإِقَامَةُ .

(شروط صحة أدائه) وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ أَدَائِهِ ثَلاَثَةٌ : [١] النَّيَّةُ (٣)،

[٢] وَالْخُلُوُّ عَمَّا يُنَافِيْهِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، [٣] وَعَمَّا يُفْسِدُهُ.
أَيْ يَنْا فِيهِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، [٣] وَعَمَّا يُفْسِدُهُ.
وَلاَ يُشْتَرَطُ الْخُلُوُّ عَنِ الْجَنَابَةِ .

(ركنه) وَرُكْنُهُ: الكَفُّ عَنْ قَضَاءِ شَهُورَتِي الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ وَمَا أَلْحِقَ الْحَقِيَ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ وَمَا أَلْحِقَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

بهما

⁽١) قوله: (والعلم) اعلم أن هذا الشرط الرابع مردد بين شيئين ؛ فلا بد لافتراض صوم رمضان من أحدهما ، إما العلم بالوجوب أو الكون بدار الإسلام ، والأول شرط لمن أسلم بدار الحرب ، وإنما يحصل له العلم الموجب للخطاب إذا أخبره رحلان أو رجل وامرأتان مستوران أو واحد عدل ، وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحرية ، والثاني أي : الكون بدار الإسلام شرط لمن نشأ بدار الإسلام ، فإنه لا عذر له بالجهل [عز].

⁽٢) قوله: (لوجوب أدائه) هو عبارة عن تفريغ الذمة في وقته . [م ٣٤٨] .

 ⁽٣) قوله: (النية) أراد بالنية النية في وقتها وهو بالنسبة لأداء رمضان بعد الغروب إلى قبيل الضحوة ففي أي حزء
 منه و حدت النية صح ، وبالنسبة لقضائه الليل كله ، ولاتحزئ النية بعد طلوع الفحر [ط بزيادة ٣٤٨].

⁽٤) قوله : (سقوط) هو مقيد بما إذا لم يكن منهيًّا عنه ، فإن كان منهياً كصوم يوم النحر فحكمه الصحة والخروج عن العهدة والإثم بالإعراض عن ضيافة الله تعالى [عز].

فصل (في صفة الصوم وتقسيمه)

(أقسام الصوم وبيان كل قسم) يَنْقَسِمُ الصَّوْمُ إلى سِتَّةِ (١) أَقْسَامٍ : [١] فَرْضٍ ، [٢] وَوَاجِبٍ ، [٣] وَمَسْنُوْنٍ ، [٤] وَمَنْدُوْبٍ ، [٥] وَنَفْلٍ ، [١] وَمَكْرُوْهٍ . [٦] وَمَكْرُوْهٍ .

أَمَّا الْفَرْضُ : فَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ - أَدَاءً وَقَضَاءً - ، وَصَوْمُ الْكَفَّارَاتِ (٢)، وَالْمَنْذُوْرِ ، فِي الْأَظْهَر (٣).

وَأَمَّا الْوَاجِبُ: فَهُوَ قَضَاءُ (٤) مَا أَفْسَدَهُ مِنْ صَوْم نَفْل.

وَأَمَّا الْمَسْنُونُ : فَهُوَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُوْرَةً مَعَ التَّاسِع .

وَأَمَّا الْمَنْدُوْبُ : فَهُوَ صَوْمُ ثَلاَثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَيُنْدَبُ (٥) كُونُهَا الْآيَامَ الْبِيْضَ (٢) ، وَهِيَ : الثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ ، وَصَوْمُ سِتٌ مِنْ شَوَّالٍ ، - ثُمَّ قِيْلَ : وَصَوْمُ سِتٌ مِنْ شَوَّالٍ ، - ثُمَّ قِيْلَ : أَيْرِن نَسَمِ المِنْدُوبِ صِوم المَ

⁽١) قُوله : (ستة) أي إحمالاً ؟ وبالتفصيل هي ثمانية ، لأن الفرض إما معين : وهو صوم رمضان أداءً ، أو غير معين : وهو صومه قضاء ، والواجب كذلك ؛ فالمعين كالنذر المعين ، وغير المعين كالنذر المطلق [ط ٣٥٠] .

⁽٢) قوله : (الكفارات) مثل كفارة الظهار وكفارة القتل خطأً وكفارة اليمين وكفارة جزاء الصيد وفدية الأذى في الإحرام [عز].

⁽٣) قوله : (في الأظهر) وقيل : إنه واحب ، لأنه حص من آية ﴿ وليوفوا نذورهم ﴾ [الحج : ٢٩] النذر بما ليس من حنسه واحب كعيادة المريض ، فلم يبق قطعيًا وصار كخبر الواحد ، وبمثله يثبت الوحوب لا الفرض [ط ٣٥٠] .

⁽٤) قوله: (قضاء) أي إذا صام أحد صوم نفل ثم أفسده وجب عليه قضاؤه ، وهذا صوم واجب [عز].

 ⁽٥) قوله : (ويندب) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيًّا كانت مندوب ، وكونها خصوص هذه الأيام مندوب
 آخر ؛ فمن صام غيرها منه أتى بأحد المندوبين [ط ٣٥٠].

⁽٦) قوله: (الأيام البيض) سمِّيت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ، فالمراد بياض ليلها [م وط ٣٥٠].

الأَفْضَلُ وَصِلُهَا (١)، وَقِيْلَ: تَفْرِيْقُهَا - ، وَكُلُّ صَوْمٍ ثَبَتَ طَلَبُهُ وَالْوَعْدُ الْأَفْضَلُ وَصِلْهَا (١)، وَقِيْلَ: تَفْرِيْقُهَا - ، وَكُلُّ صَوْمٍ ثَبَتَ طَلَبُهُ وَالْوَعْدُ عَلَيْهِ بِالسَّنَةِ ؛ كَصَوْمٍ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ كَانَ يَصُوْمُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَهُوَ عَلَيْهِ بِالسَّنَّةِ ؛ كَصَوْمٍ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ كَانَ يَصُوْمُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَهُو أَفْضَلُ الصِيّامِ وَأَحَبُّهُ إِلَى اللهِ تَعَالىٰ .

وَأَمَّا النَّفْلُ: فَهُوَ مَا سِوى ذلِكَ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ كَرَاهِيَّتُهُ.

وَأَمَّا الْمَكْرُونُهُ : فَهُوَ قِسْمَانِ : مَكْرُونٌ تَنْزِيْهًا ، وَمَكْرُونٌ تَحْرِيْمًا ؟

الْأُوَّلُ : كَصَوْمٍ عَاشُوْرًاءَ مُنْفَرِدًا عَنِ التَّاسِعِ ، وَالثَّانِيْ : صَوْمُ الْعِيْدَيْنِ الْآوَلُ : كَصَوْمُ الْعِيْدَيْنِ الرَّعْنِ الله عَنْ الله عَلْمُ الله عَنْ الله عَا

وَكُرِهَ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ وَيَوْمِ النَّيْرُوْزِ (٢) أَوِ الْمَهْرَ جَانِ (٣) إِلاَّ (٤) أَنْ يُوَافِقَ عَادَتَهُ .

وَكُرِهَ صَوْمُ الْوِصَالِ وَلَوْ يَوْمَيْنِ ، وَهُوَ : أَنْ لاَ يُفْطِرَ بَعْدَ الْغُرُوْبِ

أَصْلاً حَتَّىٰ يَتَّصِلَ صَوْمُ الْغَدِ بِالْأَمْسِ. وَكُرِهَ صَوْمُ الدَّهْرِ.

(٢) قوله: (النيروز) أصله نوروز لكن لما لم يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواوياءً، وهو يوم في طرف الربيع، وهو اليوم الذي تحل فيه الشمس ببرج الحمل [م وط ٣٥٠].

(٣) قوله: (والمهرجان) معرب مهركان، وهو يوم في طرف الخريف، والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان للفرس [م وط ٣٥١].

(٤) قوله : (إلا) أي إن كان صوم يوم النيروز وغيره موافقًا لمعتاده لايكره ، مثلاً كان رجل يداوم على صوم يوم الاثنين فاتفق النيروز أو غيره من أعيادهم يوم الاثنين فصام حسب معتاده لا يكره [عز] .

⁽۱) قوله: (وصلها) اعلم أن الصوم اللازم ثلاثة عشر قسمًا ، سبعة منها يجب فيها التتابع ، وهي: [١] رمضان ، [٢] وكفارة القتل ، [٣] وكفارة اليمين ، [٤] وكفارة الظهار ، [٥] وكفارة الإفطار في رمضان ، [٦] والنذر المعين ، [٧] وغير المعين إذا التزم فيه التتابع أو نواه ، إلا أن صوم كفارة القتل والظهار والإفطار واليمين والنذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه إذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه ، وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيهما الإستئناف بقطع التتابع ؛ وستة منها لا يجب فيها التتابع ، وهي : [١] قضاء رمضان ، [٢] وصوم المتعة ، [٣] وصوم كفارة الحلق ، [٤] وصوم جزاء الصيد ، [٥] وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع أونيته ، [٦] وصوم اليمين بأن قال : "والله لأصومن شهرًا " [ط ٢٥٠] .

فصل فيما يشترط تبييت النية(١) وتعيينها فيه ، وما لا يشترط

(ما لا يشترط فيه تعيين النية) أمَّا الْقِسْمُ الَّذِيْ لاَ يُشْتَرَطُ فِيْهِ تَعْيِيْنُ النَّيَّةِ وَلاَ يَشْتَرَطُ فِيْهِ تَعْيِيْنُ النَّيَّةِ وَلاَ تَبْيِيْتُهَا فَهُوَ : [١] أَذَاءُ رَمَضَانَ ، [٢] وَالنَّذْرُ (٢) الْمُعَيَّنُ زَمَانُهُ ، [٣] وَالنَّذْرُ (٣) .

فَيَصِحُ بِنِيَّةِ (١) مِنَ اللَّيْلِ إِلَى (٥) مَا قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَىٰ الْأَصَحِ (٢)، الْهُونِ النَّهَارِ عَلَىٰ الْأَصَحِ (٢)، وَيُصَفِّ النَّهَارِ : مِنْ طُلُوْعِ الْفَجْرِ إِلَىٰ وَقْتِ الضَّحْوَةِ (٧) الْكُبْرِي .

(۱) قوله: (تبييت) أي لا بد فيه من النية من الليل أو ما هو في حكمه وهو المقارنة لطلوع الفجر بل هو الأصل، ولا يصح بمطلق النية ولابنية مباينة ، ثم اعلم أن النية من الليل كافية في كل صوم بشرط عدم الرجوع عنها حتى لو نوى ليلاً أن يصوم غدًا ، ثم عزم في الليل على الفطر لم يصح صائمًا ، فلو أفطر لا شيء عليه إن لم يكن رمضان ، ولو مضى عليه لا يجزئه ، لأن تلك النية انقضت بالرجوع ، ولو نوى الصائم الفطر لم يفطر حتى يأكل [بحر بتصرف و تغير ٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٧] .

(٢) قوله : (والنذر) كقوله : "لله تعالى عليّ صوم يوم الخميس من هذه الجمعة "، فإذا أطلق النية ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن عهدة المنذور [م ٣٥٢].

(٣) قوله : (والنفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواحب ، أعم من أن يكون سنةً أو مندوبًا أو مكروهًا [ط ٣٥٢] .

(٤) قوله : (بنية) اعلم أن حقيقة النية قصده عازمًا بقلبه صوم غد ، ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان إلا ما ندر مثل أن كان فاسقًا ماجنًا أو نائمًا مِن وقت الغروب أو قبله إلى طلوع الفحر أو مغمى عليه ، وليس النطق باللسان شرطاً إلا أن التلفظ بها سنة المشايخ . [م وط بتغير ٣٥٢] .

(°) قوله: (إلى) المراد أنه من الليل إلى هذا الوقت ظرف النية ؛ فمتى حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم ، وإن نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله ، حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائمًا ، وإنما تحوز قبل الضحوة إذا لم يو حد قبلها ما ينافي الصوم كأكل وشرب و جماع ولو ناسيًا ، فإن و حد ذلك بعد طلوع الفخر لا تحوز [ط ٣٥٢].

(٦) قوله : (الأصح) احتراز عن ظاهر عبارة « القدوري » وهي قوله : ما بينه أي طلوع الفحر وبين الزوال إه ، فإن ظاهرها يفيد أنها إذا و حدت قبل الزوال و بعد الضحوة الكبرى أن تصح وليس كذلك [م وط ٣٥٢] .

(٧) قوله: (الضحوة) اعلم أن ساعة الزوال نصف النهار، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها، ووقت أداء الصوم من طلوع الفحر إلى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى، فتشترط النية قبلها لتحقق النية في الأكثر [كفاية بتغير ١/ ١٤٢].

وَيَصِحُ أَدَاءُ رَمَضَانَ بِنِيَّةِ وَاجِبٍ آخَرَ (٢) لِمَنْ كَانَ صَحِيْحًا مُقِيْمًا ، بِخِلاَفِ الْمُسَافِرِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ ، وَاخْتُلِفَ (٣) التَّرْجِيْحُ فِي الْمَرِيْضِ إِذَا نَوْى وَاجِبًا آخَرَ فِي رَمَضَانَ .

وَلاَ يَصِحُ الْمَنْذُورُ الْمُعَيَّنُ زَمَانُهُ بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ غَيْرِهِ بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ

مِنَ الْوَاجِبِ فِيْةِ . أي ني الذي عبنه للمنذور

(ما يشتُرط فيه تعيين النية) وَأَمَّا الْقِسْمُ النَّانِي : وَهُوَ مَا يُشْتَرَطُ فِيْهِ تَعْيِيْنُ النَّيَّةِ وَتَبْيِيْتُهَا فَهُوَ قَضَاءُ رَمَضَانَ ، وَقَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنْ نَفْلٍ ،

وَصَوْمُ الْكَفَّارَاتِ بِأَنْوَاعِهَا ، وَالْمَنْذُوْرُ الْمُطْلَقُ ؛ كَقَوْلِهِ : " إِنْ شَفَى الله

مَرِيْضِي ْ فَعَلَيَّ صَوْمُ يَوْمِ » قَحَصَلَ الشِّفَاءُ .

(١) قوله: (في الأصح) اعلم أن في النفل عنه روايتين ، أصحهما عدم صحة ماينوي ووقوعه عن فرض الوقت ؟ فعلم بهذا أن المسافر يصح صومه عن رمضان بمطلق النية وبنية النفل على الأصح فيهما مع وجود الروايتين فيهما ، وأما المريض إذا نوى واحبًا آخر أو نفلاً ففيه ثلاثة أقوال : فقيل : يقع عن رمضان لأنه لما صام الْتَحَق بالصحيح ، واختاره فخر الإسلام وشمس الأثمة ، وقيل : يقع عما نوى كالمسافر ، واختاره صاحب « الهداية » وأكثر المشايخ ، وقيل : بأنه ظاهر الرواية ، وينبغي أن يقع عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر ، وقيل بالتفصيل بين أن يضره الصوم ـ فتتعلق الرخصة بحوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى ـ وبين أن لايضره الصوم كفساد الهضم فتتعلق الرحصة بحقيقة فيقع عن فرض الوقت [بحر بتغير وتصرف ۲ / ٤٥٦] .

(٢) قوله: (واجب آخر) كما إذا نوى في رمضان عن كفارة يمين وجبت عليه أو قضاء رمضان [عز].

(٣) قوله : (**واختلف**) أي وقع الاختلاف فيما بينهم في الراجح من الأقوال ، فرجح بعضهم قولاً وبعضهم قولاً آخر كما بيُّناه آنفًا [عز].

فصل فيما يثبت به الهلال(١) وفي صوم يوم الشك وغيره

(يوم الشك وصومه) وَيَوْمُ الشَّكِّ : هُوَ مَا يَلِي التَّاسِعَ وَالْعِشْرِيْنَ

مِنْ شَعْبَانَ ، وَقَدِ اسْتَوَى فِيْهِ طَرْفُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ بِأَنْ غُمَّ الْهِلاَلُ . وَكُرِهَ لِعَنْ الْعِلْلُ . وَكُرِهَ للسِية

وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأً عَنْهُ مَا صَامَهُ ، وَإِنْ اللَّهُ مِنْ رَمَّضَانَ أَجْزَأً عَنْهُ مَا صَامَهُ ، وَإِنْ اللَّهُ مِنْ رَمَّضَانَ أَجْزَأً اللَّهُ عَنْهُ مَا صَامَهُ ، وَإِنْ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّلَّا اللللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللّ

وَفِطْر لاَ يَكُونَ صَائِمًا .

وَكُرِهَ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ شَعْباَنَ ، لاَ يُكْرَهُ مَا فَوْقَهُمَا . كَصُومُ لَلْالْهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

(١) قوله : (الهلال) اعلم أنه يفترض كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لأنه يتوصل به إلى الفرض ،
 وكذا التماس هلال شوال في غروب التاسع والعشرين من رمضان [عز].

 (٢) قوله: (كل صوم) أطلقه فشمل ما إذا كان صوم فرض أو واحب أو صومًا ردّد فيه بين نفل وواجب ، وإذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقًا ، واختلفوا في الأفضل إذا لم يوافق معتاده ، قيل: الأفضل الفطر احترازًا لظاهر النهي ، وقيل: الصوم ، اقتداء بعكيّ وعائشة رضي الله عنهما فإنهما كانا يصومانه [م بزيادة وحذف ٣٥٥].

(٣) قوله : (أجزأ) أفاد بإطلاقه الإجزاء بأي نية كانت ويستثنى ما إذا كان مسافرًا أو نوى عن واجب آخركما هو مذهب الإمام ، وإن ظهر أنه من شعبان ونواه نفلاً كان غير مضمون [عز].

(٤) قوله : (وإن) مثلاً قال : "إن كان من رمضان فصائم وإلا فمفطر "، وكذا لا يكون صائمًا لو نوى "إن لم يجد غداء فصائم وإلا فمفطر " [عز].

(٥) قوله: (يأمر) وأمره يكون بإظهار النداء في الأسواق والمنارات، وإنما نسب الأمر إلى المفتي لا القاضي،
 لأن الصوم لايدخل تحت القضاء إلا تبعًا، فإنه إنما يأمر القاضي على أنه إفتاء لاحكم [عز].

وَيَصُوهُ الْ فِيْهِ الْمُفْتِيْ وَالْقَاضِيْ وَمَنْ كَانَ مِنَ الْخَوَاصِ ّ - وَهُوَ : مَنْ عَلَىٰهِ النَّلَةِ مَنْ الْخَوَاصِ ّ الْفَرْضِ - . يَتَمَكَّنُ مِنْ ضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ التَّرْدِيْدِ فِي النَّيَّةِ ، وَمُلاَ حَظَةِ كَوْنِهِ عَنِ الْفَرْضِ - . الْهِ وَمِنْ مَنْ مَنْ الْفَرْضِ - . الْهِ وَمِنْ مَنْ اللَّهِ مَنِ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ فِطْرُهُ شَوَّالٍ . وَإِنْ أَفْطَرَ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

(ثبوت الهلال إذا كان بالسماء علة) وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ مِنْ غَيْم

(۱) قوله: (يصوم) أي يصومه سرًا لا يطلع عليه العوام لئلا يتهم بالعصيان بارتكاب الصوم ، والدليل على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال: أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وراكب على فرس أسود ، وما عليه شيء من البياض إلا لحية البيضاء وهو يوم الشك فأفتى الناس بالفطر فقلت له: أ مفطر أنت ؟ فقال: أدن إليّ فدنوت منه فقال في أذني: إني صائم [طوم بتصرف ٣٥٦].

(٢) قوله: (ورُدَّ قوله) قيد بقوله: "ورُدَّ قوله" أي: ورَدَّ القاضي إحباره، احترازًا عما إذا أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته فإنه لارواية فيه عن المتقدمين، واختلف المشايخ في وجوب الكفارة، وصحح في «المحيط» عدم وجوبها، ورجحه في «غاية البيان» باعتبار أنه يوم مختلف في وجوب صومه ؛ واحترازًا عما إذا قبل الإمام شهادته وهو فاسق وأمر الناس بالصوم وأفطر هو أو واحد من أهل بلده لزمته الكفارة، وبه قال عامة المشايخ ولوكان عدلا ينبغي أن لايكون في وجوب الكفارة خلاف. وأفاد أن التفرد بالرؤية من غير ثبوت عند الحاكم موجب لإسقاط الكفارة فدخل ما إذا رآه الحاكم وحده ولم يصم فإنه لاكفارة عليه [بحر ملخصاً ٢ / ٤٦٤].

(٣) قوله : (ولا يجوز) إشارة إلى رد قول الفقيه أبي جعفر من أن معنى قول أبي حنيفة فيما إذا رأى هلال الفطر لا يفطر ، لا يأكل ولا يشرب ، ولكن ينبغي أن يفسد صوم ذلك اليوم ، ولايتقرب به إلى الله تعالى لأنه يوم عيد عنده ؛ وإلى رد ما قاله بعض مشايخنا من أنه إذا أيقن برؤية هلال الفطر أفطر لكن يأكل سرًّا [بحر ٢ / ٤٦٤] .

(٤) قوله : (وإن) أي إن أفطر مَن رأى هلال رمضان وحده أو رأى هلال شوال وحده ورد القاضي قوله وصام عملاً بالوجوب ثم أفطر يقضي صومه ، ولا يجب عليه الكفارة سواء كان فطره بعد ما ردَّ القاضي قوله أو قبله [عز].

(٥) قوله : (في الصحيح) وقيل : تحب الكفارة فيهما للظاهر [الذي هو] بين الناس في الفطر وللحقيقة التي عنده في رمضان [م٣٥٧] . أَوْ غُبَارٍ أَوْ نَحْوِهِ قُبِلَ خَبَرُ وَاحِدٍ عَدْلٍ (١) أَوْ مَسْتُورٍ (٢) في الصَّحِيْحِ (٣) وَلَوْ غُبَارٍ أَوْ مَسْتُورٍ اللَّهُ أَوْ رَقِيْقًا أَوْ مَحْدُودًا وَلَوْ كَانَ أَنْتَىٰ أَوْ رَقِيْقًا أَوْ مَحْدُودًا وَلَوْ كَانَ أَنْتَىٰ أَوْ رَقِيْقًا أَوْ مَحْدُودًا وَصَلِمَ اللَّهُ وَلَا الدَّعُولَى . وَلَا يُشْتَرَطُ (١) لَفْظُ الشَّهَادَةِ وَلاَ الدَّعُولَى . معلى بقوله: أَبل حبر الواحد

وَشُرِطَ لِهِلْاَلُ الْفِطُرِ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَفْظُ الشَّهَادَةِ مِنْ حُرَّيْنِ أَوْ حُرَّيْنِ أَوْ حُرَّقَيْنِ بِلاَ دَعُوٰى .

(ثبوت الهلال إذا لم يكن بالسماء علة) وَإِنْ (٧) لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ فَلاَ بُدَّ مِنْ جَمْعٍ عَظِيْمٍ لِرَمَضَانَ وَالْفِطْرِ ؛ وَمِقْدَارُ الْجَمْعِ الْعَظِيْمِ مُفَوَّضٌ فَلاَ بُدَّ مِنْ جَمْعٍ عَظِيْمٍ لِرَمَضَانَ وَالْفِطْرِ ؛ وَمِقْدَارُ الْجَمْعِ الْعَظِيْمِ مُفَوَّضٌ لَلاَ بُدَّ مِنْ جَمْعٍ الْعَظِيْمِ مُفَوَّضً لَلْ بَدَ الْمِامِ (٨) فِي الأصحَ (٩). لِرَأْيِ الإِمَامِ (٨) فِي الأصحَ (٩).

⁽١) قوله : (عدل) وهو الذي حسناته كثر من سيآته ، والعدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة [م ٣٥٨].

⁽٢) قوله: (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولاعدالة [م ٥٥٨].

⁽٣) قوله: (في الصحيح) مقابله ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور [ط ٣٥٨].

⁽٤) قوله : (ولو) أي يقبل في هلال رمضان شهادة واحد عدل ، بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلان أو رجل وامرأتان [بحر ٢ / ٤٦٦] .

⁽٥) قوله : (لرمضان) أشار إلى أنهم لو صاموا بشهادة واحد وغم هلال شوال فإنهم لايفطرون فثبت الرمضانية بشهادته لا الفطر ، حلافًا لما روي عن محمد أنهم يفطرون [بحر ٢ / ٢٦٦] .

⁽٦) قوله : (ولا يشترط) حتى لوشهد عند الحاكم وسمع رحل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وحب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم [ط ٣٥٨].

⁽٧) قوله : (وإن) أي وإن لم يكن بالسماء علة فيهما يشترط أن يكون فيهما الشهود حمعًا كثيرًا يقع العلم بحبرهم أي علم غالب الظن لا اليقين [بحر ٢ / ٤٦٨] .

⁽٨) قوله : (لرأي الإمام) اعلم أنه لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية بشيء ، فروي عن أبي يوسف أنه قدره بعدد القسامة خمسين رحلاً ، وعن خلف بن أيوب : خمس مئة ببلخ قليل ، وقيل : ينبغي أن يكون من كل مسجد جماعة واحد أو اثنان ، وعن محمد أنه يفوض مقدار القلة والكثرة إلى رأي الإمام كذا في «البدائع» ، وفي «الفتح القدير» : والحق ما روي عن محمد وأبي يوسف أيضًا أن العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب [بحر ٢ / ٢٩] .

⁽٩) قولَه: (في الأصح) وقيل: أهل المحلة ، وعن أبي يوسف خمسون كالقسامة [م ٣٥٩].

وَإِذَا تَمَّ الْعَدَدُ بِشَهَادَةِ فَرْدِ وَلَمْ يُرَ هِلاَلُ الْفِطْرِ وَالسَّمَاءُ مَصْحِيَّةٌ الْهُ الْفِطْرِ وَالسَّمَاءُ مَصْحِيَّةٌ لَا يَحِلُ (١) لَهُ الْفِطْرُ، وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيْحُ فِيْمَا (٢) إِذَا كَانَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، لاَ يَحِلُ الْفِطْرُ، وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيْحُ فِيْمَا (٢) إِذَا كَانَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، وَكُو النَّمَ الْهُ وَلَوْ ثَبَتَ رَمَضَانُ بِشَهَادَةِ وَلاَ خِلاَفَ فِي حِلِّ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ وَلَوْ ثَبَتَ رَمَضَانُ بِشَهَادَةِ الْفَرْدِ.

وَهِلاَلُ الْأَصْحَىٰ (٣) كَالْفِطْرِ.

(ثبوت بقية الأهلة) و أيُشْتَرَ طُ^(٤) لِبَقِيَّةِ الأَهلَّةِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ، السَّماء عله عربن في النبوت في النبوت الأَهلَّةِ الْأَهلَّةِ النَّامِ السَّماء عله عربن أَوْ حُرِّ وَحُرَّتَيْنِ عَيْرِ مَحْدُوْ دَيْنِ فِيْ قَذَفٍ .

(اختلاف المطالع) وَإِذَا (٥) ثَبَتَ فِيْ مَطْلَعِ قُطْرٍ لَزِمَ سَائِرَ النَّاسِ

⁽١) قوله : (لا يحل) وهذا اتفاقًا على ماذكره شمس الأئمة ، ويعزر ذلك الشاهد كذا في « الدرر » ، وفي « التحنيس » : إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يومًا آخر ، وقال الزيلعي : والأشبه أن يقال إن كانت السماء مصحية لا يفطرون لظهور غلطه ، وإن كانت متغيمة يفطرون لعدم ظهور الغلط [م بزيادة ٣٥٩] .

⁽٢) قوله: (فيما) أي لو صاموا بشهادة شاهدين عدلين وتم عدد رمضان ثلاثين يومًا ولم ير هلال شوال مع الصحو - صحح في «الدراية» و «الخلاصة» و «البزازية» - حلَّ الفطر، وفي «المحموع» و «النوازل»: لا يفطرون، وصححه كذلك اليسد الإمام الأجل ناصر الدين [عز].

⁽٣) قوله : (وهلال) أي هلال ذي الحجة كهلال شوال ، فلا يثبت بالغيم إلا برجلين أو رجل وامرأتين ، وأما حالة الصحو فالكل سواء لا بد من زيادة العدد [بحر ٢ / ٤٧٠].

⁽٤) قوله : (**ويشترط**) أطلقه وهو مقيد بما إذا كان بالسماء علة ، وأما إذا لم تكن فجمع عظيم [عز] .

⁽٥) قوله: (إذا) معناه إذا رأى الهلال أهل بلد ولم يره أهل بلدة أخرى يجب أن يصوموا برؤية أولئك كيفما كان ، على قول من قال: لا عبرة باختلاف المطالع ، وعلى قول من اعتبره ينظر فإن كان بينهما تقارب بحيث لا تختلف المطالع يجب ، وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر حتى إذا صام أهل بلدة ثلاثين وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يومًا يجب عليهم قضاء يوم ، والأشبه أن يعتبر لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم ، وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار ، كما أن دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الأقطار ، كما أن دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الأقطار ، حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب ، وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم، وروي أن صاحب المختصر قدم الإسكندرية فسئل عمن صعد على منارة الإسكندرية فيرى الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد أ يحل له أن يفطر ، فقال : لا ،

فِيْ ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوٰى وَأَكْثَرُ الْمَشَايِخِ.

وَلاَ عِبْرَةَ (١) بِرُؤْيَةِ الْهِلاَلِ نَهَارًا سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ اللَّيْلَةُ الْمُسْتَقْبِلَةُ فِي الْمُخْتَارِ (٢).

باب ما لا يفسد الصوم

وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ شَيْئًا:

[١-٣] مَا لَوْ أَكُلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا (٣)؛ وَإِنْ كَانَ لِلنَّاسِي قُدْرَةٌ صُورًا

(١) قوله: (ولا عبرة) معنى عدم اعتبارها أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في «الخانية»: فلا يصام له ولا يفطر [شامي ٣ /٣٦٣].

- (۲) قوله: (المختار) أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، قال في «البدائع»: فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما، و قال أبو يوسف إن كان بعد الزوال فكذلك، وإن كان قبله فهو لليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان، وعلى هذا الخلاف هلال شوال؛ فعندهما يكون للمستقبلة مطلقًا ويكون اليوم من رمضان، وعلى هذا الخلاف هلال شوال؛ فعندهما يكون للمستقبلة مطلقًا ويكون اليوم المحمعة مثلاً قبل الزوال فعند أبي يوشف هوا للبلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد وحد في الأفق ليلة المعمعة فغاب ثم ظهر نهارًا فظهوره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر وإذا كان لليلة الماضية يكون يوم الحمعة المذكور أول الشهر فيحب صومته إن كان رمضان ويحب فطره إن كان شوالاً، وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقًا بل هو للمستقبلة، والخلاف على ما صرح به في «البدائع» و«الفتح» إنما هو في رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان أو من رمضان، فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر ورُؤي فيه الهلال نهارًا فعند أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر، وعندهما لا عبرة بهذه الرؤية ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وحدت هذه الرؤية أو لا، وإنما كان الخلاف في رؤيته يوم الشك وهو يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها إنه للماضية، لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كما نص عليه بعض المحققين [شامي ملحصًا ٣/ ٣٦١].
- (٣) قوله: (ناسيًا) قيد بالناسي للاحتراز عن المخطئ ، وهو الذاكر للصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد الأكل ولا الشرب بل قصد المضمضة أو اختبار طعم المأكول فسبق منه شيء إلى جوفه أو باشر مباشرة فاحشة فتوارت حشفته فإنه يفسد ، والمُكرّه والنائم كالمخطئ [ط ٣٦٠] ، ولو بدأ بالجماع ناسيًا فتذكّر أن نزع من ساعته لم يفطر ، وإن دام على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ، ثم قيل : لا كفارة عليه ، وقيل : هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكّر حتى أنزل ، فإن حرك نفسه فعليه الكفارة كما لو نزع ثم أدخل [بحر ٢ / ٤٧٤].

[٤-٥] أَوْ أَنْزَلَ بِنَظَرٍ ، أَوْ فِكْرٍ وَإِنْ أَدَامَ النَّظَرَ (١) وَالْفِكْرَ .

[٦] أَوِ ادُّهَنَ .

[٧] أَوِ اكْتَحَلَ (٢) وَلَوْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ. الله الكحل في العين أي طعم الكحل

[٨] أَوِ احْتَجَمَ .

[٩] أوِ اغْتَابَ^(٣).

[١٠] أَوْ نَوْى الْفِطْرَ وَلَمْ يُفْطِرُ .

[١١-١١] أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ دُخَانٌ بِلاَ صُنْعِهِ (١)، أَوْ غُبَارٌ وَلَوْ غُبَارُ

⁽۱) قوله : (النظر) أطلقه في النظر فشمل ما إذا نظر إلى وجهها أوفرجها ، وقيد به لأنه لو قبَّلَها بشهوة فأنزل فسد صومه لوجود معنى الجماع بخلاف ما إذا لم ينزل حيث لا يفسد لعدم المنافي صورةً ومعنّى [بحر ملخصًا ٢ / ٤٧٦] .

⁽٢) قوله: (اكتحل) أفاد أنه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلاً كالدخان ، فإنهم قالوا: لا يكره الاكتحال بحال ، وهو شامل للمطيب وغيره ، ولم يخصوه بنوع منه [مملخصًا ٣٦١].

⁽٣) قوله: (اغتاب) قال السيد في شرحه: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره قيل: أرأيت إن كان في أخي ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد بهته ، والحاصل أن من تكلم خلف إنسان مستور بما يغمه لو سمعه إن كان صدقًا يسمى غيبة ، وإن كان كذبًا يسمى بهتانًا ، وأما المتحاهر فلا غيبة له [ط ٣٦١].

⁽٤) قوله: (بلا صنعه) أشار إلى أنه من أدخل بصنعه دخانًا حلقه بأي صورة كان الإدخال فسد صومه ، سواء كان دخان عنبر أو عود أو غيرهما حتى من تبخّر ببخور فآواه إلى نفسه واشتمَّ دخانه ذاكرًا لصومه أفطر لإمكان التحرز عن إدخال المفطر حوفه ودماغه ، وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليتنبه له ، ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه وبين حوهر دخان وصل إلى حوفه بفعله [م ٣٦١].

الطَّاحُوْنِ (١)، أَوْ ذُبَابٌ ، أَوْ أَثَرُ طَعْمِ الْأَدْوِيَةِ فِيْهِ وَهُوَ (٢) ذَاكِرٌ لِصَوْمِهِ .
الطَّاحُوْنِ (١)، أَوْ ذُبَابٌ ، أَوْ أَثَرُ طَعْمِ الْآدْوِيَةِ فِيْهِ وَهُوَ (٢) ذَاكِرٌ لِصَوْمِهِ .

[١٥] أَوْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلُوِ اسْتَمَرَّ يَوْمًا بِالْجَنَابَةِ.

[١٧-١٦] أَوْ صَبَّ فِي إِحْلِيْلِهِ (٣) مَاءً ، أَوْ دُهْنًا .

[١٨] أَوْ خَاضَ نَهْرًا فَدَخَلَ الْمَاءُ أُذُنَّهُ .

[١٩] أَوْ حَكَّ أَذُنَهُ بِعَوْدٍ فَخَرَجَ عَلَيْهِ دَرَنٌ ، ثُمَّ أَذْخَلَهُ مِرَارًا إِلَىٰ أَذُنِهِ .

حَتَّى لاَ يَفْسُدُ صَوْمُهُ عَلَى قَوْلِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

[٢١] أَوْ ذُرَعَهُ الْقَيْءُ وَعَادَ بِغَيْرِ صُنْعِهِ وَلَوْ مَلاًّ فَاهُ فِي الصَّحِيْحِ (٥).

[٢٢] أو اسْتَقَاءَ أَقَلَ مِنْ مِلْءِ فِيْهِ عَلَىٰ الصَّحِيْحِ وَلَوْ أَعَادَهُ فِي الصَّحِيْحِ.

[٢٣] أَوْ أَكُلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَكَانَ دُوْنَ الْحِمُّصَةِ .

[٢٤] أَوْ مَضَغَ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ مِنْ خَارِجِ فَمِهِ حَتَّى تَلاَشَتْ وَلَمْ يَجِدْ لَهَا الْهَا فِيْ حَلْقِهِ .

⁽١) قوله : (الطاحون) أي ولوكان غبار دقيق من الطاحون ، وبه عرف حكم من صناعته الغربلة أو الأشياء التي يلزمها الغباز وهو عدم فساد الصوم [م وط ٣٦٢].

⁽٢) قوله: (وهو) يشير إلى أنه لوكان ناسيًا لصومه لا يفسد بالطريق الأولى [ط ٣٦٢].

⁽٣) قوله: (إحليله) قيد بالإحليل لأنها لوصبَّت في قبلها ذلك أفسده بلا خلاف في الأصح [ط ٣٦٢].

⁽٤) قوله : (النخامة) هي ما نقله الإنسان ، وقيل : ما يخرج من الصدر ، وقيل : ما يخرج من الخيشوم من البلغم والمواد عند التنحنح ، وقيل : هو ما يخرجه الإنسان من حلقه من مخرج الخاء المعجمة .

^(°) قوله: (في الصحيح) الحاصل كما في شرح السيد أن جملة المسائل اثنتا عشرة ، لأنه إما أن يكون قاء أو استقاء ، وكل إما أن يكون ملء الفم أو دونه ، وكل من الأربعة إما أن يكون عاد بنفسه أو أعاده أو خرج ، ولا يفطر في الكل على الأصح إلا في الإعادة والاستقاء بشرط ملء الفم ، ولو استقاء مرارًا في مجلس ملء الفم أفطر ، لا إن كان في مجالس ، أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشية [ط٣٦٣].

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

[١-٢] الجِمَاعُ فِي أَحَدِ السَّبِيْلَيْنِ عَلَىٰ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ .

وَالْأَكُلُ ، وَالشُّرْبُ ، سَوَاءٌ فِيْهِ مَا يُتَغَذَّىٰ ۚ بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ . أَى الْمُفطر أَيْ بِالغذاء كَالأَسْرِبة

(١) قوله : (لزمه) اعلم أن للزوم القضاء والكفارة شروطًا ، منها ما بيَّنه الشيخ ومنها ما أهمله ، فمن الشروط : [١] فعل الصائم فإذا لم يفعل الصائم لا يلزمه القضاء ولا الكفارة .

[٢] ومنها كون الصائم مكلفًا ؛ فإنه إذا فعل الصبي أو المحنون وغيرهما شيئًا منها لا يلزمهم الكفارة لوجوب الأهلية للزوم .

[٣] ومنها كونه مبيتًا النية ؛ فإنه إذا لم يبيت النية لا يلزمه الكفارة كمن صام يومًا من رمضان ونوى قبل الزوال ثم أفطر لا يلزمه الكفارة عند أبي حنيفة حلافًا لهما .

[٤] ومنها إيقاع المفسد في أداء رمضان ؛ فإن الصائم إذا أفسد قضاء رمضان بعد ما صامه أو غيره لا يلزمه الكفارة .

[0] و منها عدم طرو المبيح للفطر بعد ارتكاب المنافي ، كامرأة أفسدت صومها عمدًا ثم حاضت بعدها في ذلك اليوم أو نفست أومرضت مرضًا يبيح الفطر ، وكذا إذا أفطر الرجل صوم رمضان عمدًا ثم مرض في ذلك اليوم لا يلزمهما الكفارة ؛ أو قبله كرجل صام يومًا من رمضان ثم سافر فأفطر لا يلزمه الكفارة لطرو المبيح للفطر قبل ارتكاب المنافي ؛ أما لو أفطر ثم سافر طائعًا اتفقت الروايات على عدم سقوطها ، لأن الأصل أنه إذا صار في آخر النهار على صفة لوكان عليها في أول اليوم يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة .

[٦] ومُنها الطواعية ؛ فإذا وطئها مطاوعة عمدًا وجب على كلّ منهما القضاء والكفارة مطلقًا سواء أكره الزوجُ الزوجة أوالزوجة زوجَها على الأصح .

[٧] ومنها العمد ؛ فلا تلزم الناسي والمخطىء .

[٨] ومنها عدم كون الصائم مضطرًا ، إذ المضطر لا كفارة عليه [عز].

(۲) قوله: (ما يتغذى) هو من الغذاء وهو بالغين والذال المعجمتين أسم للذات المأكولة غذاء قال في « الجوهرة » : واختلفوا في معنى التغذي ، قال بعضهم: ان يميل الطبع إلى أكله وتنقضي شهوة البطن به ، وقال بعضهم : هو ما يعود نفعه إلى إصلاح البدن . وفائدته فيما إذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تحب الكفارة وعلى الأول لا تجب ، وهذا هو الأصح ، لأنه بإخراجها تعافها النفس كما في « المحيط » ، وعلى هذا الورق الحبشي والحشيشة والقطاط إذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة ، لأنه لا نفع فيه للبدن وربما يضره وينقص عقله ، وعلى القول الأول تجب ، لأن الطبع يميل إليه وتنقضي به شهوة البطن ، انتهى ،

[٥] وَابْتِلاَعُ مَطَرِ دَخَلَ إِلَىٰ فَمِهِ .

[٦] وَأَكُلُ اللَّحْمِ النَّيِّءِ (١) إِلاَّ إِذَا دَوَّدَ (٢).

رَبُو عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ أَبِي اللَّيْثِ ، وَقَدِيْدِ اللَّحْمِ بِالاتَّفَاقِ . [٧-٨] وَأَكُلُ الشَّحْمِ فِي اخْتِيَارِ الْفَقِيْهِ أَبِي اللَّيْثِ ، وَقَدِيْدِ اللَّحْمِ بِالاتَّفَاقِ .

[٩-١٠] وَأَكُلُ الْحِنْطَةِ ، وَقَضْمُهَا ، إِلاَّ أَنْ يَمْضَغَ قَمْحَةً (٣) فَتَلاَشَتْ (٤).

[١١] وَابْتِلاَعُ حَبَّةِ حِنْطَةٍ .

[١٢] وَابْتِلاَعُ حَبَّةِ سِمْسِمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ خَارِجٍ فَمِهِ ، فِي الْمُخْتَارِ .

المِهِ اللهِ اللهُ عُيْرُهُمَا (٥). [١٦] وَابْتِلاَعُ بُزَاقِ زَوْجَتِهِ أَوْ صَدِيْقِهِ لاَ غَيْرُهُمَا (٥).

[٢٢-١٧] وَأَكْلُهُ (٦) عَمْدًا بَعْدَ غِيْبَةٍ ، أَوْ بَعْدَ حِجَامَةٍ ، أَوْ بَعْدَ مَسٍ ، أَوْ قُبْلَةٍ بِشَهْوَةٍ ، أَوْ بَعْدَ مُضَاجَعَةٍ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، أَوْ بَعْدَ دَهْنِ شَارِبِهِ ، ظَانَّا أَنَّهُ

[🕻] قلت : وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدحان إذا شربه في لزوم الكفارة فمن قال : إن التغذي ما يميل الطبع إليه وتنقضي به شهوة البطن ألزم به الكفارة ، وعلى التفسير الثاني لا [م و ط بزيادة ٣٦٤] .

⁽١) قوله : (النيء) وهو اللحم الذي لم تمسه النار ولم ينضج ، وقيل : كل شيء شأنه أن يعالج بطبخ أو شيّ فلم ينضج . ويحوز أن يقال نيّ بالإبدال والإدغام [أق ٢ / ١٣٦٣] .

⁽٢) قوله: (دوّد) دود الطعام تدويدًا: صار فيه الدود، وعدم لزوم الكفارة بأكله لخروجه عن الغذائية [عز].

⁽٣) قوله: (قمحة) هو حب يطحن ويتخذ منه الحبر وهو معروف.

⁽٤) قوله: (فتلاشت) أي صارت مضمحلة ، وهو ماض من التلاشي ، وهو منحوت من لا شيَّ [عز] .

⁽٥) قوله: (لا) أي لا تلزمه الكفارة ببزاق غيرهما ، لأنه يعافه ، وبخلاف الزوجة والصديق ، لأنه يتلذذ به [عز].

⁽٦) قوله: (وأكله) أي إذا اغتاب الصائم أحدًا ثم أكل عمدًا لزمه القضاء والكفارة ، سواء بلغه الحديث ـ وهو قوله ﷺ : « الغيبة تفطر الصائم » _ أو لم يبلغه ، عرف تأويله أو لم يعرفه ، أفتاه مفت أو لم يفته [م بزيادة ٣٦٥] .

^[1] أي ذهب كل أثر لها وهذا إذا مضغها فأما إذا ابتلعها فإن صومه يفسد.

^[2] أي كالطين المسمى بالطَّفل.

أَفْطَرَ بِذَلِكَ ، إِلاَّ إِذَا أَفْتَاهُ فَقِيْهُ أَوْ سَمِعَ الْحَدِيْثَ ، وَلَمْ يَعْرِفْ تَأْوِيْلَهُ أَى المَذَكُورِ مِن رَمْ (١٧) إلى (٢٢) عَلَى الْمَذْهُبِ ، وَإِنْ عَرَفَ تَأْوِيْلَهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ .

وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ طَاوَعَتْ مُكْرَهًا .

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة

(ما تسقط به الكفارة) تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ بِطُرُو حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ مَنْ سُوْفِرَ جَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ مَرَضٍ (٢) مَبِيْحٍ لِلْفِطْرِ فِيْ يَوْمِهِ (٣) وَلاَ تَسْقُطُ عَمَّنْ سُوْفِرَ بِهِ كُرْهًا بَعْدَ مَرَضٍ (٢) مَبِيْحٍ لِلْفِطْرِ فِيْ يَوْمِهِ (٣) وَلاَ تَسْقُطُ عَمَّنْ سُوْفِرَ بِهِ كُرْهًا بَعْدَ مَرَضٍ المِهِ المِهْ المُهْ المُهْ المُهْ المِهْ المِهْ المُهْ المُهُمْ المُهْ المُهْ المُهْ المُهْ المُهْ المُهْ المُهُمْ المُهْ المُهُمُّ المُهْ المُهْ المُهُمُّ المُعْمِلُ المُهُمُّ المُعْلِمُ المُعُلِمُ المُعْلِمُ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمُ المُعْلِمُ المُؤْمِ المُؤْمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمُ المُؤْمُ المُعُمَّالُ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمُ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمُ المُؤْمِ المُومِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُؤْمِ المُع

(بيان الكفارة) وَ الْكُفَّارَةُ : تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَإِنْ

⁽۱) قوله: (تسقط) أي إذا وجبت الكفارة على المرأة بالأكل عمدًا وغيره ثم صارت حائضة أونفساء في يوم وجوب الكفارة أو عرض لها عذر لو كانت باقية على صومها لأباح لها الإفطار تسقط الكفارة عنها ، ولو وجبت على أحد ثم سافر طائعًا أو مكرهًا لا تسقط عنه الكفارة . والفرق بينهما مع كون كل من الحيض والنفاس والسفر عذرًا عرضت على من وجب عليه الكفارة أن الأعذار السابقة ممن له حق إيجاب الصوم على عباده وهو الله والسفر عذر عرض له من غير من له الحق وهو العبد [عز].

⁽٢) قوله: (أو مرض) أطلقه وهو مقيد بمرض حدث من غير صنعه ، وأما إذا كان المرض بصنعه مثل أن حرح نفسه أو ألقاها من حبل أو سطح فالمختار أنها لا تسقط الكفارة عنه [عز].

⁽٣) قوله : (في يومه) قيده به فإنه إذا لم يطرأ عليه ما ذكر من حيض ونفاس ومرض في يوم الإفساد بل قبله أو بعده لا تسقط عنه الكفارة [عز] .

⁽٤) قوله : (يُغدِّيهم) أطلقه وهو مقيد بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانيًا هم الذين أطعمهم أولاً ؛ حتى لو غدى ستين ثم أطعم ستين غيرهم لم يحز حتى يعيد الإطعام لأحد الفريقين ، ولو أطعم فقيرًا ستين يومًا أجزأه [م بزيادة ٣٦٦].

كُلَّ فَقِيْرٍ نِصْفَ صَاعٍ (١) مِنْ بُرِّ أَوْ دَقِيْقِهِ أَوْ سَوِيْقِهِ ، أَوْ صَاعَ تَمْرٍ (٢) أَوْ شَعِيْرِ ، أَوْ قِيْمَتَهُ (٣). شَعِيْرِ ، أَوْ قِيْمَتَهُ (٣).

(تداخل الكفارات) وكفّت (١٤ كفَّارة واحِدة عن جمَاع وأكل مُتعَدّد الله الكفارات) وكفّت (١٥ كفَّارة واحِدة عن جمَاع وأكل مُتعَدّد في أيّام لَم يَتَخَلّلهُ تَكْفِيرٌ وَلَوْ (٥) مِن رَمَضَانَيْنِ ، عَلَى الصَّحِيْح ؛ فَإِنْ تَخَلَّلَ الله وَكُورُ لَا تَكْفِي كُفَّارَةٌ وَاحِدةٌ ، فِي ظَاهِرِ الرِّوايَةِ .

(١) قوله: (نصف صاع) اعلم أن الصاع أربعة أمداد ، والمدُّ: رطلان ، والرطل: نصف منَّ ، والمنُّ بالدراهم: مئتان وستون درهمًا ؛ وبالإستار: أربعون ، والإستار (بكسر الهمزة) بالدراهم: ستة ونصف ، وبالمثاقل: أربعة ونصف ، فالمد والمن سواء ، كل منهما ربع صاع رطلان بالعراق ، والرطل: مئة وثلاثون درهمًا ، والدرهم الشرعي: أربعة عشر قيراطًا [شامي بحذف ٣٢٠/٣].

(۲) قوله: (صاع) اعلم أن الرطل (بكسر الأول وبفتحه) عشرون إستارًا، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم: أربعة عشر قيراطًا، والقيراط: خمس شعيرات، فيكون الدرهم سبعين شعيرًا، ويكون المثقال مائة شعير أي عشرين قيراطًا، ويكون الإستار ستة دراهم وثلاثة أسباع درهم أي أربعمائة وخمسين شعيرًا، ويكون الرطل تسعين مثقالاً إلا مائة وثمانية وعشرين درهمًا ونصف درهم ونصف سبع درهم، ويكون المن وهو رطلان مائة وثمانين مثقالاً أي مائتين وسبعة وخمسين درهمًا وسبع درهم، ويكون الصاع سبعمائة وعشرين مثقالاً أي ألفًا وثمانية وعشرين درهمًا ونصف درهم ونصف سبع درهم، هذا على ما في بعض الحواشي [عز].

(٣) قوله : (أوقيمته) أي أو يعطي قيمة النصف من البرأو الصاع من غيره من غير المتصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب [م ٣٦٧].

(٤) قوله: (وكفت) أي إذا جامع صائم لأداء رمضان مرارًا كمن جامع أول يوم من رمضان وثانيه كذلك وثالثه كذلك وثالثه كذلك وهلم جرًّا، أو أفسد صومه بالأكل متعمدًا، وكذلك لم يؤد كفارة الصوم فيما بين هذه الجماعات تكفي عن هذه المفطرات كفارة واحدة ولا يحتاج إلى كفارات متعددة ولو كانت هذه الجماعات أو الأكلات من رمضانين، وإن أدى كفارة ثم جامع حال كونه صائمًا لأداء رمضان أو أكل كذلك كمن جامع أول يوم من رمضان عمدًا فأدى الكفارة بأن حرّر الرقبة أو أطعم ستين مسكينًا لا تكفي كفارة واحدة [عز].

(٥) قوله: (ولو) قال في «البحر»: ولو جامع مرارًا في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة لأنها شرعت للزجر وهو يحصل بواحدة ، فلو جامع وكفر ثم جامع مرة أخرى فعليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالأول ، ولو جامع في رمضانين فعليه كفارتان وإن لم يكفر للأولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح ، كذا في «الجوهرة» ، وقال محمد: عليه واحدة ، قال في «الأسرار»: وعليه الاعتماد [عز].

باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

وَهُوَ سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ شَيْئًا:

رَبِي اللهِ اللهِ

أَوْ سَفَرْجَلاً فَلَمْ يُطْبَخُ ، أَوْ جَوْزَةٌ رَطْبَةً . [2] أي لم يدرك ولم يطبخ ليس لهالب [11-11] أو ابْتَلَعَ حَصَاةً ، أَوْ حَدِيْدًا ، أَوْ تُرَابًا ، أَوْ حَجَرًا . أو نحاسا أو نصا

[١٥] أُو احْتَقَنَ . الحقنة: صب الدواء في الدبر

[17] أو استُعَطَ . السعوط: صب الدواء في الأنف

(١) قوله: (أرزا) الأرز حب معروف بالفارسية برنج [عز].

(٢) قوله: (دفعة) قيده بها لأنه إذا أكله بدفعات فبأول دفعة قليلة يحب القضاء والكفارة [ط بزيادة ٣٦٧].

(٣) قوله: (لم يعتد) وأما إذا اعتاده أو كان الطين أرمنيًّا لزم الكفارة مطلقًا [ط ٣٦٧].

(٤) قوله: (سفو جلاً) بفتحتين و حيم مفتوح بهي كه أن البه أبي ييز كويند [عز].

(٥) قوله: (ولم يطبخ) أي ولم يملح أيضًا أما إذا وحد أحدهما تلزم الكفارة لأنه مما يوكل عادةً [عز].

(٦) قوله : (جوزة) أطلقها وهي مقيدة بما إذا ليس لها لب وابتلع اليابسة بلبها فلا كفارة عليه ، ولو ابتلع لوزة رطبةً تلزمه الكفارة لأنها تؤكل عادةً مع القشر ، وبمضغ اليابسة مع قشرها ووصل الممضوغ إلى حوفه الحتلف في لزوم الكفارة [م بتصرف ٣٦٧].

(٧) قوله : (على الأصح) متعلق بالاحتقان وما بعده ، وهو احتراز عن قول أبي پوسف رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة [م ٣٦٧] .

(٨) قوله : (في الأصح) وجه فساد الصوم وصول المفطر دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح البدن قاله قاضيخان وحققه الكمال ، وفي « المحيط » : الصحيح أنه لا يفطر ، لأن الماء يضر الدماغ فانعدم المفطر صورة وهو الابتلاع ومعنى وهو الانتفاع [م بزيادة ٣٦٨].

^[1] إذا لم يخلط بسمن أو دِبس فإن كان به لزمته الكفارة . [2] أو نحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل النضيج .

[٢٠] أَوْ دَاوْى جَائِفَةُ (١) أَوْ آمَّةٌ بِدَوَاء (٢) وَوَصَلَ (٣) إِلَىٰ جَوْفِهِ أَوْ دِمَاغِهِ . وَمَ جَرَاءِ نَهِ الرَّاسِ وَمَ جَرَاءِ نَهِ الرَّاسِ وَمَ جَرَاءِ نَهِ الرَّاسِ وَمَ جَرَاءٍ نَهِ الرَّاسِ وَكُمْ يَبْتَلِعْهُ (٥) [٢٢-٢١] أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ مَطَرٌ (١)، أَوْ ثَلْجٌ - فِي الأَصَحِ - وَلَمْ يَبْتَلِعْهُ (٥) بِصُنْعِهِ .

[٢٣] أَوْ أَفْطَرَ خَطَأً بِسَبْقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ إِلَىٰ جَوْفِهِ .

[٢٤] أَوْ أَفْطَرَ مُكْرَهًا وَلَوْ بِالْجِمَاعِ .

[٢٥] أَوْ أَكْرِهَتْ عَلَىٰ الْجِمَاعِ .

[٢٦] أَوْ أَفْطَرَتْ خَوْفًا (٢) عَلَى نَفْسِهَا مِنْ أَنْ تَمْرَضَ مِنَ الْخِدْمَةِ ، أَمَةً (٧) كَانَتْ أَوْ مَنْكُوْحَةً .

[۲۷] أَوْ صَبَّ (^{۸)} أَحَدٌ فِيْ جَوْفِهِ مَاءً وَهُوَ نَائِمٌ .

- (١) قوله: (جائفة) وهي حراحة في البطن، أي داوى بدواء رطبًا كان أو يابسًا حراحةً في البطن، ولا تتعجب
 إذا سمعت أن معناه داوى حراحة بأدوية حافة أي يابسة. وفائدة هذا القيد أن الدواء لو كان رطبًا يصل إلى
 الحوف واليابس لا، ولا تقل الحافة مضاعف والحائفة أحوف فإن الحهل قد شاع والعلم بأسر ضاع [عز].
- (٢) قوله: (بدواء) أطلق الدواء فشمل الرطب واليابس لأن العبرة للوصول لا لكونه رطبًا أو يابسًا ، وإنما شرط القدروي لأن الرطب هو الذي يصل إلى الحوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم أن اليابس وصل فسد صومه [بحر ٢ / ٤٨٧] .
- (٣) قوله: (ووصل) قوله إلى حوفه عائد إلى الحائفة ، وقوله إلى دماغه عائد إلى الآمة ، وفي « التحقيق» : أن
 بين الحوفين منفذًا أصليا فما وصل إلى حوف الرأس يصل إلى حوف البطن [بحر ٢ / ٤٨٨] .
- (٤) قوله: (مطر) قيد بهما احترازًا عن نحو الغبار فإنه قال في «الهندية»: لو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الأدوية أو غبار العدس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بحوافر الدواب وأشباه ذلك لم يفطر [طبزيادة ٣٦٨].
 - (٥) قوله: (لم يبتلعه) بل إنما سبق إلى حلقه بذاته ، قيد به لأنه إذا ابتلعه بصنعه و حبت الكفارة [عز].
 - (٦) قوله : (خوفًا) أي خوفًا ارتقى إلى غلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم [ط ٣٦٨] .
- (٧) قوله : (أُمَّة) وللأمة أن تمتنع من الائتمار بأمر المولى إذا كان يعجزها عن أداء الفرائض ، لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض ، وإذا علم الحكم في الأمّة يعلم الحكم في الحرة بالأولى [ط ٣٦٨].
- (٨) قوله: (أوصب) إنما ذكرت لدفع توهم أن النائم كالناسي ولا إفطار فيه وليس النائم كالناسي في الحكم

[٢٨] أَوْ أَكَلَ^(١) عَمْدًا بَعْدَ أَكْلِهِ نَاسِيًا وَلَوْ عَلِمَ^(٢) الْخَبَرَ ، عَلَى الْأَصَحِّ . [1] أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا ثُمَّ جَامَعَ عَامِدًا .

[٣٠] أَوْ أَكُلَ بَعْدَ مَا نَوَى نَهَارًا وَلَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتُهُ.

[٣١] أَوْ أَصْبَحَ مُسَافِرًا فَنَوْى الإِقَامَةَ ثُمَّ أَكُلَ. وكان مَد نوى الصوم لبلا أي الإتلامة الكفارة وإن حرم أكله

[٣٣] أَوْ أَمْسَكَ بِلاَ نِيَّةِ صَوْمٍ ، وَلاَ نِيَّةِ فِطْرٍ .

[٣٥-٣٤] أَوْ تَسَحَّرُ (٢)، أَوْ جَامَعَ شَاكًا فِيْ طُلُوْعِ الْفَجْرِ (١) وَهُوَ طَالِعٌ.

[٣٦] أَوْ أَفْطَرَ بِظَنِّ الْغُرُوْبِ وَالشَّمْسِ بَاقِيَةٌ.

[٧٧-٢٤] أَوْ أَنْزَلْ بِوَطْءِ مَيْتَةٍ ، أَوْ بَهِيْمَةٍ ، أَوْ بِتَفْخِيْذٍ ، أَوْ بِتَبْطِيْنٍ ، أَوْ قُبْلَةٍ ،

أَوْ لَمْسِ .

حتى لا يفطر لأن الناسي للتسمية تحل ذبيحته لأن الشارع نزله منزلة الذاكر بخلاف المجنون والنائم ، وحيث ثبت فرق بينهما في بعض الأحكام فلا يجري حكم أحدهما على الآخر إلا بدليل ولم يوجد [ط بتصرف ٣٦٨] .

(١) قوله : (أوأكل) أي يفسد الصوم ولا تحب الكفارة على من أكل ناسيًا ثم أكل عمدًا ، لأنه ظن في موضع الاشتباه بالنظير وهو الأكل عمدًا ، لأن الأكل مضاد للصوم ساهياً كان أو عامدًا فأورث شبهة ، وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء ، فإن مالكًا يقول بفساد صوم من أكل ناسيًا [بحر بزيادة ٢ / ١٢ ٥] .

(٢) قوله: (ولوعلم) أي لا تجب الكفارة ، وإن علم بأنه لايفطره بأن بلغه الحديث أو الفتوى أوَّلا ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو الصحيح ، لأن العلماء اختلفوا في قبول الحديث ، فإن فقهاء المدينة كمالك رحمه الله تعالى وغيره لم يقبلوه فصار شبهة ، لأن قول الشافعي رحمه الله تعالى : إذا كان موافقًا للقياس يكون شبهة كقول الصحابي [بحر ٢ / ١٢ ٥] .

(٣) قوله : (أوتسحُّر) هو من السَّحور بفتح السين : اسم للمأكول في السحر ، وهوالسدس الأخير من الليل ، وهو مستحب ، وقيل : سنة [عز].

(٤) قوله: (في طلوع الفجر) أي لا تحب الكفارة في الصورتين ولكن يأثم إثم ترك التثبُّت مع الشك لا إثم حناية الإفطار، وإذا لم يتبين له شيء لا يحب عليه القضاء أيضًا بالشك [م بزيادة ٣٦٩].

(٥) قوله: (بالظن) أراد بالظن غلبة الظن لأنه لو كان شاكًّا تحب الكفارة [بحر بحذف ٢ / ١٠] .

^[1] وهو قوله بَشَيُّ : ((من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه)) .

[٤٣] أَوْ أَفْسَكَ صَوْمَ غَيْرِ أَدَاءِ رَمَضَانَ.

[٤٤] أَوْ وُطِئْتُ وَهِيَ نَائِمَةٌ .

وقد نوت ليلا

[٥٤] أَوْ أَقْطَرَتْ فِي فَرْجِهَا ، عَلَى الأَصَحِّ (١).

[٤٦-٤٦] أَوْ أَدْخَلَ إِصْبَعَهُ مَبْلُولَةً بِمَاءٍ ، أَوْ دُهْنٍ فِيْ دُبُرِهِ ، أَوْ أَدْخَلَتْهُ فِيْ فَرْجِهَا الدَّاخِلِ ، فِي الْمُخْتَارِ .

[٩١-٥٥] أَوْ أَدْخَلَ قُطْنَةً فِي دُبُرِهِ ، أَوْ فِيْ فَرْجِهَا الدَّاخِلِ وَغَيَّبَتْهَا .

[٥١] أَوْ أَدْخُلَ حَلْقَهُ دُخَانًا بِصُنْعِهِ .

[٢٥] أو اسْتَقَاءَ وَلَوْ دُوْنَ مِلْءِ الْفَرِ ^(٣)، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَشَرَط أَبُو يُوسُفَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

[٤٥] أَوْ أَكُلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَكَانَ قَدْرَ الْحِمُّصَةِ .

[٥٥] أَوْ نَوْى الصَّوْمَ نَهَارًا بَعْدَ ما أَكُلَ نَاسِيًا قَبْلَ إِيْجَادِ نِيَّتِهِ مِنَ النَّهَارِ.

[٥٦] أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَلَوْ جَمِيْعَ الشَّهْرِ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَقْضِيُ (} اليَوْمَ الَّذِي

(١) قوله: (الأصح) أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح [ط ٣٧٠].

(٢) قوله : (بصنعه) أي متعمدًا أو أدخله إلى حوفه أو دماغه لوجود الفطر ولا تحب الكفارة ، وهذا في دخان غير العنبر والعود ، وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة أيضًا للنفع والتداوي ، وكذا الدخان الحادث شربه وابتدع بهذا الزمان [م بزيادة ٣٧٠] .

(٣) قوله: (ملا الفم) قيده به لأن في الأقل منه روايتين الفطر وعدمه ، قال الطحطاوي رحمه الله تعالى : أصحهما عدم الفساد [عز].

(٤) قوله : (لايقضي) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لوتيقن عدمها كما لو كان مسافرًا أو مريضًا متهتكًا يعتاد الأكل في رمضان لزمه الأول أيضًا [موط ٣٧٠].

حَدَثَ فِيْهِ الإغْمَاءُ أَوْ حَدَثَ فِي لَيْلَتِهِ.

فصل (فيمن يجب عليه الإمساك أثناء النهار)

يَجِبُ الإمْسَاكُ بَقِيَّةً الْيَوْمِ عَلَىٰ مَنْ فَسَدَ (٣) صَوْمُهُ ، وَعَلَىٰ حَائِضٍ وَنُفَسَاءَ طَهُرَتَا (٤) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَعَلَىٰ صَبِيٌ بَلَغَ وَكَافِرِ أَسْلَمَ ، وَعَلَيْهِمُ وَنُفَسَاءَ طَهُرَتَا (١١) أَي بعد الطاوع الْفَحْرَاءُ إلاَّ الْآخِيْرَيْنِ (٥) بعدم الحطاب في حقيما عند طلوع الفجر بعدم أهليتها له

فصل فيما يكره (٦) للصائم ، وفيما لا يكره ، وما يستحب

(ما يكره للصائم) كُرِهَ لِلصَّائِمِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ :

(١) قوله : (غيرممتد) أي بأن أفاق في وقت النية نهارًا ولم ينو ، ووجه وجوب القضاء أنه لا حرج في قضاء ما دون شهر [م وط بزيادة ٣٧٠].

(٣) قوله: (فسد) أطلقه فشمل ما إذا كان بعذر ثم زال كقتال عدو وحمى زالا ؛ أو من غير عذر [عز].

(٥) قوله : (الأخيرين) يعني الصبي إذا بلغ بعد طلوع الفحر والكافر إذا أسلم بعده [عز].

(٦) قوله: (يكوه) ظاهر إطلاقه الكراهة يفيد أن المراد بها التحريمة [ط ٣٧١].

⁽٢) قوله: (ولا يلزمه) أي وإن استوعبه الجنون أو الإغماء شهرًا لا يلزمه قضاؤه ولو كان الاستيعاب حكمًا بإفاقته ليلاً فقط أو نهارًا بعد فوات وقت النية في الصحيح ، وعليه الفتوى ، لأن الليل لا يصام فيه ، ولا فيما بعد الزوال كما في «مجموع النوازل» و «المحتبى» و «النهاية» وغيرها ، وهو مختار شمس الأئمة ، وفي «الفتح» : يلزمه قضاؤه بإفاقته فيه مطلقًا [م وط بتصرف ٣٧٠].

⁽٤) قوله : (طهرتا) قيد به لأنه في حالة تحقق الحيض والنفاس يحرم الإمساك لأن الصوم منهما حرام والتشبه بالحرام حرام ، وكذلك لا يجب الإمساك على المريض والمسافر لأن رخصة الإفطار في حقهما باعتبار الحرج ولو ألزمناهما للتشبه لعاد الشيء على موضوعه بالنقض ، ولكن لا يأكلون جهرًا بل سرًّا [ط بزيادة ٣٧٠].

^[1] وكذلك مسافر أقام، ومريض برئ، ومجنون أفاق بعد الطلوع.

[١-٢] ذَوْقُ شَيْءٍ ، وَمَضْغُهُ بِلاَ عُذْرٍ (١).

[٣] وَمَضْغُ الْعِلْكِ (٢).

مو المصطكى وقبل: اللبان [3] وَالْقُبْلَةُ (٣) وَالْقُبْلِةُ (٣) وَالْقُبْلَةُ (٣) وَالْقُبْلِةُ (٣) وَالْمُنْ (١ وَالْمُنْ (٣) وَالْمُنْ (٣)

أوِ الْجِمَاعَ ، فِيْ ظَاهِرِ الرُّوايَةِ .

[٦] وَجَمْعُ الرِّيْقِ فِي الْفَمِ ثُمَّ ابْتِلاَعُهُ .

[١] القُبْلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ مَعَ الْأَمْنِ.

[۲] وَدَهْنُ (۲) الشَّارِبِ .

⁽١) قوله : (بلا عذر) كالمرأة إذا وحدت من يمضغ الطعام لصبيها ، أما إذا لم تحد بُدًا منه فلا بأس بمضغها لصيانة الولد ، واختلف فيما إذا خشي الغبن لشراء مأكول يذاق ، وللمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سيء الخلق لتعلم ملوحته ، وإن كان حسن الخلق فلا يحل لها ، وكذا الأمة ، قلت : وكذا الأجير [م بحذف ٣٧١].

⁽٢) قوله : (ومضغ العلك) أطلقه وهو مقيد بالذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق ، أما إذا كان يصل منه شيء بأن كان أسود مطلقًا ، مضغ أو لا ، لأن الأسود يذوب بالمضغ ، أو كان أبيض غير ممضوغ أو كان ممضوغًا وهو غير ملتئم فإنه يفسد [م وط بتصرف ٣٧١].

 ⁽٣) قوله: (والقبلة) أطلقها وهي مقيدة بغير الفاحشة ، لأن القبلة الفاحشة وهي أن يمص شفتها فتكره على
 الإطلاق [عز].

⁽٤) قوله: (المباشرة) أطلقها فشملت ما إذا كانت فاحشة ، وهي أن يتعانقا وهما متجردان ويمس فرجه فرجها أوغيرها ، وفي «الهندية»: الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وإن أمن ، بل نقل عن «المحيط» عدم الخلاف في كراهتها [عز].

⁽٥) قوله : (إن لم يأمن) فإن خشي أحدهما تثبت الكراهة ، قاله السيد في الحاشية [ط ٣٧٢].

⁽٦) قوله: (ودَهنَ) بفتح الدال على أنه مصدر، وإنما يباح إذا لم يقصد به الزّينة أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة. والأخذُ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومخنئة الرجال لم يبحه أحد، وأخذ كلها فعل هنود الهند ومحوس الأعاجم [طوم بزيادة ٣٧٢].

[٣] وَالْكُحْلُ^(١).

[٤-٥] وَالْحِجَامَةُ (٢)، وَالْفَصْدُ . التي لا تَضِعفه عن الصوم

[٦] وَالسِّوَاكُ آخِرَ النَّهَارِ ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ كَأُوَّلِهِ وَلَوْ كَأَنَ رَطْبًا أَوْ مَبْلُوْلاً نيد بآخره للخلاف، ولا خلاف في اوله انه لا يكره بالْمَاءِ .

[٧] وَالْمَضْمَضَةُ وَالأَسْتِنْشَاقُ لِغَيْرِ وُضُوْءٍ.

[٨] وَالأغْتِسَالُ .

[٩] وَالتَّلَفُّفُ بِثَوْبٍ مُبْتَلٍ لِلتَّبَرُّدِ ، عَلَىٰ الْمُفْتَى بِهِ (٣). ردنع الحر رمونول أبي يوسَفَّ (ما يستحب للصائم) وَيَسْتَحِبُّ لَهُ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ :

[١-٢] السَّحُورُ (٤)، وَتَأْخِيرُهُ.

[٣] وَتَعْجِيْلُ (٥) الْفِطْرِ فِيْ غَيْرِ يَوْمِ غَيْمٍ.

⁽۱) قوله : (والكحل) أي إذا لم يقصد به الزينة فإن قصدها كره ، واعلم أنه لا تلازم بين قصد الحمال وقصد الزينة ؛ فالقصد الأول لدفع الشين وإقامة ما به الوقار وإظهار النعمة شكرًا لا فخرًا وهو أثر أدب النفس وشهامتها ، والثاني أثر ضعفها [ط ٣٧٢].

⁽٢) قوله: (والحجامة) أطلقها وهي مقيدة بالتي لا تضعفه عن الصوم، وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت الغروب [موط ٣٧٢].

⁽٣) قوله: (على المفتى به) وكرهها أبو حنيفة لما فيه من إظهار الضحر في إقامة العبادة [م ٣٧٣].

⁽٤) قوله: (السحور) ولا يكثر منه لإخلائه عن المراد وهو ذوق مرارة بعض الجوع ليرحم المساكين وليكون أجره على قدر مشقته كما يفعله المتنعمون [م وط ٣٧٣].

⁽٥) قوله : (وتعجيل) ويستحب الإفطار قبل الصلاة ، وفي «البحر» : التعجيل المستحب التعجيل قبل اشتباك النجوم ، ومن السنة عند الإفطار أن يقول : «أللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت ، وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت » [ط ٣٧٣].

فصل في العوارض(١)

(عارض المرض والحبل والرضاع والجوع والعطش والسفر) [1] لِمَنْ عَرَمَنْهُمُ الْمُرَضُ وَالْحِبُلُ وَالْمُوعُ وَالْحُومُ وَالْحُمْنُ الْمُرَضُ (٢) أَوْ بُطْءَ الْبُرْءِ .

[٢-٣] وَلِحَامِلٍ (٥)، وَمُرْضِعٍ (٦) خَافَتْ نُقْصَانَ الْعَقْلِ أَوِ الْهَلاَكَ أَوِ الْمَرَضَ عَلَى نَفْسِهِمَا ، نَسَبًا كَانَ أَوْ رَضَاعًا (٧) - وَالْخَوْفُ الْمُعْتَبَرُ: مَا كَانَ مُسْتَنِدًا عَلَى نَفْسِهِمَا ، نَسَبًا كَانَ أَوْ رَضَاعًا (٧) - وَالْخَوْفُ الْمُعْتَبِرُ: مَا كَانَ مُسْتَنِدًا لِعَلَى الْمُعْتَبِرُ : مَا كَانَ مُسْتَنِدًا لِعَلَى اللّهِ الْمُعْتَبِرُ : مَا كَانَ مُسْتَنِدًا لِعَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَدْلًا اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللللل

[٤-٥] وَلِمَنْ حَصَلَ لَهُ عَطَشْ شَدِيْدٌ ، أَوْ جُوعٌ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلاَكُ .

مفرط او نقصان العقل او ذهاب بعض الحواس (۸) الفطر ، الفطر ، [٦] وَلِلْمُسَافِرِ ، الفطر ، متدا موجر

(١) قوله : (العوارض) اعلم أن العوارض تسعة : [١] المرض ، [٢] والسفر ، [٣] والإكراه ، [٤] والحبل ، [٥] والرضاع ، [٦] والحوع ، [٧] والعطش ، [٨] وكبر السنّ ، [٩] وقتال العدو [عز] .

- (٢) قوله: (خاف) اعلم أن معرفة ذلك باحتهاد المريض، والاجتهاد غير مجرد الوهم بل هو غلبة الظن عن إمارة أو تجربة أو بإخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق، وقيل: عدالته شرط؛ فلو برئ من المرض لكن الضعف باق وحاف أن يمرض سئل عنه القاضي الإمام فقال: الحوف ليس بشيء كذا في « فتح القدير »، وفي « التبيين »: والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمريض، ومراده بالخشية غلبة الظن كما أراد المصنف إياها [بحر بتغير ٢ / ٤٩٢].
- (٣) قوله: (زيادة) أطلق الزيادة فشملت ما إذا كانت بكمِّ بأن ينشأ بالصوم مرض آخر أو كيفٍ بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم [عز].
- (٤) قوله: (الموض) أطلق في المرض فشمل ما إذا مرض قبل طلوع الفحر أو بعده بعد ما شرع ، بخلاف السفر فإنه ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر ، ولا يحل له الإفطار ، وهو عذر في سائر الأيام [بحر ٢ / ٢ ٩٢] .
- (٥) قوله: (ولحامل) هي التي في بطنها حَمل (بفتح الحاء) أي ولد ، والحاملة التي على رأسها أو ظهرها حِمل
 (بكسر الحاء) [ط ٣٧٤].
- (٦) قوله : (وموضع) هي التي شأنها الإرضاع فتسمى به ولو في غير حال المباشرة ، والمرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي ، ذكره صاحب الكشاف [ط ٣٧٤].
- (٧) قوله: (نسبًا كان أو رضاعًا) يفيد أنه لا فرق بين الأم والظئر ، أما الظئر فلأن الإرضاع واحب عليها بالعقد، وأما الأم فلِوُ حوبه ديانةً مطلقًا وقضاءً إذا كان الأب معسرًا أو كان الولد لا يرضع من غيرها ، وبهذا اندفع ما في « الذخيرة » من أن المراد بالمرضع الظئر لا الأم ، فإن الأب يستأجر غيرها [ط بتغير ٣٧٤].
- (٨) قوله : (للمسافر) أراد به المسافر الذي أنشأ السفر قبل طلوع الفحر إذ لا يباح له الفطر بإنشائه بعد ما أصبح صائمًا بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله الفطر [م بزيادة ٣٧٤].

وَصَوْمُهُ أَحَبُ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ () وَلَمْ تَكُنْ عَامَّةُ () رِفْقَتِهِ مُفْطِرِيْنَ ، وَلاَ مُشْتَرِكِيْنَ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

(الإيصاء والقضاء) وَلاَ يَجِبُ (الإيصاءُ عَلَى مَنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ بَعْنَاهُ عَلَى مَنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ بَعْنَاهُ مَانَاهُ مَانَ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ

عُذْرِهِ بِمَرَضٍ وَسَفَرٍ وَنَحْوِهِ كُمَا تَقَدَّمَ .

وَقَضَوْا مَا قَدَرُوْا (٥) عَلَى قَضَائِهِ بِقَدْرِ الْإِقَامَةِ وَالصِّحَّةِ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ التَّتَابُعُ فِي الْقَضَاءِ ؛ فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخُرُ قُدِّمَ (٦) عَلَىٰ وَلاَ يُشْتَرَطُ التَّتَابُعُ فِي الْقَضَاءِ ؛ فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخُرُ قُدُمَ الْعَالَاءِ عَلَىٰ وَلاَ يَعْمُ الْعَالَةِ فِي الْأَدَاءِ وَلَا يَعْمُ الْفَانِينِ الْعِالَاءِ عَلَىٰ وَلَا يَعْمُ الْفَانِينِ الْعِالَاءِ عَلَىٰ وَلَا يَعْمُ الْفَانِينِ الْعَالَاءِ عَلَىٰ وَلَا يَعْمُ الْفَانِينِ الْعِلْمُ الْعَلَىٰ وَلَا يُعْمُ الْفَانِينِ الْعَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا يُعْمُ اللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ فَا عَلَىٰ وَاللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلْمَ عَلَيْهِ عَلَىٰ عَلْ

الْقَضَاءِ ، وَلاَ فِدْيَةَ بِالتَّأْخِيْرِ إِلَيْهِ . أَلْقَضَاءِ ، وَلاَ فِدْيَةَ بِالتَّأْخِيْرِ إِلَيْهِ .

(الفدية للشيخ الفاني) وَيَجُوْزُ الْفِطْرُ لِشَيْخِ (٧) فَانِ وَعَجُوْزِ فَانِيَةٍ ، بنرط دوام عجزُ الفاني أو الفانية إلى السوت

 (١) قوله: (لم يضره) أراد بالضرر الضرر الذي ليس فيه حوف الهلاك لأن ما فيه حوف الهلاك بسبب الصوم فالإفطار في مثله واحب ، لأنه أفضل [ط ٣٧٤].

(٢) قوله: (عامة) قيد بالعامة فأفاد أن القليل لو أفطر لا يكون الفطر أفضل [ط٥٧٥].

- (٣) قوله : (موافقة) عدل إليه عن قول صاحب « البحر » إذا كانت النفقة مشتركة فالفطر أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في « النهر » : إن التعليل بموافقة الحماعة أولى ، وأما لزوم ضرر المال بضياعه بصومه فممنوع لحواز أن يأخذ نصيبه ويبقيه أو يكون سمحًا بتجاوزه عن نصيبه [ط بحذف ٣٧٥] .
- (٤) قوله: (ولا يجب) أي إذا أفطر مريض أو مسافر أو من به عذر من الأعذار المبيحة ومات ولم يزل منه عذره
 فلا يجب عليه أن يوصي ورثته ولا غيرهم بأداء كفارة ما أفطره [عز].
- (٥) قوله: (ما قدروا) ينبغي أن يستثنى الأيام المنهية ، لأنه عاجز عن القضاء فيها شرعًا ، فلو فاته عشرة أيام فقدر على حمسة أدى فديتها فقط ، وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالإطعام ، وينفذ ذلك من الثلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العباد حتى لو كان ينفذ ذلك من ثلث الباقي إلا إذا لم يكن له وارث فحينئذ ينفذ من حميع مابقى [ط بحذف ٣٧٥].
 - (٦) قوله: (قلمُّم) أي شرعًا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء كما تقدم [م ٣٧٥].
- (٧) قوله : (لشيخ) هو الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت والمريض إذا تحقق اليأس من الصحة أي صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم ، وإن لم يقدر على الصوم لشدة الحر أفطر ويقضيه في الشتاء [ط بحذف ٣٧٦].

وَتَلْزَمُهُمَا (١) الْفِدْيَةُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

(حكم من نذر صوم الأبد فضعف) كُمَنْ نَذَرَ صَوْمَ الْأَبَدِ فَضَعُفَ عَنْهُ لِاشْتِغَالِهِ بِالْمَعِيْشَةِ يُفْطِرُ وَيَفْدِيْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِدْيَةِ لِعُسْرَتِهِ عَنْهُ لَاشْتِغَالِهِ بِالْمَعِيْشَةِ يُفْطِرُ وَيَفْدِيْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِدْيَةِ لِعُسْرَتِهِ يَسْتَغَفْرُ الله تَعَالَىٰ وَيَسْتَقِيْلُهُ (٢).

(متى لا تجوز الفدية ؟) وَلَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ (٣) يَمِيْنٍ أَوْ قَتْلٍ (١)

فَلَمْ يَجِدْ مَا يُكَفِّرُ بِهِ مِنْ عِتْقِ - وَهُوَ شَيْخٌ فَانٍ أَوْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى صَارَ فَانِيًا - الم يَجِدْ مَا يُكَفِّرُ بِهِ مِنْ عِتْقِ - وَهُوَ شَيْخٌ فَانٍ أَوْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى صَارَ فَانِيًا - الله المَالِهِ اللهِ الهُ الْمُؤْمِنَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

(يجوز لصائم التطوع الفطر بعذر وبغيره) وَيَجُوْزُ لِلْمُتَطَوِّعِ الفِطْرُ الفِطْرُ اللَّمَةِ الفِطْرُ الفَّرِ بِلاَ عُذْرٍ فِيْ رِوَايَةٍ (٦)، وَالضِّيَافَةُ عُذْرٌ (٧) - عَلَىٰ الْأَظْهَرِ - لِلضَّيْفِ وَالْمُضِيْفِ،

⁽١) قوله : (وتلزمهما) لو قال وتلزمهما الفدية كالفطرة لكان أخصر وأشمل [ط٣٧٦].

⁽٢) قوله: ﴿ ويستقيله ﴾ أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه [م ٣٧٦] .

⁽٣) قوله : (كفارة) هي التي بينها في قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَاكِيْنَ مِنْ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُوْنَ أَهْلِيْكُمْ أُو ْ كَسُوتُهُمْ أُو ْ تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلْثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] [عز] .

⁽٤) قوله: (قتل) وهي التي في قوله تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ لِمُؤْمِنِ أَنْ يَقَتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَظَأَ جَ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأَ فَ لَمُؤْمِنًا إِلاَّ خَظَأَ جَ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأَ فَ فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةً مُسلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَ إِلاَّ أَنْ يَصَدَّقُوا لَا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنَ فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ جَ فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ مُؤْمِنَةٍ لَمُ وَابَيْنَهُمْ مَيْثَاقٌ فَلِيَةٌ مُسلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ جَ فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْن رَ ﴾ إلخ [النساء: ٩٢] [عز].

^(°) قوله: (لأن) اعلم أن الحكم موقوف على إثبات مقدمتين من الدليل ، والأولى بيّنها الشيخ ، ومما يؤيدها أنه لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما يكفر به من المال ، والثانية لم يذكرها الشيخ ، وهي : أنها لا تجوز الفدية إلا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره [عز].

⁽٦) قوله : (في رواية) وهذه الرواية عن أبي يوسف ، وظاهر الرواية : أنه ليس له الفطر إلا من عذر ، وصححه في « فتح « المحيط » ، وإنما اقتصر على هذه الرواية ، لأنها أرجح من جهة الدليل ، ولهذا اختارها المحقق في « فتح القدير » [بحر ٢ / ٢ / ٥٠٢] .

⁽٦) قوله: (عذر) أي فيما قبل الزوال لا بعده إلا أن يكون في عدم فطره بعده عقوق لأحد الأبوين لا غيرهما [م ٣٧٦].

وَلَهُ الْبِشَارَةُ (١) بِهذِهِ الْفَائِدَةِ الْجَلِيْلَةِ .

باب ما يلزم الوفاء به من منذور الصوم والصلاة ونحوهما

(متى يلزم الوفاء بالنذر ؟) إِذَا نَذَرَ (٣) شَيْئًا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ إِذَا اجْتَمَعَ

فِيْهِ ثَلاَثَةُ شُرُوطٍ: أَي الْمَنْدِرِ

[١] أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ (٤).

(۱) قوله : (وله البشارة) قال في «التحنيس والمزيد» : رحل أصبح صائمًا متطوعًا فدخل على أخ من إحوانه فسأله أن يفطر ، لا بأس بأن يفطر لقول النبي ﷺ : « من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ، ومتى قضى يومًا يكتب له ثواب صوم ألفي يوم» [م ٣٧٧].

(٢) قوله : (على أي حال) أي سواء كان الفطر لعذر أم لا ، وسواء أفسده قصدًا أم لا ، وهذا إذا شرع قصدًا ، فلو شرع فيه ظنًا أنه عليه فتذكر أنه ليس عليه شيء فأفطر فورًا فلا قضاء عليه ، أما لو مضى ساعة لزمه القضاء ، لأنه بمضيها صار كأنه نوى في هذه الساعة [ط ٣٧٧].

(٣) قوله: (إذا نذر) اعلم أن الأصل في صحة النذر أن لا يكون المنذور واجبًا ولكن من جنسه لله تعالى واجب قصدًا لا تبعًا، لأن الأصل في العبادة الدوام لتواتر نعمه في كل لحظة ، وتتابع إحسانه في كل لمحة إلا أن الله تعالى اكتفى بإيجاب خمس صلوات في كل يوم وليلة تيسيرًا للأمر على عباده ، والعبد بنذره يريد أن يتمسك بالعزيمة ، ويلحق المنذور بما هو الواجب ، ومن شرط إلحاق الشيء بالشيء أن يتحقق ذلك الشيء ، وقولنا: "قصدًا لا تبعًا "وهذا لأن ما يكون واجبًا تبعًا يكون مباحًا لعينه فلم يكن النذر به إلحاقًا بالواجب بل يكون نذرًا بالمباح ، والنذر بالمباح لايصح ، فلذا لا يصح النذر بعيادة المريض ، لأنه واجب لعينه ، ولا بالوضوء ولا بقراء ة القرآن لأنهما وجبا للصلاة وليس من جنسهما واجب لعينه ، ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف ، لأن من جنسه وهو اللبث واجبًا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلاة ، والثاني أن النذر بالاعتكاف إنما صح لكونه إدامة للصلاة وإنها واجبة لعينها ، ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد [كفاية بزيادة ١٠٢٥] .

(٤) قوله : (واجب) فإن قلت : فكيف يصح النذر بصوم يوم النحر وهو حرام ؟ قلت : أراد أن يكون واحبًا بأصله وإن
 حرم ارتكابه لوصفه ، فإن الصوم من حنسه فرض ولكن بوصفه وهو الإعراض عن ضيافة الله تعالى حرام [عز].

[٣] وَأَنْ يَكُونَ لَيْسَ (١) وَاجِبًا ؛

فَلاَ يَلْزَمُ (٢) الْوُضُوءُ بِنَذْرِهِ ، وَلاَ سَجْدَةُ التَّلاَوَةِ ، وَلاَ عِيَادَةُ الْمَرِيْضِ ، وَلاَ الْوَاجِبَاتُ بِنَذْرِهَا .

وَيَصِحُ الْمَفْرُوْضَةِ ، وَالْأَعْتِكَافِ ، وَالصَّلاَةِ غَيْرِ الْمَفْرُوْضَةِ ، وَالصَّوْمِ .

الندر أي بالإعنان

فَإِنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا ، أَوْ مُعَلَّقًا (٤) بِشَرْطٍ وَوُجِدَ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِه .

ما يصح نذره أي غير منيد يوجود شيء في صَحَحَ نَذْرُ صَوْمِ الْعَيْدَيْنِ وَأَيّامِ

(حكم من نذر صوم العيدين) وصَحَحَ نَذْرُ صَوْمِ الْعَيْدَيْنِ وَأَيّامِ

التَّشْرِيْقِ ، فِي الْمُخْتَارِ ، وَيَجِبُ فِطْرُهَا وَقَضَاءُهَا ، وَإِنْ صَامَهَا أَجْزَأُهُ وني روابة: لا يصح مَعَ (٥) الْحُرْمَةِ .

الحاصلة من إعراضه عن ضيافة الله تعالى

(ما لا اعتبار له في النذر وما يجب اعتباره) وَٱلْغَيْنَا تَعْيِيْنَ الزَّمَانِ

(١) قوله: (ليس) أي لا يكون واحبًا قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلوات الخمس [م ٣٧٨].

عليَّ أن أعتق هذه الرقبة وهي عمياء "خرج عن نذره بإعتاقها ، وإن كان مطلق النذر أو شيء من الواجبات لا يتأدى بها ،كمن نذر أن يصلي عند طلوع الشمس فعليه أن يصلي في وقت آخر ، وإن صلى في ذلك

الوقت خرج عن نذره كذا في « المبسوط » [كفاية ١ / ١٥٢].

⁽٢) قوله: (فلا يلزم) أما عدم لزوم الوضوء فلكونه ليس مقصودًا بالذات ، لأنه شرع شرطًا لغيره كحل الصلاة ، وأما عدم لزوم سجدة التلاوة فلأنها واحبة بإيجاب الشارع ، وأما عدم لزوم عيادة المريض فلأنه ليس من حنسها واحب ، وإيحاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ، فما كان من حنسه عبادة أو حبها الله تعالى صح نذره وإلا لا ، إذ له الاتباع لا الابتداع ، وأما عدم صحة نذر الواحبات فلأن إيجاب الواحب محال [عز].

⁽٣) قوله : (ويصح) أما صحة النذر بالعتق فلافتراض التحرير في الكفارات نصًّا ، وأماصحته بالاعتكاف فلأن من جنسه واجبًا وهو القعدة الأخيرة في الصلاة فأصل المكث بهذه الصفة له نظير في الشرع ، والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالحالس في الصلاة فإذن صح نذره ، وأما صحته بالصلاة غير المفروضة والصوم فظاهر [عز].

⁽٤) قوله: (أو معلقًا) يريد كونه كقوله: "إن رزقني الله تعالى غلامًا فعليَّ إطعام عشرة مساكين" [م ٣٧٩]. (٥) قوله: (مع) الأصل في هذا أن مطلق النذر يتناول الكامل فلا يخرج عن عهدة النذر فيه بالناقص، وأما إذا كان نذره مضافًا إلى الناقص فيؤدى به ، لأنه ما التزم إلا هذا القدر وقد أدى كما التزم ، كمن قال: "لله

وَالْمَكَانِ وَالدِّرْهَمِ وَالْفَقِيْرِ ؛ فَيُجْزِئُهُ صَوْمُ رَجَبٍ عَنْ نَذْرِهِ صَوْمَ شَعْبَانَ ، المُود تعيين الزماد لنوا وَتُجْزِئُهُ صَلاَةُ رَكْعَتَيْنِ بِمِصْرٍ نَذَرَ أَدَاءَهُمَا بِمَكَّةَ ، وَالتَّصَدُّقُ بِدِرْهَم عَنْ المَكِود تعيين المكاد لنوا للمَّان لنوا للمَاد لنوا للمِينَ له للهُ ، وَالصَّرْفُ لِزَيْدِ وِ الْفَقِيْرِ بِنَذْرِهِ لِعَمْرٍ و .

(الوفاء قبل الشرط) وَإِنْ عَلَّقَ النَّذْرَ بِشَرْطٍ (١) لاَ يُجْزِئُهُ عَنْهُ مَا فَعَلَهُ

قَبْلَ وُجُوْدِ شَرْطِهِ .

باب الاعتكاف

(معناه شرعًا :) هُوَ الْإِقَامَةُ بِنِيَّتِهِ فِيْ مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيْهِ الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعُةُ الْجَمَاعُةُ الْجَمَاعُةُ الْجَمَاعُةُ الْجَامِلُونَ الْجَامَاعُةُ الْجَبَاعِقُولُ الْجَمِيْ الْجَمَاعُةُ الْجَمِيْلُ الْحَمَامُ الْجَمِيْلُ الْجَمَاعُةُ الْجَمِيْلُ الْجَمَامُ الْجَمَاعُةُ الْجَمَامُ الْجَمَامُ الْجَمَامُ الْجَمَامُ الْجَمَامُ الْجَمِيْلُ الْجَمَامُ الْحَلَامُ الْجَمَامُ الْجَمَامُ الْحَلَامُ الْحَلْمُ الْحَلَامُ الْحَلَامُ الْحَلَامُ الْحَلْ

فَلاَ يَصِحُ فِي مَسْجِدٍ لاَ تُقَامُ فِيْهِ الْجَمَاعَةُ لِلصَّلاَةِ ، عَلَىٰ الْمُخْتَارِ (٢). فَلاَ يَصِحُ فِي مَسْجِدٍ لاَ تُقَامُ فِيْهِ الْجَمَاعَةُ لِلصَّلاَةِ وَهُوَ مَحَلٌ عَيَّنَتُهُ لِلصَّلاَةِ وَلِلْمَرْأَةِ الاعْتِكَافُ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا (٣)، وَهُوَ مَحَلٌ عَيَّنَتُهُ لِلصَّلاَةِ

فِيْهِ .

(أقسام الاعتكاف) وَالاعْتِكَافُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامِ :

[١] وَاجِبٌ فِي الْمَنْذُورِ .

(١) قوله : (بشرط) كقوله : " إن قدِم زيد فلله تعالى عليّ أن أتصدق بكذا " فتصدق قبل قدوم زيد [م بزيادة

(٢) قوله : (على المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة ، والنفل يجوز [م ٣٨٢] .

(٣) قوله : (في مسجد بيتها) ولا تخرج منه إذا اعتكفت ، فلو خرجت لغير عذر يفسد واجبه وينتهي نفله ، ولو اعتكفت في المسجد فظاهر ما في « النهاية » أنه يكره تنزيهًا ، وينبغي على قياس ما صرحوا به من أن المختار منعهن من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعهن من الاعتكاف في المسجد [ط ٣٨٢] .

[٢] وَسُنَّةُ (١) كِفَايَةٍ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْعَشْرِ الْآخِيْرِ مِنْ رَمَضَانَ.

[٣] وَمُسْتَحَبٌّ فِيْمَا سِوَاهُ (٢).

وَ الصَّوْمُ شَرَطٌ لِصِحَّةِ (٣) الْمَنْذُورِ فَقَطْ. أي الاعتكاف المنذورِ نقط وليس شرطاني النفل

وَأَقَلُهُ نَفْلاً مُدَّةٌ يَسِيْرَةٌ وَلَوْ كَانَ مَاشِيًا (٤)، عَلَى الْمُفْتَى بِهِ .

(حكم خروجَ المعتكفُ مَن المسجد) وَلاَ يَخْرُجُ مِنْهُ إلاَّ لِحَاجَةٍ

شَرْعِيَّةٍ كَالْجُمُعَةِ ؛ أَوْ طَبِيْعِيَّةٍ كَالْبَوْلِ ؛ أَوْ ضَرُوْرِيَّةٍ كَانْهِدَام الْمَسْجِدِ ، وَإِخْرَاجِ ظَالِم كُرْهًا ، وَتَفَرُّقِ أَهْلِهِ ، وَخَوْفٍ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَوْ مَتَاعِهِ مِنَ الْمُكَابِرِيْنَ ؛ فَيَدْخُلُ (٥) مَسْجِدًا غَيْرَهُ مِنْ سَاعَتِهِ .

فَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بِلاَ عُذْرٍ (٦) فَسَدَ الْوَاجِبُ ، وَانْتَهِي بِهِ غَيْرُهُ .

- (١) قوله : (سنة) قال الزاهدي : عجبًا للناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول اللّه ﷺ يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة إلى أن مات ، فهذه المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقترنت بعدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنية ، أي على الكفاية ، وإلا كانت دليل الوجوب على الأعيان [ط ٣٨٢].
 - (٢) قوله : (فيما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الأخير ولم يكن منذورًا [م ٣٨٣] .
- (٣) قوله : (لصحة) فلو قال : " للّه على أن أعتكف شهرًا بغير صوم " عليه أن يعتكف ويصوم [ط ٣٨٣] ، فإن قيل: لو كان شرطًا لكان شرط انعقاد أو دوام وليس كذلك لصحة الشروع فيه ليلاً وكذا يبقى في الليل ولا صوم ؟ قلنا : الشرائط إنما تعتبر بحسب الإمكان ولا إمكان في الليل فيسقط للتعذر ، وجعلت الليالي تابعةً للأيام كالشرب والطريق في بيع الأرض ، ألا ترى أن صلاة المستحاضة تصح مع السيلان وإن عدم الشرط للتعذر ، وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للعجز مع أن الركن أقوى من الشرط [كفاية ١/٥٣].
- (٤) قوله : (ماشيًا) أي مارًا غير حالس في المسجد ولو ليلاً ، وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقًا [م ٣٨٣].
- (٥) قوله : (فيدخل) يريد أن لا يكون خروجه إلا ليعتكف في غيره ، ولا يشتغل إلا بالذهاب إلى المسجد الأخر [م ٣٨٣].
- (٦) قوله : (بلا عذر) أطلقه وهومقيد بعذر معتبر في عدم الفساد ؛ فلو خرج لجنازة محرمه أو زوجته فسد ، لأنه وإن كان عذرًا إلا أنه لم يعتبر في عدم الفساد [ط ٣٨٣].

^[1] أي غير الواجب من الاعتكاف النفل.

(ما يجوز للمعتكف في المسجد) وَأَكْلُ الْمُعْتَكِفِ ، وَشُرْبُهُ ، وَنُوْمُهُ ، وَنُوْمُهُ ، وَنَوْمُهُ ، وَنَوْمُهُ ، وَعَقْدُهُ الْبَيْعَ لِمَا يَخْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، فِي الْمَسْجِدِ .

(ما يكره للمعتكف في المسجد) وَكُرِهَ إَحْضَارُ الْمَبِيْعِ فِيْهِ ، وَكُرِهَ عَقْدُ مَقْدُ مَا كَانَ لِلتّجَارَةِ (١) ، وَكُرِهَ الصَّمْتُ (٢) إِنِ (٣) اعْتَقَدَهُ (١) قُرْبَةً ، وَالتَّكَلُّمُ إِلاًّ مَا كَانَ لِلتّجَارَةِ (١) ، وَكُرِهَ الصَّمْتُ (٢) إِنِ (٣) اعْتَقَدَهُ (١) قُرْبَةً ، وَالتَّكَلُّمُ إِلاًّ

بخير.

(ما يحرم على المعتكف وما يبطل الاعتكاف به) وَحَرُمَ الْوَطْءُ (٥) وَدَوَاعِيْهِ .

وَبَطَلَ (٦) بِوَطْئِهِ ، وَبِالْإِنْزَالِ بِدُوَاعِيْهِ . الْمِنْزَالِ بِدُوَاعِيْهِ .

(نذر الأيام والليالي) وَلَزِمَتْهُ (٧) اللَّيَالِي ۚ أَيْضًا بِنَذْرِ اعْتِكَافِ أَيَّامٍ ، اللَّيَالِي أَيْضًا بِنَذْرِ اعْتِكَافِ أَيَّامٍ ، اللَّيَالِي مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (٨). وَلَزِمَتْهُ الْأَيَّامُ بِنَذْرِ اللَّيَالِي مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (٨).

(١) قوله: (للتجارة) أطلقها فشملت ما إذا كان المبيع حاضرًا في المسجد أو لا [عز].

(٢) قوله : (الصمت) وهو ترك التحدث مع الناس من غير عذر وقد ورد النهي عنه [بحر ٢ / ٥٣١] . ولكنه يلازم قراءة القرآن ، والذكر ، والحديث ، والعلم ، ودراسته ، وسير النبي يَثَلِيَّةُ ، وقصص الأنبياء عليهم السلام ، وحكاية الصالحين ، وكتابة أمور الدين [م ٣٨٤] .

(٣) قوله : (إنَّ) أما إذا لم يعتقده قربة فيه ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به [م ٣٨٤] .

(٤) قوله : (اعتقده) أي يكره إذا اعتقده قربة فأما للاستراحة ليس بمكروه ، ثم قيل : معنى الصمت أن ينذر أن لا يتكلم أصلاً كما كان في شريعة من قبلنا ، وقيل : أن يصمت ولا يتكلم أصلاً من غير نذر سابق ، وقيل : معناه أن ينوي الصوم المعهود وهو الإمساك عن المفطرات الثلاث مع زيادة نية أن لا يتكلم [عز].

(٥) قوله : (وحرُم) لا يقال كيف يتهيأ له الوطء وهو في المسجد ، لأنا نقول : جاز للمعتكف الخروج للحاجة الإنسانية فعند ذلك أيضًا محرم عليه الوطء حتى يفسد اعتكافه ، كذا في « الكفاية » ، وأقول : أو هو محمول على المرأة تعتكف في مسجد بيتها فيتهيأ له الوطء [عز] .

(٦) قوله: (وبطل) أطلقه فشمل ما إذا كان عامدًا أو ناسيًا أو مكرهًا ، ليلاً أو نهارًا [م ٣٨٥].

(٧) قوله: (ولزمته) أي ومن قال: "على أن اعتكف عشرة أيام "مثلاً تلزمه عشرة ليال متتابعة أيضًا ، وكذا إذا
 قال: "على أن أعتكف عشرة ليال" مثلاً تلزمه عشرة أيام متتابعة أيضًا سواء اشترط التتابع أو لم يشترط [عز].

(A) قوله: (في ظاهر الرواية) اعلم أن هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية و الأصول هي ما وحد

^[1] أي لا تكون هذه الأشياء إلا في المسجد لضرورة الاعتكاف.

وَلَزِمَتْهُ (١) لَيْلَتَانِ بِنَذْرِ يَوْمَيْنِ . وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهُرِ خَاصَّةً دُوْنَ اللَّيَالِيُ ؛ وَإِنْ نَذَرَ (٢) اعْتِكَافَ شَهْرٍ وَنَوَى النَّهُرَ خَاصَّةً أَوِ اللَّيَالِيَ خَاصَّةً لاَتَعْمَلُ نِيَّتُهُ إِلاَ مِينَاوِغِرِمِينِ وَدِنَ اللَّيَالِيَ خَاصَّةً لاَتَعْمَلُ نِيَّتُهُ إِلاَّ مَنْ يُصَرِّحَ بِالاَسْتِثْنَاءِ .

(مشروعية الاعتكاف ، ومنزلته ، وحكمته :) وَالاعْتِكَافُ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ وَالسُنَّةِ .

وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ ٱلْأَعْمَالِ إِذًا كَانَ عَنْ إِخْلَاصٍ.

وَمِنْ مَحَاسِنِهِ : أَنَّ فِيْهِ تَفْرِيْغَ الْقَلْبِ مِنْ أَمُوْرِ الدُّنْيَا ، وَتَسْلِيْمَ النَّفْسِ إِلَىٰ الْمَوْلَىٰ ، وَمُلاَزَمَةَ عِبَادَتِهِ فِيْ بَيْتِهِ ، وَالتَّحَصُّنَ بِحِصْنِهِ .

وَقَالَ عَطَاءٌ (٣) رَحِمَهُ اللهُ: مَثَلُ الْمُعْتَكِفِ مَثَلُ رَجُلٍ يَخْتَلِفُ عَلَى بَابٍ عَظِيْمٍ لِحَاجَةٍ ، فَالْمُعْتَكِفُ يَقُولُ: « لاَ أَبْرَحُ حَتّى يَغْفِرَ لِيْ ».

في كتب محمد التي هي « الحامع الكبير » ، و « الحامع الصغير » ، و « السيرالكبير » ، و « السير الصغير » ، و « الزيادات » ، و « المبسوط » ، و إنما سميت ظاهر الرواية ، لأنها رُويت عن محمد رحمه الله تعالى برواية الثقات ، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة ، وإن شئت زيادة فعليك بمطالعة مقدمة هذا الكتاب [عز]

(١) قوله: (ولزمته) أي ومن أو حب على نفسه اعتكاف يومين يلزمه بليلتهما ، وعن أبي يوسف لا تدخل الليلة الأولى [عز].

(٢) قوله: (وإن نذر) أي لو أو جب على نفسه اعتكاف شهر فنوى الأيام دون الليالي أو عكسه لا يصح ، لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين يومًا وليلةً وليس باسم عام كالعشرة على محموع الآحاد ؛ فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا تنطلق العشرة على ختمه مثلاً حقيقةً ولا مجازًا ، أما لو قال : شهرًا بالنهر دون الليالي لزمه كما قال ، وهو ظاهر ، أو استثنى فقال : شهرًا إلا الليالي ، لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا ؛ فكأنه قال : ثلاثين نهارًا ، ولو استثنى الأيام لا يحب عليه شيء ، لأن الباقي الليالي المحردة ، ولا يصح فيها لمنافاتها شرطه وهو الصوم [فتح القدير] .

(٣) قوله: (عطاء) أي عطاء بن أبي رباح التابعي ، تلميذ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أحد مشايخ الإمام الأعظم رحمه الله تعالى ، قال أبو حنيفة : ما رأيت أحداً أفقه من حماد ، ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح . أكثر رواية الإمام الأعظم أبي جنيفة عن عطاء ، توفّي سنة خمس عشرة ومئة وهو ابن ثمانين سنة [م بحذف ٣٨٧].

[1] أي ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساحد [البقرة : ١٨٧].

^[2] أي روى أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي بمنك كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله عالى . [أجرحه البخاري في الاعتكاف] ، [امداد الفتاح ص : ٧١٣] .

وَهٰذاَ مَا تَيَسَّرَ لِلْعَاجِزِ الْحَقِيْرِ بِعِنَايَةِ مَوْلاَهُ الْقَوِيِّ الْقَدِيْرِ، وَالْحَمْدُ
اللهِ الَّذِيْ هَدَانَا لِهذَا ، وَمَا كُناَّ لِنَهْتَدِيَ لَوْلاَ أَنْ هَدَانَا اللهُ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا وَمَوْلاَنَا مُحَمَّدٍ خَاتِمِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَعَلَىٰ آلِهِ

وَصَحْبِهِ وَذُرِّيَتِهِ وَمَنْ وَالأَهُ.

وَنَسْأَلُ اللهَ سُبْحَانَهُ مُتُوسِلِيْنَ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيْمِ، وَيُجْزِلَ بِهِ الثَّوَابَ الْجَسِيْمَ.

(آخر كتاب الصوم ويليه كتاب الزكاة)

كتاب الزكاة

مخصوص

فَرِضَتْ عَلَى حُرِّ (٤) مُسْلِم (٥) مُكَلَّفٍ (٦) مَالِكٍ (٧) لِنِصَابِ مِنْ نَقْدٍ فُرِضَتْ عَلَى حُرِّ (٤) مُسْلِم (١٥) مُسَلِم (١٥) مَالِكِ (٢٠) مُسْلِم (١٥) مَالِكِ (٢٠) مُسْلِم (١٥) مُسْلِم (١٥) مُسْلِم (١٥) مَالِكُ (٢٠) مُسْلِم (١٥) مِسْلِم (١٥) مُسْلِم (١٥

- وَلَوْ تِبْرًا أَوْ حُلِيًّا (^) أَوْ آنِيَةً - أَوْ مَا يُسَاوِيْ قِيْمَتَهُ (٩) مِنْ عُرُوْضِ تِجَارَةٍ ، أَنْ دُودِبِ الزَكَاةُ فِي النقدينِ وَلُو كَانَا لِلتَحْمَلُ أَوْ لَلْنَفَةُ

- (١) قوله : (تمليك) وترد عليه الكفارة إذا ملكت ، لأن التمليك بالوصف المذكور موجود فيها ، ولو قال : تمليك المال على وجه لابد له منه لا نفصل عنها ، لأن الزكاة يحب فيها تمليك المال ولا تتأدى بالإباحة ، حتى لو كفل يتيمًا فأنفق عليه ناويًا للزكاة لا يجزيه بخلاف الكفارة [زبحذف ١ / ٢٥١] .
 - (٢) قوله: (مال) قال العيني: ولو قال: "تمليك جزء من المال "لكان أحسن [ش ١ / ٢٥١].
- (٣) قوله : (لشخص) هو أن يكون فقيرًا ونحوه من بقية المصارف غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى [ط ٣٨٩] .
- (٤) قوله: (على حو) قيد بالحرية احترازًا عن العبد والمدبر وأم الولد والمكاتب والمستسعى عند أبي حنيفة لعدم الملك أصلاً فيما عدا المكاتب والمستسعى ولعدم تمامه فيهما ، ولو حذف الحرية واستغنى عنها بالملك إذ العبد لا ملك له وزاد في الملك قيد التمام وهو المملوك رقبة ويدًا ليخرج المكاتب والمشتري قبل القبض لكان أو جز وأتم ، وعندهما المستسعى حر مديون فإن ملك بعد قضاء سعاية ما يبلغ نصابًا كاملاً تحب الزكاة وإلا فلا و بحر بحذف ٢ / ٢ ٣٥٤ .
- (٥) قوله: (مسلم) خرج الكافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان أصليًّا أو مرتدًّا ، فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من العبادات أيام ردته ، ثم كما هو شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا ، حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت [بحر ٢ / ٣٥٤] .
- (٦) قوله: (مكلف) أي بالغ عاقل ، فلا زكاة على صبي ولا على محنون كما لا صلاة عليهما ، فإن قلت : فكيف يحب في مألهما النفقات والغرامات ؟ قلت : لأنهما من حقوق العباد ، والعقل والبلوغ ليسا بشرطين لوجوب حقوق العباد ، فإن قلت : فكيف يحب العشر والخراج وصدقة الفطر مع أنها من حقوق الله تعالى ؟ قلت : لأنها ليست عبادة محضة [عز].
- (٧) قوله : (مالك) أطلق الملك فانصرف إلى الكامل وهو المملوك رقبةً ويدًا ، فلا يحب على المشتري فيما اشتراه للتجارة ، ولا المغصوب ولا المححود إذا اشتراه للتجارة ، ولا المغصوب ولا المححود إذا عاد إلى صاحبه ، ولا يلزم عليه ابن السبيل ، لأن يد نائبه كيده [بحر بحذف ٢ / ٣٥٥] .
- (A) قوله : (أوحليًّا) وهو ما يتحلى به من الذهب والفضة سواء كان مباح الاستعمال أو لا ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة [ط ٣٨٩].
- (٩) قوله : (قيمته) الأولى: أو ما يساويه قيمة ، والضمير يرجع إلى النصاب ، لأن النصاب يقوَّم به ولا يتقوم [ط ٣٨٩].

^[1] وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم.

فَارِغٍ عَنِ الدَّيْنِ (١) وَعَنْ حَاجَتِهِ الأَصْلِيَّةِ (٢)، نَام (٣) وَلَوْ تَقْدِيْرًا .

(شرط وجوب أدائها) وَشَرْطُ وُجُوْبِ أَدَائِهَا حَوَلاَنُ الْحَوْلِ عَلَى النَّصَابِ الْأَصْلِيِّ .

وَأَماً الْمُسْتَفَادُ (١) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فَيُضَمُّ إِلَىٰ مُجَانِسِهِ (١)، وَيُزكِّي

- (۱) قوله: (عن الدّين) أطلقه فشمل الحالُّ والمؤجل ولو صداق زوجته المؤجل إلى الطلاق أو الموت ، وقيل: المهر المؤجل لا يمنع ، لأنه غير مطالب به عادةً بخلاف المعجل ، وقيل: إن كان الزوج على عزم الأداء منع وإلا فلا ، لأنه لا يعد ديناً ، وشمل كلامه كل دّين ، وفي « الهداية » : والمراد دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة [بحر بحذف ٢ / ٣٥٧] .
- (٢) قوله: (وعن حاجته الأصلية) كثيابه المحتاج إليها لدفع الحر والبرد وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكُتُب العلم لأهلها ، فإذا كان عنده دراهم أعدها لهذه الأشياء وحال عليها الحول لا تحب فيها الزكاة ، وكُتُب العلم لغير أهلها ليست من الحوائج الأصلية وإن كانت الزكاة لا تحب على صاحبها بدون نية التحارة [بحر بتصرف] ، وقوله: "وكالنفقة " لأنه لا زكاة فيها ولو حال عليها الحول ، قال فيه وهو مخالف لما في «المعراج» و «البدائع» : أن الزكاة تحب في النقد كيف أمسكه للنفقة أو للنماء [ط ٣٨٩].
- (٣) قوله : (نام) النماء في الشرع نوعان : (١) حقيقي (٢) وتقديري . فالحقيقي : الزيادة بالتوالد والتناسل والتحارات ، والتقديري : تمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يد نائبه ، فلا زكاة على من لم يتمكن منها في ماله كمال الضمار [بحر بتصرف ٢ / ٣٦٢] .
- (٤) قوله: (وأمًّا) يعني إذا كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمَّه إلى ذلك النصاب وزكَّاه به ، حتى إذا كان عنده ثلاثون بقرةً مثلاً فاستفاد عشرة فإنه يضم في حق وجوب المُسِنَّة [ز ١ / ٢٧٢] ، و في « الينابيع » : مسألة ذات صور ، منها إذا كان له خمس وعشرون ناقة فولدت عند قرب الحول إحدى عشرة منها ثم تم حول الأمّات فإنه يحب فيها بنت لبون وهذا اتفاق من الأثمة ، وكذا إن كان له أربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول فتم حولها تجب فيها مسنتان ، ومنها إذا كان له أربعون من العنم فولدت قبل الحول إحدى وثمانين فتم الحول ملى الأمّات تحب فيها شاتان كما ذكرنا ، وكذا لو ملكها بسبب آخر عندنا على ما تقدم ، وكذا إذا كان نصاب دراهم أو دنانير فملك نصابًا آخر في أثناء حولها ثم حال حول النصاب الأول فإنه يجب زكاة النصابين ، واتفقوا على أن الإبل لا تضم إلى البقر والغنم ، ولا بعضها إلى بعض إلا أن تكون للتجارة ، وكذا لا تضم السائمة [ش ١ / ٢٧٢] .
- (٥) قوله : (فيضم) سواء كان المستفاد من نمائه أو لا ، وبأي وجه استفاده سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك ، وشرط كونه من جنسه إذ لو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الإبل فإنه لا يضم [ج بحذف ١ /١٤٧] .
- (٦) قوله: (مجانسه) واعلم أن النقدين في الزكاة جنس واحد ؛ فما استفاده من أحدهما يضم إلى ما عنده منهما وما استفاده من السائمة يضم إليها لا إليهما [ط ٣٨٩].

^[1] أي يتم الحول عليه وهو في ملكه ، ويعتبر الحول بالأهلة وهو قمري لا شمسي .

بِتَمَامِ الْحَوْلِ الْأَصْلِيِّ ، سَوَاءٌ أَسْتُفِيْدَ بِتِجَارَةٍ أَوْ مِيْرَاثٍ أَوْ غَيْرِهِ . كَيْهُ وَصَدَلَةً وَالْمُونَ عَجَّلَ (١) فَيُو نِصَابِ (٢) لِسِنِيْنَ صَبَحٌ .

(شرط صحة أدائها) وَشَرْطُ صِحَّةِ أَدَائِهَا نِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ لأَدَائِهَا لِلْفَقِيْرِ

أَوْ وَكِيْلِهِ (٢)، أَوْ لِعَزْلِ مَا وَجَبَ وَلَوْ مُقَارَنَةً حُكْمِيَّةً ؛ كَمَا لَوْ دَفَعَ بِلاَ نِيَّةٍ

ثُمَّ نَوَى وَالْمَالُ قَائِمٌ بِيَدِ الْفَقِيْرِ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ (أَنَّ) عِلْمُ الْفَقِيْرِ أَنَّهَا زَكَاةٌ عَلَىٰ الْأَصَحِّ ، حَتَّى لَوْ أَعْطَاهُ شَيْئًا وَسَمَّاهُ هِبَةً أَوْ قَرْضًا وَنَوْى بِهِ الزَّكَاةَ صَحَّت .

وَلَوْ تَصَدَّقَ بِجَمِيْعِ مَالِهِ وَلَمْ يَنْوِ الزَّكَاةَ سَقَطَ عَنْهُ فَرْضُهَا .

(زكاة الدين) وَزَكَاةُ الدَّيْنِ عَلَى أَقْسَامٍ : فَإِنَّهُ قَوِيٍّ ، وَوَسَطٌ ، سَعِيْفٌ .

(الدين القوي) فَالْقَوِيُّ : هُوَ بَدَلُ الْقَرْضِ ، وَمَالُ التَّجَارَةِ إِذَا اللَّحَارَةِ إِذَا اللَّحَارَةِ إِذَا اللَّحَانُ عَلَىٰ مُقِرِّ وَلَوْ مُفَلَّسًا ، أَوْ عَلَىٰ جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ .

هو من نضى الفاضي بإنلاسه أي على من انكر حقه وقد كان عليه .

⁽١) قوله : (ولو) صورته له ثلاثمئة درهم دفع منها مئة عن المئتين لعشرين سنة جاز [ط ٣٨٩] .

⁽۲) قوله: (فو نصاب) قيد بقوله: " ذو نصاب لو عجل" قبل أن يملك تمامه ثم تم الحول على النصاب لا يجوز ، وفيه شرطان آخران: (١) أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحول (٢) وأن يكون كاملاً في آخره ، فتفرع على الأول أنه لو عجل ومعه نصاب ثم هلك كله ثم استفاد فتم الحول على النصاب لم يجز المعجل بخلاف ما إذا بقي في يده منه شيء ، وعلى الثاني ما لو عجل شاة من أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فإن كان صرفها إلى الفقراء فالمعجل نفل بخلاف ما إذا أدى بعد الحول إلى الفقير وانتقض النصاب بأدائه فإن الزكاة واجبة [بحر ٢ / ٢] .

⁽٣) قوله : (أو وكيله) أي وكيل المزكي فيصح ، ولو دفع الوكيل بلا نية أو دفعها الذمي ليدفعها للفقراء حاز ، لأن المعتبر نية الآمر [ط ٣٨٩] .

 ⁽٤) قوله: (ولايشترط) حتى لو دفعها إلى صبيان أقربائه برسم عيد أو إلى مبشر أو مهدي الباكورة حار إلا إذا نص على التفويض [ط ٣٩٠].

(حكمه) زَكَّاهُ لِمَا مَضَى ، وَيَتَرَاخَى وُجُوْبُ الْآدَاءِ إِلَىٰ أَنْ يَقْبِضَ الْرَبَعِيْنَ دِرْهَمًا ؛ فَفِيْهَا دِرْهَمَّمْ ، لأَنَّ مَا دُوْنَ الْخُمْسِ مِنَ النَّصَابِ عَفْوٌ ، لأَنَّ مَا دُوْنَ الْخُمْسِ مِنَ النَّصَابِ عَفْوٌ ، لأَنَّ مَا دُوْنَ الْخُمْسِ مِنَ النَّصَابِ عَفْوٌ ، لاَ زَكَاةً فِيْهِ ، وَكَذَا فِيْمَا زَادَ (١) بحِسَابِهِ .

(الدين المتوسط) وَالْوَسَطُ : وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ كَثَمَنِ (٢) مَا لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ كَثَمَنِ (٢) مِينَابِ الْبِذْلَةِ ، وَعَبْدِ الْخِدْمَةِ ، وَدَارِ السُّكُنى .

(حكمه) لاَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيْهِ مَا لَمْ يَقْبِضْ نِصَابًا. وَيُعْتَبَرُ لِمَا مَضْلَى مِنْ الْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ لُزُوْمِهِ لِذِمَّةِ الْمُشْتَرِيْ ، فِيْ صَحِيْحِ (٣) الرِّوَايَةِ.

(الدين الضعيف) وَالضَّعِيْفُ : وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ ؟ . كَالْمَهْرِ (١٤) ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَبَدَلِ الْخُلْعِ ، وَالصَّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ ، وَالدِّيةِ ، وَبَدَلِ الْخُلْعِ ، وَالصَّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ ، وَالدِّيةِ ، وَبَدَلِ الْخُلْعِ ، وَالصَّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ ، وَالدِّيةِ ، وَبَدَلِ الْكِتَابَةِ ، وَالسِّعَايَةِ .

 ⁽١) قوله: (فيما زاد) أي في ما زاد على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة إلى أن يبلغ مائتين ففيها حمسة دراهم ،
 وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر كما توهمه عبارة بعض المحشين حيث قال ظاهره ولو دون أربعين [عز].

⁽٢) قوله : (كثمن) أي إذا باع ثياب بذلته وصار ثمنها دينا في ذمة المشتري حتى حال عليه الحول فالحكم ما ذكره ، ومثله يقال في ما بعده [ط ٣٩٠] .

⁽٣) قوله: (في صحيح) اعلم أن الدّين المتوسط فيه روايتان ، في رواية الأصل: تحب الزكاة فيه ، ولا يلزم الأداء حتى يقبض مئتي درهم فيزكيها ، وفي رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول ، لأنه صار مال الزكاة الآن فصار كالحادث ابتداءً ، فلو له ألف من دين متوسط مضى عليها حول ونصف فقبضها يزكيها عن الحول الماضي على رواية الأصل ، فإذا مضى نصف حول بعد القبض زكاها أيضًا ، وعلى رواية ابن سماعة لا يزكيها عن الماضي ولا عن الحال إلا بمضي حول حديد بعد القبض [شامي ٣/٢٣٨].

⁽٤) قوله: (كالمهر) أي كمهر الزوجة على الزوج ولم يؤده عامًا مثلاً ، والوصية: كما إذا أوصى أحد إلى ورثته أن يعطي زيداً من ماله ألف درهم ولم يعطوه عامًا مثلاً ، وبدل الخلع: أي كما إذا خالعت المرأة الزوج على ألف مثلاً ولم تؤد بدل الخلع عامًا فصاعدًا ، والصلح عن دم العمد: كما إذا قتل زيدٌ عمروًا وصالح أولياؤه على ألف مثلاً ولم يؤدها عامًا مثلاً ، أو قتله ووجب بالقتل الدية على القاتل ولم يؤده مدة ، أو كاتب عبد على ألف

(زكاة مال الضمار) وَإِذَا قَبَضَ مَالَ الضّمَارِ (١) لاَ تَجِبُ زَكَاةُ

سَاقِطٍ فِي الْبَحْرِ، وَمَدْفُوْنٍ فِيْ مَفَازَةٍ (٢) أَوْ دَارٍ عَظِيْمَةٍ وَقَدْ نَسِيَ مَكَانَهُ، نَا مِعَانَهُ وَمَدُوْدٍ مُصَادَرَةً (٣)، وَمُوْدَعٍ عِنْدَ مَنْ لاَ يَعْرِفُهُ (٤)، وَدَيْنِ لاَ بَيِّنَةَ عَلَيْهِ.

(مسائل شتى) وَلاَ يُجْزِئُ (هُ عَنِ الزَّكَاةِ دَيْنٌ أُبْرِئَ عَنْهُ فَقِيْرٌ بِنِيَّتِهَا .

وَصَحَّ دَفْعُ عَرَضٍ وَمَكِيْلٍ وَمَوْزُونٍ عَنْ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ بِالْقِيْمَةِ ؟ وَإِنْ أَدّى مِنْ عَيْنِ النَّقْدَيْنِ فَالْمُعْتَبَرُ (٦) وَزْنُهُمَا أَدَاءً كَمَا اعْتُبِرَ وُجُوبًا .

ت مثلاً ولم يؤده المكاتب مدة ، أو أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك ووجب على العبد السعاية في باقيه لكون المولى معسرًا ولم يؤد العبد بدله مدةً مثلاً لا يجب عليه الزكاة إلا بشرطين ، أحدهما : كون المقبوض نصابًا كاملاً ، والثاني : حولان الحول على المقبوض [عز].

⁽١) قوله: (الضمار) هو مال تعذّر الوصول إليه مع قيام الملك [ط ٣٩٠].

 ⁽۲) قوله: (في مفازة) أما المدفون في حرز سواء كان داره أم دار غيره فتحب لإمكان التوصل إليه بالحفر
 [ط ۹ ۹ ۳] .

⁽٣) قوله: (مصادرة) بأن يأمره الظالم بإتيان ماله ثم يرده إليه [ط ٩٠٠].

⁽٤) قوله: (لا يعوف) أما إن كانت عند معارفه و حبت الزكاة لتفريطه بالنسيان في غير محله [ط ٩٩٠].

^(°) قوله: (ولا يجزئ) أي لو كان لمالك النصاب دين على أحد فأبرأه عنه ناويًا أداء زكاته لا يجزئ عنها [عز].

⁽٦) قوله: (فالمعتبر) أي يعتبر في الذهب والفضة أن يكون المؤدى قدر الواجب وزنًا ولا تعتبر فيه القيمة ، وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنهما نصابًا ولا تعتبر فيه القيمة ، أما الأول وهو اعتبار الوزن في الأداء فهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وقال زفر: تعتبر القيمة ، وقال محمد: يعتبر الأنفع للفقراء ، حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياد خمسة زيوفًا قيمتها أربعة دراهم جياد جاز عندهما ويكره ، وقال محمد وزفر: لا يجوز حتى يؤدي الفضل ، لأن زفر يعتبر القيمة ، ومحمد يعتبر الأنفع ، وهما يعتبران الوزن ،

وَتُضَمُّ قِيْمَةُ الْعُرُوْضِ إِلَىٰ الشَّمَنَيْنِ ، وَالذَّهُ اِلَىٰ الْفِضَّةِ قِيْمَةً . وَنَقْصَانُ (٢) النَّصَابِ فِي الْحَوْلِ لاَ يَضُرُّ إِنْ كَمُلَ فِيْ طَرْفَيْهِ ؛ فَإِنْ وَنَقْصَانُ لَا النِّصَابِ فِي الْحَوْلِ لاَ يَضُرُّ إِنْ كَمُلَ فِيْ طَرْفَيْهِ ؛ فَإِنْ تَمَلَّكُ عَرضًا بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ وَهُوَ لاَ يُسَاوِي ْ نِصَابًا وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ ، ثُمَّ بَلَغَتْ تَمَلَّكُ عَرضًا بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ وَهُو لاَ يُسَاوِي ْ نِصَابًا وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ ، ثُمَّ بَلَغَتْ قِيْمَتُهُ نِصَابًا فِي آخِرِ الْحَوْلِ لاَ تَجِبُ زَكَاتُهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . لاَ تَجِبُ زَكَاتُهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . لاَ تَجِبُ لَكَاتُهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . لاَ تَجِبُ وَكَاتُهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . لاَ تَجِبُ اللهُ هَبِ عِشْرُوْنَ مِثْقَالاً .

وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَم مِنَ الدَّرَاهِمِ الَّتِي كُلُّ عَشَرَةٍ (٣) مِنْهَا

- ولو أدى أربعةً حيدة قيمتها خمسة رديئة عن خمسة رديئة لا يجوز إلا عند زفر لما بينا ، ولو كان له إبريق فضة ، وزنه مئتان وقيمته لصناعته ثلاثمئة إن أدى من العين يؤدي ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف ، وإن أدى خمسة قيمتها خمسة جاز عندهما ، وقال محمد وزفر : لا يجوز إلا أن يؤدي الفضل ، ولو أدى من خلاف جنسه تعتبر القيمة بالإجماع [ز ١ / ٢٧٨].
- (۱) قوله: (وتضم) أي تضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة ، ويضم الذهب إلى الفضة بالقيمة فيكمل به النصاب ، وما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من أن أحدهما يضم إلى الآخر بالقيمة قول أبي حنيفة ، وعندهما يضم بالأجزاء ، حتى لو كان له مئة درهم و حمسة دنانير قيمتها مئة درهم تجب فيها الزكاة عندهما ولا تجب عنده ، كذا ذكره بعضهم ، وفيه نظر ، لأنه إذا كانت عشرة دنانير لا تبلغ مئة درهم فالمئة تبلغ عشرة دنانير ضرورة [ز بحذف ١ / ٢٨٢] .
- (٢) قوله: (ونقصان) أي إذا كان النصاب كاملاً في ابتداء الحول وانتهائه فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة ، وعلى هذا قالوا: إذا اشترى عصيرًا للتجارة يساوي مائتي درهم فتخمر في أثناء الحول ثم تحلًل ، والخل يساوي مائتي درهم يستأنف الحول للخل وبطل الحول الأول ، ولو اشترى شياهًا تساوي مائتي درهم فماتت كلها ودبغ جلدها وصار يساوي مائتي درهم لا يبطل الحول الأول بل يزكيها إذا تم الحول الأول من وقت الشراء . والفرق بينهما أن الخمر إذا تخمرت هلكت كلها وصارت غير مال فانقطع الحول ثم بالتخلل صار مالا مستحدثًا غير الأول ، والشياه إذا ماتت لم يهلك كل المال لأن شعرها وصوفها وقرنها لم يخرج من أن يكون مالاً فلم يبطل الحول لبقاء البعض [زملخصًا ١/ ٢٨٠].
- (٣) قوله: (كل عشرة) أي يعتبر أن يكون وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، والمثقال وهو الدينار عشرون قيراطًا ، والدرهم أربعة عشر قيراطًا ، والقيراط خمس شعيرات ، والأصل فيه أن الدراهم كانت مختلفة في زمن النبي يَنظِرُ وفي زمن أبي بكر وعمر على ثلاث مراتب ؛ فبعضها كان عشرين قيراطًا مثل الدينار ، وبعضها عشرة قراريط نصف الدينار ؛ فالأول وزن عشرة أي العشرة منه وزن العشرة من الدنانير ، والثاني وزن ستة أي كل عشرة منه وزن العشرة من الدنانير ، والثاني وزن ستة أي كل عشرة منه وزن ستة من الدنانير ، والثالث وزن خمسة أي كل عشرة منه وزن العشرة منه وزن خمسة دنانير ، فوقع التنازع بين الناس في الإيفاء والاستيفاء ، فأخذ عمر من كل نوع درهمًا فخلطه فجعله ثلاثة دراهم متساوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطًا فبقي العمل عليه إلى يومنا هذا في كل شيء [ز ٢٧٨ / ٢].

وَزْنُ سَبْعَةِ مَثَاقِيْلَ .

وَمَا زَادَ^(١) عَلَىٰ نِصَابٍ وَبَلَغَ خُمْسًا زَكَّاهُ بِحِسَابِهِ .

وَمَا غَلَبَ عَلَىٰ الْغَشِّ فَكَالْخَالِصِ مِنَ النَّقْدَيْنِ .

(زكاة الجواهر واللآلي) وَلاَ (٢) زَكَاةً فِي الْجَوَاهِرِ وَاللآلِيُ إلاّ

أَنْ يَتَمَلَّكَهَا بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ كَسَائِرِ الْعُرُوْضِ.

(متفرقات) وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ عَلَىٰ مَكِيْلٍ أَوْ مَوْزُوْنِ فَغَلاَ (٣) سِعْرُهُ وَرَخُصَ فَأَدِّى مِنْ قِيْمَتِهِ تُعْتَبُرُ وَرَخُصَ فَأَدِّى مِنْ قِيْمَتِهِ تُعْتَبُرُ وَرَخُصَ فَأَدِّى مِنْ قِيْمَتِهِ تُعْتَبُرُ قِيْمَتُهُ يَوْمَ الْوُجُوْبِ ، وَهُوَ تَمَامُ الْحَوْلِ عِنْدَ الإِمَامِ ، وَقَالاً : يَوْمَ الْآدَاءِ لِمَصْرَفِهَا .

⁽۱) قوله: (وما زاد) أي ما زاد على النصاب عفو إلى أن يبلغ خُمس نصاب ، ثم كل ما زاد على الخمس عفو إلى أن يبلغ خمساً آخر، وقالا: ما زاد بحسابه ، ويظهر أثر الخلاف في ما لو كان له منتان و خمسة دراهم مضى عليها عامان قال الإمام: يلزمه عشرة ، وقالا: خمسة لأنه و جب عليه في العام الأول خمسة وثمن فبقي السالم من الدين في الثاني نصاب الثمن ، وعنده لا زكاة في الكسور فبقي النصاب في الثاني كاملاً ، وفي ما إذا كان له ألف و حَالَ عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده ، وقالا: يحب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمن درهم ، ولا خلاف أنه يحب في الأول خمسة وعشرون [شامي ٣ / ٢٢٩].

⁽٢) قوله : (ولا) قال في « الدر » : الأصل أن ما عدا الحجرين والسوائم إنما يزكي بنية التجارة عند العقد ، فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئًا للقنية ناويًا أنه إن وجد ربحًا باعه لا زكاة عليه [ط ٣٩١] .

⁽٣) قوله: (فغكلا) هو مركب من الفاء العاطفة ، وغلا ماض من الغلو بالفارسية كران شدن نرخ [عز].

⁽٤) قوله: (فأدى) أي لو اشترى رجل مكيلاً أو موزونًا للتجارة فزاد قيمته في وقت وانتقص في وقت آخر فلما تم الحول عليه أدى من عينه ربع عشر ذلك المكيل أو الموزون فزكاته جائزة صحيحة ، وإن أدى من قيمته - وقد فرضناها متفاوتة - فقال: يعتبر قيمته ما كان يوم وجوب الزكاة أي يوم تمام الحول ، وقالا: بل يعتبر قيمته ماكان عند الأداء لمصرفها. وثمرة الحلاف فيما إذا تفاوتت قيمته على حسب ما قلنا وعند تمام الحول كانت قيمته ألفًا مثلاً وصارت يوم أدائها إلى الفقراء قيمتها ألفا و خمسمائة فعند الإمام يؤدي زكاة ألف ، وعندهما زكاة ألف و خمسمائة [عز].

وَلاَ تُوْخَذُ الزَّكَاةُ جَبْرًا ، وَلاَ مِنْ تَرَكَتِهِ إِلاًّ أَنْ يُوْصِنَى بِهَا فَتَكُوْنُ لِلهَ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

برس إلا أن تجيز الورثة فمن الكل

وَيُجِيْزُ اللهِ اللهِ يُوسُفَ الْحِيْلَةَ لِدَفْعِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَكَرِهَهَا مُحَمَّدٌ وَيُجِيْزُ اللَّكَاةِ ، وَكَرِهَهَا مُحَمَّدٌ

- رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَىٰ - .

⁽١) قوله : (ولا يضمن) أي إذا تم الحول ولم يؤد الزكاة من غير عذر حتى لو ضاع المال من غير صنع منه يسقط عنه زكاة المال الضائع [عز] .

⁽٢) قوله : (فهلاك) أي لا تجب الزكاة في مال هلك بعد ما وحبت الزكاة فيه ، ولو هلك بعضه سقطت عنه بحسابه [ز ١ / ٢٦٩].

⁽٣) قوله: (ويصوف) أي لو كان عنده ثلاث نصب مثلاً وشيء زائد مما لا يبلغ نصابًا رابعًا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو أولاً ، فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في ثلاث نصب بتمامه ، وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب يليه أي إلى النصاب الثالث ويزكي عن النصابين ، فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى النصاب الثاني ، وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول ، ثم إن هذا قول الإمام رضي الله تعالى عنه ، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب شائعًا ، وعند محمد إلى العفو والنصب ، فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما ، وعند محمد نصف شاق ، ولو هلك حمسة عشر من أربعين بعيرًا تجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى نصاب يليه ثم وثم ، وعند أبي يوسف حمسة وعشرون جزءً من ستة وثلاثين جزءً من بنت مخاض لما مر أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب ، وعند محمد نصف بنت لبون وثمنها لما أنه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو [شامي بحذف ٣ / ٢٠٨].

⁽٤) قوله: (ويُجيز) قال في «البحر»: اعلم أنه لو وهب النصاب في خلال حول ثم تم الحول وهوعند الموهوب له ثم رجع للواهب بعد الحول بقضاء أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كما في «الخانية»، وهي من حِيل إسقاط الزكاة قبل الوجوب، وفي «المعراج»: ولو باع السوائم قبل تمام الحول بيوم فرارًا عن الوجوب قال محمد: يكره، وقال أبو يوسف: لا يكره، وهو الأصح، ولو باعها للنفقة لا يكره بالإجماع، ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالإجماع، ولو فرّ من الوجوب بخلاً لا تأثما يكره بالإجماع [ط ٣٩١].

باب المصرف(١)

(مصارف الزكاة)

[١] هُوَ الْفَقِيْرُ: وَهُوَ مَنْ يَمْلِكُ مَا لاَ يَبْلُغُ (٢) نِصَابًا وَلاَ قِيْمَتَهُ مِنْ أَيِّ مَالِ

كَانَ وَلُو صَحِيْحًا مُكْتَسِبًا .

[۲] وَالْمِسْكِيْنُ: وَهُوَ مَنْ لاَ شَيْءَ لَهُ. نهو أسوا حالا من الفقير

[٣] وَالْمُكَاتَبُ^(٣).

[٤] وَالْمَدْيُوْنُ (٤) الَّذِي لاَ يَمْلِكُ نِصَابًا وَلاَ قِيْمَتَهُ فَاضِلاً عَنْ دَيْنِهِ .

[٥] وَفِي سَبِيْلِ اللهِ: وَهُوَ مُنْقَطَعُ (٥) الْغُزَاةِ أَوِ الْحَاجِّ (٦).

(١) قوله : (المصرف) هو في اللغة المعدل ، وعرفه القهستاني اصطلاحًا بقوله : وهو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه . ولم يقيده في الكتاب بمصرف الزكاة ليتناول الزكاة والعشر وخمس المعادن كما أشير إليه في « النهاية » ، وينبغي إخراج خمس المعادن لأن مصرفه الغنائم ، وقد ذكر الأصناف السبعة وسكت عن المؤلفة قلوبهم للإشارة إلى السقوط للإحماع الصحابي [بحر بحذف ٢ / ١٩] .

(٢) قوله : (مالايبلغ) أي أو يملك ما يبلغ النصاب ولكنه مستغرق في حاجته ، فمن تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير ، ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأحل، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسرًا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل، وإن كان المديون موسرًا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة [ط ٣٩٢].

(٣) قوله : (والمكاتب) أي يعان المكاتب في فك رقبته ، أطلقه فشمل ما إذا كان مولاه فقيرًا أو غنيًا ، ولا فرق بين الصغير والكبير خلافًا لتقييد الحدادي بالكبير [عز].

(٤) قوله: (والمديون) وفي «الفتاوي الظهيرية»: والدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير [بحر

(٥) قوله : (منقطَع) بفتح الطاء ، والغزاة حمع الغازي ، أي الذين عجزوا عن اللحوق بجيش الإسلام لفقرهم بهلاك النفقة أو الدابة أو غيرهما فتحل لهم الصدقة وإن كانوا كاسبين ، إذ الكسب يقعدهم عن الجهاد ، وهم بالاستحقاق أرسخ وأولى لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع ، وهذا التفسير اختيار أبي يوسف [ط ٢٩٢].

(٦) قوله : (والحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد ، وقيل : طلبة العلم ، وقيل : حملة القرآن الفقراء ، والخلاف بين أبي يوسف ومحمد إنما هو في تفسير الآية ، لا في جواز الدفع إلى الجميع بشرطه [ط بتصرف ٣٩٢].

[٦] وَابْنُ السَّبِيْلِ (١): وَهُوَ مَنْ لَهُ مَالٌ فِيْ وَطَنِهِ وَلَيْسَ (٢) مَعَهُ مَالٌ.

[٧] وَالْعَامِلُ عَلَيْهَا ؛ يُعْطَىٰ قَدْرَ مَا يَسَعُهُ وَأَعُوانَهُ . هو الذي يحمع الذكرات من تحب عليه، بأمر الاماء

وَلِلْمُزَكِّي (فَ عَلَى عَلَى عَلَى الْأَصْنَافِ ، وَلَهُ الإقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ من الله والسكين وغيرهما

مَعَ وُجُوْدِ بَاقِي الْأَصْنَافِ.

(بيان من لا يصح دفعها) وَلاَ يَصِحُ دَفْعُهَا لِكَافِر ، وَغَنِي يَمْلِكُ اللهُ اللهُ مِنْ أَيِّ مَالٍ كَانَ فَاضِلٍ (٢) عَنْ حَوَائِجِهِ نِصَابًا (٥) أَوْ مَا يُسَاوِيْ قِيْمَتَهُ مِنْ أَيِّ مَالٍ كَانَ فَاضِلٍ (٢) عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَطِفْلِ (٧) غَنِيٌّ ، وَبَنِيْ هَاشِم (٨)،

(۱) قوله: (وابن السبيل) هو المنقطع عن ماله لبُعده عنه ، والسبيل: الطريق ، فكل من يكون مسافرًا يسمى ابن السبيل وهو غني بمكانه حتى تحب الزكاة في ماله ، ويؤمر بالأداء إذا وصلت إليه يده ، وهو فقير يدًا حتى تصرف إليه الصدقة في الحال لحاجته ، فإن قلت : منقطع الغزاة أو الحج إن لم يكن في وطنه مال فهو فقير وإلا فهو ابن السبيل فكيف تكون الأقسام مبعة ؟ قلت : هو فقير إلا أنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرًا للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد . والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته [بحر بحذف ٢ / ٢٢] .

- (٢) قوله: (وليس) ولو له ما يكفيه لوطنه لا يجزئ الدفع إليه ، وكذا لوكان كسوبًا [ط ٣٩٢].
- (٣) قوله: (والعامل) أطلقه وهو مقيد بغير الهاشمي ، فإنه إذا كان هاشميًا لا يجوز صرف الزكاة إليه [عز] .
- (٤) قوله: (وللمزكي) أي صاحب المال مخير إن شاء أعطاها حميعهم وإن شاء اقتصر على صنف واحد ،
 وكذا يجوز أن يقتصر على شخص واحد من أي صنف شاء [ز ٢٩٩/].
- (٥) قوله: (نصابًا) أطلقه فشمل النصاب النامي السالم من الدين الفاضل عن الحوائج الأصلية الموجب لكل واجب مالي ، والنصاب الذي ليس بنام الفارغ عما ذكر الموجب لثلاثة: صدقة الفطر والأضحية ونفقة القريب، فإن كلا منهما محرم لأخذ الزكاة [بحر ٢ / ٤٢٦].
- (٦) قوله : (فاضل) قيد بكونه فاضلاً عن الحوائج الأصلية ، لأنه لوكان مستغرقًا بها حلت له ، فتحل لمن ملك كُتُبا تساوي نصابًا وهو من أهلها للحاجة [بحر بتصرف ٢ /٤٢٧] .
- (٧) قوله : (وطفل) أطلق الطفل فشمل الذكر والأنثى ومن هو في عيال الأب أو لا على الصحيح . وقيد بالطفل لأن الدفع لولد الغني إذا كان كبيرًا حائز مطلقًا ، ولأن الدفع إلى أب الغني وزوجته حائز سواء فرض لها نفقة أو لا [بحر ٢ / ٢٩ ٤] .
- (٨) قوله : (وبني هاشم) أي لا يجوز الدفع لهم ، أطلق في بني هاشم فشمل من كان ناصرًا للنبي ﷺ ومن لم يكن ناصرًا له ، منهم كولد أبي لهب ، فيدخل من أسلم منهم في حرمة الصدقة لكونه هاشميًا ، وقيد ببني هاشم •

وَمَوَالِيْهِمْ (١)، - وَاخْتَارَ الطَّحَاوِيُّ جَوَازَ دَفْعِهَا لِبَنِيْ هَاشِم - ، وَأَصْلِ (٢) الْمُزَكِّيْ ، وَفَرْعِهِ ، وَزَوْجَتِهِ (٣)، وَمَمْلُوْكِهِ ، وَمُكَاتَبِهِ ، وَمُعْتَقِ بَعْضِهِ ، وَكَفَنِ

مَيِّتٍ ، وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَتَمَنِ قِنْ يُعْتَقَ . أي دين السن أي لا يحوز أن يشتري بها عبد نيعتق

وَلَوْ (١) دَفَعَ بِتَحَرِّ لِمَنْ ظَنَّهُ مَصْرَفًا فَظَهَرَ بِخِلاَفِهِ أَجْزَأُهُ ، إلاَّ أَنْ يَكُوْنَ أي ظهر أنه لم يكن مصرفا للزكاة

عَبْدَهُ وَمُكَاتَّنَهُ .

- 🗢 لأن بني المطلب تحل لهم الصدقة وليسوا كبني هاشم وإن استووا في القرابة ، لأن عبد مناف حد النبي ﷺ ، لأنه ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، ولعبد مناف أربعة بنين : [١] هاشم [٢] والمطلب [٣] ونوفل [٤] و عبد شمس ، وأطلق الحكم في بني هاشم ولم يقيده بزمان ولا بشخص للإشارة إلى رد رواية أبي عصمة عن الإمام أنه يجوز اللفع إلى بني هاشم في زمانه ، لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لإهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها إلى مستحقها وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض ، وللإشارة إلى رد الرواية بأن الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله [بحر بحذف ٢ / ٤٣١] .
 - (١) قوله: (ومواليهم) قيد بمولى الهاشمي لأن مولى الغني يجوز الدفع إليه [بحر ٢ / ٤٣١].
- (٢) قوله : (وأصل) بالحر ، أي : لا يصح إلى أبيه وحدِّه وإن علا ، ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل ، قيد بأصله وفرعه لأن من سواهم من القرابة يجوز الدفع لهم ، وهو أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة كالإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات الفقراء ، وأطلق في فرعه فشمل ثابت النسب منه وغيره إذا كان مخلوقًا من مائه ، فلا يدفع إلى المخلوق من مائه بالزنا ولا إلى ولد أم ولده الذي نفاه 1 بحر بتصرف
- (٣) قوله: (وزوجته) أي لا يصح الدفع إلى زوجته ، أطلق الزوجة فشمل الزوجة من وجه فلا يجوز الدفع إلى معتدة من بائن ولو بثلاث ، ولم يقل: وزوجه ، لأن في دفع الزوجة إلى زوجه اختلافًا فلا يصح عند الإمام ويصح عندهما [عز] .
- (٤) قوله : (وكفن ميت) أي لا يصح دفع الزكاة لتكفين ميت ، قال في « الدر » نقلاً عن حيل الأشباه : وحيلة التكفين بها التصدق على فقير ، ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما ، وكذا في تعمير المساحد [ط بزيادة ٣٩٣] .
- (٥) قوله : (وقضاء) قبِد بقضاء دين الميت ، لأنه لوقضي دين الحي إن قضاه بغير أمره يكون متبرعًا ولا يجزئه عن الزكاة ، وإن قضاه بأمره حاز ، ويكون القابض كالوكيل له في قبض الصدقة [بحر ٢ / ٢ ٢٤].
- (٦) قوله: (ولو) أي لو دفع المركي الزكاة إلى رجل، وظن أنه يجوز دفع الزكاة إليه، أي: ظن أنه فقير مثلاً ثم ظهر أنه لم يكن فقيرًا بل كان غنيًا أجزأه ، ولا يجب عليه أن يعيدها إلا أن يظهر أن المدفوع إليه الزكاة كان عبد المزكي أو مكاتبه ، وفي قوله " دَفَعَ بتَحَرُّ " إشارة إلى أنه إذا دفع بغير تحر وأخطأ لا يجزيه ، فحاصله أن المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : (الأول) أنه إذا تحري وغلب على ظنه أنه مصرف فهو جائز أصاب أو أخطأ عندهما ، خلافًا لأبي يوسف رحمه اللَّه تعالى فيما إذا تبين حطؤه . (والثاني) أنه إذا دفعها ولم يحطر بباله أنه مصرف أم لا فهو على الحواز إلا إذا تبين أنه غير مصرف . (والثالث) أنه إذا دفعها إليه وهو شاك ولم يتحرّ أوتحرّي ولم يظهر له أنه مصرف أو غلب على ظنه أنه ليس بمصرف فهو على الفساد إلا تبين أنه مصرف [ز بزيادة ١ / ٣٠٤].

(الإغناء مكروه) وَكُرِهَ الإغْنَاءُ () وَهُوَ: أَنْ يَفْضُلَ لِلْفَقِيْرِ نِصَابٌ بَعْدَ (الإغناء مكروه) وَكُرِهَ الإغْنَاءُ () وَهُوَ : أَنْ يَفْضُلَ لِلْفَقِيْرِ نِصَابٍ مِنَ بَعْدَ إَعْطَاءِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ عِيَالِهِ () دُوْنَ نِصَابٍ مِنَ الْمَدْفُوْعِ إِلَيْهِ ، وَإِلاَّ فَلاَ يُكُرَهُ . الْمَدْفُوعِ إلَيْهِ ، وَإِلاَّ فَلاَ يُكُرَهُ . وَنُدِبَ إِغْنَاقُهُ عَنِ السُّؤَالِ .

(نقل الزكاة إلى غير بلد المزكي) وَكُرِهَ نَقْلُهَا بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِبَلَدِ ولو ما دون سيافة النصر آخرَ (٤) لِغَيْرِ قَرِيْبٍ (٥) وَأَحْوَجَ وَأُورَعَ (٦) وَأَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِيْنَ بِتَعْلِيْمٍ.

وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهَا لِلأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ مِنْ كُلِّ ذِيْ رَحْمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ ، ثُمَّ لِجَيْرَانِهِ ، ثُمَّ لأَهْلِ حَرْفَتِهِ ، ثُمَّ لأَهْلِ مَحَلَّتِهِ ، ثُمَّ لأَهْلِ حِرْفَتِهِ ، ثُمَّ لأَهْلِ بَلْدَتِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو ْحَفْصٍ الْكَبِيْرُ رَحِمَهُ اللهُ : لاَ تُقْبَلُ صَدَقَةُ الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ مَحَاوِیْجُ حَتّی یَبْدَأ بِهِمْ فَیَسُدّ حَاجَتَهُمْ .

⁽١) قوله : (الإغناء) اعلم أن الإغناء المكروه على قسمين : (الأول) أن يفضل عند الفقير نصاب كامل بعد قضاء دينه الواجب عليه ، مثلاً كان عليه خمسمائة درهم فأعطاه سبعمائة درهم ، (والثاني) إذا كان معيلاً أي ذا عيال فيكره أن يعطيه مقدار ما لو وزعه على عياله ويعطي كل واحد منهم دون نصاب يفضل عنده نصاب كامل من الذهب أوالفضة وهذا هو الذي أشار إليه الماتن [عز].

⁽٢) قوله: (بعد) ولو دفع مئتي دراهم فأكثر لمديون لا يفضل له بعد دينه نصاب لا يكره [بحر ٢ / ٤٣٥] .

⁽٣) قوله : (من عياله) أفاد أنه لو كان معيلاً إذا وزع المأخوذ على عياله ولم يصب كلا منهم نصاب لا يكره [بحر بتصرف ٢ / ٤٣٥] .

 ⁽٤) قوله: (لبلد آخر) اعلم أن المعتبر في الزكاة مكان المال ؛ حتى لوكان هو في بلد وماله في بلد آحر يفرق في
موضع المال ، وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لإمكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح [ز ١ / ٣٠٥] .

⁽٥) قوله : (لغيرقريب) فإن نقلها إلى قرابته أو إلى قوم هم إليها أحوج من أهل بلده لا يكره ، قالوا : الأفضل في صرف الصدقة أن يصرفها إلى إخوته ، ثم أو لادهم ، ثم أعمامه الفقراء ، ثم أخواله الفقراء ، ثم ذوي الأرحام ، ثم جيرانه ، ثم أهل سكنه ، ثم أهل مصره [زبتصرف ١ / ٣٠٥] .

⁽٦) قوله : (وأورغ) فلو نقلها إلى فقير في بلد آخر أورع وأصلح ـكما فعل معاذ رضي الله تعالى عنهـ لا يكره ، ولهذا قيل : التصدق على العالِم الفقير أفضل [بحر بتصرف ٢ / ٤٣٦] .

باب صدقة المطر

(من تجب عليه صدقة الفطر ؟) تَجِبُ عَلَى حُرُ (١) مُسلِم ، مَالِكِ لِنِصَابِ أَوْ قِيْمَتِهِ - وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ - ، عِنْدَ (٢) طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ لِنِمَاهِ غَرِنَامِ الْفَعْرِ مَا لَا يُنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ الْفِطْرِ - وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ - ، فَارِغ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ الْفِطْرِ - وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ - ، فَارِغ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ الْفِطْرِ - وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ - ، فَارِغ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ الْفِطْرِ - وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ - ، فَارِغ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَوَائِمِ عَنِ الدَّيْنِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَةِ وَحَوَائِمِ عَنِ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَلَيْنَاهُ وَلِيَالُهِ ، وَالْمُعْتَبِرُ فِيْهَا الْكِفَايَةُ لَا التَقْدِيْرُ ، وَهِي : مَسْكُنُهُ وَأَثَاثُهُ وَثِيَابُهُ وَقِيَالُهِ وَاللَّهُ وَسِلاَحُهُ وَعَبِيْدُهُ لِلْخِدْمَةِ .

فَيُخْرِجُهَا (٣) عَنْ نَفْسِهِ وَأَوْلاَدِهِ (١) الصِّغَارِ الْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ كَانُواْ الْمُنْفَاءِ يَخْرِجُهَا مِنْ مَالِهِمْ ، - وَلاَ تَجِبُ (٥) عَلَىٰ الْجَدِّ ، فِيْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَالمحتونَ كالصغرِ والمحتونَ كالصغرِ والمحتونَ كالصغرِ والمحتونَ كالصغرِ والمحتونَ كالمَّابِ عِنْدَ فَقُدِهِ أَوْ فَقْرِهِ - ،

⁽۱) قوله: (على حو) شرط الحرية ليتحقق التمليك فلا تحب على العبد؛ والإسلام لتقع قربة فلا تحب على الكافر؛ وملك النصاب لأنها و حبت لإغناء الفقير والإغناء من غير الغني لا يكون، واعلم أن النصب ثلاثة: (۱) نصاب يشترط فيه النماء و تتعلق به الزكاة و سائر الأحكام المتعلقة بالمال النامي، (۲) و نصاب تحب به أحكام أربعة: [۱] حرمة الصدقة، [۲] و و حوب الأضحية، [۳] و صدقة الفطر، [٤] و نفقة الأقارب، و لا يشترط فيه النمو بالتحارة و لاحولان الحول، (۳) و نصاب تثبت به حرمة السؤال، وهو ما إذا كان عنده قوت يومه عند بعض، وقال بعضهم: هو أن يملك خمسين درهما [طبزيادة ٢٩٤].

⁽٢) قوله : (عند) بيان لوقت و حوب أدائها ، وهو منصوب على أنه ظرف لتحب أول الباب [بحر ٢ / ٤٤٤] ، فمن مات قبل طلوع الفحر ، أو وُلد أو أسلم بعده لا تحب عليه [ز ١ / ٢١٠] .

⁽٣) قوله : (فيخرجها) شروع في بيان السبب ، وهو رأسه وما كان في معناه ممن يمونه ويلي عليه ولاية كاملة مطلقة [بحر ٢ / ٤٤٠] .

⁽٤) قوله: (وأولاده) قيد بالإضافة ولم يقل: "والصغار"، لإخراج الصغير الأجنبي إذا مانه ، فإن صدقة الفطر لا تجب ، وأطلق أولاده فشمل الذكر والأنثى للعلة المذكورة ، وهو وجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة عليه له ، فاستفيد منه أن البنت الصغيرة إذا زوجت وسلمت إلى الزوج ثم جاء يومُ الفطر لا يجب على الأب صدقة فطرها لعدم المؤنة عليه ، وشمل الولد بين الأبوين فإن على كل واحد منهما صدقة تامةً ، وقيد بالفقر ، لأن الولد الغني بملك نصاب تجب صدقة فطره في ماله [بحر بتصرف وتغير ٢ / ٤٤٠] .

⁽٥) قوله : (ولا تجب) قال في « البحر » : وحرج ولد الولد ، فإن صدقة فطره لا تجب على جده عند عدم أبيه 🗢

وَعَنْ مَمَالِيْكِهِ لِلْخِدْمَةِ (١) وَمُدَبَّرِهِ (٢) وَأُمِّ وَلَدِهِ (٣) وَلَوْ كُفَّارًا .

لاَ عَنْ مُكَاتَبِهِ ، وَلاَ عَنْ وَلَدِهِ الْكَبِيْرِ وَزَوْجَتِهِ وَقِنْ مُشْتَرَكُ وَآبِقٍ

إِلاَّ بَعْدَ عَوْدِهِ ، وَكَذَا الْمَغْصُوْبُ وَالْمَأْسُورُ . فلاتحب على سيدهما إلا بعد عودهما فتح

(مقدار الواجب) وَهِيَ : نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرُّ أَوْ دَقِيْقِهِ أَوْ سَوِيْقِهِ ،

أَوْ صَاعُ تَمْرٍ أَوْ زَبِيْبٍ أَوْ شَعِيْرٍ ؟ - وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ - .

وَيَجُوْزُ دَفْعُ الْقِيْمَةِ ؛ وَهِيَ أَفْضَلُ عِنْدَ وِجْدَانِ مَا يَحْتَاجُهُ ، لأَنَّهَا أَسْرَعُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْفَقِيْرِ، وَإِنْ كَانَ زَمَنَ شِدَّةٍ فَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيْرُ وَمَا يُؤْكَلُ أَفْضَلُ مِنَ الدَّرَاهِم .

(وقت الوجوب) وَوَقْتُ الْوُجُوْبِ عِنْدَ طُلُوْعٍ فَجْرِ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ فَمَنْ مَاتَ أَوِ افْتَقَرَ قَبْلَهُ ، أَوْ أَسْلَمَ أَوِ اغْتَنْيِ أَوْ وُلِدَ بَعْدَهُ لاَ تَلْزَمُهُ . وَيَسْتَحِبُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْخُرُوْجِ إِلَىٰ الْمُصلِّيٰ.

[🗢] أو فقره على ظاهر الرواية لعدم الولاية المطلقة ، فإن ولايته ناقصة لانتقالها إليه من الأب فصارت كولاية الوصى ، وتعقبه في « الفتح القدير » بالفرق بين الحد والوصى لوجوب النفقة على الحد دون الوصى فلم يبق إلا مجرد انتقال الولاية ، ولا أثر له بالفرق بين الحد والوصى كمشتري العبد ، ولا مخلص إلا بترحيح رواية الحسن أن على الجد صدقة فطرهم ، وهذه مسائل يخالف فيها الجد الأب ، في ظاهر الرواية ، ولا يخالف في رواية الحسن هذه [بحر ٢ / ٤٤٠].

⁽١) قوله : (للخدمة) أطلقه فشمل المديونَ ، والمستأجرَ ، والمرهونَ - إذا كان عنده وفاء بالدين - ، والعبدَ الجاني عمدًا كان أو خطأ ، والعبدَ المنذور بالتصدق به ، والعبدَ المعلق عتقه بمجيء يوم الفطر ، والعبدَ الموصى برقبته لإنسان وبخدمته لآخر فإنها على الموصى له بالرقبة بخلاف النفقة فإنها على الموصى له بالحدمة ، وأشار بقوله : "للخدمة " إلى أنه لا يخرج عن عبده الآبق و لا عن المغصوب المجحود إلا بعد عوده فيلزمه لما مضي ، و لا عن عبده المأسور ، لأنه حارج عن يده وتصرفه فأشبه المكاتب ، ولا عن حادمه بإحارة أو إعارة [بحر بتصرف ٢ / ٤٤٢] .

⁽٢) قوله : (ومدبره) المدبر مملوك قال له مولاه : "أنت معتق عن دبر مني مثلاً " [عز].

⁽٣) قوله : (وأم ولده) أم الولد : أمة ولدت ولدًا من مولاها وادّعي المولى نسبه [عز] .

^[1] أي لا يؤديها عن عبد بين شريكين فصاعدا.

وَصَحَ لَوْ قَدَّمُ (١) أَوْ أَخَّرَ ، وَالتَّأْخِيْرُ مَكْرُوهٌ .

(آخركتاب الزكاة ويليه كتاب الحج)

⁽۱) قوله: (قدم) أشار بإطلاقه إلى أن لا تفصيل بين مدة ومدة كما في (الهداية) وهو الصحيح ، وعند خلف بن أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله ، وقيل: يحوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان ، وقيل: في العشر الأخير ، وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية ، وتسقط بمضي يوم الفطر ، لأنها قربة اختصت بيوم العيد فتسقط بمضيه كالأضحية تسقط بمضي أيام النحر ، قلنا: إنها قربة مالية لا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالزكاة والأضحية لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب إلى التصدق بالقيمة ، وهذا لأن القربة في إراقة الدم غير معقولة ، وإنما عرفت شرعًا في أيام مخصوصة ، ووجه القربة في التصدق بالمال معقول ، وهو سدتُخلة المحتاج ، فلا يقدر وقت الأداء فيه بوقت [كفاية بزيادة ١٤١/١].

^[1] أو لأحد من الأصناف الذين تدفع إليهم زكاة الأموال.

كتاب الحج(١)

(معناه شرعا ووقته) هُوَ : زِيَارَةُ بِقَاعِ مَخْصُوْصَةٍ بِفِعْلٍ مَخْصُوْصٍ (٢) فِي الْحِجَّةِ . فِي الْحِجَّةِ . فَي الْمُهْرِهِ (٣) . وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُوْ الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ . الْمَعْرَةُ اللهَامِ الأَرْلِي الْمُولِي الْحَجَّةِ . (كيفية فرضيته) فُرِضَ مَرَّةً عَلَىٰ الْفَوْرِ (٤) ، فِي الْأَصَحِّ . (كيفية فرضيته) وَشُرُوطُ فَرْضِيَّتِهِ ثَمَانِيَةٌ - عَلَىٰ الْأَصَحِ - : (شروط فرضيته) وَشُرُوطُ فَرْضِيَّتِهِ ثَمَانِيَةٌ - عَلَىٰ الْأَصَحِ - : [1] الإسلامُ (٥).

[٢] وَالْعَقْلُ .

⁽۱) قوله: (الحج) اعلم أنه ينبغي لمريد الحج أو الغزو أن يستأذن أبويه ، فإن خرج بدون إذن مع الاحتياج إليه للخدمة أثم ، وقيل: يكره ، والأجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما ، وللأب منعه إذا كان صبيح الوجه حتى يلتحي وإن استغنى عن حدمة ،كذا يستفاد من «النوازل» ، وفي «الفتاوى»: الغلام إذا كان صبيح الوجه لا يحرجه الأب من بيته وإن كان بالغًا ،كما لا يخرج بنته ، لأن البنت يشتهيها الرجال فقط ، والأمرد إن كان صبيح الوجه يشتهيه الرجال والنساء معًا ، فالفتنة فيه من الجانبين ؛ وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ، ويستخير في هل يشتري أو يكتري ؟ وهل يسافر برًّا أو بحرًا ؟ وهل يرافق فلانًا أو فلانًا ؟ ، لأن الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل لها ، ويبدأ بالتوبة ، مراعيًا شروطها من رد المظالم إلى أهلها عند الإمكان وقضاء ما قصر فيه من العبادات والندم على تفريطه والعزم على أن لا يعود والاستحلال من ذوي الخصومات والمعاملات [ط ٣٩٦].

 ⁽٢) قوله: (بفعل مخصوص) بأن يكون محرمًا بنية الحج سابقًا ، وطائفًا في زمن من ابتداء طلوع فحر النحر ،
 ويمتد إلى آخر العمر ، واقفًا في زمن من زوال يوم عرفة إلى طلوع فحر النحر [ط ٣٩٦].

⁽٣) قوله : (أشهره) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئًا من أفعال الحج خارجها لا يجزيه ، وأنه يكره الإحرام قبلها وإن أمن على نفسه من المحظور لشبهه بالركن ، وإطلاقها يفيد التحريم [ط٣٩٦] .

⁽٤) قوله: (على الفور) اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الأصوليين يسمى مشكلاً ، لأن فيه جهة المعيارية والظر فية ، فمن قال بالفور لا يقول بأن من أخره عن العام الأول يكون فعله قضاءً ، ومن قال بالتراخي لا يقول بأن من أخره لا يأثم أصلاً ،كما أحر الصلاة عن الوقت الأول بل جهة المعيارية راجحة عند القائل بالفور حتى أن من أخر يفسق وترد شهادته ، لكن إذا حج بالأحرة كان أداءً لا قضاءً ، وجهة الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى إذا أدًاه بعد العام الأول لا يأثم بالتأخير ، لكن لو مات ولم يحج أثم عنده أيضًا [ط ٣٩٦].

⁽٥) قوله : (الإسلام) فلا يحب على الكافر ؛ حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد ما افتقر لا يحب عليه شيء بتلك الاستطاعة ، بخلاف ما لو ملكه مسلمًا فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه دُيِّنًا في ذمته [ط ٣٩٦].

- [٣] وَالْبُلُوغُ .
- [٤] وَالْحُرِّيَّةُ .
- [٥] وَالْوَقْتُ .

[٦] وَالْقُدْرَةُ عَلَى الزَّادِ (١) وَلَوْ بِمَكَّةَ بِنَفَقَةٍ وَسُطٍ . [٦]

[٧] وَالْقُدْرَةُ عَلَىٰ رَاحِلَةٍ (٢) مُخْتَصَّةٍ بِهِ أَوْ عَلَىٰ شِقِّ مَحْمِلٍ بِالْمِلْكِ وَالإِجَارَةِ

- لاَ الإِبَاحَةِ (٣) وَالإِعَارَةِ - لِغَيْرِ أَهْلِ مَكَّةً ، وَمَنْ حَوْلَهُمْ إِذَا أَمْكَنَهُمُ الْمَشْيُ مرتبط بَهْ وَ الْمَائِي الْمَائِي وَ مَنْ حَوْلَهُمْ إِذَا أَمْكَنَهُمُ الْمَشْيُ مرتبط بَهْ وَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ المَا اللهِ المَا الهِ المُلْمُ اللهِ المَال

وَتِلْكَ الْقُدْرَةُ فَاضِلَّةٌ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ (١٠) إلى حِيْنِ عَوْدِهِ ،

وَعَمَّا لاَ بُدَّ مِنْهُ ؛ كَالْمَنْزِلِ (٥) وَأَثَاثِهِ وَآلاَتِ الْمُحْتَرِفِيْنَ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ.

⁽١) قوله : (الزاد) أطلق في الزاد ، فأفاد أنه يعتبر في حق كل إنسان ما يصح به بدنه ، والناس متفاوتون في ذلك [بحر ٢ / ٧٧ ٥] ، فالمعتاد للحم ونحوه إذا قدر على خبز و حبن لا يعد قادرًا [ط ٣٩٦].

⁽٢) قوله: (راحلة) الراحلة في اللغة: المركب من الإبل، ذكرًا كان أو أنثى، وهي فاعلة بمعنى مفعولة، وفيه إشارة إلى أنه لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ، ولم أره صريحًا ، وإنما صرحوا بالكراهة ، ويعتبر في حق كل إنسان ما يبلغه ، فمن قدر على رأس زاملة ـ وهو المسمى في عرفنا راكب مُقتب ـ وأمكنه السفر غليه و جب، وإلا بأن كان مترفها فلا بد أن يقدر على شق محمل ـ وهو المسمى في عرفنا محارة أو موهية _ ، وإن أمكنه أن يكتري عقبةً لا يحب عليه ، لأنه غير قادر على الراحلة في حميع الطريق وهو الشرط ، سواء كان قادرًا على المشي أو لا . والعقبة أن يكتري اثنان راحلة يتعقبان عليها ، يركب أحدهما مرحلة والآخر مرحلة ، وشق المحمل جانبه ، لأن للمحمل جانبين ، ويكفي للراكب أحد جانبيه [بحر ٢ / ٤٧] .

⁽٣) قوله: (لا الإباحة) فلو بذل الابن لأبيه الطاعة وأباح له الزاد والراحلة لا يجب عليه الحج ، وكذا لو وُهب له مال ليحج به لا يحب عليه القبول ، لأن شرائط أصل الوجوب لا يحب عليه تحصيلها عند عدمها [بحر ٢ / ٤٨ ٥] .

⁽٤) قوله: (عياله) في « التعريفات»: عيال الرجل هو الذي سكن معه وتحب نفقته عليه كغلامه وامرأته وولده الصغير [أق ٢ / ٨٤٩].

⁽٥) قوله : (كالمنزل) ولا يلزم بيع ما استغني عنه من بعض منزله ليحج به ، نعم هو الأفضل ، وكذا لا يلزمه لو كان عنده ما لو اشترى به مسكنًا و خادمًا لا يبقى بعده ما يكفي للحج [ط ٣٩٧] .

^[1] أي اشتراط القدرة على الزاد عام في حق كل أحد حتى أهل مكة . [2] أي الراحلة شرط للآفاقي دون المكي القادر على المشي .

[٨] وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الْحَجِّ لِمَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، أَوِ الْكَوْنُ^(١) مناشرط مناص لمن النج بِذَارِ الْإِسْلاَمِ .

(شروط وجوب أدائه) وَشُرُوْطُ وُجُوْبِ الْأَدَاءِ خُمْسَةٌ - علىٰ

الأصح -:

[١] صِحَّةُ الْبَدَنِ .

[٢] وَزَوَالُ الْمَانِعِ الْحِسِّيِّ عَنِ الذَّهَابِ لِلْحَجِّ .

[٣] وَأَمْنُ الطُّريْقِ (٢).

[٤] وَعَدَمُ قِيَامِ الْعِدَّةِ.

[٥] وَخُرُوجُ مَحْرَم (١) وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ - مُسْلِم (٥) مَأْمُونٍ (١) عَامُونٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ أَوْ رُوْجٍ لإِمْرَأَةٍ (٧) فِي سَفَرٍ (٨).

(١) قوله: (أو الكون) أطلقه فشمل ما إذا علم أو لم يعلم ، وسواء نشأ على الإسلام أو لا [عز].

(٢) قوله: (وأمْنُ الطريق) اعلم أن حقيقة أمن الطريق أن يكون الغالب فيه السلامة ، واختلف في سقوطه إدا لم يكن بد من ركوب البحر فقيل: البحر يمنع الوجوب ، وقال الكرماني: إن كان الغالب في البحر السلامة من موضع حرت العادة بركوبه يجب وإلا فلا [بحر بحذف ٢ / ٥٥٠].

(٣) قوله : (وعدم) أي ومن شرائط وجوب الأداء عدم كون المرأة المريدة للحج معتدة ، أطلق العدة فأفاد عموم العدة من طلاق بائن كانت أو رجعي أو وفاة [عز].

(٤) قوله: (محرم) هو من لا يجوز له مناكحتها على التأبيذ بقرابة أو رضاع أو مصاهرة ، أطلقه فشمل الحر والعبد [عز].

(٥) قوله: (مسلم) الأَوكَى أن يقول: "غير مجوسي "،كما في « التنوير » ، لما مر أنه يكفي الذمي [ط بتصرف ٣٩٧].

(٦) قوله : (هأمون) خرج به المحوسي الذي يعتقد إباحة نكاحها ؛ والمسلمُ القريبَ إذا لم يكن مأمونًا ؛ والصبيُّ الذي لم يحتلم ؛ والمحنونُ ، لأن المقصود من المَحْرَم الحفظ والصيانة لها ، وهو مفقود في هؤلاء الأربعة [بحر بتصرف ٢ / ٥٥٢] .

(٧) قوله : (لامرأة) أطلق المرأة فشمل الشابة والعجوز لإطلاق النصوص ، والمرأة هي البالغة ، لأن الكلام في من يجب عليه الحج ، فلذا قالوا في الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة : تسافر بلا محرم ، فإن بلغتها لا تسافر إلا به [بحر ٢ / ٢ ٥ ٥] وَالْعِبْرَةُ بِغَلَبَةِ السَّلاَمَةِ بَرًّا وَ بَحْرًا عَلَىٰ الْمُفْتَى بِهِ .

(شروط صحة أدانه) وَيَصِحُ أَدَاءُ فَرْضِ الْحَجِّ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ لِلْحُرِّ :

[١] الإحْرَامُ ، [٢] وَالإسْلاَمُ -وَهُمَا شَرْطَانِ- ، [٣-٤] ثُمَّ الإِتْيَانُ بِرُكْنَيْهِ

- وَهُمَا : الْوُقُوفُ مُحْرِمًا بِعَرَفَاتٍ لَحْظَةً ، مِنْ زَوَالِ يَوْمِ التَّاسِعِ إِلَىٰ فَجْرِ يَوْمِ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ (٢) أَنْ مَا يَوْمِ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ (٢) أَنْ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ أَنْ أَنْ مَا يَوْمِ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ أَنْ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ أَنْ النَّانِيْ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ أَنْ النَّانِيْ : هُوَ أَكْثَرُ أَلْ النَّانِيْ : هُو اللَّانِيْ : هُو اللَّانِيْ : هُو اللَّانِيْ : هُو اللَّانِيْ النَّانِيْ : هُو النَّرُ النَّانِيْ النَّانِيْ : هُو النَّرُونِ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ : هُو النَّانِيْ النَانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ الْمُنْ الْأَلْمُ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ الْمُوانِيْ الْمُنْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ الْمُنْ النَّانِيْ النَّالْمُ النَّالِيْ الْمُنْ النَّالِيْ الْمُنْ النَّالِيْ النَّانِيْ النَّانِيْ النَّال

طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي ْ وَقْتِهِ ، وَهُوَ مَا بَعْدَ طُلُوْعِ فَجْرِ النَّحْرِ-. الله أيام النحر الله أيام النحر

(واجباته) وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ :

[١] إنشاء الإحرام مِن الميْقات (٣).

[٢] وَمَكُ الْوُقُوْفِ بِعَرَفَاتٍ إِلَىٰ الْغُرُوْبِ .

وهو مكان جنوبي مكة ، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة [بحر بزيادة وتصرف ٢ / ٥٥٥] .

⁽٨) قوله : (في سفر) قيد بالسفر وهو ثلاثة أيام ولياليها ، لأنه يباح لها الخروج إلى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم ، وأشار بعدم اشتراط رضا الزوج إلى أنه ليس له منعها عن حجة الإسلام إذا وحدّت مُحْرَمًا ، لأن حقه لا يظهر في الفرائض بخلاف حج التطوع والمنذور [بحر ٢ / ٥٥٢] .

⁽١) قوله : (عدم) فإن فعل ذلك فسد حجه ، وعليه أن يمضي فيه كالصحيح ، وأن يقضي من قابل [ط ٣٩٧]. (٢) توله : (أكثر) هو أربعة أشواط ، والثلاثة الباقية واجبة ، يجبر تركها بالدم [ط ٣٩٧].

⁽٣) قوله: (الميقات) أي المكان الذي لا يتجاوزه الآفاقي إلا محرمًا خمسة _ فالميقات مشترك بين الوقت المعين والمكان المعين ، والمراد هنا الثاني ، _ : (الأول): « ذو الحُليفة » _ بضم الحاء المهملة وبالفاء _ بينه وبين مكة نحو عشر مراحل أو تسع ، وبينه وبين المدينة ستة أميال ، وقيل : سبعة ، وهو ميقات أهل المدينة ، وهو أبعد المواقيت ، وبهذا المكان آبار تسميه العوام آبار علي ، قيل : لأن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قاتل الحن في بعض تلك الآبار وهو كذب من قائله . (والثاني) : « ذات عرق » _ بكسر العين وسكون الراء _ لحميع أهل المشرق ، وهي بين المشرق والمغرب من مكة ، قيل : وبينها وبين مكة مرحلتان . (والثالث) : « الحُحُنة » _ بضم الحيم وسكون الحاء المهملة _ ، واسمها في الأصل مهيعة ، قال النووي : بينها وبين مكة ثلاث مراحل ، وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك ، وهي طريق أهل الشام ونواحيها اليوم ، وهي ميقات أهل مصر والمغرب والشام . (والرابع) : « قَرْن » _ بفتح القاف و سكون الراء _ وهو حبل مطل على عرفات ، بينه وبين مكة نحو مرحلتين ، وهو ميقات أهل انجد . (والخامس) : « يلملم » وهو ميقات أهل اليمن ، عرفات ، بينه وبين مكة نحو مرحلتين ، وهو ميقات أهل انجد . (والخامس) : « يلملم » وهو ميقات أهل اليمن ، عرفات ، بينه وبين مكة نحو مرحلتين ، وهو ميقات أهل نجد . (والخامس) : « يلملم » وهو ميقات أهل اليمن ، عرفات ، بينه وبين مكة نحو مرحلتين ، وهو ميقات أهل نجد . (والخامس) : « يلملم » وهو ميقات أهل اليمن ،

[٣] وَالْوُقُوْفُ بِالْمُزْدَلِفَةِ فِيْمَا بَعْدَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَقَبْلَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ.

[٤] وَرَمْيُ الْحِمَارِ . نى أيام النحر والتشرية

أَ نَيْ أَيَامِ النَّحْرُ وَالنَّشُرِينَ [٥] وَذَبْحُ الْقَارِنِ وَالْمُتَمَنِّعِ.

[٦] وَالْحَلْقُ .

رو التفصير [٧] وَتَخْصِيْصُهُ بِالْحَرَمِ وَأَيَّامِ النَّحْرِ . أَي وَمِ النحر ويومان بعده

[٨] وَتَقْدِيْمُ الرَّمْيِ عَلَىٰ الْحَلْقِ .

[٩] وَنَحْرُ الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ بَيْنَهُمَا .

[١٠] وَإِيْقَاعُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ فِيْ أَيَّامِ النَّحْرِ.

[١٦-١١] وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِيْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحُصُولُهُ بَعْدَ الْهَالَ الْمَالُ اللهُ ا

[١٤] وَبِدَاءَةُ السَّعْيِ مِنَ الصَّفَا (٢).

[٥١] وَطُوَافُ الْوَدَاعِ .

[٢٠-١٦] وَبِدَاءَةُ كُلِّ طَوَافٍ بِالْبَيْتِ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالتَّيَامُنُ فِيْهِ،

وَالْمَشْيُ فِيْهِ لِمَنْ لاَ عُذْرَ لَهُ ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ .

[٢١] وَأَقَلُ الْأَشْوَاطِ بَعْدَ فِعْلِ الْأَكْثَرِ مِنْ طُوَافِ الزِّيَارَةِ.

[٢٢] وَتَرْكُ الْمَحْظُوْرَاتِ ؛ كُلُبْسِ الرَّجُلِ الْمَخِيْطَ ، وَسَتْرِ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ ،

⁽١) قوله: (القارن) من القِران، هو الحامع بين الحج والعمرة في إحرام واحد [عز].

⁽٢) قوله: (من الصفا) فلو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الأول في الأصح [ط ٣٩٧].

وَسَتْرِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا ، وَالرَّفَثِ (١)، وَالْفُسُوقِ ، وَالْجِدَالِ ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ (٢)،

وَالإِشْارَةِ إِلَيْهِ ، وَالدَّلاَلَةِ ^(٣) عَلَيْهِ . نوني الغالب

(سننه) وَسُنَنُ الْحَجِّ مِنْهَا :

[١] الاغْتِسَالُ وَلَوْ لِحَائِضٍ وَنُفَسَاءَ ، أَوِ الْوُضُوْءُ إِذَا أَرَادَ الإِحْرَامَ .

[٢] وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ (١) جَدِيْدَيْنِ أَبْيَضَيْنِ .

[٣] وَالتَّطَيُّبُ^(٥).

[٤] وَصَلاَةُ رَكْعَتَيْنِ . بنوي فيهما سَنَة الإحرام

بنوي فيهما سنة الإحرام [٥-١٠] وَالإِكْثَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ - بَعْدَ الإِحْرَامِ رَافِعًا (٦) بِهَا صَوْتَهُ مَتَى صَلَّى (٨)

- (١) قوله: (الرفث) الرفث: الحماع، وقيل: الكلام الفاحش، إلا أن ابن عباس رضي الله عنه يقول: إنما يكون الكلام الفاحش (الكلام الفاحش رفتًا بحضرة النساء. والفسوق: المعاصي، وهو منهي عنه في الإحرام وغيره إلا أنه في الإحرام أشد كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في قراء ة القرآن. والجدال: الخصومة مع الرفقاء والحدم والمكارين و بحر بحذف ٢ / ٢٥٦ .
- (٢) قوله: (الصيد) أريد بالصيد ههنا المصيد، إذ لو أريد به المصدر وهو الاصطياد لما صح إسناد القتل إليه [بحر ٢ / ٧٧٥]. (٣) قوله: (والدلالة) الفرق بين الإشارة والدلالة أن الإشارة تقتضى الحضرة، والدلالة تقتضى الغيبة [بحر ٢ / ٧٧٥].
- (٤) قوله : (أو إزار ورداء) أولهما لستر العورة ، وثانيهما لستر الكتفين ، فإن الصّلاة مع كشفهما أوكشف أحدهما مكروهة [ط ٣٩٨].
- (٥) قوله : (والتطيب) أي يسن له استعمال الطيب في بدنه قبيل الإحرام . أطلقه فشمل ما تبقى عينه بعده كالمسك والغالية ؛ وما لا تبقى ، وقيدنا بالبدن إذ لا يجوز التطيب في الثوب بما تبقى عينه على قول الكل على إحدى الروايتين عنهما ، قالوا : وبه نأخذ [بحر بخذف ٢ / ٥٦٢] .
- (٦) قوله : (رافعًا) اعلم أن المستحب عندنا في الدعاء والأذكار الخفية إلا في ما تعلق بإعلانه مقصود كالأذان والخطبة وغيرهما ، والتلبية أيضًا للشروع فيما هو من إعلام الدين ، فلهذا كان المستحب رفع الصوت بها ، كذا في « المبسوط.» [كفاية ١ / ١٦٠] .
- (٧) قوله : (صوته) فإن ترك رفع الصوت كان مسيئًا ، ولا شيء عليه ، ولا يبالغ فيه فيحهد نفسه ،كبلا يتضرر [ف بتصرف ٢ / ٤٤٦] .
- (٨) قوله: (صلى) أطلق الصلاة فشمل فرضها وواجبها ونفلها وهو ظاهر الرواية ، وخصها الطحاوي بالمكتوبات قياسًا على تكبيرات التشريق [بحر ٢ / ٥٧٠] .

أَوْ عَلاَ شَرَفًا أَوْ هَبَطُ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا وَبِالْأَسْحَارِ - ؛ وَتَكْرِيْرُهَا (١) كُلَّمَا أَخَذَ فِيْهَا ؛ وَالصَّلاَّةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، وَسُؤَالِ الْجَنَّةِ ، وَصُحْبَةِ الأَبْرَارِ، عَلَيْكُ ، وَسُؤَالِ الْجَنَّةِ ، وَصُحْبَةِ الأَبْرَارِ، عَلَيْكُ مَا يَعْنَانِهِ عَلَيْكُ مِنْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ مِنْ عَلَيْكُ مِنْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَ وَالاسْتِعَاذَةِ مِنَ النَّارِ .

[١١] وَالْغُسْلُ لِلدُخُوْلِ مَكَّةً .

[١٢] وَدُخُولُهَا مِنْ بَابِ الْمُعَلاَّةِ (٢) نَهَارًا .

[١٣] وَالتَّكْبِيرُ (٣) وَالتَّهْلِيْلُ تِلْقَاءَ الْبَيْتِ الشَّرِيْفِ.

[١٤] وَالدُّعَاءُ بِمَا أَحَبُّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ ، وَهُوَ مُسْتَجَابٌ .

[١٥] وَطَوَافُ الْقُدُومِ وَلَوْ فِيْ غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

[١٦] وَالْاضْطِبَاعُ فَيْهِ .

[١٧] وَالرَّمَلُ (٥) إِنْ سَعَى بَعْدَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

[١٨] وَالْهَرُولَةُ فِيْمَا بَيْنَ الْمِيْلَيْنِ (٦) الْأَخْضَرَيْنِ لِلرِّجَالِ. راجع إلى الرمل والهرولة

[١٩] وَالْمَشْيُ عَلَى هِيْنَةٍ فِي بِأَقِي السَّعْي . أي على السكينة والوقار فعلة من الهودُ [عناية]

(١) قوله: (وتكريرها) أي يكررها كلما أخذ فيها ثلاث مرات ،ويأتي بها على الولاء، ولا يقطعها بكلام [بحر٢/٠٧٥].

(٢) قوله : (المعلاة) أي من ثنية كَدّاء ـ بالفتح والمد ـ الثنية العليا بأعلى مكة عند المقبرة . ولا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وتسمى تلك الجهة « المعلى » ، وترك الحاج ذلك في هذه الأيام [ط بحذف ٣٩٨].

(٣) قوله : (والتكبير) أي حين مشاهدة البيت المكرم، ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لئلا يقع نوع شرك [ط ٣٩٨].

(٤) قوله: (والاضطباع) هو أن يدخل ثوبه تحت يده اليمني ، ويلقيه على عاتقه الأيسر [بحر٢/٣٧٥].

 (٥) قوله: (والرمل) هو المشي بسرعة مع تقارب الخُطيٰ ، وهز الكتفين في الثلاثة الأول استنانا ، فلو تركه أو نسيه في الثلاثة الأول لم يرمل في الباقي ، ولو زحمه الناس وقف حتى يحد فرحةٌ [ط ٣٩٨] .

(٦) قوله : (الميلين) هما شيئان على شكل الميلين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام إلا أنهما منفصلان عنه ، وهما علامتان لموضع الهرولة في ممرّ بطن الوادي ، بين الصفا والمروة [بحر ٢ / ٥٧٤] .

[٢٠] وَالْإِكْثَارُ مِنَ الطَّوَافِ؛ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةِ النَّفْلِ لِلآفَاقِيِّ (١). [٢٠] وَالْخُطْبَةُ بَعْدَ صَلاَةِ الظُّهْرِ يَوْمَ سَابِعِ الْحِجَّةِ بِمَكَّةَ - وَهِيَ خُطْبَةٌ وَالْخُطْبَةُ وَكُونُ اللَّهُرِ يَوْمَ سَابِعِ الْحِجَّةِ بِمَكَّةَ - وَهِيَ خُطْبَةٌ وَالْحِدَةٌ بِلاَ جُلُوسٍ يُعَلِّمُ الْمَنَاسِكَ فِيْهَا -.

[٢٢] وَالْخُرُوْجُ بَعْدَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ (٢) مِنْ مَكَّةَ لِمِنى . هوٺاس ذي الحجة [٣٣] وَالْمَبِيْتُ بِهَا .

[٢٥-٢٤] ثُمَّ الْخُرُوْجُ مِنْهَا بَعْدَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَىٰ عَرَفَاتِ ؟ فَيَخْطُبُ الإِمَامُ - بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَجْمُوْعَةً جَمْعَ فَيَخْطُبُ الإِمَامُ - بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَجْمُوْعَةً جَمْعَ عَلَى النَّهُمَا .

[٢٦] وَالإَجْتِهَادُ فِي التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوْعِ وَالْبُكَاءِ بِالدُّمُوْعِ وَالدُّعَاءِ - لِلنَّفْسِ وَالْوَالِدَيْنِ وَالإِخْوَانِ الْمُؤْمِنِيْنَ - بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ الدَّارَيْنِ فِي الْجَمْعَيْنِ. وَالْوَالِدَيْنِ وَالإِخْوَانِ الْمُؤْمِنِيْنَ - بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ الدَّارَيْنِ فِي الْجَمْعَيْنِ. مَعْلَى اللَّهُ وَالْوَقَارِ بَعْدَ الْغُرُوْبِ مِنْ عَرَفَاتٍ. [٢٧] وَالدَّفْعُ بِالسَّكِيْنَةِ وَالْوَقَارِ بَعْدَ الْغُرُوْبِ مِنْ عَرَفَاتٍ.

[٢٨] وَالنُّزُوْلُ بِمُزْدَلِفَةَ مُرْتَفِعًا عَنْ بَطْنِ الْوَادِيْ بِقُرْبِ جَبَلِ قُزَحَ (٣).

(١) قوله : (للآفاقي) وأما غيره وهو المقيم بالحرم فإن كان زمن الموسم فالنفل أفضل من الطواف ، وفي غيره الأفضل له الطواف أيضًا [عز].

(٢) قوله: (يوم التروية) قيل: إنما سمي بذلك، لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام رأى ليلة التروية كأن قائلاً يقول له: إن الله تعالى يأمرك بذبح ابنك هذا، فلما أصبح تروى، أي: تفكر في ذلك من الصباح إلى الرواح، أ مِن الله تعالى هذا الحكم أم من الشيطان؟ فمن ثمه سمي يوم التروية، فلما أمسى رأى مثل ذلك، فعرف أنه مِن الله تعالى، فمِن ثمة سمي يوم عرفة، ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحره، فسمي اليوم بيوم النحر، وقيل: إنما سمي يوم التروية بذلك، لأن الناس يروون بالماء من العطش في هذا اليوم، ويحملون الماء بالروايا إلى عرفات ومنى، وإنما سمي يوم عرفة به، لأن حبريل عليه السلام علم إبراهيم عليه الصلاة والسلام المناسك كلها يوم عرفة فقال له: أعرفت في أي موضع تطوف؟ وفي أي موضع تسعى ؟ وفي أي موضع تقف؟ وفي أي موضع تنحر و ترمي ؟ فقال: عرفت ، فسمي يوم عرفة [عناية ٢ / ٢٦].

(٣) قوله : (قُرُح) بضم ففتح ، لا ينصرف للعلمية والعدل ، عن قازح بمعنى مرتفع ، والأصح أنه المشعر الحرام [ط ٣٩٨] .

[٢٩] وَالْمَبِيْتُ بِهَا لَيْلَةَ النَّحْرِ.

رم المَبِيْتُ] بِمِنى أَيَّامَ مِنى بِجَمِيْعِ أَمْتِعَتِهِ ، - وَكُرِهَ تَقْدِيْمُ ثَقَلِهِ إِلَىٰ اللهِ اللهُ اللهُ

[٣١] وَيَجْعَلُ مِنى عَنْ يَمِيْنِهِ وَمَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ حَالَةَ الْوُقُوْفِ لِرَمْيِ الْجِمَارِ.

[٣٣-٣٢] وَكُوْنُهُ رَاكِبًا حَالَةَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فِيْ كُلِّ الْأَيَّامِ ، مَاشِيًا فِي

الْجَمْرَةِ الْأُولِي الَّتِي تَلِي الْمَسْجِدَ وَالْوُسْطِي .

[٣٤] وَالْقِيَامُ فِي بَطْنِ الْوَادِيُ حَالَةَ الرَّمْيِ .

[٣٥] وَكُوْنُ الرَّمْيِ فِيْ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فِيْمَا بَيْنَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا ؟ وَفِيْمَا بَيْنَ الزَّوَالِ وَغُرُوْبِ الشَّمْسِ فِيْ بَاقِي الْأَيَّامِ .

وَكُرِهَ الرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الأَوَّلِ وَالرَّابِعِ فِيْمَا بَيْنَ طُلُوْعِ الْفَجْرِ وَالشَّمْسِ. وَكُرِهَ فِي اللَّيَالِيْ الثَّلاَثِ وَصَحَّ ، لأَنَّ اللَّيَالِيَ كُلَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الأَيامِ إِلاَّ اللَّيْلَةَ الَّتِيْ تَلِيْ عَرَفَةَ -حَتّى صَحَّ فِيْهَا الْوُقُوْفُ بِعَرَفَاتٍ ؟ مِنَ الأَيالَةُ النَّيْلَةَ النَّيِيْ عَرَفَةَ -حَتّى صَحَّ فِيْهَا الْوُقُوْفُ بِعَرَفَاتٍ ؟ وَهِيَ لَيْلَةُ الْعِيْدِ-، وَلَيَالِيَ رَمْيِ الثَّلاَثِ ؟ فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وَالْمُبَاحُ مِنْ أَوْقَاتِ الرَّمْيِ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إلى غُرُوْبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الأَوَّلِ .

⁽١) قوله: (إذ ذاك) أي أيام الرمي، والمبيت بها، وظاهر كلامهم أن كراهية التقديم تحريمية [ط ٣٩٨]. وأشار إلى أنه يكره ترك أمتعته بمكة والذهاب إلى عرفات بالطريق الأولى، لأنها العبادة المقصودة بخلاف الرمي، وينبغي أن يكون محل الكراهة في المسألتين عند عدم الأمن عليها بمكة، أما إن أمن فلا، لعدم شغل القلب [بحر ٢ / ٦١٣].

وَبِهِذَا عُلِمَتْ أَوْقَاتُ الرَّمْيِ (١) كُلُهَا جَوَازًا وَكَرَاهَةً وَإِسْتِحْبَابًا . [٣٦] وَمِنَ السُّنَّةِ : هَدْيُ الْمُفْرِدِ بِالْحَجِّ .

[٣٧] وَالْأَكْلُ مِنْهُ وَمِنْ هَدْي ِ التَّطَوُّعِ وَالْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ فَقَطْ .

[٣٨] وَمِنَ السُّنَّةِ : الْخُطْبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ مِثْلَ الْأُولَىٰ ، يُعَلِّمُ فِيْهَا بَقِيَّةَ الْمَنَاسِكِ ، وَهِيَ ثَالِثَةُ خُطَبِ الْحَجِّ .

[٣٩] وَتَعْجِيْلُ النَّفْرِ (٢) - إذَا أَرَادَهُ - مِنْ مِنى قَبْلَ غُرُوْبِ الشَّمْسِ مِنَ الْبَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ .

وَإِنْ أَقَامَ بِهَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِيْ عَشَرَ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَسَاءَ .

وَإِنْ أَقَامَ بِمِنِي إِلَىٰ طُلُوعِ فَجْرِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ لَزِمَهُ رَمْيُهُ.

[٤٠] وَمِنَ السُّنَّةِ: النُّزُولُ بِالْمُحَصَّبِ (٣) سَاعَةُ بَعْدَ ارْتِحَالِهِ مِنْ مِني.

(٣) قوله: (بالمُحَصَّب) بضم ففتحتين: الأبطح، وليست المقبرة منه، وهو موضع بقرب مكة، يقال له: الأبطح ذو حصى، والتحصب: النزول فيه، وذكر في «المبسوط»: إنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مسيئًا [ط ٣٩٩].

الرابع هو اليوم الثالث عشر [ج بتصرف ١ /١٩٨].

⁽۱) قوله: (أوقات الرمي) اعلم أن أوقات الرمي أربعة أيام: يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، ففي الأول [١] وقت مكروه ، وهو ما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، [٢] ومسنون ، وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، [٣] ومباح ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، [٤] وما بعد ذلك إلى طلوع الفجر مكروه ، وفي اليوم الثاني والثالث [١] من طلوع الشمس إلى الزوال لا يجوز ، [٢] وما بعده إلى الغروب مسنون ، [٣] ومن بعد الغروب إلى طلوع الفجر مكروه ؛ فإن رمّى بالليل قبل طلوع الفجر جاز ولا شيء عليه ، وأما اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر إلى الغروب إلا أن ما قبل الزوال مكروه وما بعده مسنون ، وعندهما وقته ما بعد الزوال ، ولا يجوز قبله قياسًا على اليوم الثاني والثالث ، وأبو حنيفة قاسه على اليوم الأول ، فإذا غربت الشمس اليوم الرابع لا يجوز أن يرمي بالليل ، لأنه قد مضى وقت الرمي ، فسقط فعله ، ويجب عليه دم للسقوط [ج ١ / ١٩٧] . لا يحوز أن يرمي بالليل ، لأنه قد مضى وقت الرمي ، فسقط فعله ، ويجب عليه دم للسقوط [ج ١ / ١٩٧] . (٢) قوله: (النَفُر) بفتح النون و سكون الفاء ، وهو الرجوع ، فاليوم الأول يسمى يوم النحر ، والثاني ، واليوم القاف ـ لأن الناس يقرون فيه ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثاني ، واليوم النائل ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثالث النفر الأول ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الرابع يسمى يوم النفر الثاني ، واليوم الثانية و المورد و المورد

[٤١] وَشُرْبُ (١) مَاءِ زَمْزَمَ ، وَالتَّضَلُّعُ مِنْهُ ، وَاسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ ، وَالنَّظَرُ إلَيْهِ تَسْلَمُ الْمَالُونِ اللَّهُ الْمَالُونِ اللَّهُ الْمَالُونِ اللَّهُ الْمَالُونِ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ قَائِمًا ، وَالصَّبُ مِنْهُ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرٍ جَسَدِهِ -وَهُوَ لِمَا شُرِبَ لَهُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا (٢) وَالآخِرَةِ -.

[٤٢] وَمِنَ السُّنَّةِ : اِلْتِزَامُ الْمُلْتَزَمِ - وَهُوَ : أَنْ يَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَيْهِ - .

[٤٣] وَالتَّشَبُّثُ (٣) بِالْأَسْتَارِ سَاعَةً دَاْعِيًا بِمَا أَحَبٌ.

[48] وَتَقْبِيْلُ عَتَبَةِ الْبَيْتِ . مَى أَسَكَفَ الْبَيْتِ .

[ه٤] وَدُخُوْلُهُ بِالْأَدَبِ وَالتَّعْظِيْمِ .

ثُمَّ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِلاَّ أَعْظَمُ الْقُرُبَاتِ ، وَهِيَ : زِيَارَةُ سَيِّدِنَا النَّبِيِّ عَيَّالَةً وَأَصْحَابِهِ ؛ فَيَنْوِيْهَا عِنْدَ خُرُوْجِهِ مِنْ مَكَّةَ مِنْ بَابِ سُبَيْكَةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى . وَسَنَذْكُرُ لِلزِّيَارَةِ فَصْلاً عَلَىٰ حِدَتِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ .

فصل في كيفية تركيب أفعال الحج

إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيْقَاتِ كَرَابِغَ (١)؛ فَيَغْتَسِلُ

⁽۱) قوله: (وشرب) وكيفيته: أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشربه ، مستقبل القبلة ، ويتضلع منه ، ويتنفس فيه مرّات ، ويرفع بصره في كل مرة ، وينظر إلى البيت ، ويمسح به رأسه ووجهه وحسده ، ويصب عليه إن تيسر [ز ٢ / ٣٧] . (٢) قوله: (من أمور الدنيا) وقد شربه حماعة من العلماء لمطالب حليلة فنالوها ببركته [ز ٢ / ٣٧] .

⁽٣) قوله : (التشبث) هو التعلق ، والمراد بالأستار أستار الكعبة إن كانت قريبةً بحيث ينالها ، وإلا وضع يديه فوق رأسه ، مبسوطتين على الحدار قائمتين ، ويحتهد في إخراج الدمع من عينه ، ولم يذكر المصنف أنه يمشى القهقري ، وذكره في « المجمع» ، لكن يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطؤ لأحد وهو بالإمتحسر على فراق البيت الشريف وبصره ملاحظ له حتى يخرج من المسجد [بحر ٢ / ٢] .

 ⁽٤) قوله: (كوابغ) هو بكسر الموحدة ، واد بين الحرتين قريب من البحر ، وهو قبل الحجفة بشيء قليل على يسار
 الذاهب إلى مكة [ط ٣٩٩].

وَالْمُلْكَ لَكَ ، لاَ شَرِيْكَ لَكَ ﴾ ، وَلاَ تَنْقُصْ مِنْ هذِهِ الْأَلْفَاظِ شَيْأً ، وَزِدْ فَالْمُلْكَ لَك وَالْمُلْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالزِّيْادَةُ سُنَّةً .

فَإِذَا لَبَيْتَ نَاوِيًا فَقَدْ أَحْرَمْتَ (')؛ فَاتَّقِ الرَّفَثَ - وَهُوَ الْجِمَاعُ ، وَقِيْلَ : ذِكْرُهُ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ (۲)، وَالْكَلاَمُ الْفَاحِشُ - وَالْفُسُوْقَ ، وَقِيْلَ : ذِكْرُهُ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ (۲)، وَالْكَلاَمُ الْفَاحِشُ - وَالْفُسُوْقَ ، وَالْمَعَاصِيَ (۳)، وَالْجِدَالَ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْخَدَمِ ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ (۱)، وَالْمَعَاصِيَ (۱)، وَالْجِدَالَ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْخَدَمِ ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ (۱)، وَالْمَعَاصِيَ (۱)، وَالْجُدَالُ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْخَدَمِ ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِ (۱)، وَالْمَعَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ، وَالإَشَارَةَ إِلَيْهِ ، وَالدَّلاَلَةَ عَلَيْهِ ، وَلُبْسَ الْمَخِيْطِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ، وَتَعْطِيةَ (۱) الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ ، وَمَسَّ (۱) الطّيْبِ ، وَحَلْقَ (۱) الرَّأْسِ وَالشَّعْرِ .

أي "لبيك لأن الحمد النع"، ورجح الأول في « فتح القدير » بأن تعليق الإجابة التي لا نهاية لها بالذات أولى منه باعتبار صفة هذا ، و إن كان استئناف الثناء لا يتعين مع الكسر لحواز كونه تعليلاً مستأنفًا كما في قولك: "علّم ابنك العلم إن العلم نافعه"، قال تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلُوتُكَ سَكَنَّ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهذا مقرر في مسالك العلة من علم الأصول لكن لما حاز فيه كل منهما يحمل على الأول لأولويته ولأكثريته بخلاف الفتح ليس فيه سوى أنه تعليل [بحر ٢ / ٥٦٤].

⁽١) قوله : (فقد احرمت) أفاد أنه لا يكون محرمًا إلا بهما ، فإذا أتى بهما فقد دخل في حرمات مخصوصة فهما عين الإحرام شرعًا ، وذكر حسام الدين الشهيد : أنه يصير شارعًا بالنية ، لكن عند التلبية لا بالتلبية ، كما يصير شارعًا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ، ولا يصير شارعًا بالنية وحدها قياسًا على الصلاة [بحر ٢ / ٥٦٥] .

⁽٢) قوله : (بحضرة) قيد بحضرتهن ، لأن ذكر الحماع في غير حضرتهن ليس من الرفث [كفاية ١ / ١٥٩] .

⁽٣) قوله : (والمعاصي) لعل الواو ههنا زيدت من بعض الناسخين ، والأصل " الفسوق المعاصي " بغير الواو كما عليه عامة الكتب الفقهية [عز] .

⁽٤) قوله: (البر) قيد به فإن صيد البحر يجوز للمحرم [عز].

 ⁽٥) قوله: (وتغطية) أي واحتنب تغطيتهما ، والمراد بستر الرأس تغطيته بما يغطى به عادة كالثوب ، احترازًا عن شيء لا يغطى به عادة كالعدل والطبق ، ولا فرق بين ستر الكل والبعض والعصابة ، ولهذا ذكر قاضي حان في فتاواه : أنه لا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ، ولا بأس بأن يضع يديه على أنفه [بحر بتصرف ٢ / ٥٦٨] .

⁽٦) قوله: (ومس) أي واجتنبه مطلقًا في الثوب والبدن [بحر ٢ / ٥٦٩].

⁽٧) قوله : (وحلق) أي واجتنب هذين ، والمراد إزالة الشعر كيفما كان ، حلقًا وقصًّا ونتفا وتنورًا وإحراقًا ، من أي مكان كان من الرأس والبدن ، مباشرةً أو تمكينًا ، لكن قال الحلبي في مناسكه : ويستثنى منه قلع الشعر النابت في العين ، فقد ذكر بعض مشايخنا : أنه لا شيء فيه عندنا [بحر بحذف ٢ / ٢٥] .

أَوْ يَتَوَضَّأُ ، وَالْغُسْلُ - وَهُوَ أَحَبُّ - لِلتَّنْظِيْفِ ؛ فَتَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وفي نسخة: "والنسل أحب، وهو النظيف" الخ وَالنَّفَسَاءُ إِذَا لَمْ يَضُرَّهَا .

وَيُسْتَحَبُّ كَمَالُ النَّظَافَةِ () بِقَصِّ الظُّفُرِ وَالشَّارِبِ () ، وَنَتْفِ () الإبطِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ، وَجِمَاعِ الأَهْلِ ، وَالدَّهْنِ وَلَوْ مُطَيَّبًا .

وَ نَلْبَسِ الرَّجُلُ إِزَارًا وَرِدَاءً جَدِيْدَيْنِ أَوْ غَسِيْلَيْنِ ، - وَالْجَدِيْدُ الْآبْيَضُ أَفْضَلُ -، وَلاَ يَعْقِدُهُ ، وَلاَ يُخَلِّلُهُ ؛ فَإِنْ فَعَلَ كُرِهَ ، وَلاَ شَيْءَ الْفَضَلُ -، وَلاَ يَرُرُّهُ اللهُ يَعْقِدُهُ ، وَلاَ يُخَلِّلُهُ ؛ فَإِنْ فَعَلَ كُرِهَ ، وَلاَ شَيْءَ الْفَضَلُ -، وَلاَ يَعْقِدُهُ ، وَلاَ شَيْءَ اللهُ الله

وَتَطَيَّبُ (٥)، وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ (٢)، وَقُلْ : ((اللّهُمَّ إِنِّي أُرِيْدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِيْ وَتَقَبَّلْهُ مِنِّيْ)) ، وَلَبِّ (٧) دُبُرَ صَلاَتِكَ تَنْوِيْ (٨) بِهَا الْحَجَّ ، فَيَسِّرْهُ لِيْ وَتَقَبَّلْهُ مِنِّيْ)) ، وَلَبِّ (٧) دُبُرَ صَلاَتِكَ تَنْوِيْ (٨) بِهَا الْحَجَّ ، وَلَبِّ (٧) دُبُرَ صَلاَتِكَ تَنْوِيْ (١) بِهَا الْحَجَّ ، وَلَبِّ (٧) وَلَبِّ (٧) دُبُرَ صَلاَتِكَ مَا اللّهُمُّ لَبَيْكَ ، لاَ شَرِيْكَ لَكَ لَبَيْكَ ، إِنَّ (٩) الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةَ وهي : ((لَبَيْكَ اللّهُمُّ لَبَيْكَ ، لاَ شَرِيْكَ لَكَ لَبَيْكَ ، إِنَّ (٩)

⁽١) قوله : (النظافة) نَظُف الشيء (من كرم) نظافةً : نقى من الوسخ والدنس ، وحَسُنَ وبَهُؤَ فهو نظيف [أق

⁽٢) قوله: (الشارب) هو ما ينبت من الشعر على الشفة العليا من الإنسان [أق ١/٩٧٥].

⁽٣) قوله: (نتف) نتف الشعر والريش ونحوه: نزْغه [أق ٢ / ١٢٦٨].

 ⁽٤) قوله: (ولا يزره) مِن زرَّ القميص زرًّا: شد إزاره ، وأدخلها في العرى ، والزِر بالكسر وهو الحبة ، تجعل في العروة ،
 والجمع أزرار وزُور [أق].

 ⁽٥) قوله : (وتطيب) أي أيها الطالب حجًّا أو عمرةً ، وقال العيني رحمه الله تعالى : وإنما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريضًا على تعلم أمور الإحرام واهتمامًا لشدة الاحتياج إلى معرفته [ش٢/٨].

⁽٦) قوله : (ركعتين) ويقرأ فيهما ما شاء ، وإن قرأ في الأولى بـ ((فاتحة الكتاب)) و ((قل يا أيها الكافرون)) ، وفي الثانية بـ ((فاتحة الكتاب)) و ((قل هو الله أحد)) تبركًا بفعله عليه الصلاة والسلام فهو أفضل [عناية ٢ / ٤٣٢] .

⁽٧) قوله: (ولب) أمر من التلبية ، مِن لبّى يلبي قال لبيك [عز].

⁽٨) قوله : (تنوي) بيان للأكمل وإلا فيصح الحج بمطلق النية ولو بقلبه ، بشرط مقارنتها لذكر يقصد به التعظيم كتسبيح وتهليل ولو بالفارسية وإن أحسن العربية والتلبية [ط ٣٩٩].

⁽٩) قوله : (إنَّ) اختلف في همز " إن الحمد" بعد الاتفاق على جواز الكسبر والفتح ، واختار في « الهداية » أن الأوجه الكسر على استئناف الثناء وتكون التلبية للذات ، وقال الكسائي : الفتح أحسن على أنه تعليل للتلبية ٢

وَالْمُلْكَ لَكَ ، لاَ شَرِيْكَ لَكَ ﴾ ، وَلاَ تَنْقُص ْ مِنْ هذهِ الأَلْفَاظِ شَيْاً ، وَزِدْ فَالْمُلْكَ لَك وَالْمُنْكَ ، لَا يُلْكَ ﴾ ، وَالْخَيْرُ كُلّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالْخَيْرُ كُلّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالْخَيْرُ كُلّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَيْكَ وَالرُّغْبَى إلَيْكَ ﴾ ، وَالزِّيَادَةُ سُنَةٌ .

فَإِذَا لَبَيْتَ نَاوِيًا فَقَدْ أَحْرَمْتَ (1)؛ فَاتَّقِ الرَّفَثَ - وَهُوَ الْجِمَاعُ ، وَقِيْلَ : ذِكْرُهُ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ (1)، وَالْكَلاَمُ الْفَاحِشُ - وَالْفُسُوْقَ ، وَقِيْلَ : ذِكْرُهُ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ (1)، وَالْكَلاَمُ الْفَاحِشُ - وَالْفُسُوْقَ ، وَالْمَعَاصِيَ (1)، وَالْجِدَالَ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْخَدَمِ ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ (1)، وَالْمَعَاصِيَ (1)، وَالْجِدَالَ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْخَدَمِ ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ (1)، وَالْمَعَامِيَ وَالْجُوْلِينِ الْبَرِّ اللهِ اللهِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ، وَالإَسْارَةَ إِلَيْهِ ، وَالدَّلالَةَ عَلَيْهِ ، وَلُبْسَ الْمَخِيْطِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ، وَلَيْسَ الْمَخِيْطِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ، وَتَعْطِيةَ (٥) الرَّأْسِ وَالْفَعْدِ ، وَمَسَّ (١ الطَّيْبِ ، وَحَلْقَ (٧) الرَّأْسِ وَالشَّعْدِ .

أي "لبيك لأن الحمد إلخ"، ورجح الأول في « فتح القدير » بأن تعليق الإجابة التي لا نهاية لها بالذات أولى منه باعتبار صفة هذا ، و إن كان استئناف الثناء لا يتعين مع الكسر لجواز كونه تعليلاً مستأنفاً كما في قولك : "علّم ابنك العلم إن العلم نافعه" ، قال تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلُوتَكَ سَكَنَّ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، وهذا مقرر في مسالك العلة من علم الأصول لكن لما جاز فيه كل منهما يحمل على الأول لأولويته ولأكثريته بخلاف الفتح ليس فيه سوى أنه تعليل [بحر ٢ / ٤٣٥] .

⁽١) قوله : (فقد احرمت) أفاد أنه لا يكون محرمًا إلا بهما ، فإذا أتى بهما فقد دخل في حرمات مخصوصة فهما عين الإحرام شرعًا ، وذكر حسام الدين الشهيد : أنه يصير شارعًا بالنية ، لكن عند التلبية لا بالتلبية ،كما يصير شارعًا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ، ولا يصير شارعًا بالنية وحدها قياسًا على الصلاة [بحر ٢ / ٥٦٥] .

⁽٢) قوله: (بحضرة) قيد بحضرتهن ، لأن ذكر الحماع في غير حضرتهن ليس من الرفث [كفاية ١ / ٩٥٩].

⁽٣) قوله : (والمعاصي) لعل الواو ههنا زيدت من بعض الناسخين ، والأصل " الفسوق المعاصي " بغير الواو كما عليه عامة الكتب الفقهية [عز].

⁽٤) قوله: (البو) قيد به فإن صيد البحر يجوز للمحرم [عز].

⁽٥) قوله : (وتغطية) أي واحتنب تغطيتهما ، والمراد بستر الرأس تغطيته بما يغطى به عادة كالثوب ، احترازًا عن شيء لا يغطى به عادة كالعدل والطبق ، ولا فرق بين ستر الكل والبعض والعصابة ، ولهذا ذكر قاضي حان في فتاواه : أنه لا يغطى فاه ولا ذقته ولا عارضه ، ولا بأس بأن يضع يديه على أنفه [بحر بتصرف ٢ / ٥٦٨] .

⁽٦) قوله: (ومس) أي واحتنبه مطلقًا في الثوب والبدن [بحر ٢ / ٥٦٩].

⁽٧) قوله : (وحلق) أي واجتنب هذين ، والمراد إزالة الشعر كيفما كان ، حلقًا وقصًّا ونتفا وتنورًا وإحراقًا ، من أي مكان كان من الرأس والبدن ، مباشرةً أو تمكينًا ، لكن قال الحلبي في مناسكه : ويستثنى منه قلع الشعر النابت في العين ، فقد ذكر بعض مشايخنا : أنه لا شيء فيه عندنا [بحر بحذف ٢ / ٥٦٩] .

وَيَجُونُ الاغْتِسَالُ وَالاسْتِظْلاَلُ بِالْخَيْمَةِ وَالْمَحْمِلِ (١) وَغَيْرِهِمَا ، استظل بالظل: مال الله و تعدف المنظل بالظل: مال الله و تعدف المنظل الله و تعدف الله و

وَشَدُّ الْهِمْيَانِ (٢) فِي الْوَسْطِ.

وَأَكْثِرِ التَّلْبِيَةَ مَتَى صَلَّيْتَ ، أَوْ عَلَوْتَ شَرَفًا ، أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا ، أَوْ لَوَ هَبَطْتَ وَادِيًا ، أَوْ لَوَ هَبَطْتَ وَادِيًا ، أَوْ لَوَ هَبَلِ مَا أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا ، أَوْ لَوَ هَبُو مُضِرِ . لَقِيْتَ رَكْبًا ، وَبِالْأَسْحَارِ ، رَافِعًا (٣) صَوْتَكَ ، بِلاَ جُهْدٍ مُضِرٍ .

وَإِذَا وَصَلْتَ إِلَىٰ مَكَّةَ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسِلَ (١)، وَتَدْخُلَهَا مِنْ بَابِ

الْمُعَلَّىٰ ، لِتَكُونَ مُسْتَقْبِلاً فِي دُخُولِكَ بَابَ الْبَيْتِ الشَّرِيْفِ تَعْظِيْمًا .

وَيُسْتَحَبُ أَنْ تَكُونَ مُلَبِّيا فِيْ دُخُولِكَ حَتّى تَأْتِيَ بَابَ السَّلاَمِ ؟ فَتَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مِنْهُ مُتَوَاضِعًا ، خَاشِعًا ، مُلَبِّيًا ، مُلاَحِظًا جَلاَلَةَ الْمَكَانِ ، مُكبِّرًا ، مُهلِّلاً ، مُصلِّياً عَلى النَّبِيِّ عَلَيْ ، مُتَلَطِّفاً بِالْمُزَاحِمِ ، الْمَكانِ ، مُكبِّرًا ، مُهلِّلاً ، مُصلِّياً عَلى النَّبِيِّ عَلَيْ ، مُتَلَطِّفاً بِالْمُزَاحِمِ ، وَاعِيًا (٥) عِنْدَ رُوْيَةِ الْبَيْتِ الْمُكرَّم .

⁽١) قوله: (المَعِحْمل) هو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، أو عكسه ، وهو مقيد بما إذا لم يصب رأسه ولا وجهه ، فلو أصاب أحدهما يكره ، كما لو حمل ثيابًا على رأسه فإنه يلزمه الجزاء ، بخلاف ما إذا حمل نحو الطبق والإجانة والعدل المشغول [بحر ٢ / ٥٦٩] .

⁽٢) قوله: (الهميان) هو بالكسر: ما يحعل فيه الدراهم، ويشد على الحقو، أطلقه؛ فشمل ما إذا كان فيه نفقته أو نفقة غيره، لأنه ليس بلبس المحيط، ولا في معناه، وأشار إلى أنه لا يكره شد المنطقة والسيف والسلاح والتحتم بالحاتم [بحر ٢ / ٥٦٩].

⁽٣) قوله : (رافعًا) اعلم أن رفع الصوت بالتلبية سنة إلا أنه لا يجهد نفسه كما يفعله العوام [بحر بتصرف ٢ / ٥٧٠] .

⁽٤) قوله: (تغتسل) اعلم أن من الاغتسالات المسنونة الاغتسال لدخولها وهو للنظافة ، فيستحب للحائض والنفساء ، ولم يقيد دخول مكة بزمن خاص فأفاد أنه لا يضره ليلاً دخلها أو نهارًا ، وأما المستحب فالدخول نهارًا [بحر بحذف ٢ / ٧١] .

⁽٥) قوله: (داعيًا) لحديث عطاء أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا لقي البيت: «أعوذ برب البيت من الدَّيْن والفقر، ومن ضيق الصدر وعذاب القبر» [ز ٢ / ١٥]، وقد ذكر في المناقب: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى أوصى رجلاً يريد السفر إلى مكة بأن يدعو الله تعالى عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه، فإن استجيبت هذه الدعوة صار مستجاب الدعوة [بحر ٢ / ٧٢٢].

^[1] أي إذا زاحمه أحد من الحجاج يتلطف بهم.

ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْحَجَرَ الْآسُورَة مُكَبِّرًا ، مُهَلِّلاً ، رَافِعًا يَدَيْكَ كَمَا فِي الصَّلاَةِ ، وَضَعْهُمَا عَلَى الْحَجَرِ، وَقَبِّلْهُ بِلاَ صَوْتٍ ؛ فَمَنْ عَجَزَ عَنْ ذلِكَ الصَّلاَةِ ، وَضَعْهُمَا عَلَى الْحَجَرِ، وَقَبِّلْهُ بِلاَ صَوْتٍ ؛ فَمَنْ عَجَزَ عَنْ ذلِكَ الرَّحِمَةِ اللَّهِ مِنْ بَعِيْدٍ إلاّ بِإِيْذَاءٍ تَرَكَهُ ، وَمَسَّ الْحَجَرَ بِشَيْءٍ ، وَقَبَّلَهُ ، أَوْ أَشَارَ إلَيْهِ مِنْ بَعِيْدٍ إلاّ بِإِيْذَاءٍ تَرَكَهُ ، وَمَسَّ الْحَجَرَ بِشَيْءٍ ، وَقَبَّلَهُ ، أَوْ أَشَارَ إلَيْهِ مِنْ بَعِيْدٍ مُكَبِّرًا ، مُهَلِّلاً ، حَامِدًا ، مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ .

وَطُفْ وَرَاءَ الْحَطِيْمِ (١).

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَسْعَىٰ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِبَ الطَّوَافِ فَارْمُلُ فِي وَالْمُرْوَةِ عَقِبَ الطَّوَافِ فَارْمُلُ فِي الثَّلاَثَةِ الْأَسْوَاطِ الْأُولِ ، - وَهُو : الْمَشْيُ بِسُرْعَةٍ مَعَ هَزِّ الْكَتِفَيْنِ كَالْمُبَارِزِ (٢) الثَّلاَثَةِ الْأَسْوَافِ الْمُسْلُونِ كَالْمُبَارِزِ وَ الْمُسْلُونِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ - الْمَعْفَى النَّاسُ وَقَفَ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةَ رَمَلٍ يَتَبَخْتَرُ بَيْنَ الصَّفَيْنِ - المَعْفَى النَّاسُ وَقَفَ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةَ رَمَلٍ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ النَّاسُ وَقَفَ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَة رَمَلِ لاَ بُدَ لاَ مُنْ الْوَجْهِ الْمَسْنُونِ ، بِخِلاَفِ اسْتِلاَمِ الْحَجَر الْأَسْوَدِ ، لأَنَّ لَهُ بَدَلاً وَهُو اسْتِقْبَالُهُ .

وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ ، وَيَخْتِمُ (٣) الطَّوَافَ بِهِ وَبِرَكْعَتَيْنِ فِي السَّوَافَ بِهِ وَبِرَكْعَتَيْنِ فِي السَّوَافَ بِهِ وَبِرَكْعَتَيْنِ فِي السَّوَافَ الْمُ الْمُوسِدَةِ مِنْ الْمُوسِدَةِ مِنْ الْمُوسِدَةِ مِنْ الْمُوسِدَةِ مِنْ الْمُوسِدَةِ مِنْ الْمُوسِدَةِ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّا الللَّا اللَّهُ اللللللللَّا اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللل

⁽۱) قوله : (الحطيم) اعلم أن الحطيم له ثلاث أسام : [۱] حطيم ، [۲] وحظيرة ، [۳] و حجر ، وهو اسم لموضع متصل بالبيت من الجانب الغربي ، بينه وبين البيت فرحة ، وسمي به لأنه حطم من البيت ، أي كسر ، فعيل بمعنى مفعول كالقتيل بمعنى المقتول ؛ أو لأن من دعا على من ظلمه فيه حطمه الله تعالى كما جاء في الحديث فهو بمعنى فاعل ، وليس كله من البيت بل مقدار ستة أذرع من البيت برواية مسلم عن عائشة ، وفي «غاية البيان» : أن فيه قبر هاجر وإسمعيل عليهما السلام [بحر بحذف ٢ / ٧٤٤].

⁽٢) قوله: (كالمبارز) هو الذي يبرز من صف القتال لقتال العدو، فإنه يظهر حلادته وقو ته لمن بارزه [عز]. (٣) قوله: (ويختم) ويستحب أن يدعو بعد ركعتي الطواف عند الحجر بدعاء آدم على نبينا وعليه الصلاة والتسليم [1] بأن رفع يديه حذاء أذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا بهما إليه وظاهرهما نحو وجهه [بحر ٧٢/٢ه].

مَقَامِ إِبْرَاهِيْمَ (١) عَلَيْهِ السَّلاَمُ ، أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ (٢)، ثُمَّ عَادَ ، فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ، وَهَذَا طَوَافُ الْقُدُومِ (٣)، وَهُوَ سُنَّةٌ لِلاَفَاقِيْ .

ثُمَّ تَخْرُجُ إِلَىٰ الصَّفَا ، فَتَصْعَدُ وَتَقُوْمُ عَلَيْهَا حَتَى تَرَى الْبَيْتَ ، فَتَسْتَقْبِلُهُ مُكَبِّرًا ، مُهَلِّلاً ، مُلَبِّياً ، مُصلِّياً ، دَاعِيًا (، وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ مَبْسُوْطَتَيْن .

ثُمَّ تَهْبِطُ نَحْوَ الْمَرْوَةِ عَلَىٰ هِيْنَةٍ (٥)؛ فَإِذَا وَصَلَ بَطْنَ الْوَادِيْ سَعَىٰ بَيْنَ الْمِيْلَيْنِ (٦) الْآخْضَرَيْنِ سَعْياً حَبِيْناً ؛ فَإِذَا تَجَاوَزَ بَطْنَ الْوَادِي مَشَىٰ بَيْنَ الْمِيْلَيْنِ (٦) الْآخْضَرَيْنِ سَعْياً حَبِيْناً ؛ فَإِذَا تَجَاوَزَ بَطْنَ الْوَادِي مَشَىٰ عَلَىٰ الْمَرْوَةَ ، فَيَصْعَدَ عَلَيْهَا ، وَيَفْعَلَ (٧) كَمَا فَعَلَ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ الْمَرْوَةَ ، فَيَصْعَدَ عَلَيْهَا ، وَيَفْعَلَ (٧) كَمَا فَعَلَ عَلَىٰ عَلَىٰ الْمَرْوَةِ .

وهو: «اللّهم إنك تعلم سرّي وعلانيتي فاقبل معذرتي ، وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي ، اللّهم إني أسألك إيمانًا يمانًا يباشر قلبي ، ويقينًا صادقًا ، حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي والرضا بما قسمت لي » ، فأو حى الله تعالى إليه أني قد غفرت لك ولن يأتي أحد من ذريتك يدعوني بمثل ما دعوتني إلا غفرت ذنوبه و كشفت همومه ونزعت الفقر من بين عينيه وأنجزت له كل ناجز وأتته الدنيا وهي راغمة وإن كان لا يريدها [ز ٢ / ٢٠] .

(١) قوله: (مقام إبراهيم) وهي حجارة يقوم عليها عند نزوله وركوبه من الإبل حين يأتي إلى زيارة هاجر وولدها
إسمعيل ، وذكر القاضي في تفسيره: أنه الحجر الذي فيه أثر قدميه ، والموضع الذي كان فيه حين قام عليه ،
ودعا الناس إلى الحج ، وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله [بحر بحذف ٢ / ٥٨١] .

(٢) قوله : (من المسجد) بيان للفضيلة ، وإلا فحيث أراد ولو بعد الرحوع إلى أهله ، لأنها على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعًا آخر فتكون على الفور [بحر ٢ / ٥٨١] .

(٣) قوله: (طواف) اعلم أن هذا الطواف له أربعة أسماء: [١] طواف القدوم، [٢] وطواف التحية، [٣] وطواف اللقاء، [٤] وطواف اللقاء، [٤] وطواف أول العهد [عناية ٢/٧٥].

(٤) قوله : (داعيًا) ويقول : « لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ، ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » ، يقول ذلك ثلاث مرات [ز ٢ / ٢٠] .

(٥) قوله : (على هينة) بكسر الهاء ، من الهَون بفتح الهاء ، وهو السكينة ، فأصلها هونة ؛ قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلُها [ط ٤٠٠] .

(٦) قوله: (الميلين) هما شيئان على شكل الميلين، منحوتان من نفس حدار المسحد الحرام، لا أنهما منفصلان عنه، وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي [كفاية ١ / ١٦٢].

(٧) قوله: (ويفعل) أي كما فعل على الصفا من الصعود والتكبير والتهليل والصلاة والدعاء، والكل سنة حتى لو ترك
 الهرولة بين الميلين لا شنيء عليه [بحر ٢ / ٥٨٤] .

الصَّفَا: يَسْتَقْبِلُ (١) الْبَيْتَ مُكَبِّرًا، مُهَلِّلاً، مُلَبِّيًا، مُصَلِّيًا، دَاعِيًا، بَاسِطًا يَدَيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ، وَهٰذَا شَوْطٌ (٢).

ثُمَّ يَعُوْدُ قَاصِدًا الصَّفَا ؛ فَإِذَا وَصَلَ إِلَىٰ الْمِيْلَيْنِ الْآخْضَرَيْنِ سَعى ،
الحدمياني ركن الحدار والأعر منصل بدار عباس الحدمياني ركن الحدار والأعر منصل بدار عباس فُمَّ مَشَى عَلَى هِيْنَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّفَا ، فَيَصْعَدَ عَلَيْهَا ، وَيَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ أُوَّلًا ، وَهَذَا شَوْطٌ ثَانٍ .

فَيَطُونْ فُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ، وَيَسْعلى فِي فَيُ بَطْن الْوَادِيُ فِي كُلِّ شَوْطٍ مِنْهَا .

. وَيَطُونُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَا لَهُ -وَهُوَ ثُمَّ يُقِيْمُ (٣) بِمَكَّةَ مُحْرِمًا ، وَيَطُونُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَا لَهُ -وَهُوَ مَا مُعْرِمِلُوسِهِ الْمُعْمِلِهِ الْمُعْمِلِهِ الْمُعْمِلِةِ اللهِ اللهِ الْمُعْمِلِةِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

فَإِذَا صَلَى الْفَجْرَ بِمَكَّةَ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ تَأَهَّبَ لِلْخُرُوْجِ إِلَىٰ مِنى (١)؛ فَيَخْرُجُ مِنْهَا بَعْدَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ .

⁽١) قوله : (يستقبل) هذا باعتبار ما كان وإلا فقد حال البناء بين المروة والبيت الآن ولكنه يقف مستقبلاً [ط ٤٠٠].

⁽٢) قوله: (شوط) ونقل عن الطحاوي: أن الذهاب من الصفا إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط، قياسًا على الطواف، فإنه من الحجر إلى الحجر شوط، وفي « الفتاوى الظهيرية » ما يخالفه فإنه قال: لا خلاف بين أصحابنا أن الذهاب من الصفا إلى المروة شوط محسوب من الأشواط السبعة، فأما الرجوع من المروة إلى الصفا هل هو شوط آخر ؟ قال الطحاوي: لا يعتبر الرجوع من المروة إلى الصفا شوطًا آخر، والصحيح أنه شوط آخر [بحر ٢ / ٥٨٥]، فإن قيل: ما الفرق بين الطواف والسعي حتى كان مبدأ الطواف هو المنتهى دون السعي ؟ أحيب بأن الطواف دوران لا يتأتى إلا بحركة دورية فيكون المبدأ والمنتهى واحدًا بالضرورة، وأما السعي فهو قطع مسافة بحركة مستقيمة، وذلك لا يقتضي عوده على بدايته [عناية ٢ / ٤٥٩].

 ⁽٣) قوله : (ثم يقيم) فلا يجوز له التحلل حتى يأتي بأفعاله ، فأفاد أن فسخ الحج إلى العمرة لا يجوز [بحر بحذف ٢ / ٥٨٦] .

 ⁽٤) قوله: (مِني) وهي قرية فيها ثلاث سكك ، بينها وبين مكة فرسخ ، وهي من الحرم . والغالب عليه التذكير والصرف ، وقد يكتب بالألف [بحر ٢ / ٨٨٨] .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بمِنى .

وَلاَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي أَحْوَالِهِ كُلِّهَا إِلاَّ فِي الطَّوَافِ ، وَيَمْكُثُ بِمِنى إِلَىٰ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ بِهَا بِغَلَسٍ ، وَيَنْزِلُ بِقُرْبِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ . إِلَىٰ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ بِهَا بِغَلَسٍ ، وَيَنْزِلُ بِقُرْبِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ .

ثُمَّ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَذْهَبُ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ (١) فَيُقِيْمُ بِهَا ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَأْتِي مَسْجِدَ نَمرَة ، فَيُصَلِّيْ - مَعَ الإِمَامِ الآعْظَمِ أَوْ نَائِبِهِ - الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ (٢) بَعْدَ مَا يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ ، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ، وَيُصَلِّي الْفَرْضَيْنِ بَأَذَانِ وَإِقَامَتَيْن .

وَلاَ يَجْمَعُ بَيْنَهُماَ إِلاَّ بِشَرْطَيْن : [١] الإِحْرَامِ ^(٣)، [٢] وَالإِمَامِ الأَعْظَمِ.

وَلاَ يَفْصِلُ بَيْنَ الصَّلاَتَيْنِ بِنَافِلَةٍ .

وَإِنْ لَمْ يُدْرِكِ الإِمَامَ الْأَعْظَمَ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ فِيْ وَقْتِهَا الْمُعْتَادِ ؟ مُنْظِهر والعصر فَإِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ الْمَوْقِفِ - وَعَرَفَاتٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ بَطُنَ

⁽١) قوله : (عرفات) وهي عَلم للموقف ، وهي منونة لا غير ، ويقال لها : " عرفة " أيضًا ، ويوم عرفة : التاسع من ذي الحجة [بحر ٢ / ٨٨٨] .

⁽٢) قوله : (والعصر) أشار بذكر العصر بعد الظهر إلى أنه لا يصلي سنة الظهر البعدية ، وهو الصحيح كما في «التصحيح» ، فبالأولى أن لا يتنفل بينهما ، فلو فعل كره ، وأعاد الأذان للعصر لانقطاع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر [بحر ٢ / ٥٨٩].

⁽٣) قوله: (الإحرام) المراد بالإحرام إحرام الحج حتى لو كان محرمًا بالعمرة يصلي العصر في وقته ، وهذَان الشرطان لا بد منهما في كل من الصلاتين ، لا في العصر وحدها ؛ حتى لو كان محرمًا بالعمرة في الظهر محرمًا بالحج في العصر ، لا يحوز له الحمع عنده ، كما لو لم يكن محرمًا في الظهر . وأطلق في وقت الإحرام فأفاد أنه لا فرق بين أن يكون محرمًا قبل الزوال أو بعده ، وهو الصحيح [بحر ٢/ ٥٩١].

عُرنَة (''-، وَيَغْتَسِلُ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي عَرَفَاتٍ لِلْوُقُوْفِ ، وَيَقِفُ بِقُرْبِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ('') مُسْتَقْبِلاً ، مُكبِّرًا ، مُهلِّلاً ، مُلبِّيًا ، دَاعِيًا ('') ، مَادًا يَدَيْهِ كَالْمُسْتَطْعِم . الرَّحْمَةِ (') مُسْتَقْبِلاً ، مُكبِّرًا ، مُهلِّلاً ، مُلبِّيًا ، دَاعِيًا ('') مَادًا يَدَيْهِ كَالْمُسْتَظْعِم . وَيَجْتَهِدُ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ وَيَجْتَهِدُ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَوَالِدَيْهِ وَإِخْوَانِهِ ، وَيَجْتَهِدُ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ مِنَ الدَّعَاءِ مِنَ الدَّعْعِ فَإِنَّهُ دَلِيْلُ الْقَبُولِ ، وَيُلِحُ (') فِي الدُّعَاءِ مَعَ قُوَّةِ مِنْ عَيْنَيْهِ قَطَرَاتِ مِنَ الدَّعَاءِ مَعْ فَإِنَّهُ دَلِيْلُ الْقَبُولِ ، وَيُلِحُ (') فِي الدُّعَاءِ مَعَ قُوَّةِ رَجَاءِ الإَجَابَةِ ، وَلاَ يُقَصِّرُ فِي هذَا الْيَوْمِ ، إِذْ لاَ يُمْكِنُهُ تَدَارُكُهُ سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِنَ الآفَاقِ .

وَالْوُقُوْفُ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ أَفْضَلُ، وَالْقَائِمُ عَلَىٰ الْأَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَاعِدِ.
فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ (٥) الإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَلَىٰ هِيْنَتِهِمْ،
وَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً يُسْرِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا، - وَيَتَحَرَّزُ عَمَّا يَفْعَلُهُ وَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً يُسْرِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا، - وَيَتَحَرَّزُ عَمَّا يَفْعَلُهُ الْجَهَلَةُ مِنَ الاشْتِدَادِ فِي السَّيْرِ وَالأَرْذُخَامُ وَالإِيْذَاءِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ - حَتّى عَمَّا مِن السَّيْرِ وَالأَرْدُخَامُ وَالإِيْذَاءِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ - حَتّى عَمَّا اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

⁽١) قوله : (عرفة) وفي «المُغْرب» : عرفة : واد بحذاء عرفات ، وبتصغيرها سميت عُرِيْنَة ، ينسب إليها العربيون ، وذكر القرطبي في تفسيره : أنها بفتح الراء وضمها بغربي مسجد عرفة ، حتى لقد قال بعض العلماء : إن الحدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرفة ، وحكى الباجي عن ابن حبيب : أن عرفة في الحل ، وعرفة في الحرم [بحر ٢ / ٥٩٢] .

⁽٢) قوله: (**جبل الرحمة**) هو الجبل الذي بوسط أرض عرفاتَ (عَمَلل له : " إلاّل " على وزن هِلاَل [ز ٢ / ٢٤] . «

⁽٣) قوله: (داعيًا) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: رأيت رسَّوُلِ الله يَتَكُرُ بعرفات يدعو ويداه إلى صدره كاستطعام المسكين ـ رواه أبو ذر ـ ، ويقول: « اللهم اجعل في بصري نورًا ، وفي سمعي نورًا ، واجعلني ممن تباهي به ملائكتك ، اللهم اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، اللهم إنك تسمع كلامي ، وترى مكاني ، وتعلم سري وعلانيتي ، ولا يخفي عليك شيء من أمري ، أنا البائس الفقير المستغيث المستجير المغرور ، أسالك مسألة المسكين ، وابتهل إليك ابتهال المذنب الذليل ، وأدعوك دعاء الخائف الحقير ومن خضعت لك رقبته وفاضت لك عيناه ورغم لك أنفه ، ولا تجعلني بدعائك رب شقيا ، وكن بي رؤوفًا رحيمًا ، يا خير مسؤول ، ويا أكرم مأمول » ، ويختار من الدعاء ما شاء [ز ٢ / ٢٥] .

⁽٤) قوله: (ويلح) مِن أَلَحُّ السائلُ في السؤال: ألحف وأقبل عليه مواظبًا [أق ٢ / ١٦٢١].

⁽٥) قوله: (أفاض) أفاض الناس من عرفات: الدفعوا ورجعوا وتفرقوا ، أو أسرعوا منها إلى مكان آخر [أق ٢/٥٥٠].

يَأْتِي مُوْدَلِفَة ؛ فَيَنْزِلُ بِقُرْبِ جَبَلِ قُرَح (١) ، وَيَرْتَفِعُ عَنْ بَطْنِ الْوَادِي تَوْسِعَة لِلْمَارِّيْنَ ، وَيُصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانِ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ لِلْمَارِّيْنَ ، وَيُصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانِ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ لَلْمَارِيْنَ الْمَاعِنَ الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَلِفَةِ ، وَلَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَلِفَة ، ولَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَلِفَةِ ، وَكَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَلِفَةِ ، وَكَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَولِفَة ، وَكَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَولِفَة ، وَكَمْ تَجُزُ (٢) الْمَعْرِبُ فِي طَرِيْقِ الْمُوْدَولِفَة ، وَكَمْ تَجُونُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلِّى الإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِغَلَّسٌ ، ثُمَّ يَقِفُ وَالنَّاسُ مَعَهُ مِن الْعَرِ الْفَرِ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ الْفَرْ اللهِ ا

(١) قوله : (قرح) يعني المشعر الحرام، وهو غير منصرف للعدل والعلمية كعمر ، مِن قزح الشيء : ارتفع ، يقال : إنه كانون آدم على نبينا وعليه السلام ، وهو موقف الإمام كما رواه أبو داود [بحر ٢ / ٩٦ ٥] .

⁽٢) قوله : (**ولم تجز**) أي لم تحل صلاة المغرب قبل الوصول إلى مزدلفة . وأشار إلى أن العشاء لا تحل بالطريق الأولى وإن كان بعد دخول وقتها ، لأن صاحبة الوقت وهي المغرب إذا كانت لا تحل به فغيرها أولى [بحر بحذف ٢ /٥٩٧] .

⁽٣) قوله : (المبيت) وهذه ليلة جمعت شرف المكان والزمان ، فينبغي أن يحتهد في إحيائها بالصلاة والتلاوة والتلاوة والذكر والتضرع [بحر ٢ / ٥٩٧] .

⁽٤) قوله: (مُحَسِّر) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسرالسين المهملة المشددة وبالراء ، سمي بذلك ، لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه ، أي : عيى وكلَّ . ووادي محسر : موضع فاصل بين منى ومزدلفة ، ليس من واحدة منهما ، قال الأزرقي : إن وادي محسر خمسمائة ذراع ، وخمسة وأربعون ذراعًا ، وأما مزدلفة فإنها كلها من الحرم ، سميت بذلك من التزلف ، والإزدلاف - وهو التقرب -، لأن الحجاج يتقربون منها ، وحدُها ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة ، ويدخل فيها جميع تلك الشعاب والحبال الداخلة في الحد المذكور [بحر ٢ / ١٠٠] . (٥) قوله : (دعائه) ويقول في دعائه : (اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب ، اللهم إن لكل وفد حائزةً وقرى ، فاجعل قراي في هذا المكان قبول توبتي ، والتحاوز عن خطيئتي ، وأن تجمع على الهدى أمري ، اللهم عجَّت لك الأصوات بالحاجات وأنت تسمعها ، ولا يشغلك شأن عن شأن ، و حاجتي أن لا تضيع تعبي ونصبي ، وأن لا تحعلني من المحرومين ، اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف الشريف ، وارزقني ذلك أبدًا ما أبقيتني ، فإني لا أريد إلا رحمتك ، ولا ابتغى إلا رضاك ، واخشرني في زمرة المخبتين والمتبعين لأمرك ، والعاملين بفرائضك التي جاء بها كتابك ، وحث عليها رسولك عليه الصلاة والسلام » [ز ٢ / ٢٩] .

وَيُسْتَحَبُّ أَخْذُ الْجِمَارِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ أَوْ مِنَ الطَّرِيْقِ ، وَيُكْرَهُ (٥) مِنَ الطَّرِيْقِ ، وَيُكْرَهُ (٥) مِنَ الَّذِي عِنْدَ الْجَمَرَةِ .

(أحدها) الوقت، وهو يوم النحر وثلاثة أيام بعده ؛

(والثاني) في موضع الرمي ، وهو بطن الوادي ، يعني من أسفله إلى أعلاه ؟

(والثالث) في محل الرمي إليه ، وهو ثلاثة : [١] حمرة العقبة ، [٢] ومسجد الحيف ، [٣] والوسطى ؟

(والرابع) في كمية الحصيات ، وهي سبعة عند كل حمرة ؟

(والخامس) في المقدار ، وهو أن يكون مثل حصى الخذف ؛

(والسادس) في كيفية الرمي ، وهو ما ذكره في الكتاب ، وقيل : يأخذ الحصى بطرف إبهامه و سبابته ؛

(والسابع) مقدار الرمي ، وقد ذكره في الكتاب ؟

(والثامن) في صفة الرامي ، وهو أن يكون راكبًا أو ماشيًا ، لا فرق بينهما ؟

(والتاسع) في موضع وقوع الحصيات ؟

(والعاشر) في الموضع الذي يؤخذ منه الحجر وهما مذكوران في الكتاب ؛

(والحادي عشر) في ما يرمي به ، وهو ما كان من حنس الأرض ؟

(والثاني عشر) أنه يرمى في اليوم الأول حمرة العقبة لا غير ، وفي بقية الأيام يرمى الجمار كلها ، وكلامه في الكتاب واضح [عناية بزيادة ٢ / ٤٨٤] .

⁽١) قوله : (أسفر) وفسر الإسفار بأن تدفع بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلي ركعتين كما في « المحيط » [بحر ٢ / ٢٠١].

⁽٢) قوله : (جموة) الجمار : هي الصغار من الحجارة ، جمع جمرة ، وبها سمُّوا المواضع التي تُرمى جمارًا و جمرات ، لما بينهما من الملابسة ، وقيل : لتجمع ما هنالك من الحصى ، من تجمر القوم إذا تجمعوا ، أو تجمر شعره إذا جمعه على قفاه [بحر ٢ / ٢٠١] .

⁽٣) قوله: (فيرميها) اعلم أن الكلام في الرمي في اثني عشر موضعًا:

⁽٤) قوله : (الخذف) قال في « البحر » : هو بالخاء والذال المعجمتين : أن ترمي بحصاة أو نواة أو نحوها ، تأخذه بين سبابتيك ، وقيل : أن تضع طرف الإبهام على طرف السبابة . وفعله من باب ضرب ، وفي « الطحطاوي » نقلاً عن « القاموس » : هو بالزاء المعجمة : كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا [عز] .

⁽٥) قوله : (ويكره) وَحمه الكراهة أنه حصى مَن لم يُقْبل حجه ، فإنه مَن قُبل حجه رُفع حصاه ، كما ورد في الحديث [بحر بتصرف ٢ /٣٠٣] .

وَيُكُرَهُ الرَّمْيُ مِنْ أَعْلَىٰ الْعَقَبَةِ لِإِيْذَائِهِ النَّاسَ. وَكَانَ مِعَالِمُهُا الْبِيْقِاطاً ، وَلاَ يُكَسِّرُ حَجَرًا جِمَارًا . وَيَلْتَقِطُهُا الْبِيْقَاطاً ، وَلاَ يُكَسِّرُ حَجَرًا جِمَارًا . وَيَلْتَقِطُهُا الْبِيْقَاطاً ، وَلاَ يُكَسِّرُ حَجَرًا جِمَارًا . وَيَغْسِلُهُا لِيَتَيَقَّنَ طَهَارَتَهَا فَإِنَّهَا يُقَامُ بِهَا قُرْبَةٌ ، وَلَوْ رَمَىٰ بِنَجِسَةٍ وَيَغْسِلُهَا لِيَتَيَقَّنَ طَهَارَتَهَا فَإِنَّهَا يُقَامُ بِهَا قُرْبَةٌ ، وَلَوْ رَمَىٰ بِنَجِسَةٍ أَجْزَأَهُ ، وَكُره .

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ يَرْمِيْهَا .

(كيفية الرمي) وَكَيْفِيَّةُ الرَّمْي : أَنْ يَأْخُذَ الْحَصَاةَ بِطَرْفِ إِبْهَامِهِ وَسَبَّابَتِهِ ، فِي الْأَصَحِّ ، لأَنَّهُ أَيْسَرُ وَأَكْثَرُ (١) إِهَانَةً لِلشَّيْطَانِ .

وَالْمَسْنُونُ الرَّمْيُ بِالْيَدِ الْيُمْنَى ، وَيَضَعُ الْحَصَاةَ عَلَى ظُهْرِ إِبْهَامِهِ ، وَيَسْتَعِيْنُ بِالْمُسَبِّحَةِ .

وَيَكُونُ بَيْنَ الرَّامِي وَمَوْضِعِ السُّقُوطِ خَمْسَةُ (٢) أَذْرُع .

وَلُو^(٣) وَقَعَتْ عَلَىٰ رَجُلِ أَوْ مَحْمِلٍ وَثَبَتَتْ أَعَادَهَا ، وَإِنْ سَقَطَتْ وَلَوْ^(٣) وَقَعَتْ أَعَادَهَا ، وَإِنْ سَقَطَتْ

على سننِها دلِك اجزاه . أي سقطت على ظهر الرجل أو عن المحمل في سننها ذلك أجزأه

وَكَبَّرَ بِكُلِّ حَصَاةٍ . أَيْ يَقُول: الله أَكِيرِ مِنْ كُلِرِمِي ثُمَّ يَذْبَحُ الْمُفْرِدُ بِالْحَجِّ إِنْ أَحَبَّهُ .

تم يدبح المفرد بالحج إن احبه.

ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ - وَالْحَلْقُ (٥) أَفْضَلُ ، وَيَكْفِي فِيْهِ رُبْعُ الرَّأْسِ ،

⁽١) قوله: (أكثر) لأنه لم يلتفت إليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف أصابعه [ط ٢٠١].

⁽٢) قوله : (خمسة) لأن ما دون ذلك يكون طرحًا ، ولو طرحها طرحًا جاز ، لأنه رمي إلى قدميه إلا أنه مسيء لمخالفة السنة [ز ٢ / ٣٠] .

⁽٣) قوله: (ولو) أي لو وقعت الحصاة على ظهر رجل أو على محمل وثبتت عليه كان عليه إعادتها [بحر ٢ / ٢٠٢].

⁽٤) قوله: (المفرد) قيد به ، لأن هذا الذبح ليس بواحب على المفرد ، ويجب على القارن والمتمتع [ز بتصرف ٢ / ٣٢] .

⁽٥) قوله : (والحلق) ويجب إجراء الموسى على الأقرع على المختار [ز٢/٣].

وَالتَّقْصِيْرُ : أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رُؤُوسِ شَعْرِهِ مِقْدَارَ الأَنْهُلَةِ -، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ النِّسَاءُ .

ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَوْ مِنَ الْغَدِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَطُوْفُ بِالْبَيْتِ الْعَالَ الْعَدِ الْعَدِهِ النَّيَامِ النَّمِ النِّلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمُلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمِلْلِي الْمُلْمِ اللَّهِ الْمُلْمِ اللَّهِ الْمُلْكِلِي الْمُلْمِ اللَّهِ الْمُلْمُ اللَّهِ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللَّهِ الْمُلْمُ اللَّهِ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللَّهِ الْمُلْمِ اللَّهِ الْمُلْمُ اللَّهِ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ الْمُلِ

ثُمَّ يَعُوْدُ إِلَىٰ مِنِي فَيُقِيْمُ بِهَا ؟ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِيُ مِن أَيَّام النَّحْر رَمَى الْجِمَارَ الثَّلاَثَ .

يَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الَّتِيْ تَلِيْ مَسْجِدَ الْخَيْفِ فَيَرْمِيْهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، مَاشِيًا ، يُكَبِّرُ بِكُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَهَا دَاعِيًا بِمَا أَحَبَّ ، حَامِدًا للهِ مَاشِيًا ، يُكَبِّرُ بِكُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَهَا دَاعِيًا بِمَا أَحَبَّ ، حَامِدًا للهِ تَعَالَى ، مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ عَلِيْهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ ، وَيَسْتَغْفِرُ لِوَالِدَيْهِ وَإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِيْنَ .

ثُمَّ يَرْمِي الثَّانِيَةَ الَّتِي تَلِيْهَا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَقِفُ عِنْدَها دَاعِيًا .

ثُمَّ يَرْمِي ْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ رَاكِبًا ، وَلاَ يَقِفُ عِنْدَهَا .

قَإِذَا (٢) كَانَ الْيَوْمُ التَّالِثُ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ رَمَىٰ الْجِمَارَ الثَّلاَثَ بَعْدَ أي ١٢ ذي الحجة

الزُّوَالِ كَذٰلِكَ .

 ⁽١) قوله: (سبعة) أي لا ترمل فيه ، ولا تسعى بعده بين الصفا والمروة إن كنت رملت في طواف القدوم
 وسعيت بين الصفا والمروة بعده ، وإلا فارمل في هذا الطواف واسْعُ بعده [ز ٢ / ٣٣].

⁽٢) قوله : (فإذا) يعني إذا زالت الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر رمي الحمار الثلاث مثل ما رمي في اليوم الثاني [عناية ٢ / ٤٩٨] .

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ ُنَفَرَ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ غُرُوْبِ الشَّمْسِ ؛ وَإِنْ أَقَامَ إِلَىٰ الْغُرُوْبِ كُرِهَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

وَإِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ ۚ وَهُوَ بِمِنى فِي الرَّابِعِ لَزِمَهُ الرَّمْيُ ، وَجَازَ قَبْلَ الرَّابِعِ لَزِمَهُ الرَّمْيُ ، وَجَازَ قَبْلَ النَّهُ الرَّابِعِ لَزِمَهُ الرَّمْيُ ، وَكُرِهَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ –. الأَوْالِ – وَالْأَفْضَلُ بَعْدَهُ ، وَكُرِهَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ –.

وَكُلُّ رَمْي بَعْدَهُ رَمْيٌ تَرْمِيْهِ (١) مَاشِيًا لِتَدْعُوَ بَعْدَهُ ، وَإِلاَّ رَاكِبًا لِتَذْهُبَ عَقِبَهُ بِلاَ دُعَاءٍ .

وَكُرِهَ الْمَبِيْتُ بِغَيْرِ (٢) مِني لَيَالِيَ الرَّمْي .

ثُمَّ إِذَا رَحَلَ إِلَىٰ مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ (٣) سَاعَةً ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، وَيَطُونُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِلاَ رَمَلٍ وَسَعْيٍ إِنْ قَدَّمَهُمَا، - وَهَذَا طَوَافُ الْوَدَاعِ ، وَيُسَمِّى أَيْضًا : طَوَافُ الصَّدَرِ (٤)، المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المُتَا المُتَا المُتَا المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المُتَا المُتَا المُتَا المُتَا المُتَا المَّدَرِ (٤)، المُتَا المَاتِونَ المُتَا المُتَالِقُونُ المُتَا المُتَالِقُونُ المُتَا المُتَالِقُونُ اللّهُ اللّهُ

(١) قوله: (ترميه) هذا لبيان الأفضلية ، وأما الحواز فثابت كيفما كان لحصول المقصود وهو الرمي ، والأول مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، فإنه قد ذكر ابن الحراح - وهو من أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وكان عالمًا بالمناسك - أنه قال : دخلت على أبي يوسف وقد أغمي عليه ، فأفاق فلما رآني قال : يا إبراهيم! ما تقول في رمي الحمار يرميها الحاج راكبًا أو ما شيًا ؟ فقلت : يرميها ما شيًا ، فقال : أخطأت ، فقلت أ : فماذا يقول الإمام ؟ قال : كل رمي بعده رمي يرميها ما شيًا ، وكل رمي ليس بعده رمي يرميها راكبًا ، فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في بعده رمي يرميها ما في مثل هذة الحالة [ز دوش ٢ / ٣٥] . اللهم اجعل عبدك إعزاز العلي ممن جعله قدوة في جميع مسالكه عامةً وفي هذا المسلك خاصةً آمين [عز] .

(٢) قوله: (بغير) ولو بات في غيره من غير عذر لا يلزمه شيء عندنا [ز٢/٣٥].

(٣) قوله : (المحصب) اسم موضع ، ويسمى الأبطح ، وهو موضع ذو حصى ، بين مكة ومنى ، نزل به رسول الله ﷺ [عناية ٢ / ٢ . ٥] .

(٤) قوله: (طواف الصدر) وله خمسة أسام: [١] طواف الصدر، لأنه يصدر عنه، أي يرجع، والصدر: الرجوع، [٢] وطواف الإفاضة، لأنه لأجله يفيض إلى البيت من منى، [٤] وطواف الواف آخر عهد بالبيت، لأنه لا طواف بعده، [٥] وطواف الواجب [بحر بتصرف ٢/ ٦١٤].

وَهذَا وَاجِبٌ إِلاَ^(١) عَلَىٰ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ أَقَامَ بِهَا-، وَيُصَلِّيْ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ .

(شرب ماء زمزم) ثُمَّ يِأْتِي ْ زَمْزَمَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا وَيَسْتَخْرِجُ الْمَاءَ

مِنْهَا بِنَفْسِهِ إِنْ قَدَرَ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ ، وَيَتَنَفَّسُ فِيْهِ مِرَارًا ، وَيَرْفَعُ بَصَرَهُ كُلَّ مَرَّةٍ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، وَيَصُبُ عَلَى جَسَدِهِ إِنْ تَيَسَّرَ ، وَإِلاَّ وَيَرْفَعُ بَصَرَهُ كُلَّ مَرَّةٍ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، وَيَصُبُ عَلَى جَسَدِهِ إِنْ تَيَسَّرَ ، وَإِلاَّ يَمْسَحُ بِهِ وَجُهَهُ وَرَأْسَهُ ، وَيَنْوِي بِشُرْبِهِ مَا شَاءَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَمُسَحُ بِهِ وَجُهَهُ وَرَأْسَهُ ، وَيَنْوِي بِشُرْبِهِ مَا شَاءَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا إِذَا شَرِبَ يَقُولُ :

(اللّٰهُمَّ إِنِّيْ أَسْنَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ﴾) وقَالَ (٢) عَلَيْتُهِ : ((مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ ﴾) .

وَيُسْتَحَبُ بَعْدَ شُرْبِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَابِ الْكَعْبَةِ ، وَيُقَبِّلَ الْعَتَبَةَ .

ثُمَّ يَأْتِيْ إِلَىٰ الْمُلْتَزَمِ ، وَهُوَ: مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْبَابِ ؛ فَيَضَعُ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَيْهِ ، وَيَتَشَبَّتُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ سَاعَةً ، يَتَضَرَّعُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَيْهِ ، وَيَتَشَبَّتُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ سَاعَةً ، يَتَضَرَّعُ إلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الل

(١) قوله : (إلا) لأنه يجب بمفارقة البيت وتوديعه وهم لا يفارقونه ولا يصدرون عنه ، وكذا من كان في حكم أهل مكة من أهل المواقيت ومن دونها إلى مكة ، لأنهم في حكم أهل مكة بدليل حواز دحولهم مكة بغير إحرام [ج ٢ / ١٩٩] .

⁽٢) قوله: (وقال) وعن جماعة من العلماء أنهم شربوه لمقاصد فحصلت ، وعن الشافعي رحمه الله تعالى: أنه شربه للرمي فكان يصيب في كل عشرة تسعة ، وشربه الحاكم لحُسن التصنيف ولغير ذلك فكان أحسن أهل عصره تصنيفًا ، قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني الشافعي ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمور نالوها قال: وأنا شربته في بداية طلب الحديث أن يرزقني الله حالة الذهبي في حفظ الحديث ، ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وأنا أحد من نفسي المزيد على تلك الرتبة ، فسألت رتبة أعلى منها ، وأرجو الله أن أنال ذلك منه اهد ، والعبد الضعيف يرجو الله سبحانه شربه للاستقامة والوفاة على حقيقة الإسلام معها . [ف ٢ / ٧ ، ٥] . والعبد الضعيف محشي هذا الكتاب شرب ماء زمزم في حجرته بعد ما أطلع على فضائلها ودعا الله تعالى أن يرزقه علمًا نافعًا وأن يحشره في زمرة الربانيين من العلماء [عز] .

(اللهُمَّ إِنَّ هَذَا بَيْتُكَ الَّذِيْ جَعَلْتَهُ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِيْنَ ، اللَّهُمَّ كَمَا هَدَيْتَنِيْ لَهُ فَتَقَبَّلْ مِنِيْ ، وَلاَ تَجْعَلْ هذَا آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ ، وَالاَ تَجْعَلْ هذَا آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ ، وَالاَ تَجْعَلْ هذَا آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ ، وَالاَ تُجْعَلْ هذَا آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ ، وَالْرَّوْفِي الْعُوْدَ إِلَيْهِ حَتّى تَرْضَىٰ عَنِيْ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ).

(الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة) وَالْمُلْتَزَمُ مِنَ

قد ذكر النقاش في المناسك أن الدعاء في خمسة وعشره وهي المطاف مطلقًا والملتزم وداخل البيت بوقت العصر وتحت ميزاب له وقت السحر وعند بئر زمزم شرب الفحول ثم الصفا والمروة والمسعى كذا منى في ليلة البدر إذا ثم لدى الجمار والمزدلفه ثم لدى الجمار والمزدلفه بموقف عند غروب الشمس قل وقد روى هذا الوقوف طرا بحر العلوم الحسن البصري عن صلى الله عليه ثم سلما

وهو لعمري عدة للناسك بمكة يقبل ممن ذكره بنصف ليل فهو شرط ملتزم بين يدي جذعيه فاستقر وهكذا خلف المقام المفتخر إذا دنت شمس النهار للأفول بوقت عصر فهو قيد يرعى تنصف الليل فخذ ما يحتذى عند طلوع الشمس ثم عرفه ثم لدى السدرة ظهر أوكمل من غير تقييد بما قد مرا خير الورى ذاتًا ووصفًا وسنن وآله والصحب ما غيث هما

ſ

⁽١) قوله : (خمسة عشر) قال في « الشرنبلالية » : ورأيت نظمًا للشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين ملا زاده العصامي ، ذكر فيه المواطن للدعاء في مكة المشرفة ، وعيّن فيه ساعاتها ، زيادة على ما في رسالة الحسن البصري رحمه الله تعالى ، طبق ما صرح به الشيخ العلامة أبو بكر بن الحسن النقاش في مناسكه فكانت خمسة عشر موضعًا فقال :

[٤] وَفِي الْبَيْتِ ، [٥] وَعِنْدَ زَمْزَمَ ، [٦] وَخَلْفَ الْمَقَامِ ، [٧] وَعَلَىٰ الصَّفَا ، [٨] وَعَلَىٰ الْصَّفَا ، [٨] وَعَلَىٰ الْمَرْوَةِ ، [٩] وَفِي السَّعْيِ ، [١٠] وَفِي عَرَفَاتٍ ، [١١] وَفِي مِنى ، [٨] وَعَلَىٰ الْمَرْوَةِ ، [٩] وَفِي السَّعْيِ ، [١٠] وَفِي عَرَفَاتٍ ، [١١] وَفِي مِنى ، [١٠] وَعِنْدَ الْجَمَرَاتِ » ، (انتهى) .

وَالْجَمَرَاتُ تُرْمَى فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ: يَوْمِ النَّحْرِ وَثَلاَثَةٍ بَعْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَذَكَرْنَا (١) اسْتِجَابَتَهُ أَيْضًا عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ الْمُكَرَّم .

وَيَنْبَغِيْ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلِّى النَّبِيِّ عَلَيْكَ فِيْهِ ، وَهُوَ قِبَلَ وَجْهِهِ ، وَقَدْ الْمِصلى الله عَلَه وَسلم المُوسلم الله عَلَه وسلم الله عَلَه وسلم الله عَلَه وسلم الله عَلَه وسلم الله عَبَلَ وَجُهِهِ جَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِيْ قِبَلَ وَجُهِهِ قُرْبُ ثَلاَثَةٍ أَذْرُعٍ ، ثُمَّ يُصَلِّيْ .

وَيَلْزَمُ الْآدَبَ مَا اسْتَطَاعَ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ .

(١) قوله : (وذكرنا) وعن عطاء أنه عليه السلام كان يقول إذا لقي البيت : «أعوذ برب البيت من الكفر والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر» ، ويرفع يديه ، ومن أهم الأدعية طلب الحنة بلا حساب ، فإن الدعاء مستحاب عند رؤية البيت [ف ٢ / ٤٤٧] .

(٢) قوله: (ويستحب) واعلم أن دخول البيت مستحب إذا لم يوذ أحداً ، ثبت دخوله بيلي إياه ، وإنه كبر في نواحيه ، وعن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام: «من دخل البيت دخل في حسنته ، وحرج من سيئته مغفورًا له » ، رواه البيهقي وغيره ، وقالت عائشة رضي الله عنها: عجبًا للمرء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ، يدع ذلك إحلالاً لله تعالى وإعظامًا ، دخل بي ما خلف بصره موضع سجوده حتى بخرج منها [ف ٢ / ٩٦] .

وَلَيْسَتِ البَلاَطَةُ الْخَضَرَاءُ الَّتِيْ بَيْنَ الْعَمُوْدَيْنِ مُصَلِّى النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ. وَمَا تَقُوْلُهُ الْعَامَّةُ مِنْ أَنَّهُ الْعُرْوَةُ الْوُثْقِلْي ، وَهُوَ : مَوْضِعٌ عَالٍ فِي الْعُرْوَةُ الْوُثْقِلْي ، وَهُوَ : مَوْضِعٌ عَالٍ فِي اللهُ الْعُرْوَةُ الْوُثْقِلْي ، وَهُوَ : مَوْضِعٌ عَالٍ فِي اللهُ الله

وَالْمِسْمَارُ الَّذِيْ فِي (١) وَسُطِ الْبَيْتِ يُسَمُّوْنَهُ « سُرَّةَ الدُّنْيَا » يَكْشِفُ أَحَدُهُمْ عَوْرَتَهُ وَسُرَّتَهُ ، وَيَضَعُهَا عَلَيْهِ فِعْلَ مَنْ لاَ عَقْلَ لَهُ فَضْلاً عَنْ عِلْمٍ ، كَمَا قَالَهُ الْكَمَالُ .

(عود الحاج إلى أهله) وَإِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَنْبَغِيْ أَنْ يَنْصَرِفَ الْعَاجِ عَلَى الْمَاجِ بَعْدَ طَوَافِهِ لِلْوَدَاعِ ، وَهُوَ يَمْشِي إلى وَرَائِهِ وَوَجْهُهُ إِلَى الْبَيْتِ بَاكِيًا أَوْ أَبَعْدَ طَوَافِهِ لِلْوَدَاعِ ، وَهُو يَمْشِي إلى وَرَائِهِ وَوَجْهُهُ إِلَى الْبَيْتِ بَاكِيًا أَوْ أَيْ الْمَاءِدِ الْمَاءِدِ الْمَاعِدِ الْمَاعِدِ الْمَاعِدِ .

وَيَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ مِنْ بَابِ بَنِيْ شَيْبَةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَىٰ .

وَجْهِهَا شَيْأً تَحْتَهُ عِيْدَانٌ - كَالْقُبَّةِ - تَمْنَعُ مَسَّهُ بِالْغِطاءِ ، [٣] وَلاَ تَرْفَعُ صَوْتَهَا بالتَّلْبِيَةِ ، [٤] وَلاَ تَرْفُلُ (٥) بالتَّلْبِيَةِ ، [٤] وَلاَ تَرْمُلُ (٥) ،

(١) قوله: (في) لا يوجد هذا اللفظ في « فتح القدير » [٢/].

⁽٢) قوله: (متباكيًا) اسم فاعل ست از تباكى بمعنى كريد دروغ نمودن يعنى مشابهت كردن بريد كنندگان .

⁽٣) قوله : (لا تكشف) المراد بكشف الوجه عدم مماسة شيء له ، فلذا يكره لها أن تلبس البرقع ، لأن ذلك يماس وجهها [بحر ٢ / ٦٢٢] .

⁽٤) قوله: (تسدل) مشتق ست از سدل بهعنی فرومتن جامداز نصر.

⁽٥) قوله: (ولا ترمل) أشار إلى أنها لا تضطبع ، لأنه سنة الرمل ، وهي لا ترمل [بحر بزيادة ٢ /٦٢٣].

[٥] وَلاَ تُهَرُولُ (١) فِي السَّعْيِ بَيْنَ الْمِيْلَيْنِ الْآخْضَرَيْنِ بَلْ تَمْشِيْ عَلَىٰ هِيْنَتِهَا لَمَانَه بِعِلْ بَالْ اللَّهُ عَلَىٰ هِيْنَتِهَا فَيْ جَمِيْعِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، [٦] وَلاَ تَخْلِقُ ، وَتُقَصِّرُ (٢) ، [٧] وَتَلْبَسُ فِي جَمِيْعِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، [٦] وَلاَ تَخْلِقُ ، وَتُقَصِّرُ (٢) ، [٧] وَتَلْبَسُ الْمَخِيْطَ ، [٨] وَلاَ تُزَاجِمُ (٣) الرِّجَالَ فِي اسْتِلاَمِ الْحَجَرِ .

وَهَذَا تَمَامُ حَجِّ الْمُفْرِدِ وَهُوَ دُوْنَ الْمُتَمَتِّعِ فِي الْفَضْلِ ، وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ النَّمَتُعِ فِي الْفَضْلِ ، وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّع

فصل (في القران)

(تعريفه) القِرَانُ (٤): هُوَ أَنْ يَجْمَعُ (٥) بَيْنَ إِحْرَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . (تعريفه) القِرَانُ (١) بَعْدَ صَلاَةِ رَكْعَتَي الإِحْرَامِ : (اللّهُمّ إِنِّي أُرِيْدُ الْعُمْرَةَ (٧) وَالْحَجَّ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي) ، ثُمَّ يُلَبِّي .

(١) قوله: (ولا تهرول) مضارع منفى ست از هرولة نوعى ازر فارودويدن.

(٢) قوله: ﴿ وَتَقَصُّو ﴾ أفاد أنها كالرجل فيه ، خلافا لما قيل: إنه لا يتقدر في حقها بالربع بخلاف الرجل [بحر ٢ /٦٢٣] .

- (٣) قوله: (ولا تزاحم) فإن قلت : لم ترك الشيخ أحكامًا مخصوصةً بها ، منها: أنها لا تحبّ إلا بمحرم بخلاف الرجل ، ومنها: أنها تترك طواف الصدر بعذر الحيض كما صرح الشارح الزيلعي في شرحه للكنز ؟ قلت : لأن مثل هذه الأحكام ليس مما نحن فيه ، لأن الأول لا يختص بالحج بل هو حكم كل سفر ، وكذا الثاني ، لأن الحيض غير ممكن من الرجل حتى تخالفه في أحكامه [عز].
- (٤) قوله: (القُورَان) اعلم أن المُحرمين أربعة: [١] مفرد بالحج إن أحرم به مفردًا ، [٢] ومفرد بالعمرة إن أحرم بها في غير أشهر الحج ، وطاف لها كذلك ، حج من عامه أو لا ، أو طاف فيها ولم يحج من عامه ؛ أو أحرم بها في أشهر الحج ، وطاف كذلك ، ولم يحج من عامه ، أو حج وألمّ بينهما بأهله إلمامًا صحيحًا ، [٣] ومتمتع إن أتى بأكثر أشواط العمرة في أشهر الحج بعد ما أحرم بها فقط مطلقًا ، ثم حج من عامه من غير أن يلم بأهله إلمامًا صحيحًا ، [٤] وقارن إن أحرم بهما معا ، أو أدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوف لها أكثر الأشواط ، أو أدخل إحرام العج قبل أن يطوف للقدوم ولو شوطًا ، ولا إساء ة في القسمين الأولين ، وهو قارن مسيء في الثالث [بحر ٢ / ٢٠٥] .
- (٥) قوله: (يجمع) أطلقه فشمل ما إذا كان الجمع حقيقةً أو حكمًا ؛ فيدخل فيه ما إذا أحرم بالعمرة ثم أحرم بالحج قبل أن
 يطوف لها الأكثر ، أو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة قبل أن يطوف له وإن كان مسيئًا في الثاني [بحر بتصرف ٢ / ٦٢٨] .
- (٦) قوله : (فيقول) المراد النية ، لا التلفظ ، إن كان عطفه على "يجمع" ؛ فيكون من تمام الحد ، وإن رفع كان ابتداء كلام ، بيانًا للسنة ، فإن السنة للقارن التلفظ بها [عز].
 - (٧) قوله: (العمرة) اعلم أن تقديم العمرة في الذكر مستحب، لأن الواو للترتيب [بحر بزيادة ٢ / ٦٢٨].

فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأُ (١) بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، يَرْمُلُ فِي الثَّلاَئَةِ الْأُولِ فَقَطْ .

ثُمَّ يُصلِّي رَكْعَتَيِ الطُّوافِ.

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَىٰ الصَّفَا ، وَيَقُومُ عَلَيْهِ دَاعِيًا ، مُكَبِّرًا ، مُهَلِّلاً ، مُلَبِّيًا ، مُصَلِّيًا عَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْهِ .

ثُمَّ يَهْبِطُ نَحْوَ الْمَرْوَةِ ، وَيَسْعَىٰ بَيْنَ الْمِيْلَيْنِ ؛ فَيُتِمُّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَهَذِهِ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ ، - وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ -.

ثُمَّ يَطُوْفُ طَوَافَ الْقُدُوْمِ لِلْحَجِّ، ثُمَّ يُتِمُّ أَفْعَالَ الْحَجِّ كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِذَا رَمَىٰ يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَجَبَ (٢) عَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ (٣)؛ فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةٍ (١) أَيَّامٍ قَبْلَ (٥) مَجِيئٍ يَوْمِ النَّحْرِ مِنْ

⁽١) قوله: (بدأ) وهذا الترتيب أعني تقديم العمرة في أفعال الحج واجب [بحر٢/٢٦].

⁽٢) قوله: (وجب) قيد بالذبح بعد الرمي ، لأن الذبح قبله لا يجوز لوجوب الترتيب [بحر ٢ / ٦٣٠].

⁽٣) قوله: (بدنة) أطلق البدنة فشملت البعير والبقرة ، والسبع: جزء من سبعة أجزاء [بحر ٢ / ٦٣٠] .

⁽٤) قونه: (ثلاثة) قال الطحطاوي: آخرها يوم عرفة اهـ، وفي « البحر » [٦٣٣/٢]: وهو بيان للأفضل وإلا فوقّته وقت الحج بعد الإحرام بالعمرة ، لأن المراد بالحج في الآية : ﴿ فَصِيَامُ ثَلاَئَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحجّ ﴾ الآية [البقرة : ١٩٦] وقته ، لأن نفسه لا يصلح ظرفًا ، وإنما كان الأفضل التأخير ، لأن الصوم بدل عن الهدي فيستحب تأخيره إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصل [عز].

⁽٥) قوله: (قبل) وإن لم يصم الثلاثة حتى دخل يوم النحر لم يحزه الصوم أصلاً ، وصار الدم متعينًا ، لأن الصوم بدل والأبدال لا تنصب إلا شرعًا ، والنص خَصَّه بوقت الحج ، وجواز الدم على الأصل [بحر ٢ / ٦٣٤] . واعلم أن شرط إجزائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج وإن كان في شوال ، وكلما أخرها إلى آخر وقتها فهو أفضل ، لرجاء أن يدرك الهدي ، ولذا كان الأفضل أن يجعلها السابع من ذي الحجة ويوم التروية ويوم عرفة ، وأما صوم السبعة فلا يحوز تقديمه على الرجوع عن منى بعد إتمام أعمال الواجبات ، لأنه معلق بالرجوع ، قال تعالى : ﴿ وَسَبَّعَةِ إِذَا رَجَعُتُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده ، فتقديمه عليه تقديم على وقته ، بخلاف صوم الثلاثة ، فإنه تعالى أمر به في الحج ، قال تعالى : ﴿ فَصِيامُ ثَلاَنَةِ آيًامٍ فِي الْحَجّ ﴾ والبقرة : ١٩٦] ، والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده ، فتقديمه عليه تقديم على وقته ، بخلاف صوم الثلاثة ، فإنه تعالى أمر به في الحج ، قال تعالى : ﴿ فَصِيامُ ثَلاَنَةِ آيًامٍ فِي الْحَجّ ﴾ والبقرة : ١٩٦] ،

أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَسَبْعَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ وَلَوْ بِمَكَّةَ بَعْدَ مُضِيٍّ أَيَّامِ التَّشْرِيْقِ ، وَلَوْ فَرَّقَهَا جَازَ .

فصل (في التمتع)

(تعريفه) التَّمَتُّعُ: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فَقَطْ مِنَ الْمِيْقَاتِ (١٠). (تعريفه) فَيَقُونُ بَعْدَ صَلاَةِ رَكْعَتَيِ الإحْرَامِ: ((اللَّهُمَّ إِنِّيْ أُرِيْدُ الْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهَا لِيْ وَتَقَبَّلْهَا مِنِيْ)).

ثُمَّ يُلِّبِي حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةً .

فَيَطُونْ فَ لَهَا ، وَيَقُطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأُوَّلِ طَوَافِهِ ، وَيَرْمُلُ فِيْهِ . أَنْ لَكُ فِيْهِ . أَن لَمُ اللَّوَافِ . أَن لَكُعَتَى الطَّوَافِ . فَمُ يُصَلِّيْ رَكْعَتَى الطَّوَافِ .

ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ بَعْدَ الْوُقُوْفِ عَلَى الصَّفَا - كَمَا تَقَدَّمَ - سَبْعَةَ أَشُواطٍ .

والمراد وقته لاستحالة كون أعماله ظرفًا له ، فإذا صام بعد الإحرام بالعمرة في أشهر الحج فقد صام في وقته فيحوز ، فإن قدر على الهدي في خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لزمه الهدي ، وسقط الصوم ، لأنه خلف ، وإذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف ، وإن قدر عليه بعد الحلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعدها لم يلزمه الهدي ، لأن التحلل قد حصل بالحلق ، فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلف ، كرؤية المتيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم ، وكذا لو لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدي ، لأن الذبح موقت بأيام النحر ، فإذا مضت فقد حصل المقصود ، وهو إباحة التحلل بلا هدي ، وكأنه تحلل ثم وجده ، ولو صام في وقته مع وجود الهدي ينظر فإن بقي الهدي إلى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الأصل ، وإن هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الأصل ، فكان المعتبر وقت التحلل [ف ٢ / ٥ ٢] .

⁽١) قوله : (من الميقات) هو للاحتراز عن مكة ، فإنه ليس لأهلها تمتع ولا قران ، لا للاحتراز عن دويرة أهله أو غيرها . ولم يقيد إحرامها بأشهر الحج ، لأنه ليس بشرط ، لكن أداء أكثر طوافها فيها شرط ، فلو طاف الأقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعًا [بحر بحذف ٢ / ٦٣٦] .

ثُمَّ يَحْلِقُ (١) رَأْسَهُ أَوْ (٢) يُقَصِّرُ إِذَا لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَسْتَمِرُ حَلاَلاً ؛ وَإِنْ سَاقَ الْهَدْيَ لاَ يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ .

لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ مَجِيئٍ يَوْمِ النَّحْرِ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ كَالْقَارِنِ .

بلد إحرامها نها المعلم السلامة المعلم السلامة المعلم السلامة الس

فصل (في العمرة)

(حكمها) العُمْرَةُ سُنَّةٌ ، وَتَصِحُ فِيْ جَمِيْعِ السَّنَةِ . وَتَصِحُ فِيْ جَمِيْعِ السَّنَةِ . وَتَصِحُ فِيْ جَمِيْعِ السَّنَةِ . وَتَكْرَهُ (٥) يَوْمَ عَرَفَةَ (٦) ، وَيَوْمَ النَّحْرِ ، وَأَيَّامَ التَّشْرِيْقِ .

⁽١) قوله : (يحلق) إنما ذكر الحلق لبيان تمام أفعال العمرة ، لا لأنه شرط في التمتع ، لأنه مخير بينه وبين بقائه محرمًا بها إلى أن يدخل إحرام الحج ، ولا يرد عليه المتمتع الذي سناق الهدي ، فإنه لا يحوز له الحلق للعمرة حتى لو حلق لها لزمه دم ، لأن سوق الهدي عارض منعه من التحلل على خلاف الأصل [بحر ٢ / ٦٣٦] .

⁽٢) قوله : (أو) قال شيخ الإسلام في «مبسوطه» : هذا التخيير إنما كان له إذا لم يكن شعره ملبدًا أو معقوصًا أو مضفرًا ، وأما إذا كان ملبدًا فإنه لا يتخير ، لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالقص وذلك متعذر فيتعين الحلق [عناية ٣/٥].

⁽٣) قوله: (يوم) بيان للجواز وإلا فالأفضل أن يكون قبله للمسارعة إلى الخير [بحر ٢ / ٦٣٦].

⁽٤) قوله : (سنة) أي إذا أتى بها مرة فقد أقام السنة ، غير مقيد بوقت غير ما ثبت النهي عنها إلا أنها في رمضان ` أفضل ، هذا إذا أفردها ؛ فلا ينافيه أن القِران أفضل ، لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمرة [شامي] .

⁽٥) قوله : (وتكره) أي كره إنشاء الإحرام لها في هذه الأيام حتى يلزمه دم وإن رفضها ، لا أداؤها فيها بالإحرام السابق كفائت الحج فاعتمر فيها لم يكره [عز].

⁽٦) قوله: (يوم عرفة) أطلقه فشمل ما إذا كان قبل الزوال أو بعده [عز].

(كيفيتها) وَكَيْفِيَّتُهَا : أَنْ يُحْرِمَ لَهَا مِنْ مَكَّةَ مِنَ الْحِلِّ بِخِلاَفِ إِخْرامِهِ لِلْحَجِّ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَرَم .

(تنبيه : أفضل الأيام والمجاورة بمكة) وَأَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةً إِذَا

وَافَقَ يُومَ الْجُمْعَةِ ، وَهُو أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِيْنَ حَجَّةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ . رَوَاهُ صَاحِبُ « مِعْرَاجِ الدِّرَايَةِ » بِقَوْلِهِ : وَقَدْ صَحَ (٢) عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ أَنّهُ قَالَ : « أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا وَافَقَ جُمُعَةً وَهُو أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِيْنَ حِجَّةً » ﴿ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا وَافَقَ جُمُعَةً وَهُو أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِيْنَ حِجَّةً » ذَكَرَهُ فِي « تَجْرِيْدِ الصِّحاحِ » بِعَلاَمَةِ (٣) « الْمُوطَا » ، وكذا قالهُ الزَّيْلَعِي

دَحَمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ شَارِحُ « الْكُنْزِ ».

⁽١) قوله : (وأها) يعني أن وجوب الإحرام لمن أراد دخول مكة مقيد بما إذا أراده عند المواقيت وإلا فلا يجب عليه الإحرام ،كما إذا أراد كوفي دخول بستان بني عامر لحاجة لا دخول مكة ، ثم أراد دخولها ، فيجوز له أن يدخل مكة من غير إحرام [عز].

⁽٢) قوله: (وقد صح) لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له ؛ نعم ذكر الغزالي في « الإحياء » : قال بعض السلف : إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة ، وهو أفضل يوم في الدنيا ، وفيه حج رسول الله يَنْكُمْ حجة الوداع ، وكان واقفًا إذا نزل قوله تعالى : ﴿ أَلْيَوْمَ أَكُمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَفِيهُ عَج رسول الله يَنْكُمُ نِعْمَتِي ﴾ [المائدة : ٣] ، فقال أهل الكتاب : لو أنزلت هذه الآية علينا لجعلناه يوم عيد ، فقال عمر رضي الله تعالى عنه : أشهد لقد أنزلت في يوم عيدين اثنين : يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله يَنْكُمُ وهو واقف بعرفة [شامي ٤ / ٤٤] .

⁽٣) قوله : (بعلامة) قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « شرح البحاري» في تفسير المائدة عند قول البحاري : " باب قوله : اليوم أكملت لكم دينكم " في أثناء كلامه ، ما نصه : وأما ما ذكره رزين في « جامعه » مرفوعًا خير يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة وافق يوم جمعة ، وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها ، فهو حديث لا أعرفه ، لأنه لم يذكر صحابيه ولا من خرّجه ، بل أدرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مرسلاً عن طلحة بن عبيد الله بن جرير ، وليست الزيادة في شيء من الموطآت [ش ٢٦/٢].

وَالْمُجَاوَرَةُ بِمَكَّةَ مَكْرُوْهَةٌ (١) عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ لِعَدَمِ الْقَيَامِ بِحُقُوْقِ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ ، وَنَفَى الْكَرَاهَةَ صَاحِبَاهُ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَىٰ .

باب الجنايات(٢)

(الجنايات) هِيَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ : [١] جِنَايَةٌ عَلَىٰ الإِحْرَامِ ، [٢] وَجِنَايَةٌ عَلَىٰ الْحَرَم ، وَالثَّانِيَةُ لاَ تَخْتَصُّ بِالْمُحْرِم .

(أقسام جناية المحرم) وَجِنَايَةُ الْمُحْرِمِ عَلَى أَقْسَام :

[۱] مِنْهَا مَا يُوْجِبُ دَمًا (٣) أَيُ مَنْهَا مَا يُوْجِبُ دَمًا

[٢] وَمِنْهَا مَا يُوْجِبُ صَدَقَةً (١)، -وَهِيَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرِّ-.

(١) قوله : (مكروهة) قال في « المجمع » : والمجاورة بمكة مكروهة ، أي عنده ، خلافًا لهما ، وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في « الإحياء » قال : ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة ، لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق ، وقصورهم عن القيام بحق الموضع ، قال في « الفتح » : وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروهًا عنده ، فإن تضاعف السيئات أو تعاظمها إن فقد فيها فمخافة السآمة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بوجوب التوقير والإجلال قائم [شامي ٣ / ٢ ٤ ٥] .

(٢) قوله : (الجنايات) جمع جناية ، وهي هنا ما تكون حرمته بسبب الإحرام أو الحرم ، وقد يحب بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة ؛ ففصّلها ، وحاصل الأول سبعة نظمها الشيخ قطب الدين بقوله :

محرم الإحرام توك واجب إزالة الشعر وقص الظفر واللبس والوطي مع الدواعي والطيب والدهن وصيد البر

وحاصل الثاني التعرض بصيد الحرم وشحره ، وقال في « البحر» : وخرج بقوله : بسبب إلخ ذكر الحماع بخضرة النساء ، لأنه منهي عنه مطلقًا ، فلا يوجب الدم [در محتار وشامي بتصرف وتغير ٣ / ٥٧١] .

- (٣) قوله : (دمًا) اعلم أن الدم حيث أطلق يراد به الشاة ، وهي تجزئ في كل شيء إلا في موضعين : (الأول) إذا حامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق ، (والثاني) إذا طاف للزيارة حنبًا أو حائضًا أو نفساء ، فإن الواحب في هذين الموضعين البدنة [ط بزيادة ٢٠٣] .
- (٤) قوله: (صدقة) اعلم أن كل صدقة في الإحرام غير مقدرة فهي نصف صاع إلا ما يجب بقتل القمل والحراد فإنه يطعم ما شاء، وأشار إلى ذلك بقوله: "ومنها ما يوجب دون ذلك " [ط بزيادة ٢٠٣].

[٣] وَمِنْهَا مَا يُوْجِبُ دُوْنَ ذَلِكَ .

[٤] وَمِنْهَا مَا يُوْجِبُ الْقِيْمَةَ -وَهِيَ جَزَاءُ الصَّيْدِ-. وَيَتَعَدَّدُ الْجَزَاءُ بِتَعَدُّدِ الْقَاتِلِيْنَ الْمُحْرِمِيْنَ.

(القسم الأول) فَالَّتِيْ تُوْجِبُ دَمًا هِيَ : مَا لَوْ طَيَّبَ ' مُحْرِمْ (٣) مُحْرِمْ (٣) القسم الأول) فَالَّتِيْ تُوْجِبُ دَمًا هِي : مَا لَوْ طَيَّبَ (٢) مُحْرِمْ (٣) المالِعُ عُضُوًا ، أَوْ خَضَبَ رَأْسَهُ بِحِنَّاءٍ (٤) ، أَوِ ادَّهَنَ بِزَيْتٍ (٥) وَنَحْوِهِ ، أَوْ بَالِغٌ عُضُوًا ، أَوْ حَضَبَ رَأْسَهُ يَوْمًا كَامِلاً ، المالِد المالِد

(١) قوله : (ويتعدد) قال في «التنوير» و «شرحه» : ولو قتل محرمان صيدًا تعدد الجزاء لتعدد الفعل ، ولوحلالان صيد الحرم لا ، لاتحاد المحل [ط٤٠٣].

(٢) قوله: (طيب) أطلقه فشمل ما إذا طيب ناسيًا أو جاهلاً أو مكرهًا ، وشمل العضو - كفم ولو بأكل طيب كثير - وما يبلغ عضوًا لوجمع ، والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس وإلا فلكل طيب كفارة ، وأما إذا لبس ثوبًا مطيبًا أكثره فيشترط للزوم الدم دوام لبسه يومًا [عز].

(٣) قوله : (محرم) أخرج بالمحرم الخلال ، لأن الحلال لوطيب عضوًا ثم أحرم فانتقل منه إلى مكان آخر من بدنه فلا شيء عليه اتفاقًا ، وأخرج بالبالغ الصبي فلا شيء عليه ، وقيد بالعضو ، لأن تطيب ما دونه فيه صدقة [ط بتصرف ٤٠٣] .

- (٤) قوله: (حِنّاء) بكسر الحاء وتشديد النون: نبات يزرع ويكبر حتى يقارب الشجر الكبار، ورقه كورق الرمان، وعيدانه كعيدانه ، له زهر أبيض كالعناقيد، يتخذ من ورقه الخضاب الأحمر. وإنما صرح بالحناء مع دخولها تحت الطيب لقوله عليه السلام: «الحناء طيب» للاختلاف، وإنما اقتصر على الرأس ولم يذكر اللحية كما وقع في الأصل ليفيد أن الرأس بانفرادها مضمونة، وأن الواو بمعنى "أو" في عبارة الأصل بدليل الاقتصار على الرأس في «الحامع الصغير»، ولما كان مصرّحًا في ما يأتي بأن تغطية الرأس موجبة للدم لم يقيد الحناء بأن تكون مائعة، فإن كانت ملبدة ففيه دمان، دم للتطيب مطلقًا و دم للتغطية إن دام يومًا وليلةً و غطى الكل أو الربع، فلو كان التلبيد بغير الحناء لزمه دم أيضًا، والتلبيد: أن يأخذ شيئًا من الخطمي والآس والصمغ فيجعله في أصول الشعر ليتلبد [بحر بزيادة ٢/٧].
- (٥) قوله : (زيت) أطلقه فشمل ما إذا كان مطبوخًا أو غير مطبوخ ، مطببًا أو غير مطيب . وأراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم ، وهو المسمى بالشيرج ، فخرج بقية الأدهان كالشحم والسمن ، وقيد بالإدهان ، لأنه لو أكله أو داوى به شقوق رجليه أو أقطر في أذنه لا يجب دم ولا صدقة [بحر بحذف ٣ / ٩] .
- (٦) قوله: (أو لبس) اعلم أن حقيقة لبس المتخيط أن يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن واستمساك ، فلفا لو ارتدى بالقميص أو اتشح أو ائتزر بالسراويل فلا بأس به ، لأنه لم يلبسه لبس المخيط لعدم الاشتمال . أطلق في اللبس فشمل ما إذا أحدث اللبس بعد الإحرام أو أحرم وهو لابسه فدام على ذلك ، بخلاف انتفاعه بعد الإحرام بالطيب السابق عليه للنص ؟ وشمل ما إذا كان ناسيًا أو عامدًا ، عالمًا أو جاهلاً ، مختارًا أو مكرهًا ؟ وشمل ما إذا كان ناسيًا أو عامدًا ، عالمًا أو جاهلاً ، مختارًا أو محرهًا ؟ وشمل ما إذا لبس ثوبًا واحدًا أو جمع اللباس كله القميص والعمامة والخفين ، ولذا لم يقل ثوبًا كغيره [بحر بحذف ٣ / ١١] .

وَفِيْ أَخُذِ شَارِبِهِ حُكُوْمَةٌ (٣).

(القسم الثاني) وَالَّتِيْ تُوْجِبُ الصَّدَقَةَ بِنِصْفُ (أَوْ صَاعِ مِنْ بُرٌ أَوْ قَصَّ الْقَسَمِ الثاني) وَالَّتِيْ تُوْجِبُ الصَّدَقَةَ بِنِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرٌ أَوْ قَصَّ طَفُوا ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ قِيْمَتَهُ هِي : مَا لَوْ طَيَّبَ أَقَلَّ مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ ، أَوْ قَصَّ ظَفُرًا ، -وكذا لِكُلِّ السووالنظية السووالنظية المَجْمُوعُ دَمًا فَيَنْقُصُ مَا شَاءَ مِنْهُ كَخَمْسَةِ طَفُورُ نِصْفُ صَاعِ إِلاَّ أَنْ يَبْلُغَ الْمَجْمُوعُ دَمًا فَيَنْقُصُ مَا شَاءَ مِنْهُ كَخَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ - ، أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدرِ مُحْدِثًا ، - وتَجِبُ () شَاةٌ ولَوْ طَافَ عَسَاطَالبِمِنْوَا مَنْ طَوَافِ الصَّدرِ ، وكذَا الكلِّ شَوْطٍ مِنْ أَقَلَهِ ؛ مَنْ عَضَاء فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم أَوْ لِلصَّدرِ ، وكذَا لِكلِّ حَصَاةٍ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم أَوْ بَرَكَ مَا الْجِمَارِ ، وكذَا لِكلِّ حَصَاةٍ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم الْ الإَلْمِنَا الْمَاءِ الْكُلِّ حَصَاةٍ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم الْ الْعَلَادِ مَا الْعَلَادِ مَا الْعَلَى الْمُعْمَادِ ، وكذَا لِكُلِّ حَصَاةٍ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم الْمَاءِ المِنْ الْعَلَى الْجِمَادِ ، وكذَا لِكُلِّ حَصَاةٍ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم الْمَاءِ المَاهِ المَاهِ المَاهِ المَاهِ المَاهِ الْعَلَى الْمَاهُ الْمُ يَبْلُغُ رَمْيَ يَوْم الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهِ الْمَاهُ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُاهِ الْمُ الْمُحْمَادِ الْمُ الْمُعْمَادِ اللّهُ الْمُعْرِيْلُ الْمُحْمَادِ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْمَالَةِ الْمُعْرِمُ الْمُعْمَالَةُ الْمُ الْمُ الْمُلْعُلُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْمِلِ الْمُعْلِقُ الْمُعْرِقُ الْمُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْمِ الْمُعْلِقُ الْمُعْمِ ال

⁽١) قوله : (حلق) أراد المصنف بالحلق الإزالة ، سواء كان بالموسى أو بغيره ، وسواء كان مختارًا أو لا ، فلو أزاله بالنورة أو نتف لحيته أو احترق شعره بخبزة أو مسه بيده فسقط فهو كالحلق [بحر ٣ / ١٥] .

⁽٢) قوله: (بمجلس) قيد بالمحلس، لأنه لو قصّ الكل في مجالس، في كل مجلس عضو لزمه أربعة دمًا [بحر٣/٢١].

⁽٣) قوله: (حكومة) وتفسيره: أنه ينظر أن هذا المأحوذ كم يكون من ربع اللحية ؟ فيجب عليه بحسابه من الطعام ؛ حتى إذا أخذ منه نصف ثمن اللحية يجب عليه ربع الدم ، وذكر الأخذ في الشارب وهو القص ، لأنه هو السنة ، وهو أن يقص منه حتى يوازي الإطار ، وهو الحرف الأعلى من الشفة العليا [ز٢/٥٥].

⁽٤) قوله: (بنصف) الباء للتصوير ، أو الصدقة بمعنى التصدق [ط ٤٠٣].

⁽٥) قوله : (وتجب) أي وحوب نصف صاع أو قيمته كان فيما إذا طاف وهو محدث ، وأما إذا طاف حنبًا فتجب شاة [عز].

 ⁽٦) قوله : (وكذا) أي وكذا يجب ما ذكر من نصف الصاع أو قيمته إذا ترك شوطاً من أقل الطواف ، وهو ثلاثة أشواط [عز].

⁽٧) قوله : (حصاة) أي وكذا يجب ما ذكر إذا ترك حصاة من حصيات الرمي إذا لم يبلغ الترك متروك رمي يوم [عز].

إِلاَّ (١) أَنْ يَبْلُغَ دَمًا فَيَنْقُصَ مَا شَاءَ ، أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ (٢) ، أَوْ قَصَّ أَظْفَارَهُ . (الخيار بين الذبح والصدقة والصيام) وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبِسَ أَوْ حَلَقَ بِعُذْرٍ (٣) تَخَيَّرَ بَيْنَ الذَّبْحِ ، أو التَّصندُقِ بِثَلاَثَةِ أَصْوُع عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِيْنَ ،

أَوْ صِيَام ثَلاَثَةِ أَيَّام .

(القسم الثالث) وَالَّتِي تُوْجِبُ أَقَلٌ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ فَهِيَ : مَا لَوْ قَتَلَ قَمْلَةً (١) أَوْ جَرَادَةً فَيَتَصَدَّقُ بِمَا شَاءً.

(القسم الرابع) وَالَّتِيْ تُوْجِبُ الْقِيْمَةَ فَهِيَ : مَا لَوْ قَتَلَ صَيْدًا

فَيُقُولُمُهُ عَدُلاَنِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ قُرِيْبٍ مِنْهُ . أى اثنان ذوا عدل أي مكان قريب من مفتله

طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ لِكُلِّ فَقِيْرٍ نِصْفَ صَاعٍ ، أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مِسْكِيْنٍ يَوْمًا ؛ وَإِنْ فَضُلَ أَقَلُ مِنْ نِصْفِ صَاعِ تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ صَامَ يَوْمًا .

وَتَجِبُ قِيْمَةُ مَا نَقَصَ (٥) بِنَتْفِ رِيْشِهِ الَّذِي لَا يَطِيْرُ بِهِ وَشَعْرِهِ وَقَطْعِ

. (١) قوله : (إلا) أي إلا أن يبلغ مجموع ما وجب عليه تُمَنَّ دم فله أن ينقص ما شاء [عز] .

⁽٢) قوله : (غيره) أطلقه فشمل ما إذا كان الغير محرمًا أو حلالاً ، وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخيطًا فإنه لا شيء عليه إجماعًا [ط بزيادة ٤٠٤].

⁽٣) قوله : (بعذر) قيد بالعذر ، لأنه لو فعل شيئًا منها لغيره لزمه دم أو صدقة معينة ولا يحزئه غيره ، كما صرح به الإمام الإسبيحابي [بحر٣/٢٢].

⁽٤) قوله : (قملة) أطلقه فشمل ما إذا قتلها بعد ما أحرجها من بدنه أو ألقاها أو ألقى ثوبه في الشمس لتموت ٣ ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ، ويجب الجزاء في القمل بالدلالة عليه كالصيد ٦ ط بزيادة ٤٠٤٦.

⁽٥) قوله : (ها نقص) فيقوم الصيد سليمًا وجريحًا فيغرم ما بين القيمتين ، مثلاً كانت قيمته سليمًا درهمين ثم إذا نتف ريشه نقصت قيمته درهمًا فيغرم ما بين القيمتين وهو درهم [عز].

عُضْوٍ لاَ يَمْنَعُهُ الاِمْتِنَاعُ بِهِ .

وَتَجِبُ الْقِيْمَةُ بِقَطْعِ بَعْضِ قَوَائِمِهِ وَنَتْفِ رِيْشِهِ وَكَسْرِ بَيْضِهِ .

وَلاَ يُجَاوِزُ (١) عَنْ شَاةٍ بِقَتْلِ السَّبُعِ (٢) . وَإِنْ صَالَ لاَ شَيْءَ بِقَتْلِهِ .

وَلاَ "كُبْرِئُ الصَّوْمُ - بِقَتْلِ الْحَلاَلِ صَيْدَ الْحَرَمِ ، وَلاَ بِقَطْعِ حَشِيْشِ (٤) وَلاَ بِعَطْعِ حَشِيْشِ (٤) الْحَرَمِ وَشَجَرِهِ النَّابِ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ - بَلِ الْقِيْمَةُ .

وَحَرُمُ وَشَجَرِهِ النَّابِ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ - بَلِ الْقِيْمَةُ .

وَحَرُمُ وَشَجَرِهِ النَّابِ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ - بَلِ الْقِيْمَةُ .

وَحَرُمُ وَشَجَرِهِ النَّابِ بِنَفْسِهِ الْحَرَمِ وَقَطْعُهُ إِلاَّ الإِذْخِرِ وَالْكُمْأَة .

فصل (فيما لا يجب شيء بقتله)

وَلاَ شَيْءَ بِقَتْلِ (٥) غُرَابٍ ، وَحِدْأَةٍ ، وَعَقْرَبٍ ، وَفَأْرَةٍ ، وَحَيَّةٍ ،

(١) قوله : (ولا يجاوز) أي إذا زاد قيمة السبع الذي قتله المحرم على الشاة يؤدي قيمة الشاة ؛ فيكفيه فيه الشاة ، ولا يزاد على هذا [عز].

(٢) قوله: (السبع) المزاد به حيوان لا يؤكل، ولو خنزيرًا أو فيلاً [ط ٤٠٤].

(٣) قوله: (ولا) أي إذا قتل رجل حلال غير محرم صيد الحرم فعليه قيمة ما قتله، يتصدق بها على الفقراء والمساكين، ولا يجزيه الصوم، قيدنا بالحلال احترازا عن المحرم بقتل صيد الحرم، فإنه يلزمه كفارة واحده لأحل الإحرام، ولا يجب عليه شيء لأحل الحرم استحسانًا، لأن معنى تفويت الأمن إذا اعتبر مرة لإيجاب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيًا لإيجاب ضمان، وإنما أو جبنا ضمان الإحرام، لأن فيه معنى الحزاء، وضمان المحل وضمان الحرم لا يشتمل على معنى ضمان الإحرام فكان في معنى إيجاب ما هو مشتمل على المعنيين أولى [عز].

(٤) قوله: (حشيش) اعلم أن شجر الحرم أنواع أربعة ، ثلاث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء ، وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها ، وإذا قطعها رجل فعليه الجزاء ، أما الثلاث: [١] فكل شجر أنبته الناس وهو ليس من جنس ما ينبته الناس ، [٢] وكل شجر أنبته الناس وهو من جنس ما ينبته الناس ، [٣] وكل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس ، وأما الواحدة - [٤] - فهي كل شجر نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبته الناس ، ويستوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة لإنسان بأن تنبت في ملكه أو لم يكن حتى قالوا: في رجل نبتت في ملكه أم غيلان فقطعها إنسان فعليه قيمتها لمالكها ، وقيمة أخرى لِحَقِّ الشرع بمنزلة ما لوقتل صيدًا مملوكًا في الحرم ، وبعد ما أدى جزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها [كفاية ١/٩٩١].

(٥) قوله : (بقتل) لم يقل : "ليس في قتل المحرم إلخ حزاء " ، بل أطلق نفي الحزاء في قتلهن ، ليفيد أنه لا يستعقب حزاء في الحرم ولا في الإحرام [ف ٣ / ٨٢] .

^{- 1 1} لأنه استتباد رسول الله صلى الله عبيه وسلم فيحور قطعه ورعيه ، ويخلاف الكمأة لأنها ليست من حملة البيات | ف ٣ - ١٠٠ |. والكمأة : اسم لما يظهر على وحه الأرض | ف ٣ - ٣٠ |.

فصل في الهدي

(الهدي وأنواعه) الهَدْيُ : أَدْنَاهُ شَاةٌ ، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ (َ) وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ . يَنِيدَانِ لِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَمَا جَازَ فِي الْهَدَايَا .

وَالشَّاةُ تَجُوْزُ (٢) فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلاَّ فِيْ طَوَافِ الرُّكْنِ جُنُباً ، وَوَطْءٍ بَعْدَ الْوُقُوْفِ قَبْلَ الْحَلَقِ فَفِيْ كُلِّ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ .

ببرنه (وقت ذبح الهدي ومكانه) وَخُصَّ هَدْيُ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ بِيَوْمِ النَّحْرِ نبح هدي السنة

فقط

وَخُصَّ ذَبْحُ كُلِّ هَدْي (٧) بِالْحَرَم (٨) إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ تَطَوُّعًا وَتَعَيَّبَ

(١) قوله: (بُوغُوتْ) بالضم وغين معجمة نيز مضموم دواد معروف و ثاء مثلة بمعنى كيك كدبهندي پوگويند.

(۲) قوله: (قُواد) بضم أول و دال مهملة بمعنى كنه وآن جانورى ست كه دربدن سك اكثرباشدور مندى چيرى كويند.

(٣) قوله: (سُلَحُفاة) بضم أول وفتح لام وسكون حاء مهملة وفاء وتاء فوقاني بمعنى باندكه بهمدي لِجُمواكويند.

- (٤) قوله: (الإبل) ويكون مما مضى عليه حمس سنين ، ومن البقر ما مضى عليه سنتان ، ولو قال: " وأعلاه إبل وبقر "لكان أولى [ط ٤٠٤].
- (٥) قوله : (جاز) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج يشترط هنا [ط ٤٠٤ م .
- (٦) قوله: (تجوز) يعنى أن كل موضع ذكر فيه الدم من كتاب الحج تجزئ فيه الشاة إلا في ما ذكره ، وليس مراده التعميم ، فإن من نذر بدنة أو جزورًا لا تجزئه الشاة ، وإنما لزمت البدنة فيما إذا طاف جنبًا ، لأن الجنابة أغلظ ؛ فيجب جبر نقصانها بالبدنة إظهارًا للتفاوت بين الأصغر والأكبر ، ويلحق به ما إذا طافت حائضًا أو نفساء ، وليس موضعًا ثالثًا ،كما في « فتح القدير » ، لأن المعنى الموجب للتغليظ واحد | بحر ٣ / ٢٦ / ١ .
- (٧) قوله : (كُل هدي) دخل فيه الهدي المنذور ، بخلاف البدنة المنذورة ، فإنها لا تتقيد بالحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى [بحر ٣ / ١٢٨] .
- (٨) قوله : (بالحرم) بيان لكون الهدي موقتًا بالمكان ، سواء كان دم شكر أو جناية . وأما توقيته بالزمان فمخصوص بهدي المتعة والقران ، وأما بقية الهدايا فلا تتقيد بزمان ، وأفاد أن هدي التطوع إذا بلغ الحرم لا يتقيد بزمان ، وهو الصحيح ، وإن كان ذبحه يوم النجر أفضل [بجر بحذف ٣ / ١٢٨] .

فِي ٱلطَّرِيْقِ فَيَنْحُرُ فِي مَحَلَّهِ ، وَلاَ يَأْكُلُهُ غَنِيٌّ ، وَفَقِيْرُ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ .

(تقليد الهدي) وَتُقَلَّدُ بَدَنَةُ التَّطَوُّعِ وَالْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ فَقَطْ .

(أحوال الهدي) وَيَتَصَدَّقُ بِجِلاَلِهِ (١) وَخِطَامِهِ ، وَلاَ يُعْطِيُ أَجْرَ (٢)

اِلْجَزَّارِ مِنْهُ ، وَلاَ يَرْكَبُهُ (٣) بِلاَ ضَرُورَةٍ ، وَلاَ يَحْلِبُ لَبَنَهُ إلاَّ أَنْ بَعُدَ الْمَحِلُ

فَيُتَصَدَّقُ بِهِ ، وَيَنْضَحُ (٤) ضَرْعَهُ إِنْ قَرُبَ الْمَحِلُ بِالنَّقَاخِ.

(مسائل منثورة) وَلَوْ نَذَرَ حَجًّا مَاشِيًا لَزِمَهُ (٥)، وَ لاَ يَرْكَبُ حَتَّى

يَطُونُ فَ لِلرُّكْنِ ؛ فَإِنْ رَكِبَ أَرَاقَ دَمًا .

وَفُضِّلَ الْمَشْيُ عَلَىٰ الرُّكُوْبِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ.

وَفَّقَنَا اللهُ تَعَالَىٰ بِفَضْلِهِ ، وَمَنَّ عَلَيْنَا بِالْعَوْدِ عَلَىٰ أَحْسَنِ حَالٍ إِلَيْهِ بجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلِيْكُم .

⁽١) قوله: (بجلاله) الحلال: حمع الحل ، وهو ما يلبس على الدابة ، والخطام: هو الزمام ، وهو ما يجعل في أنف البعير [بحر ٣/٢٩].

⁽٢) قوله : (أجر) قيد بالأحر ، لأنه لو تصدق بشيء من لحمها عليه سوى أجرته جاز ، لأنه أهل للصدقة عليه [بحر٣/٣١].

⁽٣) قوله: (ولا يركبه) أشار إلى أنه لا يحمل عليها أيضًا ، وإلى أنه لو ركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص [بحر ٢ / ١٢٩].

⁽٤) قوله: (وينضح) أي يرش بالماء البارد حتى يتقلص ، والنُقاخ ـ بالنون المضمومة والقاف والخاء المعجمة ـ : الماء العذب الذي ينقَخ الفؤاد ببرده ،كذا في «الصحاح» و «المغرب» ، وفي «المصباح»: ينضح من بَابَي ضَرَبَ ونَفَعَ ، فعلى هذا تكسر ضاده وتفتح ، قالوا : هذا إذا كان قريبًا من وقت الذبح ، وإن كان بعيدًا يحلبها ، ويتصدق بلبنها ،كيلا يضرّ بها ذلك [بحر ٣ / ١٣٠] .

⁽٥) قوله: (لزمه) قيل: يمشي من حين يحرم ، وقيل: من بيته ، وهو الأصح [ط ٥٠٤].

^{11]} ولا يقلد دم الإحصار ولا دم الجنايات.

ا 2 ا أي إلى الحج

فصل في زيارة (١) النبي عَلَيْتُ

على سبيل الإختصار تبعاً لما قال في الاختيار

(حضه ﷺ على الزيارة) لَمَّا كَانَتْ زِيَارَةُ النّبِيِّ عَلَيْكَةً مِنْ أَفْضَلِ الْقُرَبِ وَأَحْسَنِ الْمُسْتَحَبَّاتِ بَلْ تَقْرُبُ مِنْ دَرَجَةِ مَا لَزِمَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، الْقُرَبِ وَأَحْسَنِ الْمُسْتَحَبَّاتِ بَلْ تَقْرُبُ مِنْ دَرَجَةِ مَا لَزِمَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، فَقَالَ : (مَنْ وَجَدَ سَعَةُ (٣) فَإِنَّهُ عَيْنِيَةً حَرَّضَ عَلَيْهَا وَبَالَغَ (٢) فِي النَّدْبِ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : (مَنْ وَجَدَ سَعَةُ (٣) وَلَمْ يَزُرُنِيْ فَقَدْ جَفَانِيْ) .

وَقَالَ عَلَيْكُ : ((مَنْ زَارَ قَبْرِيْ وَجَبَتْ () لَهُ شَفَاعَتِيْ)) .

وَقَالَ عَلَيْكُ : (مَنْ زَارَنِيْ بَعْدَ مَمَاتِيْ فَكَأَنَّمَا زَارَنِيْ فِيْ حَيَاتِيْ (٥))

إلى غَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَحَادِيْثِ . أَي المُحَادِيْثِ . أَي المُعدار الله الله عبر ذلك

⁽۱) قوله: (زيارة) قالوا: إن كان الحج فرضاً قدمه عليها وإلا يخير، والأولى في الزيارة تجريد النية لزيارة قبره يسلا، وقيل: ينوي زيارة المسجد أيضا، لأنه من المساجد الثلاث الذي تشد إليها الرحال [طبحف ١٠٥]. قال ابن الهمام: والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد أو يستمنح فضل الله تعالى مرة أخرى ينويها فيها، لأن في ذلك زيادة تعظيمه يسلا وإجلاله، ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله يسلل إلى من جاء ني زائراً لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقًا على أن أكون شفيعًا له يوم القيامة اهر »، ونقل الرحمتي عن العارف المنلاجامي رحمه الله تعالى: أنه أفرد الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره، وفي الحديث المتفق عليه: «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: المسجد الحرام، [٢] ومسجدي هذا، [٣] والمسجد الأقصى»، والمعنى كما أفاده في «الإحياء»: أنه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد إلا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة ، بخلاف بثية المساجد، فإنها متساوية في ذلك [شامي ٤ / ٤٥]. ومن ههنا ظهر بطلان ما احتلق على مشايخنا الديوبندية أنهم منعوا زيارة قبره عليه الصلاة والسلام، كيف لا ؟ وقد صرحوا قولاً وعملاً أنها من أفضل القربات [عز].

⁽٢) قوله : (وبالغ) أي بالغ في طلبها ، والمبالغة بذكر الوعيد على الترك والوعد على الفعل [ط ٥٠٥].

⁽٣) قوله : (سَعَةً) بفتح السين ، وربما كسرت ، وفي حديث ذكره القاري : « من حج البيت ولم يزرني فقد حفاني »، رواه ابن عدي بسند حسن [ط ٤٠٥] .

⁽٤) قوله: (وجبت) أي ثبتت له شفاعتي ، والمراد شفاعة غير شفاعة المقام المحمود فإنها عامة [ط٠٥٥].

⁽٥) قوله : (في حياتي) فإن قلت : هذا يستلزم أن يكون كل من زاره رَيُظُةُ أو قبره المبارك من الصحابة ولم يقل به أحد ؟ قلت : المراد أن له أجرًا كأجر من زارني حيًا ، والمشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه [عز].

يَنْبَغِيْ لِمَنْ قَصَدَ زِيَارَةَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهَا ، وَتُبَلِّغُ أَلَيْهِ ، وَفَصْلُهَا أَشْهَرُ (٤) مِنْ أَنْ يُذْكُرَ . الله على الله على النبي عَلَيْ المُنَوَّرةِ (٥) يُصَلِّي عَلَى النبي عَلَيْ النبي عَلْ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْ النبي عَلْمُ النبي عَلْمَ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْ النبي عَلْمُ النبي عَلْمُ النبي عَلْمَ النبي عَلْمُ النبي عَلَيْ النبي عَلْمَ النبي عَلْمُ النبي عَلَيْ النبي عَلْمُ النبي عَلْمَ النبي عَلْمُ النبي عَلَيْ النبي عَلْمُ النبي عَلْمُ اللهُ عَلَيْ النبي عَلَيْ النبي عَلْمُ النبي عَلْمُ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْ النبي عَلَيْ عَلَيْ النبي عَلَيْ عَلَيْ النبي عَلَيْ عَلْمُ النبي عَلْمُ النبي عَلْمُ النبي عَلْمُ عَل

⁽١) قوله: (حجب) فمثله ﷺ بعد وفاته كمثل شمع في حجرة أغلق بَابُها فهو مستور عمن هو حارج الحجرة ولكن نوره كما كان بل أزيد ، ولهذا حرم نكاح أزواجه بعده ﷺ ، ولم يجر أحكام الميراث فيما تركه ، لأنهما من أحكام الموت [عز].

⁽٢) قوله : (الكليات) أراد بها الأمور المشتركة بينها وبين غيرها كتحية المسجد ؛ وبالحزئيات ما هو الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي [ط بتصرف ٤٠٥].

⁽٣) قوله: (وتبلغ) أي يُبَلِّغُها المَلَك إليه بِين إذا كان المصلى بعيدًا [ط ٤٠٥].

⁽٤) قوله: (أشهر) فمنها ما ذكره العارف بالله سنان آفندي رحمه الله تعالى في «تبيين المحارم»: قال بليخ : «من قال خزى الله تعالى عنا محمدًا ما هو أهله أتعب سبعين كاتبًا ألف صباح» ، رواه الطبراني ، وقال بليخ : «من صلى علي عشر مرات صلى الله عليه مئة مرة ، ومن صلى علي مئة مرة كتب بين عينيه براء ة من النفاق وبراء ة من النار ، وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء» ، رواه الطبراني أيضًا ، وقال بليخ : «من صلى علي في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الحنة » ، رواه ابن شاهين ، وفي رواية ; «من صلى علي كل يوم ثلاث مرات ، وكُلُّ ليلة ثلاث مرات حُبًّا وشوقًا إلي كان حقًا على الله تعالى أن يغفر ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم » ، رواه الطبراني [ط ٥٠٥].

⁽٥) قوله: (المنورة) لقبت بها، فإنها منورة بصاحبها ﷺ [ط بتصرف].

ثُمَّ يَقُونُكُ : َ

﴿ اللَّهُمَّ هٰذَا حَرَمُ نَبِيِّكَ ، وَمَهْبَطُ وَحْيِكَ ؛ فَامْنُنْ عَلَيَّ بِالدُّخُولِ فِيْهِ ، وَاجْعَلْهُ وِقَايَةً لِيْ مِنَ النَّارِ ، وَأَمَانًا مِنَ الْعَذَابِ ، وَاجْعَلْنِيْ مِنَ الْفَائِزِيْنَ بِشَفَاعَةِ الْمُصْطَفَى عَلَيْكَ يُوْمَ الْمَآبِ) .

وَيَغْتَسِلُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ التَّوْجُّهِ لِلزِّيَارَةِ إِنْ أَمْكَنَهُ ،

وَيَتَطَيَّبُ ، وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، تَعْظِيْمًا لِلْقُدُوْمِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكَ .

ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَدِيْنَةَ الْمُنَوَّرَةَ مَاشِيًا - إِنْ أَمْكَنَهُ بِلاَ ضَرُوْرَةٍ ، بَعْدَ ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَدِيْنَةَ الْمُنَوَّرَةِ ، بَعْدَ أَي لِس المني ضروريا وَضْعِ رَكْبِهِ (١) وَاطْمِئْنَانِهِ عَلَىٰ حَشَمِهِ (١) وَأَمْتِعَتِهِ - ، مُتَوَاضِعًا بِالسَّكِيْنَةِ وَالْوَقَارِ ، مُلاَحِظًا جَلاَلَةً الْمَكَانِ ، قَائِلاً : هالُ من المسترني يدخل

﴿ بِسُمِ اللهِ (١٤) وَعَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، ﴿ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ

وَاغْفِرْ لِيْ ذُنُوْبِيْ ، وَافْتَحْ لِيْ أَبْوَابَ^(١) رَحْمَتِكَ وَفَصْلِكَ » .

⁽١) قوله: (ركب) أي بعد استقرار من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود [ط٥٠٥].

⁽٢) قوله : (حشمه) الحشم محركة للواحد والجمع ، وهو : العيال والقرابة و خاصته الذين يغضبون له من أهل أو عبيد أو حيرة ، والمزاد الأول [ط بحدف ٥٠٥] ,

⁽٣) قوله : (جلالة) أما بالحيم فمعناه يلاحظ عظمة مكان حضر لديه ، وأما بالحاء المهملة فمعناه يلاحظ من حِل المكان وهو النبي ﷺ [عز].

⁽٤) قوله : (بسم اللّه) أي " دخلتُ بسم اللّه ، وعقدتُ نيتي على اتباع ملة رسول اللّه ﷺ " [عز] .

⁽٥) قوله: (مخرج) أي إحراحًا مرضيًّا لك بحيث لا يكون عليّ فيه مواحدة [ط ٤٠٦] .

⁽٦) قوله : (أبواب) أي هَيِّئ لي الأسباب المقتضية للرحمة والإحسان [ط ٤٠٦].

^[1] أي قوة تنصرني بها على أعدائك.

ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الشَّرِيْفَ ؛ فَيُصَلِّيْ تَحِيَّتَهُ عِنْدَ مِنْبَرِهِ رَكْعَتَيْنِ ، وَيَقِفُ بِحَيْثُ يَكُونُ عَمُوْدُ الْمِنْبَرِ الشَّرِيْفِ بِحِذَاءِ مَنْكَبِهِ الأَيْمَنِ ، فَهُوَ مَوْقِفُ النَّبِيِّ عَيْكَ .

وَمَا بَيْنَ قَبْرِهِ وَمِنْبَرِهِ رَوْضَةٌ (١) مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَيْكَ ، وَقَالَ : (مِنْبَرِيْ (٢) عَلَىٰ حَوْضِيْ)) .

فَتَسْجُدُ شُكَرًا للهِ تَعَالَىٰ بِأَدَاءِ رَكْعَتَيْنِ ، غَيْرَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، شُكْرًا لِمَا وَفَّقَكَ اللهُ تَعَالَىٰ وَمَنَّ عَلَيْكَ بِالْوُصُوْلِ إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَدْعُوْ بِمَا شِئْتَ .

(السلام على رسول الله على أثم تُنهَضُ أَنهُ مَتُوجِهُا إلى الْقَبَرِ الشَّرِيْفِ؛ فَتَقِفُ بِعَقْدَارِ أَرْبَعَةِ أَذْرُعٍ ، بَعِيْدًا عَنِ الْمَقْصُورَةِ الشَّرِيْفَةِ بِغَايَةِ الأَدَبِ ، مُسْتَدْبرَ الْقِبْلَةِ ، مُحَاذِيًا لِرَأْسِ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ وَوَجْهِهِ الأَكْرَمِ ، مُلاَحِظًا أَن نَظْرَهُ مَسْتَدْبرَ الْقِبْلَةِ ، مُحَاذِيًا لِرَأْسِ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ وَوَجْهِهِ الأَكْرَمِ ، مُلاَحِظًا أَن نَظْرَهُ عَلَيْكَ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا اللَّهُ عَلَيْكَ مَا اللَّهُ عَلَيْكَ مَا مَلكَ وَرَدَّهُ عَلَيْكَ سَلاَمَك وَتَأْمِيْنَه عَلَيْكَ عَلَيْك عَلَيْك مَا وَتَقُولُ :

(السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدِيْ يَا رَسُولَ اللهِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللهِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللهِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ الرَّحْمَةِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ الرَّحْمَةِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا خَايَثُ يَا شَفِيْعَ الْأُمَّةِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِيْنَ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا خَاتَمَ يَا شَفِيْعَ الْأُمَّةِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِيْنَ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا خَاتَمَ دَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ يَا خَاتَمَ اللهُ ال

⁽١) قوله : (روضة) أي أنه يصير كذلك يوم القيامة ، أو أنه لما يحصل فيه من الثواب والأجر كأنه كذلك ، أو لأنه يوصل إليها [ط٤٠٦] .

⁽٢) قوله: (منبري) لا مانع من حمله على الحقيقة [ط٢٠٦].

⁽٣) قوله: (تنهض) أي تقوم بالأدب، والمراد أنه لا يتراحى وإن كان بالتأني والتمهل [ط ٢٠٦]

⁽٤) قوله: (ملاحظا) أي تلاحظ أنه عليه الصلاة والسلام ناظر إليك [ط ٢٠٦].

^[1] بدل من "شكرا" الأول.

النّبِيّن ، السّلامُ عَلَيْك يَا مُزّمِّلُ (۱) ، السّلامُ عَلَيْك يَا مُدَّثَرُ ، السّلامُ عَلَيْك ، وعَلَيْ أصُولِك الطّيبِيْن ، وأهلِ بَيْتِك الطّاهِرِيْن الّذِيْن أَذْهَب الله عَنْهُمْ مُوسِم الله عَنْه أَلْهُ عَنْهُم مُوسِم الله عَنْ أَفْضَلَ مَا جَزى نَبِيًا عَنْ قَوْمِهِ وَرَسُولًا عَنْ أُمَّتِهِ وَرَسُولًا عَنْ أُمَّتِهِ .

أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُوْلُ اللهِ ، قَدْ بَلَّغْتَ الرِّسَالَةَ ، وَأَدَّيْتَ الْأَمَانَةَ (٢) ، وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ ، وَأَوْضَحْتَ الْحُجَّةَ ، وَجَاهَدْتَ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ حَقَّ بالصَمِ الرَّمان في سَبِيْلِ اللهِ حَقَّ بالصَم الرَّمان بالصَم الرَّمان بالصَم الرَّمان بالصَم الرَّمان بالصَم الرَّمان بالصَّم الرَّمان بالصَّم الرَّمان بالصَّم المَّه بالدَّيْنَ حَتَّى أَتَاكَ الْيَقِيْنُ .

صَلَّى الله عَلَيْكَ وَسَلَّمَ، وَعَلَىٰ أَشْرَفِ مَكَانٍ تَشَرَّفَ بِحُلُوْلِ جِسْمِكَ الْكَرِيْمِ فِيْهِ، صَلاَةً وَسَلاَمًا دَائِمَيْنِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، عَدَدَ مَا كَانَ، وَعَدَدَ مَا كَانَ، وَعَدَدَ مَا كَانَ، وَعَدَدَ مَا يَكُوْنُ بِعِلْمِ اللهِ، صَلاَةً لاَ انْقِضَاءَ لاَ مَدِهَا (٣) معلى بكان ويكون على النازع

يَا رَسُوْلَ اللهِ! نَحْنُ وَفَدُكَ وَزُوَّارُ حَرَمِكَ ، تَشَرَّفْنَا بِالْحُلُولِ بَيْنَ اللهِ الْحُلُولِ بَيْنَ وَقَدْ جِئْنَاكَ مِنْ بِلاَدٍ شَاسِعَةٍ وَأَمْكِنَةٍ بَعِيْدَةٍ ، نَقْطَعُ السَّهْلَ وَالْوَعِرَ يَدَيْكَ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ مِنْ بِلاَدٍ شَاسِعةٍ وَأَمْكِنَةٍ بَعِيْدَةٍ ، نَقْطَعُ السَّهْلَ وَالْوَعِرَ يَدَيْنَ وَقَدْ جِئْنَاكَ مِنْ بِلاَدٍ شَاسِعةٍ وَأَمْكِنَةٍ بَعِيْدَةٍ ، نَقْطَعُ السَّهْلَ وَالْوَعِرَ بِعَدَهُ السَّهِ وَالْقِيَامِ فِي اللهِ مَآثِرِكَ وَمَعَاهِدِكَ (٤) وَالْقِيَامِ بِقَصَدِ زِيَارَتِكَ ، لِنَفُونُ بِشَفَاعَتِكَ وَالنَّظْرِ إِلَى مَآثِرِكَ وَمَعَاهِدِكَ (٤) وَالْقِيَامِ بِقَصَدُ وَيَارَتِكَ ، لِنَفُونُ بِشَفَاعَتِكَ وَالنَّظْرِ إِلَى مَآثِرِكَ وَمَعَاهِدِكَ (٤) وَالْقِيَامِ بِقَصَدُ وَيَارَتِكَ ، لِنَفُونُ وَالْاسْتِشْفَاعِ بِكَ إِلَىٰ رَبِّنَا ، فَإِنَّ الْخَطَايَا قَدْ قَصَمَتُ (٥) بِقَصَمَتُ (٥) بِقَضَاءِ بَعْضِ حَقِّكَ وَالاسْتِشْفَاعِ بِكَ إِلَىٰ رَبِّنَا ، فَإِنَّ الْخَطَايَا قَدْ قَصَمَتُ (٥)

⁽١) قُولُه : (مُزمل) أصله المتزمل ، أدغمت التاء في الزاء ، أي المتلفف بثيابه حين مجيء الوحي له ، خوفًا منه لهيبته ، ومثله المدثر أصلاً ومعنى [ط ٤٠٦].

⁽٢) قوله: (الأمانة) أي الصلاة وغيرها مما في فعله ثواب، وتركه عقاب، أي بلّغتَ ذلك [ط ٤٠٦].

⁽٣) قوله: (أمدها) الأمّد بفتح الميم: الغاية والمنتهى [أق ١٨/١].

⁽٤) قوله: (معاهد) جمع معهد: المنزل المعهود به الشيء [ط ٤٠٦].

⁽٥) قوله: (قصمت) من القصم: الكسر مع الإبانة أو عدمها [ط٢٠٦].

^[1] هو من الأرض ضد الحزن.

ظُهُوْرَنَا ، وَالْأُوْزَارَ قَدْ أَثْقَلَتْ كَوَاهِلَنَا (') ، وَأَنْتَ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ الْمَوْعُودُ والْهُوْرَنَا ، وَالْمُشَفَّعُ الْمُوْعُودُ الشَّافَاعَةِ الْعُظْمَى وَالْمَقَامِ الْمَحْمُوْدِ وَالْوَسِيْلَةِ (۲) ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالىٰ : بِالشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى وَالْمَقَامِ الْمَحْمُوْدِ وَالْوَسِيْلَةِ (۲) ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالىٰ : وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُونَكَ فَاسْتَغْفَرُوا الله وَاسْتَغْفَر لَهُمُ الرَّسُولُ (۳) لَوَجَدُوا الله وَاسْتَغْفَر لَهُمُ الرَّسُولُ (۳) لَوَجَدُوا الله تَوَّابًا رَحِيْمًا ﴾ [النساء: ٦٤].

وَقَدْ جِئْنَاكَ ظَالِمِیْنَ لاَّنْفُسِنَا ، مُسْتَغْفِرِیْنَ لِذُنُوْبِنَا ؛ فَاشْفَعْ لَنَا إلىٰ رَبِّكَ ، وَأَنْ يَحْشُرُنَا فِي رُمُرَتِكَ ، وَأَنْ يَسْقِينَا عَلَى سُنَتِكَ ، وَأَنْ يَحْسَنَكُ مِنْ عَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدُامِيْ .

الشَّفَاعَةَ ، الشَّفَاعَةَ ، الشَّفَاعَةَ يَا رَسُولَ اللهِ - يَقُولُهَا ثَلاَثاً - ، ﴿ رَبَّنَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وَتُبَلِّغُهُ (٥) سَلاَمَ مَنْ أَوْصَاكِ بِهِ ؛ فَتَقُوْلُ : ((السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ مِنْ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ يَتَشَفَّعُ بِكَ إِلىْ رَبِّكَ فَاشْفَعْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِيْنَ) .

ثُمَّ تُصَلِّيْ عَلَيْهِ ، وَتَدْعُوْ بِمَا شِئْتَ عِنْدَ وَجْهِهِ الْكَرِيْمِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ .

⁽١) قوله : (كواهلنا) الكواهل جمع كاهل : الحارك أو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق ، وهو الثلث الأعلى ، وفيه ست فِقَر ؛ أو ما بين الكتفين ؛ أو موصل العنق في الصلب [أق ٢ / ١١١٠] .

⁽٢) قوله : (والوسيلة) هي منزلة في الحنة لا تكون إلا له ﷺ [ط٤٠٦].

⁽٣) قوله: (الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيمًا لشأنه ﷺ [ط٢٠٠].

⁽٤) قوله: (بكأسك) الكأس: الإناء الذي يشرب فيه ؛ أو ما دام الشراب فيه ، والسراد كؤوس حوضك | ط ٢٠٦] .

⁽٥) قوله : (تبلغه) ذكروا أن تبليغ السلام واحب ، لأنه من أداء الأمانة [ط ٢٠٦] .

(السلام على أبي بكر صَّلِيَّهُ) ثُمَّ تَتَحَوَّلُ قَدْرَ ذِرَاعٍ حَتَّى تُحَاذِيَ رَأْسَ الصِّدِّيْقِ أَبِي بَكْرِ (١) رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ ، وَتَقُوْلُ :

(السّلاَمُ عَلَيْكَ يَا حَلِيْفَةَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ ، السّلاَمُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ ، وَأُمِيْنَهُ عَلَى الْأَسْوَارِ ، وَأَمِيْنَهُ عَلَى الْأَسْوَارِ ، وَرَفِيْقَهُ فِي الْآسْفَارِ ، وَأَمِيْنَهُ عَلَى الْآسْوَارِ . جَزَاكَ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزِي إِمَامًا عَنْ أُمَّةٍ نَبِيِّهِ ، فَلَقَدْ خَلَفْتَهُ بِأَحْسَن جَزَاكَ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزِي إِمَامًا عَنْ أُمَّةٍ نَبِيِّهِ ، فَلَقَدْ خَلَفْتُهُ بِأَحْسَن عَلَىٰ اللهُ عَنْ أُمَّةٍ نَبِيهِ ، فَلَقَدْ خَلَفْتُهُ بِأَحْسَن عَلَيْهِ ، وَسَلَكُ تَ طَرِيْقَهُ وَمِنْهَا جَهُ خَيْرَ مَسْلَكِ ، وَقَاتَلْتَ أَهْلَ الرِّدَةِ وَالْبِدَعِ ، وَمَعَدَّنَ عَلَىٰ اللهُ وَسَلَكُ ، وَقَاتَلْتَ أَهْلَ الرِّدَةِ وَالْبِدَعِ ، وَمَعَدَّنَ الْإِسْلاَمُ ، وَشَيَّدُت أَرْكَانَهُ ؛ فَكُنْت خَيْرَ إِمَامٍ ، وَوَصَلْتَ الْأَرْحَامُ (٢)، وَمَعَدُنْ تَ اللهِ اللهُ وَمَعَ عَنْ أَلُو وَصَلْتَ الْأَرْحَامُ (٢)، وَلَمْ نَعَ عَزِيْكَ ، وَقَاتُلْتَ الْيُقِيْنُ . سَلِ اللهَ وَلَمْ خَنِّ لَنْ اللهُ وَالْمَورَا لِللهُ يَنْ وَلاهُ لِهِ حَتّى أَتَاكَ الْيُقِيْنُ . سَلِ اللهَ اللهُ وَلَمْ نَنَ اللهُ وَالْمَورَا لِللهُ وَلَا فِي وَلَا فِي اللهُ وَالْمَورَا لِللهُ وَلَا لِللهُ اللهُ وَالَمْ وَالْمَ فَى وَالْمَا اللهُ وَاللهُ وَالْمُ وَلَا اللهُ وَالْمَ وَالْمَ وَالْمَالِيْ وَلَا فَيُولُ وَيُولُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالْمَالُونَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ) .

(السلام على عمر نَفْظُنه) ثُمَّ تَتَحَوَّلُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى تُحَاذِي رَأْسَ اللهُ وَمِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى تُحَاذِي رَأْسَ أَي لِلهُ وَلِكَ حَتَّى تُحَاذِي رَأْسَ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالِىٰ عَنْهُ ؛ فَتَقُوْلُ :

(السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا مُظْهِرَ الْإِسْلاَمِ ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا مُظْهِرَ الْإِسْلاَمِ السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا مُكَسِّرَ الْأَصْنَامِ ، جَزَاكَ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ الْجَزَاءِ ، لَقَدْ نَصَرْتَ الإسْلاَمَ وَالْمُسْلِمِيْنَ ، وَفَتَحْتَ مُعْظَمَ الْبِلاَدِ بَعْدَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ ، وَفَتَحْتَ مُعْظَمَ الْبِلاَدِ بَعْدَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ ،

⁽١) قوله : (أبي بكر) هو عبد الله بن عثمان ، أسلم أبوه ، وصارت له صحبة ، وتأخر بعد موت الصديق ، ولم يسجد الصديق لصنم أصلاً [ط ٤٠٧] .

⁽٢) قوله : (الأرحام) أي أرحامه رَبِيَّةُ ، وهذا رد على من أثبت عداوةً بين فاطمة والصديق رضي الله تعالى عنهما [ط ٤٠٧] .

^{11]} أي الذين ارتدوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

وَكَفَلْتَ الْأَيْتَامَ ، وَوَصَلْتَ الْأَرْحَامَ ، وَقَوِيَ^(۱) بِكَ الْإِسْلاَمُ ، وَكُنْتَ الْمِسْلِمِيْنَ إِمَامًا ، مَرْضِيًّا ، وَهَادِياً ، مَهْدِيًّا ، جَمَعْتَ شَمْلَهُمْ ، وَأَعَنْتَ لِلْمُسْلِمِیْنَ إِمَامًا ، مَرْضِیًّا ، وَهَادِیاً ، مَهْدِیًّا ، جَمَعْتَ شَمْلَهُمْ ، وَأَعَنْتَ لِلْمُسْلِمِیْنَ إِمَامًا ، مَرْضِیًّا ، وَهَادِیاً ، مَهْدِیًّا ، جَمَعْتَ شَمْلَهُمْ ، وَأَعَنْتَ لَلْهُ مِنْ الله الله الله الله الله الله وَبَرَكَاتُهُ » السَّلاَمُ عَلَیْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ » .

ثُمَّ يَدْعُوْ لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ أَوْصَاهُ بِالدُّعَاءِ وَلِجَمِيْعِ الْمُسْلِمِيْنَ . (العود إلى رسول الله عَيْلِيَّةِ) ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةً كَالْأُوَّلِ ، وَيَقُوْلُ :

(اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ - وَقَوْلُكَ الْحَقُّ - : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوْا اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللهَ تَوَّابُا أَنْفُسَهُمْ جَاءُونُكَ فَاسْتَغْفَرُوْا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَدُوْا اللهَ تَوَّابُا رَحِيْمًا ﴾ [النساء : ٦٤] ، وَقَدْ جِئْنَاكَ سَامِعِيْنَ قَوْلُكَ ، طَائِعِيْنَ أَمْرَكَ ، رُحِيْمًا ﴾ [النساء : ٦٤] ، وَقَدْ جِئْنَاكَ سَامِعِيْنَ قَوْلُكَ ، طَائِعِيْنَ أَمْرَكَ ،

مُسْتَشْفِعِيْنَ بِنَبِيِّكَ إِلَيْكَ .

⁽١) قوله: (وقَوِي) فقد كان ﷺ يصلي مختفيًا هو ومن أسلم معه في دارِ الأرقم حتى أسلم عمر فصلي في الحرم [ط٧٠٤].

⁽٢) قوله: (نصف) فيكون متوسطًا بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما [ط ٧٠٧].

⁽٣) قوله: (ضجيعي) تثنية ضحيع، وسقوط النون للإضافة، أي: رفيقيه في مدفنه [ط ٧٠٧ ، وعز] .

اللهُمُّ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا وَإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُوْنَا بِالإِيْمَانِ، وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِيْنَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَوُوفْ رَحِيْمٌ . ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي اللَّنْيَا حَسَنَةً ، وَقِيَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة : ٢٠١] . ﴿ وَاللَّذُنْيَا حَسَنَةً ، وَقِيَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة : ٢٠١] . ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَسَلاَمٌ عَلَى الْمُرْسَلِيْنَ ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِيْنَ ﴾ [الصافات : ٨٠] » .

وَيَزِيْدُ مَا شَاءَ ، وَيَدْعُو ْ بِمَا حَضَرَهُ وَيُوفَق لَهُ بِفَصْلِ اللهِ تَعَالَىٰ .

(زيارة الآثار الشريفة) ثُمَّ يَأْتِي (() أُسْطُوانَة أَبِي لُبَابَة الَّتِي ْرَبَطَ بِهَا
نَفْسَهُ حَتّى تَابَ اللهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ - وَهِيَ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ -، وَيُصَلِّي ْ مَا شَاءَ
نَفْلاً ، وَيَتُوْبُ إِلَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيَدْعُو ْ بِمَا شَاءَ .

وَيَأْتِي الرَّوْضَةَ ، فَيُصَلِّيْ مَا شَاءَ ، وَيَدْعُوْ بِمَا أَحَبَّ ، وَيُكْثِرُ مِنَ التَّسْبِيْحِ وَالتَّهْلِيْل وَالثَّنَاءِ وَالاسْتِغْفَارِ .

ثُمَّ يَأْتِي الْمِنْبَرَ ؛ فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الرُّمَّانَةِ الَّتِيْ كَانَتْ بِهِ تَبَرُّكُا بِأَثَرِ رَسُوْلِ اللهِ عَلَيْ الْمُعَانِيَةِ ، وَمَكَانَ يَدِهِ الشَّرِيْفَةِ إِذَا خَطَبَ لِيَنَالَ بَرَكَتَهُ عَلَيْهِ ، وَيُصَلِّيْ عَلَيْهِ ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَيَسْأَلُ الله عَلَيْهِ ، وَيَسْأَلُ الله مَا شَاءَ .

ثُمَّ يَأْتِي الْأَسْطُوانَةَ الْحَنَّانَةَ (٢) - وَهِيَ الَّتِيْ فِيْهَا بَقِيَّةُ الْجِذْعِ الَّذِي

⁽١) قوله : (يأتي) أي فعسى الله أن يقبل توبته كما قُبلِ توبة أبي لبابة [ط ٤٠٧].

⁽٢) قوله : (اللحثافة) أخرج الدارمي من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان النبي بَيِّيَّة يخطب إلى حذع فاتخذ له منبر ، فلمّا فارق الجذع وعمد إلى المنبر الذي صنع له جزع الجذع فحنَّ كما تَحِنُّ الناقة ، فرجع النبي يَتِيِّةٌ فوضع يده عليه قال : اختر أن أغرسك في المكان الذي كنت فيه فتكون كما كنت ، وإن شئت أن أغرسك ٢

حَنَّ إِلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْكُ حِيْنَ تَرَكَهُ ، وَخَطَبَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ ، حَتَّى نَزَلَ فَاحْتَضَنَهُ فَسَكَنَ-.

وَيَتَبَرَّكُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَمَاكِنِ الشَّرِيْفَةِ.

(إحياء الليالي) وَيَجْتَهِدُ فِيْ إحْيَاءِ اللَّيَالِيْ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ ، وَاغْتِنَامِ مُشَاهَدَةِ الْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَزِيَارَتِهِ فِيْ عُمُوْمِ الأَوْقَاتِ .

ثُمَّ إلىٰ الْبَقِيْعِ الآخِرِ ؛ فَيَزُوْرُ الْعَبَّاسَ ، وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ، وَبَقِيَّةَ الرَّسُوْلِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ .

وَيَزُورُ أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ ، وَإِبْرَاهِيْمَ (٢) بْنَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، وَأَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، وَعَمَّتَهُ صَفِيَّةً ، وَالصَّحَابَةً ، وَالتَّابِعِيْنَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُمْ .

وَيَزُورُ شُهَدَاءَ أُحُدٍ ؛ وَإِنْ تَيَسَّرَ يَوْمُ الْخَمِيْسِ فَهُوَ أَحْسَنُ ، وَيَقُولُ :

في الحنة فتشرب من أنهارها وعيونها فيحسن نبتك وتثمر فيأكل أولياء الله من ثمرتك ؛ فسمع النبي بَيِّلُ وهو يقول : نعم! قد فعلت مرتين ؛ فسئل النبي بَيِّلُ فقال : اختار أن أغرسه في الحنة ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ، وأبو نعيم مثله من طريق عبد الله بن بريدة [عز].

⁽١) قوله : (سيد الشهداء) إنه مات بالمدينة المبنورة ، من الصحابة رضي الله عنهم عشرة آلاف ، غير أن غالبهم لا يعرف مكانه بالخصوص [ط ٤٠٧].

⁽٢) قوله: (إبراهيم) وفي مشهده: رقية بنته رتيج ، وعثمان بن مظعون ، وهو الأخ الرضاعي للنبي بيج ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص -كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة - ، وعبد الله بن مسعود ، وهو من أجل الصحابة وأفقههم بعد الأربعة [ط ٤٠٧].

﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ، ويَقْرَأُ « آيَةَ الْكُرْسِيِّ » ، وَيَقْرَأُ « آيَةَ الْكُرْسِيِّ » ، وَ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ، ويَقْرَأُ « آيَةَ الْكُرْسِيِّ » ، وَ الله وَ سَلْ وَ الله وَ مَنْ بِجَوَارِهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ .

(زيارة مسجد قباء) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ مَسْجِدَ قُبَاءَ (٢) يَوْمَ السَّبْتِ أَنْ غَيْرَهُ ، وَيُصَلِّيْ فِيْهِ ، وَيَقُوْلُ بَعْدَ دُعَائِهِ بَمَا ِأَحَبَّ :

(يَا صَرِيْخَ الْمُسْتَصْرِخِيْنَ ، يَا غَيَاثَ الْمُسْتَغِيْثِيْنَ ، يَا مُفَرِّجَ كُرَبِ الْمَكْرُوبِيْنَ ، يَا مُجِيْبَ دَعْوَةِ الْمُضْطَرِّيْنَ ! صَلِّ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَاكْشِفْ كُرَبِيْ وَحُزْنِيْ كَمَا كَشَفْتَ عَنْ رَسُولِكَ حُزْنَهُ وَكَرْبَهُ فِيْ هَذَا الْمَقَامِ ، يَا حَنَّانُ ، يَا كَثِيْرَ الْمَعْرُوفِ وَالاحْسَانِ ، يَا دَائِمَ النَّعَمِ ، يَا حَنَّانُ ، يَا كَثِيْرَ الْمَعْرُوفِ وَالاحْسَانِ ، يَا دَائِمَ النَّعَمِ ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ) .

وَصَلَّى (١) الله عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا وَصَلَّمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمِ عَلَمُ عَالِمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُه

 ⁽١) قوله: (الإخلاص) عن علي رضي الله عنه قال: «من مر على المقابر، وقرأ «قل هو الله أحد» إحدى عشرة مرة، ثم وهب أجرها للأموات، أعطي من الأجر بعدد الأموات»، رواه الدار قطني [م].

⁽٢) قوله : (مسجد قباء) هو أفضل المساجد ، أي : بعد المساجد الثلاثة ، أي : [١] المسجد الحرام ، [٢] ومسجد المدينة ، [٣] والمسجد الأقصى [ط ٤٠٨] .

⁽٣) قوله: (يا) روى الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي بَنَظِيَّةٌ قال: «إن للَّه ملكا موكلا بمن يقول " يا أرحم الراحمين "؛ فمن قالها ثلاثًا قال له الملك: إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك فسلل "، وروى الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا عن النبي يُظِيِّرٌ أنه قال: «أفضل العبادة الدعاء، فأبسطوا أكف الذل راغبين، وفيما عند ربكم طامعين " [ط ٤٠٨].

 ⁽٤) قوله: (وصلى) قد ختم المصنف رحمه الله تعالى دعاءه بالصلاة على النبي بظير كما ابتدأه بها ، لِما قال يعض الأكابر: إن الله تعالى يقبل الصلاتين ، وهو أكرم من أن يرد ما بينهما [ط ٢٠٨].



فِهُ سِنْ الْحُجَوْيَاتِ عَلَى الْمُحَدِّقِيَاتِ عَلَى الْمُحَدِّقِياتِ عَلَى الْمُحَدِّقِياتِ عَلَى الْمُحَدِّقِياتِ عَلَى الْمُحَدِّقِياتِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحْدِيلِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحْدِيلِ عَلَى الْمُحْدِيلِ عَلَى الْمُحَدِّقِيلِ عَلَى الْمُحْدِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِي عَلَى الْمُعِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعْلِقِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِي عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِيلِ عَلَى الْمُعِلِي عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى الْمُعِلِيلِ عَلَى

- (۱) فهرس الموضوعات تفصيلا لمواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح
 - ۲) فهرس الموضوعات تفصيلا لنور الإيضاح ونجاة الأرواح



فهرس الموضوعات تفصيلا لمواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح

10	التقديم بقلم الباحث المحقق الشيخ محمد طلحه بلال أحمد منيار حفظه الله
١٨	المبحث الأول: الاختصار من خصائص منهج التعليم الإسلامي
۱۹	فوائد المتون المختصرة
۱۹	المتون الفقهية المختصرة
۲.	المبحث الثاني: متون فقه العبادات في المذهب الحنفي وأنواعها
۲.	أنواع كتب العبادات من حيث المحتوى والمنهج
٣٧	خلاصة المبحث الثاني
٤٠	المبحث الثالث : مِصْر بلد الإمام الشُرىبلالي رحمه الله تعالى
٤.٠	فضائل مصر وأهلها
٤١	موقع مصرموقع مصر عصر المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين
٤٢	نهر النيل
٤٣	مُحافَظة المَنُوفيَّة
٤٣	شَبْرَابُلُو ْلَة
٤٣	بعض التنبيهات المُهمة عن (شبرابلولة)
٤٣	التنبيه الأول
٤٤	التنبيه الثاني
٤٤	التنبيه الثالث
٤٥	الشرنبلاليون الشافعيون

٢٤	الشرنبلاليون الحنفيون
٤٧	المبحث الرابع: ترجمة مصنف «نور الإيضاح» الإمام الشرنبلالي
٤٧	اسمه ونسبه
٤٧	كنيته
٤٧	نِسْبته إلى بلده من حيث الأصل والولادة والنشأة
٤٨	نِسْبته إلى بلده من حيث الْتَوَطَّن والوفاة
٤٨	سبته إلى طريقته في التصوُّف
٤٨	الطريقة الوفائية الشاذلية
٤٨	مذهبه الفقهي
٤٨	تاريخ ولادته ومكانها
٤٩	أَسْفَارِه ورحلاته
٤٩	شيو خه شيو خه
01	سند الشرنبلالي في الفقه
0 7	تنبيهمهم
٥٣	تتمة سند الفقه
٥٤	تنبيه ثان مهم
٥٤	تتمة الإسناد
00	فائدة في الإفتاء من رسالة «حُسَام الحُكَّام المُحِقِّينَ» للإمام الشرنبلالي
00	مكانته في الفقه
٥٦	معنى (فقيه النفس)
٥٦	تلامذته

17	مؤلفاته
73	رسائل الشرنبلالي مرتبة على الحروف
٧.	جدول برسائل الشرنبلالي « التحقيقات القدسية »
٧٥	شعرُ الشرنبلالي ونثرُه
٧٧	وفاته
٧٧	المبحث الخامس: نورالإيضاح ونجاة الأرواح، ومتعلقاته
٧٧	وجه التسمية
٧٧	أهميته العميته
٨٤	تاريخ التأليف
٨٤	منهجه
٢٨	مناسبات ترتيب الموضوعات في « نور الإيضاح »
٨٩	شروح « نور الإيضاح » وحواشيه
٨٩	مصنفون شرحوا مصنفاتهم
۹.	حواشي وشروح مراقي الفلاح
91	نَظْم مراقي الفلاح
91	تخريج أحاديث مراقي الفلاح
91	بقية شروح « نور الإيضاح » وحواشيه
93	تتمات نور الإيضاح
93	نظم نور الإيضاح
. 97	المبحث السادس: حاشية "الاصباح على نور الإيضاح"
98	أهمية الحاشية الإعزازيةه.

٩ ٤	جوانب خدمة فضيلة الشيخ محمد إعزازعلي رحمه الله تعالى لنور الإيضاح
	إجمالا وتفصيلا
97	كلمة عن الحواشي بين السطور
97	نقاط تختص بما هو بين السطور من عمل المُحَشّي
4.8	مزايا هذه الطبعة الجديدة
١	مَصَادر المقدّمة ومَرَاجِعُها

فهرس الموضوعات تفصيلا لنور الإيضاح ونجاة الأرواح

٦	تقريظ : المفتى أحمد الحانفوري حفظه الله تعالىٰ
٨	تقريظ: المفتي عبدالله محمد المظاهري حفظه الله تعالى
١١	كلمة الناشر: مكتبه كنوز العلم
١٢	نموذج صفحة من الطبعة القديمة بكتاب نور الإيضاح
١٣	مواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح: الأستاذ محمد طلحه بلال أحمد منيار
	حفظه الله تعالىٰ
۳۰۱	مقدمة المحشي: شيخ الفقه و الأدب مولانا إعزاز على رحمه الله تعالىٰ
170	نور الإيضاح ونجاة الأرواح
177	مقدمة الكتاب
۱۳۱	كتاب الطهارة
۱۳۱	المياه التي يصح التطهير بها
۱۳۱	أقسام المياه ووصفها
177	ما لا يصح الوضوء يه
177	بم تكون الغلبة ؟
١٣٤	فصل (في بيان أحكام السِّؤر)
100	فصل (في التحري في الأواني والثياب)
147	فصل (في أحكام الآبار وتطهيرها)
	البئر الصغيرةالبئر الصغيرة
۲۳۱	البئر الكثيرة المياه
١٣٧	ما لا ينجس البئر به
١٣٧	ما لا يفسد الماء به
۱۳۸	وجود حيوان في البئر
۱۳۸	فصل (في الاستنجاء)
١٣٩	حكم الاستنجاء

١٤٠	كيفية الاستنجاءكيفية الاستنجاء
١٤١	فصل (في أرداب الاستنجاء ومكروهاته)
1 2 7	ما يكره به الاستنجاء
1 2 7	آداب قضاء الحاجة
127	فصل في (أحكام) الوضوءفصل في (أحكام)
188	أركان الوضوء
١٤٤	سبب الوضوء و حكمه
1 £ £	شروط وجوب الوضوء
1 £ £	شروط صحة الوضوء
150	فصل (في تمام أحكام الوضوء)
731	فصل (في سنن الوضوء)فصل (
١٤٨	فصل (في آداب الوضوء)
10.	فصل (في مكروهاته الوضوء)
10.	فصل (في أقسام اِلوضوء)فصل (
101	فصل (فيما ينقض الوضوء)
108	فصل (فيما لا ينقض الوضوء)
108	فصل (في) ما يوجب الاغتسال
107	فصل: (فيما لا يجب الاغتسال منه)
101	فصل (في بيان فرائض الغسل)
101	فصل (في سنن الاغتسال)
109	فصل (في آداب الاغتسال ومكروهاته)
109	فصل (في الأغسال المسنونة والمندوبة)
109	الأغسال المسنونة
109	الأغسال المندوبة
١٦٠	باب التيمم
١٦.	شروط صحة التيمم
١٦.	شروط صحة النية

	-
روط و جوبه	سبب التيمم وش
178	أركان التيمم
170	سنن التيمم
170	التأخير في التيم
170	
١٦٦	الصلاة بالتيمم.
١٦٦	حكم الجريح
١٦٧	
ا كان مقطوع اليدين والرجلين ١٦٧	حكم الجريح إذ
باب المسح على الخفين ١٦٧	_
ى الخفين	حكم المسح عل
سنح	
179	
179	
ي المسح و سننه	مقدار الفرض في
١٧٠	نواقض المسح
ح عليه	ما لا يجوز المس
بيرة ونحوها)	فصل (في الج
باب الحيض والنفاس والاستحاضة	
١٧٣	-
١٧٤	النفاس
١٧٤	الاستحاضة
ن الحيضينن	الطهر الفاصل بير
ل والنفاس ١٧٤	ما يحرم بالحيض
\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	بم يتم الطهر
	قضاء الفرائض.
١٧٧	ما يحرم بالجنابة

1 / / /	ما يحرم على المحدث
1 / / /	حكم الاستحاضة وما يشابهها
۱۷۸	متی یصیر معذورا ؟
1 / 9	شرط انقطاع العذر
1 7 9	باب الأنجاس والطهارة عنها
1 / 9	أقسام النجاسة
١٨١	ما يعفى عنه من الأنجاس
١٨٢	بم تطهير النجاسة
١٨٣	وسائل الطهارة
۱۸٤	فصل (في طهارة جلد الميتة ونحوها)
٢٨١	كتاب الصلاة
r X /	شروط فرضيتها
٢٨١	سبب وجوبها
٢٨١	الأوقات للصلوات المفروضة
۱۸۸	الحمع بين فرضين في وقت واحد
١٨٨	المستحب من أوقات الصلاة
١٨٩	فصل (في الأوقات التي لا تصح فيها الصلاة والتي تكره فيها)
١٩.	متى يكره التنفل ؟
١٩.	باب الأذان
١٩.	حكم الأذان والإقامة
191	كيفيتهاكيفيتها
191	الأذان بغير العربية
191	ما يستحب للمؤذنما يستحب للمؤذن
19.4	ما يكره في الأذان والإقامة
195	حكم الأذان والإقامة للفوائت
195	ما يقال عند سماع المؤذن
198	باب شروط الصلاة وأركانها

198	ما لا-بد منه لصحة الصلاة
۲.۱	أركان الصلاة
7 . 1	شرائط الصلاة
۲.۱	فصل (في متعلقات الشروط وفروعها)
۲.۱	ما يتعلق بشرط طهارة المكان
7.7	ما يتعلق بشرط طهارة الثوب
7.7	ما يتعلق بشرط ستر العورة
۲ . ٤	حدود العورة وأحكامها
7.0	ما يتعلق بشرط استقبال القبلة
7.7	فصل في واجب الصلاة
۲۱.	فصل في سننها (أي الصلاة)
F17 .	فصل (في آداب الصلاة)
717	فصل (في كيفية تركيب الصلاة)
U . A	
719	متى يسن رفع اليدين ؟
777	متى يسن رفع اليدين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
771	باب الإمامة
771	باب الإمامة منزلتها وحكمها
771 771 777	باب الإمامة منزلتها وحكمها. شروط صحتها.
771 771 777	باب الإمامة منزلتها وحكمها. شروط صحتها. شروط صحة الاقتداء.
771 771 777 777 772	باب الإمامة منزلتها وحكمها. شروط صحتها. شروط صحة الاقتداء. اقتداء الأحسن حالا بالأقل منه.
771 771 777 777 772	باب الإمامة منزلتها وحكمها. شروط صحتها. شروط صحة الاقتداء. اقتداء الأحسن حالا بالأقل منه. ظهور بطلان صلاة الإمام.
771 771 777 775 770 770	باب الإمامة منزلتها وحكمها. شروط صحتها. شروط صحة الاقتداء اقتداء الأحسن حالا بالأقل منه. ظهور بطلان صلاة الإمام. فصل (فيما يسقط حضور الجماعة).
771 777 777 775 770 770	باب الإمامة مزلتها وحكمها شروط صحتها شروط صحة الاقتداء اقتداء الأحسن حالا بالأقل منه ظهور بطلان صلاة الإمام. فصل (فيما يسقط حضور الجماعة) فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف.
777 777 777 775 770 770 777	باب الإمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمامة بالزمام بالزمامة وترتيب الصفوف بالإمامة وترتيب الصفون بالإمامة وترتيب الومن بالإمامة وترتيب الصفون بالإمامة وترتيب بالومن بالإمامة وترتيب بالومن ب
771 777 777 775 770 777 777	باب الإمامة بالإمامة وحكمها شروط صحتها شروط صحة الاقتداء الأحسن حالا بالأقل منه ظهور بطلان صلاة الإمام فصل (فيما يسقط حضور الجماعة) فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف من الأحق بالإمامة ؟

779	فصل في الأذكار الواردة بعد الفرضفصل في الأذكار الواردة بعد الفرض.
۲٣.	باب ما يفسد الصلاة
۲۳۸	باب زلة القارئ
7 5 7	فصل (فيما لا يفسد الصلاة)
7 5 7	فصل (فيما يكره للمصلي)
7 £ 9	فصل (في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي)
7 2 9	دفع المار أمامه
70.	فصل فيما لا يكره للمصليفصل
101	فصل فيما يوجب قطع الصلاة ، وما يجيزه ، وغير ذلك
707	حكم تارك الصلاة والصوم
707	باب الوتر
707	حكم الوتر وكيفيته
707	معنى القنوت وصيغتهمعنى القنوت وصيغته
707	الدعاء بعد القنوتالله المعاء بعد القنوت
Y 0 E	متفرقات في أحكام القنوت
707	فصل في النوافلفصل في النوافل
707	السنن المؤكدةالسنن المؤكدة
707	المندوباتالمندوبات
707	أحكام متفرقة
Y 0 Y	فصل في تحية المسجد وصلاة الضحي وإحياء الليالي
	-
Y 0 Y	فصل في صلاة النفل جالسا والصلاة على الدابة
70X	فصل في صلاة النفل جالسا والصلاة على الدابة
	1161 13:-11
Y 0 X	التنفل قاعداالتنفل على الدابة
70A 709	التنفل قاعدا التنفل على الدابة الاتكاء للمتوطع
007 007 007	التنفل قاعداالتنفل على الدابة

777	فصل في التراويحفصل في التراويح
777	حكمها
777	وقتها
777	عدد ركعاتها وصفة أدائها
777	ختم القرآن فيها
775	باب الصلاة في الكعبة
077	باب صلاة المسافر
770	السفر الشرعيا
٢٢٢	قصر الصلاة
777	الفناءا
777	شروط صحة نية السفر
٨٢٢	حكم القصر
٨٢٢	مدة القصرمدة القصر
٨٢٢	متى لا تصح نية الإقامة
779	اقتداء المسافر بمقيم وعكسه
779	قضاء الفوائت
779	الوطن وأقسامه وما يبطل به
۲٧.	باب صلاة المريض
۲٧.	كيف يصلي المريض ؟
7 7 7	متفرقاتمتفرقات
777	فصل في إسقاط الصلاة والصوم
777	متى لا يلزم الايصاء
777	متى يوصي ؟
777	كيفية الإسقاطكيفية الإسقاط
7 V 	الحيلة لإبراء ذمة الميت
3 7 7	لمن تعطى الفدية ؟
4 7 7 8	باب فنضاء الفوائت

4 4 4	حكم الترتيب
7 V 	مسقطاته
440	متفرقاتمتفرقات
7 7 7	باب إدراك الفريضة
7 / /	متى يقطع المصلي الصلاة ومتى لا يقطع ؟
۸٧٢	قضاء السننقضاء السنن
4 1 1	متفرقاتمتفرقات
۲۸۰	باب سجود السهو
۲۸.	حكمه وسببه
7 \ 1	هل يسجد إذا ترك الواجب عمدا
1 \ 1	وقت سجود السهو
1 \ \	متى يسقط ؟
1 1 7	من يلزمه سجود السهو ؟
7 \ 7	متفرقاتمتفرقات
710	فصل في الشك (في الصلاة)
710	متى تبطل الصلاة بالشك ؟
710	كثرة الشككثرة الشاك
$\Gamma \Lambda \Upsilon$	باب سجود التلاوة
$\Gamma \wedge \Upsilon$	سببه وحكمه ووقته
٧٨٧	عدد آياتها ومواضعها
۲۸۷	من يجب عليه ؟ ومن لا يجب عليه ؟
$\Lambda\Lambda\Upsilon$	بأي شيء يؤدى سجود التلاوة ؟ ومتى ؟
۲9.	بيان ما يتبدل به المحلس
۲9.	ما لا يتبدل به المجلس
۲٩.	متفرقات. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
191	شروطها وكيفيتها
191	فصل (في سجدة الشكر)

797	فآئدة مهمة لدفع كل مهمة
797	باب الجمعة
797	شروط افتراض الجمعة
798	شروط صحة الجمعة
790	مقداًر فرض الخطبة وسننهاها
797	متى يحب السعي للجمعة ؟
797	متفرقات
۲9۸	باب العيدين
۲97	حكمها وشروطها
791	ما يندب فعله في يوم عيد الفطر
799	وقت صلاة العيد
٣.,	كيفية صلاة العيد
۲.۱	أحكام الأضحى
٣.٢	حكم تكبير التشريق ، ومدته ، وعلى من يحب ؟
٣.٢	صيغة التكبير
٣.٣	باب صلاة الكسوف والخسوف والأفزاع
٣.٣	صلاة الكسوف وأدائها
٣.٣	الخسوف والفزع وما إليهما
۳۰٤	باب الاستسقاء
4.5	ما يصنع للاستسقاء
٣. ٤	الدعاء وكيفيته
۳.0	باب صلاة الخوف
۳.0	حكمها وسببها
٣.0	كيفيتهاكيفيتها
٣.٧	باب أحكام الجنائز
٣.٧	ما يصنع بالمحتضرما
۳۰۸	ما يصنع به إذا ماتما

$r \cdot \lambda$	تجهيزه وتغسيله
٣١.	من يجهزه ٢٠٠٠
٣١١	الكفن الشرعيا
717	فصل (في صلاة الجنازة)
717	حكم الصلاة على الميت ، وأركانها
717	شرائط الصلاة على الميت
414	سنن الصلاة على الميت
717	الدعاء في صلاة الجنازة
710	فصل (في بيان أحق الناس بالصلاة على الميت)
717	حكم اجتماع الجنائز في وقت واحد
717	من سبق بشيء من التكبيرات
717	حكم صلاة الجنازة في مسجد الجماعة
T 1 V	ما يفعل بالمستهل
417	من لا يصلي عليه
1719	فصل في حملها ودفنها
riq.	حملها
719.	دفنهاد
471	من مات في سفينة
777	السفر بالميت ونقله
477	حكم نبش القبور
474	فصل زيارة القبور
474	باب أحكام الشهيد
475	من هو الشهيد شرعا ؟
377	ما يصنع مع الشهيد ؟
777	كتاب الصوم
777	معناه شرعا
777	سبب و جوب رمضان

777	حكمة وشروط فرضيته
777	شروط و جوب أدائه
277	شروط صحة أدائه
777	ركنه
TTV .	أثره
۸۲۳	فصل (في صفة الصوم وتقسيمه)
٣٢٨	أقسام الصوم وبيان كل قسم
TT.	فصل فيما يشترط تبييت النية وتعيينها فيه ، وما لا يشترطط
TT .	ما لا يشترط فيه تعيين النية
441	ما يشترط فيه تعيين النية
٣٣٢	فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم يوم الشك وغيره
444	بم يثبت رمضان
777	يوم الشك وصومه
444	حکم من رأی هلال رمضان
444	ثبوت الهلال إذا كان بالسماء علة
۳۳ ٤	ثبوت الهلال إذا لم يكن بالسماء علة
440	ثبوت بقية الأهلة
440	اختلاف المطالع
777	باب ما لا يفسد الصوم
449	باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء
781	فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة
781	ما تسقط به الكفارة
251	بيان الكفارة
7 3 7	تداخل الكفارات
727	باب ما يفسد الصوم من غير كفارة
7 5 7	فصل (فيمن يجب عليه الإمساك أثناء النهار)
T & V	فصل فيما يكره للصائم ، وفيما لا يكره ، وما يستحب

4 5 1	ما يكره للصائم
ፕ ٤ አ	ما لا يكره للصائم
729	ما يستحب للصائم
mo.	فصل في العوارضفصل في العوارض
ro .	عارض المرض والحبل والرضاع والجوع والعطش والسفر
201	الإيصاء والقضاء
401	الفدية للشيخ الفانيالفدية للشيخ الفاني
401	حكم من نذر صوم الأبد فضعف
401	متى لا يحوز الفدية ؟
401	يحوز لصائم التطوع الفطر بعذر وبغيره
404	متى يلزم المتطوع القضاء
404	باب ما يلزم الوفاء به من منذور الصوم والصلاة ونحوها
404	متى يلزم الوفاء بالنذر ؟
408	حكم من نذر صوم العيدين
408	ما لا اعتبار له في النذر وما يحب اعتباره
700	الوفاء قبل الشرط
700	باب الاعتكاف
700	معناه شرعا
400	أقسام الاعتكاف
707	حكم خروج المعتكف من المسجد
707	ما يجوز للمعتكف في المسجد
70 V	ما يكره للمعتكف في المسجد
70 V	ما يحرم على المعتكف وما يبطل الاعتكاف به
707	نذر الأيام والليالي
70 A	مشروعية الاعتكاف ، ومنزلته وحكمته
۳٦.	كتاب الزكاة
٣٦.	تعريفها وحكمها

771	شرط و جوب أدائها
777	،شرط صحة أدائها
777	زكاة الدين
777	ِ الدين القويالله القويالله القويالله القويالله القويالله القويالله القويالله العام العام
777	حکمه
777	الدين المتوسط
414	حکمه
777	الدين الضعيفالله المستعيف المستعيف المستعيف المستعين الضعيف المستعين المستعين المستعين المستعين
٤٢٣	حکمه
377	زكاة مال الضمار
3 7 7	مسائل شتى
770	نصابُ الذهب والفضة
٢٦٦	زكاة الحواهر واللآلي
777	متفرقاتمتفرقات
	<i>y</i>
771	با <i>ب المص</i> رف
77	باب المصرف
77.X 77.X	باب المصرف مصارف الزكاةمصارف الزكاة
で 1 人で 7 人で 7 9	باب المصرف مصارف الزكاة بيان ما لا يصح دفعها
77 X 77 X 77 X 77 Y 77 Y 77 Y 77 Y 77 Y	باب المصرف مصارف الزكاة بيان ما لا يصح دفعها الإغناء مكروه.
77	باب المصرف مصارف الزكاة بيان ما لا يصح دفعها الإغناء مكروه نقل الزكاة إلى غير بلد المزكي.
T \ \T \ \T \ \ \T \ \ \T \ \ \T \ \ \ \T \ \ \ \	باب المصرف مصارف الزكاة. بيان ما لا يصح دفعها. الإغناء مكروه. نقل الزكاة إلى غير بلد المزكي. باب صدفة الفطر
<pre>\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \</pre>	باب المصرف مصارف الزكاة
T \ \ T \ \ T \ \ T \ \ T \ \ T \ \ T \ \ T \ \ T	باب المصرف مصارف الزكاة. بيان ما لا يصح دفعها. الإغناء مكروه. نقل الزكاة إلى غير بلد المزكي. باب صدفة الفطر ، من تجب عليه صدقة الفطر ؟
<pre>\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \</pre>	باب المصرف مصارف الزكاة
<pre>\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \</pre>	باب المصرف مصارف الزكاة بیان ما لا یصح دفعها الإغناء مكروه نقل الزكاة إلى غیر بلد المزكي من تحب علیه صدقة الفطر ؟ مقدار الواجب من تدفع إلیه صدقة الفطر ؟ من تدفع إلیه صدقة الفطر ؟

440	شروط فرضيتهم
TYY	شروط و جوب أدائهشروط
$\Upsilon V \Lambda$	شروط صحة أدائهشروط صحة
$\Upsilon \vee \Lambda$	و اجباته
٣٨.	سننه
٣٨٥	فصل في كيفية تركيب أفعال الحج
m9.77	كيفية الرميكيفية الرمي
499	شرب ماء زمزم شرب ماء زمزم
٤.,	الأماكين التي يستحاب فيها الدعاء بمكة المشرفة
٤٠١	دخول البيت الشريف
٤ . ٢	عود الحاج إلى أهلهمالي أهله عود الحاج إلى أهله المالي أهله المالي المالي أهله المالي الم
٤ . ٢	بيان للفرق بين الرجل والمرأة في أفعال الحج
٤٠٣	فصل (في القِران)فصل د
٤٠٣	
٤٠٣	تعریفه تعریفه تعریفه ترکیبه ترکیبه
٤ ، ٥	فصل (في التمتع)
٤.٥	تعریفه
٤.٥	تركيبه
٤٠٦	فصل (في العمرة)
٤٠٦	حكمها
٤٠٧	كيفيتهاكيفيتها
٤٠٧	تنبيه : أفضل الأيام والمجاورة بمكة
٤٠٨	باب الجنايات
٤٠٨	الحنايات
٤٠٨	أقسام جناية المحرم
٤٠٩	القسم الأول
٤١٠	القسم الثانيالقسم الثاني

٤١١	الخيار-بين الذبح والصدقة والصيام
٤١١	القسم الثالث
٤١١	القسم الرابعالله المرابع الرابع المرابع ال
٢ / ٤	فصل (فيما لا يجب شيء بقتله)
٤١٣	فصل في الهدي
۲۱3	الهدي وأنواعهالله المستمالة ال
٤١٣	وقت ذبح الهدي ومكانه
٤١٤	تقليد الهدي
٤١٤	مسائل منثورة
د ۱ ع	فصل في زيارة النبي عليني عليني المستعملين المستعمل المستعملين المس
٤١٥	حضه على الزيارة
713	النبي على حي في قبره
٤١٦	نبذة من آداب الزيارة الزيارة
٤١٨	السلام على رسول الله عليه على الله عليه الله على
173	السلام على أبي بكر رَفِيْ اللهِ المُلْقَامِ اللهِ المُلْمُ المُلْقِيْلِيَّا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْقِلْمُ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُلِمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُلِي المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُلِي المُلْمُ المُلْمُلِمُ المُلْمُلِي المُلْمُلِي المُلْمُلِمُ المُلْمُلِمُ المُلْمُ
173	السلام على عمر بغرفينه
277	السلام على أبي بكر ﴿ فَيُهِنِّهُ وعمر فَقَلِمُنَّهُ
2 7 7	العود إلى رسول الله عليه عليه الله الله عليه الله الله عليه الله الله الله الله الله الله الله ا
٤٢٣	زيارة الآثار الشريفة
٤٢٤	إحياء الليالي
٤٢٤	،
270	زيارة مسجد قباء
~ .	ريره مسجد مها المنظم ال

تم بفضل الله تمالي

	المكاردة
	ind. Statisticality and the
	-
	 ,

Address:

M.ABDULRAHMAN PATEL

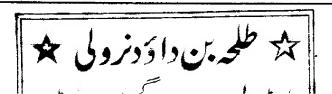
)35, Mahmood Nagar, Po: Dabhel, Tal : Jalalpore, Dist : Navsari, Pin: 396415, Gujarat, INDIA.

MAKTABAH KUNOOZUL ELM



Email:kunoozulelm@ymail.com

Mo No: (91) 9924661786 (91) 9723720313



هنه الطبعة الأولى الجديدة

... ومع سُهُولة أمور الطباعة ويُسْرها في عصرنا الحاضر، وتطوُّرها يوماً بعد يوم، بدأ الجيل الجديد يواجهُ صعوباتٍ في الاستفادة من النسخة القديمة «لكتاب نور الإيضاح»، فاقتضت الضرورة إعادة نشر الكتاب مع التصحيح والتحقيق بما يتناسب مع مُتَطلُبات العصر الحاضر، لذلك تجشم القيام بهذه المُهمَّة عزيزي المولوي المفتي محمد طيب سلمه الله عز وجل - أحد خريبي دار الإفتاء بدابهيل فيذل وسُعة واجتهد في التحقيق والتصحيح، حتى تم إعداد الكتاب على النحو الذي بين أيدينا.

وبمناسبة هذه الطبعة الجديدة قام الأخ المُحِب المولوي محمد طلحة بلال أحمد منيار - من تلامذة العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى - بإعداد مقدمة قيمة ورائعة - بعنوان «مواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح» - ، عما أضفى على الكتاب قدراً وقيمة وفائدة . (من تقريظ المفتي أحمد الخانفوري حفظه الله تعالى ، صدر المفتين بدار الإفتاء بالجامعة الإسلامية ، دابهيل ، غجرات)

... لما كان متن نور الإيضاح من أوائل الكتب الدراسية المقررة في غالب المدارس والمكاتب العربية في شبه الجزيرة الهندية ، وكانت الطبعة القديمة المتداولة لدى الدارسين لـ «نورالإيضاح» مع الحاشية الإعزازية بحاجة إلى إخراج جديد يتناسب مع مكانتها وذيوعها ، ولتسنهل الإفادة منها من قبل الطلاب والمتعلمين ، اتجهت عناية أخينا الفاضل الحجد النجيب المولوي المفتي طيب بن مولانا الشيخ الفاضل موسى البهركودروي - سلمه المولى ، أحد خريجي جامعة تعليم الدين بدابهيل ، غجرات - إلى خدمتها بما يليق بها ، فأولاها من عنايته الفائقة ، حتى خرجت بهذه الحكمة المقتيبة الرائقة ، التي تُغرح القلوب والبصائر ، وتسرر العيون النواظر ، فامتحق عن يستفيد منها جزيل الشكر وحُسن التقدير . (من «مواهب الفتاح بتقدمة نور الإيضاح » بقلم الباحث المحقق محمد طلحة بلال أحد منيار حفظه الله تعالى)